

فهرست

| | | | |
|----|---------------------------------|-----|-----------------------------------|
| ٢ | بحث الحمد والصلاة | ٤٢ | فروع تكراه قراءة القرآن |
| ٣ | مطلب خطاب العام | ٤٣ | فصل في التيمم |
| ٤ | مطلب ثبوت فرضية الصلاة | ٤٤ | أما شرطه فالنية إلى آخره |
| ٥ | مطلب حديث بنى الإسلام | ٦٢ | فصل في المياه |
| ٦ | مطلب شرائط الصلاة فسنة | ٦٨ | فصل في الحيض |
| ٧ | الطهارة من الحدث إلى آخره | ٧٥ | فصل في المسح |
| ٨ | أما فرائض الوضوء فاربعة | ٧٨ | كيفية المسح |
| ٩ | وأما سننه ففصل يدين قبل | ٨٨ | فروع إذا تمت مدة المسح |
| ١٠ | ادخالهما الأبناء إلى آخره | ٨٨ | فصل في نواقض الوضوء |
| ١١ | وأما آدابها فهو أن يتأهب للصلاة | ٩١ | مبحث الاحتشاء |
| ١٢ | منها الاستياك بالتواك | ٩١ | أما القى إذا كان ملائ الفم ينقض |
| ١٣ | ومنها شرب فضل وضوء قائما | ١٠١ | وحد السكر وحد القهوة |
| ١٤ | وأما المناهى | ١٠٤ | وحد التسم |
| ١٥ | فروع | ١٠٦ | فصل في النجاسة |
| ١٦ | هذه الظهارة الصغرى وأما الطهارة | ١٠٧ | أما الماء المستعمل |
| ١٧ | الكبرى فهي لاغتسال | ١١٠ | والمستعمل كل ماء أزيل به إلى آخره |
| ١٨ | أما فرائض الغسل | ١١١ | الدباغة على ضربين |
| ١٩ | وسنة الغسل | ١١٩ | فصل في البئر |
| ٢٠ | أما النية فليست بشرط في الوضوء | ١٢٠ | فصل في الأسرار |
| ٢١ | والاغتيال | ١٢٧ | وان أكلت الحرة الفارة |
| ٢٢ | والاغتيال على أحد عشر وجهاً | ١٢٨ | وأما النجاسة الخفيفة |
| ٢٣ | خمسة منها فريضه إلى آخره | ١٢٩ | وأما الشرط الثاني فهو الطهارة |
| ٢٤ | ولا يجوز للجنب والحائض والنفساء | ١٣٠ | من الأنجاس |
| ٢٥ | قراءة القرآن | ١٣١ | وأما الفرق في المنى |
| ٢٦ | | ١٥١ | فروع شتى |

| | | | |
|-----|--------------------------------------|-----|--------------------------------------|
| ١٥٥ | أما الشرط الثالث فهو ستر العورة | ٢٣٤ | أختلفت الأخبار في عدد الحفظة |
| ١٥٦ | وبدن المرأة الحرة كلها عورة الأوجهها | ٢٣٨ | فصل فيما يكره فعله في الصلاة |
| ١٥٧ | وكيفية إلى آخره | ٢٥٠ | وما لا يكره |
| ١٥٨ | أما العورة من الأمة | ٢٥٦ | فروع لو محا وجه الصورة |
| ١٦٠ | فروع مع رفيقه ثوب إلى آخره | ٢٥٧ | فروع يكره أيضاً رفع البصر إلى السماء |
| ١٦١ | والشرط الرابع فهو استقبال القبلة | ٢٥٧ | فصل في السنن |
| ١٦٧ | فروع في شرح الطحاوى | ٢٦٢ | فصل في النوافل |
| ١٦٨ | وأما الشرط الخامس هو الوقت | ٢٦٩ | ومن السنن التراويح |
| ١٧٣ | أما الوقتان التي يكره فيها الصلاة | ٢٧٥ | فروع |
| ١٧٩ | والشرط السادس النية | ٢٧٧ | تنبيه |
| ١٨٠ | ولا يشترط نية أعداد الركعات | ٢٧٩ | فروع أو تفضل النوم |
| ١٨٦ | وأما فرائض الصلاة فهما إلى آخره | ٢٧٩ | تمتات من النوافل صلاة الكسوف |
| ١٨٩ | ولو أدخل المد في الف الله آه | ٢٨٠ | ومنها صلاة الاستسقاء |
| ١٩٠ | والثانية من الفرائض القيام | ٢٨١ | ومن النوافل ركعتان شكر الوضوء |
| ١٩١ | فروع | ٢٨١ | وتحية المسجد وصلاة الأوابيس |
| ١٩٩ | والثالث من الفرائض القراءة | ٢٨١ | وركعتان الاستخارة |
| ٢٠١ | والرابع الركوع | ٢٨٢ | ومنها ركعتا السفر ومنها صلاة |
| ٢٠٣ | والخامس السجدة | ٢٨٣ | التسبيح وغيرها |
| ٢٠٨ | والسادس القعدة الأخيرة | ٢٨٣ | ومنها صلاة الحاجة وصلاة المضى |
| ٢٠٩ | والسابعة الخروج من الصلاة | ٢٨٤ | وقيام الليل فأكد |
| ٢٢٠ | مسائل تلحق بأثنى عشرية | ٢٨٤ | فصل |
| ٢٢١ | والثامنة تعديل الأركان | ٢٩٧ | فروع لو نفع في الصلاة |
| ٢٢٢ | وأجبات الصلاة | ٢٩٨ | تذليل |
| ٢٢٤ | وأما صفة الصلاة | ٣٠١ | فصل في سجدة السهو |
| ٢٢٧ | والمسبوق بأنى بالشاء مرتين | ٣١٦ | فصل في ذلة القارى |
| ٢٢٢ | ويطهر الإمام في الفجر الركعة الأولى | ٣٢٨ | تنبيه ومن ذكر كلمة مكان كلمة آه |
| ٢٢٢ | على الثانية | | |

| | | | |
|-----|-----------------------------------|-----|-------------------------------|
| ٣٣٠ | تتمت فيما يكره من القراءة | ٣٥٥ | فصل في صلوة الجمعة |
| ٣٣٥ | وأما سجدة التلاوة | ٣٦٠ | مسائل متفرقة |
| ٣٣٩ | المحقق منها مباحث الإمامة | ٣٦٢ | فصل في العيد |
| ٣٤٥ | فصل فيما يتابع المقتدى فيه الإمام | ٣٦٣ | فروع الخروج الى المصلى الآخرة |
| | وما لا يتابعه | ٣٦٦ | فصل في الجنائز |
| ٣٤٦ | فصل في قضاء الفوائت | ٣٧٧ | نوع من الشهيد |
| ٣٤٨ | ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة | ٣٧٨ | مسائل متفرقة من الجنائز |
| ٣٤٩ | مبحث إسقاط الصلوة | ٣٨٤ | فصل في أحكام المسجد |
| ٣٤٩ | فصل في صلوة المسافر | ٣٨٩ | فصل في مسائل شتى |
| ٣٥٣ | الوطن أما أصلي | | تمت |

| SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANASI | |
|----------------------------|------------|
| Kısım: | İd. Mehmed |
| Numara: | |
| Eski Kütüphane No. | 63 |
| Tasnif No. | |

الحمد لله الذي جعل العباد مفرق السعادة واللام للاستحقاق على رأي ولا اختصاص على رأي وعندى جميعهم اولى اجمع
افرادهم بلا شذوذ فرد من افرادهم مختص بالله باتم الاستحقاق والكل الباقي وتضمن جعل معنى فعل من افعال القلوب على اللغويين بالذات كالتسمية
وغيرها اى جعل العباد مفرق بابا السعادة السرمدية على حذف الضامين ولم يذكرها عند ترتيبها للاحاطات لان فيه نوع عقلي والاستعارة التخييلية
ولام السعادة للتكثير والتشبيه فلذلك وصفت بالسرمدية وتضمن المصدر معنى كجبهة لم يقل مفرق السعادات وفي تشبيه السعادة بالبيت فليج الى
بها السلام على خمس ومطلع السيادة المطمح في اللغة الارتفاع اى العباد محل ارتفاع شجرة السيادة ولم يخص السعادة والسيادة

بالاضافة الى التوضيح والتشبيه
فوله ومطلع الحسنى وزيادة الملح الاشارة الى
العبادة محل اشارة الوصول الى الحسنى وزيادة
والحسنى ههنا الموصوف المحذوف اى المرتبة الرفعة
الحسنى والمراد منه كجبهة ولعدم كون الزيادة من
جنس الحسنى لم يجعل معها باللام لان المراد منه
جمال الله على ما فسر وه من معنى هذا الاية الكريمة
لهم الحسنى وزيادة والمراد منه الزيادة المطلقة اكمل
كما في الله اكبر ويولد عليه التكثير والاهاء قول
وجعل الصلوة عمود قيامها من قبل عطف الحاضر
على العام لمزيد الاعتناء بشاؤها واهلها العود
من قبل اضافة الى قوله ووزو سنامها الذروة
بكسر الدال الطبة ولكون السمو من لوازم الطبة
ونخصها بخاصية معنى العلو على طريقة ذكر
المعزوم واردة اللزوم والسنام بفتح السين
الضم الثاني في ظهر الابل وهذا العطف يؤكد معنى العبادة
المتكورة في العلو كانهما في الساس شئ واحد هو
الفريدي في المشان وفي تشبيه العبادة بالابل محل
تأمل اذ هو الاعمى في الحيوان وافضل كرام
اموال العرب ولخصا بصفة هو المذكور في القرآن
بقوله تعالى والابل كيف خلقت وفيه استعارة
تخييلية وتطبيق الصفاة المحبة قوله وعبدة
احكامها فيه اشارة الى انهاد اسر العبادات او قوى
سائر الاعمال الصالحات منوط بها وهي جامعة
لانواع الصالحات المنسوبة الى الملوك السموات
والارض فكما قصبا لها لا تفقد ذلك صلواتها اكثر
من ان يحصى على ما قيل في بعض النسخ اى التوابع
جعل الصلوة قصب الصلوة وهذا تشبيه فضائل
العبادة بالاكبر وتضمنت ايمان من الشمس وايمان من
الامس على سائر الخلفاء الراشدين خيرهم خلقا
نعم اسمى وانما في خبره في قصة خلقت من ذهب ووا
الفقير بينا ربه وذهب في ذهب ودين
في عين في كجبهة لانه لم يسك سلبه ونا ملها دق
سما كونه الصلوة محل فرة عن النبي عليه السلام كما
سببه بقية هذا في قوله جعلت في الصلوة فرة
عينه واختصاص الصلوة بكونها محل فرة عبود
كافة الانبياء والاولياء لمشاهدة جلال رب
العالمين كاف في علو شأنها وجلال قدرها في علم
وقها سيما عين حياها لانه فرة العين بالشهود

حكمة صغير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العباد مفرق السعادة ومطلع السيادة
ومطلع الحسنى وزيادة وجعل الصلوة عمود قيامها
ووزو سنامها وعبدة احكامها والصلوة والسلام
على افضل خلقه سيدنا محمدا الذي جعلت في الصلوة فرة عينه
وعلى آله واصحابه الذين فازوا من معجزات الدين بليته وعينه
وبعد فيقول المفتقر الى رحمة ربه الغنى ابراهيم بن محمد
بن ابراهيم الحلبي قد كنت شرحت كتاب منية المصلين بشرحا
وسميت بغنية المتكلمين لكن رأيت فيه بعض الاطلالة التي
ربما اوجبت للبندئين والقاصرين الملالة فاوجبت ان
اخصر من افراد دلاله وازيد في فوائد مسائله تسهيلا
للطالبين وتويلا للراغبين والله سبحانه هو المستعان
على كل مراد منه المبدأ واليه المعاد وهو حسي ونعم
الوكيل قال المصنف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم)
تيمنا وتبركا واقتداء بالقران وكذا قوله (الحمد لله رب العالمين)
واتيمم ذكر الله تعالى بذكر رسوله فقال (والصلوة على رسوله محمد

الحمد لله الذي جعل العباد مفرق السعادة واللام للاستحقاق على رأي ولا اختصاص على رأي وعندى جميعهم اولى اجمع
افرادهم بلا شذوذ فرد من افرادهم مختص بالله باتم الاستحقاق والكل الباقي وتضمن جعل معنى فعل من افعال القلوب على اللغويين بالذات كالتسمية
وغيرها اى جعل العباد مفرق بابا السعادة السرمدية على حذف الضامين ولم يذكرها عند ترتيبها للاحاطات لان فيه نوع عقلي والاستعارة التخييلية
ولام السعادة للتكثير والتشبيه فلذلك وصفت بالسرمدية وتضمن المصدر معنى كجبهة لم يقل مفرق السعادات وفي تشبيه السعادة بالبيت فليج الى
بها السلام على خمس ومطلع السيادة المطمح في اللغة الارتفاع اى العباد محل ارتفاع شجرة السيادة ولم يخص السعادة والسيادة

واصل الخطاب ان يكون معنى ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معناه والتوجه بمعنى القاء الكلام الى الغير وقد ترك الالف المعنى
للمع كل مخاطب نحو قوله تعالى ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اى لا يريد الله بقوله ولوترى مخاطبا معينا فلهذا انما نطق به حال
المجرمين بل يريد به كل من يتأق من الروية فلم يدخل في هذا الخطاب
معنى جعلكم موقنين لطاعة جله معترضة دعائية بين الفعل ومفعوله وخبر لفظا واقتضاء معنى والتوفيق جعل الله تعالى فعل عباده
مواقفا لما يجوب رضاء وقيل خلق القدرة على الطاعة وقيل خلق التوفيق ليم كل ما يطلب له التوفيق من مصالح الدنيا
والآخرة وما توهم الاستغناء عن الدعاء وبال
بالتوفيق لنفسه وهو خلاف التوفيق عطف
نفس بقوله وايانا حاسه
معنى دفعنا التوهم انه يدعى حصول التوفيق ولا
عزله عما به لنفسه اذ ناك الادعاء هو عين عدم
التوفيق واطلق التوفيق ولم يقيد بيم كلما
يطلب التوفيق لمن مصالح الدنيا والآخرة كغيره

الحمد لله (اي اهله) اجمعين (اعلموا) خطاب عام لمن يطلب

الاستفادة (وقفكم الله) اى جعلكم موقنين لطاعته (وايا)
نا ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع بالتحصيل متعلق
باهم (مسائل الصلوة) لانها واجبة على الغنى والفقر بخلاف
الزكاة والنج ومتمكة كل يوم وليلة بخلاف الصوم فلما
رأيت رغبة المقتسبين جمع مقتسبين اسم فاعل من اقتبى
اى اخذ القبس وهو شغلة نار تؤخذ من معطها شبة
العلم بالنور العظيم وطالبه بالمقتسبين من ذلك النور
(في تحصيلها) متعلق برغبة والضمير للمسائل (النقط)
جواب لما اى تنقبت (ما كثر وقوعه) للمصلين (وما لا بد لهم
منه من مصنفات المتقدمين) متعلق بالنقط (ومن محتار
المتأخرين نحو الهداية والمحيط وشرح الاسيماي) على مختصر
الطحاوى (والغنية) بالغين المضمومة في اكثر النسخ وفي بعضها
بالفاف المكسورة (والمثلث والذخيرة وفتاوى قاضحات
وجامعية) الكبير والصغير (وسميتها) اى سميت الكتاب
الذى التقطته (منية المصلين) اى ما يتمناه (وغنية المستدى)
اى ما يستغنى به عن غيره (واسئل الله) اى وانا اسئل الله
فالواو للحال (ان يجعل ما اعتدته) اى قصده (خالصا لوجه)
اى لذاته (ومكفرا) اى سببا (ل) تكفير (ذنوبي) اى سترها
بعدم المؤاخذه بها (بفضله) اى بتفضله لا باستحقاقى (وان
يعفروى ولوالدى ولا ستاذي) بتشديد الياء المفتوحة جمع
استاذ (وهو الموفق للتداد) بفتح السين اى للصواب وعلم
الخطاب (ومنه الهداية) اى خلق الاهتداء (والرشاد) اى

بالواو وهي واو الحال والمبتدا بعد ما قد راي وانا اسئل الله وصاحب
الحال الضمير في التقطت او سميت وفي بعضها اسئل الله بدون الواو وح
يجوز ان يكون حالا من غير احتياج الى تقدير مبتدا وان يكون استنباطا
وقطعا ابتداء بعد تمام الدنيا بفتح فاف اسئل الله كسر
نقد جمع استاذ اذا اصل استاذ من حذف النون وادغم الباء المتكلم وما وقع في بعض النسخ ولا ساقى
في خبر التأخر الى ما بعد لا لغضا من التأخر

الحمد لله الذي جعل العباد مفرق السعادة واللام للاستحقاق على رأي ولا اختصاص على رأي وعندى جميعهم اولى اجمع
افرادهم بلا شذوذ فرد من افرادهم مختص بالله باتم الاستحقاق والكل الباقي وتضمن جعل معنى فعل من افعال القلوب على اللغويين بالذات كالتسمية
وغيرها اى جعل العباد مفرق بابا السعادة السرمدية على حذف الضامين ولم يذكرها عند ترتيبها للاحاطات لان فيه نوع عقلي والاستعارة التخييلية
ولام السعادة للتكثير والتشبيه فلذلك وصفت بالسرمدية وتضمن المصدر معنى كجبهة لم يقل مفرق السعادات وفي تشبيه السعادة بالبيت فليج الى
بها السلام على خمس ومطلع السيادة المطمح في اللغة الارتفاع اى العباد محل ارتفاع شجرة السيادة ولم يخص السعادة والسيادة

بند قوله خطاب عام وهذا مجاز كالاول بوجهين الاول الخطاب للكتاب والثاني تركه لغیر معین الا ان العلم بفريضة الصلوة فرض عين على كل مكلف فلهذا افرد الثاني اعلم ايها الطالب لمعرفة احكام الصلوة ح

بند وهو في اللغة مطلق الدعاء بالخير وفي الشريعة عبادة ذات قراءة وركوع وسجود ولم يذكر المصنف تفسيرها الا ان ليس من غير وديات الفرض وهو معرفة العمل بها والمراد بها هنا الصلوة المعهودة التي هي احد اركان الاسلام فاللوم فيها للعهد الذهني ولهذا صرح الحكم بقوله فريضة اي مفروضة مقطوع بالحكم بها ولو اراد الحكم المطلق الكامل في الشرع ما ثبت لزومه بدليل قطعي اي موجب للعلم الضروري وحكمه ان يكفر جاحده ويفسق

بند ياركة من غير عذر وما ليس كذلك فهو فرض مقيد لا مطلق ففرضه قصور في الفريضة فلا يكفر جاحده كالقصر لثبوتها بالاجتهاد دون الاجماع وتقسيم الفرض الى فرض عين وهو ما يلزم كل احد من فرض عين اقامته وفرض كفاية وهو ما يلزم اقامته جزء الفرض عليهم فاذا فعل بعض سقط عن الباقي و الصلوة من القسم الاول فانها فريضة كبرى

بند اشار الى ان المراد بالامة الامة الكاملة وهم المجتهدون لا المطلقة لان كلام العوام كالهوام ثم لا يخفى ان فريضة الصلوة حكم واحد لا بد له من دليل واحد فقط والمصريح اورد من الكتاب خمسة ادلة واورد من السنة كذلك فاحد هاذل فقط وما بقي منها تأكيد واعتبر عليه بان الدليل لا بد منه واما التأكيد فليس بلازم اوجب بان كل واحد منها ملاحظة الدليلية او نقول ان فريضة الصلوة اقوى واكد فلا بد من تأكيد دليلها ح

بند ان الله عليه السلام قال يومئذ لا يصح ما روى انه عليه السلام قال يومئذ لا تخدق شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملاس للشفقة قبورهم ويوتهم نارا ح

بند ما اخذ من امر من يمس من باب الافعال والمهزلة للدخول ح

بند ما اخذ من امر من اصبح الرجل اذا دخل في الصباح والمراد منها صلوة الفجر ح

بند هذا من المتن كاسبق بيانه والمراد من الكتاب ههنا الفرض كافي قوله تعالى وصككتنا عليهم وبقوله تعالى كتب عليكم الصيام فلما افسر المصنف رحمه الله تعالى بقوله اي فرضا موقتا اي محدودا باوقات لا يجوز اخراج الصلوة عن وقتها والاية ظاهرة الدلالة على المراد

بند لما فرغ من بيان الادلة من الكتاب شرع في بيان الادلة الثابتة بالحديث اي فاردى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين اي البخاري والمسلم وجهها الله تعالى لان اجمع الكتب في الحديث بعد القرآن البخاري ثم المسلم في المختار كما جيى البيان في حق في بحث التبريز ان شاء الله تعالى ورواية ابن عمر رضي الله تعالى عنه كذا في ابن ماجة ح

بند يقع محدودا باوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها بحسب الاستطاعة لا لا ضرورة

الاستقامة على طريق الحق اعلم خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة بان الصلوة فريضة اي مفروضة مقطوع بالحكم بها ثابتة صفة لفريضة بالكتاب اي القرآن والسنة اي الطريقة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم سوى القرآن واجماع الامة اي يقول اجتهاد المجتهدين اقام الكتاب فقوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب والمراد باقامتها ادائها في اوقاتها و قوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قانتين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين او مطيعين القيام و قوله تعالى حافظوا اي داوموا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها اولاه اهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها لكونها في وقت كثرة الاشتغال و قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيتا وحين تظهرون اي تجتوا الله في هذه الاوقات والمراد صلوا على ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قيل له هل تجد ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيتا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وله الحمد في السموات والارض اعتبارا بينيها ومعناه ان على المميزين كلهم من اجل السموات والارض ان يحمدوه كذا في الكتاب و قوله تعالى ان الصلوة على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقتا محدودا باوقات لا يجوز اخراجها عنها واقاما السنة فاردى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال نبى

بند قوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب والمراد باقامتها ادائها في اوقاتها و قوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قانتين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين او مطيعين القيام و قوله تعالى حافظوا اي داوموا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها اولاه اهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها لكونها في وقت كثرة الاشتغال و قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيتا وحين تظهرون اي تجتوا الله في هذه الاوقات والمراد صلوا على ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قيل له هل تجد ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيتا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وله الحمد في السموات والارض اعتبارا بينيها ومعناه ان على المميزين كلهم من اجل السموات والارض ان يحمدوه كذا في الكتاب و قوله تعالى ان الصلوة على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقتا محدودا باوقات لا يجوز اخراجها عنها واقاما السنة فاردى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال نبى

بند لان الاسلام والايمان واحد في الشرع عند اهل السنة خلافا للحنابلة والظاهرية لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومنه يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في لغة الانبياء والاطاعة وعليه ورد من قوله تعالى قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا

بند وان محقة من الثقل واسمها ضمير الشأن محذوف ولا نافية للجنس والة اسمها وخبرها محذوف اي موجود والاي حرف استثناء والله مرفوع بدلا من محذوف لا ويجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر في خبر لان المراد نفي الوجود عن الله سواء تعالى لا في مغايرة سبحانه لكل له وعلى التقديرين الاولين يلزم الاول وعلى التقديرين الآخرين يلزم الاخير فليتأمل والجمل خبر ان شجرة كبر

بند بنى الاسلام اي الايمان فانهما شئ واحد عند اهل السنة اعلم اي حسن خصال شهادة ان لا اله الا الله بجر شهادة بدلا من خمس ويرفعها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليها وان محذوف رسول الله عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشهادة واحدة من الخمس واقام الصلوة اي اقامتها ثانية وايتاء الزكاة ثالثا وصوم شهر رمضان رابعة وجمع البيت خامسة من استطاع اليه سبيلا محله الرفع لانه فاعل المصدر المضاف الى مفعوله والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضليها عن الخواص الاصلية واللوازم الشرعية وقوله صلى الله عليه وسلم لكل شئ علم اي علامة دالة على تحققه وعلم الايمان الصلوة فهي علامة لوجوده في القلب باعتبار الظاهر وقوله عليه السلام الصلوة عماد الدين من اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين كما ان الخيمة تقوم باقامة عبودتها وتسقط بسقوطه وقوله عليه السلام خمس صلوات مبتدأ اقترصهن الله تعالى على العباد خبره من احسن وضوئهن باسباغهن والايان بسننه وادابه وصلواتهن لوقتهن واقترصهن وسجودهن بالطائفة فيه وحشوعتهن اي حقوهن باحضار القلب وجمع المهمة وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر اكان له على الله عهد اي وعده مؤكدا ان يغفر له اي بان يغفر له دنوبه وقوله عليه السلام الفرق بين العبد وبين الكفر اي بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اي بينك وبين بلوغ مرادك ان تجتهد فاذا اجتهدت بلغت واقاما لفظ

بند وهي قواها لانها شرط لصحة الايمان عند الحكم بل قيل انهار من منه كمن في الكثرة اشارة الى رجحان الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال الخمس خارجة عن حقيقة الايمان لان المبني غير المبني عليه وهو مذهب المحققين ان الايمان هو التصديق وان الاعمال خارجة عن حقيقة كبر

بند حتى لو صلى كافر في الوقت على سبيل الكمال باله صلى بالجماعة تحكم في الظاهر باسلامه وان لم يكن في الحقيقة كذلك واشير بالظاهر الى ان الصلوة ليست علامة في الحقيقة لان الايمان امر قلبي واعتقادي لا يعرف وجوه ولا عده ح

بند فيه استعارة بالكناية وهي تشبيه الدين بالخيمة مع ذكر المشبه واردة المشبه اوعاء واثبات العاد الذي هو من لوازم المشبه تحيلية ووجه التشبه بينهما هو الاحراز والحفظ من هوقه وقبه تشبيه الصلوة بالعاد الذي ادعى نبوته للدين وهو تشبيه محسوس بمعقول اي مفهوم على مذهب السكاكي وقوله عليه السلام من اقامها آه شبه الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الخيمة تقام باقامة عبودتها وتهدم بتركها فاشبهها فلما جاء الامر بالصلوة غالبا بلفظ الاقامة في الكتاب والسنة ح

بند ونعم الحديث ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء الله وان شاء غيره اي من لم يصنع بالصفة المذكورة فليس له من الله وعد العفة بدوه في المشية كسائر العصاة كبر

بند اشار بهذا التفسير ان المجاز محذوف قياسا في ان يكون ان وما بعدها في محل نصب ويجوز ان يكون مجازا الرفع بعطفه اليان لهد بل هو الاولى ح

بند قوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب والمراد باقامتها ادائها في اوقاتها و قوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قانتين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين او مطيعين القيام و قوله تعالى حافظوا اي داوموا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها اولاه اهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها لكونها في وقت كثرة الاشتغال و قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيتا وحين تظهرون اي تجتوا الله في هذه الاوقات والمراد صلوا على ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قيل له هل تجد ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيتا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وله الحمد في السموات والارض اعتبارا بينيها ومعناه ان على المميزين كلهم من اجل السموات والارض ان يحمدوه كذا في الكتاب و قوله تعالى ان الصلوة على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقتا محدودا باوقات لا يجوز اخراجها عنها واقاما السنة فاردى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال نبى

[illegible]

ملك وهو في اللغة الظرف وحسن التباو
ان السنة مكمل للفرض فالادب مكمل للدين
ملك واما تكبيره الا فتاح فقل شرطه
جمع شريفة وهو مؤنث فلا تطابق بين المبتدأ

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الما يكون عادة إلى النمل إلى المسترسل وأما البثانة فلا تلهى إنما يوازي الخلقوم وغیره مما ليس من لوجه ثم ذلك الموازي ليس بواجباً للنمل فكذلك الموازي والله سبحانه أعلم **باب**
في إباحة غسله ولا يمسح به من غير طهارة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة من القطرة قصن الشارب وأعفأ المحتج والموتى والاستنقاء بالماء وانتقام الماء وقص الأظفار وغسل البراجم ونقح الألبط وحلق العانة وقال معتب بن شيبة ونسب العاشرة إلا أن يكون المضمضة وانتقام الماء الاستبراء ورواه أبو داود ورواه العاردي وذكر البخاري ذلك انتقام الماء وذكر الاستنقاء بدل انتقام الماء **باب**

نقد بضم السين جمع سنة بمعنى الطريقة وانما لم يصر لبيان تعدد ما فيه من الاختلاف بخلاف قرأه في الموضوع فانها اربعة بالنسبة
 سلا هذا وقع على عادتهم فانه كان لهم آنية على ابواب المساجد يتوضؤون منها حتى
 نقد ثم انما تكون البداية بغسلها اليه ثلاثا سنة اذا لم تكن عليها بخاضة حقيقية اما اذا كان عليها بخاضة حقيقية فالبدء
 بغسلها حتى تزول الخبائث المذكورة واجبة ولذا قال الشارح وهذا اذا لم يكن على يده بخاضة كذا في المتن
 نقلا بغير التوضوء عما في الكتب من ان التوضوء في رواية التراز وليست في رواية العيصين بالتركية والدمق

مد وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلم يروى على ابواب المساجد يتوضؤون منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بمفهومه اجماعا فيس غسل اليدين اول الوضوء مطلقا لانها الاثار انما هي عن غسل اليدين في الاناء قبل غسلهما لان عادة العرب ان لا يستنجوا بالاحجار ولا بالماء فالتبني عليه السلام لاحتمال تنجس اليد اما اذا نام مستنجيا بالاحجار او بالماء فلا حاجة الى غسل اليدين ابتداء عناء

مد هذا الغسل يكون سنة اذا لم يكن على يده نجاسة اما اذا كان نجاسة عليها فيكون فرضا كبير تنهى عن الانه من الغسل من وجهه الكافي

مد واحاديث عثمان الساجح تدل على ذلك فانهم ذكروا الوضوء ثلثا ثلثا وقالوا ومسح براسه ولم يذكروا عددا وروى ابو داود عن ابن عباس انه رآه عليه السلام يتوضأ ثلثا ثلثا ومسح براسه واذنيه مسحة واحدة وروى الطبراني في الاوسط عن راشد بن عبد الحميد قال رأيت انسانا بالرواية فقلت اخبرني عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه بلغني انه كنت توضئه ففاق الحديث الى ان قال ثم مسح براسه مرة غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما شرح كبير

مد وحاصل ان الاناء وان امكن رفعه غسل اليمنى ثم اليسرى ثلاثا وان لم يمكن لكن معه اناء صغير فكد ذلك والا ادخل اصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف ومسح على اليمنى ثم يدخلها ويغسل اليسرى كذلك كذا في ابن عابدين وفي البحر كرهه ادخال اليد في الاناء قبل الغسل للحديث وهي كراهة تنزيه لا لان النهي فيه معروف عن الصحابة بقوله فانه لا يدرى اين بات يده فالتحصيل على الاناء الصغير او الكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على ادخال الكف وفي شرح الاقطع يكره الوضوء بالماء الذي دخل المستيقظ يده فيه لاحتمال النجاسة كالماء الذي دخل الصبي يده فيه ابن عابدين

مد قال الواسطي في اثباته لا يكون مقبلا للثبوت فان قلت لو سلم الاكل في اثباته اكل لثبوتنا في اوله كان كافيا فلم يمكن في الوضوء كذلك قلت الوضوء شيء واحد لا يتجزأ فيشترط التسمية عند ابتداءه وقد فات وقت وكل لقمة من الاكل فعل مبتدأ فلم يفت وقته اجاب

مد الظاهر ان المراد انه يسبي قبل رفع ثيابه انه كان في غير المكان المعد لغضاء الحاجة ولا فقبل دخوله فلو سبي فيها سبي بقلبه ولا يكره لسانه تعظيما لاسم الله تعالى ابن عابدين

مد لا بد من الوضوء والبداء في الوضوء شرع بالتسمية ثم هذا كل ايهما ذكرنا لفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء اما عند الاستنجاء ففي الصحيحين انه عليه السلام كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث الخبيثات جميع خبيثات قبل المدا بها ذكر ان الشياطين وانما هي وقيل غير ذلك ابن مدني لان كل لقمة من الاكل فعل مبتدأ فلم يفت وقته فيمكن تحصيل السنة في الباقي لقوله عليه السلام اذا اكل احدكم فليذكر اسم الله تعالى على طعامه فليقل بسم الله اوله وآخره رواه ابو داود والترمذي كذلك الكبير لكن الامحان التسمية مستحبة في الوضوء لان المواظبة لم يشترط من رسول الله صلى الله عليه وسلم لان السنة ما واطب عليه النبي عليه السلام كذا في ابن عابدين

مد لا بد من الوضوء والبداء في الوضوء شرع بالتسمية ثم هذا كل ايهما ذكرنا لفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء اما عند الاستنجاء ففي الصحيحين انه عليه السلام كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث الخبيثات جميع خبيثات قبل المدا بها ذكر ان الشياطين وانما هي وقيل غير ذلك ابن مدني لان كل لقمة من الاكل فعل مبتدأ فلم يفت وقته فيمكن تحصيل السنة في الباقي لقوله عليه السلام اذا اكل احدكم فليذكر اسم الله تعالى على طعامه فليقل بسم الله اوله وآخره رواه ابو داود والترمذي كذلك الكبير لكن الامحان التسمية مستحبة في الوضوء لان المواظبة لم يشترط من رسول الله صلى الله عليه وسلم لان السنة ما واطب عليه النبي عليه السلام كذا في ابن عابدين

مد اعلم ان الغضفة ليس غسل الفم بل هو عبارة عن ازالة الماء والفم والاستنشاق هو عبارة عن جذب الماء بالنفوس ح مد وهي البخار والسم والترمذي وابوداود سليمان بن الاشعث واحمد بن شعيب النسائي وما كان من الناس من ماله رجهم الله كذا قيل مد اذا ستر ما تحتها لا غسل الشارب والحاجبين فمن لا يتقال حكم ما تحتها

مد وهي الحجة جعل الشيء في الوسط وكون التخليل سنة قول ابن يوسف رحمه الله وامعنه ما تحتها وكيفيته على وجه السنة ان يدخل الاصابع بعد التثليل بين شعرات اللحية من الاسفل الى الفوق بحيث يكون جهة كف اليد الى الخارج وظاهرها الى جهة المتوضي

الاستنشاق) لانه عليه السلام فعلها على المواظبة (بما بين حديثين) لما روى الستة من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في حكاية وضوءه عليه السلام وفيه مضمض واستنشق واستنثر ثلثا ثلثا عرفات وروى الطبراني بسنده انه عليه السلام توضأ فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا يأخذ لكل واحد ماء جديدا (وايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين) سنة ايضا تكميلا للفرض لان غسلهما فرض فكان كتحليل اللحية والامحان وعده في التجنيس من الاداب (ومسح ما استرسل) اي نزل (من اللحية) تكميلا للفرض ايضا (وتحليلها) اي اللحية لما روى انه عليه السلام كان يخلل لحيته وهذا قول ابن يوسف وعند ابن حنيفة ومحمد تحليلها مسح وفي رواية جازم ورجح في المبسوط قول ابن يوسف وهذا اذا كانت كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت خفيفة بان ترى بشرتها لم يغسل ما تحتها كذا في الظهيرية (واستيعاب جميع الرأس في المسح) لمواظبة النبي عليه السلام مع الترك في بعض الاوقات (بماء واحد) لما روى اصحاب السنن عز على رضي الله عنه في حكاية وضوءه عليه السلام انه مسح مرة واحدة والادلة على عدم تثليث المسح كثير ذكرناها في الشرح (وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واجبا ثم يلمصق الاصابع) اي يضمها (ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلاث اصابع) الخضر والبصر والوسطى (وممسك ابهاميه وسبابتيه) مرفوعات (ويحافي) اي يباعد (بطن كفيه) عن راسه (وميدهما) اي يديه (الى القفا) ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما اي جانبي الرأس (بكفيه ويمسح ظاهرا ذنيه بياطن ابهاميه وياطن

مد وكيفيته الاستيعاب ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمدها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق كذا قال الزيلعي اقول وايضا اتفقوا ان الماء مادام في العقب لم يكن مستعملا في الموضع والوجه والوجه

مد من الالباق وهو بالترك باب شدة فيقال العقب يعني الرق وكذا الغم وهو بالترك برأسه في برأسه ينشده حتى يقال فيه اليه ضامن الباب الاول اذا قبض اليه ولذا قيل يقول اي يمسحها بغيره

مد وكيفيته الاستيعاب ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمدها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق كذا قال الزيلعي اقول وايضا اتفقوا ان الماء مادام في العقب لم يكن مستعملا في الموضع والوجه والوجه

مد من الالباق وهو بالترك باب شدة فيقال العقب يعني الرق وكذا الغم وهو بالترك برأسه في برأسه ينشده حتى يقال فيه اليه ضامن الباب الاول اذا قبض اليه ولذا قيل يقول اي يمسحها بغيره

مد استقبالي القبلة او استند بآرها في هذا المكانين مكروه تحريما سواء كان في الخلاء بالمدينة المتوطنة بالتركى كنف أو في الصحراء
 هذا عندنا خلافا للشافعي في الاول قيل وكذا يكره التبول والتغوط في الماء والظل الذي يسترح فيه والطريق وتحت الشجرة المثمرة و
 التكلم عليهما والبول قائما الا لعدو ح
 مد اي ومستنجيا بالماء لان الاستنجاء المذكور اعلم من ان يكون بالماء او غيره كما نبه عليه فلو كان مستنجيا بغبار الماء فالتوسع والارضا
 على ما لها وان كان صائما كما يشتر اليه قوله كذا تنفذ ح

فكره كراهة تحريم ثم اذا جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس
 (متفرجا) اي متوسعا بين رجلية ويخرج مقعدة ما امكنه من
 في التنظيف (الا ان يكون صائما) فلا يفرج ولا يرخى كذا
 ينفذ البكة الى الداخل فيفسد صوته حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس
 حالة الاستنجاء لذلك وفيه نظير فانه لا يصل بالنفس شي
 الى الداخل مع ما فيه من الحرج على انهم قالوا انما يفسد الصوم
 اذا وصل الماء موضع الحقنة وقبلما يكون ذكره في الخلاصة
 وان يغسل مخرج النجاسة بعد الايجار اود ونها مباغلة
 في التنظيف والغسل بالماء وان كان ادا لكان اذيت به سنة
 الاستنجاء وانما يكون ادا اذا لم يتجاوز النجاسة (مخرجها)
 اما اذا جاوزت مخرجها ولم تكن المجاوزة (قدر الدرهم ففصله
 سنة وان كان قدر الدرهم ففصله واجب) والدليل قرناه في
 الشرح (وان زادت) النجاسة المجاوزة للمخرج (على قدر الدرهم
 ففصله) اي نجس والمخرج (فرض) اجماعا (و) الادب في الغسل
 المذكور (ان يغسله) اي يخرج النجاسة (حتى ينقيه) وينظفه
 لان المقصود هو الانقاء (وليس فيه) اي في الغسل (عدد مسنون
 من ثلاث اوسبع او غير ذلك) ومنهم من شرط الثلاث ومنهم
 من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عيّن في
 الا حليل ثلاث وفي المقعد الحمد والصحيح انه مفوض الى رأي
 فيغسله حتى يقع في قلبه ان قد طهر الا ان يكون موسوسا فقد
 في حقه بالثلاث كما في كل نجاسة غير مريئة وقيل سبع وفي
 التوازل حتى يعود من اللينة الى خشونة ويغسل بطن اصبع
 واصبعين او ثلاث لا برؤسها تحريزا عن الاستمتاع والمرأة

مد اي في قول الفقهاء ينبغي ان لا يتنفس
 اقول مراد الفقهاء ان لا يتنفس نفسا عظيما
 فلو تنفس به لوصل غايته الى الداخل شيء
 فاندفع النظر يؤيده قوله على انهم يجمع مع
 انهم قالوا ح
 مد اي مع ما في عدم تنفس الانسان حرج
 اي غير ممكن لان نبوت الحيوة انما هو بالتغير
 ح
 مد فان الاستنجاء مطلقا سنة لا على
 سبيل التعيين من كونه بالماء او غيره
 بالماء ادب مع كونه سنة ومثل هذا في الشرع
 كالنكاح والسورة واجبة مع كونها تقع
 فربا وغير ذلك كبر
 مد عندهما واجب عند محمد ح بناء على ان المخرج
 كالباطن عندهما وكالظاهر عند محمد ح كذا
 في البراءة ح
 مد اي وزنا وهو هنا تفصيل وهو ان النجاسة
 اذا كانت غير مائع فيقدر الدرهم وان كانت
 ما يباع فيقدر بغيرها كالت والدرهم على ما ذكره
 محمد في المبسوط وزنه مثقال وهو عشرون
 قيراطا والقيراط مقداره خمس شعرات ح
 مد وذلك لان القليل من النجاسة عفو فاما
 للمخرج لان ما عمت بلبته هانت قضيته والقرن
 عن القليل في حرج وقدر الدرهم لان مجل
 الاستنجاء مقدريه وقد اجمع على ان الاستنجاء
 بالماء ليس بفرض وانما لا يستأهل النجاسة
 ولذا لو جلس في ماء قليل يغسله واعتبر ذلك
 فيما وراء موضع الاستنجاء لانه الذي
 في موضع الشرح ساقط العبارة فكان ظاهر
 حكما لكن عند ادب لما تقدم من شأنه تعالى
 على الانضار بسبب في ما رواه الامام في
 ما رواه فان كان اقل من قدر الدرهم
 فهو عفو خلافا لفرق الشافعي فيمن
 غسل للمخرج من الخوف مع ندب الشرع الى
 التحرز عن النجاسة مطلقا وعدم الوجوب
 لدفع الحرج ولا حرج في سنته كبر

مد من التقية والانقاء بمعنى التطهير وقوله وينظف عطف تفسير ح
 مد ولو مرة او مرتين فان الامثلة مختلفة وكذا المقاعد قرب مقعد يطهر بالمرتين مع ان الاخر لا يطهر بالثلاث وكذا وجود النجاسة فيها
 يختلف يحتاج تطهيرا بعضها الى اثنين وبعضها يحتاج الى اكثر ح
 مد اي يغسل المستنجي موضع الاستنجاء الى ان يعود من اللينة الى خشونة واللينة بالتركى يومسقلق والخشونة قاطيق غسله
 مباغلة سبيل وقال بعضهم يغسل حتى يزول الرائحة من البدن والمخرج كذا في ابن ابي عمير ح

مد وان حصل الانقاء بدونها وان لم يحصل الانقاء الا بالاربع يستنجى كما من يكون وترا لا طلاق ما روى اليه في من حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا نكح مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط فلو استقبل قبله ولا يستدبرها
 بغائط ولا بول ولا يستنجي بثلث اجزاء وهي من الروث والرمة وتبى عن ان يستنجي الرجل بينه وتنا ما روى ابو داود وابن حبان في
 صحيحه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال من نكح قبله فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ومن استنجى
 فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج الحديث وهو حديث حسن وقد اجمعتنا على ان عين ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد
 الاجزاء غير مراد حتى لو استنجى بحجر له
 ثلث احرف اي طرف وجواب جاز وكذا
 لو مسح بحجر ثم غسله ونشغف ثم مسح به
 جاز في الصحيح من مذهبه الشافعي فيجعل على
 الغالب اذا الغالب ان الانقاء بالثلث يحصل
 فالمقصود هو الانقاء كذا في الكبير وحله

والمرأة كالرجل في ذلك (وكذا في الاستنجاء بالاجزاء) ليس فيه
 عدد مسنون عندنا (بل يسجد حتى ينقيه) وعند الشافعي لا بد
 في قامة السنة من ثلاث مسجات وفي فتاوى قاضيان في كيفية
 الاستنجاء بالاجزاء يذكر بالجر الاول ويقبل بالثاني ويذكر بالثالث
 ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني
 ويقل بالثالث لان في الصيف خصيته مد لتيان فلو اقبل
 بالاول تلظظان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل
 الرجل في الشتاء في الا زمان كلها قال في خلاصة وهذا ليس
 بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعني الانقاء وينبغي
 ان يستنجى بعد ما خطى خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبلغ
 في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف كذا في فتاوى
 قاضيان وفيها وان استنجى في الشتاء بماء سخن كان بمنزلة من
 استنجى في الصيف اي في المباغلة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب
 المستنجى بالماء البارد (و) من الادب (ان يسجد موضع الاستنجاء
 بالحرقة بعد الغسل قبل ان يقوم) ليزول اثر الماء المستعمل
 بالكلية (وان لم يكن معه حرقة يحففه) اي موضع الاستنجاء
 (بيده) مرة بعد اخرى قليلا للماء المستعمل بحسب الامكان (و)
 من الادب (ان يستعورته حين فرغ) اي من الاستنجاء والتجفيف
 لان الكشف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة في الحلوة
 لغير ضرورة خلافا لادب لقوله صلى الله عليه وآله احق ان يستنجي منه
 (و) من الادب (ان يتولى) اي ياتر امر الوضوء بنفسه ولا يامر
 غيره (بالتي له وضوءه او يصيب عليه) لما روى انه عليه السلام
 قال انا لا استعين في وضوئي باحد وعن الورع لا بأس بصبيته الخادم وهو

مد فان قلت هذا مبني على ان العدد ثلث
 وقد نفى العدد المسنون قلت المنقضية
 العدد لا نفس العدد ونفى المسنونة لا يستلزم
 نفى العدد وهذه الكيفية مبينة على نفس
 العدد لا على مسنونة الثلث حتى لو كان
 الاجزاء اربعا او اثنين فكيفية الاستنجاء
 باقية كذلك كذا في ابي داود ح
 مد من التذلل من باب التفضل لا من الادلاء
 كما في عبارة الداراية المحيطة كذا في ابي داود
 وجه التذلل ان بدن الانسان اذا تضاد في
 الصيف يفسد بسبب الحرارة والتذلل للبر
 اوزا من وصار في ح
 مد ولو استنجى بحجر واحد وحصل الانقاء
 يكون مقبلا للسنة عندنا ولو استنجى
 بثلث اجزاء ولم يحصل الانقاء لا يكون
 مقبلا للسنة تنحية
 مد لا نسى ان يخرج من قبله شيء فيحتاج
 الى اعادة الطهارة واختلاف في عدد
 الخطوات قليل اربعا وقيل ثلثا وقيل
 اربعا وقيل عشروا وقيل بكل سنة من
 عمره خطوة وقال بعض المشايخ يركض
 برجله على الارض ويتفح ويغسل ويغسل
 على اليسرى وينزل من المعهود الى اليسرى
 ثم الصحيح ان يطأ الناس وعاداهم
 مختلف في وقع في قلبه انه تم استغراق
 ما في السبيل وامن من خروج شيء غير ذلك
 يستنجي ح لان كل احد اعلم بحاله ح
 مد لان اجرا لعمال على قدر التعب لقول
 عليه السلام افضل الاعمال اجزها وقول
 عليه السلام اجركم على قدر تعبكم ح
 مد لا اقول لا يصير المار مستعملا ما لم ينفصل عن العضو على قول او ما لم يستقر في مكانه بعد الانقضاء على قول فلو وجه لهذه العلة
 مد قبل الاولى ان يقول او التحف لان ما يكون من الادب المسج بالحرقة او التحفيف لا المجموع اجيب بان التحفيف ذكره بعد الفصل
 بالماء فلهذا اجمع بينهما ويمكن ان يراد بان الواو بمعنى او
 مد اي يحضر من احضر احضارا من باب الافعال وهي من باب التفعيل فيمن لا يابن لا يطلب من احد خدمة الوضوء مثل
 احضار الماء وصبه والمندبل وغيرها مسلمة

مد اي في قول الفقهاء ينبغي ان لا يتنفس
 اقول مراد الفقهاء ان لا يتنفس نفسا عظيما
 فلو تنفس به لوصل غايته الى الداخل شيء
 فاندفع النظر يؤيده قوله على انهم يجمع مع
 انهم قالوا ح
 مد اي مع ما في عدم تنفس الانسان حرج
 اي غير ممكن لان نبوت الحيوة انما هو بالتغير
 ح
 مد فان الاستنجاء مطلقا سنة لا على
 سبيل التعيين من كونه بالماء او غيره
 بالماء ادب مع كونه سنة ومثل هذا في الشرع
 كالنكاح والسورة واجبة مع كونها تقع
 فربا وغير ذلك كبر
 مد عندهما واجب عند محمد ح بناء على ان المخرج
 كالباطن عندهما وكالظاهر عند محمد ح كذا
 في البراءة ح
 مد اي وزنا وهو هنا تفصيل وهو ان النجاسة
 اذا كانت غير مائع فيقدر الدرهم وان كانت
 ما يباع فيقدر بغيرها كالت والدرهم على ما ذكره
 محمد في المبسوط وزنه مثقال وهو عشرون
 قيراطا والقيراط مقداره خمس شعرات ح
 مد وذلك لان القليل من النجاسة عفو فاما
 للمخرج لان ما عمت بلبته هانت قضيته والقرن
 عن القليل في حرج وقدر الدرهم لان مجل
 الاستنجاء مقدريه وقد اجمع على ان الاستنجاء
 بالماء ليس بفرض وانما لا يستأهل النجاسة
 ولذا لو جلس في ماء قليل يغسله واعتبر ذلك
 فيما وراء موضع الاستنجاء لانه الذي
 في موضع الشرح ساقط العبارة فكان ظاهر
 حكما لكن عند ادب لما تقدم من شأنه تعالى
 على الانضار بسبب في ما رواه الامام في
 ما رواه فان كان اقل من قدر الدرهم
 فهو عفو خلافا لفرق الشافعي فيمن
 غسل للمخرج من الخوف مع ندب الشرع الى
 التحرز عن النجاسة مطلقا وعدم الوجوب
 لدفع الحرج ولا حرج في سنته كبر

من قول وهو لا ينافي الادب هذا القول توفيق بين قول الفقهاء من التولي وقول الوبري وبين الحديثين المذكورين في الشرح وما نسخ
بقلب الفقهاء ان الامر للخدام والولد والتلميذ جائز للتربية بل هو انبسط للعاقبة المحببة لانه اكثر اكتمال حاصل بالثريه كما هو
المشاهد فلما مدح حق التامل
من لعل ذكر كماله سوا تفاقى اخرج مخرج العادة تعود الناس بالقعود في النوض اذا القايم فيه كالحال في رعاية الادب كذا في الزاوية
من ان توفيقا بينا القربة او مقدمة ولو بدونها والحال ان لا مانع من الاستقبال بخلاف الاستجاء فان فيه مانعا من الاستقبال وهو كشف
العورة فلا يرد اذا ايضا عبادة او مقدمة
لها مع انه منى من الاستقبال حال الاستجاء
كذا في ابن ابي روة

لا ينافي الادب اذا كان بطيب نفس ومحبة بدون امر
وتكليف كما روي انه عليه السلام كان يصب عليه الوضوء
ويهيئ له (و) من الادب (ان يجلس) المتوضي (مستقبل
القبلة عند غسل سائر الاعضاء) اي باقى الاعضاء سوى
موضع الاستجاء لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له
خير المجالس وهو ما استقبل به القبلة ومن الادب
ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عروة الارب
ثلاثا وان يضعه على يساره وان كان شيئا يعترف منه فعن
يمينه وان يضع يده حالة الغسل على عروته لا على راسه
(و) من الادب (ان لا يتكلم في ثناء الوضوء بكلام الدنيا)
بل بالدعوات المأثورة (وان يتشهد عند غسل كل عضو)
قال في فتاوى قاضيها يستحب عند غسل كل عضو ويقول
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
(او) ان يدعو عند غسل كل عضو بما جاء في الآثار
عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي
جعل الماء طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض
نبيك كاسا لا اظلم بعده ابدا اللهم اعني على ذكرك
وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم
لا تحرمني راحة نعيمك وجنانك او اللهم ارحمني
راحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترخني راحة
النار وعند غسل لوجه اللهم بيقض وجهي بنورك
يوم تبيض وجوه وتسود وجوه واللهم بيقض
وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اعدايك وعند غسل

من ان لا يصيب اليه ماء مستعمل فلو وجد
الاحتراز باى وجه كان لمصلحة الادب فارتفع
المكان اتفاقا ايضا فلما قال كمال الدين ومن
الادب حفظ ثياب قال في الدر وهو اشمل
من ان كان انار كبيرا مثل الجب فيعترف
بيده اليمنى فيتوضأ بيمينه =
من ليمتص على الوضوء من ثواب الدنيا
اذ هو مقدمة العبادة كسيرة
من قول بكلام الدنيا للاحتراز عن خلط شوائب
الدنيا في الوضوء اذ هو مقدمة العبادة وهي انما
تعتد بحضور القلب وحضور القلب انما يحصل
في العبادة اذا وجد حضور في الوضوء يقول
بعض الصالحين اذا حضرا القلب في الوضوء
يحضر في الصلوة واذا دخل السجدة دخلت
الوسوسة في الصلوة فيكون يحصل الحضور
في الصلوة غيرا كذا في عوارف المعارف
لامام السهروردي لاشك ان الامر كما قال
البعض كما يشهد النجاة الصادقة =
من قولهم اصل ما الله فحذف حرف
التاء وعوضت بالميم المشددة المفتوحة
فقبل اللهم والتك في هذا التعبير ان التاء
يليق لمن يكون غافلا والله تبارك وتعالى
عن ذلك علوا كبيرا ولقد اللهم بدار بطريق
التميز والتدلل لانه كان الدعاء بهذا الحذر
قوله اسقني ام من اسقاه يسقني او من
سقا يسقني من المزد في اومنا ثلاثا بالترك
هوامق قوله من حوض اي ماء الحوض لان
السق لا يكون من الحوض بل من ماءه ان الحوض
اسم لمحل الماء فيكون مجازا من سلا من قبل
ذكر المحل وادارة الحال طلبة النجاة

من اي باكس وهو القديح الذي ملا فيه
الغار بخلاف الجاه وهو القديح الذي ليس فيه الماء
من متكلم وحده من طمأ مهور اللوم بمعنى العطش اي سقيا لا اكون عطشا نابعده ابدأ وهو لا ينافي شرب اهل الجنة فلا يلزم
انقطاع التلذذ في شرب الكثر
من تشديد النور امر من باطلا فعلا من العون بمعنى النعمة اصل اعونني فنقلت كسرة الواو الى العين فحذف الواو لاجتماع الساكنين
فادغم ثون الكسرة في ثون المتكلم فصارت اعني =
من لا يمتد الاثلاث والمزيد اي لا يتصل من راحة نعيمك جمع نعمة وجنانك بكسر الجيم جمع جنة وهي البساتين ويقع نعيم بمعنى القلب

من امر من حاسب بحاسب من باب المفاعلة والحساب قيمان يسير وهو قول الله تعالى لعباده في يوم العرصات فعلت هذا وعفوت
وفعلت هذا وعفوت عنه وهلم جرى ومناقشة وهي قوله تعالى لعباده فعلت هذا لم تستحي مني وهلم جرى وهذا حديث
شديد فسوف يدعو صاحب ثورا ويصلي سميرا اعادنا الله تعالى وجيع المؤمنين من الحساب الشديد وادخلنا في داره النعيم
بحسب من جدي محمد وال صلى الله تعالى عليه وعليهم اجمعين ح
من الورداء بمعنى الخلف وقد يكون بمعنى القدام كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك اي امامهم وهي من لا خضاد وتذا قال ولا من وراؤهم
لذلك فيهم القدام بحال الذين

عسل يده اليمنى اللهم اعطني كنانا يميني وحاسبتني حسبا
يسيرا وعند غسل يده اليسرى اللهم لا تعطني كنانا بشمالا
ولا من وراء ظهري ولا تحاسبني حسبا بشديدا وعند
مسح الرأس اللهم حرّم شعري وكشّري على النار وأظلمني
فحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك او اللهم عشيبي
برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين
اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول ويتبعون احسنه
وعند مسح الرقبة اللهم اعطني رقبتني من النار والرقبة
هنا عبارة عن جميع البدن كما في قوله تعالى فتح بر رقبته
اي ملوك واحفظني من السلاسل والاغلال وعند
غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل
فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما
في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي شعيئا مشكورا وذنبيا
مغفورا وعملا مقبولا وتجارة لن تبور (و) من الادب
(ان يضمض) والمضمضة تحريك الماء في الفم والمراد
هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة (ويستنشق) اي
يصعد الماء في نفه (بيده اليمنى) لانها من جملة الطهور
(ويمتخط ويستثر بيده اليسرى) لانه من ازالة الاذى
قالت عايشة كانت يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم
اليمنى لطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلاؤه وما
كان من اذى (وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا)
على حد قوله (و) من الادب (ان يستاك) اي يد لك اسنانه
(بالسواك) بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالمسواك

من قولهم اعطني كنانا يميني وحاسبتني حسبا
يسيرا وعند غسل يده اليسرى اللهم لا تعطني كنانا بشمالا
ولا من وراء ظهري ولا تحاسبني حسبا بشديدا وعند
مسح الرأس اللهم حرّم شعري وكشّري على النار وأظلمني
فحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك او اللهم عشيبي
برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين
اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول ويتبعون احسنه
وعند مسح الرقبة اللهم اعطني رقبتني من النار والرقبة
هنا عبارة عن جميع البدن كما في قوله تعالى فتح بر رقبته
اي ملوك واحفظني من السلاسل والاغلال وعند
غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل
فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما
في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي شعيئا مشكورا وذنبيا
مغفورا وعملا مقبولا وتجارة لن تبور (و) من الادب
(ان يضمض) والمضمضة تحريك الماء في الفم والمراد
هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة (ويستنشق) اي
يصعد الماء في نفه (بيده اليمنى) لانها من جملة الطهور
(ويمتخط ويستثر بيده اليسرى) لانه من ازالة الاذى
قالت عايشة كانت يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم
اليمنى لطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلاؤه وما
كان من اذى (وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا)
على حد قوله (و) من الادب (ان يستاك) اي يد لك اسنانه
(بالسواك) بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالمسواك

من معنى الجلال والمراد لكسبه كله مجازا من سلا
تذكر الخبز واردة الكل واظلمني امر من الظلم
اخلا لا بالترك كوكك لندرك والعرض قبل
هو سقا الحنة وقيل هو سقا الدربات
وقيل غير ذلك قوله عشيبي امر من العشيبة
وهي الاحاطة من كل جانب بالترك برومك
وقيل معنى قوله من بركاتك جمع بركة بمعنى
نعمتك الكثير والطف الخبز بل غاشية
من بفتح السين المهملة الاولى جمع سلسلا
بكسر السين بالتركي زفير والاغلال جمع
غل يضم الغين المخمصة وتشديد اللام بالتركي
يده وبوينه اوريلان دمور زفير ح
من وهو جرم ممدود على جهنم طول
مقدار ثلثة الاف سنة اذ من شعر واحد
من السيف يعبر جميع الناس على قدر مراتبهم
وبعضهم يقع فيها نسب المعصية لقوله
تعالى وان منكم الاواردها ح
من التجارة في اللغة هي لكسب بالترك
بازركا تلق والمراد هنا اللهم اجعل لي تجارة
لن تبور اي لن تهلك صاحبها في العقبي
لان البور يضم الباء وفتحها بمعنى الهلاك
والفساد من بار يور اسند علم الهلاك
الى التجارة وهي كسب الاعمال الصالحة
بعلاوة السببية اسناد مجاز عقلي والمراد
صاحب التجارة ح
من قول والمراد هنا هذا توجيه كلام
المصنف لانه المضمضة سنة ليس بآداب
ووجه الشارح بان المراد هنا ادخال الماء في
الفم للمضمضة وهي تحريك الماء في الفم
وما خطر بال الفقير السكين ينبغي ان يكون
ادخال الماء في الفم سنة ايضا لان المضمضة
لا توجد الا بارخال الماء فيه فليست ملة في كلام
المصنف ووجه الشارح لان فهم قصير و
خطاك كثير وعفوري بغير

من الذي يفتح الحضرة والذال شول فعله لوك آدم ان كبره كوره واندن مغتم ومخزون اوله يقال الاذي ما يكره ويفتم به آه
وينبغي لاجابة اليه لانه قد تقدم قوله بما بين جديدين عند ذكر السن فلا وجه لعدده في الادب كذا في الكبير ح
من قوله لانه لا امتحاط في ضمن قوله ويمتخط من قبل ان لا الاذي والبدن الشارح يقول عايشة رضي الله تعالى عنها تأكد كلام المصنف
رنا لقول من قال ان السنة يستنشق باليسرى لانه لا نف موضع الاذي كوضع الاستجاء فقلنا يفعلها بكف واحدة
وهي اليمنى كذا في النهاية وفي منه المصلي يضمض باليمنى وليستنشق باليسرى ح

مد وقال صاحب الهداية انه مستحب واستدل الشيخ كمال الدين بن الهام على كونه مستحباً لانه لم يرد حديث يصح موافقته عليه السلام عليه عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين لو ان اشق على من لا يهتم بالسواك مع كل صلوة او عند كل صلوة وفي رواية للنسائي عند كل وضوء ورواه ابن خزيمة في صحيحه وصححه الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولا سنة دون المواظبة فالحق انه من مستحب الوضوء اقول لم لا تكون الاشارة الى ان المانع من الاجابة هو ان فيه مشقة اشارة الى سنة على ان رواية مسلم عن عائشة كنا نعد لسواك الله صلى الله تعالى عليه وسلم سواكه وظهوره فينبغي ان ينعته فيسواكه ويتوضأ ويصلي دليل على ان كان ذلك عادة عليه السلام

الا ان يقال كان ذلك عادة عند القيام من النوم عند كل وضوء وعلى كل تقدير فقد المصنف له من الادب لا يخلو من شائع الان الظاهر انه اراد بالادب ما يعين المستحب شرح كبير

وقد عده القديري والاكثرون من السنن وهو الاصح لما ذكرنا في الشرح ثم المستحب ان يكون من شجرة مرساة

لزيادة ازالة تغير الفم قالوا ويستاك بكل عود الا الزملا والقصب وافضلها الاراك ثم الزيتون وان يكون طوله شبرا في غلظ الخضر ومن قوائده انه مطهرة للفم مرضاة للرب مطهرة للشيطان مفرجة للملاوكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات ويذهب البلغم والخير ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطيب نكهة الفم ويجلو البصر ويتأكد استحبابه في خمسة مواضع عند اصفرار الاسنان وتغير الرايحة والقيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته يعني في الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء وزاد الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكبيرا للوقاء وفي مبسوط شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك انتهى وهذا ان كان له سواك والا اي وان لم يكن له سواك (فبالاصبع) اي يستاك بالاصبع قال في المحيط قال علي رضي الله عنه التثويض بالمسح والابهام سواك ولا يقوم الاصبع مقام السواك عند وجودة ويستاك عرضا لا طولا اي مع عرض الاسنان الذي هو طول الفم لا العكس حسية الحاق الضرر باللثة ويبدأ بالجانب الايمن من العليا ثم باليسرى منها ثم باليمن من السفلى ثم باليسرى منها ويدلك ظاهرا لاسنان وباطنها واطرافها ويبل لسواك ان كان يابسا ويفسله عند الاستياك

مد قوله ومن قوائده اشارة الى انها كثيرة قال في الدرر ومن منافعها شفاء المادون الموت ومذكور للشهادة عند النزاع وقالب بعض الافاضل سبعون فائدة ادناها انه يذكر الشهادة عند الموت وفي الاقيوت سبعون مضرة اقلها نسيان الشهادة عند الموت كذا في ابن اطوكة

مد قوله مطهرة يفتح الميم مصدر يفتح الفاعل اي مطهرة للفم ومرضاة للرب اي محسنة لربه او بمعنى المفعول اي مرضى كرمي ويجوز ان يكونا باقين على مصدرين اي سبب للطهارة والرضا كذا في ابن ملك والمصباح وقوله مطهرة للمطهارة ومفهمة للملاوكة مصدران ميميا او اسمان فاعلان

مد واقد ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل بمياه ثلثة رذا الخنا قوله واقله اقول قال في التراج ولا تقدير فيه بل يستاك الى ان يطأ قلبه بزاوية النكة واصغر السن والمستحب في ثلاث ثلاث مياه الى والظاهر ان الماء لا تقدير فيه من حيث تمصيل السن وانما تمصيل باطنه ان اقله فوجد

باقدر من ثلاث فاستحبها كما قالوا في الاستنجاء بالحصى ابن عابدين

مد ويقول عند الاستياك اللهم طيب نكهتي ونور قلبي وطهر عفتي واحفظ لساني واحني برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في الجواهر

مد والدليل على المبالغة في الاستنشاق حديث ليعطين صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن الوضوء قال اصبع الوضوء وغل بين الاصابع وبالع في الاستنشاق الا ان يكون مأثرا رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفيست المضمضة عليه كبر

مد لانه الصائم لو بالغ ليحتل دخول الماء الى الجوف ج مد وقال شمس لا تمتد لتخلو في المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب مد في الخيشوم يمنع داخل الانف الى اقصى الانف وما قاله الشارح مطلق وفيه اربع لغات بفتح الميم والحاء وبكسرهما او بعضها هذه لغات واحدة تجلس بفتح الميم وكسر الحاء والنون ساكنة في الجميع حلية الثاني

الاستياك وعند الفراغ منه (و) من الادب (ان يبالغ في المضمضة والاستنشاق) وقال في الكفاية المبالغة فيها سنة لكن اظاهرها مستحبة والمص قد اطلق الادب على كثير من المسحبات (الا ان يكون صائما) فلا يبالغ فيها خشية الحاق الفساد بالصوم (والمبالغة في المضمضة قال بعضهم) وهو شيخ الاسلام خواهر زاده (هي الفراغة) وهي ترديد الماء في الحلق (وقال صدر الشهيد هي تكثير الماء حتى يملأ الفم) وقال في الخلاصة هذا المضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه (و) المبالغة (في الاستنشاق جذب الماء) بالنفس (حتى يصعد الى منخره) بفتح الميم والحاء وبكسرهما وبضمهما كجالس والمراد به هنا الخيشوم قال في الخلاصة وحدا الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن (و) من الادب (ان يدخل اصبعه) المختصرين (في صمغ اذنيه) اي ثقبهما (عند المسح) قال في فتاوى قاضيه ان لم ينقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صمغ الاذنين وعن ابى يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى وهو المأخوذ لما روى انه عليه السلام ادخل اصبعه في جحرى اذنيه في الوضوء والمضمضة ببلغ في الدخول الصغرها (و) من الادب (ان يخلل اصابعه) اي اصابع رجليه (بخصر يده اليسرى) على ما قد مناه (و) من الادب (ان يجرك خاشما ان كان فاسعا) مبالغة في الاستنجاء (وان كان ضيقا) لا يدخل الماء تحته بلا كلفة (ففي ظاهرها رواية عن اصحابنا) الثلاثة (لا بد من تحريكه او نزعه) ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين وهكذا كذا في المحيط

مد حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء انها رأت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ قالت ومسح رأسه ما قبل منه وما ادبر وجهه واذنيه مرة واحدة وادخل اصبعه في جحرى اذنيه رواه ابو داود والخصم ببلغ في الدخول لصغرها كبير

مد وبدأ من خصر رجله اليمنى الى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى الى خصرها على الترتيب لانه المبتدأ باليمنى وخصر اليمنى من الاصابع في اليدين والرجلين وقال المستودع شذاد رأت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا توضأ يدلك اصابع رجله بخصره رواه ابن ماجه واما كونه بخصر يده اليسرى وكونه من اسفل فالله اعلم به ويشكل كونه بخصر يده اليسرى من ان من اظهره والمستحب في فعلها اليمنى ولعل الحكمة في كونه بالخصر كونها اذن الاصابع فهي بالتخليل نسب وفي كونه من اسفل انه بلغ في ابعمال الماء ثم نقل نذبه هذه الكيفية عن الشافعية قلت ويجوز عن قوله ويشكل انه بان الرجلين على الوضوء والقدر شرح مجر مع ابن عابدين

مد اي في سبغ الوضوء وانما سبغها سبغ الله عليها النعمة اي اتمها =

مد قوله في ظاهر الرواية من قبل مضافة الصفة الى الموصوف اي الرواية الظاهرة عن اصحابنا اي الامام الاعظم وابى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ج

مد قوله ويلوغ الماء عطف العلة على العلة كل واحد منهما لكل من التحريك والترغ وقد يبقين متعلق بلوغ او لكل منهما على سبيل التنازع ج

العبد عظمه عند الله وقد ذكر البخاري عن ابن مسعود قال ان المؤمن يرمى بنوبة كان في اهل جبل يخاف ان يقع عليه وان الفاجر يرمى فيه كذباب وقع
علاه فقال به هكذا افعلوا ربيتموها لاكل عصية من المعصية فهو ميراث من التي اهلكها الله تعالى فالواطة ميراث من قوم ملوط واخذ الحق بالاولاد
ورفعه بالنافس ميراث من قوم شعيب والعلو في الارض والفساد ميراث من قوم فرعون والتكبر والتخبر ميراث من قوم هود وقد روي
عن مالك بن دينار قال اوصى الله الي نبي من انبياء بني اسرائيل فل تقومه لا يدخلوا مدن اعدائي ولا يلبسوا ملابس اعدائي ولا
يركبوا سركب اعدائي ولا يطعموا مطاعم اعدائي فيكونوا اعدائي كما هم اعدائي من كتاب الله والادوا

من قوله عن فاذورات المعاصي وفي المسند
ان العبد ليحرم الرزق بالذنب يسببه فترك
التقوى مجلبة للفقر كما ان التقوى مجلبة للثروة
ومن عقوبات المعاصي انها تزرع امثالها و
يولد بعضها بعضا ومنها انه يسلب من القلب
استقباحها فيفسد عليه بابا التوبة وذلك
علامة الهلاك فان الانسان كل اعظم فرعون

[illegible]

والخاص ان انتقاء الكواحه في الشرب فاعمل في هذين الموضوعين محل كلام فنبلا عن استحباب الا
بالاستحباب لان ما رزق شفاء وكذا افضل الوضوء وفي شرح حديث ابن العماد لسيد عبد الغفر
الاستشفاء بشرب فضل الوضوء فيحصل له الشفاء وهذا اني اعتمد على قول الصادق عليه
السلام معناه حسن عند بعض صحيح عند آخر او حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار اسناد آخر

[illegible]

سبح
واعلم انه ورد في الصحيحين ان صلى الله عليه وسلم
قال لا يشرب من احد منكم قائما من شئ فليستق
وفيها ان شرب من زعفران قائما وروى البخاري
عن علي رضي الله عنه انه بعد ما تومنا قام فشرب
فضل وهو نائم وهو قائم ثم قال ان الناس يكرهون
الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وسلم منع
مثل ما صنعت وانخرج ابن ماجة والترمذي
عن كيسة الانصارية رضى الله عنها ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها
قربة معلقة فشرب منها وهو قائم فمطعت
في القرية بقتني ركة موضع في رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن
صحيح غريب فلما اختلف العلماء في الجمع فقيل
ان النهي ناهي للفعل وقيل بالعكس وقيل
ان النهي التنزيه والفعل لبيان الجواز وقال

الموت انه الهواب
انما يدين
قيام فيها ولعل الا وجه عدم الكراهة ان لم نقل
في التباسي وما جرت الي اصابني مرض اقصه
الى الله عليه وسلم في هذا الطب النبوي الصحيح
خرو قيل حسن
عابدت

مد واحد البواسير وهي علة تحدث في المقعد وداخل الانف عصمنا الله تعالى عن جميع الامراض الدنية والدنيوية هذه
 بعد لان الحيوان ينتفع به وقد وقع النهي عما ينتفع به الانسان او غيره كذا في حاشية المصدر الشريعة والأوراق جمع ورق بالتركيز يراق ح
 رت وربما يكون سببا للرب واللعن كالتمخوط في الأماكن التي ينتفع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجرة والجدران التي يجلس فيها
 الحديث مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعنين قالوا وما اللعنان يا رسول الله قال
 يجلي في طريق الناس وفي ظلمهم سميت

مك ويستحي برمل ويتوضأ بماء ويطهر
 للرجلين ورجل اليسار الأعضاء وان لا يبر
 الحصى ثوباً برمل كما في كشكول صبة
 ويفعل بضع لكن الافضل ان لا يقتصر
 على المباح سورة سحره
 ف قوله وفي المواضع عطف على قوله في الماء
 او في المراتب اي لا يتعدى حدود اعضاء الوضوء
 بان يغسل الى الابط مثلاً بالتركي قوله تسق
 لقوله تعالى ومن يتعد حدود الله فأولئك
 هم الظالمون كما في الحكيمة

من لان المرافق والكعب لازم الفصل
 لقوله تعالى وايدكم الى المرافق وقوله تعالى
 وارجلكم الى الكعبين والغاية داخلة
 في المعيا كما سبق تفصيله

مک لا یتشتت الماء المستعمل ثیابه وکذا سایر
اعضائه و هذه کراهة تنزیه کذا فی الرد ۲۷

مث قول ولا يفرضه اذا التخصيص فعل العوام
وهذه كراهة تخريم ولهذا غيأه بقوله حتى
لوقيت على شفتيه او على جفنيه بفتح الجيم
وسكون الفاء وجمعه احفان على وزن
افعال بالتركى كوز قباغى لثمة بالتركى
قوروير ولو قدر بالاسلاية لا يجوز
وضوءه والاية بكسر الهمزة وسكون الباء
وجمعه ابر بالتركى الكندالت خصال

۴۰ فوله منابت جمع منبت محل النبات والحد
بضم الهاء وسكون الدال المهملة بالترك
كبر يد ويد كلوي شعر ۲

منذ لانه البديهي خلق الشرقي واليسر
للخسيس والاقذار ح

ملله ولعل مرادهم عدم كونه بمار واحد لان التثنية كالتثليث بدعة مكروهة قال في الدرر اما التثليث بمار واحد فيندوب او مسنون ومن مهيان الوضوء التوضؤ بفصل بمار المرأة او في موضع غس أو في المسجد بلا ضرورة كذا في ابن الطرقي 2

لا نه يورث الباسور وفي الظهيرية ولا باوراق الاشجار ثم
 لو استنجى بهذه الاشياء يكره ولكن يجزيه لان الاعتبار لا نقاء
 وقد حصل ويستنجى بالحجر والمدر والتراب والرمل والرماد
 والخشب والحرقه والقطن واللبد وفي الصيرفيه يكره بالخشب
 وفي نظم الرندوستي لا يستنجى بالحرقه والقطن ونحوها لانه روى
 يورث الفقر (وان لا يتختم) اي لا يلقي النخامة وهي ما يدفعه
 من انفه او صدره الى حلقه وكذا البراق (ولا يمتخط) اي لا يلقي
 الخاط (في الماء) لان النخامة والمخاط يستقذرون فيؤدى الى منع
 الانشعاع بالماء الذي القى فيه (وان لا يتعدى) اي لا يتجاوز
 الحد المسنون (في الزيادة) عليه (والنقصان) منه (في المرات)
 الثلاث بان يجعلها اربعاً او اثنين لغير ضرورة (وفي الموضع)
 بان يغسل اليد الى الابط او الرجل الى الركبة او يقصر عن
 المرفق والكعب فالاول مكره اذا لم يكن مقدار حصول
 الطمانينة اونية اطالة العرة والثاني غير جائز (وان
 لا يمسح اعضائه) اي اعضاء وضوئه (بالحرقه التي مسح بها
 موضع الاستنجاء) تشريفاً لمواضع الوضوء (وان لا يضرب
 وجهه بالماء عند الغسل) بل يرسل الماء من اعلى جبهته او سالا
 (وان لا ينفخ في الماء) عند غسل وجهه (ولا يقضم فاه ولا
 عينيه تغميضاً شديداً) بان تنكتم حمرة الشفتين وتحاجر
 العينين اي اطراف الاجفان ومنايت الهدب (حتى لو بقيت
 على شفتيه او على جفنيه لعة) اي بقعة ولو قلت (لا يجوز
 وضوءه) لوجوب استيعاب الوجه وهي منه ويكره ايضاً
 الامتخاط باليمين (وتثليث المسح بماء جديد) فروع

[illegible]

في الغرض

بالتقدم
من غير على
باب خصني
تجارتهم
من غير
التي في
التي في
التي في

1

من شلل يقال في التركيب جولي ولو وجد ماء جاديا يستنجي منه يمينه كذا في الحاشية ح
يعني لا يرخص له الترك بسبب عدم قدرته على الاستنجاء لا بأغاء ولا بغيره يصلي بغير استنجاء ولا بالطاعة بقدر الطاقة ح
من وضأ يوضئ من باب التعجيل والضمير المستتر راجع إلى كل واحد من البت والاخت والبارز إلى المريض ح
قوله ويسقط آء اما سقوط الاستنجاء عن الرجل المريض فلا أن النظر حرام للدين والاخت وأما سقوطه عن امرأة المريضة فلا أن البت
والاخت وإن كانتا محرمين لا يجوز أنس ولا النظر لهما فتحقق الحين الحقيقي للمريضين فلذا يسقط عنها الاستنجاء ح

فدفع وفي فوائدها خضر الكبير لو شئت يده اليسر فلا يقدر
ان يستنجي بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجي بالماء
الا ان يقدر على الماء الجارى وان شئت كلتا اليدين يمسح
ذراعيه على الارض ووجهه على الكف ولا يدع الصلوة
وكن المني اذا كان له امر واخر وليس له امره او حادثة وعجزة

عن الوضوء يوضوءه الابن والابن الا انه لا يمس فرجة الا
 من يحل له وطئها ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المريضة
 اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت توضئها ويسقط عنها
 الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها شيء وان اقل من
 ثلاث اصابع غسسته وان قطعت الرجلان واليدان اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم تسقط عنه الصلوة وفي مجموع النوازل
 ان لم يمكن المقطوع الوضوء والتميم بان لا يوجد من يرضاه ولا يصل منه حاجته
 ان لم يمكن الوضوء والتيمم لا يصلح عندها وعند ابى

يوسف يصلي بالأيام وكما في المحبوس والمتوضئ اذا استنجى
ان كان على وجه السنة بان ارشئ انقضى وضوءه والاستبراء
بالاجار ونحوها انما ينوب عن الماء اذا كان الخارج معاً دام
اما اذا خرج دم او قيح فلا واذا اراد دخول الخلاء يستحب
ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان تيسر والا فبجهد
في حفظه من النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستور
الرأس ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني عود بك
من الخبث والنجاسات ولا يقصّب معه فيه اسم الله تعالى او
لا شيء عليه

فان قلت قال الامام الحجازي في شرح الحديث
عن محمد الباقرين علي بن الحسين زين العابدين
انه رأى في الخلاء ذبابا يقعن على النجاسة
ثم يقعن على الثياب فاحمر ثياب الخلاء
فلما مضى مدة عليه رجوع عن ذلك واستغفر الله تعالى فستل عن ذلك فقال احدثت ذنبا فاستغفرت فقبل وماذا قال فعلم
شئنا لم يفعل الصالحون ولا خير في البدعة فذلك يخالف ظاهر ما قاله الشارح هنا قلت نعم لكن هذا في التوقي عن النجاسة وقال
عن وقوع الذباب فلعن بينهما فرق كذا في الحديث اقول ما سئله يسأل المسكين من لفرق ان التحفظ عن الرشاش وغيره مأثور بقوله
صلى الله عليه وسلم استنزها عن لبول فان عامة عذاب القبر منه واما التحفظ عن الذباب فمأثور عن احد فلذا كان بدعة والله اعلم

•

(continued)

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

...and the ...

مد لا ينال التعظيم اقول ولعل هذا النبي في الذكر اللساني واما الذكر الفعلي فلا يمنع منه بل الاستغراق في جميع الاوقات بالذكر
القلبي ولو في وقت القربان من اكمل الكمالات وصنعة ارباب المشاهدات من اخمص خواص رجال الله الذين لا يلهيهم تجارة ولا بيع
عمر ذكر الله وهم الرجال العارفون الدائمون في مشاهدة ذاته تعالى المتلذذون بلذات نعم الوهلا اللهم وفقنا مع انوار المؤمنين لخدمة
نعالهم ورضا نعم الذي هو دناك واجلبنا الى محبتك بمحبتهم واختم لنا بالسعادة بمرحة حبيبك محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله
اجمعين آمين **حلية الناجي**

وهو في التزكية اخسروا تكبيركم **ح**

مد قال في البحر انما في الرائد تحريمية
وفي كعادى تزيمية انتهى لاحترام الماء و
مياسته عن الا متهان من غير ضرورة كذا
في ابن ابي عمير =

مد او مذهب ربح او حرفة او حية او غلة
او موضع يعبر عليه احد او يقعد عليه او جنب
طريق او جنب قافل او حية او مناسفل
الى اعلى اوقافا او مضطجعا او متجرا
من ثوبه بلا عذر او في موضع يتوضأ او يغتسل
فيه قال في التنوير والدرك في ابن ابي عمير **ح**

مد يعني والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في
النساء في الا زمان كلها تقبل بالاول وتدير
الثاني وتقبل بالثالث ثلاث يتلون الحجر من
فرجها قبل الوصول الى محجها كما في النهر
عن الشمني وفي الدرد المرأة في الوقتين تدبر
بالاول ثلاث يتلون فرجها وهذه للمخالفة
بناء على اختلاف الرواية في هذه المسئلة
شيخ زاده

مد والمراد بالسبب هنا الشرط والاعضاء
فالسبب لوجوبه هو ارادة فعل ما لا يجل
الايه على ما قيل فشرط وجوب الغسل عند
ارادة فعل ما لا يجل الايه احد اشياء منها
شريح كبير

مد وذكر السبب وارادة الشرط جائز
ومشهور نعم قال بعضهم سبب الغسل
هو الحدث الاكبر وسبب الوضوء هو الحدث
الا صغر لكنه غير صحيح كما به عليه الشارح
التنوير ذكره ابن ابي عمير =

مد وقال الشافعي الشهوة في خروج النحر
ليست بشرط بل خروجها كيف ما كان موجب
الغسل لا يطلق قوله عليه السلام انما الماء
من الماء اي وجوب استعمال الماء يستخرج
الماء ولنا ان الامر بالتطهير يتناول الخبث
والجنازة في اللغة خروج النحر على وجه الشهوة
والحديث محمول على الخروج بشهوة **حلية**

ولا يتكلم ولا يذكر اسم الله ولا يرد السلام ولا يتنهد عاطسا
فان عطس وهو يجد الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى
عودته الا الحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات
ولا يبرق ولا يمتخط ولا يتخفق الا الحاجة ولا يعث بيده
ولا يرفع طرفه الى السماء ولا يطيل القعود الا لضرورة فاذا
فرغ وخرج من الخلاء يقول غفر الله لي الحمد لله الذي اذهب
عني ما يؤذيني وامسك علي ما يتفني ويكره البول والنفوط
في الماء سواء كان راكدا او جاريا او على سطح نهر او حوض او عين
او بئر او تحت شجرة او في ذرع او قنطرة او في جنب مسجد او
مصبلي عيدين او بين المقابر او بين الدواب او الطريق كذا
في الحذاي وكل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورة رأت
تبيح المحظورات والمرأة في الاستنجاء كالرجل وقد تقدم ذلك
(هذه) الطهارة التي ذكرت هي (الطهارة الصغرى) الخصوصية
بعض الاعضاء (واما الطهارة الكبرى) الشاملة لجميع الاعضاء
(فهي) الاغتسال (وسببها) اي سبب وجوبه عند ارادة ما لا يجل
فعله الايه عدة اشياء منها (خروج النحر) من الذكر والفرج
الداخل حال كون النحر حاصلا (بشهوة) فانه يجب الغسل حينئذ
بالاجماع (واما انفصاله عن موضعه) من الذكر والفرج (بشهوة)
فختلف فيه اعلم ان الغسل انما يجب بالنحر اجماعا ما تمتنا
بقيدتين احدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من هرب
او حمل شئ ثقيل او حمل شئ ثقيل او سقط من عل ولا يجب
الغسل عندنا خلافا للشافعي والثاني ان يخرج عن العضو الى
خارج البدن او مال حكمه كالفرج الخارج والقلعة على قول فادام

مد بناء على ان اطلاق الجنازة في اللغة مخصوص بحالة انبعثت عن شهوة هي من لذة الاترى الى تفسير عائشة رضي الله تعالى عنها النبي
بان ايض تغير تكسر من الذكر وانكساره لا يكون الا من شهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة فيحمل الحديث التماسد ليه الشافعي
على الخروج بشهوة جمعا بين الدليلين **ح**
مد القلعة والقلعة بالفتح وبالقين الجلبة التي يقطعها الختان يجوز فيها فتح القاف وضها وزاد الاصمعي في القاف واللام حلية
يخرج عنه لينة الرجل اهل والامر ما رقيق يخرج بعد البول كذا في الحزمة والابلاخ اي الارتفاع **ح**

مد اي وجود الشهوة وهو حال تعطل مندوق في الذكر والفرج بالسكون بالترك اتمق ودون ذلك اي وجود الشهوة عند انقباض
النحر من راس الذكر والفرج الداخل بشرط عند اي يوسف في وجوب الغسل كما هو شرط عند انفصاله من مقربه حتى ان الغسل من مقربه
بشهوة ولم يخرج اصلا او خرج بعد السكون والاكسار لا يجب الغسل عنده **ح**
مد اي قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله وجود الشهوة عند انقباض النحر من المقرب شرط وليست بشرط عند خروجه من المقرب
الذكر والفرج الداخل **ح** **س** من الاحتلام من الحكم بالضم والسكون اسم لما يراه النائم ثم غلب على ما يراه من الجماع بهيمة

في الفرج الداخل او في قصبة الذكر لا يجب الغسل عندنا خلافا
لمالك واما اشتراط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر
ايضا فختلف فيه قال ابو يوسف وجوبها عنده شرط وقال
ليس بشرط (حتى ان المحكم اذا اخذ ذكره) اي مسكه حتى سكنت
شهوته (وخرج النحر) بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل
عندهما خلافا لابي يوسف وكذا لو استمنى بالكف وامتن او
نظر فانزل فلما انفصل عن مكانه امسك ذكره حتى سكنت الشهوة
وكذا لو اغتسل قبل ان يبول او ينام ثم سال منه بقبته النحر
يجب اعادة الغسل عندهما خلافا له والفتوى على قوله في حق
الضيف وعلى قولهما في غيره كذا في الحذاي ولو خرج النحر
بعد ما بال او نام لا يجب الا عادة اجماعا (وكذا) يوجب الاعتسا
(الا يلاخ) اي ادخال ذكر من يجامع مثله (في احد السبيلين)
القبل والدبر (من الرجل) اي الذكر المشتبه (والمرأة) اي
المشتبه (اذا توارت) اي غابت (الحشفة) اي الكبرة او مقدها
ان كانت مقطوعة في احدهما سواء (انزل) الموضع فيه (اولم
ينزل) واحد منهما (وجب الغسل على الفاعل والمفعول به)
المكلفين لقوله عليه السلام اذا جاوز الختان الختان
وجبا الغسل واذا وجوه على المفعول به في الذكر فبالقياس
على المفعول به في القبل احتياطا (اما لو اوج في البهيمة او
المسته او الصغيرة التي لا يجامع مثله) وهي بنت سبعة
مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم تكن عبلة (فلا يجب عليه
الغسل ما لم ينزل) لقصور الشهوة وعند مالك والشافعي
واحمد وجبا الغسل انزل او لم ينزل (وذكر الاسبيعي)

مد بين شعبها الاربع ومس الختان فقد وجب الغسل ولترمدى من حديثها اذا جاوز الختان وجب الغسل وهو المارد
نما قيل من جهدها ومن مس الختان وهذا على عاداتهم من ختان النساء وهو مندوب واما قوله عليه السلام انما الماء
انما فتنسج بالاجماع والطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة واما وجوبه على المفعول به في الذكر فبالقياس احتياطا وانما
يقسم ابو حنيفة على الطهر في القبل في ايجاب الاحتياط لدرء الجحيم وهذا الاحتياط في ايجاب الغسل فاعذ بالاحتياط في طهره
نك قوله واما وجوبه اذا جازع في قوله وهو ان يشق له يوجب الحكة اللواط **ح** فلم اوجب الغسل في الذكر فاجاب **ح**

مد اي قال لا يجب الغسل عليه وانما
يظهر فيما لو احتلم او نظر بشهوة فامسك
ذكره حتى سكنت شهوته ثم امره ان يمسك
وجب عندهما الا عنده وكذا لو خرج منه بقبته
النحر بعد الغسل قبل النوم والبول والنس
الكثير منها اي لا بعده لان النوم والبول والنس
يقع مادة الزائل عن مكانه بشهوة فيكون
الثاني زائلا عن مكانه بلا شهوة فلا يجب
الغسل اتفاقا ريلعي **ح** **ابن ابي عمير**
مد واما ان صلى بعض الفرج بعد الغسل
ثم سال النبي فلا يجب الاعادة كذا في الدرر
مد وعلى هذا لو اغتسل قبل ان يبول ثم خرج
من ذكره مذي يغتسل ثانيا وعند ابو يوسف
لا يغتسل كذا في الخلاصة **ح**
مد بصيغة المجهول اي من يكون قابلا للجماع
بان تكون مستهية حالا او كونا حتى لو اوج
الهرم الذي لا يشتهي في احد سبيليه
يجب عليه الغسل وهو مفعول لا ادخال **ح**
مد اي مقدار الكبرة ان كانت الكبرة مقطوعة
في احدها فيجب الغسل على الفاعل والمفعول
المكلفين في القبل والدبر لما في مسلم من حديث
عائشة رضي الله عنها اذا جلس بين شعبها
الاربع ومس الختان الختان وجب الغسل
وهذا على عاداتهم من ختان النساء وهو
مندوب او باعتبار التغلب كالقمرين لان
القمر مذكر والشمس مؤنث واما قوله عليه
السلام انما الماء من الماء فتنسج
بالاجماع والطلاق الوجوب في الحديث
يشمل الرجل والمرأة **ح**
مد لما في الصحيحين من حديث ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الاربع
ثم جهدها فقد وجب الغسل انزل او لم ينزل
وفي مسلم من حديث عائشة اذا جلس

[illegible]

٥ بفتح الميم الاول وكسر الثاني وتثنية
الباء على وزن المضفوع بالتركع او غمشش
بين السكران والمغشى عليه ان المغنى والمضى لا بدلهما
الاختلام فيحمل عليه بخلاف السكران والاغماء
القيد اخرج من خارج العادة لكن لو وجد المغنى
على المتذكر لاحتالة فلا يأتى فيه التفصيل

بل قد يقال يحتمل ان يكون الرجل وقت الانزال منكبا على وجهه بالتركي يوزع اوزره قبا على اورد اسل الذكر منكبا بالتركي باشي شاعرا ولمق
 فيقع منه في بقعة واحدة وان يمد يده الى المرأة بسبب مرور عصبه وغضوه عليه فلا يفرق بينهما بهذا الوجه والبقعة تضم الباء وسكون
 القاف وفتح العين بالتركية يروى وكان ذلك خلية التلجي
 بعد انما حكم بوجوب الغسل عليهما اولى كيف وقد قال جليل الله عليه وسلم دع ما يربطك الى ما لا يربك ج
 بك ويقال عليه ان ذلك يختلف باختلاف المزاج والاذن ولا عبرة به والاحتياط هو الا يلى وان كان كذلك قد صرح بالفرق المذكور

بينهما وهو قوله عليه السلام في حديث اهل
 ان ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق
 اصفر متفق عليه فذلك باعتبار الغالب
 وعدم التعارض كثر

بـ بالياء وفي بعض النسخ في النوم بالنون
 لكن قال ابن ابي ابيرو بالياء وبديل قول الشاج
 في الكبير في بيان دليل لا كالاختلام ولو كان
 بالنون لا يقتضي تشبه وبديل ما قال في
 الدرر وعدم الغسل اذ لم يظهر الجنى لها في
 صورة الأدمى حتى لو ظهرت للمرأة في صورة
 آدمى واولج في فرجها وجب على المرأة الغسل
 وان لم ينزل مني المرأة ج

بـ واذا لم يظهر لها في صورة الأدمى
 كما في البحر والاحتياط قوله واذا لم يظهر لها الجنى
 هو بحث لصاحب البحر وسبقه اليه صاحب
 الحلبة لكنه ترد فيه فقال اما اذا ظهر في
 صورة آدمى وكذا اذا ظهر للرجل جنين في صورة
 آدمية فوطئها وجب الغسل لوجود الحمل
 الصوري المفيدة كمال السببية اللهم الا ان يقال
 هذا انما يتم لو لم توجد بينهما مبانة معنوية
 في الحقيقة ومن ثم علة بعضهم حرمة
 التناكح بينهما فينبغي ان لا يجب الغسل الا
 بالانزال كما في الهيم والميتة نعم لو لم يعلم
 ما في نفس المرأة بعد الوطء وجب الغسل
 فيما يظهر لا تنقاه ما يفيد قصور السببية
 انما يدين

بـ قال في التاتارخانية وفي ظاهر الرواية
 بشرط خروج المنى من الفرج الداخل الى الفرج
 الخارج لوجوب الغسل حتى لو انفصل مني
 المرأة عن مقعره ولم يخرج عن الفرج الداخل
 الى الفرج الخارج لا يغسل عليها وفي التتميم
 وهو الاصح انتهى كلام التاتارخانية كذا في
 الكبير

بـ والاولى ان يجب الغسل في القبلة اذا قصد
 الاستمتاع لغلبة الشهوة لان الشهوة فيها
 طائفة في مقام السبب المسبب وهو الانزال
 دون الكبر لعدم الشهوة لكن قول من قال يجب
 الغسل بخلاف ما تقدم من موضع الانزال
 او بلواح حشفة او انقطاع حشفة ونفاس ج
 حـ كذا خبر مقدم وذكر مبتدأ مؤخر ما قال في كماله غير وجه مضيق الى الأدمى يعني ان ذكر غير الأدمى جنبا او بهيما وكذا ذكر الميت وما
 يمنع من جنبا وغيره من الاصح في عدم وجوب الغسل اذ لم ينزل المنى لان سبب ناقص فلا وجوب الغسل كذا في ابن ملك ج
 بـ اي الغسل اتفاقا لو خرج المنى مع شهوة وعند ما وجب ولو خرج المنى بدون شهوة اذا انفصل المنى عن مقعره في النوم بشهوة كما
 سبق تفصيل ج

بـ واذا كان في وقت الانزال منكبا على وجهه بالتركي يوزع اوزره قبا على اورد اسل الذكر منكبا بالتركي باشي شاعرا ولمق
 فيقع منه في بقعة واحدة وان يمد يده الى المرأة بسبب مرور عصبه وغضوه عليه فلا يفرق بينهما بهذا الوجه والبقعة تضم الباء وسكون
 القاف وفتح العين بالتركية يروى وكان ذلك خلية التلجي
 بعد انما حكم بوجوب الغسل عليهما اولى كيف وقد قال جليل الله عليه وسلم دع ما يربطك الى ما لا يربك ج
 بك ويقال عليه ان ذلك يختلف باختلاف المزاج والاذن ولا عبرة به والاحتياط هو الا يلى وان كان كذلك قد صرح بالفرق المذكور

بـ واذا كان في وقت الانزال منكبا على وجهه بالتركي يوزع اوزره قبا على اورد اسل الذكر منكبا بالتركي باشي شاعرا ولمق
 فيقع منه في بقعة واحدة وان يمد يده الى المرأة بسبب مرور عصبه وغضوه عليه فلا يفرق بينهما بهذا الوجه والبقعة تضم الباء وسكون
 القاف وفتح العين بالتركية يروى وكان ذلك خلية التلجي
 بعد انما حكم بوجوب الغسل عليهما اولى كيف وقد قال جليل الله عليه وسلم دع ما يربطك الى ما لا يربك ج
 بك ويقال عليه ان ذلك يختلف باختلاف المزاج والاذن ولا عبرة به والاحتياط هو الا يلى وان كان كذلك قد صرح بالفرق المذكور

بـ قول لا ان الخطاب التكليف بغيره الغسل انما يتحقق عقب انزال المنى من العصى فالانزال سابق على توجه الخطاب
 وتحققه وكذا لا يجب الغسل اذا حاضت العصبية اول الحيض الذي صار بسببه بالغة ج
 بـ لا احتياط في باب العبادات ونظاير كماله في وصول العبادات والله تعالى اعلم
 بـ جمع في رتبة بمعنى المفروضة وهي في اللغة المقدرة وفي الشرع ما امر الله تعالى به عباد من الطاعات مما يفوت الجواز بفواته
 يعني فرض الغسل ثلثة المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وقال الشافعي المضمضة والاستنشاق سنتان فيقول صلى الله

عليه وسلم عشر من الفطر اي من السنة القديمة
 التي اختارها الانبياء واول من امر بخمسها
 ابراهيم عليه السلام رواه مسلم عن عائشة
 رضي الله عنها كذا في المشارق وابن ملك وهي في
 قصر الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشا
 الماء وقصر الاطفار وغسل البراجم وتنف
 الابط وحلق العانة وانتقاص الماء بالقاف
 وهو كناية عن الاستنجاء بالماء لان انتقاص
 الماء المظهر لازم له وروى بالقاف وهو تنقيح
 الماء ودفعه على داخل الاذنين بعد الوضوء
 دفعا للوسوسة لان لولم ينضح ووجد بلا
 نظن انه بول وهذا اقرب لان المذكور في كتاب

ابن داود الانشراح قال الراوي ونسبت
 العاشرة الا ان يكون المضمضة ان في تحففة
 والاستنشا بـ منقطع بمعنى لكن وهذا
 من الراوي قال القاضي مياض لعلمه اي العاشرة
 الحثان المذكور في الجنس وهو اولى كذا
 في شرح المشارق لان ملك ولهذا كانت
 سنتين في الوضوء ولنا قوله تعالى وان كنتم
 جنبا فاطفروا اي فطروا جميع ابدانكم
 فكل ما امكن نظيره يجب غسله وباطن
 الفم والانف يمكن غسله فانما يغسلان
 عادة وعبادة فصار غسلهما فرضا في
 الجنازة كذا في شرح الكنتز بخلاف الوضوء
 لان المأمور به فيه غسل الوجه والمواجهة
 في الفم والانف منعومة فصار غسلهما
 لا يفي الوجوب في الغسل لان الفطرة تقتل

بمعنى الدين كذا في الكبير ج
 بـ والمبالغة في الطهارة توجب غسلها
 يمكن غسل من بدن وداخل الفم والانف
 يمكن غسله بلا حرج ولا كلفة فثبت فرضية
 غسلها فان كان في غدر حرج سقط غسله
 كذا اهل العين وداخل الجرح لان داخل العين
 يورث العيا وغسل الجرح يضر فلذا كف
 بصر من تكلف غسلها من الصحابة كذا
 في شرح الكنتز للزيلعي ج
 بـ بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة
 بالتركي برطوطم صاج ج

بـ اي على سائر اعضائك الماء فطهر به هكذا يثبتون التوثق فيها في كتاب الاحاديث فليسا بمعطوفين على مدحول ان الناصبة الا
 تاويل حلية التاجي ولا يجب بل ذواتها اذا وصل الماء الى اصول الذواب قال في الخلاصة والمختار انه اي بل الذواب ليس
 بشرط وفي شعر الرجال يغتسل بها الماء الى المسترسل ايضا انتهى مستك
 ملك العصا من بكسر العين بالتركي صاج باعني كماله صاحبة اطرافه عقد ايدري احترق

بـ اي على سائر اعضائك الماء فطهر به هكذا يثبتون التوثق فيها في كتاب الاحاديث فليسا بمعطوفين على مدحول ان الناصبة الا
 تاويل حلية التاجي ولا يجب بل ذواتها اذا وصل الماء الى اصول الذواب قال في الخلاصة والمختار انه اي بل الذواب ليس
 بشرط وفي شعر الرجال يغتسل بها الماء الى المسترسل ايضا انتهى مستك
 ملك العصا من بكسر العين بالتركي صاج باعني كماله صاحبة اطرافه عقد ايدري احترق

بـ اي على سائر اعضائك الماء فطهر به هكذا يثبتون التوثق فيها في كتاب الاحاديث فليسا بمعطوفين على مدحول ان الناصبة الا
 تاويل حلية التاجي ولا يجب بل ذواتها اذا وصل الماء الى اصول الذواب قال في الخلاصة والمختار انه اي بل الذواب ليس
 بشرط وفي شعر الرجال يغتسل بها الماء الى المسترسل ايضا انتهى مستك
 ملك العصا من بكسر العين بالتركي صاج باعني كماله صاحبة اطرافه عقد ايدري احترق

بـ اي على سائر اعضائك الماء فطهر به هكذا يثبتون التوثق فيها في كتاب الاحاديث فليسا بمعطوفين على مدحول ان الناصبة الا
 تاويل حلية التاجي ولا يجب بل ذواتها اذا وصل الماء الى اصول الذواب قال في الخلاصة والمختار انه اي بل الذواب ليس
 بشرط وفي شعر الرجال يغتسل بها الماء الى المسترسل ايضا انتهى مستك
 ملك العصا من بكسر العين بالتركي صاج باعني كماله صاحبة اطرافه عقد ايدري احترق

وإذا انزل مني المرأة ج
 بـ واذا كان في وقت الانزال منكبا على وجهه بالتركي يوزع اوزره قبا على اورد اسل الذكر منكبا بالتركي باشي شاعرا ولمق
 فيقع منه في بقعة واحدة وان يمد يده الى المرأة بسبب مرور عصبه وغضوه عليه فلا يفرق بينهما بهذا الوجه والبقعة تضم الباء وسكون
 القاف وفتح العين بالتركية يروى وكان ذلك خلية التلجي
 بعد انما حكم بوجوب الغسل عليهما اولى كيف وقد قال جليل الله عليه وسلم دع ما يربطك الى ما لا يربك ج
 بك ويقال عليه ان ذلك يختلف باختلاف المزاج والاذن ولا عبرة به والاحتياط هو الا يلى وان كان كذلك قد صرح بالفرق المذكور

مد اما سبب الزعم فقول الأبي يعلى تحت بحسب حقيقة فلا يرد ان التقي والاشياء متناهيان ح
س قول قال في الخلاصة وبه يفتي اثاره وبما سبق من قوله والصحيح انه ان المصنف بنى المسئلة على غير الصحيح وعلى انه لم يذكر المصنف ح

مد قوله مع عدم الضرورة والحرج يعني انما لم يعف عن القليل هنا اي في الغسل كما عفي في افساد الصوم والصلوة لانه لا حرج ولا ضرورة
هنا بخلاف الصوم والصلوة فان في التحرر عن بقائه في الاسنان وسبقه الى الحلق مع الريق حرجا ولا حرج في ازالته اي في ازالة الطعام

عن الاسنان في الغسل فافتراقا للصوم والغسل على قدر الحاجة
والغسل على ان لا يكون على قدر الحاجة
مفسد للصوم والعفو ما دونه كذا في الكبر

مد قوله لان هذه الاشياء لا يفتي ان هذا
مضمون قوله ولم يصل الماء وقد عثر في
تصوير المسئلة فالظاهر فالتعليل
ان يقال لان غسل جميع البدن فرض وهو
لم يوجد كما يشير اليه بقوله اذ المعتبر
في جميع ذلك الح ح

مد وهو الاصح لا امتناع نفوذ الماء مع
عدم الضرورة والحرج بخلاف الصوم فان
في التحرر عن بقائه في الاسنان وسبقه الى
الحلق مع الريق حرجا ولا حرج في ازالته في

الغسل فافتراقا على ان لا يكون على قدر الحاجة
قد رخص مفسد للصوم والعفو ما
دون حرج كبير

مد قوله ولان هذه الاشياء لا يذهب
عليك ان اعتبار الضرورة لا يجتمع مع
نفوذ الماء فلعلم من المصنف الفرق بين
المسئلتين بان الاولى ليس فيها ضرورة

في عدم نفوذ الماء فلم يجز بخلاف هذه
المسئلة فان فيها ضرورة قال في الحاشية
نقل عن شارح التنوير ولا يمنع الطهارة

ونيم اي خرو ذباب بالتركي سنك ترسي
وبرغوث بالتركية برة ترسي لم يصل الماء
تحت وحنا ولو لم يجرم وبه يفتي ودره

ووسخ ودهن ودسومة وثراب وطين
ولو في ظرف قوي ومدى في الاصح بخلاف
نحو عجين ولا يمنع الطهارة ما على ظرف

ميناغ انتهى ح

مد قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضع من جلد البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء على غسل البدن بل على وضوء
الغسل لانه الاستنجاء لو كان على وجه السنة بأجزاء البدن ينقض الوضوء ح

قال في الشرنبلالية قال المقدسي وفي الفتاوى دهر وجلبه ثم توشا واسر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود
فصل الرجلين اه ابن عابد

مد قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضع من جلد البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء على غسل البدن بل على وضوء
الغسل لانه الاستنجاء لو كان على وجه السنة بأجزاء البدن ينقض الوضوء ح

قال في الشرنبلالية قال المقدسي وفي الفتاوى دهر وجلبه ثم توشا واسر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود
فصل الرجلين اه ابن عابد

مد قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضع من جلد البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء على غسل البدن بل على وضوء
الغسل لانه الاستنجاء لو كان على وجه السنة بأجزاء البدن ينقض الوضوء ح

مد الاحرف تنبيه فلو امر بصيغة الجمع من بلل يدل من الباب الاول اصله ابللوا فنقلت حركة اللام الاولى الى الباء فادغم الهموم
في اللام وسقط هزة الألف فصار يبلوا بالتركية ياشربون واصبحت ولقظ انقوا امر من باب الافعال من لا نقاء بالتركية بالانك
والبشرة بالفتحات ظاهرا للبدن اي غسلوا طاهر البدن ح

مد هذا هو مناط الاجزاء وصحته حتى لو شرب على وجه السنة بالاشرب جرعة بعد جرعة ينقص بينهما واستوعب الماء فله كل اجزاء ايها
ولو شرب على غلظها ولكن الماء لم يستوعبه لم يجز لان شرط صحته وصول الماء الى جوانب الفم كلها ولم يوجد فلم يجز ولذا قال

مد قوله لان فيه نجاسة حكيمية وهي الجنبانية (او كذا التحليل الاصابع)
في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت الاصابع مضممة بحيث لا يدها
الماء بلا تحليل غير مفتوحة (وان كانت) الاصابع (مفتوحة فهو)

اي التحليل (سنة وكذا انقاء البشرة) اي ظاهر الجلد باسالة الماء
عليها (وبل الشعر) فرض ايضا (لقوله عليه السلام الا فكلوا
الشعر وانقوا البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة

جنبانية ولو بقي شيء من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنبانية وان
قل اي ولو كان ذلك الشيء قليلا بقدر رأس ابرة لا فتراض
استيعاب جميع البدن او شرب الماء تقوم مقام المضممة اذا كان

لا على وجه السنة اذا (بلغ الماء الفم كله) والا فلا وفي واقعات
الناطفي انه لا يجزئ ولو كان لا على وجه السنة ما لم يتحمله قال
في الخلاصة وهذا احوط (ولو تركها) اي المضممة وكذا الاستنجاء

(فانما يفتي ثم تذكر) ذلك (يتضمن) ويستثنى (ويبعد
ما صلي) ان كان فيها لعدم صحته وان كان نفلا فلا لعدم صحة

شروعه وكذا الحكم في كل جزء من البدن اذا انسى غسله (وسنة
الغسل ان يقدم الوضوء عليه) كوضوء الصلوة من غير استثناء

مسح الرأس هو الصحيح في ظاهر الرواية وروي الحسن انه لا مسح
رأسه (الاغسل الرجلين) فانه يؤخره اذا كان قائما في مستنقع

الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلها بعد ذلك اما لو قام
على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلا يؤخر غسلها

(وان نزل النجاسة) الحقيقية كالمني وضوءه (عن بدنه ان كانت
ايما وجدت على بدنه نجاسة) ثم يصب الماء على رأسه وسائر

بدنه ثلثا (وكيفيته ان يصب الماء على منكبته الايمن ثلثا ثم لايسر
الاستعمال الا بعد الانقضاء عن كل بدن لا بدن في الغسل كوضوء واحد فيغسله لا حاجة الى غسلها ثانيا الا اذا كان ببدنه

نجس ولعل القائلين بتأخير غسلها انما استحبوه ليكون البدن اتمم باعضاء الوضوء والغسل كذا في ابن ابي ابي
عطف مرقا ان يقدم من ازال برزخ من باب الافعال اي وان يغسل نجاسة حقيقية ان وجدت وبه ح

مد قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضع من جلد البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء على غسل البدن بل على وضوء
الغسل لانه الاستنجاء لو كان على وجه السنة بأجزاء البدن ينقض الوضوء ح

قال في الشرنبلالية قال المقدسي وفي الفتاوى دهر وجلبه ثم توشا واسر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود
فصل الرجلين اه ابن عابد

مد قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضع من جلد البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء على غسل البدن بل على وضوء
الغسل لانه الاستنجاء لو كان على وجه السنة بأجزاء البدن ينقض الوضوء ح

قال في الشرنبلالية قال المقدسي وفي الفتاوى دهر وجلبه ثم توشا واسر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود
فصل الرجلين اه ابن عابد

مد قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضع من جلد البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء على غسل البدن بل على وضوء
الغسل لانه الاستنجاء لو كان على وجه السنة بأجزاء البدن ينقض الوضوء ح

بما في الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت النبي صلى الله عليه وسلم غسلا فسترته بثوب فصب على يديه فغسلهما ثم ادخل يمينه في الماء فافترغ بها على وجهه ثم غسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فذكر لها ذلك فشد يدها ثم غسلهما فغسل يمينه واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم افترغ على راسه ثلاث حبات مالا كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تنحى فغسل قدميه فناولته ثوبا فلم يأخذه فانطلق وهو يفيض يديه ثم كفيته الصب قال شمس الترمذي في معجمه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم غسل راسه وسائر جسده شرح كبير

نظروا هل المراد قدر ذمهما لو كان يجب الماء عليه بنفسه او مقدار ما يتحقق في جريان الماء على الاعضاء بلحظات يسيرة يتحقق فيها غسل اعضاء الوضوء مرتبة ثلاثا مع غسل باقي الجسد كذلك لم اره الا ثمتا وذكر الشافعية الموجهون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء ان المتوضئ لو غسلى في ماء ومكث قدر الترتيب صح والا فلا وصح النووي الصحة بلا مكث لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وقال العلامة ابن حجر في التحفة بعد ذكر ترتيب الغسل وكيف في رآك فترك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدمه الى محل آخر على الوجه لا لكل حركة توجب مماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها آه ملخصا والذي ظهر له انه لو كان في ماء جار يحصل سنة التثنية والترتيب والوضوء بلا مكث ولا شرط ولو في ماء ذلك فلا بد من التحرك او الانتقال القائم مقام الصب فيحصل ما ذكرنا وقد صرح في الدرر بان لو لم يجب لم يكن الغسل مستوتا اه

ابن عابد بن سدد بعد كشف العورة واما قبل انكشف او عند الغسل بالاستار فلا بأس بالاستقبال

مك لا احتمل بدو العورة حال الاغتسال او اللبس وحديث يعلى بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حيي ستر يجب الحياء والتستر فاذا اغتسل احدكم فليستر رءاه ابوداود وفي القنية عليه من الغسل وهناك رجال لا يدعون وان رآوه ويختار ما هو استر والمرأة تؤخره بين الرجال والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظيره بقوله غسل على شخص وما ثم ستره فبأن في القوم لا يستره وليس كالاستبصار والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال تؤخره انتهى شرح كبير

في الغسل وان رآوه اي الناس يراه لا يدعي ولا يؤخره واما لو وجب عليه الاستبصار فيترك والفرق ان النجاسة الحكيمة اقوى من النجاسة الحكيمة واما الله حيي ستر يجب الحياء والتستر فاذا اغتسل احدكم فليستر رءاه ابوداود وكذا في الكبير ٢

مت بسبعة من ومن يصلي عقيب الوضوء نافله ولوركتين لان في الوضوء وزيادة وهي الطهارة الكبرى ٢

مت بسبعة من ومن يصلي عقيب الوضوء نافله ولوركتين لان في الوضوء وزيادة وهي الطهارة الكبرى ٢

بما في الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت النبي صلى الله عليه وسلم غسلا فسترته بثوب فصب على يديه فغسلهما ثم ادخل يمينه في الماء فافترغ بها على وجهه ثم غسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فذكر لها ذلك فشد يدها ثم غسلهما فغسل يمينه واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم افترغ على راسه ثلاث حبات مالا كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تنحى فغسل قدميه فناولته ثوبا فلم يأخذه فانطلق وهو يفيض يديه ثم كفيته الصب قال شمس الترمذي في معجمه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم غسل راسه وسائر جسده شرح كبير

نظروا هل المراد قدر ذمهما لو كان يجب الماء عليه بنفسه او مقدار ما يتحقق في جريان الماء على الاعضاء بلحظات يسيرة يتحقق فيها غسل اعضاء الوضوء مرتبة ثلاثا مع غسل باقي الجسد كذلك لم اره الا ثمتا وذكر الشافعية الموجهون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء ان المتوضئ لو غسلى في ماء ومكث قدر الترتيب صح والا فلا وصح النووي الصحة بلا مكث لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وقال العلامة ابن حجر في التحفة بعد ذكر ترتيب الغسل وكيف في رآك فترك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدمه الى محل آخر على الوجه لا لكل حركة توجب مماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها آه ملخصا والذي ظهر له انه لو كان في ماء جار يحصل سنة التثنية والترتيب والوضوء بلا مكث ولا شرط ولو في ماء ذلك فلا بد من التحرك او الانتقال القائم مقام الصب فيحصل ما ذكرنا وقد صرح في الدرر بان لو لم يجب لم يكن الغسل مستوتا اه

ابن عابد بن سدد بعد كشف العورة واما قبل انكشف او عند الغسل بالاستار فلا بأس بالاستقبال

مك لا احتمل بدو العورة حال الاغتسال او اللبس وحديث يعلى بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حيي ستر يجب الحياء والتستر فاذا اغتسل احدكم فليستر رءاه ابوداود وفي القنية عليه من الغسل وهناك رجال لا يدعون وان رآوه ويختار ما هو استر والمرأة تؤخره بين الرجال والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظيره بقوله غسل على شخص وما ثم ستره فبأن في القوم لا يستره وليس كالاستبصار والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال تؤخره انتهى شرح كبير

في الغسل وان رآوه اي الناس يراه لا يدعي ولا يؤخره واما لو وجب عليه الاستبصار فيترك والفرق ان النجاسة الحكيمة اقوى من النجاسة الحكيمة واما الله حيي ستر يجب الحياء والتستر فاذا اغتسل احدكم فليستر رءاه ابوداود وكذا في الكبير ٢

مت بسبعة من ومن يصلي عقيب الوضوء نافله ولوركتين لان في الوضوء وزيادة وهي الطهارة الكبرى ٢

مت بسبعة من ومن يصلي عقيب الوضوء نافله ولوركتين لان في الوضوء وزيادة وهي الطهارة الكبرى ٢

ملك واما اذا بلغ بالانزال لزم الغسل كذا في الدراية وما نقله شارح المجمع من الغنية من عدم لزومه فقتله بعض الفضلاء فلم يجد فيه بل وجد خلافه فعفا الله تعالى عما سلف منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض وولدت ولم تنزل ما او اصاب كلبه نجاسة او بعضه وحشي مكانه وجبا الغسل في كلها كذا في ابراهيم وحكي
 مع هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنبي من الحيض لانه غسل خارج عن ذات من كلف بفكاه كغسل الثوب فهو بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ووليد وجوب الاجماع وقوله عليه السلام لا يمسك من بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في

المصنفين من حديث ابن عباس والامر للوجوب ثم المضمون من التقسيم ان المراد بالواجب البسيط لا هو الذي هو دون الفرض عندنا والظاهر من الادلة انه فرض وقد صرح به ابن الهمام والسجود وغيرها وهو فرض كفاية اذا اقام به البعض سقط عن الباقي لانه المقصود هو قضاء حق السلام وقد وجد وان تركه انهم كل من علم به قادرا عليه كما في سائر فرض الكفاية ثم قيل بسببه حدث حل بالموت لاسترخاءه فوق النوم والاعناء وقال الحرجي وغيره نجاسة حلت بالموت كما في سائر نجوسا وطهايته بالغسل خاصة تكرامته ولذا يستبرأ البر بموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا يفتقر ولو حل ميتا قبل غسل وصلى به لا تصح صلواته بخلاف ما حدث قال السروجي في شرح الهداية وقول الحرجي هو قول العامة وهو الاظهر كبر

ملك وجوبه بارادة الصلوة وهو عندها مكلف فصار كالوضوء ولا ان الكفاية صفة مستدامة ودوامها بعد الاسلام كائناتها فيجب الغسل في رواية اخرى عن الامام انه لا يجب لانه ليس بمطالب بالشرائع فصار كالكافرة اذا احضرت وطهرت ثم اسلمت لا يجب عليها الغسل داماد

ملك يعني ان جومعت المرأة ثم حاضت فهي باحسان ان شاءت اغتسلت في الحيض وبعده فاذا يكفها غسل واحد لغيره من شهر

ملك قال ان اس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف على نساء يغسلن واحد متفق عليه ولكن يستحب الوضوء والمراد بالوضوء غسل الذكر فقط عند المعاودة لانه انشط عن ابن سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهله يعني اذا جامع امراته او امته فغسل اراد ان يعود الى بيما معهما في اخرى فليغتسل الى غسل ذكره تمة الحديث فانه انشط للعود

ملك واما اذا بلغ بالانزال لزم الغسل كذا في الدراية وما نقله شارح المجمع من الغنية من عدم لزومه فقتله بعض الفضلاء فلم يجد فيه بل وجد خلافه فعفا الله تعالى عما سلف منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض وولدت ولم تنزل ما او اصاب كلبه نجاسة او بعضه وحشي مكانه وجبا الغسل في كلها كذا في ابراهيم وحكي
 مع هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنبي من الحيض لانه غسل خارج عن ذات من كلف بفكاه كغسل الثوب فهو بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ووليد وجوب الاجماع وقوله عليه السلام لا يمسك من بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في

وللصبي اذا بلغ بالسن والذكورة اذا اسلم ولم يكن جنبا وكفى غسل واحد للجمعة والعيد اذا اجتمعا كما يكفي لفرضي جماع وخيصر (واحد منها) اي من احد عشر (واجب) على الكفاية (وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل او التيمم عند عدم الماء) هكذا ذكره والظاهر من الادلة انه فرض كفاية ذكره ابن الهمام والسروجي في شرح الهداية وغيرهما (واحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم) وقد تقدم (هكذا ذكره) مطلقا (ثم لا تمة السرخسي في شرحه) للبسيط (وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل) لان الجنابة باقية بعد اسلامه بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض حيث لا ي

عليها الغسل لان الاقتصار بالحيض ليس باقيا وقائ قاضيجان الاحوط وجوب الغسل في القصول كلها فروع اذا اجنب المرأة ثم ادركها الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرت حتى تطهر وكذا الحائض اذا احتلت او جومعت فهي بالخيار واجنب اذا اغتسل الى وقت الصلوة لا ياتم ولا بأس للجنب ان ينام ويقاود اهل قبل ان يغتسل او يتوضأ ولكن يستحب الوضوء ان اراد المعاودة ولا بأس بالان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم يغتسل يده وقاه وقال قاضيجان يستحب ان يغتسل يديه وقاه اذا اراد ان يأكل او يشرب وان تركه فلا بأس به وقيل ان شرب على وجه السنة لا يكره والا يكره (ولا يجوز للجنب والحائض والتنفس قراءة القرآن)

ملك واما اذا بلغ بالانزال لزم الغسل كذا في الدراية وما نقله شارح المجمع من الغنية من عدم لزومه فقتله بعض الفضلاء فلم يجد فيه بل وجد خلافه فعفا الله تعالى عما سلف منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض وولدت ولم تنزل ما او اصاب كلبه نجاسة او بعضه وحشي مكانه وجبا الغسل في كلها كذا في ابراهيم وحكي
 مع هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنبي من الحيض لانه غسل خارج عن ذات من كلف بفكاه كغسل الثوب فهو بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ووليد وجوب الاجماع وقوله عليه السلام لا يمسك من بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في

ملك واما اذا بلغ بالانزال لزم الغسل كذا في الدراية وما نقله شارح المجمع من الغنية من عدم لزومه فقتله بعض الفضلاء فلم يجد فيه بل وجد خلافه فعفا الله تعالى عما سلف منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض وولدت ولم تنزل ما او اصاب كلبه نجاسة او بعضه وحشي مكانه وجبا الغسل في كلها كذا في ابراهيم وحكي
 مع هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنبي من الحيض لانه غسل خارج عن ذات من كلف بفكاه كغسل الثوب فهو بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ووليد وجوب الاجماع وقوله عليه السلام لا يمسك من بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في

لغسله عليه السلام لا يقرأ الحائض والتنفس ولا الجنابة شيئا من القرآن يعني لا يجوز ان يقرأ (آية تامة وان قرأ مادون الآية) بقصد القرآن (او قرأ الفاتحة) لا بقصد القرآن بل (على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه الدعاء) مثل رتبنا آتنا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحوها (على نية الدعاء) وكذا لو سمع خيرا سارا فقال الحمد لله او خير سوء فقال ان الله واتا اليه زاجعون او قرأ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه البناء لا على قصد القرآن (يجوز) اما مادون الآية فلا يذ لا يعد بقراءة قارئاً وهذا اختيار الطحاوي وذكرنا لاهدي ان عليه الاكثر واما على قول الكرخي فلا يجوز قراءة مادون الآية ايضا وهو الذي اختاره صاحب الهداية وجاعة (وقيل يكره) قراءة مادون الآية على وجه الدعاء والثناء (وقيل لا يكره) وهو الصحيح قاله في الخلاصة (واما قراءة دعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا) لانه ليس بقرآن (وعن محمد) في رواية شاذة (انه يكره) لما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ دعاء القنوت في كل صلاة (ولا يكره التهجتي) للجنب والحائض والتنفس (بالقرآن) لانه لا يعد به قارئاً (و) كذا لا يكره لهم (التعليم للصبيان) وغيرهم (حرفا حرفا) اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوي اذا علم نصف آية وقطع ثم نصفاً نصفاً هكذا يجوز والمصنف اختار قوله في الاول وهنا مشي على قول الكرخي (وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن) لان فيه مشيهم للقرآن (وذكر في الجامع الصغير المنسوب الى قاضيجان لا بأس للجنب ان يكتب القرآن

ملك واما اذا بلغ بالانزال لزم الغسل كذا في الدراية وما نقله شارح المجمع من الغنية من عدم لزومه فقتله بعض الفضلاء فلم يجد فيه بل وجد خلافه فعفا الله تعالى عما سلف منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض وولدت ولم تنزل ما او اصاب كلبه نجاسة او بعضه وحشي مكانه وجبا الغسل في كلها كذا في ابراهيم وحكي
 مع هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنبي من الحيض لانه غسل خارج عن ذات من كلف بفكاه كغسل الثوب فهو بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ووليد وجوب الاجماع وقوله عليه السلام لا يمسك من بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في

ملك واما اذا بلغ بالانزال لزم الغسل كذا في الدراية وما نقله شارح المجمع من الغنية من عدم لزومه فقتله بعض الفضلاء فلم يجد فيه بل وجد خلافه فعفا الله تعالى عما سلف منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض وولدت ولم تنزل ما او اصاب كلبه نجاسة او بعضه وحشي مكانه وجبا الغسل في كلها كذا في ابراهيم وحكي
 مع هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنبي من الحيض لانه غسل خارج عن ذات من كلف بفكاه كغسل الثوب فهو بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ووليد وجوب الاجماع وقوله عليه السلام لا يمسك من بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في

ملك واما اذا بلغ بالانزال لزم الغسل كذا في الدراية وما نقله شارح المجمع من الغنية من عدم لزومه فقتله بعض الفضلاء فلم يجد فيه بل وجد خلافه فعفا الله تعالى عما سلف منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض وولدت ولم تنزل ما او اصاب كلبه نجاسة او بعضه وحشي مكانه وجبا الغسل في كلها كذا في ابراهيم وحكي
 مع هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنبي من الحيض لانه غسل خارج عن ذات من كلف بفكاه كغسل الثوب فهو بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ووليد وجوب الاجماع وقوله عليه السلام لا يمسك من بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في

ملك واما اذا بلغ بالانزال لزم الغسل كذا في الدراية وما نقله شارح المجمع من الغنية من عدم لزومه فقتله بعض الفضلاء فلم يجد فيه بل وجد خلافه فعفا الله تعالى عما سلف منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض وولدت ولم تنزل ما او اصاب كلبه نجاسة او بعضه وحشي مكانه وجبا الغسل في كلها كذا في ابراهيم وحكي
 مع هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنبي من الحيض لانه غسل خارج عن ذات من كلف بفكاه كغسل الثوب فهو بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ووليد وجوب الاجماع وقوله عليه السلام لا يمسك من بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في

ولا تذكره كتابه القرآن والصحيحة أو اللوح (على الأرض) أو الوساخة ونحوها (عند
يديه يؤخذ بقوله الثاني والأفصول الثالث قال الخليل في الاحتار قوله خلافا لما جحد حيث قال احتار إلى أن لا يكتب لأنه في حكم الناس
لقرآن حله عن المحيط قال في الفتح والاول اقبس لأنه في هذه الحالة ما سبالقلم وهو واسطة منقصة فكان ككوب منقصة الا ان يسه
بيده قوله وينبغي ان يؤخذ هذا ما ذكرناه عن الفتح ووفق ط بن القزوين بما رفع الخلاف من اصله بجل قوله الثاني على انكره التخرية وقوله
الثالث على التخرية بدليل قوله احب الى الله
لان كتابة الحروف تجري مجرى القراءة

والصحيحة) او اللوح (على الأرض) او الوساخة ونحوها (عند
إلى يوسف) خلافا لما جحد لأنه ليس فيه مس القرآن ولذا قيل
المكروه مس المكتوب لا مواضع البياض ذكره الامام الترمذي
وينبغي ان يفصل فان كان لا يمس الصحيفة بان وضع عليها
ما يحول بينها وبين يديه يؤخذ بقوله إلى يوسف لأنه لم يمس
المكتوب ولا الكتاب والا فبقول محمد لأنه قد مس الكتاب
(ولا يجوز لهم) أي للجنب والكائن والنفساء (مس الصحف
الابغرافية) وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح او درهم ونحو
ذلك لقوله تعالى لا يمسها الا المطهرون وقوله عليه السلام
لا يمس القرآن الا طاهر (ولا) يجوز لهم ايضا (أخذ زهرهم
فيه سورة من القرآن) هذا بناء على عادة من كان يكتب على
الدرهم سورة الا خلاص وليس بقيد بل لو كانت عليه اية
واحدة فالحكم كذلك (الابصرة) وكذلك (لا يجوز المس
المذكور) (للحدث) ايضا لأنه غير طاهر (هذا) يعني جواز
الاخذ بالغلاف (اذا كان الغلاف غير مشترز) أي غير محيوك
مشدود بعضه الى بعض (وان كان مشترزا لا يجوز) الاخذ
به ولا مسه هو الصحيح قاله في الهداية وفي المحيط والغلاف
هو الجلد الذي عليه في صح القولين وتصحيح الهداية هو
الاحوط والاولي (والخريطة) أي الكيس (احق من الغلاف
في أنه لا يكره) اخذ المصحف بها لوجودها ثلثين (فان اخذ
المصحف بكمه فلا بأس به) أي بالاخذ عند محمد رحمه الله
في رواية وهو اختيار صاحب المحيط (وكرهه بعض مشايخنا)
وهو اختيار صاحب الهداية (لان الثوب تبع له) أي للماس (و

مع عدم لقوله إلى يوسف روح فلو ذكره متصلا
لكان أظهر وعلا قوله محمد روح ما ذكر صاحب
الدرهم قوله لان كتب الحروف تجري مجرى القراءة
لكن تعقبه بعض الفضلاء واما قوله ولذا قيل
الآخره فالظاهر ان ليس في محله
بكره الغين المعجمة بالتركية فليقني
وظرف وكيس في الهداية وغلاف المصحف
ما يكون متجاوفا أي منفصلا عنه دون ما
هو متصل في المصحف كالجلد المشترز هو
الصحيح انتهى ج
في هذه الآية وان قيل ان المراد لا يمس
اللوح المحفوظ الاملا فكذلك ظاهره
منع غير الطاهر من مس القرآن لأنه سيقطع
القرآن بأنه معطى مصان عن غير المطهرين
فيهم منه وجوب تعظيمه وصيانة عن مس
من ليس بمطهر وهذا على تقدير عود الغدير
الى الكتاب كما هو الظاهر اما على تقدير
عوده الى القرآن فلا اشكال ويكون خيرا
اريد به النهي ولا يصح ان يكون نهيا لان
الجواز وقعت صفة والجواز الواقعة صفة
لا تكون طلبية وفي الكتاب الذي كتبه رسول
الله صلى الله عليه وسلم حرم ان لا يمس القرآن الا
طاهر رواه ابو داود والترمذي عن عمار
بن ياسر كبير
ولا يجوز لحدث مطلقا سواء كان
بالحدث الا مسرا والاكبر مس مصحفا لا يندف
المتصل بالخطبة ونحوها لا المتصل لان
المتصل بالمصحف هو منه لا ترى انه يدخل
في بيعه بل ذكره وكذا مس كتب التفسير والادب
والكتب الشرعية لكن رخص بعض الفضلاء
المس باليد في الكتب الشرعية الا التفسير
وفي السراج الوهاج المستحب ان لا يأخذ
الكتب الشرعية بالكم ايضا بل يجدد الوضوء
كلما حدث وهذا اقرب الى التعظيم قال الخليل
انما نلت هذا العلم بالتعظيم فاني ما اخذت
الكتاب الا بطهارة والامام الشافعي كما يبطو
في ليله وكان يكره درس كتابه فتوضأ في تلك الليلة
مبع عشرة هذا فلتق مع دما

لقد فقد تعارض الصحيح والذي اخذناه من المشايخ انه اذا تعارض ايمانان في الصحيح فقال اخذها الصحيح كذا وقال الآخر
الاصح كذا فالأخذ بقوله من قال الاصح لا لا الصحيح مقابلا لفساد الاصح مقابلا للصحيح فقد
وافق من قال الاصح على ان الصحيح واما من قال الصحيح فعنده هذه الحكم الآخر فاسد فالأخذ بما انفقا على الصحيح اولى
من الاخذ بما هو عند احد فاسد فعلى هذا الأخذ بقوله صاحب الهداية وهو ماد كره المصنف في الغلاف الذي يجوز مسه ولا يندف

ولا بأس بدفع اليد وطلب منه الضرورة اذا حفظ في الصغير كالنقش في الحجر والاحتار قوله ولا بأس بدفعه اليه أي لا بأس بان يدفع اليه البالغ
المطهر المصحف الى الصبي ولا يتوهم جوازه مع وجود حدث البالغ قوله للضرورة لان في تكليف الصبيان وامرهم بالوضوء وجوبهم وفي
تأخيرهم الى البالغ لتقليل حفظ القرآن ودرجاته وكلامهم يقتصر مع الدفع والطلب من الصبي اذ لم يكن معيا قوله اذا حفظه تنوير على
دعوى الضرورة البحتة لتجديد الدفع قبل الكبر وقوله كالنقش في الحجر أي من حيث الثبات والبقاء قال الشارح في الخزان وهذا حديث أخرجه
البهقي في المدخل لكن بلفظ العلم في الصغير كالنقش في الحجر وما انشد فطويه لنفسه اذ في اثنى ما فعلت في الكبر ولست بناس

(وذكر في الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف او اللوح الى
الصبيان) لانهم لا يخاطبون بالطهارة وان امروا بها تخلقا
قال في الهداية لان في المنع منهم تضييع حفظ القرآن وفي الامر
بالتطهير حرج بهم وعن بعض المشايخ انه يكره والصحيح الاول
وقوله المص (والاحوط ان يأخذ بكمه ويدفعه) لا يتعلق له بما
قبله لان كلام جامع الصغير في المدفوع اليه وهو الصبي انه
لا يكره دفع البالغ المصحف او اللوح اليه لا في مس المدفع وعدمه
فان المس بالكم قد تقدم حكه وهو يوهو جواز مس المدفع
بلا طهارة لاجل دفعه الى الصبي ولم يقل به احد (ويكره) ايضا
الحدث ونحوه (مس تفسير القرآن وكسا لفقه) وكذا كتب
السنن لانها لا تخلو عن آيات وفي الخلاصة والاصح انه لا يكره
عند أبي خيفة (وان اخذه) أي التفسير ونحوه (بكمه لا بأس به)
لان فيه ضرورة (لتكرار الحاجة الى اخذه) اكثر من تكرار اخذ المصحف
اذا القرآن بقرا حفظا في الغالب (ولا يكره قراءة القرآن للحدث
ظاهرا) أي على ظهر لسانه حفظا لا لاجاء (اما الجنب اذا غسل
يده وفه) فروى عن أبي خيفة لأنه لا بأس ان يمس القرآن او
يقراه والصحيح انه (لا يجوز له المس والقراءة لبقاء الجنابة)
لانها لا تجزي ثبوتا ولا زوالا كالحديث اجماعا (ويكره قراءة
التوراة والابجيل للجنب) وكذا الزبور لان الكل كلام الله
تعالى وما بدل منه بعض غير معين وغير المبدل غالب الاحتمال
في التفرغ عن المس واجب (واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي
له ان يغسل يديه وفه ثم يأكل ويشرب) ويكره من غير غسل
لان سورة مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل
فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بما هم بد لوها عن آخرها وكونه منسوخا لا يخرج عن كون كلام الله تعالى كالايات
المنسوخة من القرآن كبير

ولا بأس بدفعه اليه اي لا بأس بان يدفع اليه البالغ
المطهر المصحف الى الصبي ولا يتوهم جوازه مع وجود حدث البالغ قوله للضرورة لان في تكليف الصبيان وامرهم بالوضوء وجوبهم وفي
تأخيرهم الى البالغ لتقليل حفظ القرآن ودرجاته وكلامهم يقتصر مع الدفع والطلب من الصبي اذ لم يكن معيا قوله اذا حفظه تنوير على
دعوى الضرورة البحتة لتجديد الدفع قبل الكبر وقوله كالنقش في الحجر أي من حيث الثبات والبقاء قال الشارح في الخزان وهذا حديث أخرجه
البهقي في المدخل لكن بلفظ العلم في الصغير كالنقش في الحجر وما انشد فطويه لنفسه اذ في اثنى ما فعلت في الكبر ولست بناس

مكروه لازالة النجاسة الحكيمة به وحيث لما كَوَّلَ على المشروب وقد

قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف الحائض لان سورها لا يصبر
 مستحلاً ما لم تقاطب بالاغتسال (ويكره كتابة القرآن واسماء
 الله تعالى على المصلى) اى السجادة وكذا على المحارب والجدران
 وما يفرش لانه تعريض للامتهان (ويكره دخول المخرج) اى
 الخلاء (لمن في اصبغه خاتم فيه شئ من القرآن) او من اسماء الله
 تعالى (لما فيه من ترك التعظيم) وقيل لا يكره ان جعل فصه
 الى طن كفه ولو كان ما فيه شئ من القرآن او من اسماء الله
 تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفاً في شئ والتحرز
 اولى (وكذا) اى كما لا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة
 قرآن ولا مسه الا يجوز لهما دخول المسجد لغير الضرورة
 (سواء دخلا للجلوس) فيه (او للعبور) اى للمرور لقوله عليه
 السلام اتى لا احل المسجد لحائض ولا جنب (وقال الشافعي
 يجوز) لهما الدخول (للعبور) وقد حققنا الدليل في الشرح
 (واذا احتلم في المسجد يتيم للخروج اذا لم يخف) من لص
 او غيره لعدم الضرورة (وان خاف يجلس مع التيمم) للضرورة
 (ولكن لا يصلى ولا يقرأ) لعدمها فروع تكراه قراءة
 القرآن والذكر والدعاء في المخرج والمغتسل والحناء وعند
 محمد لا تكره في الحناء لان الماء المستعمل طاهر عنده وفي
 الخواصه لا يقرأ في المخرج والمغتسل والحناء الا حرفاً
 وفي الحناء اما تكراه اذا قرأ جهراً فان قرأ في نفسه لا بأس به
 هو المختار وكذا التمجيد والتسبيح والتهليل وكذا لا يقرأ
 اذا كانت عوته مكشوفة او امرأة هناك تغتسل او في الحناء

سبيل العموم فوجب العمل بهونه شرح كبير
ذكره في الدرر ثم ان الظاهر ان التيمم للدخول والخروج وانكث لا يجوز فيه الصلوة والسجدة
ولا يقرأ كذا في الحاشية معناه
الدخول فيجب كما يفيد ما نقلنا من اتفاق العناية ويجعل عليه ايضا ما في المد والجارح من قوله
علا لانه لم ينو به عبادة مقصودة وهذا هو المقبول بان لا يعمل به كما

احد مكشوف العورة وفي فتاوى قاضيان ان لم يكن فيه احد
 مكشوف العورة وكان الحمار طاهراً لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة
 وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به
 ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسيأتي
 تمام ذلك عند الكلام على قراءة ان شاء الله تعالى
 (فصل في التيمم)
 وهو في اللغة القصد وفي الشرح القصد الى الصعيد والظن بوجبه
 على وجه مخصوص (والتيمم ركبة وشروط لا بد من معرفتها) لقول
 يتحقق عليها (اذا ركنه فضررتان ضرورية للوجه وضرورية للذراعين
 يعني اليدين الى المرفقين) لقوله عليه السلام التيمم ضررتان
 ضرورية للوجه وضرورية للذراعين الى المرفقين (وصورته) اي
 صورة التيمم على الوجه المسنون (ان يضرب يديه على الارض
 او على ما هو من جنس الارض ضرورية منفردا اصابعه ويقتل
 بهما ويدن بهما ثم يرفعهما ثم ينفضهما) بان يضرب جانب
 يديه مما يلي الابهام احدهما بالآخر (مرة او مرتين) قيل الاول
 عن محمد والثاني عن ابى يوسف ليقنا ثلثا تراب (ويمسح بهما
 وجهه ثم يضرب ضرية اخرى فينفضهما ثم يمسح اليمنى باليسرى
 واليسرى باليمنى من رؤوس الاصابع الى المرفقين) بان يمسح
 باطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤوس
 الاصابع الى المرفق ثم يمسح باطن كفها اليسرى باطن ذراع
 اليمنى الى الرسغ ويمسح باطن ابرهام اليسرى على ظاهر ابرهام
 اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك هذا هو الاحوط ولو
 مسح بكل الكف والاصابع باذن ولو مسح باصبع او اصبعين

مد فرائض التيمم اربعة اشياء آتية والعبد
وضعية للوجه وضعية للدواعين ونسئته
اربعة اشياء اقبال اليدين وادبارهما وتغيير
الاصابع وانفاضهما

ذكر في الإحقاق أن الله تعالى خلق الذرة
ونظرا إليه فصار ماء وعلوا الذي عليه
فخلق الله تعالى الأرض من ذيد الماء فيكون
الاحل من ذيد الماء فلم هذا قام مقام الماء
عند عدمه
قوله

وقد اى بالمعبد المطهر بقية ما بعده
 فيفتح به الارض المتجسدة اذا جفت فانها
 كالما والمستعمل اى باستعمال المعبد حقيقة
 كالزوب او حكا كالبحر الاملس يفتح الهرة
 وسكون الميم بالتركية دوز طاش ح

سلك ذلك الشيء لغة جانبه القوى فيكون
عينه واصطلاحاً ما يقوم به ذلك الشيء و
قيل ركن الشيء ما يتب به وهو داخل فيه بخلاف
شرطه وهو خارج عنه تتم

فإن قيل ما معنى قوله تعالى "فإن قيل ما معنى قوله تعالى" فإن قيل ما معنى قوله تعالى

على الوجه الأول ج مع الأوتقوى لتوفيق
تحقق التمسك به من قضاها مسد قال في الخلاصة
وغير رواية الحسن عن أبي حنيفة وج الاستيعاب
ليس بشرط ولو وسع أكثر الكف والذراعين
يجوز فعمل هذه الرواية لا يجب نزاع المختار
وتحقيقه لا سانه عليه

ث ولما احتل لفظ الذراعين عدم تناولها
للكفين قال بينه اليدين الى المرفقين لما
رواه البخاري والدارقطني عن حديث عثمان

بن محمد الاقماطي الجابري بن عبد الله بن
رفيع بن ابراهيم بن الزهرى حيث يشترط
بجاء بشرط الاستيعاب هو البعض
فيها والا فمرتين بتدريج ولما قال والهداية
لم مرتين ينقض ثلاثا وهكذا ويظهر

بن محمد الاقماطي الجابري بن عبد الله بن
رفيع بن ابراهيم بن الزهرى حيث يشترط
بجاء بشرط الاستيعاب هو البعض
فيها والا فمرتين بتدريج ولما قال والهداية
لم مرتين ينقض ثلاثا وهكذا ويظهر

لقد ذكره السيد الامام ابو النجاشي في كتابه في تفسيره كما ينقل الكل
والامام الاسعدي في كتابه في تفسيره ثم احدث ثم استعمل فانه يجوز وعليه منى قاضيان في قنات واولا لحوط
حتى لو ضرب التيمم بديه فاحد قبل ان يمسح بها بطل تيممه كالمواحد في جلال وضوءه وقيل الضرب ليس من
فلا يبطل تيممه في الصورة المذكورة كمن اخذ بكفيه ماء للوضوء فاحد كذا في التيمم مجمع كذا وجعل ضرب يده على الارض للتيمم ثم احدث
فلا يستعمل الاصح ان لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الاغة كالمواحد في جلال وضوءه وذكر في بعض
النسخ الواقعات انه يستعمل التيمم في السفر

لا يجوز كما في مسح الخف والراس وقل ما يجزئ ثلاث اصابع ثم
الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يديه فاحد قبل ان يمسح
بهما يعيد الضرب وقيل لا والا لحوط واستيعابا للمضوءين
بالمسح واجب اي فرض (عند الكرخي في ظاهر الرواية) اي الرواية
الظاهرة (عن صاحبنا) في الكتب المشهورة كالجامعين والبسوط
(حتى لو ترك شيئا قليلا) لم يمس يده (من مواضع التيمم لا يجزئ)
التيمم كما في الوضوء (وروى الحسن ابن زياد عن صاحبنا) المذكور
في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي حنيفة فقط (ان الاستيعاب
ليس بواجب حتى لو ترك شيئا) (اقل من الربع) من الوجه او من
اليدين (يجزئ) التيمم وفي نظم الزندوستي قدرا لذكره غفو
وان زاده لم يجز (وعلى هذه الرواية نزع الخاتمة والسيوار وغيره)
الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وينبغي (اي يجب) ان
يحتاط بان يؤخذ بالرواية الاولى ويستوعب فانها هي
الصحيحة وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن
اصحابنا والناس عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت
الحاجبين فوق العينين لا يجوز (وروى عن محمد انه لو ترك
ظهر كفيه بلا مسح لا يجزئ) (من هو) (مقطوع اليدين من
المرفقين) اذا تيمم (بمسح موضع القطع) (لانه من جملة الرفق
واما شرطه) اي شرط التيمم (فانتيه فلا يجوز بدونها) عندنا
خلافاً لغير اعتبار المعناه اللغوي وهو القصد والقصد هو
النية فلو اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن
تيمماً ما لم ينو التيمم مطلقاً (القرينة مقصودة تصح منه حالاً
ولا صحة لها بدون الطهارة ولا يشترط نية كونه للحدث او

مت وهو يقول انه خلف عن وضوءه فلا يلحق
في وصفه ونحن نقول بان في التيمم دلالة
على النية من حيث المعنى فانه ينبغي ان لا يقصد
والاصل ان يعتبر في الاستيعاب ما
ينبغي عنه من المعاني فيجب ان يعتبر في التيمم
ما ينبغي عنه من معنى القصد وذلك هو النية
وبان التراب ليس كالارض من حيث انه خلق
للتطهير فلا يصير للتطهير الا بالقصد
فلو اصاب التراب وجهه
لما عطف على قوله مطلقاً بحسب المعنى فلو
دخل مسجد او داراً للعبادة لا يكون متيمماً
كذا في ابن ابي عمير قال في شرح الكثر ولو تيمم لدخول المسجد او لاداء
التيامع لغيرها جاز يعني يصح به الدخول والقراءة ولكن لا يجوز به العبادة
حتى ولو تيمم لتسبيح والتسليم لا يكون متيمماً لانها لا يجوز بها العبادة
المسجد والقراءة انما جاز
لقد قال ابو بكر الخزاز في كتابه في تفسيره انه يستعمل التيمم في السفر

كذا في ابن ابي عمير قال في شرح الكثر ولو تيمم لدخول المسجد او لاداء
التيامع لغيرها جاز يعني يصح به الدخول والقراءة ولكن لا يجوز به العبادة
حتى ولو تيمم لتسبيح والتسليم لا يكون متيمماً لانها لا يجوز بها العبادة
المسجد والقراءة انما جاز
لقد قال ابو بكر الخزاز في كتابه في تفسيره انه يستعمل التيمم في السفر

الفرق بين الظن وغالب الظن كما قال في البحر عن اصول الاصول ان احدا الطرفين اذا قوي وترجح على الآخر ولم يؤخذ القلب
ما ترجح به ولم يطرح الآخر فهو الظن واذا عقد القلب على احدها وترك الآخر فهو اكرام الظن وغالب الرواية
لقد لقول تعالى فلم يجدوا ماء عطف عدم الوجودان على الشرط والغالب كالمحقق في غلبه على
ظنه ووجود الماء فهو كالمواحد فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبه ظن الوجود بعدم وجدانه
بعد الطلب فلذا يشترط الطلب ح

او للجناية ونحوها في الصحيح (وكذا طلب الماء) شرطاً اذا غلب
على ظنه (انما يلزم الاحتياج الى الطهارة (ان هناك) اي في المكان الذي
هو فيه (ماء او كان) ذلك الشخص (في العمرات) لان وجود الماء
فيه غالب وان يغلب على ظنه (او اخبر به) اي بوجود الماء في ذلك
المكان (وجبا لطلب) الماء (بالاجماع) فيطلب يمينا ويساراً وقد
غلو في من كل جانب وهي قدر ثلثي خطوة الى اربع مائة وقيل
مقدار رمية سهجم ويشترط في الخبر ان يكون مكلفاً عدلاً ولا
فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الديانات
(وانما الخلاف) في وجوب الطلب وعدمه (فيما اذا لم يغلب على ظنه
او لم يخبر) من خبره ملزم (او كان في الفلوات) لا في العمرات
هكذا وقع في النسخ ياو والواجب ان يكون بالواو (وعندنا لا يجب
الطلب خلافاً للشافعي) فان غلبه تيمم لطلب ولا يجوز التيمم
قيله لقوله تعالى فلم يجدوا ماء ولا يقال ما وجد الا بعد ما طلب
وحتى نقول قد استعمل ما وجد في حق الله تعالى سبحانه وهو
منزه عن ان يقال في حقه طلب (ولو اخبر انسان) عدلاً (بعد
الماء) عند غلبة الظن ونحوها (جاز) التيمم (بلا خلاف) لان
خبر الواحد المعدل حجة في الديانات (وكذا من شرطه عجزه عن
استعمال الماء) فالحاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح
والصعيد وكونه طاهراً والعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكماً
(حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض) بسبب الوضوء او
بالتحرك او باستعمال الماء (او) خاف (ابطال البرء) من المرض
بسبب ذلك (جاز له التيمم) ويعرف ذلك اما بغلبة الظن
عن امارة او تخبرية او بقول طبيب حاذق مسلم غير طاهر الفسق

قيل وكون العجز من شرط التيمم ثابت بقوله تعالى وان كنتم مرضى يدل بعبارته على ان المرض شرط وبذلك لا بد من بقية الاعذار فانها اما
مثله او فوقه في الحج فاما فوقه فالحق بالمرض واما مثله فالحق بالقياس لقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج كذا في الحاشية
لنا واما خفته لانه لو خاف التلف جاز له التيمم عند الشافعي ايضاً ولو لم يخف منها ايضاً لا يجوز التيمم عندنا وعندنا والمقصود
بيان محل النزاع بيننا وبينه ويعرف السبب بما بينه الشارح ح

مد بل اولى بالاجزاء بالنسبة الى مسئلة ما لو وضع الماء في رجل وهو لا يعلم كاسبق ثم ان كان يقرب الماء ولم يعلم به اما في العمرانات فلا يجوز تيممه قبل الطلب اما في غيره فان كان عنده من يسأل ولم يسأل فلا يجوز تيممه ايضا ان سأل بعد الصلوة فاجبه واما ان سأل ابتداء فلم يجزه ثم بعد التيمم والصلوة اخبره جاز صلاته فلم يعد كذا في ابن ابي عمير ونقله عن شرح النقاية واما اذا لم يسأل قبل ولا بعد فالظاهر انه لم يجز تيممه لانه قادر على استعمال الماء بواسطة السؤال فاذا لم يسأل جاز التيمم من قبل كذا في ابن ابي عمير

مد وهذا على وجوه اما ان يغلب على ظنه الاعطاء او المنع او استوطى وعلى كل تقدير اما ان يسأل او تيمم ويصلي من غير سؤال واذا سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع قبل الصلوة فاما ان يسأل بعدها او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل بعد الصلوة او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا

فالاقسام سبعة وعشرون اما ان تيمم وصلى بلا سؤال ثم سأل فاعطى واعطى بلا سؤال فانه يلزم له الاعادة على كل تقدير اما في ظن الاعطاء فظاهر واما في غيره فلزوال الشك وظهور خطأ الظن وان سأل فاعطى يلزم له الاعادة وحاصل هذا انه اذا تيمم من غير ان يسأل وصلى ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه الاعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم ثم سأل بعد الصلوة اعطى فكذلك لا اعادة وان تيمم فصل من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعدها فعند ابى حنيفة تجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزم الطلب من ملك الغير وقال لا يجزى لان الماء مبذول عادة وينبغي ان يقتضى بقوله في مكان يعز فيه الماء ويقولها في غيره وتماثل تحقيقه في الشرح (وان كان لا يعطيه) رفيقه الماء (الا بالثمن فان لم يكن له ثمن تيممه بالاجماع) لعدم القدرة (وان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد) وكسوه لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كسها فحينئذ ينظر (ان باعه الماء بمثل القيمة) في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه (او باعه بغيره) لا يجوز له التيمم لانه قادر (وان باع بغيره فاحش تيممه) للحرج لان تلف الماء يكلف النفس (والعين الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين) وقدره في العوض الزيادة على نصف درهم في العشرة والماء ملحق بها (وقال بعضهم) وقوله فاضحان الى ابى حنيفة العين الفاحش (تضعيف الثمن) بالبيع ما يساوي درهمين وقل هو ان يبيع ما يساوي درهما

او يمنع واذا منع قبل الصلوة فاما ان يسأل بعدها او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل بعد الصلوة او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا

فالاقسام سبعة وعشرون اما ان تيمم وصلى بلا سؤال ثم سأل فاعطى واعطى بلا سؤال فانه يلزم له الاعادة على كل تقدير اما في ظن الاعطاء فظاهر واما في غيره فلزوال الشك وظهور خطأ الظن وان سأل فاعطى يلزم له الاعادة وحاصل هذا انه اذا تيمم من غير ان يسأل وصلى ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه الاعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم ثم سأل بعد الصلوة اعطى فكذلك لا اعادة وان تيمم فصل من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعدها فعند ابى حنيفة تجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزم الطلب من ملك الغير وقال لا يجزى لان الماء مبذول عادة وينبغي ان يقتضى بقوله في مكان يعز فيه الماء ويقولها في غيره وتماثل تحقيقه في الشرح (وان كان لا يعطيه) رفيقه الماء (الا بالثمن فان لم يكن له ثمن تيممه بالاجماع) لعدم القدرة (وان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد) وكسوه لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كسها فحينئذ ينظر (ان باعه الماء بمثل القيمة) في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه (او باعه بغيره) لا يجوز له التيمم لانه قادر (وان باع بغيره فاحش تيممه) للحرج لان تلف الماء يكلف النفس (والعين الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين) وقدره في العوض الزيادة على نصف درهم في العشرة والماء ملحق بها (وقال بعضهم) وقوله فاضحان الى ابى حنيفة العين الفاحش (تضعيف الثمن) بالبيع ما يساوي درهمين وقل هو ان يبيع ما يساوي درهما

مد بل اولى بالاجزاء بالنسبة الى مسئلة ما لو وضع الماء في رجل وهو لا يعلم كاسبق ثم ان كان يقرب الماء ولم يعلم به اما في العمرانات فلا يجوز تيممه قبل الطلب اما في غيره فان كان عنده من يسأل ولم يسأل فلا يجوز تيممه ايضا ان سأل بعد الصلوة فاجبه واما ان سأل ابتداء فلم يجزه ثم بعد التيمم والصلوة اخبره جاز صلاته فلم يعد كذا في ابن ابي عمير ونقله عن شرح النقاية واما اذا لم يسأل قبل ولا بعد فالظاهر انه لم يجز تيممه لانه قادر على استعمال الماء بواسطة السؤال فاذا لم يسأل جاز التيمم من قبل كذا في ابن ابي عمير

مد قوله لقول رسول الله عليه وسلم ماء زمزم شفاء لما شرب له) ودوى لما شرب منه اي لاجل وزيد في بعض الروايات ان شربت تستشفى شفاك اشد تنا واد شربت لشبعك اشبعك الله تعالى وان شربت لقطع ظمأك قطع الله تعالى وهي هزمية جبرائيل وسقيا الله تعالى اسماعيل وقد شرب جماعة من العلماء لمطالب قنالوها ويستحبون يقول اللهم اني بلغك عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم انه قال ما و زمزم لما شرب له وان شربت لتغفر لي وبعضهم يذكر ما يريد وزمزم بمعرفة بالمسجد الحرام والهمزة بنسخ الماء وسكون الزاء المبعجة بمعنى الغزاة في الارض بالقب كذا في الكوكب المنير وابن ابي عمير

مد وقال فاضحان بعد ما ذكر قولهم ان تيمم في ذلك ان يهيم من غيره ويسلم الا لا هذا ليس بصحيح عندى فانه لو رأى مع غيره ما يبيع به بل التيمم او يبيع ليس يلزم منه الشراء ولا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم انتهى وهو الحق بعينه لكن الحيلة الصحيحة ان يخلط به ماء ورد ونحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهر او يهب على وجهه فيقطع به الرجوع

مد وهو ان يعطى الموهوب رشيما الى التيمم عوضا للموهوب

مد ان تيمم اجاب بانه لا يجب الدوا ومكذا اطلق في الخلاصة وينبغي ان يكون قول ابى حنيفة خاصة قالوا لانه لا تثبت به القدرة في المملوك بالبدل والا باحة بخلاف الماتج تثبت القدرة فيه بالا باحة لانها الغالب فيه

مد فيجب طلب الدلو والرساء وكذا الاظفار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلوة اظن الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء او لا لا وجب الطلب والا لا در المختار قوله وكذا الانتظار اي يجب انتظاره للدلو اذا قال آه لكن هذا قولهما وعند لا يجب بل يستحب ان ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى على هذا لو كان مع رفيقه ثوب وهو عريان فقال انتظر حتى املى وارفع اليك واجمعوا اذا قال اجث لك مالي تيمم به ان لا يجب عليه الحج واجمعوا ان في المار ينتظر وان خرج الوقت ومنشأ الخلاف ان القدرة على ما سوي ماء هن تثبت بالا باحة فعنده لا وعندهما نعم كذا في الفاضل والفتح والتاريخانية وضربا وزمزم في المنة بقوله الامام وطاهر كلامهم ترجيح وفي الحلية والفرق للامام ان المملوك في ماء الا باحة والحط فيه مارض فتعلق الوجوب بالقدرة الثابتة بالا باحة ولا كذلك ما سواه فلا تثبت الا بالملك كذا في الحجة اه فتنبه ابن عابدين

درهما بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين في الجنابة والاوالب

او فوق لدفع الحرج (وعن ابى نصر الصنفان ان المسافر اذا كان في موضع عثر الماء فيه فلا فضل له ان يسأل من رفيقه) الماء لا زالك

الشبهة (وان لم يسأل) وتيمم وصلى (اجزاء) لان الغالب المنع (وان كان في موضع لا يعز الماء فيه لا يجزى) ذلك (قبل الطلب كافي

العمرانات) لان الماء مبذول عادة وهذا هو المختار (رجل معه ماء زمزم) في فقة (قدر حصص راسا لا ناءو) هو (يحمل للعطية) اي لاجل الاهداء (اولا يستشفاء) اي لطلب الشفاء به لقوله عليه السلام ماء زمزم لما شرب له (لا يجوز له التيمم) للقدرة على استعمال الماء (ولو وهبه لآخر وسلمه اليه لا يجوز له التيمم عندنا) خلافا للشافعي (لثبوت القدرة) على استعماله (بواسطة الرجوع) عندنا لا عنده (كذا ذكره في المحيط) والحيلة فيه ان يخلط به ماء ورد او نحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يهب على وجهه فيقطع به حق الرجوع (وان لم يكن معه دلو) او نحوه من آلات الاستقاء (اورشاء) بكسر الراء مع المد اي جبل (هل يجب عليه ان يسأل عن رفيقه) ذلك (ام لا قالوا لا يجب و) مع هذا (لو سأل فقال له انتظر) حتى استقي او نحو ذلك (فعند ابى حنيفة ينتظر) استحبابا (الى آخر الوقت) فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى (ولو لم ينتظر وصلى صح عنده) وعند ابى يوسف ومحمد ينتظر وجوبا (وان خاف) فوت الوقت (وكذا) الخلاف في (العاري) اذا اراد الصلوة (ومع رفيقه ثوب) فقال له انتظر حتى املى وادفعه اليك او نحو ذلك (واجمعوا على ان في الماء ينتظر) اي لو قال له انتظر حتى توضع او نحوه ثم اذفع

ان يبيع ما يساوي درهمين وقل هو ان يبيع ما يساوي درهما

ان يبيع ما يساوي درهمين وقل هو ان يبيع ما يساوي درهما

ان يبيع ما يساوي درهمين وقل هو ان يبيع ما يساوي درهما

ان يبيع ما يساوي درهمين وقل هو ان يبيع ما يساوي درهما

مد ولو ملك ثوب هل يكلف شراءه قال اسمعيل الاحام لا ولو ملك ثمن الماء يكلف شراءه وقال عبد الله ابن الفضل وانوع على النسي يجب ان يكون سواء ويكلف شراء الثوب كايكلف شراء الماء

مد ان ثمن الثوب قال في الكبير وينبغي ان يكون هذا قول ابى حنيفة وحاصله ان المحتاج الى الطهارة اذا كان مع رفيقه ماء او لم يكن معه ماء فابى حنيفة فيها قال لا يجب السؤال لان احدهما طلب غير والاخر طلب منفعة وهما منهيان بلا ضرورة ملحجة كذا في الحاشية

مد فعنده ينتظر استحبابا ما لم يخرج الوقت وعندهما ينتظر وجوبا مطلقا

مد لتعارض الأدلة في نجاسته وطهارته فلا يزول طهارته ببقائه في مكانه بغيره
 بيقين على ما عرفت في الأصول كبر
 مد لا في طهارة فانه طاهر قطعاً لا مطهر لغيره لتعارض الأدلة في نجاسته وطهارته فلا يزول طهارته ببقائه في مكانه بغيره
 قبل غروب الكواكب بيقين ولا يزول طهارته ببقائه في مكانه بغيره
 مد اي جميعها في صلوة واحدة لا في حال واحد وهذا الجمع واجب حتى لو تيمم وصلى ثم اراق السور لم يفسد الصلاة واحتمل
 طهوريته كذا نقل عن الخلاصة ج

اليك الماء يجب عليه ان ينظر اجماعاً لثبوت القدرة باباحة الماء
 دون اباحته غيره (وان فات) اي ولو فات الوقت ومن لم يجد ماء
 الا سورا كالحار والبلع) الذي اقره اثنان يتوضأ به ويتيمم به لا يشك
 في طهوريته فلا يزول به الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم ليزول
 بيقين (وبايتهما بدأ جاز ولكن الافضل ان يبدأ بالوضوء) خلافاً
 لفرقائه عنده لا بد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلى ثم توضأ
 بالمشكوك واعاد تلك الصلوة صحت وكذا لو عكس الخروج عن
 العهدة بيقين باحدهما (ومن لم يجد الا سورا الفريش فعزالي
 حنيفة) في حكمه (روايتان) بل اربع روايات (في رواية) عنه هو
 (مشكوك) فيضم اليه التيمم كسور الحار (وفي رواية) وهي رواية
 الحسن عنه (مكروه) كما ان له عنده مكروه وفي رواية البخاري عنه
 قال احب الي ان يتوضأ بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة
 عنه وهو قولهما انه طاهر مطهر من غير كراهة لان حرمة لم يكرهتم
 فلا تؤثر في سوره جنباً (ومن لم يجد الا نبيذ التمر) وهو ماء
 التي فيه تمر فظهرت حلاوته ولو نه فيه ولم تزل رفته ولم يشتد
 (فعند ابي حنيفة يتوضأ به) ولا يتيمم ومثله الغسل لحدث ابن
 مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال له ليلة الجحش
 ما في اذنيك قال نبيذ التمر قال عليه السلام تمر طيبة وماء
 طهور فتوضأ منه (وعند ابي يوسف يتيمم) ولا يتوضأ به وفي الرواية
 المرجوع اليها عن ابي حنيفة وعليها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز
 به الوضوء (وعند محمد يجمع بينهما) احتياطاً (ومن لم يجد الا غير
 العتيق لا يتوضأ به بالاجماع) وما عدا نبيذ التمر من الانبذة والاشربة
 لا خلاف في عدم جواز الوضوء به (جنب وجد الماء في المسجد) ولم

مد لا يلزم التيمم عند وجود ماء واجب
 الاستعمال قلنا ان كان مطهرها فالتيمم لغو
 تقدم او تأخر والا فالتيمم معتبر في الحالين
 ولو تيمم وصلى ثم توضأ بالمشكوك واعاد تلك
 الصلوة صحت آه كبرية
 في قوله لو تيمم وصلى ثم توضأ اي فاحتمل ثبوتها
 واما الوضوء قبل الحدث فهو المستلزم السابق بيقين
 من قبل الجمع وكذا الحكم في المسئلة الآتية =
 مد وكذا سورا البعل الذي لم يذكره بالفتاوى
 ويشي في من قصصه معنى سوره ولو كان ادم البعل
 بقرة فسوره طاهر وطهور كالسور الا وحشي
 كذا في الحاشية =
 مد بمائة لم يمان لم يمان عنده وفي رواية
 احب الي الا يتوضأ بغيره وفي رواية البخاري عنه
 مد قول فان حرمة لم يمان قبل وقد رجح اي
 ابو حنيفة وجع الى قوله قبل موته بثلثة ايام
 مد وهي النبيلة التي جاءت لحن الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وذهبوا الى قومهم
 ليتعلموا منه الحديث وكان معه صلى الله عليه وسلم
 حبيد بن مسعود رضي وفي رواية زيد بن
 ثابت رواه ابو زيد قال في الكبير ان ابا زيد
 ليس يجهول وذكر في ما جزمه من الجهرلية
 مد لا الحديث وان صح تكن آية التيمم ناسخة لانه من مدينية وقد نصيبين كان قبل الهجرة تلك مدينية ومفهوم آية التيمم نقل الحكم
 عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء الى التيمم ونبيذ التمر ليس ماء مطلقاً فلا يعتبر رجوعه ما نافعاً من التيمم الا ان صاحب آكام
 المرجحان في احكام الحان ذكر في ظاهر الاحاديث الواردة في وفاة الحان كانت ست حران وذكر منها مرة في بيع الفرقة قد حضر جابر بن مسعود
 مع مرتين بمكة ومرة رابعة خارج المدينة حضرها الزبيريان العوام كبر ملا كلام ابتدأ اي ولو وجد الماء في داخل المسجد

فان الوضوء بنبيلة التمر ورد في خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره
 عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء الى التيمم ونبيذ التمر ليس ماء مطلقاً فلا يعتبر رجوعه ما نافعاً من التيمم الا ان صاحب آكام
 المرجحان في احكام الحان ذكر في ظاهر الاحاديث الواردة في وفاة الحان كانت ست حران وذكر منها مرة في بيع الفرقة قد حضر جابر بن مسعود
 مع مرتين بمكة ومرة رابعة خارج المدينة حضرها الزبيريان العوام كبر ملا كلام ابتدأ اي ولو وجد الماء في داخل المسجد

مد لا يجب الا بمانع من الموانع يتيمم للصلوة مرة اخرى ولا يصح مع الاول ج مد قول لا نية التيمم للصلوة اي الصلوة حقيقة
 حكما بان لوى عبادة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح بدون الطهارة او نوى مطلق الطهارة ج
 مد اي الصلوة التي ارادها الجنب لرجاء الوصل الى الماء اذا دخل فلما لم يتحقق الجنب عزالاً حينئذ وانما يصح تيممه لدخول المسجد ضرورة
 ان الماء الا فيه والحال انه لا يجوز دخوله جنباً فهو عاجز عن النظر الى الدخول فقط ج
 مد وانما قال عند عدم الماء للماء لا يتيمم عند كون الماء في المسجد ليس فيه فانه حينئذ لا يجوز التيمم لمس المصحف والاقراءة القرآنية
 لما قلنا في عدم جوازه للصلوة شرح كبر

ولم يجده في غيره (وليس معاً احد) ياتيه به (يتيمم) لاجل
 الدخول (ودخل فان لم يصل الماء) بان لم يجد الماء الاستقاء
 او بمانع آخر (يتيمم للصلوة ثانياً) ان اراد الصلوة (لان نية
 التيمم للصلوة شرط لصحة التيمم للصلوة) ولم يتوضأ لها ولو
 كان قد نوى لها في هذه الصلوة لم يصح ايضاً لعدم تحقق الجنب
 عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة (وكذا لو تيمم) المحدث
 ونحوه (لمس المصحف او) تيمم الجنب ونحوه (لقراءة القرآن
 عند عدم الماء) حقيقة اوجهاً لا يجوز الصلوة به والحاصل
 ان الصلوة لا يجوز الا بتيمم نوي لها او لقراءة مقصودة يعقل
 فيها معنى العبادة ولا تصح بدون الطهارة فخرج التيمم لمس
 المصحف او دخول المسجد والخروج منه او زيارة القبر والاذان
 والاقامة لانها قرينة غير تصدق بل وسائل وخرج بقولنا
 يعقل فيها معنى العبادة تيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها
 قرينة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج بقيد لا تصح
 بدون الطهارة تيمم المحدث لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام
 لصحة ما بدون الطهارة خلافاً لابي يوسف في التيمم للاسلام
 فان عند مجوزه الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وصلوة
 الجنازة وصلوة النافلة اذا تيمم لاجلها (فانه يصل بذلك التيمم
 المكتوبات ايضاً) لوجود الشرائط المذكورة وكذا لو نوى مطلق
 الطهارة (ولو تيمم لصلوة الجنازة اجزاء ان يصلي به المكتوبة) لا
 وقد قدمناه ولو تيمم لتعليم الغير لا يجوز به الصلوة وروى
 عن ابي حنيفة انها تجوز والصحيح الاول وفي النوادر لو مسح
 وجهه وذراعيه يريد به التيمم يجوز به الصلوة لانه بمنزلة نية
 المد وقد قدمناه ولو تيمم لتعليم الغير لا يجوز به الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة ان تجوز والمعتبر هو الاول
 لما تقدم وفي النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم تجوز الصلوة به وجهه انه بمنزلة نية الطهارة كبر
 مد اي عدم الجواز لان التعليم والاكافرة فليس بمقصود ولو كان مقصوداً لا يجوز الصلوة به ايضاً لانه اي التعليم يصح بغير
 طهارة ج مد وفي الاخرة لو تيمم الجنب لصلوة الجنازة او لسجدة التلاوة جاز اذا امكنه نية بذلك التيمم ولو تيمم لقراءة القرآن
 او لمس المصحف او لدخول المسجد لا يجوز له ان يصلي بذلك التيمم شرح

فان الوضوء بنبيلة التمر ورد في خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره
 عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء الى التيمم ونبيذ التمر ليس ماء مطلقاً فلا يعتبر رجوعه ما نافعاً من التيمم الا ان صاحب آكام
 المرجحان في احكام الحان ذكر في ظاهر الاحاديث الواردة في وفاة الحان كانت ست حران وذكر منها مرة في بيع الفرقة قد حضر جابر بن مسعود
 مع مرتين بمكة ومرة رابعة خارج المدينة حضرها الزبيريان العوام كبر ملا كلام ابتدأ اي ولو وجد الماء في داخل المسجد

مف بناءه ان النعيم طهاره صبر و ربه عند
و مطلقه نينا لنا ان التراب طهور حال عدم
المسلم قوا وانما التراب طهورا شقي طهارته الى
بالصوم و قد عدم الرقة والكسوة والطعام
منه اورج العاقله سواء كان الحق حلالا
سله لا المار مستقول بحاجته والمستقول

[illegible]

روایت وضو
لنکفر
وہی

حبيب ربه لله يصلي التيميم وإن كان في بعض
 لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ثم يعيد وهو
 قولها وهذا يفيد وفاق أبي يوسف على الأئمة
 يخرج كبير
 ما عند أبي يوسف فظاهر وأما عندنا
 فإن الاعتداء غالب في الصلوة فلا مسر
 بالاعادة يؤدي إلى التحجج ح
 من كلام ابتدأ أي بسلم الأسير في ديار
 الكفار ح
 ما أعلم أن المانع من الوضوء إن كان من
 قبل العباد كاسير منه الكفار من الوضوء
 ومحسوس في السجن ومن قبله أن توضأ ثم
 قتلته جازله التيميم ويعيد الصلوة إذا زال
 المانع كذا في الدرر والوقاية أي وأما إذا كان
 من قبل الله تعالى كأمراض فلا يعيد ووقع في التيميم
 وغيرها أسير منعه العدو من الوضوء والصلوة
 يتيمم ويصلي بالإيماء ثم يعيد فقيد بالإيماء
 لأنه ممنوع من الصلوة أيضا فلم يمنع من الوضوء
 فقط صلى بركوع وسجود كما هو ظاهر الدرر
 أبيه ثابت
 ما إذا قدر هكذا في الخلاصة وفي فتاوى ص
 وهو يفيد الاتفاق ويشكل عدم الاعادة على
 المحسوس في الصلوة راجح كان السب غلبة
 الاعتداء فإن غلبة الاعتداء على الأسير في
 أي الكفار أظهر ولزوم التحجج أشد قال
 في الحاشية ولعل الفرق في الأول منع من
 الوضوء ولم يمنع من الصلوة فعلى ركوع
 وسجود وفي الثاني منع منها فصلى بالإيماء
 والله تعالى أعلم انتهى ح
 ما أي كأمع من الطهارة بالإيماء والمحسوس
 ليس بقيد احترازي فإن فاقد الماء والتراب
 الطهرون والمرضى لعاجز عنهما كذلك
 كذا فنهل عن الدرر ح
 فلا نصح الصلوة معه بخلاف الماشية
 للوضوء بعد سبق الحدث لأنه محترم لا لمصلحة
 حتى لو أدى شيئا مما لا ركان وهو شيء فلا
 فالمشي إذا كان لمصلحة الصلوة بنا في الأداء
 لا التيميم ك

وغير صلوة
والقيام
بوجه
للعدو
وهو لا

بفتح العين وكسر القاف ومعه بالتركية يوزن كاشي ولا معروف طاش كمن ديارنده اولور والزبرجد بالفتحين وسكون الراء جواهر نوعه عند قيمته بيشل طاشدر واما اللؤلؤ فليس من انواع الحجر لانه خرد حيوان البحر وليست من الارض فلا يجوز التيمم بها مدفوقا كان اولاً وانما بضم الخاء المعجمة وسكون الراء بالتركية بحسب عذره معنائه واما المرجان فخلق عن الدابة انه من انواع الحجر فيجوز به التيمم وتقدر عن الدر انه لا يجوز به التشبه بالنبات تكونه اشجاراً ثابتة في قعر البحر كذا في ابن ابي عمير مع بكسر الراء والنون وسكون الواو المهملة والياء والزريق بكسر الراء المعجمة معرب من الزريق بالتركية خرمه كيكيسى دى وج نوع اولور احمر اصفر اسود اولور ح

من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر بجميع انواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوهما (والزريق والكحل) اى لا تمد والمرداسنج وهو حجر معروف معرب من داسنك (والنورة) اى الكلس (والقوة) بفتح الميم وسكون الغين وفتحها (وما اشبهها) من انواع التربة كالطين المختوم والازمق ونحو ذلك وعند ابى يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة وعند الشافعي واحمد لا يجوز بغير التراب وعند مالك يجوز حتى بالعشب والثلج (ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة والجديد والرياحين) والصفر والنحاس ونحوهما ما ينطبخ ويلين بالنار (و) كالحطه وسائر الحبوب والاطعمة من الفواكه وغيرها وانواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن عليها غبار (وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز) التيمم بغبارها عند ابى حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار واما عند ابى يوسف فيجوز حال الضرورة لا حال الاختيار (ثم عندهما) اى عند ابى محمد (الشرط) في صحة التيمم (مجرد التمس) اى الوضع (على الارض وعلى جنس الارض) ولا يشترط ان يعلق شيء منها باليد وهذا على احدى الروايتين عن محمد (حتى انه لو وضع يده على صخرة) مكساة (لا غبار عليها او على رص يدية) لا ينفصل من غبار (ولم يعلق بيده شيء جاز عند ابى حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد) خلافا لابي يوسف (واما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة وهما) اى والحال ان كلا المذكورين من الصخرة ومن الذهب مع الفضة (خلقاً في الارض وليس من جنس الارض هو ان الذهب والفضة يذوبان في النار) فلم يكونا كالتراب (بخلاف الصخرة فانها)

تلك بكسر الهزة وسكون التاء بالتركية سور طاشته كوزة جكيلور =
تلك بكسر الكاف وسكون اللام بالتركية كوج كه انوكه باي يادله =
مع جمع تراب وتربة بضم التاء فيهما =
تلك بكسر الهزة والميم والنون روم ديارنده برشهره اديدر المراد طينه بالتركية كيك كهور تدر استعمال ايدرلر بخرته =
تلك بفتح العين وضمها بالتركية ياشراوته ددر قروسته حبشيش درلر ح
تلك وفي التاثيرا خانية ومهورة التيمم بالغبار ان يضرب بيديه ثوباً او نحوه من الايمان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم او ينفض ثوبه حتى يرتفع الغبار فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم اه قلت وقيد بالاعيان الطاهرة لما في التاثيرا خانية ايضاً اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز الا اذا وقع الغبار بعد ما جف الثوب ابن تيمية

بفتح العين وكسر القاف ومعه بالتركية يوزن كاشي ولا معروف طاش كمن ديارنده اولور والزبرجد بالفتحين وسكون الراء جواهر نوعه عند قيمته بيشل طاشدر واما اللؤلؤ فليس من انواع الحجر لانه خرد حيوان البحر وليست من الارض فلا يجوز التيمم بها مدفوقا كان اولاً وانما بضم الخاء المعجمة وسكون الراء بالتركية بحسب عذره معنائه واما المرجان فخلق عن الدابة انه من انواع الحجر فيجوز به التيمم وتقدر عن الدر انه لا يجوز به التشبه بالنبات تكونه اشجاراً ثابتة في قعر البحر كذا في ابن ابي عمير مع بكسر الراء والنون وسكون الواو المهملة والياء والزريق بكسر الراء المعجمة معرب من الزريق بالتركية خرمه كيكيسى دى وج نوع اولور احمر اصفر اسود اولور ح

وهذا الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب هو الاصل في التيمم والصخرة مقبولة عليه وليس كذلك بل الصخرة اصل ايضاً لشمول الآية لها فان كل داخل تحت مفهوم الصعيد على ما مر والفرق الصحيح ان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد وان خلق في الارض لا يوجب الارض كاتقدم ولا يطلق عليها لفظ الارض شرح كبير
مع بفتح الهزة ومعه وضم الجيم وتثنية الزاء بالتركية كرميد ك انك بنا يبارلر ح
مع اى وان لم يكن الامر مدفوقاً فلا يجوز به التيمم عند محمد رحمه الله تعالى = قوله وهذا اى جواز التيمم بالاجر المدقوق مبنى على الرواية المشهورة عن محمد رحمه الله تعالى في عدم جواز التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه ح

فانها) لا تذيب (فكانت كالتراب) لان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناولها لفظ الصعيد الذي هو وجه الارض فانها لا يطبق عليها اسم الارض بخلاف الصخرة حتى لو حلف لا يجالس على الارض فليس على صخرة يحث ولو جلس على فضة او نحوها لا يحث (واما التيمم بالاجر فعند ابى حنيفة يجوز مطلقاً) سواء دق او لم يدق لانه من اجزاء الارض (وعند محمد يجوز) التيمم به (ان كان مدفوقاً) والا فلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه فان الاجر بالطبخ صار كالبحر فاغطي حكمه فان كان مدفوقاً (او كان عليه غبار) يجوز ولا فلا (ولو تيمم بغبار ثوبه او غيره) اى بغبار غير ثوبه (من الاعيان الطاهرة) كالحصير والبساط والبند ونحوها (او هب الريح) فانما الغبار (فاصاب وجهه وذراعيه) اى العضو الذي اصابه الغبار من الوجه والذراعين (بنية التيمم جاز تيممه عند ابى حنيفة ومحمد سواء وجد تراباً آخر او لم يجد وعند ابى يوسف لا يجوز ان وجد تراباً آخر) لان الغبار ليس تراباً من كل وجه فجاز عند الضرورة لا عند عدمها ولها انه تراب رقيق فجاز به مطلقاً كما في التحسين (ولو تيمم بالملح ان كان مائياً) اى ان كان ماء فيجوز (لا يجوز) لانه ليس من اجزاء الارض (وان كان جبلياً) اى ان كان من اجزاء الارض فاستحل ملأها (يجوز) لانه من جنس الارض (وقال شمس الائمة) السرخسي (الصحيح عنده انه لا يجوز) لانه صار كالماي ولها يذوب في الماء ويحل بالبرد ويستبد بالحجر فيخرج عن كونه من اجزاء الارض (كذا ذكره في المحيط) وصح صاحب الهداية وصاحب الخلاصة وقال قاضيان الجواز نظراً الى اصله (والشيخ) بفتح السين مع كسر الباء وسكونها وهي ارض ذات

وفي البحر عن المحيط ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكة لا يجوز وان لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز =
تلك بكسر اللام وسكون الباء الموحدة بالتركية كچه كيوكدن اولور والبساط بكسر الباء بين يربوب ووشينلن شيلر ح
تلك قوله اوجب الريح صطف على قوله تيمم وهو بالريح بالتركية روز كاد اسماء فاكاد اى فاجاء بالغبار ح
تلك بنية التيمم جاز تيممه عندهما بل لو اذخر رأسه وذراعيه في موضع الغبار او انهدم حائط حجره ورأسه وذراعيه بنية التيمم جاز لان الشرط وجود الفعل منه بالنية كذا في ابن ابي عمير =
تلك في احدى الروايتين عنه كما مر سواء وجد التيمم تراباً آخر او لم يجد لان الغبار تراب رقيق ح
تلك لانه ليس بتراب حالص لكنه تراب من وجه فجاز عند البعض دون القدرة كالايماء وحالا لا يضطر فيجوز به اتفاقاً =
تلك كان وجهه انه لما استحال التحقق بالماي تبدل طبعه الى طبعه حتى انه يذوب في الماء ويحل بالبرد ويستبد بالحجر كالماي فيخرج من كونه من اجزاء الارض كبير
تلك كان وجهه انه لما استحال التحقق بالماي تبدل طبعه الى طبعه حتى انه يذوب في الماء ويحل بالبرد ويستبد بالحجر كالماي فيخرج من كونه من اجزاء الارض كبير

بفتح العين وكسر القاف ومعه بالتركية يوزن كاشي ولا معروف طاش كمن ديارنده اولور والزبرجد بالفتحين وسكون الراء جواهر نوعه عند قيمته بيشل طاشدر واما اللؤلؤ فليس من انواع الحجر لانه خرد حيوان البحر وليست من الارض فلا يجوز التيمم بها مدفوقا كان اولاً وانما بضم الخاء المعجمة وسكون الراء بالتركية بحسب عذره معنائه واما المرجان فخلق عن الدابة انه من انواع الحجر فيجوز به التيمم وتقدر عن الدر انه لا يجوز به التشبه بالنبات تكونه اشجاراً ثابتة في قعر البحر كذا في ابن ابي عمير مع بكسر الراء والنون وسكون الواو المهملة والياء والزريق بكسر الراء المعجمة معرب من الزريق بالتركية خرمه كيكيسى دى وج نوع اولور احمر اصفر اسود اولور ح

مع وقال في الخلاصة والاصح هو الجواز وقال شمس الائمة المحلولة في المتقى الامع انه لا يجوز انتهى وقال قاضيان واختلفوا في الجبل والصحيح هو الجواز كثر
تلك قوله وهو ارض ذات تراب بفتح التاء وتثنية الزاء المعجمة بالتركية هو خزان ير واصل المسجة بفتح السين والياء وبكسرهما بالتركية جوراق وجوزا قله يردوك اوت بفتح قال صاحب الخلاصة ولو تيمم بارض مسجة ان كانت منعقدة من التراب يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف انتهى ح
يعني بعد من التراب وبسبب بانه ملا

منه وقال في الخلاصة ولوتيم بارض سبعة ان كانت متعقدة من التراب يجوز عندها خلافا لابي يوسف كثير
 يد ارجو فافلا جرحا عطف على قولنا باولا ماء عطف على القرب والبعيد
 من نقل من التراب الى التيمم بالطين لكن مشايخنا قالوا هذا قول ابي يوسف فان عنده لا يتيمم
 الا بالتراب والرمل واما عندنا حنفية ان خاف ذهاب الوقت يتيمم بالطين وان لم يخف ذهابه فلا يتيمم كذا في الكبير
 اعمد

وترى من مغلوب بما ذكر لا ينبغي التيمم به
 قبل خوف فوت وقت لا يصير مثله بلا
 ضرورة در المختار قوله غير مغلوب بما ذكر
 اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به
 بل يتوضأ به حيث كان رقيقا سبلا يجري
 على السور حتى يسد كران المساوي كالمغلوب
 قوله لكن لا ينبغي هذا ما حره الرمي
 وصاحب النهر من عبارة التيمم خلافا
 لما فهمته من ان من عدم الجواز قبل خوف
 خروج الوقت وظاهر انه اراد به عدم
 الصحة وحاصل ما في التيمم ان لا يبعد
 الا الطين لعل ثوبه منه فاذا جف تيمم به
 وان ذهاب الوقت قبل ان يجف لا يتيمم به عند
 ابي يوسف لان عنده لا يجوز الا بالتراب
 او الرمل وعندنا حنفية ان خاف ذهاب
 الوقت تيمم به لان التيمم بالطين عنده جائز
 والا فلا في لا يخلط بغيره فيصير مثله
 آه وبه يظهر معنى ما ذكره الشارح ابن عابدين

من قوله وكذا اي كذا يجوز التيمم بالبحر ونحوه
 يجوز التيمم بالبحر بالتراب رج والكيان
 بكسر الكاف ومده وكذا الاكواز بفتح الهمزة
 والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كد
 جمع كوز بضم الكاف بالتركي بارد كاذن
 صواب يجوز كعبان وعواد وعود كد جمع
 عود بضم العين ح

من بكسر الجيم وفتح الباء وجبة بكسر
 الجيم وفتح الباءين الموحدين جمع جب
 بضم الجيم وتشديد الباء بالتركية كوب
 وقوبه ايجو وراما مشاورد ح

من الغضارة مجهول من اطلق بفتح الطاء
 وسكون اللام من الباب الثاني بالتركية دواي
 بزنة سوبك تقول طليت بالدهن
 او الالك بفتح الهمزة وضم النون فورشون
 معنا سبه ح

من قوله والحيطان بكسر الحاء ومده جمع حائط بمعنى الجدار عطف على الغضارة واصدحوطان فقلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
 ما عتوة من الحوط منه في انهما كانا مطلبا بالانكسار لم يميز التيمم به وما لم يكن مطلبا به منها جاز التيمم به لو كان بطنها مطلبا
 وتظهر ما قيل جاز التيمم به ظهر كذا في فتاوى قاضيان كبير
 من اي بالانكسار ح

من قوله وكذا اي كذا يجوز التيمم بالبحر ونحوه
 يجوز التيمم بالبحر بالتراب رج والكيان
 بكسر الكاف ومده وكذا الاكواز بفتح الهمزة
 والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كد
 جمع كوز بضم الكاف بالتركي بارد كاذن
 صواب يجوز كعبان وعواد وعود كد جمع
 عود بضم العين ح

منه اي من الادوية فهو الخنزف كخنزف المطلي وقال في الكبير وكان ينبغي ان تعتبر الغلبة اي غالبية الادوية لكن لم يعتبروها لانه لما
 غلب الدواء مع الطبخ خرج عن كونه جنس الارض من كل وجه ح
 من اي بطهارة الارض المحفوظة بعد النفس لما روي ابن ابي شيبة عن ابيه قلابة ان قال ذكوة الارض يبسها وروي عبد الرزاق عنه جفوف
 الارض طهورها ورفع الاول صاحب الهداية وغيره وذكر في المبسوط اما ان جفت فقد ركت حديثا والله اعلم بذلك كذا في الكبير ح
 انما الحديث الاول الى النبي عليه الصلاة والسلام سبه

كالقهر والشعر ونحوها مما يجعل في الطين الذي تتخذ منه
 البواق (جاز) التيمم به وان لم يكن عليه غبار وان كان فيه شيء
 منها فهو كالمطلي بالانكسار وان تيمم بالرماد لا يجوز وان اختلط الرما
 بالتراب ان كانا لثاب غالبا يجوز وان كانا لرماد غالبا لا يجوز لان
 الحكم للغالب (وان اصابنا لارض غساسة) كشفة اوراقه الجفت
 بالشمس او غيرها وقيد بها باعتبار الغالب (او ذهاب ثوبها) من
 اللون والرائحة (جازت الصلوة عليها) للحكم بطهارتها (ولا يجوز
 التيمم منها في ظاهرها رواية) لعدم طهوريتها وتحقيقه في الشرح
 (وروي عن بعض اصحابنا انه يجوز ايضا) وهي رواية شاذة رواها
 ابن كاس (واذا تيمم الرجل من موضع فتيمم آخر من ذلك الموضع
 يمينه ايضا جاز) لان المستعمل ما في يديه بعد المسح دون غيره
 (والتيمم في الجنابة والحدث سواء) اي صفة التيمم لمن عليه الغسل
 ولمن عليه الوضوء واحدة وهي الضربتان لمسح العضوين وهذا
 باجماع الامة (ولو ضللى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد) لانه
 اذاها بالقدر الكائن له عند انعقاد سببها (و) الرجل (الصحيح
 في المصر يتييم لصلوة الجنابة اذا خاف الفوت) بسبب الوضوء عند
 خلافا للشافعي (الا الوقت) لانه ينظر فلا يخاف الفوت ولا حاجة
 الى استثنائه بعد تقييده بخوف الفوت لان الولي وغيره في ذلك سواء
 على ما حققناه في الشرح (وكذا اذا احدث المتوضي) اي من شرع
 بالوضوء (في صلوة العيد يتيمم وينى في قولنا حنفية) وقالا لا يجوز
 له التيمم لانه امن من الفوت اذا لاحق كانه حلقا لا امام وان فرغ
 الامام وله ان الخوف باق لانه يوم اذ حام فيغلب اعترا عارض
 يفسد صلواته قيد بالمتوضي لانه لو شرع بالتيمم فاحث يجوز له

من قوله وكذا اي كذا يجوز التيمم بالبحر ونحوه
 يجوز التيمم بالبحر بالتراب رج والكيان
 بكسر الكاف ومده وكذا الاكواز بفتح الهمزة
 والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كد
 جمع كوز بضم الكاف بالتركي بارد كاذن
 صواب يجوز كعبان وعواد وعود كد جمع
 عود بضم العين ح

من قوله وكذا اي كذا يجوز التيمم بالبحر ونحوه
 يجوز التيمم بالبحر بالتراب رج والكيان
 بكسر الكاف ومده وكذا الاكواز بفتح الهمزة
 والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كد
 جمع كوز بضم الكاف بالتركي بارد كاذن
 صواب يجوز كعبان وعواد وعود كد جمع
 عود بضم العين ح

من قوله وكذا اي كذا يجوز التيمم بالبحر ونحوه
 يجوز التيمم بالبحر بالتراب رج والكيان
 بكسر الكاف ومده وكذا الاكواز بفتح الهمزة
 والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كد
 جمع كوز بضم الكاف بالتركي بارد كاذن
 صواب يجوز كعبان وعواد وعود كد جمع
 عود بضم العين ح

من قوله وكذا اي كذا يجوز التيمم بالبحر ونحوه
 يجوز التيمم بالبحر بالتراب رج والكيان
 بكسر الكاف ومده وكذا الاكواز بفتح الهمزة
 والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كد
 جمع كوز بضم الكاف بالتركي بارد كاذن
 صواب يجوز كعبان وعواد وعود كد جمع
 عود بضم العين ح

الميت والاذان والافاقه والدخول في المسجد واخروجه واوعند وجود الماء صرح به في شرح
الى ان التيمم لتلك الاشياء التسعة بنيت القرية عبادة كيف وان المباحات كالاكل والشرب
المذكورات اولى فلينا من الله اعلم بحقيقة الحال
اعلم ايها التيمم وكما ان التيمم الاول انما صح لكونه عاجزا عن استعمال الماء حكاه هذا المفسر

سبحان من لم يقدر على استعماله ولو وجد الماء
او ممكنا بان لم يجده الماء فها قد ان العجز لا يقال
قال في الشرعة ويتيمم لذكر الله تعالى وكل خير
ولرد السلام ونحوه وذكره رحمه الله اي يتيمم
ايضا مثل ذلك المذكور كسالم المصحف وقراءة
القرآن منه او غيرها القنط وقراءة التبر ودق
النفاية تقلا عن المحيط انتهى فيشير هذا الكلام
والنوم بحسن التيمم يكون عبادة كتاب عليه فهدى
سبحان لا الا الضرورة الاولى تمت وهذه
باق باقتضائكم الجنازة الاخرى سبحة

1

فقد هذه الرواية في سؤر الحمار غير موجودة
 اليهم الا ان يراد من الفساد وجوب الاعادة
 فان لذلك في كتب الفقهاء المصلي بالتيمم اذ
 رأى سؤر حمار فانه يمسح على صلوته ولا ياتلعي
 ثم يعيد بسؤر الحمار واذ في كلامه من
 اليه يوسف يمسح على صلوته ولا يعيد وذلك
 لما تقدم ان الواجب الجمع بين التيمم والوضوء
 بسؤر الحمار وليس المراد الجمع بينهما معا فان
 واحد بل المراد ان يؤدى الصلوة بهما اما
 واما على التعاقب بان صلى ولا بالتيمم ثم بالوضوء
 بسؤر الحمار او تمسك واما في نفي التمسك
 وهي رواية المرجوع عنها ان الوضوء ينفذ التمسك
 لازم اذا تم بخلافه واما على الرواية المرجوع
 اليها وهي قول اليه يوسف انه يتيمم ولا ياتلعي
 فلا يفسد صلوته ولا يعيدها وعلى قول محمد
 يمسح عليها ويعيدها كما في سؤر الحمار كبير

وعند الامام يتوفاهم لحديث ليزن الجني وهو ما روى عن ابن مسعود ان النبي عليه السلام قال له اعندك اليهود قال لا الا شئ من
نبيذ قال ثمرة طيبة وماء طهور تكن وجع الامام الى قول ابى يوسف قبل موته عملا بآية التيمم لان الآية اقوى من كونه في فعلها
او نقول انه منسوخ بها لانهما مدنية وليدة الجني كانت بمكة قبل الهجرة (وعند محمد يصح بينهما) لان في الحديث اضطربا
وفي التاريخ حمدا فوجب الجمع احياها والا فاولها الثلثة مروية عن الامام داماد

مسألة لا نلزم أن يثبت في النية ما الرواية المرجوع عنها فإن الوضوء بنيت التمسك بالوضوء لا بغيره وأما الرواية التي رجعت إلى قول أبي يوسف فإنه يثبت ولا يتوهم بالنية فلا تقصد صلوته ولا يبعد ما فالذكر هنا الرواية الأولى ح
مسألة بالفتح بالتركيب بوساوق كأيام صيفك نصف نهانده أوزاقد صوبكي كورن شي كأكا بوساوق ديرل قول فظن أي غلب على طنه أنه ما شئ نحوه أي إلى جانب السراب في الصلوة فإن الظن المجرد قد يلحق بالشك كما سيخرج به الشارح ح

يبعدها لأن نبيذ التمر لا يجوز التوضي به وبه يفتي (ولورأي) المصل بالنييم (سرايا فظن أنه ماء فشي خوه فإذا هوسراب فسدت صلوته) سواء جاور موضع سجوده أولا لأنه قصد القطع بشئيه ويجعل له القطع أن غلب على ظنه أنه ماء (وان شك أنه ماء أو سراب فاستوى الظن) أي طرفا التردد (فأنه لا يقطع بل يمتنع على صلوته) إذ لا يحل قطعها بالشك (فإذا فرغ) منها (فإن كان) الذي رآه ماء يتوضأ به ويستقبل الصلوة (أي يبيدها) والا فلا وكذا يجب عادة لو ظن أن الحرق سراب ثم تبين أنه ماء والاصل أن اليقين لا يزول بالشك وأنه لا يعتبر بالظن المتيقن خطاؤه (المسافر إذا مر بماء موضوع في الجب) أي الدن (لا ينتقض نييمه) لأن الظاهر أنه لم يوضع للوضوء (إلا إذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرة على أنه وضع للوضوء والشرب) جميعا (والأولى أن يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تعورف وضع القليل لمطلق لاخذ شربا أو غيره ينتقض وان تعورف تخصيص الكثير بالشرب لا وإن شبه العرف يستدل بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل أن الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا ينتقض مطلقا والأول أصح (ولو أن المتيم إذا مر بالماء وهو لا يعلم به أو كان نائما) حال المرور (لا ينتقض نييمه) وفي رواية عن أبي حنيفة أنه ينتقض والأول أصح (وكذا) لا ينتقض نييمه (لو علم) بالماء (و) لكن (لم يقدر على النزول) ولا على الوضوء من غير نزول (أما) (لخوف عذو أو) (لخوف سبي) (أو نحو ذلك) ما لا يمكنه معه الوضوء (أو) (لا يزول ضرر كما لو كان أن نزول لا يقدر أن يركب ولا يستطيع المشي لمرض أو ضعف) وعدم معين (يجب اعتسلا)

مسألة قول سواء جاور موضع سجوده أولا وسواء أوشى بمنه أو بسرة أو غيرها لأن مناط الفساد هو قصد القطع بشئيه وقد وجد في كل حال ح
مسألة فلو ظن أن سراب لا يقطع بطريق الأولى فقطع في صورتين حرام فلو قطع فإن كان غارا ماء توضأ وقضى وقاب وان سرابا قضى وناب لأجل القطع الحرام ولا يبعد النييم في رؤية السراب وأما أن لم يمش ومعنى عليها فلم يبيد وليس عليه شيء سوى أنه لم يعمل بغالب ظنه وقد أهاب لأن النييم الأول لم ينتقض بمجرد القطع الحرام ح
مسألة قوله والأصل أنه ناطق بقوله وان شك المراد بالظن وقوله وان لا يعتبر في آخره ناطق في قوله وكذا يجب إعادة ح
مسألة أي للطهارة وهذا التفسير أولى ليشمل الغسل والاستنجاء والعمل بالظاهر واجب إذا لم يرد فيه دليل ح
مسألة أي ما تعارف الناس فيما بينهم أشار إلى أن الأولى تقديم دلالة العرف على دلالة الكثرة والقلة وأما قاله والأولى أن يكون الاستدلال بالكثرة مبنيا على العرف ح
مسألة أي الحركات الثلاث في الشئ من باب الرابع وقري فصار دون شربها بالوجوه الثلاثة كذا في الصحاح أي سواء شربوا أو توضأوا أو غسلا وتناووا بينهم ينتقض نييمه ح
مسألة في الحالين اتفاقا في رواية تكون غير واجبة للماء وغير قادر على استعماله وفي رواية عن أبي حنيفة وهي التي منى عليها صاحب الهداية وكثيرون أن التام ينتقض نييمه لأن المانع فيه جاء من قبل العباد فلا يعتبر فكان قادرا تقديره والأول أولى كسب
مسألة قوله وفي رواية عن أبي حنيفة وفي الكبير هذه الرواية في النوم فقط حال المرور ولعل لهذا المصنف النوم بالذكر مع دخوله في المرور غير علم وظاهر عبارة الشرح أن الرواية في السنين معا وهي التي منى عليها صاحب الهداية وكثيرون أن التام ينتقض نييمه لأن المانع جاء فيه من قبل العباد فكان قادرا تقديره لكن الأولى كذا في الكبير ح
مسألة أي ما كان يجره لا يقدر أن يركبها أو كان شيخا ضعيفا وليس عنده من يعينه في وضوءه والجرح بفتح الجيم وضم الميم بالتركيب أي أن كذا شئ سرت وقاتي أو ثوب صاحبه طويروا برميها من يملك ح
مسألة بالواو لا و كواقع في بعض النسخ وليس عنده من يحمله فإذا كان حاله يجوز له النييم ابتداء لا ينتقض نييمه ولا ينتقض نييمه

لو قطع في صورتين حرام فلو قطع فإن كان غارا ماء توضأ وقضى وقاب وان سرابا قضى وناب لأجل القطع الحرام ولا يبعد النييم في رؤية السراب وأما أن لم يمش ومعنى عليها فلم يبيد وليس عليه شيء سوى أنه لم يعمل بغالب ظنه وقد أهاب لأن النييم الأول لم ينتقض بمجرد القطع الحرام ح

مسألة لا وجود الماء الغير الكافي كأنه ليس موجودا إذا ارتفع به حدث لعدم قبوله التجزي ح
مسألة لا وجود الماء يمنع النييم لأجل الحدث عند مجرد فلو تيمم قبل صرف المعة فقد تيمم مع القدرة على الماء فلا يجوز قبل الغسل شيئا ح
مسألة أي وضوء كان أو غسلا أو غسل لمعة والطهارة الحكيمة هي طهارة من الحدث ومن الجناية وظاهر كلام المصنف أن مرجع الضمير هنا الأخير ولذا الدماء الشارح لكن لما كان حكم الأول كذلك عم الشارح المرجع فأي بقوله مطلقا ح ثم علم بأن الطهارة على نوعين طهارة حقيقية وطهارة حكيمة أما الطهارة الحقيقية كالوضوء والغسل بالماء وأما الطهارة الحكيمة كالنييم بالتراب فبقت

وبقيت على بدنية لمعة أي بقية لم يصيبها الماء (وليس معه ماء) يغسلها به (يتيمم للمعة) لأن الجناية باقية لعدم التجزي (وان وجد ماء) بعد ما تيمم (بعد ما أحدث يغسل للمعة ويتيمم للحدث) إذا كان الماء يكفي للمعة (ولا يكفي للوضوء) لأنه كما معدوم بالنظر إلى الحدث (وان كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضأ به) للحدث ولا ينتقض نييم الجناية لأن الماء في حق المعة كالمعدوم (وان كان يكفي لأحدهما) أما للوضوء وأما للمعة (على) سبيل (الانفراد) ولا يكفي لهما معا (فأنه يغسل للمعة) لأنها أغلظ الحديثين (وتيمم لأجل الحدث) (و) يجب (عليه) أن يبدأ بغسل للمعة ليصير عادما للماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث قبله وهذا عند محمد رحمه الله لأن مصرف ذلك الماء إلى المعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على الأولوية وعند أبي يوسف رحمه الله يجوز أن يتيمم قبل مصرف ذلك الماء إلى المعة لأن مصرفه إليها واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم في حق الحدث ولو كان تيمم للحدث أيضا في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لأحدهما فقط ينتقض نييم الحدث عند محمد فيعيده بعد غسل للمعة ولا ينتقض عند أبي يوسف (ولو كان معه) أي مع الذي بقيت عليه لمعة أو مع الذي وجبت عليه الطهارة الحكيمة مطلقا (ثوب نجس) وهو مضطر إلى نظافته والماء يكفي لأحد الطهارتين فقط فإنه (يغسل الثوب) بالماء (ويتيمم) لما عليه من الحدث لأن نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف الحدث فإنه يزول بالنييم (متيمم) أم قوما متوضئين يجوز (فعله) عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا (فإن عنده طهارة التيمم ضعيفة فلا يجوز)

لو قطع في صورتين حرام فلو قطع فإن كان غارا ماء توضأ وقضى وقاب وان سرابا قضى وناب لأجل القطع الحرام ولا يبعد النييم في رؤية السراب وأما أن لم يمش ومعنى عليها فلم يبيد وليس عليه شيء سوى أنه لم يعمل بغالب ظنه وقد أهاب لأن النييم الأول لم ينتقض بمجرد القطع الحرام ح

مسألة لما عليه من الحدث لأن التيمم خلف الطهارة بالماء فإذا غسل الثوب وتيمم يكون قد أدى بالطهارة الحكيمة والحقيقة ولو زاد ذلك الماء الحدث وبقي الثوب نجسا كان قدر ترك الطهارة الحقيقية مع قدرته عليها بعذر فيكون أنما لكن تمنع صلوته لثبوت النجس بعد نقاء الماء باستعماله في الحكيمة كسب
مسألة أي أمانته ولكن بشرط أن لا يكون معهم ماء والأفلا يصح إمامته كذا في غير طهارة ح قال فاضحيان في فتاواه المتوضي إذا اقتدى بالمتيمم وردا مقتدى ماء ولم يراما فسدت صلوته المقتدى دون صلوته الإمام انتهى لأن الإمام بعدم علمه كان عاجزا فصحت صلوته مستحقة
مسألة والأصل في مثل هذا أن بناء القوي على الضعيف لا يجوز فلهذا يقول أن التيمم طهارة ضرورية يصار إليها عند النجس والطهارة بالماء أصلية فكانت أقوى فليزم بناء القوي على الضعيف وكلما أن التيمم طهارة مطلقة لا ضرورية حتى لا يقتدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به طهارة المسحاضة ثم تجد جعل طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من لا تقطع دمها دون العشرة حتى لو نبت وكان ذلك في الحضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع رجعتها بدون أن تيمم كالواغتسل وهما عكسا وذلك لأن مجرد احتياط في الموضعين فلم يجوز إمامته للمتوضئين احتياطا ليجزوا عن عهدة الصلوة بيقين وقطع الرجعة احتياطا وتزجيا لحاجب الحجة وهما احتارا أنه طهارة مطلقة في حق الصلوة لا الشارح أعطى حكم الطهارة المطلقة في حقها قال تعالى ولكن يريد ليطهركم وكذلك في الحقيقة تلوث وليس بطهارة فضلا بحقيقة فيما سواه حتى تيمم طهارة في حق انقطاع الرجعة ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كإلحاح الفاسد لا يزول به الملك ما لم يتيمم إليه القبض شرح كبير
مسألة لأنها طهارة ضرورية لا يصار إليها إلا عند النجس وأما الطهارة بالماء والقوى على الضعيف والجمال أن بناء القوي على الضعيف لا يجوز وذلك لأن إمامته أن التيمم طهارة مطلقة كالوضوء لا ضرورية حتى لا تقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به طهارة المسحاضة كذا في الكبير وكلما ألبسها ما رواه أبو داود وأحمد أن عمرو بن العاص قال سلبت بأصحابي الصبح وأنا متيمم فأنبرت النبي صلى الله عليه وسلم فغسلوا ولم يقل شيئا وما رواه البخاري أن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيا وهو متيمم كذا في غير واحد وح

لو قطع في صورتين حرام فلو قطع فإن كان غارا ماء توضأ وقضى وقاب وان سرابا قضى وناب لأجل القطع الحرام ولا يبعد النييم في رؤية السراب وأما أن لم يمش ومعنى عليها فلم يبيد وليس عليه شيء سوى أنه لم يعمل بغالب ظنه وقد أهاب لأن النييم الأول لم ينتقض بمجرد القطع الحرام ح

قوله من التيميم منهم متيمم للجنابة ومنهم متيمم للحدث ومنهم متيمم بغير ذلك وقال هذا الكثر من الماء
 لمن شاء منهم فسدت صلوته التيميم عن الحدث ولم يفسد صلوته التيميم عن الجنابة ولو كان الامام متيمما عن الحدث فسدت صلوته الكل للفساد
 صلوته الامام ولو كان الامام تيمم للجنابة لا يكفي للجنابة صلوته الامام ومن خلفه من التيميم للجنابة والمتوضئين قامة وفسدت صلوته التيميم
 للحدث وان كان الماء لا يكفي للجنابة فان كان الامام متوضئا فسدت صلوته التيميم قامة وفسدت صلوته التيميم فاسدة وان كان الامام متيمما اي
 شئ كان فسدت صلوته الكل فان ارادنا

بناء القوى عليها وعندها هو عند عدم القدرة على استعمال الماء
 كالوضوء عندنا فلا يكون طهارته ضعيفة (وكذا) على هذا الخلاف
 (القاعدة اذا تم قوما قائمين) عندهما يجوز وعند محمد لا يجوز
 لان صلوته القائمين اقوى ولها ان آخر صلوته صلاها النبي
 صلى الله عليه وسلم صلاها قاعدا والصحابه خلفه قائمون
 (واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يؤمر الغاسلين بالانكشاف)
 للاجماع على ذلك (وذكر في المحصر) وهو شرح على المنظومة (و) في
 (شرح الاسبيجاني) وفي غيرها (الاتصم امامة صاحب الجرح)
 السائل وكذا سائر اصحاب الاعداء (للاصحاء وكذا) لاتصم
 امامة (الاتقي) وهو الذي لا يحسن قراءة ما تجوز به الصلوة
 (للقاري) الذي يحسن ذلك (وكذا العاري للابتن ولو اقام)
 اي صاحب العذر والامني (من هو بمثل حالهما جاز) لوجود العجز
 من الجميع وانما ذكر هذه المسائل اسطرادا ومحلها مباحث
 الاقتداء وسند ذكرها ان شاء الله تعالى
 (فصل في بيان احكام المياه ويجوز الطهارة) اي الوضوء
 والغسل وازالة الجنبة (بماء مطلق) وهو ما يسمى في العرف
 ماء من غير حاجة الى ذكر قيد (طاهر) احتراز عن نجس
 (كماء السماء) اي المطر (و) ماء (الوديعة) اي الانهار (و) ماء
 (العيون) اي الينابيع (و) ماء (الابار) بمدا الهمة وفتح الباء
 بعدها الف او بقصر الهمة واسكان الباء بعدها همة ممدودة
 بالف جمع بئر (و) ماء (البحار وتزول بها) اي بالمياه المذكورة
 (النجاسة) مطلقا (حكيت كانت) وهي ما حكم الشرع بوجوب
 الوضوء والغسل او غلبها عند ارادة الصلوة لاجل (او)

منه اي على انه مهاد في ضرورة فلم يكن بينه وبين
 غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجبيرة فانه بمنزلة
 الغسل لما تحتها على ما قالوا وليس كطهارة السجدة
 من ذلك لان العذر يوصل مع الحدث حقيقة
 والماسح حدث في حكمه لعدم الحاجة الى الاء
 فكان اضعف حالا من الصحيح ولو زال عذره
 انشاء الصلوة لا يبيح عليها لانه بناء القوى على
 الضعيف ثم ان هذا الوارد الوضوء بالحدث
 او طرا الحدث عليه بادسال الجرح بعد الوضوء
 فلا يصح اقتداء الصحيح له واما لو انقطع عذره
 فتوضا وصلى على الانقطاع فهو في حكم صحيح
 يصح اقتداء الصحيح به كذا نقل عن النووي
 من وهو منسوب الى الامام سمي به الجاهل كونه
 كالمولود في عدم علمه ونقل عن التنويري
 ان الامني هو الذي لم يكن حافظا لآية واحدة
 والقاري من كان حافظا لآية واحدة انتهى
 فيجوز اقتداء من يحفظ التنزيل به لان فهمها
 واحدا يتم به ذلك المقدور كذا في حاشية التتبع
 من اي لا تصح امامة العاري له فلو ام الامني
 للقاري والعاري للابتن لم يصح صلوته الامني
 ايضا اي لا تصح صلوته القاري المقتدى عند
 الامام لتركه القراءة مع الامكان بان يقتدى
 الامني بالقاري فان قراءة الامام قراءة للقارئ
 وتصح صلوته الامام العاري والامني تصح صلوته
 الا بسا اذ لم يترك الابتن مع الامكان بان
 يقتدى بالقاري لان ليس لامام ليس لبا
 للمأموم فاذا ترقا وقال تصح صلوته الامني في
 المسائل كذا في ابن الاثير نقله عن الدراية
 مع جمع ماء بالماء ويصغر اهل موه قلب الواد
 الفوا والهاء همة وهو جسم لطيف سيال يجا
 كل نام والختار قوله جمع ماء هو جمع كثره ويجمع
 جمع قلا من امواه بحر قوله ويصغر اشار بتغيير
 التغيير الى قوله ولذا قال في انه وغيره من غير
 كقوله وانها همة وقد يقع على حالها يقال ماء

بالبراء كافي القاموس قوله بحيات كل نام اي زائد من حيوان او نبات ولا يرد ان الماء الملح ليس فيه حيات لان ذلك عارض والاصل فيه العذوبة كانه حله
 من السحرة اي لان اصل من ماء السحرة كافي
 من في تعريف ذاته فانها في الجملة كافي اوله صفة كاد المد او الى مجاوره كاد الزعفران ليست بقيد وتسمى التخصيص ما مطلقا فاحتاج
 الى الاحتراز عن بقوله طاهر ولو كانت الجواهر كدك في الما احتج بدك في الاطلاق الى ذكر الطاهر بغير
 ولا الاضافة للتعريف بخلاف الماء المقدم فان القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدك في الورد بغير ابن عابد

وهو النجس العين التي حكم الشرع بوجوب ازالها من البدن اذا وجدت فيه عند ارادة الصلوة سبب بها التحسين عن النجس حقيقة
 بعد الحكم بانها نجسة والا صل في ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ذلك وبعاده على كون ماء المطر مطهرا وتبدل لونه
 على كونه سائرا المياه المطلقة منه مطهرة ما لم يعرض لها عارض يزيل ذلك الحكم عنها كذا في الكبرج
 من يزيل عارض ذلك الحكم اي حكم المطهر عنها اي عن الماء كاحتياط
 من انفس اسم جنس شامل للقليل والكثير ويحيى في جمعة ثمار كجند وجمال ونحوه بالفتح جمع ثمار ككث وكتاب ويحيى ممرات ونحوه ونحوه

(او حقيقتية) وهي الاشياء النجسة (ولا يجوز) الطهارة للحكمة
 (بالماء المقيد) وهو ما يحتاج في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ
 الماء (كماء الانهار) كالترابس ونحوه (و) ماء (الينهار) مثل
 النقا (وشبهه) (و) ماء (البيطخ) والخييار والبقا ونحو ذلك
 واختلف في الماء الذي يقطر من الكرم قبل يجوز الوضوء به و
 قيل لا وهو الاحوط (و) ماء (الباقلا) بالقصر مع تشديد الاء
 وبالماء مع تخفيفها وهو الماء الذي يطبخ فيه (و) مثل (المرق)
 اي ما يطبخ فيه اللحم ونحوه (و) ماء (الزردج) وهو ما يخرج من
 العصفرا المنقوع فيقصر ولا يصح به وهذا اذا كان نجسا اما
 اذا كان رقيقا على اصل سبيلاته فيجوز الطهارة به لانه بمنزلة
 ماء المد ونحوه (و) ماء (الزغفران) والمراد ايضا ما خثر به وخرج
 من الرقة او ما يستخرج منه رطبا كما استخرج من الورد (وكذا
 لا يجوز) الطهارة (بماء الورد) وسائر الازهار (و) كذا
 (الحل والعصير) اي ماء العنب ونحو ذلك (كالاشربة) ويجوز
 ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بالماء المقيد وبكل
 ما يبع طاهر يمكن ازالته به (وهو ما يصغر بالعصر حتى يزول
 جميع اجزائه) وبالجفاف واحترازة عن شقوا الغسل والتمس فقول
 (كاللبن) فيه نظر فانه لا يزيل النجاسة لان فيه دسومة لا تخرج
 بالعصر او التحل فانه اقلع من الماء للنجاسة (والعصير وما ذكرنا
 من الماء المقيد) بشرط ان يصغر بالعصر كماء الاشجار والثمار
 والازهار بخلاف ما فيه دسومة من المرق او خثورة (فان غسل
 النجاسة) بالغسل او الدبس ونحوه من الثوب (او بالدهن
 او بالدهن) كازيت والشيرج ونحوهما (لا يزيلها) ذلك الغسل

منه بالنجس بالتركيب حراما بكونه حيا قنده والمراد هنا هذا القيد لثوب وهو بالفتح جمع رطب بالياء وتشديد الياء بالثوبية وزم
 صوبي كذا في تلخا تشدن اقل كتمش اوله واما ما قلناه من كذا مطلقا فاوله خرم كذا في مراد اوله او دم بكمز ديت العنب
 من كذا شرع من ياتي
 من كذا الشرع ومنه وفتح الراء يعني دهن النسيم والدهن بالفتح بالترجمة او تزلن ويمشون ويجكرون وجوبا تذلن او لان باغ مطلقا
 قوله لا يزيلها اي الغسل تلك النجاسة الحقيقية

من ثم ان النجاسة الحقيقية بغير الماء فيه خلاف في محل وزفر والثلثة بناء على ان زوالها بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لان كماله لا في النجس نجس فالنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء بالحديث وبالإجماع وبالضرورة لا مكان الظاهر الذي كلفنا به فبقى ما عداه من اصل القياس وكلها ان لا نسلم ان ازالة النجاسة بالماء على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا يتنجس حال الاستعمال لان النجاسة لا تخل بمحلين في آن واحد فحال العمل لم يزل العين وحين انتقالها الى الماء لا يبقى فيها ولهذا يتلون الماء بلون النجاسة التي لها لون ويتلاشى ذلك اللون في المحل شيئا فشيئا حتى يزول بالكلية زوالا محسوسا لا شك فيه فثبت ان زوالها بالماء امر معقول والمنافع من ذلك في ازالة والقلم فيتعدي الحكم الى خلاف الحكمة ان ليس في المحل نجاسة تزول بالمائع بل معنى حكيم هو دفعه بالماء بالنسبة فلا يتعدى الى غيره ولا فوق في الحقيقة بين النجس والنجس والماء لا ينجس بالنجاسة بل بالما عليه نظير كحلته والنجس في الماء لا ينجس بالماء لان ما عليه نظير كحلته والعصير في الماء لا ينجس بالماء لان ما عليه نظير كحلته

(الأنها) اي الاشياء المذكورة (لا تنعصر بالعصر) فلا تزول

اجزاؤها فلا تزول اجزاء النجاسة تبعاً لها وعند محمد وزفر

والائمة الثلاثة لا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء المطلق

كالحكمة (وجوز الطهارة بماء خالص طاهر) سواء كان

مخالفا للماء في جميع اوصافه او في بعضها (فغير أحد اوصافه)

اي لونه او طعمه او ريحه (كالماء) اي السيل الذي تغير لونه

بالتراب (والماء الذي يختلط به الاشنان او الصابون او الزعفران

بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء) بان يكون اجزاء الماء

اكثر من اجزاء المخالط هذا (اذا لم يزل عنه اسم الماء) بحيث لو راها

الرائق يقول هو ماء (و) بشرط (ان يكون رقيقاً بعد) فانه مادام

رقيقاً يسيل سريعاً كسيلانه عند عدم المخالطة (فحكم حكم

الماء المطلق) يجوز الوضوء به والا فلا وهذا فيما يكون المخالط

من اجامدات فان المعتبر فيه الرقة ولا عبرة باللون والطعم و

الريح فان القليل من الزعفران يغير هذه الاوصاف لثلاثة مع

كونه رقيقاً فيجوز الوضوء والغسل به (وذكر في جناس الناطق

التوضي بماء السيل اذا لم يكن رقة الماء غالباً لا يجوز وذكر

في المتن اذا القى لزاح في الماء حتى اسود) الماء (ولكن لم يرد

رقة جاز الوضوء به) مع تغير لونه وطعمه وريحه (وكذا العنصر

اذا طرح في الماء) فاسود يجوز الوضوء به مادامت رقة باقية

(و) كذا (المحص والبالقاء) وضوهما (اذا نفع) في الماء ولو زل

رقة يجوز الوضوء به (وان) اي ولو (تغير لونه او طعمه او ريحه)

لان المعتبر في مثله بقاء الرقة (وذكر في الجامع الصغير) لقاضية

(ولو طبع المحصر والبالقاء ان كان) الماء (بحال لو برد لا يتخن

في قوله لا يتخن ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم (وذكر في المحيط ولو توضأ بماء اشلى باشنان او باسن) اي برسين (او بشي مما يتعالج) اي يداوى (الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب) ذلك الشيء (عليه) اي على الماء بان اخرجه عن رقة (و) كذا (لو بخل الخبز) في الماء (ان بقيت رقة) كما كانت (جاز) الوضوء به (وان صار) الماء (الخنيا) بالخبز (لا يجوز) الوضوء به (وفي شرح مختصر القديري) لا يفسر الا قطع (اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه) ولم يحد ذلك اسم آخر بان سمي شراباً او نبيداً او شورباجة او نحو ذلك (فهو طاهر وطهر) اي طهر سواء (تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر) عن اصحابنا (خلافاً) في ذلك (وعلى هذا) الاطلاق الذي ذكره في شرح القديري (اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل تغير الاوصاف الثلاثة (يطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير) الماء بسبب ذلك (مقيداً) هذا الاستثناء مروى عن الميذاني لكن الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم مراراً ان المعتبر فيه بقاء الرقة (وكذا اذا اتقن بطهره) اي يكون الماء مطهر (او غلب على ظنه) انه مطهر (جاز به الطهارة) لان غالباً لظن بمنزلة اليقين في العمليات (حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتبع بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به) اي بذلك الماء القليل (ويغتسل ولا يتيمم) لان الاصل الطهارة وكان متيقناً فلا يزول بالشك (وكذا اذا دخل الحمام او في جوف الحمار ماء قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به ويغتسل ولا ينظر الى الماء)

في قوله لا يتخن ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم (وذكر في المحيط ولو توضأ بماء اشلى باشنان او باسن) اي برسين (او بشي مما يتعالج) اي يداوى (الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب) ذلك الشيء (عليه) اي على الماء بان اخرجه عن رقة (و) كذا (لو بخل الخبز) في الماء (ان بقيت رقة) كما كانت (جاز) الوضوء به (وان صار) الماء (الخنيا) بالخبز (لا يجوز) الوضوء به (وفي شرح مختصر القديري) لا يفسر الا قطع (اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه) ولم يحد ذلك اسم آخر بان سمي شراباً او نبيداً او شورباجة او نحو ذلك (فهو طاهر وطهر) اي طهر سواء (تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر) عن اصحابنا (خلافاً) في ذلك (وعلى هذا) الاطلاق الذي ذكره في شرح القديري (اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل تغير الاوصاف الثلاثة (يطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير) الماء بسبب ذلك (مقيداً) هذا الاستثناء مروى عن الميذاني لكن الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم مراراً ان المعتبر فيه بقاء الرقة (وكذا اذا اتقن بطهره) اي يكون الماء مطهر (او غلب على ظنه) انه مطهر (جاز به الطهارة) لان غالباً لظن بمنزلة اليقين في العمليات (حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتبع بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به) اي بذلك الماء القليل (ويغتسل ولا يتيمم) لان الاصل الطهارة وكان متيقناً فلا يزول بالشك (وكذا اذا دخل الحمام او في جوف الحمار ماء قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به ويغتسل ولا ينظر الى الماء)

في قوله لا يتخن ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم (وذكر في المحيط ولو توضأ بماء اشلى باشنان او باسن) اي برسين (او بشي مما يتعالج) اي يداوى (الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب) ذلك الشيء (عليه) اي على الماء بان اخرجه عن رقة (و) كذا (لو بخل الخبز) في الماء (ان بقيت رقة) كما كانت (جاز) الوضوء به (وان صار) الماء (الخنيا) بالخبز (لا يجوز) الوضوء به (وفي شرح مختصر القديري) لا يفسر الا قطع (اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه) ولم يحد ذلك اسم آخر بان سمي شراباً او نبيداً او شورباجة او نحو ذلك (فهو طاهر وطهر) اي طهر سواء (تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر) عن اصحابنا (خلافاً) في ذلك (وعلى هذا) الاطلاق الذي ذكره في شرح القديري (اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل تغير الاوصاف الثلاثة (يطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير) الماء بسبب ذلك (مقيداً) هذا الاستثناء مروى عن الميذاني لكن الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم مراراً ان المعتبر فيه بقاء الرقة (وكذا اذا اتقن بطهره) اي يكون الماء مطهر (او غلب على ظنه) انه مطهر (جاز به الطهارة) لان غالباً لظن بمنزلة اليقين في العمليات (حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتبع بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به) اي بذلك الماء القليل (ويغتسل ولا يتيمم) لان الاصل الطهارة وكان متيقناً فلا يزول بالشك (وكذا اذا دخل الحمام او في جوف الحمار ماء قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به ويغتسل ولا ينظر الى الماء)

فله اي وان كان الماء كثيراً بعد التبريد بحيث يخرج الماء من رقة وطبعه فلا يجوز الوضوء به لان الاصل التقيد للماء يحصل اي يكون الماء مقبداً حاصل باحد تبيين اما بطلان المتزج اي المختلط وهي الغلبة بسبب كثرة اجزاء الشيء المختلط بالماء او بكمال الامتزاج وكما لا امتزاج اما بقسوة التماسك حتى يبلغ مبلغاً يمنع خروج الماء من النبات الا بالفلج او بالطبخ الكامل فيجذب الماء المطلق عن طبعه وهو سعة السيلة فيخرج اذا برد غالباً ولا شك انه اذا برد شئ غلبا فكانت القاعدة في المختلطة بالطبخ ان يتنجس المطبوخ في الماء وفي المختلطة بدون ان تزول رقة الماء الا ان يكون المطبوخ في الماء مقبوساً به التسقيف كالاشنان والسعد والصابون فان المعتبر حينئذ الرقة وعدمها دون النجس شرح كبير

مع ما هو من الاغلاط بالتركيب فيناقض

اصل على غلب من الباب الثاني ج

في قوله جاز الوضوء به اي بالماء المغلي ما لم يغلب

اي مادام غلبه الاشنان او الاشنان او الاشنان

بانخرجه عن رقة ج

في هذا الاستثناء موافق لما ذكر في التمهيد

سئل الفقيه احمد بن ابراهيم المديني عن الماء الذي

يتغير لونه بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر

لون الاوراق في المكث اذا دفع الماء هل يجوز

الوضوء به قال لا لكن ذكر في النهاية ان المنقول

عن الاساندة ان اوراقاً لا تضر وقت الخريف

تقع في الحياض فيتغير لونها من حيث اللون

والطعم والرائحة ثم انهم يتوضئون منها من غير

تكبير فالحاصل ان المعتبر في مبرورة الماء

مقيداً بمخالطة الجامد زوال رقة وما في

مخالطة المائع فان كان مخالطاً للماء في وصف

واحد كما ابطح الذي يخالفه في الطعم وما

اورد بخالفه في الرائحة فالمعتبر غلبة ذلك

الوصف وان خالف الماء في وصفين كاللبن

يخالفه في اللون والطعم فالمعتبر غلبة

احد الوصفين وان كان خالفه في الاوصاف

كلها كالخل فالمعتبر غلبة اكثرها وان كان لا

يخالفه في شيء من الاوصاف الثلاثة كالماء

المستعمل على ما عليه الفتوى انه طاهر غير مطهر

لا يتخن ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء

على ما تقدم (وذكر في المحيط ولو توضأ بماء اشلى باشنان او باسن)

اي برسين (او بشي مما يتعالج) اي يداوى (الناس به جاز الوضوء

به ما لم يغلب) ذلك الشيء (عليه) اي على الماء بان اخرجه عن رقة

(و) كذا (لو بخل الخبز) في الماء (ان بقيت رقة) كما كانت (جاز)

الوضوء به (وان صار) الماء (الخنيا) بالخبز (لا يجوز) الوضوء به

(وفي شرح مختصر القديري) لا يفسر الا قطع (اذا اختلط

الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه) ولم يحد ذلك اسم آخر بان

سمي شراباً او نبيداً او شورباجة او نحو ذلك (فهو طاهر وطهر)

اي طهر سواء (تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر) عن اصحابنا (خلافاً)

في ذلك (وعلى هذا) الاطلاق الذي ذكره في شرح القديري (اذا

تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل تغير الاوصاف الثلاثة (يطول

المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه

لون الاوراق فيصير) الماء بسبب ذلك (مقيداً) هذا الاستثناء

مروى عن الميذاني لكن الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء

بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم

مراراً ان المعتبر فيه بقاء الرقة (وكذا اذا اتقن بطهره) اي

يكون الماء مطهر (او غلب على ظنه) انه مطهر (جاز به الطهارة)

لان غالباً لظن بمنزلة اليقين في العمليات (حتى لو وجد ماء قليلاً

ولم يتبع بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به) اي بذلك الماء القليل

(ويغتسل ولا يتيمم) لان الاصل الطهارة وكان متيقناً فلا يزول

بالشك (وكذا اذا دخل الحمام او في جوف الحمار ماء قليل ولم يتيقن

بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به ويغتسل ولا ينظر الى الماء)

في واما في الاعتقادات فلا بد منها من يقين فهنا اصول اربعة البقية لا يزول الا يقين مثله وثانها الظن المجرد لا عبرة به وثانها الظن الغالب معتبر كاليقين في العمليات وثانها الاصل في الماء وغيره الطهارة ككذلك كاشية = مع وهو شامل بقلية الظن وتخرج جانباً للطهارة والشك وهو يساوي طرف الوقوع وعدمه فانه يتوضأ به كبير

في قوله لا يتخن ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم (وذكر في المحيط ولو توضأ بماء اشلى باشنان او باسن) اي برسين (او بشي مما يتعالج) اي يداوى (الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب) ذلك الشيء (عليه) اي على الماء بان اخرجه عن رقة (و) كذا (لو بخل الخبز) في الماء (ان بقيت رقة) كما كانت (جاز) الوضوء به (وان صار) الماء (الخنيا) بالخبز (لا يجوز) الوضوء به (وفي شرح مختصر القديري) لا يفسر الا قطع (اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه) ولم يحد ذلك اسم آخر بان سمي شراباً او نبيداً او شورباجة او نحو ذلك (فهو طاهر وطهر) اي طهر سواء (تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر) عن اصحابنا (خلافاً) في ذلك (وعلى هذا) الاطلاق الذي ذكره في شرح القديري (اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل تغير الاوصاف الثلاثة (يطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير) الماء بسبب ذلك (مقيداً) هذا الاستثناء مروى عن الميذاني لكن الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم مراراً ان المعتبر فيه بقاء الرقة (وكذا اذا اتقن بطهره) اي يكون الماء مطهر (او غلب على ظنه) انه مطهر (جاز به الطهارة) لان غالباً لظن بمنزلة اليقين في العمليات (حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتبع بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به) اي بذلك الماء القليل (ويغتسل ولا يتيمم) لان الاصل الطهارة وكان متيقناً فلا يزول بالشك (وكذا اذا دخل الحمام او في جوف الحمار ماء قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة) فيه فانه (يتوضأ به ويغتسل ولا ينظر الى الماء)

منها ما اختلف فيه القائلين فافوقهما وهو
الصواب لان الشافعي واحد يوافقنا في
فيما دوا القائلين وما ذكر في الشرح من افراد
الضمير في فوق فهو التسامع والقليل يضم
الغافق ولشديد التميم المفتوحة يراد بها هنا
ما ساند وخسوة رغلاد والرجل مائة وتكون
درهما يكون مجموع القائلين خمسمائة رطل
بالغدادى دليلهم مذكور في الشرح واما
دليلنا فقول صلى الله عليه وسلم في الصبيحة
لا يقول احدكم في الماء الا ثم غثم يغتسل
فيه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الا ثم
وعوجب ولا فضل فيه بين ما ثم واثم
فهو على العموم ما لم يصرح في حكم المجادى
بعدم الخلو من الى غير عمل النجاسة او في حكم
البرص فعدم تحرك احد طرفي بحركة الطرف الاخر

من قول والصواب اذا كانت النجاسة غير حرة
قال في الخلاصة في النجاسة المورية يتبع موضع وقوع
النجاسة بالإجماع ويترك موضع النجاسة قدر كونه الصفر
وأما في غير المورية فعند مشايخ العراق كذلك ان في مقدار
الحوض الصفر وعند مشايخ بلخ وخاري يجوز ان في مقدار

مد قوله لو تولوا المشركين لكانت القبلة عليهم في الآخرة واليه المرجع واليه المآل
المكانة بالتركيب فامشلق وقار غيلق يركن بعد ان يكون الكون كبرا بقرينة السياق
ووجد اجم بالفتنتين واجبات بالفتنتين والاجام بكسر الهزة كذا جمع اجم سكن

[illegible]

—

كذلك اي الماء القليل فلا يتفجع به ولا عبرة بما تقدم من معسر وانما العبرة لما في الثفت وهو قليل كذا في المحاشية
كذلك انما وقد تقدم التفصيل في جواز التوضيغ من موضع وقوع النجاسة والاختلاف فيما اذا كانت مرتبة كبيرة

منه قول والكوة مبتدأ خبره دوا عشر وعشر وهذا مراد ايضا في التقييد المذكور ولم يذكره لكونه معلوما ح
لك الا اذا كان هذا الثقب مشرفا في عشر فلا يصير نجسا قول كغيره من انا الفيل اي كغير ما في الثقب منه خلافا لما قال البعض

بن يحيى وابوبكر الانكاف يتجنس الماء لكونه متصلا بالحد فلا يخلف

بعضه الى بعض فيكون وقوع التماسه او الماء المستعمل في ماء قليل

في فساد^ه اوقال عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا يتغير

اذا كان الماء تحت الجمد عشر في عشر وان كان اى ولو كان الماء متصلا

بالحمد) لكونه عشرًا في عشر (والفتوى على قول نصير وابوبكى الانكاف

لما قلنا (واما اذا كان الماء) تحت الجرد (منفصلا) عنه (فيجب) الوضوء

ولا يفسد الماء لكونه عشرا في عشر ولم يفصل بقعة منه عن سائر.

بـخلاف الصورة الأولى فيجوز (بـلا خلاف) بين المشايخ المذكورين قطع

هذا التفصيل اذا كان الحوض مُسَقَّفًا وفي السقف كوة فان كان الماء متغيرا

بِالسَّقْفِ وَالْكُؤَةِ دُونَ عَشْرِ فِ عَشْرٍ يَفْسُدُ الْمَادُّ بِوُقُوعِ الْمُسْتَدِّ وَادِّكَانِ

منفصلاً لا يفسد ولذا قال (فهو) أى الحوض المجرد (كالخوض المسقف)

في الخلاف والحكم والتفصيل (وان ثقب الجهد فعلا الماء) فلا يخلو

اما ان معلو علم وجه الحجد او معلو في الثقب كالماء في القدح فان علا

(وَالثَّقَبُ) كَالْمَاءِ فِي الْقَدَحِ (فَوَلُغَ) فِيهِ (الْكَلْبُ) وَأَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ

اخرى (تتم عند عامة العلماء) ولم يعتبر الماء الذي تحت الجوف فكان

ما في الثقب كغمره من الماء القليل واذا انجس (فلم ينزل بنجاسته) ٤

فلا نزولاً إلى البحر ما في الثقب أي ما كان فيه وقت النجس (من الماء)

علمائنا في جوار الحام ونحوه (ولو نوضاً) انسان (من ثقب الجعد)

المزكدة (والتي يغسلت في الماء حار) وضوءه (على كل حال) كبرك الله

الثقة أو صغرها أو ازدياد وقتها وهو دون عشر في عشر لا يجوز الوضوء

(وله وقع في الثقب المذكور) شاة أو غيرها فماتت إن كان الماء تحت

اگر اعتقاد بود که لا اله الا الله لا شئ ما فی الثقابضا

لا زالت وما غلبت فيها التفتاحه له على اذا لم يحصل فالتفت

قوله لا يتنجس لانه حينئذ كان حوضا كبيرا كان تحت اذا كان حوضا كبيرا لا يتنجس ولو كان الماء متصلا بالمجد تكرر موته بعد التسفل غالبا فيورث النكح والاصل في الماء الطهارة فلا تزول بالنكح ح

منه اللهم الا ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الحيوان واقع متنجسا فان الذي في الثقب يتنجس كغير

مدد المستعمل على ان ما كان اعلاه عشرة وعشر واسفل ليس كذلك كان حوضا كبيرا ما دام متعلقا فاذا انفصل كان حوضا صغيرا
 واما ما كان اعلاه دون عشرة واسفل عشرة في عشر لم يكن حوضا كبيرا فاذا انفصل الماء كان حوضا كبيرا
 من اي وقت وقوع التماس في الحوض حتى لو كان الحوض وقت الوقوع كبيرا لم يقص لا يعود نجسا ولو كان وقت الوقوع قليلا لم كان
 الحوض كبيرا بسبب الامتلاء بقلة لا يعود طاهرا لما تقدم من ان المعتبر وقت وقوع النجاسة لا غيره
 ولو اعلوه عشرة واسفل اقل من عشرة حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه فوقع غير نجس لم ينجس حتى يبلغ العشر في المختار قوله حتى يبلغ الاقل اي واذا بلغ

قبل التسفل منه او كان الواقع متنجسا فان ما في الثقب يتنجس (و)
 كذا (ان كان) الماء تحت الجمد (اقل من عشرة في عشر يتنجس) جميع الماء
 واما ان علا الماء وانبتسط على وجه الجمد وكان عشرة في عشر ولا
 يتنجس بالغرف لا يتنجس ولا يتنجس (ولو كان ماء الحوض عشرة في عشر
 فتسفل) اي نزل (فصار سبعا في سبع) مثلا (فوقعت النجاسة فيه
 يتنجس) لان المعتبر وقت الوقوع (فان امتلاء) بهذا لك (صار نجسا
 ايضا) كما كان لما قلنا (وقيل لا يصير نجسا) والا ولا يصح (حوض كبير)
 جاف (فيه نجاسات فامتلاء قيل هو نجس) لتنجس الماء شيئا فشيئا
 (وقيل ليس يتنجس) لكونه كبيرا (او به) اي بعدم التنجس (اخذ اكثر
 مشايخ بخاري ذكره في الذخيرة) والمختار ان الماء ان دخل من مكان
 نجس واتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان
 طاهر واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرة في عشر ثم اتصل
 بالنجاسة لا يتنجس كره قاصيها وغيره (فان دخل الماء من جانب)
 حوض صغير قد تنجس ماءه (وخرج من جانب آخر قال ابو بكر الا عشر
 لا يطهر ما لم يخرج مثل ما) كان (فيه ثلث مرات) فيكون ذلك غسلا
 لئلا (للقصبة) اذا تنجست فانها تغسل ثلث مرات (وقال غيره
 لا يطهر ما لم يخرج مثل ما) كان (فيه) مرة واحدة (وقال ابو جعفر
 الهندواني (يطهر) بمجرد الدخول من جانب والخروج من جانب
 وان لم يخرج مثل ما) كان (في الحوض وهو) اي قول ابو جعفر
 (اختيار صدق الشهيد) لانه يصير جاريا وجاريا لا يتنجس ما لم
 يتغير بالنجاسة (حوض صغير يدخل) فيه (الماء من جانب ويخرج
 من جانب) لو (توضأ فيه انسان) ووقع غسالته فيه (ان كان الحوض
 اربعاً في اربع فادونه يجوز الوضوء فيه لان الظاهر ان الماء المستعمل

في الحوض الصغير لا يتنجس بالنجاسة التي في الحوض الكبير ما دام متعلقا به
 في الحوض الكبير لا يتنجس بالنجاسة التي في الحوض الصغير ما دام متعلقا به
 في الحوض الكبير لا يتنجس بالنجاسة التي في الحوض الصغير ما دام متعلقا به

الا قد وقعت فيه نجاسة تنجس كافي المنية
 وتتم النجاسة الماء المستعمل على القول
 بنجاسته ولذا قال في البحر وان نقص جبهار
 اقل من عشرة في عشر لا يتوضأ فيه ولكن يغتسل
 منه ويتوضأ اما على القول بطهارة فيستلزم
 التوضي من النجاسة وفيها الكلام المار فافهم
 ثم لو امتلاء بعد وقوع النجاسة بقي نجسا
 وقيل لا منية ووجه الثالث صير طاهر حلية قال
 في شرح المنية فالجواب ان الماء اذا تنجس حال
 قلته لا يعود طاهرا بالكثره وان كان كثيرا قبل
 اتصاله بالنجاسة لا يتنجس بها ولو نقص بعد
 سقوطها فيه حتى صار قليلا فاعتبر قلته
 وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت
 عليه او ورد عليها هذا هو المختار اه وقوله
 او ورد عليها يشير الى ما اختاره في الخلاصة
 والخاتمة من ان الماء ان دخل من مكان نجس
 او اتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس
 وان دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرة
 في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس قوله ولو
 بعكسه بان كان اعمد لا يبلغ عشرة في عشر
 واسفل منها قوله حتى يبلغ العشر فاذا بلغها
 جاز وان كان في اعلاه اكثر مما في اسفلها فقد
 الامساحة وفي البحر من السراج المسمى انه
 الاشبه اه اقول وكانهم لم يعتبروا حالة الوقوع
 هنا لان ما في الاسفل في حكم حوض آخر بسبب
 كثرة مساحة وانه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء
 لم تنزه بخلاف المسئلة الاولى وتدبر وهذه
 بلغ فيها فقال ماء كثير وقعت فيه نجاسة
 تنجس ثم اذا قل طهر في ما لو وقعت في
 النجاسة لم تنقص في المسئلة الاولى او امتلاء
 في الثانية قال ح لم اجد حكمة واقول هذا عجيب
 فانه جئت حكما بطهارة ولم يمرض لما يتجه
 هل يتوجه نجاسة نعم لو كانت النجاسة حرة
 وكانت باقية فيها وامتلاء قبل جفاف اعلى الحوض
 تنجس اما اذا كانت غير حرة او حرة واخرجت
 منه وامتلاء بعد ما حكم بطهارة جوانب
 اعلاه بالنجاسة فلا اذا لا تقتضي النجاسة
 هذا ما ظهر في ابن ابي

مدد فالجواب ان الماء اذا تنجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثره وان كان كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها فيه
 حتى صار قليلا فاعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه او ورد عليها هذا هو المختار
 مدد اي مختار الماء النجس الذي فيه اي الحوض الصغير اذا بارأ في المشرقة ان يخرج من مائه ليس يلزم حلية التماسي
 مدد مبتدأ خبره جملة الشرط فالتنجز او التمس فقط قوله وقعت منسابة اي غسالته الوضوء وهي باسقاط من اعضا بالوضوء فيه
 اي في الحوض الصغير هل يجوز الوضوء ام لا

مدد قوله فيكون الجاري اه لو قال ويعل بالظاهر ما لم يبار منه دليل لكان اولى لانهم حصروا ما هو في حكم الجاري في الغدير العظيم على اختلاف
 في تفسير الغدير العظيم كما مر من ان الغدير العظيم كالماء الجاري بالاتفاق الا ان بعضهم قال الغدير العظيم ما لا يتحرك طرفه بخلاف
 الطرف الآخر وقال بعضهم ان الغدير العظيم يقوض الى رأي مبتلي فان غلب على ظنه ومبول النجاسة الى الجانب الآخر لا يتوضأ لانه ليس بظهير
 والا توضأ لانه عظيم كما في ابن ابي وهب وهو الاصح عند جماعة منهم الكرخي وقيل بعضهم وهم عامة المشايخ ما كان عشرة في عشر قال ابو الليث وعبد
 الفتوح في المحررة

المستعمل (لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجارى
 وان كان الحوض كبيرا من ذلك اي من اربع في اربع (لا يجوز لان الماء)
 المستعمل (يستقر فيه فلا يكون كالجارى) فيترك استعماله (فلا يجوز)
 (الا) ان يتوضأ (في موضع الدخول او) في موضع (الخروج) لانه جار
 (وكذا عين الماء اذا كان) وسعها (نجسا في خمس وكان) الماء (يخرج
 منها) اي من ينبوعها (ان كان) الماء (يتحرك) حركة ظاهرة (من
 جانبه) اي من جانب ينبوعه فذكر العين باعتبارها (وهو) اي الماء
 (يستعين بالحركة) على الخروج من منفذ العين (يجوز) الوضوء
 فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء
 في خروجه من ينبوعه وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء
 فيها (وقال القاضي الامام فخر الدين) في هذه المصودة والتي قبلها
 الاصح ان هذا (التقدير غير لازم) وانما الاعتماد على المعنى فينظر
 فيه (ان خرج الماء المستعمل) اي ان علم خروجه (عن ساعته لكثرته)
 اي لكثرة الماء وقوته (يجوز) الوضوء في الحوض والعين (والا) اي
 وان لم يعلم خروج الماء المستعمل (فلا التوضوء بالثلث اذا كان
 ذاتا بحيث يتقاطر) على العضو (يجوز) لانه ماء مطلق (ولا
 يتيمم) اذا قدر على استعماله كذلك (والا) اي وان لم يكن ذاتا
 ولم يتقاطر على العضو عند ذلك (يتيمم) ولا يجزئ اصراره على
 العضو من غير تقاطر لانه ليس بماء وحكم البرد والجمد حكم الثلج
 (حوض صغير كوى) اي حفرة (رجل منه نهرا واجرى الماء) من الحوض
 فيه (فتوضأ) ذلك الرجل وغيره (من) ذلك (النهر جار) وضوءه
 لانه توضأ من ماء جار (وان اجتمع) ذلك (الماء) الذي جراه (في
 موضع وكوى رجل منه) اي من ذلك الموضع (نهرا واجرى الماء)

مدد اي في موضع دخول الماء منه الى الحوض او
 في موضع خروج الماء من ذلك الموضع فيخرج
 فيها التوضؤ
 مدد قوله وكذا عين الماء اي موضع الذي ينبع
 ويخرج ماؤه من تحت الارض يقال لها عين الماء
 وكذا ينبوع بمعنى عين الماء بالتركيب هو بقاء
 يرو صوبه كوزي وجمعها عيون وينابيع
 مدد قوله حركة ظاهرة اي قوة شديدة من
 جانب ينبوعه والحال ان الماء يخرج بشدة الحركة
 من حوض الماء المستعمل في العين يجوز الوضوء
 فيها
 مدد قوله والا فلا يجوز حتى يعلم خروجه
 اه غيره هذا وما سبق كل على رواية ان الماء
 المستعمل نجس واما على رواية انه طاهر غير
 مطهر فلا بد لعدم الجواز من غلبة ائمت
 الماء المستعمل على الماء المطهر بصيغة اسم
 القائل او سواته كما في السابق بانه
 مدد قوله التوضؤ بالثلث كلام ابتدائي ان كان
 ذاتا ما خوذ من ذاب يذوب بالتركيب ارجو
 اهله ذاب فليت الواو مرة لوقوعها بعد
 الالف الزائدة
 مدد قوله بحيث يتقاطر على العضو وان لم
 يتقاطر من العضو الى الارض وهذا مذهب
 ابو يوسف ويمكن تطبيق كلام المصنف
 على قولها بابراد لفظ عن بدل على بل الظاهر
 هذا ويحتمل ان يكون مراد المصنف على مذهب
 الامامين جعل لفظ على بمعنى عن

مدد قوله ولا يجزئ من جزي يجزي من باب ضرب ناقصا في ويحتمل كون المهور اللام لا المعنى فيها واحد بمعنى لا يكفي امراره
 اي الصاق الثلج عن العضو من غير سيلانه وتقاطره
 مدد قوله في موضع اي موضع آخر وحفر رجل منه كذلك نهرا آخر

له هذا ان حمل على مذهب من قال بنجاسة الماء المستعمل فتوجه ان حكم الاستعمال لا يعطى له الا بعد الاستقراء في موضع ولم يوجد الاستقراء فلم يكن مستعملا او يقال ان المختار طهارة المتنجس بمجرى جريانه وان حمل على مذهب من قال بطهارة الماء المستعمل فهو مغلوب وليس للغلوب حكم كذا في المسألة

مذ قول الا في موضع آخر ان اي لا يسقط الماء المستعمل من الاعضاء الا في موضع يجري فيه الماء فيكون اي الماء المستعمل تابعاً للماء الجاري خارجاً من حكم الاستعمال قال قاضيه لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمل الاول يرد عليه ماء جار يمتزج به فلا يطهر بعد ذلك

في المكان الثاني فلا يطهر حكم الاستعمال اما اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمل الاول فيلان يرد عليه ماء جار يمتزج به فلا يطهر بعد ذلك

وقول فلا يطهر بعد ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل ونجاسة الكلام فليسا بهما

وهذا القول هو مختار قاضيه في قوايم قال فيها فان اخل يدمر في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شيء من ينوب ولا يغترف انسان بالقصعة يتنجس ماء الحوض وان كانا الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلوا فيه واكثرهم على ان يتنجس ماء الحوض وان كانا الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلوا فيه واكثرهم على ان لا يتنجس انتهى فهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه كبر

مذ اي في قول من قال من المتأخرين لان الشرقة منصوبة في حوض الحمام اذا لم يكن الغرف متداخلاً ومتلاحقاً لعدم الحرج في التمرزوا مكان غسل من غير مشقة بخلاف الحوض الكبير

مذ لانه لم يصر مستعملاً اما عند ابي يوسف فلا ان الحدث لم يسقط به لعدم الصب وهو شرط عنده في طهارة العضو واما عند محمد فلا ان الحدث وان زال لكن يزول الحدث لا يصير مستعملاً ما لم يكن فيه نية الغربة على ما سببه في ان شاء الله تعالى كبر

مذ قول لا في ما في الحوض لم يصر مستعملاً عند محمد اما عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فلا ان الحدث لم يسقط به اي با دخاله في حوض الحمام فقط بل لا يجب لعدم الصب وهو شرط عنده في طهارة العضو واما عند محمد فلا ان الحدث وان زال لكن يزول الحدث لا يصير مستعملاً ما لم يكن فيه نية الغربة على ما سببه في ان شاء الله تعالى

فيه (فتوضاً) منه ثم وثم (جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت) اي ولو كانت المسافة قليلة (ذكره في المحيط) ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل ان سقط في الماء الا في موضع الجريان (وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجار) في عدم تنجسه بالنجاسة ما لم يظهر اثرها حتى (اذا دخل) رجل (يده فيه وفي يده قدر لم يتنجس واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده) اي مراد ابي يوسف بهذا القول (حالة مخصوصة وهو) اي تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اي الحال (ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغترفون غرفاً متداخلاً) بكسر الراء اي متلاحقاً يلحق بعضه ببعضاً وهذا هو اختيار قاضيه في الفتاوى حتى لو كان الماء ساكناً او كانوا يغترفون ولا يجري من الانبوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه الاعتماد (وتم)

اي من المتأخرين (من قال هو) اي ماء الحمام (عنده) اي عند ابي يوسف (بمنزلة الماء الجاري على كل حال) سواء تدارك الاغتراف مع دخول الماء من الانبوب او لا (لا يخل الضرورة الا يرى ان الحوض الكبير الحق بالماء الجار على كل حال لاجل الضرورة) وفيه نظر ذكر في الشرح (ولو ادخل الجنب) او المحدث (يده) في حوض الحمام (المطلب القصعة) اي بلا نية رفع الحدث (وليس على يده نجاسة حقيقية يتنجس) ماء الحوض (عند ابي حنيفة) على رواية كون الماء المستعمل نجساً لان ماء الحوض صار مستعملاً بزوال الحدث عن يده (وعندهما الماء طاهر ومطهر) لانه لم يصر مستعملاً عندهما والمذكور في الفتاوى اذا دخل الجنب والمحدث يده في الاناء فلا اعتبارا وارتفاع الكون لا يصير به الماء مستعملاً للضرورة ولم يذكر خلافه وهو الاصح

مذ قول لا في ما في الحوض لم يصر مستعملاً عند محمد اما عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فلا ان الحدث لم يسقط به اي با دخاله في حوض الحمام فقط بل لا يجب لعدم الصب وهو شرط عنده في طهارة العضو واما عند محمد فلا ان الحدث وان زال لكن يزول الحدث لا يصير مستعملاً ما لم يكن فيه نية الغربة على ما سببه في ان شاء الله تعالى

له هذا في الصلابة امسك لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو الوضوء واما في الكفار فغير مسلم على قياس المسئلة التي قبلها عند ابي حنيفة لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر او توضأ ثم اسلم لم يلزمه إعادة ذلك ونجسته وعدمها سواء فلا فرق بينهما وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون المسئلة معطوفة على قوله وعندها الماء طاهر اي وعندها لو ادخل الى آتوه وحيداً فحكم مسلم في الكفار ايضاً واما عند ابي حنيفة فلا فرق بين كافر والمسلم في شرح كبر

مذ اي هذا الماء جار ولا يصح اليه التيمم بالشك لانه متيقن الطهارة فلا يتنجس بالشك لكن المستحب التوضأ بغيره لاحتمال فيه كافي سور الجمل لا يقع الجنب وتشد يد اللان وهي تاكل العذرة فقط من المواشي

الاصح (ولو ادخل الكفار والصبيان ايديهم الى الماء لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقية) هذا في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث واما الكفار ففي ايديهم حدث يزول بالا دخال فلا فرق بين الكافر والمسلم وقد حققناه في الشرح (ولو ادخل الصبي يده في الاناء) ان علم انها طاهرة بان كان معه من يراقبه جاز التوضؤ بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل لشك (لا يتوضأ) به استحساناً اي لاجل التره والاحتياط (ولو توضأ به جاز) لانه لا يتنجس بالشك (حوض الحمام اذا اتنجس يطهر اذا خرج مثل ما) كان (فيه مرة) واحدة وقد تقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير وان المختار انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب و يغترف من الحوض لانه صار جارياً (ولو ادخل) المتوضئ (رأسه في الاناء بنية المسح او) ادخل (خفيه) فيه بنية (يجوز المسح) بالانفاق) والمشهور عن محمد انه لا يجوز (او) لكن (لا يصير الماء مستعملاً عند ابي يوسف) خلافاً للمحمد وتحقيقه في الشرح (فصل في السج على الخفين)

(المسح عليهما جائز بالسنة) اي بالاقار يا لواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً وفعللاً لا بالقرآن (من كل حدث موجب للوضوء) احتراز عن الحدث الموجب للغسل كما سبق في باب شاء الله تعالى (اذا لبسهما على طهارة كاملة) اي اذا احدث وقد لبسهما على طهارة كاملة فالشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس حتى لو غسل رجله وليس الخفين ثم اكمل طهارته ثم احدث جاز له المسح عليهما لوجود الكمال عند الحدث (فان كان) الماسح (مقيماً بمسح يومه وليلاً وان كان مسافراً) بمسح

من رآه اي اعتقد حقيقة ثم لم يمسح اخذ بالاعتقاد اي بالنسبة الكاملة كان مسافراً وقصير في الكبير

مذ قول ان لبسهما اي الخفين شرط جواباً لما يدل عليه سابقاً اي ان لبسهما على طهارة كاملة فالمسح جائز بالسنة وقوله على طهارة كاملة يعني بخلاف حاله من حدث لا لبسهما لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط وانما الشرط ان يكون الحدث حاصلاً على طهارة كاملة وقدمه اكلام جائز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء على طهارة كاملة اي كانت تلك الحدث على طهارة كاملة اذا لبسهما هكذا قرره كالدين في عبارة القدوري وهو التحقيق كذا في الكبير

مذ قول لا في ما في الحوض لم يصر مستعملاً عند محمد اما عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فلا ان الحدث لم يسقط به اي با دخاله في حوض الحمام فقط بل لا يجب لعدم الصب وهو شرط عنده في طهارة العضو واما عند محمد فلا ان الحدث وان زال لكن يزول الحدث لا يصير مستعملاً ما لم يكن فيه نية الغربة على ما سببه في ان شاء الله تعالى

بضم الراء وفتح العين وهو الدم الخارج من الانف والرفع بالفتح والسكون من ابواب الاول والثالث بمعنى خروج الدم من الانف
بضم الجيم وسكون الراء بالتوكيد يره ويجمع جروج من باب فتح وكذا الجراحة بكسر الجيم وفتح الراء اسم دق قلبه وبجاق ياره سى
وبونك مثلى اوله قوله لا يرفاء اى لا يسكن دمه او مديده من رقا يرقى من ابواب الثالث

لكن خلافه في العبارة المذكورة بناءً على هذا لا يتصور لانه الموضوع فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم الترتيب وهو فرض عنده كما تقدم بعبارة

في قوله وانما يظهر خلافه لم يقل مثال المصير
غير صحيح لان فيه خلافا بين الشرط المذكور
وجوب الترتيب فخلافا لاشافي فيه يمكن
ان يكون للوجوب او للشرط فخلافا لظاهر
الخلافا للمبتنى على الشرط واما في تصوير الشايع
فليس فيه خلافا واحد وهو الشرط فنظهر

ثالثا يظهر الدم من فرجها دون ثلثة ايام
يا جري الدم منها اقل من ثلثة ايام وانقطع
قبل تمام الثلث فالدم استحاضة وقبيلها
فوق العشرة في الخيف وفوق الاربعين في
النفاس هذا عندنا وعند ائمتنا اقل الخيض
يوم وليلة واكثرها خمس عشر يوما كفا والدرر
ح

بفتح السين المهملة الاولى وكسر اللام
بالتركية بولس طوتا ميان كسند روح
لا بكسر الهزة وسكون النون بالتركية
ديردن روح بوشانق ح

وقتی که در آن
روزگار مسخرم

آید خدایم
بجز این غایت

نماند و وقت
نیست حال بخت

عجلت
 لسان الام
 نواها لسان
 لم يكونا جنبا
 في
 انكم
 في
 في

ایں عبارتوں میں جو کچھ مذکور ہے اس سے ظاہر ہوتا ہے کہ یہ ایک ہی شخص کے ہاتھ لکھا گیا ہے۔

ولو لبست الخف (قبل أن يظهر منها شيء) من دم الاستحاضة
 (تمسح كالاصحاح) لأنها ليست على طهارة كاملة (ولو لبست بطهارة
 العذر) أي بعد ما ظهر منها شيء (تمسح في الوقت فقط) أي إن حدث
 بعد اللبس حدثا غير عذرها (عندنا وعند زفر تمسح تمام المدة)
 وتحقيق الدليل من الطرفين في الشرح (ولا يجوز المسح لمن وجب
 عليه الغسل) كما لو توضأ ولبس خفيه ثم اجب فانه لا يجوز له
 أن يغسل ساقيه منه ويمسح على خفيه وكذا لو ان المسافر توضأ
 ولبس خفيه ثم اجب وعنده ما يكفي للتوضوء فانه يتيمم ويصلي
 فان حدث بعد ذلك وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجليه
 ولا يجوز له المسح لان الجنبه حلت القدم (والرجل والمرأة فيه)
 أي في مسح الخف (سواء) لان الأدلة لم تفصل النساء تابعات
 للرجال في الأحكام ما لم يقع تخصيص (والمسح) انما هو
 (على ظاهرهما) أي أعلاهما دون باطنهما أي أسفلهما لما روي عن علي
 رضي الله تعالى عنه انه قال لو كان الدين بالرأي لكان مسح باطن
 الخف أولى من ظاهره ولكني رأيت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية عنه
 لكان أسفل الخف أولى من أعلاه ويستحب أن يكون المسح (خطوطا
 بالأصابع) كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه مسح
 على خفيه حتى رؤى آثار أصابعه على خفيه خطوطا ولو وضع
 الكف ومدها أو وضع الأصابع مع الكف ومدها فكلها
 حسن والاحسن أن يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها
 ويستحب أن يبدأ من قبل الأصابع ويمد (إلى الساق اعتبارا
 بالغسل) فان المستحب فيه ذلك ويستحب أيضا أن يكون مرة

شك لان طهارتها لم تنقص بالحدث الذي
 ابتليت به شر ما كانت اقوى من طهارة الاصحاء
 في حكم الشرع وجوابه ان الانقياض مما حمل
 الا ان لم يظهر حكمه في الوقت لاجل العزوة
 فاذا خرج الوقت ظهر حكمه مستندا الى ان
 الاسناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل
 في الاحكام القائمة وجواز المسح منها يظهر
 الاسناد في حقه وان اللبس حصل بعد
 الحدث في حقه وكذا لو ثبتت ولبست الخفين
 ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح
 لان يمسحها بطل بوجود الماء مستندا الى اول
 الاستعمال فتبين انها ليست بما يلا طهارة
 شرح كبير
 مك من جنابة او انقطاع جبر او نقاس اي
 لم اراد الغسل فيتم غسل بجمعة وغيرها
 من التوافل فلو لبست خفيها على طهارة ثم
 نفست ثم طهرت واحمال اعادة المسح باقية
 ليس لها ان تمسح على الخفين صح
 مك قوله ويمسح على خفيه اي ولا يجوز لان
 يمسح على خفيه لما روي الترمذي والنسائي
 عن ميمون بن عتيك كان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم يأمرنا اذا كنا سفرنا ان لا نزع
 خفافنا ثالثة ايام ولها اليها الا عن جنابة و
 لكن من غائط وبول ونوم وقال الترمذي حديث
 صحيح ثم صورة المسئلة هي ما ذكرنا ونحوها
 ما ذكر محمد في الامهال اما المسافر اذا توجها ولبس
 خفيه اه كبير
 مك انما دلالة المسح غير مختصة بالرجال واحمال
 ان النساء تابعت للرجال في الاحكام الشرعية
 ما لم يوجد دليل بخلاف الحكم بالرجال صح
 مك وهذا يدل على ان المراد بيا ملته اسفل
 لا ما يلي البشرة لان مسح غير ممكن فكيف
 يقتضيه الواحا ولو تم مسح بل الرمي يقتضيه
 مسح ما يلي الارض لكونه محل صابة الاوساخ
 والا فذرا حيث سقط غسل الرجل لعدم سبابة
 كحدث اليها فلو يلتفت الى ما قاله الامام ابن
 الهمام في هذا المقام من عكس هذا المرام كبير

ثم لما في اوسط الطبراني عن ابير رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوسل ففعل خفيه ففخسه اي ملعن عليه
رجل يرحله وقال ليس هكذا السنة امرنا بالمسح هكذا ثم اراد بیده من مقدم الخفين الى اهل الساق مرة وفرج بين اصابعه كذا في
المراد به الكف مع الاصابع ولا ينافيه قوله فيما سيجي وهو حسن
لان الحسن حسن مع انه يمكن ان الهمزة سقطت فيما احسن حسنة
ند اي في الفصل ذلك اي الابتداء بفصل رؤس الاصابع ولما تقدم من حديث الطبراني

مد قول فرض ذلك مبتدا خبره قوله مقدار ثلاث اصابع اي من كل خف حتى لو مسح على احداهما مقدار اصبع او اصبعين وعلى الاخر مقدار خنصر او اربع لم يجز في وجع الفم ولو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخر مقدار اصبع لا يجز في جرحه فبعضه مقدار ثلث اصابع من كل رجل ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات واعاد الى الماء كل مرة جاز كما في مسح الرأس والوجه والارض منها ما يثبت الجوار ببقوته ولا يجز بجوار وهو الفرض على الاطلاق ولا يكفر جاحداً

مد قول مقدار ثلاث اصابع اشارة الى ان الاصابع غير شرط في فريضة المسح وانما الشرط مقدارها كذا في شرطه لانه فلو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلاث اصابع جاز وكذا لو مسح في حشيش مبتل بالمطر وكذا بالطين في الامس وقيل لا يجوز لانه نفس في البحر يجذب الهواء تحت الحركة

واحدة (وفرض ذلك) المسح (مقدار ثلاث اصابع) طولا وعرضا (من اصابع اليد) كما قاله ابو بكر الرازي هو المختار لا كما قاله الكرخي

ان اعتبر عند اصابع الرجل (ولو وضع يديه من قبل الساق ومدها الى رؤس الاصابع جاز) للحصول الفرض (وكذا لو مسح عليها عرضها)

جاز ايضا وكذا لو مسح بثلث اصابع موضوعة (وضعا غير ممدودة يجوز) ايضا لما قلنا (ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح) المستنون (ان يضع يديه) اصابع يديه (على مقدم خفيه ويجا

كفيه ويمدها الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمدها جمل) وهو حسن والاول هو السنة (ولو مسح برؤس الاصابع وجا في اصول الاصابع والكف

لا يجوز) المسح (الا ان يكون الماء متقاطرا) لان البلية تصير مستعملة بمجره الاصابع وفي المتقاطر البلية الثانية غير الاولى وفي اقامة السنة يجوز استعمال بلة الفرض بالنقص فلا يقام عليه الفرض وكذا لو مسح

باصبعين لا يجوز الا ان يكون الابهام والسبابة مع ما بينهما (والسبابة ان يمسح باطن الكف) لانه المتواتر (ولو مسح بظاهر كفيه يجوز) للحصول المقصود ولكن خالف السنة (ولو مسح على باطن خفيه او من

قبل العقبين او من جوانبهما) اي جوانب الرجلين (لا يجوز) مستح لانه لم يمسح على محل المسح وهو على الخف لانه المعين بالنصوص (وذكر في المحيط لو توضأ ومسح ببله) بالكسراي بكلي (بقيت على كفيه بعد

الفصل يجوز) مستح لان البلية الباقية بعد الفسل غير مستعملة اذا استعمل فيه ما سال على الفصول وتفصل عنه (ولو مسح راسه ثم مسح خفيه ببله بقيت) بعد المسح (لا يجوز) لان هذه البلية مستعملة

اذا استعمل فيه ما اصاب بالمسوخ (ولو) توضأ (والمسح) خفيه (او) لكن (خاض في الماء لا بنية المسح) ولم يفصل احدي جليله او اكثرها (او

المسح على خلاف القياس غاوري بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالاناء من جهة الساق الى الاصابع فلا تصح لان الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل لانه قد يقال كنية ايضا مقصودة بالذات في المقدار فيجب ان لا يجوز الاقتصار على قدر ثلث اصابع في القياس من غير نص والله اعلم

بلك قال قاضيان وغيره سوا كانت البلية قاطرة او لم تكن وفي الخلاصة سوا اذا اخذ الماء من الاناء وغسل ذراعيه ونظف بالليل في كفيه هو الصحيح كذا في عليه المجلي

مد قول مقدار ثلاث اصابع اشارة الى ان الاصابع غير شرط في فريضة المسح وانما الشرط مقدارها كذا في شرطه لانه فلو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلاث اصابع جاز وكذا لو مسح في حشيش مبتل بالمطر وكذا بالطين في الامس وقيل لا يجوز لانه نفس في البحر يجذب الهواء تحت الحركة

مد يعني آخر ذكر في باب التيمم قال قاضيان في فتاواه اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة ولم يجد ماء فانه يعني علمه بصلوة لا في فائدة في قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء المدة الى غسل الرجلين فلو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل رجله فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلذا يفتي على صلوته وهو الاصح منها

مد قوله اي مدته يعني لم يرد نفس المسح بل مدته وهي اول الحدث الاول بعد اللبس فلو سافر عقيب اللبس ومسح اول مسح فساو في الطريق الا في تيمم ثلثة ايام ولياها

او مسح في الحشيش المبتل بالماء) الجاري عليه (او بالمطر يجزيه) ذلك الخوض والمشي عن المسح ولو كان الحشيش مبتلا بالطل فقبل لا يتيمم

عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه يتيمم لانه مطر خفيف (وكذا اذا اصابه) اي اصاب خفيه (المطر ينوب عن المسح) وان لم ينو (خلاف الشافعي) في ذلك كله فان لنية عنده شرط في الوضوء والمسح (وفي بعض

الروايات) النادرة (لا يجزيه الا بالنية) عندنا ايضا (لانه) اي المسح (خلف) من الفسل فاحتاج الى النية (كالتيمم) وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا (ومن ابتدا المسح) اي مدته (وهو مقيم فساو قبل

تمام يوم وليله مسح تمام ثلثة ايام ولياها عندنا) خلافا للشافعي لاننا للمعتبر آخر الوقت وهو فيه مسافر (ومن ابتدا المسح وهو مسافر ثم اقام) ينظر (ان كان قد مسح يوما وليله او اكثر لزمه نزعها وغسل

رجليه) لانه صار كغيره من المقيمين فلا يمسح فوق مدة المقيم (واذا كان قد مسح اقل من يوم وليله اتم مسح يومه وليله) لانها مدة المقيم (ومن لبس الجرم فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح عليه) الجرم

ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد يكون من اجله ومن كرايس ومن غيرهما فان كان من كرايس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق لان علم ان البلية نفذت الى الخف مقدار الفرض وكان مجلدا مجلدا يسترا لاصابع

والكعبين فيجوز المسح عليه سواء لبس وحده او فوق الخف كالذي من لاديم او الصبرم وكذا الخف فوق الخف وهو تبدل عن الرجل لانه الخف فلو لبس او لبس الخف فوق جورب رقيق من كرايس او نحوه

جاز المسح عليه كما افاده المولى خسرو في زوده وصاحبا التسهيل ولا اعتبار بما نقله ابن فرشته في شرح المجمع عن فتاوى الشاذلي من عدم الجواز لان الشاذلي رجل مجبول لا يجوز تقليده فيما يخالف

مد بالذال المعني عن ما رآه في النسخ لكن الذي رآه بخط الشاذلي في خزائن الاسرار بالذال المجهل ثم الذي في هذه الفتاوى هو ما في شرح المجمع من التفصيل وهو ان ما يلبس من كرايس تحت الخف يمنع المسح على الخف تكونه فاما ما يلبس من كرايس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود باللبس فدا طال في زوده في شرح النية والدور والبر لم يمسح جماعة به من فقهاء الروم قال ج وقد اختلف يعقوب باشا بتحقيق هذه المسئلة في كراسته مبينا الجواز لما سأله السلطان سليم خان

مد اي عدم جواز المسح على جرم فوق او خف ملبوسين على ما لا يجوز المسح عليه من كرايس وجورب

مد قوله لا نالعتبر آخر الوقت لان المسح حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت يعتبر فيه آخر الوقت فعلى هذا لو سافر قبل تمام يوم وليله مسح ثلثة ايام ولياها فالحال ان المراد بالسافر في قوله مسح المسافر من كان مسافرا قبل اللبس من كان مسافرا بعده قبل تمام مدة المقيم كذا في الحاشية

مد قوله وهو مسافر اي حال كونه مسافرا ثم اقام اي سكن في محل وتقرر اقل خمس عشر يوما

مد قوله قبل ان يمسح على كفه اي قبل ذلك ويمسح فلو اكتفى بقوله قبل ان يحدث لكفه في افادة المراد

مد قوله وهو اي الجرم وفي ما كان مثلهما يجوز المسح عليه اذا لبس وحده قول بذلك خبر نصير هو اي بدل عن الرجل لا عن الخف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن ما الخف وظيفة حتى يصير من اعضاء الوضوء ويكون الجرم فوق بدلا عنه ما سار به ذلك اليه بل يمنع الجرم فوق السراية لا الاقدام فمسح كفه ذي طافين يكفي فادى ذلك وقال امالدا والشافعي بدل عن الخف فلا يجوز المسح على الجرم فوق لان الخف بدل عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولا الان لا بد من ان تنصير الراي قلنا الجرم فوق بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحت خف وان نصب البدل ليس بالراي بل يفعل حبلى الله عليه وسلم حيث مسح على الجرم فوق وحده في مسند الامام احمد وسنن ابوداود وكذا قال ابن ابي

من الجرم بخره

مد بالذال المعني عن ما رآه في النسخ لكن الذي رآه بخط الشاذلي في خزائن الاسرار بالذال المجهل ثم الذي في هذه الفتاوى هو ما في شرح المجمع من التفصيل وهو ان ما يلبس من كرايس تحت الخف يمنع المسح على الخف تكونه فاما ما يلبس من كرايس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود باللبس فدا طال في زوده في شرح النية والدور والبر لم يمسح جماعة به من فقهاء الروم قال ج وقد اختلف يعقوب باشا بتحقيق هذه المسئلة في كراسته مبينا الجواز لما سأله السلطان سليم خان

مد اي عدم جواز المسح على جرم فوق او خف ملبوسين على ما لا يجوز المسح عليه من كرايس وجورب

مد قوله وهو اي الجرم وفي ما كان مثلهما يجوز المسح عليه اذا لبس وحده قول بذلك خبر نصير هو اي بدل عن الرجل لا عن الخف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن ما الخف وظيفة حتى يصير من اعضاء الوضوء ويكون الجرم فوق بدلا عنه ما سار به ذلك اليه بل يمنع الجرم فوق السراية لا الاقدام فمسح كفه ذي طافين يكفي فادى ذلك وقال امالدا والشافعي بدل عن الخف فلا يجوز المسح على الجرم فوق لان الخف بدل عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولا الان لا بد من ان تنصير الراي قلنا الجرم فوق بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحت خف وان نصب البدل ليس بالراي بل يفعل حبلى الله عليه وسلم حيث مسح على الجرم فوق وحده في مسند الامام احمد وسنن ابوداود وكذا قال ابن ابي

مد لان البدية تقررت الفقه بالحديث قبل لبسها اي بحر موقين فلا ينتقل لبدية عن الخف الى البحر موق ولا يكونا بدلا عنه لما تقدم ان البدل لا يكون لبدله ح

مد وفي روايات الاصل ينزع البحر موق الباقي ويمسح على الخفين وفي الترخيد انتقض المسح فيها يعني ينزع احدها كذا في الخلاصة ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير إعادة المسح على غير المنزوع وقال زفر يجوز ولا يبطل مسح غير المنزوع لانه لو مسح في الابتداء على احد البحر موقين وعلى احد الخفين يجوز اتفاقا وكذا في البقاء وكذا ان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يتجزى والبحر موقان كالخفين ولو نزع احد الخفين بطل مسح على الآخر ولا يفرق حكم المسح كاهو من عبارة للفر كبت

مد البحر موقين على البحر موق فان البحر موق بدل عن القدم كالحذاء المجرى منه فقياسا اي بحر موق عليه ح اي كان الخف المجرى من البحر موق كان بدلا عن القدم كذا في البحر موق ايضا بدل عن القدم فقياسا على الخف مسحا

مد قوله في بحر موق كبير بموحدة او بمثلثة كذا نقل عن الدرر وانما لا يجوز لخرجه عن الخفية لخرجه عن المقصود بالخف وهو قطع المسافة بمتابعة المشي وتبين الخرق الكبير المانع عندنا بقوله ما بين منه اي يظهر من الخرق الى آخره وعند مالك ما بين منه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا كون الاصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الرواية والخرق يفتح الحذاء المعجمة وسكون الزاء بالتركية هنا يرتق يرد على اصل مصدره منسما يرتق والافتراق والتمرق بالفتحة وتشديد الزا ومنها بالتركية يرتق يقال خرق الثوب وخرقه بالشد يد فخرق وخرق ح

مد وقال زفر والشافعي واحد لا يجوز وان قل لانه ما وجب غسل البادي وجب غسل الباقي لعدم التجزي قلنا لا نسلم وجوب غسل البادي لكونه بمنزلة القدم لقله ووزن الخرج في اعتباره اذا لم يخالط لا يخالط عادة والشروع على المسح بمسح الخف وهو الباتر الذي تقطع به المسافة والاسم مطلقا يطلق عليه بخلاف المشتمل على الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالخروق ولانه لا تقطع المسافة به والخف مطلقا ما تقطع به كبت

مد قوله لان الاصابع لثقل لقله مادون الثلث ومتضمن للجواب عما قاله مالك ان الكبير ما يبدو منه اكثر القدم يعني ان الاصابع اصل القدم فيعتبر فيه القلة واكثره لا في القدم ح

مد الخرق الذي في خفين حتى لو كان في احد الخفين خرق دون الثلث وفي آخر خرق كذلك لا يجمع لان الخرق لعينه ليس مانعا من المسح بالكونه مانعا من تنافي المشي في الخرق في الخف الواحد يوجب ضمما يمنع من تنافي المشي فيه وفي الخفين لا يوجب ذلك الضعف واما الخفاة والاكتشاف فهما مانعان جواز الصلوة لعينهما فافترا كذا في الحاشية ح

الاصول فان اتصال الملبوس من الخف وغيره بالرجل ليس بشرط اذ لو كان شرطا لما جاز المسح على البحر موق وتام البحث في الشرح (فان) احدثت بعد لبس الخفين قبل لبس البحر موقين والمسح على الخفين) اوله يمسح (ثم لبس البحر موقين لا يمسح على البحر موقين) لان شرط جواز المسح عليهما ان يلبسا قبل احدث كافي الخفين (و لو نزع احد البحر موقين) بعد المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد (فله ان ينزع الآخر ويمسح على خفيه) وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي نزع جر موقه ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير إعادة المسح على غير المنزوع (ولا يجوز المسح على البحر موق المنخرق وان كان) اي ولو كان (خفاء غير منخرقين) قياسا على الخفين (وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير يتبين) اي يظهر (منه) اي من الخرق (مقدار ثلاث اصابع) طولاً وعرضاً (من اصابع الرجل) وفي رواية الحسن من اصابع اليد والا ولظاهر الرواية وهو لا محالة والمعتبر اصغر الاصابع اذ لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان عند هاتين يعتبر ظهور الثلاث التي عند الخرق (فان كان) الخرق في الخف (اقل من ذلك جاز المسح عليه) خلافا لزفر والشافعي لان القليل عقول دفع الخرج ومادون ثلاث اصابع قليل لان الاصابع هي الاصل والثلث اكثرها (وان كان) الخرق في خف واحد قد را صبعين في موضع) منه (او في موضعين وفي) الخف (الآخر قد را صبع) او اصبعين كذلك (جاز المسح) لان المانع كون قد را الاصابع الثلاث في خف واحد فلا يجمع لو كان في خفين بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة مغلظة في احد الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمسح جواز الصلوة وكذا لو

مد قوله في بحر موق كبير بموحدة او بمثلثة كذا نقل عن الدرر وانما لا يجوز لخرجه عن الخفية لخرجه عن المقصود بالخف وهو قطع المسافة بمتابعة المشي وتبين الخرق الكبير المانع عندنا بقوله ما بين منه اي يظهر من الخرق الى آخره وعند مالك ما بين منه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا كون الاصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الرواية والخرق يفتح الحذاء المعجمة وسكون الزاء بالتركية هنا يرتق يرد على اصل مصدره منسما يرتق والافتراق والتمرق بالفتحة وتشديد الزا ومنها بالتركية يرتق يقال خرق الثوب وخرقه بالشد يد فخرق وخرق ح

مد اي وان كان في خف آخر قد را صبع او اصبعين منه وزاد المجموع على ذلك اصابع جاز المسح ح

مد والتمس بضعه الماء الثلث والماء من لثمنه بطلق على جزء واحد وسعفه وهو اثنان يكون ربعا للثمانية ح مد جواز الصلوة ايضا كالتجاسة المنخرقة لان المنع في الخرق باعتبار عدم امكان قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والخرق في احدها لا يمنع في الآخر فلم يكن المانع موجودا بخلاف التجاسة والاكتشاف فان المنع فيها باعتبار رجحان التجاسة وكشف ربع العوم وهو موجود والقطع في اذن الاضحية يختلف فيه وعلام الثوم يضع كذا في الخلاصة كبت

فيل يجمع في اذنين حتى يبلغ اكراداً واحدة فيمنع وقيل لا يجمع الا في اذن واحدة كافي الخف ح ابن عابد

مد هذا ليس بقيد معتبر فان ادلى الخرق الذي يجمع هو مقدار ما يدخل فيه المسئلة كسر المسم وقت السنين وتشديد اللام ابرة عظيمة بالتركية جواز ذلك وما دون المسئلة لا يفتح فانه ملحق بموضع الخرق بفتح الحاء المعجمة وسكون الزاء معيد ومن باب قصر بالتركية سخيان ذلك وبضم الحاء وسخيتان ذلك وبكسب خبا طت خف معنائه وهو المراد هنا كذا نقل عن الدرر والدرر

مد يعني اذا كان الخف واحد دون كثيرة تحت الساق ويبد ومن كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع اليه يكون مقداره ثلاث اصابع يمنع ولو كان هذا المقدور في الخفين جاز المسح

مد عن جوار المسح وفي بحث دقيق لقائل ان يقول لا داعي لجمع الخروق في خف واحد لمنع جواز المسح لانه لا يمنع انتفاء من الخف بامتناع قطع المسافة المعتادة بالخف لانه لا يمنع ولا ذات اكتشاف القدم والا لوجب الفصل في الخروق الصغيرة وهذا المعنى منسلف عند تفرق الخروق الصغيرة كمقدار الكعبه والعلو لا مكان قطع المسافة مع تلك الخروق وعدم وجوب غسل البادي كذا نقل عن بعض الشيوخ ونقل عن حلية المجلى رأيت في خزانه الفتاوى حديثا وفي بعض شروح الجمع قدما وعرضا

مد يوسف لا يجمع الخروق سواء كان في خف او خفين بخلاف التجاسة واكتشاف العورة فانه يجمع بالاجماع فهذه الرواية تعقدها اي لا يدها تلك الدراية ولا ريب في انها اولى بالتقدم انتهى وانا الفقير المرتب يقول لما تحقق انتفاء جواز المسح بوجود امتناع قطع المسئلة كانت هذه الرواية اخرى بالقبول والله تعالى اعلم بحلية التناهي

مد بفتح الحاء المعجمة وسكون الزاء المهيكل فانه معجزة هي عمل الخفاف في الحياطة للخياط وقوله انتفق ما خوذ من باب الافتعال بالتركية ويكشى سوكلك وابرتق ح

مد من القدم بقربية المقام اريد من ضمير كان اراجع الى الشيء المقدار المانع من التقدم فان المراد بالشيء المنفي في قوله لا يرى شيء من قدمه المقدار المانع لجواز المسح ايضا ح

مد اي ولو كان الامر بالعكس بان لا يبدو المقدار المانع حال المشي ويبد وحالة وضع القدم لا يمنع الجواز قوله اذا كان فوق الكعب بفتح الكاف وسكون العين بالتركية بطوق كذا انجيله ككثلك نهايتكده اولان يومري ككدر ح وان كان الخرق كثير زاد على ثلثه اصابع مع الكعب فان المتبادر من اطلاق القدم هو قوله لا يرى من الكعب بفتح العين المهملة وكسر القاف مؤخر القدم بالتركية اي كعبه

مد قوله في بحر موق كبير بموحدة او بمثلثة كذا نقل عن الدرر وانما لا يجوز لخرجه عن الخفية لخرجه عن المقصود بالخف وهو قطع المسافة بمتابعة المشي وتبين الخرق الكبير المانع عندنا بقوله ما بين منه اي يظهر من الخرق الى آخره وعند مالك ما بين منه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا كون الاصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الرواية والخرق يفتح الحذاء المعجمة وسكون الزاء بالتركية هنا يرتق يرد على اصل مصدره منسما يرتق والافتراق والتمرق بالفتحة وتشديد الزا ومنها بالتركية يرتق يقال خرق الثوب وخرقه بالشد يد فخرق وخرق ح

قد قوله غير ان القدم في الساق اي تكن القدم لو بقي في الساق اي في ساق الخف والمراد به ما فوق الكعب مما لا يتعلق به حكم المسح انتفض سمه اجماعا ح

لا ذكره في المبسوط شيخ الاسلام لما قيل لان العقب مقدار ربع القدم فيزواله زال ربع القدم عن محل المسح واكثره يقوم مقام الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لا لا حينئذ لا يمكن مباحة المشي لان بقاء العقب في الساق يعيق عن مداومة المشي بخلاف ما اذا كان يخرج ثم يعود على ما ياتي قريبان شاء الله تعالى

او قدميه الا بمقدار اصبع او اصبعين جازا المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له (واذا اراد) الماسح على الخف (ان يخلع خفيه فخرج القدم) من موضعه (من الخف غير ان القدم في الساق بعد انتفض مسحه) اجماعا (وان نزع بعض القدم عن مكانه) فقد (روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى) انه (اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف انتفض المسح) لا نال عقب ربع القدم وللربع حكم الكل (وفي بعض الروايات) عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى (اذا صار) النزع (بحال تعذر المشي المعتاد انتفض) المسح (والا فلا فان المعتبر امكان متابعة المشي وفي رواية عنه ان يخرج اكثر القدم الى ساق الخف انتفض المسح والا فلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح لان لا اكثر حكم الكل وقيل ينتفض بخروج نصف القدم (وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث اصابع) من ظهر القدم سوى اصابعها (لا ينتفض) المسح (وهو) اي هذا القول (رواية عن محمد وبه اخذ بعض المشايخ) وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض المسح باقي في محل المسح (وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني رحمه الله تعالى رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء) اي خاض في الماء (اذا تبل جميع احدى القدمين) ابتلا لا هو غسل (ينتفض مسحه) والا فلا وكذا لو تبل اكثر احديهما فبطلت عليه ان يكمل غسل رجله لئلا يكون جامعا بين الغسل والمسح (رجل اخرج عقبه من عقب الخف الا ان مقدم قدميه في قدم الخف) اي في موضع المسح (له ان يمسح ما لم يخرج صدر قدميه عن الخف) اي عن موضع القدم منه (الى الساق) اي الى اقل الساق من الخف وهذا موافق لقول محمد (وذكر في)

مسح كان للكثر حكمه فاذا خرج اكثر العقب فكان قد خرج كل عقب الذي هو ربع القدم فاذا خرج كل عقب فكان قد خرج كل القدم وهذا خروج كل القدم ينتفض المسح هذا اذا اراد النزع واما اذا كان الخف واسعا فالعقب عن موضعه عند الرفع فلا ينتفض بالاجماع كذا نقل عن الدرس

قد قوله لان مقدار فرض المسح باقي في محل المسح فلا ينتفض والتقيد بما سوى الاصابع في قفاؤه قاضيه ان قال رجل لخف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق في الخف مقدار ثلث اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه وان بقي مقدار ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة اصابع كله من القدم ولا اعتبار بالاصابع انتهى على ان كلمة الكل مطبقة على التعبير بظهر القدم والمفهوم منه ما عدا الاصابع كبر

قد ينصب الماء اي خاض فيه ورفعه اي دخل الماء في الخف اما لو دخل قبل الحدث الاول او بعده ولكن قبل المسح فلا ينتفض ح

قد اي من احدى الرجلين وهذا اذا دخلت قول المصنف والا اي لم يتبل جميع احديهما وهو شامل لما في مسكه لو تبل اكثر احديهما الى آخره ومقتضى قول المصنف لا ينتفض في صورة الاكثر ولكن ذكر ان يلبس من الرجلين ان غسل اكثر القدم ينتفض في الاصح اي ينتفض المسح ونقل عن التور ايضا وينتفض بغسل اكثر الرجل فيه اي في الخف وقاله لما روى عن واحد ح

قد وقيل لا ينتفض وان بلغ الماء الى الركبة قيل وهو الاظهر لان استتار القدم بالخف يمنع سريته الحدث الى القدم فلا يقع غسله معتبرا فلا يوجب بطلان المسح كذا نقل عن الدرر والبحر والنهر فالانطوى

قد لان صدر القدم مقدار ثلث اصابع في ادم في قدم الخف تحمل فرض المسح باق وان كانت عبارة المصنف لا يخلو عن تسامح كبير مستلذا اشتغال المسح بحسبة اشياء والحدث وقضى المدة وتخرج وقت الصلوة في المعذور خلافا لفرق ويدخل الماء حتى يتبل بعض رجله على ما قيل وتزوم الخفين او احدها خلافا

قد قوله لهدم النزع اي لاخراج من الماسح واما ما تقدم عزاه لحنيفة من انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف انتفض فلا يخرج باخراجه لا فيما خرج بنفسه ثم عاد ح

قد متدخيره في فتوى مفتوح بحيث يظهر منه ثلاث اصابع والفتوى بفتح الفاء وسكون التاء بالتركية يارمق وديكلش فسنين سوكلا وصنا معنى الفتوى ح

قد قوله وبطانة الخف متدخيره غير متفتق وقوله من خرق او غيرها خرف مستقر صفة او حال من المتدخرا وبطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استاذك فقتان يوزنك مقابل يد ويوزنه ظهره دول ح

(في بعض المواضع) من الفتاوى (وان كان صدر القدم في موضعه و) لكن (العقب يخرج) من عقب الخف (ويدخل لا ينتفض مسحه) لهدم النزع (و) كذا (لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج) الى ساق الخف (واذا وضع) القدم (عاد العقب الى موضعه لا ينتفض المسح) وكذا لو كان اعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضعه له المسح (وعن محمد) انه قال (خف في فتوى مفتوح وبطانة الخف من خرقه او من غيرها غير متفتق مخزوزا) اي حال كون ذلك الشيء الذي هو البطانة مخزوزا (في الخف) وفي بعض النسخ مخزوز بغير الف بالرفع وبالحفص (جاز المسح) لعدم ظهور مقدار ثلاث اصابع (كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة) بدل الرأس (و) لا على (البرقع) بدل غسل الوجه وهو ما جعله المراءاة على وجهها مخزوزا ما يحاذي عينيها منه (و) لا على (القفازين) بدل غسل اليدين وهو ما يلبي في اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك (ويجوز المسح على الجباثر) جمع جيرة وهو ما يشد على العظم المنكسر من العيدان (وان شدها) اي ولو شدها (على غير وضوء) باجماع الائمة المجتهدين للخرج في الغسل (فان سقطت) بعد المسح (من غير برء لم يبطل المسح) لبقاء سبب شرعيته (وان سقطت عن برء وبطل) لزواله فيجب غسل ما كان تحتها وان كان السقوط عن برء في الصلوة لزوم الاستيناف ولا يجوز البناء (والمسح على الجيرة على وجوه ان كان لا يضره غسل ما تحته يلزمه الغسل بالاجماع) (وان كان يضره الغسل بالماء البارد ولا يضره بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار وان كان يضره الغسل ولا يضره المسح يمسح ما تحت الجيرة ولا يمسح فوق الجيرة هذا لفظ

قد فان كان في الصلوة حين سقوطها مضى عليها وان كان خارجها اعاد الجيرة او بدلها باخرى بان يرتبط جيرة اخرى ولا يعيد المسح لبقائه العذر كذا نقل عن الدرابنة

قد وان كان يضره غسل ما تحته يلزم الغسل بالاجماع ح

قد اي ابتداء الصلوة من اولها ولا يجوز البناء على ما سئل لانه تبين ان الغسل كاد واجبا بالحدث السابق وصار كانه شرع الصلوة من غير غسل ذلك الموضع وان كان المستوط خارجها بغسل موضع الجيرة فقط ان لم يكن محدثا كذا نقل عن شرح النفاية ح

قد قوله وبطانة الخف متدخيره غير متفتق وقوله من خرق او غيرها خرف مستقر صفة او حال من المتدخرا وبطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استاذك فقتان يوزنك مقابل يد ويوزنه ظهره دول ح

قد قوله وبطانة الخف متدخيره غير متفتق وقوله من خرق او غيرها خرف مستقر صفة او حال من المتدخرا وبطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استاذك فقتان يوزنك مقابل يد ويوزنه ظهره دول ح

قد قوله وبطانة الخف متدخيره غير متفتق وقوله من خرق او غيرها خرف مستقر صفة او حال من المتدخرا وبطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استاذك فقتان يوزنك مقابل يد ويوزنه ظهره دول ح

قد قوله وبطانة الخف متدخيره غير متفتق وقوله من خرق او غيرها خرف مستقر صفة او حال من المتدخرا وبطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استاذك فقتان يوزنك مقابل يد ويوزنه ظهره دول ح

مد وهو غير جائز لانه لا يعد لئلا لا يعد مع امكان الاقرب والمسح على نفس البثرة اقرب الى الغسل من مسح الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة والامكان

مد لا يقال كما سقط الغسل بالاجاع فقد وجب المسح بالاجاع لا نقول لان تسليم الاجاع على وجوب المسح مع مخالفة الامام الاعظم لانه ليس فيه اجاع من تقديده والمصحح من مذهبه ان ليس بفرض ذكره في تجريد القدوري وقوله في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولهما لم يشتهر عنه شئ من تقديده ولعل ذلك معني ما قيل ان عنه روايتين وفي رواية التجنيس الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوي وشرح الزيادات انه ليس بفرض عنده كتيب

قاضيخان والمسح على الجبائر انما يجوز اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على القرحه (بأن كان يضربها الماء) من الغسل ومن المسح (اما اذا كان) لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على (القرحه فلا يجوز) له المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة والحج (قال برهان الدين) صاحب المحيط (ينبغي ان يحفظ هذه فان الناس عنها غافلون) اي يظنون انه اذا ضربها الغسل يجوز المسح على القرحه مع عدم ضرر المسح على نفس القرحه وليس كذلك (وان ترك المسح على الجبيرة و) الحال ان المسح عليها لا يضربها جاز عند ابي حنيفة خلافا لهما) فان عند هاهنا لا نالني صلى الله تعالى عليه وسلم امر عليا رضي الله تعالى عنه بذلك والامر للوجوب وله ان الفرضية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل بالاجماع (اما الاستيعاب) في مسح الجبيرة (فشرط عند البعض) وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة (وعصم) كشيخ الاسلام خواهر زاده (قالوا اذا مسح على اكثرها جاز) واليه مال صاحب الهداية وصح في الكافي (ولو كان المسح على النصف او اقل لا يجوز ويكتفي) في مسح الجبيرة (بالمسح مرة واحدة) كعب الرأس (وهو الصحيح) لان المسح لم يشرع تكراره وقيل يكرر ثلاثا وهو غير صحيح (ولو كانت الجراحة في موضع الغسل وليس تحت جميع الجبيرة) ونحوها (جراحة) ويغسل عليه جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب (جاز) له (المسح) على كل جبيرة (تبعاً لموضع الجراحة) لان الجبيرة والعصابة لا بد ان تكون ازيد من الجراحة فتحقق الضرورة المجوز المسح على الزائد اذا كان يضرب عليها لغسل ما حول الجراحة وان كان لا يضربه ذلك قسم على الجراحة بمنزلة الغسل مع انه يكرر قلنا مسحاً لو سار بها

ثم اعلم ان المسح على الجبيرة واجب عندها لا يجوز تركه لحديث علي رضي الله عنه انه قال كسرت احدى ذنبي يوم احد فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امسح على الجبائر وعند ابي حنيفة ليس بواجب حتى يجوز تركه من غير عذر في رواية اخرى

مد قال لئلا يؤدي الى فساد الجراحة يعني لو شرط الاستيعاب لاحتيج الى الاستقصاء في ايصال الماء الى جميع اجزاء القرحه ونحوها فيؤدي الى نفوذ الماء الى الجراحة والضرر بالبلل تضربها و لذا جاز المسح على العصابة فيقضي الى افساد الجراحة فكان الصحيح الاكتفاء بالاكثرت لئلا يلزم ذلك الاستقصاء للمخرج ثم كلا الروايتين من لزوم الاستيعاب وعدم منسوب الحسن قال شيخ الاسلام في مبسوطه لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء الحسن بن زياد ان مسح على اكثرها اجزاء وان مسح على النصف او اقل لا يجوز وقد تقدم نسبة قاضيخان رواية الاستيعاب اليه كتيب

مد اشارة الى فقه قول من قال يشترط التكرار لان حينئذ بمنزلة الغسل لان يكون الجراحة في الرأس فلا يكرر قلنا مسحاً لو سار بها بمنزلة الغسل مع انه يكرر قلنا مسحاً لو سار بها

مد قوله جاز له المسح على كل جبيرة التي تحتها جراحة والتي ليس فيها جراحة لغسل جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب هذا على شرط الاستيعاب او اما على قول من جوز مسح الاكثر فقد جاز له المسح على اكثر الجبيرة

مد في المسئلة رباعية كاشا دالية وانما لا يضربها كل مسح سوارضه ايضا المسح على ما تحتها الا وان لم يضربها لعل فاما ان لا يضربها المسح ايضا فيجبها ويغسل الا يضربها واما ان يضربها المسح فيجبها ويغسل كذلك ثم يخرج على العصابة اذا كانت بالضرورة تقدر بقدرها

مد قوله جاز له المسح على كل جبيرة التي تحتها جراحة والتي ليس فيها جراحة لغسل جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب هذا على شرط الاستيعاب او اما على قول من جوز مسح الاكثر فقد جاز له المسح على اكثر الجبيرة

مد في المسئلة رباعية كاشا دالية وانما لا يضربها كل مسح سوارضه ايضا المسح على ما تحتها الا وان لم يضربها لعل فاما ان لا يضربها المسح ايضا فيجبها ويغسل الا يضربها واما ان يضربها المسح فيجبها ويغسل كذلك ثم يخرج على العصابة اذا كانت بالضرورة تقدر بقدرها

مد قوله بين جبيرة وعصابة (الغسل) كسر العين المزملة وفتح الهاء صا رغيكه جبيرة وغيره او زرينه بظنور والقصادة والغسل بالتركية فان المقيح

مد ويجمع مسح جبيرة رجل مرة اي مع غسل الاخرى لا مسح خفيها بل خفيه قوله لا مسح خفيها اي لا يجمع مسح جبيرة رجل مع مسح خفي الاخرى للصحة لان مسح جبيرة حيث كان كالغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والمسح بل لا بد من تخفيف الجبيرة ايضا للمسح على الخفين لكن لو لم يقدر على مسح الجبيرة لا مسح على خفي الصحة مخرج به في التاخرانية اي لانه كذا ذهب احدى الرجلين قد

وغسل ما حولها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح والجراحات ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يتوقت بوقت فلو كان باحدى رجله قرحه فمسح عليها وغسل الصحة جاز لانه ليس جمعا بين الغسل والمسح فلو لبس الخف على الصحة وحدها ثم احدث لا يجوز ان يمسح على الخف لانه لا يكون جمعا بين الغسل والمسح فان لبس الخف عليها جاز له المسح على الخفين (ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب او دونها) اي دون الكعب (فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحة ولبس خفيه) ثم احدث (ينظر ان كان) ما (بقي من ظهر القدم) المقطوعة (مقدار ثلاث اصابع او اكثر يمسح) على الخفين (والا) اي وان لم يكن ما بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلاث اصابع (يفسلهما) كلتا الرجلين (لانه) اي الشان (وجب غسل) الموضع (المقطوع) ولا يجوز المسح على الخف الملبوس عليه لتقصا عن مقدار الفرض واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة لئلا يجمع بين الغسل والمسح (وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين او كليهما) وبعض خفه خال من القدم) فمسح على الخف (فان وقع المسح) على الخف (على المفصول) اي ما بقي من القدم اي وان وقع المسح على المقدار الذي فيه القدم من الخف حال كونه ذلك المسح عليه (مقدار ثلاث اصابع جاز) المسح لوجود مسح المقدار المفروض (والا) اي وان لم يقع المسح مقدرا ثلاث اصابع على الموضع الذي فيه القدم من الخف (فلا) يجوز المسح (وكذا) الحكم على هذا التفصيل (اذا كان الخف واسعا

مسئلة اذا توضأ ومسح على جبيرة في غير القدمين وغسل رجله ولبس الخفين ثم احدث والعلا باقية فعليه ان يتوضأ ويمسح على الجبيرة ولم ان مسح على الخفين ان يروى ان برأت قبل ان يلتفت الى طهارة الخف فانه يغسل موضع الجبيرة ويمسح على الخفين لانه يغسل ذلك الموضع كلب طهارة غير ان ترك الترتيب وذكر لا يضربه وان برأت بعد ما انتقصت لانه ليس الخف على طهارة النافضة ولو كانت حين ربط الجبائر متوضئا ولبس الخفين وهو على وضوء فبرأت الجراحة بعد ما احدث تومأ وغسل موضع الجراحة ومبلى عداى

مسألة من مقدار المفروض على القدم او وقع كل المسح على الخفاف الخالي من القدم لا يجوز المسح فان قلت لو وقع المسح المفروض على القدم ثم زال القدم من ذلك المكان كله او بعضه حتى بقي اقل من المفروض او لم يبق اصلاً ثم رجع الى محل اوله او وقع المسح المفروض على الخفاف الخالي كله او بعضه من القدم ثم رجع القدم الى ذلك الخاف حتى صار المسح انقضت كذا قال في الحاشية ج
كما اشير بعضه في الكبير وبعضه في شرح النقاية كذا قال في الحاشية ج
نك والبرء بالضم وسكون الراء بالتركية ياره او كولب بتمك وحسته ابو الولق من برئ يبرأ من اليباء الرابع ج

وبعضه خالي عن القدم) والحاصل ان مقدار المفروض يعتبر من القدم لا من الخفاف فان وقع تمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز (رجل توضأ ومسح على الجبيرة ولبس خفيه ثم احدث قبل ما تراءت فتوضأ بمسح على الجبيرة والخفين) لان طهارة كاملة ما لم تبرا حتى جازله اما من الاصحاء (فان احدث بعد ما براءت لا يمسح لانه ليس) الخفين (على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاسبيجاني) وقد حققناه في الشرح (واذا كان الشقاق في رجله) او في يده (فجعل فيه الدواء) كالمرهم ونحوه (او التيمم بماء فوق الدواء) وجوبا ان لم يكن يضره (ولا يكفيه المسح) لعدم الضرورة (وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء) بنفسه (يستعين بغيره حتى توضأ) استحباباً عند ابي حنيفة وجوبا عندهما (فان لم يستعين وتيمم) وصحلي (جاز صلواته عند ابي حنيفة) خلافاً لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول عن النجاسة ووجد من يوجهه او يحمله يجب عليه الاستعانة عندها لانه لا عنده لان عنده المكلف انما يكلف بقدرته نفسه لا بقدرته غيره (فان لم يجد من توضأ) بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به قاي (جازت) صلواته (بلا خلاف) لتحقيق العجز من كل وجه (واما المسح على الجوارب) جمع جَوَرِب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يستحق ولا جرموقاً (فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين) اي استوعبا لجلد ما يستر القدم مع الكعب (او منقلبين) اي جعل الجلد على ما يلي الارض منهما خاصة كالنعل للرجل (وقال لا يجوز) المسح عليهما ان كانا ثخينين لا يشقان) قال في

مسألة لانه عند البرئين انه كان مبدئاً عند اللبس والتبين يؤثر فيما مضى كما يؤثر فيما بقي لان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته في الحال ثبوته في الزمان السابق حكماً وتحقيقاً في الكبير ج
مسألة وتحقيقه ان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته في الحال ثبوته في الزمان السابق حكماً والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد ان الثاني بالتبين يمكن الاطلاع عليه دون الثابت بالاستناد والتبين يظهر اثره في الحال وفيما مضى والاستناد يظهر اثره في الحال دون ما مضى مثلاً انما سمع على الخفاف لو سبقه الحدث وهو في الصلوة فذهب للوضوء فتمت مدة مسحه في اثنان ذلك جازل ان يتد وضوءه ويتبين لان حدثه بسبب تمام المدة ثبت بطريق الاستناد الى الحدث السابق على المسح فلم يظهر اثره في مقدار ما مضى من الصلوة وفي الحال لم يصادف اوجزه من الصلوة حتى يفسدها فيبني وكذا التيمم سبقه الحدث فانصرف ليتيمم فوجد الماء وقد رجع للوضوء فانه يتوضأ ويبني ثبوت عمل الحدث السابق بطريق الاستناد بخلاف ما سح الجبيرة لو سبقه الحدث فذهب للوضوء فستفقد جبيرة عن يده حيث لا يجوز له البناء لثبوت عمل الحدث السابق بطريق التبين فانه فيها مضى من الصلوة شرح كبير
مسألة والاصل ان المكلف لا يعتبر قادراً بقدرته غيره عنده لان الانسان انما يعد قادراً اذا احتضن بحاله لا يتهيأ له الفعل في اراد وهذا لا يتحقق بقدرته غيره ولهذا اذا بذل الابن لاية المال والطاعة لا يلزم الحج ومن وجب عليه كفارة وهو معسر فذل الانسان المال لا يجب عليه قبوله وعندهما ثبتت له القدرة بالغير لان آتة صارت كالت بالاعانة كذا في شرح الهداية

في قول لا يجوز المسح على الجبيرة والخفين لان طهارة كاملة ما لم تبرا حتى جازله اما من الاصحاء (فان احدث بعد ما براءت لا يمسح لانه ليس) الخفين (على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاسبيجاني) وقد حققناه في الشرح (واذا كان الشقاق في رجله) او في يده (فجعل فيه الدواء) كالمرهم ونحوه (او التيمم بماء فوق الدواء) وجوبا ان لم يكن يضره (ولا يكفيه المسح) لعدم الضرورة (وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء) بنفسه (يستعين بغيره حتى توضأ) استحباباً عند ابي حنيفة وجوبا عندهما (فان لم يستعين وتيمم) وصحلي (جاز صلواته عند ابي حنيفة) خلافاً لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول عن النجاسة ووجد من يوجهه او يحمله يجب عليه الاستعانة عندها لانه لا عنده لان عنده المكلف انما يكلف بقدرته نفسه لا بقدرته غيره (فان لم يجد من توضأ) بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به قاي (جازت) صلواته (بلا خلاف) لتحقيق العجز من كل وجه (واما المسح على الجوارب) جمع جَوَرِب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يستحق ولا جرموقاً (فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين) اي استوعبا لجلد ما يستر القدم مع الكعب (او منقلبين) اي جعل الجلد على ما يلي الارض منهما خاصة كالنعل للرجل (وقال لا يجوز) المسح عليهما ان كانا ثخينين لا يشقان) قال في

مسألة من مقدار المفروض على القدم او وقع كل المسح على الخفاف الخالي من القدم لا يجوز المسح فان قلت لو وقع المسح المفروض على القدم ثم زال القدم من ذلك المكان كله او بعضه حتى بقي اقل من المفروض او لم يبق اصلاً ثم رجع الى محل اوله او وقع المسح المفروض على الخفاف الخالي كله او بعضه من القدم ثم رجع القدم الى ذلك الخاف حتى صار المسح انقضت كذا قال في الحاشية ج
كما اشير بعضه في الكبير وبعضه في شرح النقاية كذا قال في الحاشية ج
نك والبرء بالضم وسكون الراء بالتركية ياره او كولب بتمك وحسته ابو الولق من برئ يبرأ من اليباء الرابع ج

في المغرب شق الثبوت اذا رقى حتى روي ما وراءه من باب ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا يشقان وتفي الشقوق تأكيداً للثخانة وفي بعض الكتب لا يشقان الماء ولا يشقان الماء فالاول بمعنى لا يشق الجوز بان الماء الى نفسه كالاديم والصبرم والثاني بمعنى لا يجاوزان الماء الى القدم كذا في فتاوى قاضيان (وعليه) اي على قول ابي يوسف ومحمد (الفتوى) قاله (في الذخيرة) وقيل رجع ابو حنيفة الى قوله في آخر عمره) على ما روي انه لما عرض مسح على الجوربين من غير نعل وقال لعواذة فقلت ما كنت منع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه (و) حد الجورب (الثخين ان يستمسك) اي يثبت ولا ينسدل (على الساق من غير ان يشده بشئ) عند عدم ضيقه وهذا حد آخر للثخين غير ما تقدم وقال الرازي فان كان ثخيناً يشي معه فوسخاً فصاعداً الجوارب اهل مرو في فعل الخلاف انتهى ومثل في الخلاصة وهو احسن الحدود ولذا قال المصنف (ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لا مكان قطع المسافة بها) فاعتبر قطع المسافة لانه هو المقصود من امتعة الرجل ثم قال الرازي ذكر شمساً لائمة الخلواني ان الجوارب خمسة انواع من القز والوبر والفل والشمع والجلد الرقيق والكرباس وذكر ثلثاً صلب في الاربعة من الثخين والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الخافس فلا يجوز المسح عليه كيفما كان انتهى وقد علم منه ان اسم الجورب ليس مخصوصاً بما ينسج على اليد من القز بل يطلق على ما ينسج من الكرياس وغيره ايضاً وعلم ان الملاذ بالفرل ما عرل من القز فيعطى الشعر عليه ومن المعلوم ايضاً ان الكرياس اسم لما هو من غزل القطر ويحرق

واما يشقان فيقال انتهى كلام العرب وقيل اي يخط في هذا المقام لا مطلقاً فانه يقال نشفت الماء اي مذهب بالثوب من يديه اي يفضه ج لكن في فتاوى قاضيان ذكره كلا اللفظين يشق ويشف ثم قال معنى قوله لا يشقان اي لا يجاوز الماء الى القدم ومعنى قوله لا يشقان اي لا يشق الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصبرم انتهى كبير
مسألة قوله في بعض الكتب هذا القول كذا في فتاوى قاضيان رد للمغرب ولهذا البعض فانه لما جعل قاضيان معنى الشق نفوذ الماء الى القدم ومعنى الشف جذب الجورب الماء الى نفسه فكلا المعنيين صحيح قريب المعنيين فلا وجه للتخطة في هذا المقام
مسألة لما ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين وكذا الصلوات رضوان الله تعالى عليهم اجمعين كعتي وآبن مسعود والبراء والنس وآبوامانة ونهشل وعمر بن حريث وعمر بن الخطاب وآبن عباس كذا في ابن ابي نقيلا عن الرازي ج
مسألة هكذا فسروه كلامه وينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن ضيقاً فاما شاهد ما يكون فيه ضيق يستمسك على الساق من غير شد ولو كان من الكرياس وانما بعد جذب الماء كما في الاديم على ما قدم من كلام قاضيان اوردت وتما تضمنه وجه الدليل وهو ما يمكن فيه متابعت المشي اموي كبير
مسألة حتى قالوا لو شاهد ابو حنيفة صلاتها لافته بالجوارب لشدتها كلها وندخل اجرامها بذلك حتى صارت كالجلد الغليظ واجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة كما تقدم هنا كبير
مسألة في رجل يمشي بلباسه وينسج بهاءه بشئ يعمل من القز بل يمسح المبطن وما ليس من القز بالكرباس كبير
مسألة في رجل يمشي بلباسه وينسج بهاءه بشئ يعمل من القز بل يمسح المبطن وما ليس من القز بالكرباس كبير

في قول لا يجوز المسح على الجبيرة والخفين لان طهارة كاملة ما لم تبرا حتى جازله اما من الاصحاء (فان احدث بعد ما براءت لا يمسح لانه ليس) الخفين (على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاسبيجاني) وقد حققناه في الشرح (واذا كان الشقاق في رجله) او في يده (فجعل فيه الدواء) كالمرهم ونحوه (او التيمم بماء فوق الدواء) وجوبا ان لم يكن يضره (ولا يكفيه المسح) لعدم الضرورة (وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء) بنفسه (يستعين بغيره حتى توضأ) استحباباً عند ابي حنيفة وجوبا عندهما (فان لم يستعين وتيمم) وصحلي (جاز صلواته عند ابي حنيفة) خلافاً لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول عن النجاسة ووجد من يوجهه او يحمله يجب عليه الاستعانة عندها لانه لا عنده لان عنده المكلف انما يكلف بقدرته نفسه لا بقدرته غيره (فان لم يجد من توضأ) بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به قاي (جازت) صلواته (بلا خلاف) لتحقيق العجز من كل وجه (واما المسح على الجوارب) جمع جَوَرِب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يستحق ولا جرموقاً (فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين) اي استوعبا لجلد ما يستر القدم مع الكعب (او منقلبين) اي جعل الجلد على ما يلي الارض منهما خاصة كالنعل للرجل (وقال لا يجوز) المسح عليهما ان كانا ثخينين لا يشقان) قال في

مسألة من مقدار المفروض على القدم او وقع كل المسح على الخفاف الخالي من القدم لا يجوز المسح فان قلت لو وقع المسح المفروض على القدم ثم زال القدم من ذلك المكان كله او بعضه حتى بقي اقل من المفروض او لم يبق اصلاً ثم رجع الى محل اوله او وقع المسح المفروض على الخفاف الخالي كله او بعضه من القدم ثم رجع القدم الى ذلك الخاف حتى صار المسح انقضت كذا قال في الحاشية ج
كما اشير بعضه في الكبير وبعضه في شرح النقاية كذا قال في الحاشية ج
نك والبرء بالضم وسكون الراء بالتركية ياره او كولب بتمك وحسته ابو الولق من برئ يبرأ من اليباء الرابع ج

مسألة من مقدار المفروض على القدم او وقع كل المسح على الخفاف الخالي من القدم لا يجوز المسح فان قلت لو وقع المسح المفروض على القدم ثم زال القدم من ذلك المكان كله او بعضه حتى بقي اقل من المفروض او لم يبق اصلاً ثم رجع الى محل اوله او وقع المسح المفروض على الخفاف الخالي كله او بعضه من القدم ثم رجع القدم الى ذلك الخاف حتى صار المسح انقضت كذا قال في الحاشية ج
كما اشير بعضه في الكبير وبعضه في شرح النقاية كذا قال في الحاشية ج
نك والبرء بالضم وسكون الراء بالتركية ياره او كولب بتمك وحسته ابو الولق من برئ يبرأ من اليباء الرابع ج

مد لان ما يعل منه اذا جلد او فطر او بطن يجوز المسح عليه لان الجوخ احد الاربعه وليس من الكرباس لان الكرباس بالكسر اسم
لثوب من القطن ويلحق به كل ما كان من نوع المحيط كالكتان والا برسيم ونحوهما ح
نك اي الجوخ ان يستراه كازعمه البعض فاحاصل ان الجورب من اي شيء عمل ان كان رقيقا بحيث ينسدل فلا يساق لولم
يشد ولم يكن المشي به فرسخا فصاعدا فلا يجوز المسح عليه اتفاقا وان كان مجلدا او منعلا او مبطننا فيجوز اتفاقا وان لم يكن
كذا وكذا بل كان ثغينا يمكن المشي به فرسخا فصاعدا فختلف فيه يجوز عنده ولا يجوز عنده اولا ثم رجع اليها كما سبق تفصيله ح
بان لم يكن الجورب رقيقا ولا مجلدا ولا منعلا
ولا مبطننا بل كان ثغينا مسهرا

ما هو مثله في الثخانة كالكتان والا برسيم وحينئذ فالمعمول
من الجوخ داخل تحت ما هو من الغزل لا تحت الكرباس وما لحق به
ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل من ان كان مجلدا او منعلا او
مبطننا يجوز المسح عليه اتفاقا والا فان كان ثغينا يمكن ان يمشى به
فرسخا او اكثر فعلى خلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق
على انه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو من الغزل لكان الحاقه به
بطلان الدلالة فانه امتنع من المعمول على اليد من الغزل على ما لا
يخفى وان كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه ان يستر بجلد
جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطل على اسم المنقل
فروع اذا تمت مدة المسح وهو متوضي لزم
تزع الخفين وغسل الرجلين دون اعاده بقتة الوضوء وكذا
اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضيان لو تمت المدة وهو في الصلاة
ولم يجد ماء يمضي على صلوته اذا فائدة في قطعها اذ لو قطعها
وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمر ولا يخط للرجلين من
التيمم ومن المشايخ من قال تفسد صلوته والا قول اصح انتهى
والذي يظهر ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم ان
التيمم لاحظ للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان
محله عضوين كان الوضوء طهارة لجميعها وان كان محله اربعة
اعضاء وكذا لو خاف ان تزعها ذهاب رجله من البرد فانه
يتيمم ولا يمسح على الخفين على ما حققه الشيخ كمال الدين ابن الهمام
وقد ذكرناه في التخرج (فصل في نواقض الوضوء)
النواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة الناقضة (المحاشي)
اي لعل (الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين) اي خروج

من ليس على الماسح غسل بقية اعضاء الوضوء
ان كان متوضعا فلو اعاد فالتوضوء اسراف
وكذا الحكم في نزع احدها وفي الخروج من غير
اخراج لكن وجود السرف اذا كان الغسل
بلا نية القرية كما خرج

اي ليس عليه غسل بقية اعضاء الوضوء
بل يجب عليه غسل الرجلين فقط اذا كان
متوضعا مسهرا

نك قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام الذي
يظهر صحة القول بالفساد لان الفسخ
قد يمنع التحف بمدة فيسري الحدث مدها
اذ لا بقاء للطهارة مع الحدث فكما يقطع
عند وجود الماء لغسل رجله يقطع عند
عدمه ليقسم لا للرجلين فقط ليزم رفع
الاصيل بالتحف بل لكل لان الحدث لا يبرأ
فيصير محدثا بحدث القدمين وان كان بحيث
لو اقتصر على غسلها ارتفع كمن غسل
ابتداء بالاعضاء الا رجله وفيه الماء فانه
يتيمم لا للرجلين فقط والا لكان جمع التحف
والاصيل ثابتا في كثير من المصود بل للحدث
القائم به فانه على حاله ما لم يتم اكل وهذا
لان التيمم ان لم يصب الرجل حسا لكنه
يصيبها حكم الطهارة عنده وهو المقصود
ثم قال وعلى هذا ما ذكر في جوامع الفقه
والمحيط من انه انما ينزع اذا تمت المدة
اذا لم يخف ذهابها من البرد فان خاف
فله ان يمسح مطلقا في نظر فان خاف البرد
لا اشترط في منع السراية كان عدم الماء
لا يمنعها غاية الامر انه لا ينزع لكن لا يمسح
بل يتيمم لحوق البرد انتهى وهو التحقيق
الحقيق والتدقيق الذي ليس للعدول
عنه طريق وله رد القائل كم ترك الاول
للاخر والله الموفق شرح كبير

نك لما ذكرنا الطهارة الحكيمة اهلها ونظرا
وآلة شرم يذكر ما يعرض عليها فيزيلها ونافض الوضوء ما يخرج عما يطلب به من استباحة الصلوة ونحوها فان نقص المعاني لخراب
عما يطلب بها ونقص الاجسام ابطال تأليفها اعترض عليه بان المنقوض ما وضوء وما غسل واما تيمم واما مسح فابن
الباق من نواقض الوضوء اتجب بان نواقض التيمم والمسح قد ذكر في انشاء بعضها واما نواقض الغسل فالحجامة والحصى والنفار
تأمل ح نك التيمم في التيمم فانه لا يفسد في غير ما خرج من قاعدة المقصود منه لاستباحة الصلوة في الوضوء يخرج الجليلين
من انما اشترط المعاني دون الغسل اقتداء بالسلف واحترافا عن مقالة الفلاسفة لانهم كثيرا ما يستعملون تلك العطل ح

من الجوخ داخل تحت ما هو من الغزل لا تحت الكرباس وما لحق به
ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل من ان كان مجلدا او منعلا او
مبطننا يجوز المسح عليه اتفاقا والا فان كان ثغينا يمكن ان يمشى به
فرسخا او اكثر فعلى خلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق
على انه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو من الغزل لكان الحاقه به
بطلان الدلالة فانه امتنع من المعمول على اليد من الغزل على ما لا
يخفى وان كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه ان يستر بجلد
جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطل على اسم المنقل
فروع اذا تمت مدة المسح وهو متوضي لزم
تزع الخفين وغسل الرجلين دون اعاده بقتة الوضوء وكذا
اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضيان لو تمت المدة وهو في الصلاة
ولم يجد ماء يمضي على صلوته اذا فائدة في قطعها اذ لو قطعها
وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمر ولا يخط للرجلين من
التيمم ومن المشايخ من قال تفسد صلوته والا قول اصح انتهى
والذي يظهر ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم ان
التيمم لاحظ للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان
محله عضوين كان الوضوء طهارة لجميعها وان كان محله اربعة
اعضاء وكذا لو خاف ان تزعها ذهاب رجله من البرد فانه
يتيمم ولا يمسح على الخفين على ما حققه الشيخ كمال الدين ابن الهمام
وقد ذكرناه في التخرج (فصل في نواقض الوضوء)
النواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة الناقضة (المحاشي)
اي لعل (الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين) اي خروج

مد والمراد بما خرج من حروجه لا عينه لان عينه ليس بمن ولا يكون علة الانتقاض لان العلة عبارة عن معنى محل بالحمل لا عن اختيار
فتغير حال الحمل قال الشيخ حافظ الدين النسفي قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام الظاهر ان الناقض هو النقص الخارج لا خروج
الخروج للنقص كونه مؤثرا للنقص مع ان النقص هو المؤثر في رفع ضده وصفة النجاسة الرفعة للطهارة انما هي قائمة
بالخارج وغاية الخروج ان يكون علة تحقق صفة شرعية اعني صفة النجاسة فانها شرعية وذلك لا يضر اذ بعد تحققها عن
علتها هي المؤثرة للنقص كبير

اي خروج كل شيء خرج من القبل او الدبر فيشمل البول والغائط
والدود والحصاة والريح غير ان الريح من غير الدبر لا تنقص
فلذا قال (وان خرج من قبل الرجل او المرأة ريح منتنة الصحيح)
اي الوضوء (لا ينتقض كذا ذكره في المحيط) ولا خلاف في ان الخارجة
من الذكر غير ناقضة وكذا غير المنتنة اذا خرجت من الفرج واما
المنتنة فتصل تنقص والصحيح انها لا تنقص بل الصحيح ان خلاف
انما هو في الخارجة من فرج المفضاة ولا خلاف في غيرها (وان
خرج) الريح (من المفضاة) وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها
ودبرها فانصل المسلكان فعن محمد (يجب عليها الوضوء)
للاحتياط (ودكر في قاضيان) وكذا في غيره (يستحب لها ان تنص)
للاحتياط مع انظها ريتها ثابتة بيقين فلا تزول بالشك لكن
قيل كون الريح من الدبر هو الغالب فرجع انها من الدبر وقيل
ان كان مسموعا او منتنا نقض والا فلا وفي الخلاصة لو خرج
من الدبر ريح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاوج لا وضوء
عليه (وكذا الدود والحصاة اذا خرجا من) احد هذين
الموضعين يجب عليه الوضوء (لاستتباع الرطوبة وهي حدث
في السبيلين وان قلت بخلاف الريح) وان خرج الدود من الفم
او من الاذن او من الجراحة لا ينتقض لان الدود طاهرة
وما عليها من البلة غير ناقضة لقلتها وعدم قوة السيلان فيها
(وان ادخل الحقنة) دبره (ثم اخرجها) ان لم يكن عليها بلة لا
ينقص (بادخالها الوضوء) (والاحوط ان يتوضا) لان عدم
وجود البلة نادر فربما وجدت الا انها خفية وكذا كل شيء
يدخله وطرفه خارجا واما ما غيبه فخرجه ناقض لا للحاقه

من الجوخ داخل تحت ما هو من الغزل لا تحت الكرباس وما لحق به
ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل من ان كان مجلدا او منعلا او
مبطننا يجوز المسح عليه اتفاقا والا فان كان ثغينا يمكن ان يمشى به
فرسخا او اكثر فعلى خلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق
على انه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو من الغزل لكان الحاقه به
بطلان الدلالة فانه امتنع من المعمول على اليد من الغزل على ما لا
يخفى وان كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه ان يستر بجلد
جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطل على اسم المنقل
فروع اذا تمت مدة المسح وهو متوضي لزم
تزع الخفين وغسل الرجلين دون اعاده بقتة الوضوء وكذا
اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضيان لو تمت المدة وهو في الصلاة
ولم يجد ماء يمضي على صلوته اذا فائدة في قطعها اذ لو قطعها
وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمر ولا يخط للرجلين من
التيمم ومن المشايخ من قال تفسد صلوته والا قول اصح انتهى
والذي يظهر ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم ان
التيمم لاحظ للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان
محله عضوين كان الوضوء طهارة لجميعها وان كان محله اربعة
اعضاء وكذا لو خاف ان تزعها ذهاب رجله من البرد فانه
يتيمم ولا يمسح على الخفين على ما حققه الشيخ كمال الدين ابن الهمام
وقد ذكرناه في التخرج (فصل في نواقض الوضوء)
النواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة الناقضة (المحاشي)
اي لعل (الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين) اي خروج

مد ثم لما كان المراد من السبيلين القبل
والدبر وكلمة ما عامة وقد دخلت عليها
كل فاقضت شمول كل فرد ما يخرج من
السبيلين والمعلوم قطعا ان المراد من كل
واحد منهما لا منهما معا دخل في ذلك
العموم الريح من القبل ولذا خصصه
بقوله وان خرج الرجل واغراه آه كبير

نك قوله او المرأة اي وقبل المرأة الغير
المفضاة بقرينة المقابلة بقوله فان خرج
من المفضاة بميم منصومة وفارسا كمن
بالتركبة فرجله دبري براول مشع عورت

نك قوله بل الصحيح ان الخلاف اعترض
عليه بان بين قوله قامة المنتنة وبين قوله
بل الصحيح آه تناقضا فان المفهوم من الاول
ان الصحيح ان هذه المسئلة خلافية
والمفهوم من الثاني انها واقعية اجب
نعم ولكن يمكن التوجيه بان يقدّر قبل
قوله بل الصحيح قوله هكذا قيل لكنه غير
صحيح بل الصحيح آه كذا في النجاشية

نك هذا هو المفهوم من المتن ومن كلام
البعض كصاحب الخلاصة والذي هو
عليه قاضيان وغيره ان الخلاف انما هو
في الخارجة من قبل المفضاة ولا خلاف في عدم
التنقص في غيرها لانها غير منتنة من اجل
النجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان
الريح نفسها ليست بنجسة وانما نجس
لمرورها على محل النجاسة كبير

نك فان قلت هذا داخل في عموم كلام المص
كل ما خرج فيضيد انه ناقض قلت لا اي
لا يدخل في كلام المص لانه اختلاوج لا خروج
بكسر المزة وسكون الخاء المعجمة بالزكية
كوز سكرمك ودبر سكرمك وخرجك اثمك
وليسم دخوله فالمراد بما خرج ما كان نجسا
وهذا الريح ليس بنجس اتفاقا لعدم مجاوزة
النجس ح

مد علة الخارج من مجرسة وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا من جراحة واما من الفم فكذلك هو من جراحة ان لم يكن من الجوف
وان كان من الجوف فكذلك لا ينتقض تكون ما عليه قليلا لا علاء الفم فلا يكون حدثا كذا في الكبير ح
مد ادخالها الفم لا ينتقض اخرجها اي الحقنة لان الادخال ليس بمطنة للنقص ح
نك اي البلة خفية فان التلوث غالب وعدمه في غاية الندرة بل يكاد يوجد قوله كذا كل شيء
المصر في قوله وان ادخل الحقنة ما كان طرفه من الحقنة وغيرها خارجا لكنه غير المذكور ح

هذا القول لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف لان الكرامة يمكن ان تكون على قدر ما ايضا لانها ليست متناهية قليل نجاسة
والاصولة مع قليل النجاسة مكرهة فان كان البلغم مختلطا بالطعام ونحوه ان كان عال لوانه الطعم ملا الفم نقض والا فعلى
الاخلاق وقد خالف زفر في اشتراط ملء الفم في القمع وقال ينقض مطلقا لا طلاق ما ورد انه عليه الصلاة والسلام فاء فتوى فانه
ليجد ان عليه السلام يقي ملا الفم لانه يكون غالبا عن كثرة الاكل من الطعام وليس كذلك من شربه عليه الصلاة والسلام وكذلك
قوله في حديث ابن عباس اوقلس مطلق فيجزي على طلاق واجابوا عنه بما روي عن علي بن ابي طالب او دسعه قتلوه الفم وهو لو لم يعارض
الحديث الصحيح المرفوع سيما ومفهوم الصحة
ليس بجذبة كيف ولم يعرف حديثا ومثل ما وقع
في حديث يعاد الوضوء من سبع فانه لا يعارض
القياس لكن قيل ان القلس هو ما يملأ الفم
ذكره في المغرب ولا يخلو عن نظر والله اعلم
شرح كبير

لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطاوى

مال الى قول ابي يوسف حتى قال يكره ان يأخذ البلغم بطرف
كفه ويصلي معه كذا في الخلاصة وفيه نظر مذكور في الشرح

(وان جاء دما) فاما ان يكون من الرأس او من الجوف ساثلا او

علقا (ان كان ساثلا فنزل من الرأس ينقض) اتفاقا ان ساوى

البزاق (وان كان علقا) اي منبجدا (لا ينقض) اتفاقا وان غلب

السائل على البزاق ينقض وكذا ان كان مساويا بان كان اصفر

نارنجيا فان كان اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض

وكذا الحكم ان خرج من اسنانه (وان صعد) الدم (من الجوف

ان كان علقا لا ينقض) اتفاقا (الا ان يملأ الفم) لانه سوداء

محترقة فاعتبر بسائر انواع القمع (وان كان ساثلا فعلى قوله

اي حنيفة ينقض وان لم) اي ولو لم (يملأ الفم) كسائر الدماء

السائلة لانه من جراحة في الجوف اذ المعدة ليست محللا للدم (و

عند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء الفم) اعتبارا بان بقي كونه

من الجوف (وان جاء طعاما) او غيره سوى الدم السائل وانما

ذكر الطعام لئلا يتوهم ان الضمير للدم المتقدم ذكره (قليل

فيلد) متفرقا وان بحيث لو جمع ملاء الفم ينظر (ان اتحد

المجلس) بان جاء الجميع في مجلس واحد (يجمع عند ابي يوسف

ويحكم باليقض (وقال محمد ان اتحد السبب) وهو الغثيان

(يجمع) ويحكم باليقض (والافلا) وهو الاصح لان الاصل

اضافة الاحكام الى اسبابها (وتفسير اتحاد السبب انه) اي

الاتحاد اي كائنا اذا جاء ثانيا قبل سكون النفس من الغثيان

(والهيجان) اما لا يضطرب والحركة تدفع المعدة ما لا تطيق

ووجوب سجدة التلاوة ط قوله الى اسبابها كالغثيان والتلاوة تدعى الى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط

قوله الا شافى اي لا اذا تفرقت اسبابه فاضاف الى المكان كانه سجدة التلاوة اذا تكرر سببها في مجلس واحد ولو

اعاد سببها وانقضى المجلس لان كل تلاوة سبب وتامة في الصلوة هنا كلام نفيس يطلب من شرح الشيخ اسما على الدرر

لدا حلق ما ورد في الاحاديث كما تقدم واجابوا بما روي الدارقطني انه عليه السلام قال ليس في القطرة والقطرتين من الدم
وضوء الا ان يكون ساثلا وللفظ قطرة وقطرتين كناية عن علة نقل وعدم السيالان بدليل الا ان يكون ساثلا فيه يعلم ان ليس المراد
حقيقة القطرة والا لكان النقي والاثبات متواردين في شيء واحد فان حقيقة القطرة فيها السيالان لكن في احد طرفي الحديث مجاز
الغرض بن عطف وفي الاخرى مجاز بن نصير وقد منعنا الا ان الاحاديث المتقدمة ليست صريحة في مراده فان بعضها من دم
سائل وفي بعضها ذكر الزعان وهو لا يكون الا ساثلا وايضا رطوبة البدن واجلاطه لا يعطى لها حكم النجاسة الا بالانتقال

اما لا تطيقه وكذا ثانيا وارجا فهذا هو تفسير اتحاد السبب (اما

الدم ونحوه اذ اخرج من البدن) فاما ان يسيل ولا (ان سالت بنفس

نقض والا فلا) خلافا لفرقة قوله عليه الصلاة والسلام ليس

في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون ساثلا والمراد

بالقطرة والقطرتين ما يخرج شبيها بما يقطر ولا يسيل بدليل

قوله الا ان يكون ساثلا (وعلى هذا) الاصل وهو اعتبار السيالان

في الدم ونحوه (مسائل كثيرة منها) اي من تلك المسائل (نقطه)

بكسر النون وفتحها وهي واحد الجذري والنبذة (قشرت فسيال

منها ماء) خالصا جديدا من الخارج والتأمت عليه (او دم او

صديد) اي ماء اصفر رقيق عن الدم والقيح (ان سالت عن رأس

الجرح ينقض الوضوء وان لم يسيل) عن رأس الجرح (لا ينقض)

وهذا يشمل ما اذا اخرج بنفسه فسال وخرج بالعصر فسال وهو

اختيار صاحب المحيط وفي الهداية انه اذا اخرج بالعصر لا ينقض

والاول اوجه قاله ابن الهمام وذكرناه في الشرح (وتفسير السيالان)

الناقض (ان يتحد) ذلك الشيء (عن رأس الجرح) اي يترك

بنفسه من غير تبعية غيره (واما اذا علا على رأس الجرح) او البثرة

او نحوهما (ولم يتحد) لا يكون ساثلا وقال بعضهم) انما يكون

ساثلا ناقضا (اذا اخرج وتجاوز) مكان خروجه (الى موضع يلحق

اي يلحق ذلك الموضع (حكم التطهير) اي يجب تطهيره في الوضوء

او الغسل او في ازالة النجاسة الحقيقية (يعني) ذلك البعض الذي

فسروا السيالان بهذا (اذا اخرج الدم من الرأس الى انفه او الى

اذنه ان سالت) ذلك الدم (الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال)

وهو ما جاء في قصبة الانف ودخل فيه ما خال الى خارج (نقض)

تفسير ما استفاد من قول ان سالت عن رأس الجرح فان عن السعد والمجاورة وتمييز لقوله وقال بعضهم ام ح

تق فائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العين وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيها ممكنة وانما الساقط حكمه تهويرة

هذا القيد الاخير للاحتراز عن اشكال اوردته صيد الشريعة فانه اذا فسد منه دم كثير ولم يعلق رأس الجرح بضمه فانه ناقض

والا لما صحت صلوة قط والانتقال في

السيالان يعلم بمجرة الطهور لا بالجل

ليس مقرر ما ظهر ظهوره دليل نقله

خلاف غيرها فان تحت كل بشرة رطوبة

فاذا زالت البشرة كانت الرطوبة باقية

لا منتقلة ولا تكون منتقلة الا بالتجاوز

والسيالان ولذا حكموا بطهارة الباقي

في عروق المذكاة بعد الذبح ويؤيده قوله

تعالى او دما مسفوحا فان غير المسفوح

ليس بداخل تحت الحرمة فلا بد لحرمة

ونجاسته من دليل وقد تقرر ان ما تقدم

ليس بدليل والله سبحانه اعلم شرح كبير

سالت اي مضموبا ومسفوحا من سفحت دمه

اذا سفت وحرقه سالت

تسالت اي لفظة واحدة الجذري بضم الجيم

وفتحها وفتح الدال وتثنية الباء وكذا

البشر بفتح الباء وسكون الناء المشددة بالتيه

جيمك ويذكرى جبان كذا امرض بدنيه دند

والبشر عطف تفسيرى ح

سالت قوله رقيق عن الدم والقيح يعني كان

اهله دما او قيحا فرق قيحا وصديدا وماء

اسفر فلوسال فالحكم كذلك الا اذا عاده

ان يسيل منها ماء او دم او صديد ولفظ

عن متعلق بوق ح

مد وفي الهداية هذا اذا قشر ما فخرج بنفسه

اما اذا غمر ما فخرج بمجره لا ينقض لانه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

في دمه

مد وفي شرح الطحاوي ولونزل الدم الى قصبة الانف وانفه مشدودة نقض وضوءه لان داخل الانف بلحقه حكم التطهير و
لو كانت جراحة فربطها فابتل ذلك الرباط ان نفذ البطل الى الخارج نقض وضوءه والا فلا وان كان الرباط بطاقتين فنقض البعز
دون البعض اشقت طهارته فاقاد وفي فتاوى قاضيهان ولونزل البوار من المثانة الى الهليل ولم يظهر على رأسه الا حيلة نقض

مد فان الاعتذار المأخوذ في تفسير السيلان اهم من ان يتخذ حقيقة كالسائل نفسه او حكايا اذا مسح الدم عن رأس الجرح
ثم وثم وضوءه فخرج الدم وسرى فيه
اي اختلط الدم في القطن ح

الوضوء وان سال الى قصبة الانف ودخل ضماح الاذن ولم
يتجاوز ولا ينقضه وان مسح الدم عن رأس الجرح بقطنة او غيرها
ثم خرج فمسح ثمة وثمة او القى التراب او وضع القطن ونحوه
عليه فخرج وسرى فيه ينظر ان كان بحال لو تركه ولم يمسحه ولم
يضع عليه شيئا يسيل ينقض (والا فلا) ينقض لان المعتبر خروج
ما من ثلثه ان يسيل بنفسه لولا المانع (و) من السائل (لو يترك
وفي بزاق دم) فانه ينظر (ان كان البزاق غالبا) بان كان الى البياض
اقرب (فلا وضوء عليه وان كان لدم غالبا) بان كان الى الحمرة اقرب
(فعليه الوضوء) لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومغلوبة
على عدم ذلك (وان استويا) بان كان فيه صفرة شديدة نارنجية
(يتوضأ احتياطاً) لان سيلانه بنفسه اظهر (و) منها (لو عض
شيئا فرأى اثر الدم عليه فلا وضوء عليه) وفي الذخيرة اذا عض
شيئا فوجد فيه اثر الدم واستاك بالسواك فوجد اثر الدم
لا ينقض ما لم يعرف السيلان وكذا لو رأى الدم على الخلخال
لانه ليس بسائل قاله قاضيهان (وقال بعض المشايخ ينبغي
ان يضع كعبا او اصبعه) في ذلك الموضع فينظر (ان وجد الدم
فيه) اي في الشيء الذي وضعه من الكعب وضوءه (ينقض) الوضوء
(والا فلا) وفي الحاوي سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين
الاسنان فقال ان كان موضعه معلوما وسال نقض وهو خير
وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى الغالب (و) منها ما ذكر
(عن محمد) انه قال (الشيخ) اذا كان في عينيه رمد ويسيل الدموع
منهما) اي من عينيه (آخره) فعل مضارع من مقول محمد
(بالوضوء لوقت كل صلاة) اي كسائر اصحاب الاعتذار (لا في

قوله لو كان البزاق غالبا بان كان الى البياض اقرب (فلا وضوء عليه) لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومغلوبة على عدم ذلك (وان استويا) بان كان فيه صفرة شديدة نارنجية (يتوضأ احتياطاً) لان سيلانه بنفسه اظهر (و) منها (لو عض شيئا فرأى اثر الدم عليه فلا وضوء عليه) وفي الذخيرة اذا عض شيئا فوجد فيه اثر الدم واستاك بالسواك فوجد اثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان وكذا لو رأى الدم على الخلخال لانه ليس بسائل قاله قاضيهان (وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كعبا او اصبعه) في ذلك الموضع فينظر (ان وجد الدم فيه) اي في الشيء الذي وضعه من الكعب وضوءه (ينقض) الوضوء (والا فلا) وفي الحاوي سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه معلوما وسال نقض وهو خير وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى الغالب (و) منها ما ذكر (عن محمد) انه قال (الشيخ) اذا كان في عينيه رمد ويسيل الدموع منهما) اي من عينيه (آخره) فعل مضارع من مقول محمد (بالوضوء لوقت كل صلاة) اي كسائر اصحاب الاعتذار (لا في

قوله ويسيل الدموع اي يسيل سيلانها من عينيه هكذا في بعض النسخ على التثنية والظاهر على لفظ المفرد كما وقع في نسخ الكثير ولذا قال في سبيل ليد ح

مد قوله لو كان البزاق غالبا بان كان الى البياض اقرب (فلا وضوء عليه) لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومغلوبة على عدم ذلك (وان استويا) بان كان فيه صفرة شديدة نارنجية (يتوضأ احتياطاً) لان سيلانه بنفسه اظهر (و) منها (لو عض شيئا فرأى اثر الدم عليه فلا وضوء عليه) وفي الذخيرة اذا عض شيئا فوجد فيه اثر الدم واستاك بالسواك فوجد اثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان وكذا لو رأى الدم على الخلخال لانه ليس بسائل قاله قاضيهان (وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كعبا او اصبعه) في ذلك الموضع فينظر (ان وجد الدم فيه) اي في الشيء الذي وضعه من الكعب وضوءه (ينقض) الوضوء (والا فلا) وفي الحاوي سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه معلوما وسال نقض وهو خير وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى الغالب (و) منها ما ذكر (عن محمد) انه قال (الشيخ) اذا كان في عينيه رمد ويسيل الدموع منهما) اي من عينيه (آخره) فعل مضارع من مقول محمد (بالوضوء لوقت كل صلاة) اي كسائر اصحاب الاعتذار (لا في

مد اي الضم صاحب عذر فينقض وضوءه وانما لم يقطع عذره لان يمكن ان لا يكون صاحب عذر لكنه مرجوح
فيكون كونه صاحب عذر مظلوما غالبا والظن الغالب ملحق باليقين ولذا قال آخرون بصيغة المضارع المتكلم كذا في الحاشية
وسأجبه لعذر من ينسب البول لا يمكنه امساكه او استطلاق بطن او انفلت ريج او استخاضة او عينة رمد او عينة رمد او عينة رمد
وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن وتدى وسرة ان استوعب عذره تمام وقت صلوة مفروضة بان لا يجد في جميع وقتها رمد او عينة رمد او عينة رمد

لا في اخاف ان يكون ما يسيل منه صديدا فيكون صاحب العذر
ولا فرق في ذلك بين الشيخ والشاب الا انه ذكر الشيخ باعتبار
الاكثر ولا فرق بين الرمد وغيره من الازواج بل كل ما يخرج
من علة مع وجع سواء كان من العين او الاذن او السرة او الثدي
ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد بخلاف ما اذا كان بدون
وجع (وفي الفتاوى الغرب في العين) وهو يفتح العين المجبة و
سكون الرائحة يخرج في ما قبلها (بمنزلة الجرح) الذي لا يرقأ
اي لا يجف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جلة القروح (واما
صاحب الجرح الذي لا يرقأ) بالحمرة اي لا يسكن دمه عن النزف
(ومن ينسب البول) اي عدم استمسكه (والمستخاضة) وكذا
من يرد عاف دائم او انفلت ريج او استطلاق بطن (يتوضئون
لوقت كل صلاة فيصليون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا
من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم) وفي
بعض النسخ (وكان عليهم استئنا في الوضوء لصلوة اخرى) وهو
لفظ القدوري وفيه دفع توهم ان يبطل وضوءهم بالنظر
الى صلاة ولا يبطل بالنظر الى صلاة اخرى (وان توضأت
المستخاضة حين تطلع الشمس بقي طهارتها حتى يذهب وقد
الظاهر) عند ابن حنيفة ومحمد (خلاف لابن يوسف وزفر) بناء
على ان وضوءهم ينقض بخروج الوقت فقط عند ابن حنيفة
ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وباتهما وجد عند ابن يوسف
ففي الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج فينقض
عند ابن يوسف وزفر لا عند ابن حنيفة ومحمد وفيما اذا توضأت
قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجد الخروج ولم يوجد الدخول

قوله لا في اخاف ان يكون ما يسيل منه صديدا فيكون صاحب العذر ولا فرق في ذلك بين الشيخ والشاب الا انه ذكر الشيخ باعتبار الاكثر ولا فرق بين الرمد وغيره من الازواج بل كل ما يخرج من علة مع وجع سواء كان من العين او الاذن او السرة او الثدي ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد بخلاف ما اذا كان بدون وجع (وفي الفتاوى الغرب في العين) وهو يفتح العين المجبة وسكون الرائحة يخرج في ما قبلها (بمنزلة الجرح) الذي لا يرقأ اي لا يجف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جلة القروح (واما صاحب الجرح الذي لا يرقأ) بالحمرة اي لا يسكن دمه عن النزف (ومن ينسب البول) اي عدم استمسكه (والمستخاضة) وكذا من يرد عاف دائم او انفلت ريج او استطلاق بطن (يتوضئون لوقت كل صلاة فيصليون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم) وفي بعض النسخ (وكان عليهم استئنا في الوضوء لصلوة اخرى) وهو لفظ القدوري وفيه دفع توهم ان يبطل وضوءهم بالنظر الى صلاة ولا يبطل بالنظر الى صلاة اخرى (وان توضأت المستخاضة حين تطلع الشمس بقي طهارتها حتى يذهب وقد الظاهر) عند ابن حنيفة ومحمد (خلاف لابن يوسف وزفر) بناء على ان وضوءهم ينقض بخروج الوقت فقط عند ابن حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وباتهما وجد عند ابن يوسف ففي الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج فينقض عند ابن يوسف وزفر لا عند ابن حنيفة ومحمد وفيما اذا توضأت قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجد الخروج ولم يوجد الدخول

يتوضأ ويبطل فيه خاليا عن الحدث ولو حكا
لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم وهذا
شرط العذر في حق الاستبراء وفي حق البقاء
كفي وجوده في جز من الوقت ولو مرة وفي
حق الزوال بشرط استيعاب الانقطاع تمام
الوقت حقيقة لانه الانقطاع الكامل
وحكم الوضوء لا غسل لونه ونحوه لكل
فرض الدم للوقت كما في ذلك الشمس
ثم يبطل به فيه فرضا ونظرا فدخل الواجب
بالاولى فاخرج الوقت بطل اعطى حده
السابق حتى لو توضأ على الانقطاع ودام
الخروج لم يبطل بالخروج ما لم يعل حدث
اخر او يسلم كسنة مسح خفه واقاد
انه لو توضأ بعد الطلوع ولو بعد اوصي
لم يبطل الا بخروج وقت الطهر وان سأل
على ثوبه فورا درهم جاز له ان لا يغسل
ان كان لو غسل لنفسه قبل الفراغ منها اي
الصلوة والا لتضرع قبل فراغه فلا يجوز
ترك غسله هو المختار للفتوى والاعتقاد

مد اي في توضي المستخاضة حين تطلع الشمس حصل دخول اي دخول وقت الظهر فقط وتظهر ثمرة الخلاء فيها فان وضوءهم
ينقض عند ابن يوسف وزفر بدخول الظهر لوجود دخول الوقت وعند ابن حنيفة ومحمد رجحما الله تعالى لا ينقض لعدم الخروج قاله
في الهداية والمستخاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة الا وحدث الذي ابتليت به بوجود ذلك الوقت وكذا كل ما هو في معانها
من سلس البول او رعاي دائم او انفلت ريج او نحوها لان الضرورة تتحقق وهي هم الكل انتهى ح وهذا الذي ذكره الهداية
تعريف صاحب العذر في حق بقاء عذره سعة

مد واما عند ذفر فلا يسل لعدم الدخول هذا هو المشهور وراى غير الاسلام ان زفر لم يرد ذلك ولا ابو يوسف بل لكل متفقون على
التفاض عند الخروج وانما لم ينقص عند زفر بطول الشمس لان قيام الوقت جعل عذرا وقد بقيت شبهة فصحت لبقاء حكم
العذر تخفيفا كثيرا
مد الظاهر ان المراد بقوله وينبغي يستحب وتؤيده ما في الخلاصة ويعصب الجرح ويربطه ولو تزل لا بأس به انتهى عليه السلام
مد فلا فائدة لما قال محمد بن مقاتل ان حينئذ يستر عليه غسله في وقت كل صلاة مرة وذلك انه اذا كان لا يمكن الصلاة بدونه النجاسة
فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه اضرار
الحال ولا يقاس على الطهارة بالحكمة لورودها
على خلاف القياس كثير

فليتقضى عند الثلاثة لا عند زفر وينبغي وجوب الخروج
(ان يربط جرحه قليلا للنجاسة) وان لم يكن منعكيا فان
الطهارة واجبة بقدر الامكان (وان اصاب الثوب من ذلك
الدم اكثر من قدر الدرهم لزمه غسله) لانه نجاسة غليظة هذا
(اذا علم) او غلب على ظنه (انه اذا غسله لا يتنجس ثانيا) قبل
اداء الصلاة ليكون الغسل مفيدا (ولو كان) الثوب الذي اصابه
ذلك الدم بحال (لو غسله يتنجس قبل الفراغ من الصلاة ثانيا
جازله ان لا يغسله) هذا (هو المختار) للفتوى وقيل لا بد ان يغسل
في وقت كل صلاة مرة (ر صاحب العذر اذا منع الدم) ونحوه
(عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر) لانه يمكن
الصلاة مع الطهارة الكاملة لعدم المنافي (ولهذا العنى
المقتصد لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتشيت)
ومنعت الدم عن الخروج حيث (لا يخرج من ان يكون حائضا)
لان صفة الحيض اذا تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج
الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم
توجد (رجل جدرى خرج منها ماء) صديد (هو سائل)
وقد صار بسببه صاحب عذر (فتوضأ) منه ثم سال القرعة
التي لم تكن سائلة) قبل الوضوء (نقض ذلك) وضوءه (لان
الجدرى قروح) متعددة لا قرعة واحدة فصارت بمنزلة جرحين
في موضعين من البدن احدهما لا يرقاء لتوضأ لاجله ثم سال
الاخر (وعلى هذا مسئلة المختصين) اذا كان الدم يخرج من احدهما
وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يكن يسيل
ينقض وضوءه لما قلنا (وصاحب الحدث الدائم) ليس من يتصل

الدم اذا غلب على ظنه (انه اذا غسله لا يتنجس ثانيا) قبل اداء الصلاة ليكون الغسل مفيدا (ولو كان) الثوب الذي اصابه ذلك الدم بحال (لو غسله يتنجس قبل الفراغ من الصلاة ثانيا جازله ان لا يغسله) هذا (هو المختار) للفتوى وقيل لا بد ان يغسل في وقت كل صلاة مرة (ر صاحب العذر اذا منع الدم) ونحوه (عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر) لانه يمكن الصلاة مع الطهارة الكاملة لعدم المنافي (ولهذا العنى المقتصد لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتشيت) ومنعت الدم عن الخروج حيث (لا يخرج من ان يكون حائضا) لان صفة الحيض اذا تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم توجد (رجل جدرى خرج منها ماء) صديد (هو سائل) وقد صار بسببه صاحب عذر (فتوضأ) منه ثم سال القرعة التي لم تكن سائلة) قبل الوضوء (نقض ذلك) وضوءه (لان الجدرى قروح) متعددة لا قرعة واحدة فصارت بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقاء لتوضأ لاجله ثم سال الاخر (وعلى هذا مسئلة المختصين) اذا كان الدم يخرج من احدهما وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما قلنا (وصاحب الحدث الدائم) ليس من يتصل

مد وفي الخلاصة بين هذا القول ثم ذكر
قول صاحب الفيل محمد بن مقاتل ثم قال
والفتوى على الاول حتى قال فيه فان سال
الدم بعد الوضوء حتى نفذ الرباط لا يمنع
من اداء الصلاة انتهى فكذلك يذهب الذين
بان في الغسل خروجا عن خلاف العلماء او
هو مستحب وايضا قد يختلف ظنه ولا
يتنجس فيغيد ولو خرجوا وايضا في كونه
اضاعة المال في كل زمان ومكان اشكالا
والله الهادي الى الرشاد كذا قيل فقوله في
الكبر اذا كان لا يمكن الصلاة بدونه النجاسة
فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه المالك
ضار بها ففيه تأمل فتأمل ح

مد قوله لان صفة الحيض قال في الحاشية
اما لو احتشيت قبل التقرر اي قبل تمام
ثلاثة ايام فالمستفاد انها كصاحب العذر
لكن ولم اراه في محل انتهى وصير بقاؤها
رابع الى الحيض ح

مد اي حقيقة الخروج بسبب الربط
والعلاج ثم ان هذا النوع من صاحب
العذر واجب عليه لكن لو لم يمنع لم يخرج
من كونه صاحب عذر الا انه ترك واجبا
كذا قال في الحاشية

مد قوله رجل مبتدأ وقوله جدرى صفة
رجل وجعل خرج منها صفة الجدرى و
جعله هو سائل صفة ماء وقوله وقد صار
جمله حاله من فاعل الطرف المستقر في
ضمير به وخبر المبتدأ قوله نقض ذلك ح

مد اي القرعة الاخرى التي لم تكن سائلة
فلا وضوء فلم يكن لها مدخل في كونه صاحب
عذر ح

مد يكون كلها عذرا واحدا فصارت كصاحب العذر بسبب الجرح اذا توضأ ثم سال جرحه واحدا
عذرا آخر فصارت بمنزلة الجرحين كثر
مد بخلاف من صار صاحب عذر بقرعة كبيرة فتوضأ منها ثم سال منها شيئا من طرف آخر فانه لا ينقض وضوءه بكونه قرعة واحدة
مد تنبيه المختصين بالجم والخاصة النجاسة او قبحها وهو تعالى لا نفى
مد قوله لما قلنا وهو كونه جرحا آخر مثل الجدرى فصارت بمنزلة جرحين في موضعين من البدن ح

مد اي في ثبوت العذر ولا استيعاب الوقت على هذه الصفة وهي ان لا يمكن ان يتوضأ ويصلي فرض ذلك الوقت خاليا من
العذر الذي ابتلى به من اول وقت الصلاة الى آخر الوقت مسلم
مد وقاس الصغار لاد البقاء من سبلانه في الوقت مرتين او ثلثا والا وهو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم كثير
مد اي وفيما بينا لا شراطين من الثبوت والزوال يكفي لبقاء العذر وجوده في كل وقت كامل مرة واحدة فنقل عن الصغار
لا بد للبقاء من سبلانه في الوقت مرتين او ثلثا والا وهو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم كذا في الكبير

يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع بل هو (من لا يمضي عليه
وقت صلاة كامل الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه) فيه
وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب عذر
فادام يوجد منه في كل وقت صلاة ولو مرة فهو باق على
كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداء انما يكون بان لا يمكن ان
يتوضأ ويصلي خاليا من العذر الذي ابتلى به من اول وقت صلاة
الى آخره فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه
الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه
بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك
يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة (واذا توضأ) صاحب
العذر (لحدث آخر) غير الذي ابتلى به (والدم) وضوءه من
لحدث الذي ابتلى به (منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره
في احكام الفقه) لان الوضوء لم يقع لذلك العذر بل وقع
لغيره وانما لا ينقض في الوقت ما وقع له (واذا انقطع الدم)
وضوءه من الاعذار (وقتا كما لا يخرج من ان يكون صاحب
عذر) بالنظر الى العذر المنقطع فانه كان قد توضأ وصلى
على الانقطاع ودام الا انقطاع لا يعيد لانه صحيح صلى بطهارة
الا صحته وكذا لو كانا على السيلان وتم الا انقطاع لانه معذور
صلى بطهارة المعذورين وكذا لو توضأ على الانقطاع وصلى
على السيلان لان العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت
الاداء وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم
الا انقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى ذوى
الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي (رجل انتثر) اي استخرج

اي في ثبوت العذر ولا استيعاب الوقت على هذه الصفة وهي ان لا يمكن ان يتوضأ ويصلي فرض ذلك الوقت خاليا من العذر الذي ابتلى به من اول وقت الصلاة الى آخر الوقت مسلم وقاس الصغار لاد البقاء من سبلانه في الوقت مرتين او ثلثا والا وهو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم كثير اي وفيما بينا لا شراطين من الثبوت والزوال يكفي لبقاء العذر وجوده في كل وقت كامل مرة واحدة فنقل عن الصغار لا بد للبقاء من سبلانه في الوقت مرتين او ثلثا والا وهو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم كذا في الكبير

والمعذور انما يتيق على طهارته في الوقت
بشرط ان اذا توضأ لعذره ولم يطرأ عليه
حدث آخر اما اذا توضأ لحدث آخر وعذره
منقطع ثم سال او توضأ لعذره ثم طرأ
عليه حدث آخر بان سال احد منخريه او
جرحيه او قرحتيه ولو من جدرى ثم سال
الاخر فلا يتيق طهارته (والمختار
قوله اما اذا توضأ لحدث آخر اي لحدث غير الذي
صار به معذورا وكان حدثه منقطع كما في شرح
النبيه اما اذا كان حدثه غير منقطع وحدث
حدثا آخر ثم توضأ فلا ينقض سبلان
عذره كما هو ظاهر التقيد لا لا وضوءه
وقع لهما ان ما ذكره الشارح بحذر قوله
اذا توضأ لعذره وتوجه المنقض فيه بالعذر
ان الوضوء لم يقع فكان عذرا في حقه بقاء
وكذا لو توضأ على الانقطاع ودام الخروج
الوقت ثم جدد الوضوء في الوقت الثاني ثم
سال انقض لان تجديدا الوضوء وقع من
غير حاجة فلا يعتد به بخلاف ما اذا توضأ
بعد السيلان يتلعي ابن عابدين

مد اي بذلك العذر في وقت ما اي الوضوء
له اي لذلك العذر وكما حصل ان صاحب العذر
لو توضأ لحدث غير عذره فنقض العذر
ولو توضأ لعذره فنقض حدث غير عذره
سواء كان ذلك لحدث من البول او الرج
من الدبر او من عذر آخر غير الذي ابتلى به
ولو توضأ لعذره لا ينقض عذره ح

مد يعني لو توضأ للظفر على السيلان
ثم انقطع وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع
الى المغرب اعاد الظفر ولو عاد في العصر لا يعيد
الظفر لان الانقطاع لم يدم وقت صلاة
كاملة احكام مسلم

مد والحال ان العذر منقطع وقت اداء الصلاة وتم الا انقطاع اي دام انقطاعه بان يمضي عليه الوقت الثاني على انقطاع
عذره فلم يزم اعادته ما صلى بذلك الوضوء كذا في الكافي
مد قال في مختار الصحاح الانتشار والاستئذان بمعنى واحد ح باشاره ابي سومي ومكة الى استئذان

مد قول الكثرة بضم الكاف وسكون التاء المثناة الفوقانية قال المختار ايضا القطعة المجتمعة من الصمغ وغيره والصمغ يفتح الصاد المهملة والعين المعجمة بالتركية فاج سا قري هذا بيان معناه في اصل اللغة وقوله والمراد به اما استعادة او حقيقة عرفية تأمل ح
 مد ان العلق هو الدم المنجد بحمارة الطبيعة خرج من كونه دما باحتراره وانهما به كثير
 مد واما العلق النازل من الرأس فغير ناقص في المختار العلق لغة دم منعقد كما هو احد معانيه لكن المراد به هنا سودا ومحتقرة
 كما في الحديث وليس بدم حقيقة كما في الكافي ولهذا اعتبر فيه مل الفم والا فخرج الدم ناقص بالتفصيل بين قليله وكثيره على المختار
 قوله فغير ناقص اي ناقصا كما في شرح المنية وذكره الحلي ان الظاهر ان الكثير منه وهو ما مل الفم ناقص والحاصل انه اما ان يكون من الرأس ومن الجوف علقا او سائلا فانا زل من الرأس ان لم ينقص اتفاقا وان سائلا فنقص اتفاقا والاصل عدم من الجوف ان علقا فلا اتفاقا ما مله الفم وان سائلا فعنده ينقص مطلقا وعند محمد لا ما مله الفم كذا في المنية وشرحها والتاخر غانية ابن عابد بن

ما في انفه بالتفيس (فستقطت من انفه كثر دم) الكثرة بالضم
 الجملة المجتمعة من نحو التمر والطين والمراد به هنا قطعة مجتمعة
 من الدم الجامد (لم ينقص وضوءه) لان العلق وهو الدم المنجد
 بحمارة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المسفوح
 اي السائل (وان قطرت) اي الدم فانه يذكو ويؤت (انقص) وضوءه
 للسيلان (والقراذ) وهو الجار من الختان (اذا مضى) العضو
 (وامتلاء دما ان كان كبيرا) بان كان ما مضى يمكن ان يسيل
 بنفسه لو خرج من العضو (انقص) به الوضوء (وان كان
 صغيرا) بان كان ما مضى دون ذلك (لا ينقص ما العلق اذا
 مضى) الواحدة منه العضو (حتى متلاذت) وكانت (بحيث
 لو سقطت) وشقت (سال) منها (الدم انقص الوضوء) وان
 لم يمض ذلك القدر لا ينقص (واما الذباب او البعوض) او
 البراغيت وضوؤها فانه (اذا مضى وامتلاء دما) لا ينقص اما
 الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان (او لقي القليل)
 الذي لا يملأ الفم (فلما لم يكن) كل واحد منهما (حدثا لم يكن
 نجسا) عند ابى يوسف وهو الصحيح خلافا لمحمد (فاذا اصاب
 الثوب لا يمنع جواز الصلوة به وان) اي ولو (نجس) وزاد
 على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا ينجسه لانه
 لو كان نجسا لنقص الطهارة (وكذا النوم ناقص) للوضوء
 (اذا كان) التام (مضطجعا) اي واضعا جنبه على الارض
 (او متكئا) اي معتمدا على مرفقه (او مستندا الى شيء) بحيث
 (لو ازيل) ذلك الشيء (لسقط) التام اي صار من الاسترخاء
 بحال لولا ذلك الشيء لسقط لقوله عليه السلام العينان

العينان وكاء الش من نام فليتوضأ وفي الكافي لو نام مستندا الى شيء لو ازيل لسقط لا ينقص في ظاهر المذهب وعن الطحاوي انه ينقص لانه اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه وقول الطحاوي هو مختار صاحب الهداية والقدر وغيرهما وهو الاصح ولو نام جالسا يتمايل ربما يزول مقعده على الارض وربما لا قال الكلواني ظاهر المذهب انه ليس بحدث وقال الكلواني لا ذكر للنجاس مضطجعا والظاهر انه ليس بحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثا وان كان ليس بهو عن حرف او حرفين فلا وان نام في الصلوة قائما او راكعا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه لقوله عليه السلام لا يجبا للوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرحت مفاسكه (وان كان) الرجل (خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف) بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا واليه مال المصنف حتى قال (فظاهر المذهب انه يكون حدثا) وهو المروي عن شمس لا تمتد الكلواني وقال في الخلاصة في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية صحيح عدم الفرق والمعتد انه ان نام على الهيئة المستونة في السجود رفعا بطنه عن فخذه بجافيا مرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا والا فهو حدث لوجود نهاية استرخاء المفاسل سواء كان في الصلوة او خارجها وتام تحقيقه في الشرح (وان نام قاعدا) مترعا او غير مترع من هيئة القعود (او واضعا اليه على عقبه) حال كونه مستويا فكالذي

مد قوله والا اي والنام يكن النوم على وجه السنة فيكون حدثا لوجود كمال الاسترخاء مع عدم يمكن المقعد فان قلت النوم في الصلوة هل هو ممدوح قلت قال عليه الصلاة والسلام اذا نام العبد في السجود بيا هي الله تعالى به ملاكته فيقول انظر الى عبدك روحه عندي وجسده في طاعتي فيه دليل على ان نوم الساجد لا يكون حدثا والا فلا يسجد بغير طهارة كثر او كبيرة فكيف يكون في طاعة الله تعالى كذا في ابن ابي ابي نعيم نقل عن ابي حنيفة في شرح الجميع ح
 مد ان التام مستويا في حالتيه اي لم يكن كالمكب على وجهه كالمكب على السكة الاية والمراد بالكالين حال القعود وحال وضع اليه على عقبه ح

مد رواه ابو داود عن علي رضي الله عنه قالوا بكسرا او وود الكاف المفتوحة الحظ الذي يربط به الشيء والسبب مبين مهمة مفتوحة بعد ماها اصل ستة بفتح السين والتاء وهو الحظ اعلى المقعد وقدير اذ به حلقه الدبر وجعل منه هذا الحديث ويجمع على استاء كسب واسباب فحذفت التاء تارة وقيل سه واللام تارة وقيل ست مأخوذ من ستهما باب تعب اذا كبرت بحيزته فجعل سته مثل يدودم في الحذف ومعنى الحديث ان اليقظة وكاء الدبر اعلى الحافظ لما فيه من الخروج
 مد قوله وفي الكافي هذا الاختلاف في نوم المستند الذي لم يزل مقعده من الارض اما لو زال فينقص بلا خلاف كذا في ابن ابي ابي

العينان وكاء الش من نام فليتوضأ وفي الكافي لو نام مستندا الى شيء لو ازيل لسقط لا ينقص في ظاهر المذهب وعن الطحاوي انه ينقص لانه اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه وقول الطحاوي هو مختار صاحب الهداية والقدر وغيرهما وهو الاصح ولو نام جالسا يتمايل ربما يزول مقعده على الارض وربما لا قال الكلواني ظاهر المذهب انه ليس بحدث وقال الكلواني لا ذكر للنجاس مضطجعا والظاهر انه ليس بحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثا وان كان ليس بهو عن حرف او حرفين فلا وان نام في الصلوة قائما او راكعا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه لقوله عليه السلام لا يجبا للوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرحت مفاسكه (وان كان) الرجل (خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف) بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا واليه مال المصنف حتى قال (فظاهر المذهب انه يكون حدثا) وهو المروي عن شمس لا تمتد الكلواني وقال في الخلاصة في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية صحيح عدم الفرق والمعتد انه ان نام على الهيئة المستونة في السجود رفعا بطنه عن فخذه بجافيا مرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا والا فهو حدث لوجود نهاية استرخاء المفاسل سواء كان في الصلوة او خارجها وتام تحقيقه في الشرح (وان نام قاعدا) مترعا او غير مترع من هيئة القعود (او واضعا اليه على عقبه) حال كونه مستويا فكالذي

مد قوله ولا يقعد بقوة نفسه وانما يقعد بقوة الاسطوانة مثلا وقال ابن الهمام الانقراض مختارا للطحاوي واختاره المصنف يعني صاحب الهداية والقدر لان مناط النقص الحدث لا عين النوم فلما خفي النوم ادبر الحكم على ما ينقص مظنة لروا المظنة ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاستناد اذ لا يمكن الا السند وتمكن المقعد مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا الكثرة الاكل فلا يمنة الامسكة اليقظة انتهى كبير
 مد اي قال الكلواني لم يتعرض العلماء للنفاذ بضم النون وفتح العين المهملة نوم خفيف هو اول النوم مأخوذ من نفس من باب لا يول يعني نام نومة خفيفة ح
 مد قوله فانه اذا اضطجع استرحت مفاسله من رتبة الحديث والاسترخاء بالتركية اعني كذا في يولي كوشك ومبارقي رواه البيهقي عنه عليه الصلاة والسلام وروى عن ابن عباس رضي الله عنه روى النبي عليه السلام نام وهو ساجد حتى سقط او نفض ثم قام يصلي فقال يا رسول الله انك قد تمت فقال عليه السلام ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرحت مفاسله وكذا حديث حديث المذكور في الكبير فيكون حجة على الشافعي في قوله بالنقص في غير القاعد وعلى مالك في قوله بالنقص في النوم الغير الطويل لكن الطويل الثقيل ناقص بلا خلاف وانما الحذف في الطويل الخفيف ح
 مد هو فترة طبيعة تحدث للانسان بدو اختيار منه يمنع الحواس لظاهرة والباطنة من العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيجوز العبد عزاد الحقوق عمر بن ابي

مد قوله والا اي والنام يكن النوم على وجه السنة فيكون حدثا لوجود كمال الاسترخاء مع عدم يمكن المقعد فان قلت النوم في الصلوة هل هو ممدوح قلت قال عليه الصلاة والسلام اذا نام العبد في السجود بيا هي الله تعالى به ملاكته فيقول انظر الى عبدك روحه عندي وجسده في طاعتي فيه دليل على ان نوم الساجد لا يكون حدثا والا فلا يسجد بغير طهارة كثر او كبيرة فكيف يكون في طاعة الله تعالى كذا في ابن ابي ابي نعيم نقل عن ابي حنيفة في شرح الجميع ح
 مد ان التام مستويا في حالتيه اي لم يكن كالمكب على وجهه كالمكب على السكة الاية والمراد بالكالين حال القعود وحال وضع اليه على عقبه ح

قد وقد منا ان الصحيح قول ابو يوسف فيما اذا كان اليتام على عقبيه ويطنه على فخذه لكي لا لا استرخاء وذوال تمكن المقعدة بل هذه الهيئة ايسر لخروج الروح من سائر هيئات النوم كغيره
 بعد بالاول لا باو طهقت على نام واليتيم ثنية الية بفتح الحزرة والياء في اللغة ذنبا لغتم والمراد منها مقعد الانسان وقوله على عقبيه ثنية عقب بفتح العين وكسر لاقاف بالتركية ايا فله او كجده سي ح
 مست لا ما ذكره المص من عدم النقص لحصول كمال الاسترخاء بل هذه الهيئة المذكورة في الشرح ايسر في خروج الروح من سائر هيئات النوم

(او واضعاً بطنه على فخذه لا ينتقض وضوءه ذكره مجمل في صلوة الاثر) وفي الذخيرة لو نام قاعدا ووضع اليتيم على عقبيه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وهذا هو الاصح لانه اذا انكب على وجهه وجعل بطنه على فخذه ارتفع جانب الخلف عن مقعدة وذال التمكن واما لو جعل اليتيم على عقبيه ولم يضع بطنه على فخذه فعدم النقص ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوى قاضيان بخلاف صورة المتن (ولو نام محتجبا) بان جالس على اليتيم ونصب ركبتيه وشد ساقيه الى نفسه بشئ يحيط من ظهره عليهما (لا وضوء عليه) لشدة تمكن مقعده وعدم تمام الاسترخاء (وكذا لو وضع) في هذه الحالة (رأسته على ركبتيه) فلما قلنا وفي الخلاصة فان نام مترجعا لا ينتقض الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليتيم بالارض (وان سقط النائم) نوما غير ناقص ينظر (ان انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء) وعن ابى حنيفة رحمه الله عليه ان انتبه عند اصابته الارض بلا فصل لا ينتقض وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه ينتقض (وان انتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه) وعن محمد انه ان زائل مقعده عن الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوءه وان انتبه قبل ان يزيلها فلا قال في الخلاصة والفتوى على رواية ابى حنيفة (وان نام على دابة عريانة ينظر ان كان) نومه عليها (حالة الصعود او حالة الاستواء لا ينتقض وضوءه في الحالين لتمكن مقعده وان كان) ذلك (حالة الهبوط ينتقض) لعدم تمكنها (ولو كان) راجعا (في الاكاف) او

هذا تفسير للاحتياط ولا اعتبارا لما ذكر في غاية البيان من تفسير اليتيم من تفسير لا تكاء بهذه الهيئة وحكم بالنقص فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة انكاء قطعا وانما تسمى حياء وانما سها الاتقاء في ذلك التفسير وتبعه فيه من لا خبر له ولا فقه عنده كبر

قد قوله وفي الخلاصة فان نام مترجعا هذا ما افاده الشارح بقوله مترجعا اوفر مترج من هيئات القعود تقطع لدرأية ولو نام المرتب مضطجعا فالصحيح انه ينتقض ولو جلس رجل على نور فادى عليه فنام كان عدنا كذا في الحاشية

قد قوله في مقعده بان يضع على الارض قد قوله نوما غير ناقص مفعول مطلق او مفعول به للنائم وغير ناقص صفة نومه

قد ثم قال شمس لا تمة الحلواني ظاهر المذهب عن ابى حنيفة رج كما يرى عن محمد قيل وهو المعتمد سواء سقط او لا انتهى وما افتى به هو الا في اذ لم يتم الاسترخاء بعد من ابد المقعد حيث انتبه بمجرد السقوط فورا كبر

قد قوله على دابة عريانة صفة دابة بضم العين المهملة وسكون الراء وفتح الياء ما خور من عري يرى عريانا بضم العين وسكون الراء فيها بالتركية جبلاق دجلة اى طلبة ليس على ظهرها شئ

قد اى على دابة حال الصعود على ارجل المشي على الارض لمبسوط لا ينتقض

قد اى المقعد على ظهر الدابة وهذه المسئلة تؤيد النقص في صورة واضع بطنه على فخذه كما اخبر قول ابو يوسف فيما تقدم انما قوله ولو كان اى ان نام على الدابة راجعا في الاكاف بكسر الحزرة وفتح الكاف مركب فلا يندروا السج بفتح السين وسكون الراء بالتركية ات اكرى ديمك ح

ملك بكسر الحزرة وسكون الغين الفخية بالتركية او غنق وهو شملق هو كافي التحير آفة في القلب او الدماغ تعطل القوى المدركة والمحركة عن فعالها مع بقاء العقل مغلوبا بغير وسبب امتلاء بطون الدماغ من بلم غليظ ومن الاغما الغنى بالضم والسكون تعطل القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع او غيره فاستان زاد في شرح الوهبانية بفتح وسكون وكسرين مع تشديد الياء وكونه نوما من الاغما موافق لما في لقاموس وحدود المتكلمين قال في النهر الا ان الفقهاء يفرقون بينهما كالا طباء اى بانه ان كان ذلك تعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب يخففه داخل فلا يجد منفذا فهو الغنى وان امتلاء بطون الدماغ من بلم فهو الاغما ونعم لما كان سلبا الاختيار في الاغما اشد من النوم كان ناقضا على اى هيئة كان بخلاف النوم اسماعيل لمحرمة وفي الطب هو تعطل القوى واجتماع الروح وليس كالجوع في ازالة العقل فلا يصح على الانبياء دون الجوع ح والجوع صاحب سلوة العقل بخلاف الاغما فانه مغلوب ولا إطلاق دال على ان القليل من كل منهما ناقص لانه فوق النوم مضطجعا فاستان ايتا بدين

او في (السج لا ينتقض) وضوءه (في الحالين) اى حال الهبوط وضوءه من الصعود والاستواء (وكذا الاغما والجوع) كل منهما (ناقض) للوضوء (وان اى ولو) (قل) لكونهما فوق النوم لان النائم اذا نبت انتبه بخلافهما (وكذا السكر) ناقض ايضا وحذ (السكر) اى علامته (ان لا يعرف) السكران (الرجل من المرأة) هذا حده عند ابى حنيفة في ايجابا كذا في نقض الوضوء (و) الصحيح في حده في النقض ما قال في المحيط انه اذا دخل في مشيت بكسر الميم (تحرك) اى غير اختارى (فهو سكران) بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزوال المسكنة (وكذا القهقهة في كل صلوة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلوة جميعا سواء كان) القهقهة (عامدا) عالما بانه في الصلوة (او ناسيا) ذلك لقوله عليه السلام من ضحك في الصلوة فقهقهة فليعد الوضوء والصلوة (وان قهقهه في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا تنتقض) وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة وهي الكاملة ذات الركوع والسجود (وان نام في صلوة ثم قهقهه فسدت صلوته ولا ينتقض وضوءه وبه اخذ عامة) المشايخ (المتأخرين) وعن ابى حنيفة تنقض الوضوء ولا تفسد الصلوة والذي اختاره في الاسلام في الاصول ومن بعده من الاصوليين ان قهقهة النائم لا تفسد الصلوة ولا الوضوء والمختار هو الاول الذي اختاره صاحب الخلاصة (وان قهقهه الصبي في صلوة لا تنتقض وضوءه) لانعدام معنى الجنازة او اما اللبسم فلا ينتقض الوضوء بالاجماع (وكذا لا) ينقض (الصلوة) لكونه بمنزلة الكلام الغير المسموع (وحذ القهقهة قال بعضهم

في الحاشية ان القهقهة اذا جئت بها بشرط ان يكون النائم في حال النوم لا في حال اليقظة

قد وهو حاله فعرى للا انسان من امتلاء دماغه من البخرة المتباعدة من الحزرة وغو فتعطل معه العقل المميز بين الامور الحسنة والقيحة اسماعيل عن البرجندى

قد واما اختار ابو حنيفة ذلك التعريف هناك احتياطا لدرك الحد وكذا عندها هناك حده ان يهذى في كلامه والهديان هو الاختلاط في الكلام ولا احتياط هنا في النقض اختاروا كلهم ادنى درجاته وهو احتياط الشافعي هناك ايضا كبر

قد وقالت الائمة الثلاثة لا تنقض الوضوء لانه لو تنقضت في الصلوة لتفقت في خارجها وفي صلوة الجنازة وسجدة التلاوة كما في النوافل وتنا ان القياس ما ذكره لكان تركناه فيما اذا كانت القهقهة في ذات ركوع وسجود بما قاله صلى الله عليه وسلم من كان ضحك منك قهقهة فليعد الوضوء والصلوة قال صلى الله عليه وسلم حين انصرف من الصلوة لما ضحك القوم في صلوة ذات ركوع وسجود حين جاء رجل ضحك بغير البسر فوقع في حفرة بسجدة النبي صلى الله عليه وسلم قيل هل تنقض القهقهة التيمم والوضوء الذي في ضمن الغسل اجيب بنقل عن ابي حنيفة في التيمم واما الوضوء في ضمن الغسل فقد اختلف فيه قيل لا تنقض وقال في الزخاير الاشرفية تنقض ورجحه في الحاشية والفتح وسبب النهي عقوبة له وعليه الجمهور كذا نقل عن الدرر ح

قد فيمنع من الصلوة في حال النوم

قد من ينقض الصلوة والسجدة فقط قول لان الحديث ورد في صلوة مطلقة بل بسبب الورود كان في صلوة ذات ركوع وسجود كما سبق وفي اكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة سجدة التيمم وهو سهو لان القهقهة في سجود السهو ناقضة قطعاً لان حرمة الصلوة ذات الركوع والسجود فان سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلوة عند محمد وعندنا

مد قال في البحر في اللغة معروفة وهو ان يقول قد فعل واصطلاحا ما يكون مسموعا له ولغيره بدت اسنانه اول آه وفي المنية وحد
القهيمة قال بعضهم ما ينظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له ولغيره اذا بدت نواجذه ومنه من القراءة آه لكره قال
في الحلية لم اقف على التصريح باستطراد اظهار القاف والهاء لاحد بل الذي توارده عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكمافي
وبغيرهم ما يكون مسموعا له ولغيره وظاهر التوسع في اطلاق القهيمة على ما لصوت وان عر في غير ظهور القاف والهاء واحدا
آه واخره عن الضحك وجولقة اعم من القهيمة واصطلاحا ما كان مسموعا فقط فلا ينقص الوضوء بل يبطل الصلوة وعن

ما ينظهر فيه (القاف والهاء) مكررتين وهذا القول غير مشهور
لانه نادر الوقوع والصحيح قوله (ويكون مسموعا له ولغيره)
اي لمن عنده وهو الذي حذاه به جمهور العلماء سواء بدت
نواجذه اولاً (وقال بعضهم) وهو شمس الائمة المحلواني
(اذا بدت نواجذه ومنعه) الضحك (عن القراءة) فهو قهيمة

والنواجذ بالذال المعجمة هي الاضراس وقيل قصاها وقيل
الانياب (وحذ التيسم ما لا يكون مسموعا) اصلا (له ولا)
لغيره (ذكر في) الفتاوى (الحاقانية) وغيرها (التيسم لا يبطل
الوضوء ولا) (الصلوة والضحك يفسد الصلوة) لانه بمنزلة

الكلام المسموع (ولا) يفسد (الوضوء) لان النص ورد
في القهيمة والضحك دونها (وحذ الضحك ان يكون مسموعا
له دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة) للوضوء

من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي (عند اتي خيفة والي
يوسف) خلا فالمجد وهي ان يمس بطنه بطنها او ظهرها
وقرجه منتشرا فوجها من غير حائل من جهة القبلى والدبر
وذلك لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي فاقيم الب
الغالب مقام المسبب (واما مس الذكر او اكل شيء فقامته

النار) مباشرة كالشواء او بجانيل كغيره (فانه لا ينقص
الوضوء عند اخلافا للشافعي) في مس الذكر واما اكل ما مسه
النار فالشافعي لم يخالف فيه ومالك واحمد يوافقان
الشافعي وكذا مس المرأة لا ينقص الوضوء عندنا سواء
كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي ينقص اذا لم تكن
عجيرة مطلقا وقال مالك واحمد ينقص ان كان بشهوة

سنة في البحر في اللغة معروفة وهو ان يقول قد فعل واصطلاحا ما يكون مسموعا له ولغيره بدت اسنانه اول آه وفي المنية وحد
القهيمة قال بعضهم ما ينظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له ولغيره اذا بدت نواجذه ومنه من القراءة آه لكره قال
في الحلية لم اقف على التصريح باستطراد اظهار القاف والهاء لاحد بل الذي توارده عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكمافي
وبغيرهم ما يكون مسموعا له ولغيره وظاهر التوسع في اطلاق القهيمة على ما لصوت وان عر في غير ظهور القاف والهاء واحدا
آه واخره عن الضحك وجولقة اعم من القهيمة واصطلاحا ما كان مسموعا فقط فلا ينقص الوضوء بل يبطل الصلوة وعن

التيسم وهو ما لا صوت فيه املا لا بدو
اسنانه فقط فلا يبطلها وتما في البحر
ولم ار من قد راجوا بدني ومقتضى تعريف
الفضل بما كان مسموعا فقط ان القهيمة
ما يسبها غيره من اجل مجلته فم جيرانه
لا خصوص من غير من يسمعه او من يسمعه
كل ما كان مسموعا لسمعه من عن يمينه
او يساره تأمل ابن عابدين

ت اى ظهرت نواجذه اولاجع ناجة
وهي في الاصل نهاية الاضراس والمراد منها
مع الاضراس خمسة من كل جانب فيكون
عشرين ضرسا في اقصى الفم من فوق
والثمن وهذا الحد رواه الحسن عن ابي
خليفة وهو المشهور مدا ووقعا

منه وانما كانت القهيمة في الصلوة ناقضة
للوضوء لان الصلوة حالة مناجاة وشع
وادر وتنزع فاذا قهيمة فيها فقد بلغ
من الغفلة درجة المضي عليه حدادى

مد ولحدان التيقن بعدم الخروج حامل
فلا ينقص ولها ان هذه المباشرة سب
غالب خروج المذي الذي فقام مقام المسبب
والتيقن بعدم الخروج غير مسد لانها
حالة ذهول وبها خرج قليلا وانسجفالا
في ايمان الوضوء وفي الغنية وكذا المباشرة
بين الرجل والمرأة وبين الرجلين وبين الرايز
تنقص عندها بية

مد ومباشرة فاحشة بتماس الفرجين
ولو بين الرجلين والرجلين مع الانتشار
للجانبيين المباشرة والمباشرة ولو بلا بلل على
على المعتد در المختار
قوله على المعتد وهو قولها لانها لا تخلو
من خروج مذي غالبا وهو كالمحقق في
مقام وجوب الاحتياط اقامة للسلطان
مقا الامر باليمن وقال محمد لا تنقصها
بظهور شئ وسحق في كفاك وقد ورد في البرهان
بما نقله في الحلية عن الخفة من ان الصحيح قولها
وهو ان يكون المتون ابن عابدين

مد ومن الذكر لا ينقص الوضوء عندنا كيف ما كانا وقال الشافعي ان مسببا من كفيه من غير حائل ينقص والا مسبه بظاهر كفيه
لا ينقص وكذا اذا مس المرأة فوجها بياض كفه وضوءه ما عنده وبظاهره لا ينقص وعندنا لا ينقص وقال مالك ينقص
وضوء الرجل دون المرأة وقال الامام احمد اذا مس الذكر والفرج بظاهر كفه وباطنه وبذراعه فنقص وضوءه ومس المرأة لا ينقص
الوضوء عندنا وقال الشافعي ينقص باى جزء حصل المس من اجزاء حدادى

مد اما النقص ما مسه النار فلم يقل بالشافعي ولا غيره من الائمة واما من الذكر فينقص عنده اذا كان ياطن الكفن وكذا عند مالك
واحد واقرى ما استدلوا به حديث برة بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك
في الموطأ وابوداود والترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن صحيح واما حديث عائشة ان عليه السلام قال ويل للذين يمسون
فروجهم ثم يصلون ولا يتوضئون الحديث فضعيف وكذا ما روى ابوداود والترمذي والنسائي عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن
بدر بن قيس بن طلق بن علي عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل لمس ذكره في الصلوة فقال هل هو الا بضعة منك
قال الترمذي هذا الحديث احسن شئ
يروى في هذا الباب آه وكذا مس المرأة
لا ينقص الوضوء عندنا سواء كان بشهوة
او بدونها وقال الشافعي ينقص سواء كان
بشهوة او بدونها وقال مالك واحمد ينقص
ان كان بشهوة واستدلوا بقوله تعالى
اولا مستمسك النساء قلنا ذهب جماعة من
الصحابة ان المراد به الجماع وجماعة منهم
ان المراد به حقيقة ورجح مذهبا لاولين
بانعنى وهو انه سبحانه افاض في بيان حكم
الحديثين الاصح والاكبر عندنا القدرة
على الماء بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
الى قوله وان كنتم جنبا فامسحوا بفتين
انه الغسل ثم شرع في بيان الحكم عند عدم
القدرة على الماء بقوله وان كنتم مرضى آه
ولفظ لا مستمسك مستعمل في الجماع فيجب
حمله عليه ليكون بيا بالحكم الحديثين عند
عدم الماء كباين حكمهما عند وجوده وبطل
عليه من السنة ما في مس من مس عالة
قديمه عليه السلام حين طلبته لما فقدته
ليلا وهما منصوبتان في السجود ولم يقطع
صلوته لذلك والحوادث بان كان مستور
القدمين في تلك الحالة في غاية البعد ومن
عائشة انه عليه السلام كان يقبل بعض
نساءه فلا يتوضأ رواه البزار في مسنده
باسناد حسن شرح كبير

والدلائل مستوفاة في الشرح (ولو حلق الشعر) اى شعر

رأسه او لحيته او شاربه (او قلتم الاطفال بعد ما توضأ

لا يجب عليه اعادة الوضوء ولا امرار الماء عليه) ولا اعادة

غسل ما تحت الشعر او الطفر ولا مسحه لان الغسل والمسح

في محله وقع طهارة حكيمة للبدن كله من احدث لا تختص

بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض

اعضائه بئر قد انشرب جلدتها فوق الغسل او المسح عليه ثم

قشر او قشر بعض جلد رجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء

او الغسل لا يبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا (ومن يتقن

في الوضوء) اى بالوضوء (وشك في الحدث فلا وضوء عليه)

لان اليقين لا يزول بالشك (ومن شك في الوضوء ويتقن

في الحدث) اى يتقن انه احدث وشك هل توضأ بعد ذلك

ام لا (فعليه الوضوء) لما قلنا (ومن شك في خلل الوضوء)

في غسل بعض اعضائه هل غسله ام لا فعدم غسله كان متيقنا

فلا يزول بالشك (فعليه غسل ما شك فيه وان شك)

في ذلك (بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك) ولا يلزمه

غسل ما شك فيه (ما لم يتيقن) بعدم غسله لان التمام

قرينة ترجح غسله وكذا من علم انه قد فعل للوضوء وشك

هل توضأ ام لا فهو على وضوء ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة

وشك هل قضاه ام لا فعليه الوضوء نظرا الى قرينة ولو

يتيقن انه لم يغسل عضوا من اعضائه الوضوء وشيئا من اعضائه

هو ذكر في مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن

راى بللا بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان اول

ولو علم انه لم يغسل عضوا وشك في تعيينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخذ

باليقين ولو تيقنما وشك في السابق فهو مطهر ومثل التيم ولو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر وقامه

في الاشياء در المختار قوله ولو شك في التارخانة من شك في اناء او ثوبه او بدنه اصابته نجاسة اولاً فهو طاهر ومالم

يستيقن وكذا الابار والعيان والنجاسات والطرفات ويستقي منها الضغائر والكار والمسكون والكمفار وكذا

سنة في البحر في اللغة معروفة وهو ان يقول قد فعل واصطلاحا ما يكون مسموعا له ولغيره بدت اسنانه اول آه وفي المنية وحد
القهيمة قال بعضهم ما ينظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له ولغيره اذا بدت نواجذه ومنه من القراءة آه لكره قال
في الحلية لم اقف على التصريح باستطراد اظهار القاف والهاء لاحد بل الذي توارده عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكمافي
وبغيرهم ما يكون مسموعا له ولغيره وظاهر التوسع في اطلاق القهيمة على ما لصوت وان عر في غير ظهور القاف والهاء واحدا
آه واخره عن الضحك وجولقة اعم من القهيمة واصطلاحا ما كان مسموعا فقط فلا ينقص الوضوء بل يبطل الصلوة وعن

شك في بعض وضوءه اعاد ما شك فيه
لوفي خلافه ولم يكن الشك مادة لا والا لا
ولو علم انه لم يغسل عضوا وشك في تعيينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخذ
باليقين ولو تيقنما وشك في السابق فهو مطهر ومثل التيم ولو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر وقامه
في الاشياء در المختار قوله ولو شك في التارخانة من شك في اناء او ثوبه او بدنه اصابته نجاسة اولاً فهو طاهر ومالم
يستيقن وكذا الابار والعيان والنجاسات والطرفات ويستقي منها الضغائر والكار والمسكون والكمفار وكذا
ما يتخذ اهل الشرك او الجهلة من المسلمين كالسمن والخبز والاطعمة والياب آه مختصا ابن عابدين

سنة في البحر في اللغة معروفة وهو ان يقول قد فعل واصطلاحا ما يكون مسموعا له ولغيره بدت اسنانه اول آه وفي المنية وحد
القهيمة قال بعضهم ما ينظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له ولغيره اذا بدت نواجذه ومنه من القراءة آه لكره قال
في الحلية لم اقف على التصريح باستطراد اظهار القاف والهاء لاحد بل الذي توارده عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكمافي
وبغيرهم ما يكون مسموعا له ولغيره وظاهر التوسع في اطلاق القهيمة على ما لصوت وان عر في غير ظهور القاف والهاء واحدا
آه واخره عن الضحك وجولقة اعم من القهيمة واصطلاحا ما كان مسموعا فقط فلا ينقص الوضوء بل يبطل الصلوة وعن

مد من نضح ينضح باب التفتيح والنضح يعني الرش والنضح يعني الارشاش يعني من ثلاثي من باب ضرب ومن لمزيد عليه بالتركية موصوفه وصاحبها ان يرش الماء المبلى بذلك بفرجه وازارته عقباً لوضوء او يتحشى بالقطن اي يدخل فيها حتى يذري بللاً يجعل من الماء لا من البول والله اعلم بحقيقة وهو لها دى الى الصواب ج

مد لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة وبيان تطهيرها اصلاً وخلقاً نزع في بيان النجاسة الحقيقية وقدم الحكيمة لكثرة وقوعها واهميتها حتى لا يغنى عن شيء منها ولا يافى تكون قلوبها بمنع جواز المبالغة اتفاقاً ولا يسقط وجوب ازالها بعد رجوع النهاية كبريت انما بين

ما عرض له اعاد الوضوء وان كان الشيطان يريبه كثيراً
لا يلتفت اليه لتيقنه بالطهارة وشكه في الحدث وينبغي ان
ينضح فرجه وسراويله بالماء اذا توضأ قطعاً لوسوسة او يحشش
بالقطن

(فصل في بيان النجاسة الحقيقية)
(النجاسة على ضربين) اي على نوعين (نجاسة غليظة و
نجاسة خفيفة اما النجاسة الغليظة فهي (كالعدرة)
وهو رجيع الانسان (والبول) اي بول ما يؤكل لحمه
سوى الفرس (والدم) المسفوح (والخمر ونحو الكلب) اي
رجيعه وكذا سائر سباع البهاثم (ولم الخنزير وجميع
اجزائه) هذه الاشياء نجاستها تجمع عليها الاشعر الخنزير
فان فيه رواية عن محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه (و)
كذا (لحمه) ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن مذبوها بالتسمية
حقيقة او حكماً والذابح مسلم او كتابي فان تلك اللحوم

نجسة نجاسة غليظة (واما اذا ذبح) ذلك الحيوان
(بالتسمية) حقيقة او حكماً كالناسي وكان الذابح مسلماً
او كتابياً (ومبلى احد مع لحمه او جلده قبل الدابة) ف
(يجوز) ما صلى هذا الذي ذكره هو اختيار صاحب
المهداية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكاة
قاله في الاسرار وغيره وقد حققناه في الشرح (الا الخنزير)
فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه اذا اراد على الدرهم وكذا جلده
فانه (اذا ذبح بالتسمية) لا يطهر لحمه ولا جلده لانه نجس
العين (و) اما (لو دبح جلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا)
انه (لا يطهر وعليه عامة المشايخ) لما تقدم انه نجس العين

لا قال في الاسرار جلود السباع تطهر بالذكاة
عندنا خلافاً للشافعي ثم قال فان قيل الجلد
يكون متصلاً باللحم والحم نجس ولا يطهر بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهراً قلنا من مشايخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يجل الاكل
ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا من ان لحمه في مثل تدل على نجاسته ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمتع
ماسة اللحم الجلد فلا نجس وذكرنا طيفاً اذا مبلى ومع من لم يسلح السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته و
ان كان مذبوها وعن الفقيه في جعفر اذا مبلى ومع لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلوته ولو وقع في الماء افسده وكذا اذا
في الكاف ونحوها نجس في الصحيح واعتبر من الشيخ كالدين على قومه به اللحم والجلد جلدة رقيقة الى آخره بانه اذا كان كذلك متصلاً

متصلاً كذلك فلا يطهر عمل الذكاة في ازاله الرطوبات من الجلود لتوقف طهارته عليه يعني فينبغي ان يطهر جلدها وان لم تذل لكن
انجواب بان توقف طهارته على الذكاة او الدبغ بقوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب فانه ينعقد توقفاً على ازالة النجاسة
على عدم كونها ميتة وان كانت ميتة فعلي الدبغ لان الاهاب اسم لما يدبغ من الجلود فالحاصل ان طهارة جلد ما لا يؤكل بالذكاة
اختلافاً والاصح الطهارة وفي طهارة لحمها اختلافاً والصحيح النجاسة لان سورة نجس وقد عللوا نجاسته حتى ما حب
الهداية بانه متولد من لحم نجس وايضا القاعدة ان لحمه لا للكرامة مع المبالغة للغذاء آية النجاسة فاللحم نجس حال الحيوة فكذا
بعد الذكاة والجلد طاهر حال الحيوة لعدم
انصاله باللحم فكذا بعد الذكاة اما اذا لم يذبح
فحرم الانتفاع به قبل الدبغ كما في ما كول
اللحم بالحديث وهي دليل النجاسة كبر

العين (وروى عن ابى يوسف رحمه الله) في غير ظاهر الرواية (انه
يطهر) بالدبغ (ويجوز بيعه) والانتفاع به والصلوة فيه وهو
غير صحيح (اما الاروات) جمع روث وهو رجيع ذي الحافر
(والاخشاء) جمع خشي وهو رجيع نوع البقر والفيل (فكلها
نجس نجاسة غليظة عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما نجاسة)
الاروات والاختفاء سوى خشي الفيل (خفيفة و) ذكر (في غنية

الفقهاء) وكذا في غيرها (بول الحمار وخره الدجاجة والبط)
وكذا خرو الاوز والخباري وما اشبه ذلك مما يستحيل الى
نثر وفساد (نجس نجاسة غليظة) اجماعاً (واما النجاسة
الخفيفة) فهي (كول ما يؤكل لحمه) وهذا عند ابى حنيفة
وابى يوسف رحمه الله تعالى (واما عند محمد فيول ما يؤكل لحمه
سواه وهو قول مالك) (وخره ما لا يؤكل لحمه من الطيور) (وخره
هو رجيع الطير وكون خرو ما لا يؤكل لحمه نجاسة خفيفة اما

هو (في رواية) الفقيه ابى جعفر (المندواني) عن ابى حنيفة
وروى عنهما انه نجاسة غليظة وروى الكرخي انه نجاسة
غليظة عند محمد وعندها هو طاهر وصححها شمس لا تمت
الرخي في مسوطه وفي اجماع الصغير لقاضيان انه نجاسة
عندها مغلظة عند محمد رحمه الله تعالى وصححها صاحب الهداية
وقول المصنف (وقال محمد كلاهما طاهران) يعني بول ما يؤكل
لحمه وخره ما لا يؤكل لحمه غير صحيح لما مر من تفصيل الخلاف
ولم يذكر في رواية ان خرو ما لا يؤكل لحمه طاهر عند محمد واما
بول ما يؤكل لحمه وقد ذكرناه (واما بول الهرة ففي ظاهر المذهب
هو نجس نجاسة غليظة) وروى عن محمد رحمه الله في الذي يعتاد

ولا تساوى لان ذلك دال على النجاسة بعبارة وهذا يدل على الطهارة بالشارية والاشارة لا حادض العبارة بل ان لنا لاسم ان فيه
اشارة تدل على طهارته وانما يكون كذلك لو كان طعامهم وهو روث على حاله لا يجوز ان يخلقه تعالى خلقاً آخر ويجعله جثاً خالفاً وحيداً
فطهارته لخروجه عن تلك الحقيقة كما لو ثبت منه حب فانه طاهر قطعاً كبر
ك قال قاضيان وجبة الحية وخره ما لا يؤكل لحمه من الطيور طاهر الا ما لا راحة كرهته كخره الدجاجة والبط والاوز فهو نجس نجاسة غليظة
وعليه مشي فيها شياً فقد عللوا كونها غليظة بكونها مستقرة عندة وعلى الطباع السليمة بتغيره الرث وفساد فاشبه العذرة بهو اشبه بها

سـ جمع الثوب ويجمع حينئذ جمع الاثواب فانها لا تنجس بعموم البلوى لتعذر الاحتراز عنه واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد الصلوة وهذا الوجه حسنه الشارح
 تـ وقال الشافعي كثره الدجاج لتغيره الى نكره وقلنا الاجماع العمل للامة على اقتناء الحمامات اي تسكنها في المساجد لاسيما في المسجد الحرام فانها مقبلة فيه من غير تكبر من احد من العلماء

البول ان بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى لتعذر الاحتراز عنه وقال الفقيه ابو جعفر ينجس لانه دون الثوب وهو حسن لان العادة تخبر بالآواني فلا ضرورة في حقها بخلاف الثياب (واما خروجه ما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط والاوز) ونحوها (فطاهر عندنا) وذلك (كالحمامة والعصفور ونحوها) للاجماع على اقتنائها في المشايخ مع الامر بتطهيرها فلو كان خروجه نجسا لما تركوها فيها (ولو وقع في الماء لا يفسده) لكونه طاهرا (وكذا بقر الفأرة اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا) بحيث لا يظهر طهره (لعموم البلوى) وفيه نظر ذكرناه في الشرح وفي فتاوى قاضيان وبول الهرة والفأرة نجس في ظاهر الروايات تفسد الماء والثوب ولو طيخن بعره الفأرة مع الخلطة ولم يظهر اثره يعني للضرورة (والبيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في المرق لا تفسده وكذا السجدة) اذا وقعت من امارطة في الماء لا يفسده لان الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها في محلها (وكذا الاثنية) بكسر الهزة وفتح الفاء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عندنا حنيفة (اذا خرجت من بنية ميتة) سواء كانت جامدة او مائعة وعندها المايعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالغسل اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها والخلاف في لبن الميتة على هذا (اما الماء المستعمل فينجس بنجاسة غليظة عندنا حنيفة) في رواية حسن بن زياد عنه (وعندنا يوسف بنجس بنجاسة خفيفة) وهي رواية عن ابي

سـ اي تطهير المساجد وتنظيفها كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وان تنظف وتطيب رواه ابن جابر في صحيحه واحد وابوداود قد دل على طهارته خروجه ما يؤكل وهو وجه الاستحسان كذا في الكبير
 تـ اي ولو وقع خروجه ما يؤكل لحمه من الطيور الا ما استثنى فالما القليل لا ينجس اذا كان الواقع قليلا لعموم البلوى بواسطة لارقه من الهوى وفيه خلطة ثم هذا قول القائلين بانه في الاصل نجس ولكن سقط حكم نجاسته للضرورة واما على قول القائلين بانه طاهر من الاصل فلا ينجس اصبوسا كان الواقع قليلا او كثيرا في ماء قليل وكثير انتهى
 سـ لقائل ان يمنع عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه التنجيس والحفظ وفي فتاوى قاضيان وبول الهرة والفأرة نجس في ظاهر الروايات تفسد الماء والثوب النجس اذا افسد الماء والثوب فافساده الدهن اولى لوجود القرينة فيها دون خلاف ما لو وقع بعر الفأرة في الخلطة قطعت حيث لا ينجس ما لم يظهر اثره في الفوق اذ الضرورة هناك اشد حتى ان كثيرا ما يفرغ فيها والاحتراز عند متعذر وبغداد السنون الذكور على ما هو عموم البلوى وفي الاختيار وكذا بول الفأرة وخروجه ينعى انه نجس ثم قال والاحتراز عنه ممكن في الماء غير ممكن في الطعام والشراب فيعفى عنه فيها وهذا موافق لما ذكرناه فان الدهن من جمل الطعام اللهم الا يحمل الطعام على الخلطة ونحوها والاحتياط اولى يخرج بجر
 تـ قول وعندها المايعة اذا قالوا ان حمل الاثنية ينجس بحلول المون فتنجس ما فيه الا ان الحمامة تنجس بالمجاورة وامكن غسلها فطهر بالغسل وقال ابو حنيفة ربح ان المون ليس ينجس في نفسه وذاته بل المتنجس هو الماء والرطوبة والا فثمة بمنزل عنها ولا تنجس بنجاستها لوانها في محلها ومعدتها كذا في الحاشية
 سـ اي من حنيفة ربح لقوله عليه السلام لا يؤمن احدكم في الماء الراكد لقوله عليه السلام لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب رواه مسلم الاول عن جابر والثاني عن ابي هريرة رضي الله عنهما ووجه الدلالة انه عليه السلام سوى بين البول والاعتناء في الماء الدائم حيث نهى عنهما ولا نهى عن ازيل بنجاسة صكية فيقاس بما ازيل بنجاسة حقيقية بل اولى اذا قلنا من حنيفة يعفى عنه في الحكمة كذا في ابن ابي عمير

سـ اي تطهير المساجد وتنظيفها كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وان تنظف وتطيب رواه ابن جابر في صحيحه واحد وابوداود قد دل على طهارته خروجه ما يؤكل وهو وجه الاستحسان كذا في الكبير
 تـ اي ولو وقع خروجه ما يؤكل لحمه من الطيور الا ما استثنى فالما القليل لا ينجس اذا كان الواقع قليلا لعموم البلوى بواسطة لارقه من الهوى وفيه خلطة ثم هذا قول القائلين بانه في الاصل نجس ولكن سقط حكم نجاسته للضرورة واما على قول القائلين بانه طاهر من الاصل فلا ينجس اصبوسا كان الواقع قليلا او كثيرا في ماء قليل وكثير انتهى
 سـ لقائل ان يمنع عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه التنجيس والحفظ وفي فتاوى قاضيان وبول الهرة والفأرة نجس في ظاهر الروايات تفسد الماء والثوب ولو طيخن بعره الفأرة مع الخلطة ولم يظهر اثره يعني للضرورة (والبيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في المرق لا تفسده وكذا السجدة) اذا وقعت من امارطة في الماء لا يفسده لان الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها في محلها (وكذا الاثنية) بكسر الهزة وفتح الفاء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عندنا حنيفة (اذا خرجت من بنية ميتة) سواء كانت جامدة او مائعة وعندها المايعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالغسل اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها والخلاف في لبن الميتة على هذا (اما الماء المستعمل فينجس بنجاسة غليظة عندنا حنيفة) في رواية حسن بن زياد عنه (وعندنا يوسف بنجس بنجاسة خفيفة) وهي رواية عن ابي

سـ رواه محمد بن الامام وهذه الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون قالوا عليها الفتوى لافرق في ذلك بين الجنين والمحدث واستثنى الجنين في التجنيس الا ان الاطلاق اولى وعند التخصيص والتقليط ومشايخ العراق نقوا الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل وقد قال في المجتبى صحت الرواية عن الكل انه طاهر غير مبرور فالاشتغال بتوجيه التخليط والتخصيص مما لا جدوى له وقد طال في البحر في توجيه هذه الروايات ورجح القول بالنجاسة من جهة الدليل لقوله ابن عابد
 تـ لان الاما اذا استعمل في محل فاقصى حواله ان يعطى حكم ذلك المحل واعضاء المحدث طاهرة حتى لو حمل انسانا وصل به جازية صلوة لكن لا يحمل اذ الصلوة بدن محدث فالما المستعمل يصير بهذه الصفة فاذا اصاب الثوب جازت صلوة فيه ولو توضأ لم تجز صلوة وما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة التمسك به مع احتياطهم في الطهارة ونحوه من غليل النجاسة وان خفت فدل على طهارته كذا في الكبير وفيه خلطة وهو اختيار اكثر المشايخ لان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يتبادرون في شرب ما في الوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتح الواو بمعنى ماء الوضوء فيمشحون به وجوههم ولو كان نجسا لمعهم كما منع النجاس من شرب دمه انتهى

ابن حنيفة ايضا (وعند محمد) وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا (طاهر غير مبرور) اي غير مطهر (وبه اخذ اكثر المشايخ) وهو ظاهر الرواية (وعليه الفتوى) لانه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التمسك به مع احتياطهم في الطهارة ونحوه من غليل النجاسة وان خفت فدل على طهارته كذا في الكبير وفيه خلطة وهو اختيار اكثر المشايخ لان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يتبادرون في شرب ما في الوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتح الواو بمعنى ماء الوضوء فيمشحون به وجوههم ولو كان نجسا لمعهم كما منع النجاس من شرب دمه انتهى
 سـ هذا حد الماء المستعمل على قول ابي حنيفة وابي يوسف فان عندنا يصير مستعملا باحد شيئين اما بازاله الحدث او باستعماله في البدن على وجه القرينة وبهها عموم وخبر من وجه فيجتمعا في مثل ما اذا توضأ المحدث بالنية وتفرده الاول في مثل ما اذا توضأ المحدث بالنية والثاني في مثل ما اذا توضأ المتوضئ بالنية وتقدم محمدا يصير الماء مستعملا برفع الحدث بل بالاستعمال على وجه القرينة في البدن سواء رفع الحدث ام لا لان ثبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال نجاسة الاثام اليه على ما في الحديث صريحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء او مع آخر فطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها بده مع الماء او مع آخر فطر الماء فاذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها بجله مع الماء او مع آخر فطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب رواه مسلم وذلك لا يكون الا بنية التقرب اجماعا
 سـ حيث يصير مستعملا فلم يضر له نية او نوى غير السنة لم يصير الماء مستعملا اتفاقا ويدخل فيه ايضا وضوء صبي بنية او حائض لعادة عبادة او غسل ميت كذا في الحاشية وحكم الماء المستعمل لا يطره من باب التعجيل الا حدثا ولكن يزيل النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن عند ابي حنيفة ومحمد ويكره شربه ولا يجره ويحسب كذا في الحاشية نقل عن محمد
 تـ اعلم ان الكلام في الماء المستعمل يقع في اربعة مواضع الاول في سبب والثاني في وقت ثبوته والثالث في صفته والرابع في حكمه وادب سبب القرينة او رفع الحدث ووقت ثبوته الاستقرار في مكان وصفته كونه طاهرا وحكمه غير مطهر لمحمدة

سـ اي تطهير المساجد وتنظيفها كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وان تنظف وتطيب رواه ابن جابر في صحيحه واحد وابوداود قد دل على طهارته خروجه ما يؤكل وهو وجه الاستحسان كذا في الكبير
 تـ اي ولو وقع خروجه ما يؤكل لحمه من الطيور الا ما استثنى فالما القليل لا ينجس اذا كان الواقع قليلا لعموم البلوى بواسطة لارقه من الهوى وفيه خلطة ثم هذا قول القائلين بانه في الاصل نجس ولكن سقط حكم نجاسته للضرورة واما على قول القائلين بانه طاهر من الاصل فلا ينجس اصبوسا كان الواقع قليلا او كثيرا في ماء قليل وكثير انتهى
 سـ لقائل ان يمنع عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه التنجيس والحفظ وفي فتاوى قاضيان وبول الهرة والفأرة نجس في ظاهر الروايات تفسد الماء والثوب ولو طيخن بعره الفأرة مع الخلطة ولم يظهر اثره يعني للضرورة (والبيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في المرق لا تفسده وكذا السجدة) اذا وقعت من امارطة في الماء لا يفسده لان الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها في محلها (وكذا الاثنية) بكسر الهزة وفتح الفاء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عندنا حنيفة (اذا خرجت من بنية ميتة) سواء كانت جامدة او مائعة وعندها المايعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالغسل اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها والخلاف في لبن الميتة على هذا (اما الماء المستعمل فينجس بنجاسة غليظة عندنا حنيفة) في رواية حسن بن زياد عنه (وعندنا يوسف بنجس بنجاسة خفيفة) وهي رواية عن ابي

سـ حيث يصير مستعملا فلم يضر له نية او نوى غير السنة لم يصير الماء مستعملا اتفاقا ويدخل فيه ايضا وضوء صبي بنية او حائض لعادة عبادة او غسل ميت كذا في الحاشية وحكم الماء المستعمل لا يطره من باب التعجيل الا حدثا ولكن يزيل النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن عند ابي حنيفة ومحمد ويكره شربه ولا يجره ويحسب كذا في الحاشية نقل عن محمد
 تـ اعلم ان الكلام في الماء المستعمل يقع في اربعة مواضع الاول في سبب والثاني في وقت ثبوته والثالث في صفته والرابع في حكمه وادب سبب القرينة او رفع الحدث ووقت ثبوته الاستقرار في مكان وصفته كونه طاهرا وحكمه غير مطهر لمحمدة

فروع نقل عن البدائع في الحلية ان التوضي في المسجد مكروه عند ابي حنيفة وابي يوسف بناء على اصل حكم الماء المستعمل وقوله
 محمد لا بأس به اذا لم يكن عليه قدر لهما على رواية النجاسة والطهارة لا شك انه مستقدر طهرا فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب
 تنزيه من الخياط والبلغم انتهى
 مد اما القدر والقصاص ونحوهما من البقول والثمار والنباتات الطاهرات فلا توجب الجحادات لا بلحقها حكم العبادات ولا يوصف بحدث
 حتى يزال واما يد المرأة فلعدم القرية والحدث لو فرض انها لم يوقرت ولم تكن محدثة اما لو نوت بذلك اي يغسل يدها قربة بان
 غسلتها من الطعام او الطعام لغسلها
 اقامة السنة كان ذلك الماء مستعملا سواء
 كانت طاهرة او غير طاهرة كذا في الحلية

ويتفرع على ما ذكرنا (امرأة غسلت القدر او القصاص او)
 غسلت (يديها من الوسخ او العجين) او الحناء او الدسم وكذا
 الرجل (لا يصير) ذلك (الماء مستعملا) ان لم يكن على يدها
 حدث بالاتفاق لعدم وجود شيء من الامرين والا فاعلى قول
 محمد خاصة وفي فتاوى قاضيان المحدث او الجنب اذا دخل
 يده في لانا ولا غتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء
 يعني لا يصير مستعملا وكذا لو ادخل يده في الجنب الى المرفق
 لاخراج الكوز لا يصير مستعملا وكذا الجنب اذا دخل رجله
 في البئر لطلب الدلو لا يصير مستعملا للضرورة بخلاف
 ما لو ادخل يده او رجله للبئر ولو اخذ الجنب الماء بفمه لا يريد
 المضمضة لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف
 لا يبقى طهورا قال قاضيان هو الصحيح وان ادخل الجنب
 او المحدث يده في لانا يريد الغسل ان ادخل الاصابع دون
 الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا كذا
 في الخلاصة وفيها الطاهر اذا اغتسل في البئر بنية القرية
 افسده وان اغتسل لطلب الدلو وليس على بدنه نجاسة
 ولم يدلك فيه جسده لم يفسده عندهم جميعا اقول وكذا
 لو دلكه لزال الوسخ ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء
 فالاصح انه لا يصير مستعملا وكذا اذا غسل ثوبا او اذنا طاهرا
 وان ادخل الصبغ يده في لانا وعلم ان ليس بها نجاسة يجوز
 التوضي به وان شك في طهارتها يستحسان لا يتوضأ به وان
 توضأ به جاز هذا اذا لم يتوضأ به وان توضأ به ناويا اختلف
 فيه المتأخرون والمختار انه يصير مستعملا اذا كان عاقلا لانه

مد اي فلا يصير الماء مستعملا ايضا عند
 محمد لعدم نية القرية واما على قوله فغير
 مستعملا لان حدث اليد زال به
 مد فانه يصير مستعملا لان عدم الضرورة
 والمراد به وبما مثله انه يصير ما اتصل به
 وانفصل عنه مستعملا لا كل الماء شبه عليه
 في الدر
 مد قوله وهو الصحيح اما لانه صار مستعملا
 بسقوط الفرض او لان حاله البراق
 فلا يبقى طهورا اذا صار معلولة
 مد اذ ليس في ادخال الكف ضرورة
 بخلاف ادخال الاصابع فانه فيه ضرورة
 اذا كان الاثر كبيرا ولم يكن معه اثار صغيرة
 يؤخذ به الماء بل يحتاج الى ادخال الاصابع
 مد اجماعا والمراد بالطاهر ما لم يكن
 جنبا ولا محدثا فلا يرد على قوله وليس
 على بدنه نجاسة انه مستدرك لكون
 الكلام في الطاهر
 مد بفتح الواو والسين بالتركية كبير
 يعني ان لا يفسد الماء لان الفرس انه
 طاهر ولم ينو القرية
 فروع اختلف في محدث انفس في ثوب او ثوب مستحبا بالماء ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح انه طاهر والماء مستعمل
 لا بشرط الا تفصل للاستعمال والمراد ان ما انفصل باعضائه وانفصل عنها مستعمل لا كل الماء بل ما مر في المختار قوله ومحمد اي
 حدثا امضوا كبرجنا او حياها او نقاسا بعد تقطعها اما قبل التقطع وليس على اعضائها نجاسة فاما الطاهر اذا انفس للثوب
 لعدم خروجها من الحيض فلا يصير الماء مستعملا غير ابن عابد

مد اي فلا يصير الماء مستعملا ايضا عند
 محمد لعدم نية القرية واما على قوله فغير
 مستعملا لان حدث اليد زال به
 مد فانه يصير مستعملا لان عدم الضرورة
 والمراد به وبما مثله انه يصير ما اتصل به
 وانفصل عنه مستعملا لا كل الماء شبه عليه
 في الدر
 مد قوله وهو الصحيح اما لانه صار مستعملا
 بسقوط الفرض او لان حاله البراق
 فلا يبقى طهورا اذا صار معلولة
 مد اذ ليس في ادخال الكف ضرورة
 بخلاف ادخال الاصابع فانه فيه ضرورة
 اذا كان الاثر كبيرا ولم يكن معه اثار صغيرة
 يؤخذ به الماء بل يحتاج الى ادخال الاصابع
 مد اجماعا والمراد بالطاهر ما لم يكن
 جنبا ولا محدثا فلا يرد على قوله وليس
 على بدنه نجاسة انه مستدرك لكون
 الكلام في الطاهر
 مد بفتح الواو والسين بالتركية كبير
 يعني ان لا يفسد الماء لان الفرس انه
 طاهر ولم ينو القرية
 فروع اختلف في محدث انفس في ثوب او ثوب مستحبا بالماء ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح انه طاهر والماء مستعمل
 لا بشرط الا تفصل للاستعمال والمراد ان ما انفصل باعضائه وانفصل عنها مستعمل لا كل الماء بل ما مر في المختار قوله ومحمد اي
 حدثا امضوا كبرجنا او حياها او نقاسا بعد تقطعها اما قبل التقطع وليس على اعضائها نجاسة فاما الطاهر اذا انفس للثوب
 لعدم خروجها من الحيض فلا يصير الماء مستعملا غير ابن عابد

مد والعين به تنزيها للاستعداد وعلى رواية النجاسة تحريما والمختار قوله تحريما قال في البحر ولا يخفى ان الكراهة على رواية المطهارة
 اما على رواية النجاسة فيام لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث والنجس منها آه واجاب الشارح بقوله لا يفسد الماء
 الكراهة على النجاسة لان المطلق منها ينصرف اليها قلت ويؤيده ان نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية ولذا عبروا
 بالكراهة فلم يسموا نجس ونحوه ابن عابد
 مد الاحاب بكسر الحزة اسم للجلد قبل ان يدبغ من مأكول وغيره جمعه اُهب بضمين كتاب وكتب فاذا دبغ سمي دبا
 ومبرما وجرا با كذا الهداية ابن عابد

لانه نوى قربة معتبرة وان انشغ من غسالة الجنب في لانا
 لا يفسد الماء اما ان سال فيه سيلانا فانه يفسده وعلى
 هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسده ما لم يغلب
 عليه ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به وبالماء
 النجس في حقيل الطين وسقى الدواب (وكل اهاب دبغ
 فقد طهر) لقوله عليه الصلاة والسلام ايما اهاب دبغ
 فقد طهر والاهاب اسم للجلد قبل الدبغ واذا طهر (جازت
 الصلوة معه ملبوسا) او مفروشا او محبولا (الا جلد الخنزير)
 لنجاسته عينه (والادعي) كرامته (وذكر في الشرح) اي في
 شرح الاسبيجاني وفي بعض النسخ صرح به (كل حيوان اذا
 ذبح بالتسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى
 الخنزير سواء كان مأكولا للحم او غير مأكول للحم) وقد تقدم
 الكلام في هذا مستوفي في اول الفصل (جلد الآدمي اذا وقع
 منه مقدار ظفر في الماء يفسد الماء) لانه نجس (وفي الحاقانية
 كل ما كان سورة نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالذكاة) وقد
 قدمنا الكلام عليه والاصح طهارة جلده دون لحمه (وعن محمد
 جلد الكلب والذئب يطهر بالدبغ وعصب الميتة وعظمها
 وقرنها وريشها وشعرها وموفاها وظلفها) وكذا حافرها
 ومخالبها وكل ما لا تحله الحيوة منها (طاهر مما لم يكن
 عليها دسومة) لما روى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه
 قال انما حرر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها
 فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به والكلام عليه مستوفي
 في الشرح (واما جلد الفيل فيطهر بالدباغة) كسائر السباع

مد اي فلا يصير الماء مستعملا ايضا عند
 محمد لعدم نية القرية واما على قوله فغير
 مستعملا لان حدث اليد زال به
 مد فانه يصير مستعملا لان عدم الضرورة
 والمراد به وبما مثله انه يصير ما اتصل به
 وانفصل عنه مستعملا لا كل الماء شبه عليه
 في الدر
 مد قوله وهو الصحيح اما لانه صار مستعملا
 بسقوط الفرض او لان حاله البراق
 فلا يبقى طهورا اذا صار معلولة
 مد اذ ليس في ادخال الكف ضرورة
 بخلاف ادخال الاصابع فانه فيه ضرورة
 اذا كان الاثر كبيرا ولم يكن معه اثار صغيرة
 يؤخذ به الماء بل يحتاج الى ادخال الاصابع
 مد اجماعا والمراد بالطاهر ما لم يكن
 جنبا ولا محدثا فلا يرد على قوله وليس
 على بدنه نجاسة انه مستدرك لكون
 الكلام في الطاهر
 مد بفتح الواو والسين بالتركية كبير
 يعني ان لا يفسد الماء لان الفرس انه
 طاهر ولم ينو القرية
 فروع اختلف في محدث انفس في ثوب او ثوب مستحبا بالماء ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح انه طاهر والماء مستعمل
 لا بشرط الا تفصل للاستعمال والمراد ان ما انفصل باعضائه وانفصل عنها مستعمل لا كل الماء بل ما مر في المختار قوله ومحمد اي
 حدثا امضوا كبرجنا او حياها او نقاسا بعد تقطعها اما قبل التقطع وليس على اعضائها نجاسة فاما الطاهر اذا انفس للثوب
 لعدم خروجها من الحيض فلا يصير الماء مستعملا غير ابن عابد

مد وكذا المثانة والكروش المثانة موضع البول
 والكروش بالكسر وكثف لكل مجتر بمنزلة
 المعدة للانسان فاموس ومثله الامعاء
 في البحر عن التبنيس اصل امعاء شاة ميتة
 فمطبوخ وهي مع جاز لانه يتخذ منها الاوتار
 وهو كالديابغ وكذلك الكرش ان كان يقدر على الصلاة
 لبس جاز وكذلك الكرش ان كان يقدر على الصلاة
 وقال ابو يوسف في الاملاء لا يطهر لانه
 كاللحم آه قالوا في ان يقال وما دبغ اي حيث
 كان الحكم غير قاصرا على الاهاب فالاول
 الاثنيان بما الدالة على العموم ولا ولو كانت
 الدباغة بالنشيس والمراد ما يجتهد بالدباغة
 فلا يجتهد لا يطهر كجلده حية واما فمها
 قطا هو وكذا جلد فانة لا يطهر بالدباغة
 كذا في الحاشية
 مد استثناء من طهر وطهر متفناه انه
 يقبل الدباغة ولكن لا يطهر وقيل لا يقبل
 ث اي جلد الآدمي كرامته يعني جلد الآدمي
 لا يجتهد الدباغة ولو احتدل بطهر كذا يحرم
 الانتفاع به كرامته لا لنجاسته كذا
 في الحلية خصا بالخنزير من مجموع حديث
 ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال
 ايما اهاب دبغ فقد طهر بناء على ظاهر
 نص الفراء كما مر وايضا خص جلد الآدمي
 بكرامته
 مد وان كان دون ظفر لا يفسده صرح
 به غير واحد من اعيان المشايخ ومنهم
 من افاد ان الكثير ما كان مقدارا للظفر
 وان القليل ما دونه لان القليل تغذر
 الاحتراز عنه فلم يفسد الماء لا جلد
 الضرورة كذا في الحلية
 مد بفتح العين والهمزة المهداة والاعضاء
 بفتح الحزة جمع عصبة بالتركية سكير
 دبعك مبتدأ خبره قوله طاهر
 فيها كاللبن والبيض طاهر وقال الشافعي كل ذلك نجس قوله فلا يجوز الانتفاع بشيء من اجزائه جلدا او عظما او غيرها
 لانه شاي الخنزير في الشكل وحده الاكل ويروى ما قاله انس رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج
 والعاج عظم الفيل على ما في الصحاح وغيره رواه ابوه في

مد اي بالاتفاق لما تقدم من طهارة العظم والعصب وكون الرواية عن محمد لا ينافي في كون المسئلة اتفاقية اذا دليل يدك عليه وكذا ذكرت في الفتوى مطلقا من غير ضرورة احد كذا في الحاشية

مد اي سوار كان سن نفسه او غيره وسوار كان قدر الدرهم او زائدا عليه فان سن الانسان على ظاهر المذهب الذي هو الصحيح مظهر بلا خلاف بين علمائنا واما الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فعلى رواية انه اعظم الانسان نجس وفي فتاوى قاضيان عظم الا انسان اذا وقع في الماء لا يفسده لانه طاهر بجميع اجزائه انتهى لكن قوله بجميع اجزائه قوله فيما سبق جلد الادمى اذا وقع في الماء قدر الظفر يفسده فيجب ان يجعل على ان المراد جميع اجزائه التي لها الحياة كذا في الكبير والحاشية وما وقع في بعض النسخ من قوله بخلاف الادمى والتخريف فعلى رواية انه نجس ح

(وعظمه طاهر يجوز بيعه) والانتفاع به (الا عند محمد) فان عنده القليل نجس العين كالتخزير فلا يجوز الانتفاع منه بشئ (ورد عن محمد امرأة صلت وفي عنقها قلادة عليها سن اسد او ثعلب او كلب جازت صلواتها) لطهارة هذه الاشياء وكذا سن الانسان وعظمه طاهر في الصحيح فتجوز الصلوة معه مطلقا على ظاهر المذهب وعن محمد انها لا تجوز اذا زاد على قدر الدرهم (وذكر الشيخ الامام الاشعري نكحني) بكسر الهزة واسكان السين المهمل بعد ما جاء موعدة والف ثم نون ساكنة وكاف منسوب الى اسبانتكة قرية من قرى سبجيات (في شرحه السجيات) اي قروية (اذا اخرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بوءه كالميتة لا تجوز الصلوة به مالم يغسل) لانه نجس بعد الدباغة بالودك فيطهر بالغسل ثلاثا مع العصر (وان علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت) الصلوة به (وان لم يغسل وان شك) انه مدبوغ بشئ ونجس وبشئ طاهر (فالا فضل ان يغسل) ليزول الشك وان لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة (والدباغة) وهي ما يمنع النت والفساد عن الجلد (على ضربين حقيقيتين وحكيمة فالحقيقية ان يدبغ بشئ طاهر من الادوية المعدة للدبغ كالعفص والسبغة وغيرها) والشب والملح والقرظ ونحوها (ولو اصابه الماء بعد الدباغة الحقيقية فابتل لا يعود نجسا واما الحكيمة) ف (ان يخرج) الجلد (عن حكم الفساد) ويزول النت عنه من غير استعمال الشئ من الادوية (بل ما بالترتيب) اي جعل التراب عليه او جعله في التراب (او بالتشميس) اي وضعه للشمس (او بالقائه

مد اي فرو السجيات وهو حيوان والفرو يفتح الفاء وسكون الراء بالتركية كورك كدري لباسا لنددر ح

مد هذا موافق لما في الخلاصة واذا دبح الجلد بالدم النجس يغسل بالماء ويظهر والتشريع عفو انتهى

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد اي فرو السجيات وهو حيوان والفرو يفتح الفاء وسكون الراء بالتركية كورك كدري لباسا لنددر ح

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد فيزيلان رطوبة هذه الدباغة معتبرة ايضا عندنا خلافا للشافعي لان المقصود من الدباغة ازالة الرطوبات ومنع الفساد وقد حصل بالنمس والرج والتراب فيطهر كثير فالدباغة الحقيقية والحكي مستويان في كون كل منهما مطهرا ح

مد وهو الاقيس لانه هذه الرطوبة ليست تلك التي كانت بقية الفضلات النجسة لانه تلك تلاشت وصارت هواء وذهبت معه بل رطوبة تجددت من ماء طاهر وسرت فاجزاء حكم بطهرتها وملافة الطاهر الطاهر لا توجب نجاسة كغيره

مد في روية يعود نجسا وفي رواية لا قاله قاضيان الصحيح انه يعود نجسا انتهى وذلك ان اجزاء النجاسة باقية فيه وانما حكم بطهرتها يا بسا بالنص بخلاف القياس فاذا اصابه الماء زال مورد النص وهو حال البس بخلاف الجلد والارض والبئر فان الحكم بطهرتها مطلق وموافق للقياس لنوال اشرف النجاسة كغيره

بالقائه في الرج فتقول رطوبة هذه الاشياء ويصير مدبوغا طاهرا (و) لكن (لو اصابه بعد الدباغة الحكيمة ماء) فابتل (فمن ابى حنيفة) في عوده نجسا (روايتان في رواية يعود نجسا) لعود الرطوبة (وفي رواية لا يعود نجسا) وهو الصحيح لان هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبات النجسة التي كانت فيه (وكذا) حكم (الثوب اذا اصابه منى ففرك) ثم اصابه الماء (وكذا الارض اذا اصابها نجس) وجفت (ثم اصابها الماء) (وكذا البئر اذا نجست فغارت ثم عاد ماؤها) في كل من هذه المسائل روايتان في عودها نجسة والاصح في غير المنى عدم العود وفي المنى العود (و) قوله (في فتاوى قاضيان) ان (الاظهر في البئر ان يعود نجسا) غير صحيح بل المذكور فيها في فصل البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة الترح او ذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا) لان الزائل لا يعود بلا سبب جديد

(فصل في البئر) (واذا وقعت في البئر نجاسة ترحت) اي اخرجت ماؤها (وكان ترح ما فيها من الماء طهارة لها) فلا يحتاج الى غسلها اي بشئ آخر (وان وقعت فيها فارة او عصافير او ما هو نحوها) في المقدار (ينزع منها عشرون دلو الى ثلثين) لما روي عن انس رضي الله تعالى عنه انه قال فارة ماتت في البئر فاخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون دلو فالتشرون بطريق لا يجاب والثلاثون بطريق الاستحباب والمعتبر هو الدلو الوسط وهو ما يسهل صاعا من تحت المعتد (وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سبؤر) او ما قاربها في الجثة (ينزع منها اربعون دلو او خمسون) كذا

مد عالم ثكن عشرة في عشرة لكانت عشرة في عشرة لا تنجس بشئ مالم يتغير لونه او طعمه او ريحه اذا ما مد وهو الف واربعون ذرها وقيل الدلو الوسط ما كثر استعماله في تلك البئر وقيل ما يستعمل في كل بلدة وقيل هو دلو تلك البئر لو نزع بدلو غير وسط ينزع به على حساب الدلو الوسط حتى لو نزع بدلو عظيم يسع مشرين دلو وسطا من بئر وجب فيها تلك الترح اكف بواحد خذ فافزله ان تتابع الدلاء بصير الماء كالحاردي وثنا ان المقصود من الترح تقليل النجاسة وهو حاصل به ولا اعتبار لعدد الجراتين بدليل انها لو نزع كل يوم دلو ان جاز كذا في الحاشية ح

مد اي فرو السجيات وهو حيوان والفرو يفتح الفاء وسكون الراء بالتركية كورك كدري لباسا لنددر ح

مد هذا موافق لما في الخلاصة واذا دبح الجلد بالدم النجس يغسل بالماء ويظهر والتشريع عفو انتهى

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤدك خرج وهناك ذلك ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسر او يل فانه تكره الصلوة فيها مع جوارها اما الجوار فلان الاصل في الطهارة فلا تثبت النجاسة بالشك ولان المسلمين كانوا يصلون في ثياب اهل الذمة من الغنمية قبل الغسل واما الكراهة في الازار والسر او يل فلقرينة من موضع كذا فصار سببه يد المستيقظ ومنقار الدجاج

مد وحكم بطهرتها ثم اصابها الماء فودت تعود نجسة وفي رواية لا والمختار اننا لما قلنا وكذا قال قاضيانا الصحيح انها لا تعود نجسة كغيره

مد اي نفذت ماء البئر ثم عاد ماؤها ففيها روايتان ايضا والاصح عدم العود وفي فتاوى قاضيانا والاظهر في البئر ان يعود نجسا وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا كذا في الحاشية لكن ما ذكر من قاضيانا غير صحيح بل الصحيح ما نقل الشرح عنه في فصل البئر ح

مد لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اذ فيه بيان مسائل الابرار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الا تاردون القياس قال في الفتح فان القياس اما ان لا تطهر اصابا كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء يمنع شيئا فشيئا واما ان لا تنجس حيث تعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف انه ماء البئر في حكم الحاردي لانه يمنع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس كوض الحمام قليلا وما علينا ان نزع منها ولا يخذ بالانذار ومن الطريق ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كالا عجمي في يد القناداة ثم ذكر بعده الآثار الواردة باسنادها فراجع وفي الخبر عن النووي البئر مؤنثة مملوءة ويجوز تحفيقها من بارت اي حفرت وجعلها في القلة او في الارض بئر بعد بناء فيها ومن العرب من يقلب الحفرة في ابار وينقلها فيقول ابار وجعلها في كفرة بئر بكسر فمزة والختار

مد لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اذ فيه بيان مسائل الابرار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الا تاردون القياس قال في الفتح فان القياس اما ان لا تطهر اصابا كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء يمنع شيئا فشيئا واما ان لا تنجس حيث تعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف انه ماء البئر في حكم الحاردي لانه يمنع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس كوض الحمام قليلا وما علينا ان نزع منها ولا يخذ بالانذار ومن الطريق ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كالا عجمي في يد القناداة ثم ذكر بعده الآثار الواردة باسنادها فراجع وفي الخبر عن النووي البئر مؤنثة مملوءة ويجوز تحفيقها من بارت اي حفرت وجعلها في القلة او في الارض بئر بعد بناء فيها ومن العرب من يقلب الحفرة في ابار وينقلها فيقول ابار وجعلها في كفرة بئر بكسر فمزة والختار

مد لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اذ فيه بيان مسائل الابرار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الا تاردون القياس قال في الفتح فان القياس اما ان لا تطهر اصابا كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء يمنع شيئا فشيئا واما ان لا تنجس حيث تعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف انه ماء البئر في حكم الحاردي لانه يمنع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس كوض الحمام قليلا وما علينا ان نزع منها ولا يخذ بالانذار ومن الطريق ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كالا عجمي في يد القناداة ثم ذكر بعده الآثار الواردة باسنادها فراجع وفي الخبر عن النووي البئر مؤنثة مملوءة ويجوز تحفيقها من بارت اي حفرت وجعلها في القلة او في الارض بئر بعد بناء فيها ومن العرب من يقلب الحفرة في ابار وينقلها فيقول ابار وجعلها في كفرة بئر بكسر فمزة والختار

مد لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اذ فيه بيان مسائل الابرار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الا تاردون القياس قال في الفتح فان القياس اما ان لا تطهر اصابا كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء يمنع شيئا فشيئا واما ان لا تنجس حيث تعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف انه ماء البئر في حكم الحاردي لانه يمنع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس كوض الحمام قليلا وما علينا ان نزع منها ولا يخذ بالانذار ومن الطريق ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كالا عجمي في يد القناداة ثم ذكر بعده الآثار الواردة باسنادها فراجع وفي الخبر عن النووي البئر مؤنثة مملوءة ويجوز تحفيقها من بارت اي حفرت وجعلها في القلة او في الارض بئر بعد بناء فيها ومن العرب من يقلب الحفرة في ابار وينقلها فيقول ابار وجعلها في كفرة بئر بكسر فمزة والختار

مد لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اذ فيه بيان مسائل الابرار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الا تاردون القياس قال في الفتح فان القياس اما ان لا تطهر اصابا كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء يمنع شيئا فشيئا واما ان لا تنجس حيث تعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف انه ماء البئر في حكم الحاردي لانه يمنع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس كوض الحمام قليلا وما علينا ان نزع منها ولا يخذ بالانذار ومن الطريق ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كالا عجمي في يد القناداة ثم ذكر بعده الآثار الواردة باسنادها فراجع وفي الخبر عن النووي البئر مؤنثة مملوءة ويجوز تحفيقها من بارت اي حفرت وجعلها في القلة او في الارض بئر بعد بناء فيها ومن العرب من يقلب الحفرة في ابار وينقلها فيقول ابار وجعلها في كفرة بئر بكسر فمزة والختار

مد لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اذ فيه بيان مسائل الابرار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الا تاردون القياس قال في الفتح فان القياس اما ان لا تطهر اصابا كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء يمنع شيئا فشيئا واما ان لا تنجس حيث تعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف انه ماء البئر في حكم الحاردي لانه يمنع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس كوض الحمام قليلا وما علينا ان نزع منها ولا يخذ بالانذار ومن الطريق ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كالا عجمي في يد القناداة ثم ذكر بعده الآثار الواردة باسنادها فراجع وفي الخبر عن النووي البئر مؤنثة مملوءة ويجوز تحفيقها من بارت اي حفرت وجعلها في القلة او في الارض بئر بعد بناء فيها ومن العرب من يقلب الحفرة في ابار وينقلها فيقول ابار وجعلها في كفرة بئر بكسر فمزة والختار

مد لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اذ فيه بيان مسائل الابرار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الا تاردون القياس قال في الفتح فان القياس اما ان لا تطهر اصابا كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء يمنع شيئا فشيئا واما ان لا تنجس حيث تعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف انه ماء البئر في حكم الحاردي لانه يمنع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس كوض الحمام قليلا وما علينا ان نزع منها ولا يخذ بالانذار ومن الطريق ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كالا عجمي في يد القناداة ثم ذكر بعده الآثار الواردة باسنادها فراجع وفي الخبر عن النووي البئر مؤنثة مملوءة ويجوز تحفيقها من بارت اي حفرت وجعلها في القلة او في الارض بئر بعد بناء فيها ومن العرب من يقلب الحفرة في ابار وينقلها فيقول ابار وجعلها في كفرة بئر بكسر فمزة والختار

استعمال واما يقال طارقت الابل اذا ذهب بعضها في اثر بعضه

یٰۤاَیُّهَا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا لَا تَقْرَبُوْا مَا رَزَقْنَا لِلْاٰثِمِیْنَ

100

سقط فيه بدون اختياره او دخل فيه مع اختياره لاجل طلب الدلو او للتبريد او

م

سبعل ايضا ح
هما فا نفيس في الماء وليس عليه بدنه وثيابه

فقرحة

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | 12 | 13 | 14 | 15 | 16 | 17 | 18 | 19 | 20 | 21 | 22 | 23 | 24 | 25 | 26 | 27 | 28 | 29 | 30 | 31 | 32 | 33 | 34 | 35 | 36 | 37 | 38 | 39 | 40 | 41 | 42 | 43 | 44 | 45 | 46 | 47 | 48 | 49 | 50 | 51 | 52 | 53 | 54 | 55 | 56 | 57 | 58 | 59 | 60 | 61 | 62 | 63 | 64 | 65 | 66 | 67 | 68 | 69 | 70 | 71 | 72 | 73 | 74 | 75 | 76 | 77 | 78 | 79 | 80 | 81 | 82 | 83 | 84 | 85 | 86 | 87 | 88 | 89 | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 99 | 100 | 101 | 102 | 103 | 104 | 105 | 106 | 107 | 108 | 109 | 110 | 111 | 112 | 113 | 114 | 115 | 116 | 117 | 118 | 119 | 120 | 121 | 122 | 123 | 124 | 125 | 126 | 127 | 128 | 129 | 130 | 131 | 132 | 133 | 134 | 135 | 136 | 137 | 138 | 139 | 140 | 141 | 142 | 143 | 144 | 145 | 146 | 147 | 148 | 149 | 150 | 151 | 152 | 153 | 154 | 155 | 156 | 157 | 158 | 159 | 160 | 161 | 162 | 163 | 164 | 165 | 166 | 167 | 168 | 169 | 170 | 171 | 172 | 173 | 174 | 175 | 176 | 177 | 178 | 179 | 180 | 181 | 182 | 183 | 184 | 185 | 186 | 187 | 188 | 189 | 190 | 191 | 192 | 193 | 194 | 195 | 196 | 197 | 198 | 199 | 200 | 201 | 202 | 203 | 204 | 205 | 206 | 207 | 208 | 209 | 210 | 211 | 212 | 213 | 214 | 215 | 216 | 217 | 218 | 219 | 220 | 221 | 222 | 223 | 224 | 225 | 226 | 227 | 228 | 229 | 230 | 231 | 232 | 233 | 234 | 235 | 236 | 237 | 238 | 239 | 240 | 241 | 242 | 243 | 244 | 245 | 246 | 247 | 248 | 249 | 250 | 251 | 252 | 253 | 254 | 255 | 256 | 257 | 258 | 259 | 260 | 261 | 262 | 263 | 264 | 265 | 266 | 267 | 268 | 269 | 270 | 271 | 272 | 273 | 274 | 275 | 276 | 277 | 278 | 279 | 280 | 281 | 282 | 283 | 284 | 285 | 286 | 287 | 288 | 289 | 290 | 291 | 292 | 293 | 294 | 295 | 296 | 297 | 298 | 299 | 300 | 301 | 302 | 303 | 304 | 305 | 306 | 307 | 308 | 309 | 310 | 311 | 312 | 313 | 314 | 315 | 316 | 317 | 318 | 319 | 320 | 321 | 322 | 323 | 324 | 325 | 326 | 327 | 328 | 329 | 330 | 331 | 332 | 333 | 334 | 335 | 336 | 337 | 338 | 339 | 340 | 341 | 342 | 343 | 344 | 345 | 346 | 347 | 348 | 349 | 350 | 351 | 352 | 353 | 354 | 355 | 356 | 357 | 358 | 359 | 360 | 361 | 362 | 363 | 364 | 365 | 366 | 367 | 368 | 369 | 370 | 371 | 372 | 373 | 374 | 375 | 376 | 377 | 378 | 379 | 380 | 381 | 382 | 383 | 384 | 385 | 386 | 387 | 388 | 389 | 390 | 391 | 392 | 393 | 394 | 395 | 396 | 397 | 398 | 399 | 400 | 401 | 402 | 403 | 404 | 405 | 406 | 407 | 408 | 409 | 410 | 411 | 412 | 413 | 414 | 415 | 416 | 417 | 418 | 419 | 420 | 421 | 422 | 423 | 424 | 425 | 426 | 427 | 428 | 429 | 430 | 431 | 432 | 433 | 434 | 435 | 436 | 437 | 438 | 439 | 440 | 441 | 442 | 443 | 444 | 445 | 446 | 447 | 448 | 449 | 450 | 451 | 452 | 453 | 454 | 455 | 456 | 457 | 458 | 459 | 460 | 461 | 462 | 463 | 464 | 465 | 466 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|

مد جمع العتق بالفتح والسكون والخنافس جمع خنفس وخنفسه بفتح الخاء المعجمة ومنها وسكون النون وفتح الفاء بالتركية
 طكوز لا بوجكي كد برتسين كير رايحه سي ظاهرا ولور برسيه بوجه وانحنفساء بمعناه كذا بضم الخاء وفتح الفاء
 وبالا لت المدودة = قول والعلق بالفتحين جمع علقه بالفتحات بالتركية سلوك ديد كلري حيوانك صوايحجه اولور والعلق
 من حيث انه علق لا دم فلا ينجس الماء فلا ينال فيه ما نقل عن المجتبي من ان العلق الذي مصه ما اذا مات فيه نجس الماء على الاصح
 كذا في الحاشية = قوله وما شابه ذلك من افراش بفتح الفاء والراء جمع فراشة بالفتح ايضا كلكه دبر لوكه كجباله او جوب كندوسى

اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا
 وهو اوسع وذلك احوط ولو نزل جواد لو مضى فان كان يخرج
 فيه اكثر من نصف فهو بمنزلة الصحيح ذكره البزارى ايضا (وموت)
 ما ليس له نفس سائل لا ينجس الماء ولا غيره) اذا مات فيه
 (كالبقي) اى البعوض (والذباب والزنابير) بجميع انواعها
 (والعقارب) والخننافس والعلق وما شابه ذلك من الفرائس
 وصغار الحشرات (او) كذا (موت ما يعيش في الماء اذا مات فيه)
 او وقع ميتا فيه لا ينجسه (كالتبوك والصفدع المائي والسرطان)
 والحية المائية (وان ماتوا في غير الماء) من الاطعمه والاشرية ففقيه
 تفصيل (اما السمك) فانه لا ينجسه بلا خلاف واما الصفدع
 اذا مات في العصير ونحوه فقد (اختلف المتأخرون) في
 كونه يفسده او لا قال المصنف (واكثرهم على انه نجس) قال
 في الهداية لا نعدم المعلن وفيها وفي الكافي وقيل لا يفسده
 وهو الاصح لانه لا دم فيه لان الدموى لا يعيش في الماء وفي
 الهداية الصفدع البرى والبرى سواء وقيل البرى يفسده
 لوجود الدم وعدم المعدن ثم المائي ما يكون توالده ومثواه
 في الماء فطير الماء يفسد الماء اذا مات فيه في الصحيح وكذا غير
 المائي بالطريق الاقوى (وذكرنا لا سيجيا في شرحه ما يعيش
 في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء لا ينجسه وان استغنى او
 تفسخ فانه يكره شرب ذلك الماء اما الحية البرية اذا ماتت
 في الماء تفسد الماء) وهو مروي عن محمد رحمه الله تعالى لا خلا
 الاجزاء المحترمة كلها بالماء واحتمال ابتلاعها معه وما يحتل
 فيه تناول الحرام يكره تناوله وفي التجنيس لو كان للصفدع اى

اقتى صراجه احراق ايدر قوله ومضوات
 كسر الصاد وفتح الغين المعجمة جمع صغير
 وانحنفساء بالفتحات جمع حشرة بالفتحات
 انكثت يضربون زنده كرن حيواناتك
 كجوكي ونحوه سى ديك

مد وقال الشافعي نجس لان التبرع
 لا بطريق الكرامة آية النجاسة ولنا قوله
 عليه السلام تسلمان يا سلمان كل طعام
 وشرب وقت فيه دابة ليس لها دم ماتت
 فيه فهو حلال الا وشربه ووضوه رواه
 الدارقطني لكن قال لم يرفع الا بقبعة عن
 ابي سعيد بن ابى سعيد الزبيدي وهو يجهل
 انتهى واعلم ان عدم ما ينال بها لا يفسد
 ودفعها بالقبعة هذا هو ابن الوليد روى
 عنه الاثمة كالحمد بن وابن المبارك وزيد
 بن هارون وابن عيينة وكيع والاوزاعي
 واسحق بن راهويه وشعبة وناهيك بنع
 واحياه وقد اخرج له الجماعة الا البخارى
 واما سعد بن ابى سعيد فذكره الحطيب وقال
 اسم ابيه عبد الحميد وكان ثقة فانتفت
 الجبال ولم ينزل الحديث عن درجة الحسن
 وانحره لا تستلزم النجاسة كالتراب
 شرح كبير

مد للنفس وهو قوله عليه السلام اعلت
 لنا ميتان ودمان الحديث فانه يقتضى
 طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر
 في الطاهر لا يؤثر في الطهارة كبير

مد قال في الهداية لا نعدم المعدن فالك
 في الكافي انه قليل بالعدم وهو غير صحيح
 وتأويله ان الموجب للنجس وهو الدم
 موجود اذ اللون لون الدم والرائحة
 رائحتها والمائع وهو المعدن مفقود وانما
 لم يفسد الماء لانه مانع موجود فلم يعمل
 الموجب انتهى كبير

اى لان الدم
 الذى في الجوف
 لا يخرج
 من الجوف
 الى الخارج
 اى لان الدم
 الذى في الجوف
 لا يخرج
 من الجوف
 الى الخارج

مد من رواية عمار بن حنيفة ولو مات في غير ماء يفسد با اتفاق الروايات وبريئة كذا في الخلاصة وذكر فيها طهر الماء اذا وقع في الماء
 القليل ففى اى حنيفة روايتان وعن محمد انه لا ينجس وعن ابي يوسف انه نجس انتهى فعلم ان الصحيح من روايتي حنيفة كقول
 ابي يوسف والاخر كقول محمد والفرق بينه وبين الصفدع ونحوه ما يعيش خارج الماء ايضا ان القير لا يعيش داخل الماء فهو
 دموى بخلاف الصفدع ونحوه كبير

مد بالتوكية بولك كلرد يد كلوى سام ابرص معنا سمنه وبحصله ان الاصح ان ما يعيش بالتوالد والسكنى في الماء فانه
 مودة ماء ولا غيره ولو كان فيه دم لانه ليس بدم حقيقة وان ما لا يعيش فيه بل يعيش في البر بالتوالد والسكنى ان كان فيه
 دم يفسده والا فلا وان ما يعيش فيها لا ينجس الماء لانه ليس بدموى ولوروى فيه صورة دم كذا في الكبير والله الموفق
 الى الرشاد

مد هي جمع سؤر بالهمزة وهو مطلق البقية من الشئ لغة وبقية الشراب الذى يبقية الشارب عرفا وقد يطلق على بقية

اى البرى دم سائل يفسد ايضا ومثله لومات حية برية
 لادم فيها في لاء لا ينجس وان كان فيها دم ينجس وقول
 المصنف (وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لها دم سائل)
 مبني على غير الاصح والاصح عدم النجس لان ما فيها ليس
 بدم حقيقة اذ الدموى لا يعيش في الماء على ما تقدم عن
 الهداية والكافي (وكذا الورغة اذا كانت كبيرة) اى بحيث
 يكون الهادم سائل) فانها تفسد الماء لما تقدم في الصفدع
 البرى والحية البرية ثم الصفدع المائي هو الذى يكون
 بين اصابعه سرة والبرى بخلافه
 (فصل في الاسرار)

وهي جمع سؤر بالهمزة والمراد به ما بقى بعد شرب الشارب
 وقد يطلق على بقية الطعام (سؤر الادمى طاهر) بالاتفاق
 (سواء كان مسلما او كافرا او جنبا او حائضا) او محدثا
 (او طاهرا) من جميع الاحداث اما لو نجس فيه بغير او غيرها
 فشرب من فوره ينجس سؤره ولو كان بعد ما رذذ ريقه في
 فيه وذهبا لا شرب فلا ينجس سؤره عند ابي حنيفة والى
 يوسف خلافا لمحمد (و) كذا (سؤر ما يؤكل لحمه) من الحيوان
 (طاهر) بالاتفاق (كالا بل والبقرة والغنم) لتولد اللعاب
 من لحم طاهر (واما سؤر الفرس فعن ابي ح في اربع روايات)
 ذكرها في المحيط الا ان ما قاله المصنف انه (في رواية نجس)
 ليس منها ولم أره لغير المصنف بل في المحيط في رواية قال
 آحب الى ان يتوضأ بغيره وهي رواية الثعلبي عنه (وفي رواية)
 هو مشكوك) كسؤر الحمار (وفي رواية) وهي رواية الحسن

مد في الطعام في العرف ايضا وانواع الاسار
 نجسة متفق على طهارته ومتفق على
 نجاسته ومكروه ومشكوك ومختلف فيه
 كبير

مد بالاتفاق الا ان سؤر المرأة مكروه
 للذكر كعكسه للاستلزام كذا قيل
 ولكن نقل عن لدرية روى مسلم عن عائشة
 رضيا الله عنها قالت كنت اشرب وانا حائض
 وانا اول بصيعة المتكلم وهذه النبى صلى الله
 تعالى عليه وسلم فيضع فاه على موضع فت
 فشرب كذا في ابن ابي عمير

مد من جميع الاحداث لان السؤر يأخذ
 حكم اللعاب لاختلاطه به ولعاب الانسان
 طاهر تولده من لحم طاهر اذ حرمته كرامته
 لا نجاسته وقوله تعالى انما المشركون
 نجس المراد انهم ذو نجاسة معنوية
 وهو الشرك وانهم متلبسون بالنجاسة
 لعدم نظهرهم من نجاسته ونحوها فاعلم
 انهم عين النجاسة من النجاسة فليس لهم
 بها وليس المراد حقيقة نجاسة ذواتهم
 بالايجاع حتى لو حل كافرا غير ملوث نجاسة
 وصلى به جازت صلواته كما لو حل جنبا او
 حائضا اما لو نلوثه نجاسة من نحر
 او ميتة او غيرها فشربا لما ونحوه من
 فوره فان سؤره يتنجس ما لو شرب بعد
 ترداد الريق في فيه وذهبا لا شرب فلا ينجس
 سؤره عند ابي حنيفة والى يوسف خلافا
 لمحمد بناء على زوال النجاسة الحقيقية
 بغير الماء شرح كبير

مد هذا قبل رجوعه الى قول الامامين
 فقد صح انه رجوع الى قولهما قبل موته بثلاثة
 ايام كذا نقل عن لدر
 مد قلعد تصحيف من بعض النسخ لان
 المصنف ثقة لا يتوهم بمثل هذا

فسؤر آدمى مطلقا ولو جنبا او كافرا او امرأة
 نعم كره سؤرها للرجل كعكسه للاستلزام
 واستعمال ريق الغير وهو لا يجوز تجتبي
 وما كوله ومنه الفرس في الاصح ومثله

مد لا دم له طاهر لانه طاهر طهور بلا كراهة ولا عذر قوله ولو جنبا آية بيان لا مطلق فان قيل ينبغي ان ينجس سؤره على
 القول بنجاسته المستعمل لسقوط الفرس بهذا الشرب على الراجح قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بقى ولو سلم فلا يستعمل المخرج
 كادخال اليد في الكوز وتمازج البحر قوله نعم كره سؤرها آية اى في الشرب لا في الطهارة بخلاف الاملى ويجب تقييده بغير الزواجة و
 الحامد آد واورده بعضهم على قول البخاري في الطهارة ما حرمه الوضوء عنانه بكرة التوضؤ بفعل ما المرأة والمراد به السؤر اقول المراد
 به الماء الذى توضع به في خلوتها كما وضعت فيا من شرب قوله للاستلزام فان شربنا ويستفاد منه كراهة لخالق الامر بذلك

اى لان الدم
 الذى في الجوف
 لا يخرج
 من الجوف
 الى الخارج
 اى لان الدم
 الذى في الجوف
 لا يخرج
 من الجوف
 الى الخارج

قطنى وابن ماجة من حديث عائشة قالت كنت اتوضأ انا ورسول الله صلى الله عليه وآله واذا احدهما جثا من الهرة قبل ذلك
قال الدارقطني وحارث بن ابي اسيم والجوهري انه قد عارضهم ما رواه المحاكم وصححه عن ابي هريرة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السنور سبع
والمراد بيان الحكم دون الخلقة والمصورة لكن سقطت النجاسة لغيره انطوائها في شقبيته الكراهة لان المتعلق بالنجاسة حكما كان حكم
السنور وحكم النجاسة ثبت في الهرة حكم المصحف وهو المحرم لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم السنور شيئا من النجاسة كسباع
البهائم واكرهه السباع الطير فاذا انشأ ارادة النجاسة لما قلنا تعين ارادة الكراهة تم بحمد الله

فإن ابن الحارث بن عيسى قال في الهداية وشرحه وكذا البني أي لبن الأقالا وعرقه لا يمنع جوارا الصلوة وأن غشش قال شارحة في الكفاية هذا في المرق بحكم الروايات الظاهرة صحيحة وأما في الآية فوجه صحيح لأن المذكور في الكتب المتبعة بحجاسة لبن الحمار كذا في الكبير فقول المص وهو الصحيح ما ملحق من كتابه من غير ما في المتن الصحيح سقط من المتن كذا في الكبير وتجب عين المصنف ح س وعنه عن الإمام الصحيح أنه يحس نجاسة فليسته لأنه حرام بالإجماع وفي فتاوى قاضي خان في طبارة لبن الأقالا وهو إتيان اللبن في ثديي فتشبه به ذراية حماره أو غيره من الأثمة في كسبه لا للكم مع صلاحية الاعتقاد.

مد اي ما اصاب من السور المشكوك بحيث يعد كثيرا فاحشاً لان الطاهرة بل الطهورية متيقنة وجاء الشك من احتمال التنجيس او عدم الطهورية واليقين لا يزول الا بيقين مثله كافي لاصول ح

مد لما تقدم انه احدى الروايات عن ابن حنيفة رح في العرق والسور مثله الحكم قال في الكبير وفيه تأمل مذكور في ابن ابي عمير رح قال في النجاسة ان ما تقدم ان سور الحار مشكوك وفي عرقه ثلث روايات عن ابن حنيفة رح احدى ان نجاسة خفيفة فبين حكم السور وحكم العرق بولا يعيد فكيف يكون السور مثله العرق في الحكم انتهى كما قاله الشارح في الكبير مسئلة

كثيراً فاحشاً لانه طاهر الا انه تكره الصلوة معه كما يكره الوضوء به واكله وشربه ويكره ان يدع الهرة تلحس بدنه او ثوبه ثم يصل به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخي وقيل تحريم على ما اختاره الطحاوي (وان اصاب الثوب) او البدن شيء (من السور المشكوك لا يمنع) جواز الصلوة (ايضا) وان فحش (وروى عن ابن يوسف انه قال يمنع ان فحش) بناء على انه نجس بنجاسة خفيفة (او الصحيح ان الشك في طهوريته لا في طهارته) بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم (وان اصاب ثوباً) او البدن شيء (من السور النجس يمنع) جواز الصلوة (ان زاد على قدر الدرهم والاصل فيه) اي فيما يمنع جواز الصلوة (ان النجاسة الغليظة اذا كان قدر الدرهم او دونه فمضى عفو لا يمنع جواز الصلوة عندنا وعند زفر والشافعي تمنع جواز الصلوة وان قلت) وكذا عند مالك واحمد (و) لكن (ينبغي ان يغسل وان كانت) اي ولو كانت النجاسة (اقل من قدر الدرهم) على ما تقدم في الاداب (احتى ان الثوب) والبدن (اذا اصاب من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسلها ثم اصاب بها مقداراً ما لوجعت بتلك النجاسة) اي مع تلك النجاسة التي اصابته (ولا يصير المجموع اكثر من قدر الدرهم منعاً) تلك النجاسة حينئذ (جواز الصلوة بالاجماع) وقد روى عن ابن حنيفة انه يغسل ثوبه من قطرة دم اصابته لزيادة ورعيته ومحافظته على آداب الشريعة ودقائق التقوى (ثم الدرهم) المقدربه هو (الدرهم) الكبير (الشهيلي) بكر

هذا هو الصحيح في النجاسة الخفيفة

هذا هو الصحيح في النجاسة الخفيفة

مد اي الثوب لزيادة ودعه اعفوه رح الله تعالى واقفاه ومدامته واهتمامه على رعاية آداب الشريعة ودقائق التقوى والدقائق جمع دقيقة بالتركية النجس بمرور ح

مد وكيف لا وقد كان رح الله في غاية الورع والحفاظة على آداب الشريعة ولا يلزم من قوله ان يغسله ليس بفرض ان لا يغسله فانه اذا اغسله دليل لفرض لم يعدم فيه دليل السنة والاستحباب والمتى لا يترك سنة ولا مستحباً غير ضرورة فكيف من هو متابعان المتقين كبير

مد اي مقعر الكف داخل اصول الاصابع وانما قدر الدرهم لان التقدير به اخذ من موضع الاستحباب قال الشافعي استحبوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكانوا يدرهم في ذكرهم ح الا ان التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقاً بل الصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر الهندواني آه كتيب

مد والمراد بعرض الكف ما وراء مفصل الاصابع اصل هذه المسئلة ان الرواية عن محمد اختلفت في الدرهم فانه اعتبره بالمساحة في رواية ابو نؤاد وبالوزن في كتاب الصلوة والدرهم هو الكبير الذي بلغ وزنه مثقالاً وقيل درهم زمانه ووفق الهندواني بينهما بان رواية الشافعي في الرقيق كالبول ورواية ابو نؤاد في النجس كالعذرة واختاره كثير من المشايخ وهو الصحيح والنجاسة التي يمكن الاحتراز عنها غائبة عند زفر والشافعي قليلة كانت او سيرة مغلفة كانت او خفيفة لان النجس لو يجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير ولما ان التمر من القليل خرج وهو مدفوع فقد رناه بالدرهم لان موضع الاستحباب لم يطهر بالكلية بامر الله عليه ولهذا لو دخل المستحب في الماء القليل نجسه فاذا صار موضع الاستحباب معفو في حق الصلوة علم ان قليله لا شرع معفو لانه حال مستوية فغيره وعن المقعد بالدرهم لاستحبابهم ذكرها في محافلهم داماد

بكر الشين منسوب الى شهيل اسم موضع وهو (مثل عرض الكف) اي مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع (قال) الفقيه (ابو جعفر) الهندواني (يقدر بالوزن) اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثقالاً (في النجاسة المتوسطة) اي ذات الجرم والجسم (كالعذرة) ولحم الميتة ونحوها (و) يقدر (بالسطح والعرض) المذكور (في النجاسة الرقيقة) التي لا جرم لها (كالبول والحجر) والدم المائع ونحوها فالمعتبر في كثيف وزن ذات النجاسة وفي الرقيق محلها (وان اصابها) اي الثوب (دهن نجس) هو (اقل من قدر الدرهم) وقتا لا صابة (ثم انبسط) بعد ذلك حتى صار اكثر من قدر الدرهم (قال بعضهم) يعتبر وقت الصلوة به وحينئذ (يمنع) الصلوة (وبه) اي بالقول الثاني (يؤخذ) لان مساحة النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم وما صلي به قبل الانبساط جازئ لعدم القدرة المانع في ذلك الوقت (وان اصاب الدهن النجس) (الجسد فتشرب) اي سرى الدهن في الجلد (او ادخل) الرجل (يده في السمن النجس) او غيره من الادهان النجسة (او المرأة اذا اختضبت بالحناء النجسة) او غيره من الخضاب النجسة (او الثوب اذا صبغ بالصبيغ) بالكسر النجس ثم غسيل كل من الاشياء المذكورة (ثلاث مرات طهر الجسد) من النجاسة المتشرب (والثوب) من الصبيغ النجس (وايضا) من الدهن النجس والخضاب النجس (وان بقي) اي ولو بقي (اثر الدهن) من الدسومة في اليد والجلد (و) اثر (الصبيغ) في الثوب (و) اثر (الخضاب) في اليد لان

هذا هو الصحيح في النجاسة الخفيفة

مد بضم الدال وسكون الهاء بالتركية دوزن ياغ ديمك وجمعه داهان بكسر الدال وادهان بفتح الهاء زيت وججيك وسا وجوبان دن اخراج اولان ياغر ح

مد والمعفو انما هو قدر الدرهم منها وما صلي به قبل الانبساط جازئ لعدم المانع اذا لم يتحقق ان المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر النجس كسكن كثيفة فلنأمل

مد جازت صلوة واذا انتشر وصار اكثر من قدر درهم فحينئذ لا يجوز وتحقيقه ان المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر النجس كسكن كثيفة فلنأمل

مد فيقال بطريق الفقيه اي نجس يجوز الصلوة معه مرة ومرة لا يجوز معه وهو الدهن النجس ح

مد معقول اصاب بكسر الجيم وسكون اللام بالتركية دري وجهه جلود بالضمين واجلاد والسمن بفتح السين وسكون الميم بالتركية ساهه ياغي سودده اخذ اولور ح

مد قول بالصبيغ النجس بكسر الصاد المهملة وسكون الباء الموحدة بمعنى الخضاب بكسر الخاء المعجمة بالتركية بويكه ندرلو اولور ساه اولور ساه وهو غسل مجهول نائيه كل اي كل واحد من الاشياء المذكورة ح

مد اي لاجل المسقة والكفة بل اولي اذ قد يتخذ زواله وان علم ان الحكم بالطهارة في المسائل الثلاث اعني غسل اليد في السمن للجس
ومسح اليد بالماء والجس وصبيغ الثوب بالخصاب الجس اذا بقى في اليد السمن وفي الثوب لون الحناء او الصبغ يجوز ان يكون
منبيا على ان الباقي فيها من الدسومة واللون ما يشق زواله لانهم قد فسروا المسقة بان يحتاج الى شيء آخر سوى الماء لقطع
الاشر كالصابون والاشنان بضم الهزة وكسرها بالتركية جوجان ويدكرى سنكره بمعنى الحرض بضم الحاء المهملة لانها التات
معدتان للتطهير بالماء وعليه مشي غير واحد من ائمة شافعي ومهرجاني كذا في الحلية =

الاثر الذي شق زوانه لا يضر بقاؤه (وما لشرب الجلد)
من الدهن (فهو عفو) لذلك (وذكر في المحيط بطهر الثوب)
اي المصبوغ بشي نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء
وليسيل منه الماء الابيض اي الخالص من لون الصبغ وكذا
قال فاصححان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا ما دام
يخرج منه الماء الملوّن بلون الحناء (وان غسل) اي ولو غسل
الاشياء المذكورة بالماء (غير حرض) ولا صابون وغوفا فانها
تطهر اذا لم يبق في الماء لون (الا ترى ان ما روى عن ابي يوسف
في تطهير (الدهن النجس) اي المتنجس انه (اذا جعل) الدهن
(في) ناء فصب عليه الماء فيعلو الدهن على وجه الماء فيرفع
بشيء) ويراق الماء ثم يفعل (هكذا) حتى (اذا فعل)
كذلك اثلث مرات يحكم بطهارة الدهن (خلافا لحمد
والفتوى على قول ابي يوسف (و) ذكر في الذخيرة رجل
ادهن رجله ثم توضأ وغسل رجله فلم يقبل الرجل
الماء بما زوضوه) لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء
وقد حصل (ثوب) مبطن (اصابه) في طهارته (نجاسة)
اقل من قدر الدرهم فنفذت الى بطانة فصار (الجس
باعتبار الموضعين) اكثر من قدر الدرهم يمتنع ذلك
النجس (جواز الصلوة) عند محمد لان البطانة مع الظهارة
في حكم ثوبين وعند ابي يوسف رحمه الله لا يمتنع لانهما
في حكم ثوب واحد ولو نفذ النجس في الثوب الواحد الى
الوجه الآخر لا يضر فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضروبا
لا يمتنع بالانفاق والا ولي ان يأخذ بقول ابي يوسف رح في

مد اي لاجل المسقة والكفة بل اولي اذ قد يتخذ زواله وان علم ان الحكم بالطهارة في المسائل الثلاث اعني غسل اليد في السمن للجس
ومسح اليد بالماء والجس وصبيغ الثوب بالخصاب الجس اذا بقى في اليد السمن وفي الثوب لون الحناء او الصبغ يجوز ان يكون
منبيا على ان الباقي فيها من الدسومة واللون ما يشق زواله لانهم قد فسروا المسقة بان يحتاج الى شيء آخر سوى الماء لقطع
الاشر كالصابون والاشنان بضم الهزة وكسرها بالتركية جوجان ويدكرى سنكره بمعنى الحرض بضم الحاء المهملة لانها التات
معدتان للتطهير بالماء وعليه مشي غير واحد من ائمة شافعي ومهرجاني كذا في الحلية =

مد لان المسقة انما توجد اذا كانت العين
لا تزول بالماء المطلق مع ان الحناء تزول
بالماء فقط فلم توجد المسقة الموجبة للعفو
مع بقاء اثرها واحاصل ان الثوب ليس
كاليد والجلد فان الدسومة التي في ثوبها
لا تزول بمجرد الماء فوجدت المسقة في الاثر
فظهرت اما الثوب فان اللون الذي فيه
يزول بمجرد الماء فلا مسقة في اذا لا اللون
وكذا اليد المضمومة
مد اي يخرج ويظهر فوق الماء وقوله يرفع
مجهول اي يؤخذ الدهن بقصعة وغوفا
ويراق الماء ما حوذا من الاراق من باب الافعال
استبرق بضم السين المجهول فقلت انوا
الفا بعد نقل حركات الراء المهملة والاراق
بالتركية دوكل
مد وعند محمد لا يطهر الدهن بوجوه
احوط وقوله ابي يوسف اوسع وهذه
النسوة من صور تطهير ما لا ينصير
وقد ذكرنا الفتوى فيه على قول ابي يوسف
مطلقا كبر
مد لان البطانة في حكم ثوب آخر فصلا
كالوكان في جيبه اقل من درهم وفي قصه
كذلك ولو جع ما زاد على الدرهم وعند ابي
يوسف لا يمتنع لان البطانة مع الظهارة
في حكم ثوب واحد فصار كما لو اصاب
النجس وجه الثوب وهو اقل من الدرهم
فنفذ الى وجهه الاخر بحيث لو اعتبر
الوجهان زاد على قدر الدرهم فانه لا يمتنع
على ما اختاره قاضيان فكذا هذا كبر

مد قوله ثوب مبطن اسم المفعول مأخوذ
من افعلا بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية
استأرك ثوبا اعينده او لورين استارك
ثوبه فكذا قوله صاب في الظهارة اي في
طرحه الظاهر نجاسة وكذا لو اصابته
بطانة الثوب فنفذت الى طهارته فكذا هذا كبر
مد جواز الصلوة لانها انما بطانة والظهار في حكم ثوب واحد فلو شرع والنجس في الظهارة فقط صح الشروع اجماعا ثم لو
نفذت الى البطانة وهو في الصلوة فسدت عند محمد فيقتضي لا عند ابي يوسف رح فلا يقتضي والله اعلم
مد قوله والاولي ان يأخذ بقول ابي يوسف في التطهير اسم المفعول من التطهير بالتركية لكسره ابلر بكسر الباء فكذا
لاحتمال انها انما في التطهير على عدم المنع وفي غيره على المنع بان يكون قول ابي يوسف رح في التطهير فقط وقوله محمد رح في غير التطهير

مد قوله واذا الف الثوب المبلول النجس) سمن بعد صبغة للتوب في ثوب طاهرا اي اذ جمع بحيث ظهرت ندوة المبلول في الطاهر
والندوة بفتح النون والدال بالتركية ياشق كد رطوبت معانسه قاله ليس للتقيد

مد قوله والمراد من المبلول المبلول بالماء بان اذا الثوب متنجسا فاصابه ما رطبا او فصار مبلولا بالماء او بان كان متنجسا بالماء
النجس فالمراد بالماء مطلقا وقوله فان الطاهر بالطاء المهملة اي الثوب الطاهر او ادخل في الثوب المبلول بالبول
مد لان الندوة حينئذ عين النجاسة
وان لم تقطر بالعصر

في المضرب ويقول محمد رح في غير المضرب لان التطهير به
ثوبا واحدا (واذا الف الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر
يا بس فظهرت ندوته) اي ندوة المبلول (على الطاهر) وكن
لا يصير رطبا) بحيث ليسيل منه شيء بالعصر بل كان (البحيث)
لوعصر (لا يسيل) منه شيء (ولا يتقاطر) اختلف المشايخ
فيه (الاصح انه لا يصير نجسا) والمراد من المبلول المبلول
بالماء لا المبلول بعين النجاسة كالبول فان الطاهر اولف
في المبلول بالبول فظهرت فيه الندوة يتنجس على ما حققناه
في الشرح وكذا المراد اذا لم يظهر في ثوب الطاهر النجاسة
من لون او ريح فلو ظهر شيء من ذلك يتنجس (وكذا) حكم
(الثوب الطاهر) ليا بس) ايضا (اذا بسط على ارض نجسة
رطبة) بالماء فظهرت رطوبتها فيه ويكن لا يقطر لوعصر فانه
لا يتنجس وكذا لو كان الثوب مبلولا (والارض) رطبة نجسة
لا يتنجس الثوب ما لم يظهر فيه عين النجاسة (و) كذا (ان لم
على فراش نجس فغيرق وابتل الفراش من عرقه) انه ان لم
يصب بلل (فراش) بعد ابتلاله بالعرق (جسده لا يتنجس)
جسده (وكذا اذا غسل رجله ومشي على ارض نجس) فابتل
اللبد لا يتنجس (و) كذا (ان مشى على ارض نجسة)
بعد ما غسل رجله (فابتلت الارض من بلل رجله واسود
وجه الارض لكن لم يظهر اثر البلل) المتصل بالارض (في
رجليه) لم يتنجس (رجله) وجازت صلواته لعدم ظهور عين
النجاسة في جميع ذلك (واما ان صارت) الارض (طينا رطبا)
من بلل رجله (فاصاب) ذلك الطين (رجله) فينثذ يتنجس

مد وكثير ذكره من غير اشارة الى خلاف
وكان وجه القياس على ما بين من الرطوبة
بعد العصر في المرة الثالثة بحيث لا يتقاطر
بعد لوعصر لكن يراد ان قياسها على الندوة
الباقية بعد العصر في المرة الاولى اولى
لوجود النجاسة بكالها في الثوب الذي
سرت منه الرطوبة كما في الذي يصير اول
مرة ويجاب بان النجاسة اذا كانت ثابتة
فوال بالغسل والعصر شيئا فشيئا الى
حد النهاية وهي الرطوبة الباقية بعد عصر
الثالثة يعني عنها حينئذ اذا لم تكن ثابتة
فابتدأت بالثوب كما في مسئلتنا فادان
البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر
بالعصر يعني عنها كما في هذا بخلاف
ما بعد العصر الاولى والثانية فانه ليس
بنهاية فالحاصل قياس ابتداء النجاسة
فيما هو طاهر على انها فيما كان نجسا
فليتأمل واذ فهم هذا يجبان يعلم ان
وضع المسئلة انما هو في ثوب المبلول
بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة
كالبول ونحوه لان الندوة حينئذ عين
النجاسة وان لم تقطر بالعصر كالوعصر
الثوب المبلول بالبول ونحوه حتى انقطع
التقاطر منه فانه لا يطهر وكما بعد
العصر في المرة الاولى او الثانية فيجب
مد قوله وكذا المراد اي ينبغي تقيد
المسئلة ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب
اثر النجاسة من لون او ريح حتى لو كان
الثوب المبلول متلونا بلون او متكتفا
فظهر من ذلك في الثوب الطاهر يجب ان يكون
نجسا كما لو غسل ذلك النجس ولم يزل
اثره ولم يبلغ حد المسقة حيث لا يحكم بطهارة
فكذا هذا لما قاله للبدية بالنهاية فلا يحكم
بطهارة كذا في الكبير

مد با ما الطاهر ونشر على كان يابس نجس ما لم يظهر فيه اي في الثوب عين النجاسة
مد قوله فابتلت ما مضى مؤث اصلا ابتلت فادغم اللام فيها فصار ابتلت عطف على قوله مشي
مد قوله وجازت صلواته بدون اعادة غسلها تكونها طاهرة بغيره من اثاره بغيره لا بغيره من اثاره بغيره
منها يسبب المشي على ارض نجسة فلا يعارضه قوله طينا رطبا بكسر الطاء وفتح الهمزة بالفتح جأ مور والسطب بالتركية
ياشق كد قوله صدى

مد اي مالم يغسل الرجل رجلاه ان كانا الطين قد را ما فاعا اي اذا كان ذلك الطين زائدا على قدر الدرهم وهو محمول على كون النجاسة غليظة ولا يجوز حملها على النجاسة الخفيفة لا لانه كانت النجاسة خفيفة لا تمنع الجواز وان عم جميع باطن القدم كذا نقل عن الحلبي
 من مضمنا مستحبا
 مد وقيل عليها ما قبلها من لمسها لان مباحا بلل الثوب طين وتلوث به واصابا بجسد بلل الفراش او الرجل بلل اللبد بعد ان مباحا بحيث لو عصر لسال حيث يصح بالتنجس في ذلك كله كبر

رجاه (لا يجوز) صلواته مالم يغسلها ان كان قد را ما فاعا (و)
 قال (في الذخيرة في رجل رمدت عينه فرمست) بكسر الميم
 (اذا اجتمع رمصها) بفتحها وهو وسخ ابيض يجتمع (في الماق)
 ان في جانب العين مما يلي الانف قال (يجب ان يتكلف في ايصال الماء) يعني الى ما تحت الرمض (ان لم يضره) ايصاله (كما)
 لا يجب ان يتكلف (في ايصال الماء الى الماق) في حال الصحة ايضا
 ارهذه المسئلة محلها مباحا للوضوء والغسل (اذا صب)
 الرجل (دهنا في اذنه فكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه)
 فلا وضوء عليه لان الدماغ ليس محل النجاسة وكذا
 ان اخرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا (وان خرج من الفم)
 فعليه الوضوء قبل لان ما يخرج من الفم انما يخرج بعد
 الوصول الى الجوف وهو محل النجاسة (وان دخل ماء في اذنه)
 عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا
 ان عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها نواقض
 الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجسا فاسب
 ذكرها في مباحات النجاسة واما ما بعدها فليس لا استطر
 وهو قوله (القرحة اذا برأت وارتفع قشرها) وهو الجلد
 الذي كان تحت المادة (و) لكن اطراف القرحة موصولة
 بالجلد المرفوع (الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح)
 فانه منفوخ غير متصل باللحم (فتوضأ) مباحا القرحة
 فوق ذلك الجلد المرفوع (جاز وضوءه وان لم) اي ولو لم
 (يصل الماء) حال الوضوء (الى ما تحته) اي ما تحت الجلد
 لان ما تحته باطن وهو ما مور يغسل الظاهر (ولو توضأ)

مد وفي المصباح المجلد ما خوذ من الرمض بالفتحين بالتركية كوز بيكا رفته جمع اول وسخ كجياق دبر لرا كرجع اولوب سيلان ايدرسه غمض دبر لرا بالفتحين والعباد المجلد اي رمضت عيناه ج واكثر طوكا رسة اكارهص در لرا يقال وهصت عينيه من بابا الرابع مستحبا

مد ان كان محل الرمض بقي في الخارج عند غمض العين فينبذ يكون من الوضوء فيجب ايصال الماء الى ما تحته ان لم يضره ج

مد اي لا يجب عليه تجديد الوضوء لان الدهن لم يصل الى الجوف الذي هو محل النجاسة

مد قال قاضيان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وان موضع النجاسة اقول قد يتزلزل من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل الى الجوف كما في البلغم فينبغي ان اذا علم ذلك لا ينقض بنية

مد قوله وكذا ان عاد احواله من اذنه بضمتي الحزة والذال المعجمة او بسكونها بالتركية قولاق وجعه اذا عاد من اذنه والذال فلا وضوء عليه ايضا اللهم اذا مباحا قريبا او بعيدا فانه حينئذ ينقض الوضوء وعن النصاب اذا اصاب اذنوب من ذلك الماء اكثر من قدر الدرهم لا يغسل الثوب الا اذا تغير لون الثوب منه كذا في الحلبي ج

مد انما الجلد فوق المادة وهي بمنزلة زيادة المتصل ما خوذ من الماء والمراد ههنا القرحة التي هي تحت القشر ج

مد قوله فوق ذلك ام منصوب بفعل مقدّر تقديره فتوضأ وغسل فوق ذلك القشر المرفوع وقوله جاز وضوءه جواب اذا و كلمة ان وصليته اي ولو لم يصل الماء الى ما تحت ذلك القشر لان القشر لم يخرج عن ان يكون ظاهرا للبدن ولم يخرج ما تحته ايضا عن ان يكون باطنا لبدن فلا يغسل من غسل ما تحت القشر كذا في الحلبي ج

مد من الحلق يقع الجاء المهيمة وسكون اللام من بابا الثاني بالتركية باشر بواش ايتك والتحقيق ايضا بمعناه وقوله او قلم من باب التفعيل بمعنى قطع ظفرك بالضم بالتركية طر ناق ديمك عطفت على حلق ج
 مد ادخل الماء في الجوف لئلا يتبدل الموصوف معنى الشرط كانه قال اي ماء سال من فمنا ثم فهو طاهر كيف ما كان سواء كان متخللا بالحاء المهيمة اي منفصلا من الفم او مرقيا اي صاعدا من الجوف وفي الحلبي ذكر في الخاتمة والخلاصة هو الصحيح لا انه متولد من البلغم انتهى ج

الرجل (ثم خلق رأسه وحيته) او قلم اخفاره لم يجب امر الماء
 على تلك الاعضاء) وقد تقدم ذلك في محله (الماء الذي يسيل
 من فمنا ثم فهو طاهر) سواء كان متخللا من الفم او مرقيا
 من الجوف (وذكر في المحيط) انه (ان جف وبق له اثر) اي ديج
 اولون فهو نجس وقال في الملخص هو طاهر الا اذا علم
 انبعث من الجوف وهو مناسب لما في المحيط وهو الاحوط
 (واما النجاسة الخفيفة) وهي (كبول ما يוכל لحم فانها
 مقدرة) في منع جواز الصلوة (بالكثير الفاحش) الذي
 يستقيح الطباع السليمة او طبيعة المتبلى ج (وروى عن
 ابى حنيفة انه مقدّر بشير في شير) هكذا في جميع النسخ و
 الصواب ان هذه الرواية عن ابى يوسف لا عن ابى حنيفة وفي
 رواية عن ابى يوسف ايضا انه مقدّر بدراع في ذراع (وروى
 عن محمد رحمه الله تعالى يعتبر بالربع) وهو مروى عن ابى حنيفة
 رحمه الله ايضا وصححه في الهداية والكافي لان الربع اقيمة
 مقام الكل في كثير من الاحكام (ثم اختلف المشايخ في
 كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب)
 الذي اصابته تلك النجاسة (وقال بعضهم) يعتبر ربع الموضع
 الذي اصابته (ان كان) ذلك الموضع (ذيلا وربع الذيل) هو
 المعتبر في المنع وان كان دخرية او كما فرج ذلك (و) كأن
 القا تلبس بهذا (ارادوا ربع ثلث الثوب) الشامل للبدن
 كله وقد بعضهم بربع ثوب تجوز به الصلوة وهو ما يستر
 العورة والقول الاول هو المختار وهو ربع الثوب المصاب
 ضعيما كان او كبيرا

مد قوله في المحيط انه (ان جف وبق له اثر) اي ديج اولون فهو نجس وقال في الملخص هو طاهر الا اذا علم انبعث من الجوف وهو مناسب لما في المحيط وهو الاحوط (واما النجاسة الخفيفة) وهي (كبول ما يוכל لحم فانها مقدرة) في منع جواز الصلوة (بالكثير الفاحش) الذي يستقيح الطباع السليمة او طبيعة المتبلى ج (وروى عن ابى حنيفة انه مقدّر بشير في شير) هكذا في جميع النسخ و الصواب ان هذه الرواية عن ابى يوسف لا عن ابى حنيفة وفي رواية عن ابى يوسف ايضا انه مقدّر بدراع في ذراع (وروى عن محمد رحمه الله تعالى يعتبر بالربع) وهو مروى عن ابى حنيفة رحمه الله ايضا وصححه في الهداية والكافي لان الربع اقيمة مقام الكل في كثير من الاحكام (ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب) الذي اصابته تلك النجاسة (وقال بعضهم) يعتبر ربع الموضع الذي اصابته (ان كان) ذلك الموضع (ذيلا وربع الذيل) هو المعتبر في المنع وان كان دخرية او كما فرج ذلك (و) كأن القا تلبس بهذا (ارادوا ربع ثلث الثوب) الشامل للبدن كله وقد بعضهم بربع ثوب تجوز به الصلوة وهو ما يستر العورة والقول الاول هو المختار وهو ربع الثوب المصاب ضعيما كان او كبيرا

مد قوله في المحيط انه (ان جف وبق له اثر) اي ديج اولون فهو نجس وقال في الملخص هو طاهر الا اذا علم انبعث من الجوف وهو مناسب لما في المحيط وهو الاحوط (واما النجاسة الخفيفة) وهي (كبول ما يוכל لحم فانها مقدرة) في منع جواز الصلوة (بالكثير الفاحش) الذي يستقيح الطباع السليمة او طبيعة المتبلى ج (وروى عن ابى حنيفة انه مقدّر بشير في شير) هكذا في جميع النسخ و الصواب ان هذه الرواية عن ابى يوسف لا عن ابى حنيفة وفي رواية عن ابى يوسف ايضا انه مقدّر بدراع في ذراع (وروى عن محمد رحمه الله تعالى يعتبر بالربع) وهو مروى عن ابى حنيفة رحمه الله ايضا وصححه في الهداية والكافي لان الربع اقيمة مقام الكل في كثير من الاحكام (ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب) الذي اصابته تلك النجاسة (وقال بعضهم) يعتبر ربع الموضع الذي اصابته (ان كان) ذلك الموضع (ذيلا وربع الذيل) هو المعتبر في المنع وان كان دخرية او كما فرج ذلك (و) كأن القا تلبس بهذا (ارادوا ربع ثلث الثوب) الشامل للبدن كله وقد بعضهم بربع ثوب تجوز به الصلوة وهو ما يستر العورة والقول الاول هو المختار وهو ربع الثوب المصاب ضعيما كان او كبيرا

مد وجه الاول ان الغالب كونه من البلغم وهو طاهر مطلقا عند ما خلا فالأبى يوسف وجه الثاني انه ان كان متغيرا فالظاهر كونه من المعدة وما خرج منها نجس واستثناؤها البلمغ للزوجة وهذا ليس كذلك بل يكون من قرحة ونحوها ايضا كبر

مد وهو غير مخالف لما في المحيط فان تغير الرائحة او اللون دليل انه من الجوف واما اذا علم انه من قرحة ونحوها فلا خفاء في نجاسته والكلام فيما اذا لم يعلم ذلك مد اي اي يعتقد ويعد كثيرا فاحشا الطباع المستقيمة جمع طبيعة وهي عبارة عن القوة السارية في الاجسام بها يعمل الجسم الى كماله الطبيعي كذا في الترمذيات

مد قوله والصواب بناء على ما ذكر في الهداية وشرحها وسائر الكتب ان هذه الرواية انما هي من ابى يوسف وايضا عن ابى يوسف روايات اخرتها ذراع في ذراع ومنها اكثر من نصف الثوب ومنها نصفها ثوب ثم في رواية نصف كله وفي رواية نصف جزء من أجزاء الثوب كذا في الحلبي ج

مد كحق ربع الراس في الاحرام يخرج من الاحرام وكشف ربع العورة يفسد الصلوة ج

مد لان ابا حنيفة في رواية الخلاصة عنه بربع الثوب والثوب اسم للكل كذا في الحلبي ج

مد بكسر الدال والراء المهملتين وسكون الحاء المعجمة بينهما وبعد ما صاد مهملا بالتركية ترميز ديدكر نسته كه خيا طلر فتند همر فدر كه كوك ملكك يانه ديك لرجعي دايص كلور قول او كما بضم الكاف وتشديد الهم كوك ملك كي كه كم الفير معناه سنه ومطلقا يكد دخي بر لره نذلك اولور سه جمعي كام وكيم كلور ج
 مد من الذيل والذخيرة وانك لا افلا فطة من القطع المذكورة من الثوب كان قبل النجاسة فباعتل حذته فكذا بعد النجاسة والعقبون طرف مستقل بنفسه وفي الحقيقة والمحيط والبدائع وهو الاصح كذا في الحلبي ج

لم يجعل المص هذا القول مغايراً للقول الأول وهو اعتبار غلبة الظن ومقابلته حيث عطفه عليه بقيل وقال والفتوى على الأول والظاهر أنه فهم من الأول عدم اشتراط العصر والتحقيق أنه ليس مغايراً له بل هو سببه اقيم مقامه تيسيراً قال في الهداية وما ليس بمركب فطهرته ان يغسل حتى يغلب على الظن الغسل ان قد طهر لا ان التكرار لا بد منه لا استخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر قال الظن كما في امر القبلة وانما قدره بالثلاث لأن غالب الظن يحصل عنده فاقم السبب الظاهر مقامه تيسيراً وتأييد ذلك بجديد المستيقظ من مناه فعلم بهذا المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانما مقدرة بالثلاث لحصولها بها في الغالب وقطعاً للوسوسة وانما

وقيل مرتين (وإن لم تكن) النجاسة (مرتبة يغسلها حتى يغلب على ظنه) انه قد طهر (وهذا اذا لم يكن لها ربح فان كان يجب الغسل الى زواله الا ما يشق وهكذا الطغم) وقيل اذا غسل الثوب من غير المرتبة (مرة وعصره بالماء يغسله) كما هو قول الشافعي (وقيل) انه (لا يطهر ما لم يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة والفتوى على الأول) انه يعتبر غلبة الظن لكن جعلوا الثلاث فائقة مقام غلبة الظن قطعاً للوسوسة فلهم اذكروا الثلاث في كثير الكتب بشرط العصر في كل مرة وهو ظاهر الرواية وعن محمد انه يكفي بالعصر في المرة الأخيرة وعن أبي يوسف ان العصر ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية (و) يخرج (على هذا) الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر او الثلاث مع العصر في كل مرة (مسائل) ذكرت في المحيط والجامع الصغير للتمتاشي (منها ما روى عن أبي يوسف ان الجنب اذا أتزر في الحمام وصبت الماء على جسده من حيث) أي من جهة (الظهر والبطن حتى يخرج من الجنبية ثم صبت الماء على الأزار يحكم بطهارته الا زاروا لم) أي ولولم (يعصره وقال) أي أبو يوسف (في موضع آخر) أي في رواية أخرى (ان) صب الماء على الأزار (أمراً الماء بكيفية فوق الأزار فهو احسن) واحوط وان لم يفعل اجزاء لضرورة ستر العورة (و) لذا قال (في المنتقى شرط العصر على قول أبي يوسف) ايضاً وقد تقدم انه ظاهر المذهب عن الكل وفي المنتقى ايضاً (ولو اصاب البول ثوبه فغسله) مرة واحدة (في نهج جاري وعصره يطهر وهذا قول أبي يوسف ايضاً) في

في غير ظاهر الرواية (وذكر في الأصل) وهو ظاهر الرواية (وقال) أبو يوسف ايضاً (يعصره ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد) في غير ظاهر الرواية ايضاً انه (يعصرها) أي النجاسة الغير الملوثة (ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة) فقط فان الثوب (يطهر) وقد تقدم ان ذلك غير رواية الأصول (ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي) أي يجب (ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسهل منه الماء) ولا يقطر (و) لكن (يعتبر في حق كل شخص قوته وطاقته) حتى لو عصره صاحبه حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو عصره من هو أقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص لا قوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما لعصر العصر او لتعذره فقال (وفي فتاوى أبي الليث خف بطانة ساق) ذكر الساق اتفاقاً أي بطانته (من الكرباس فقد دخل في جوفه) أي في بطنه وفي نسخ الفتاوى وغيرها في خروج (ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد ثم ملاء بالماء) الخف ثلثاً (واهرق الا انه لم ينتهياً له عصر الكرباس فقد طهر الخف) بمجرى جريان الماء ظاهراً وباطناً من غير عصر للعصر (وروي عن أبي القاسم الصقار) انه قال (في رجل يستنجي ويجري ماء استنجاه تحت رجله) من غير ان يستنقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء مخفياً (وليس مخفياً خرق) أي فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين (له ان يصل مع ذلك الخف) لانه طاهر (لان بالماء الأخير) من ماء الاستنجاء (يطهر الخف كما يطهر

من قامة السبب الظاهر مقام المسبب الذي في الاطلاع على حقيقة عصره كالتسليم مقام المسئلة وامثال ذلك والتأييد بان هو كونه عليه السلام جعل الغسل ثلثاً هو الواقع لتوهم النجاسة حيث جعل غاية للنهي عن غسل اليد في الاثارة ثم يشترط الزيادة عليها فكذلك عند تحقق النجاسة يكون الغسل ثلثاً هو الواقع لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكف الثلاث لازلها لم تكن رافعة للتوهم ثم اشتراط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية عن صاحبنا وعن محمد في غير رواية الأصول انه يكفي بالعصر في المرة الأخيرة وعن أبي يوسف ان العصر ليس بشرط هذا الجاهل ليس لائق بالثلاث ولا بالغلبة بل هو جامع للقولين والله اعلم هذا مقتضى ظاهر كلام المص ولكن الشايع جعل لائق بالثلاث هو القائل بالغلبة وحقيقته في الكبير مستد فوله والصحيح ظاهر الرواية مستد وخبره وهو اعتبار غلبة الظن فانها مقدرة بالثلاث لحصول الغلبة بها في الغالب وقطعاً للوسوسة وانما قامة السبب الظاهر الذي هو الثالث مقام المسبب الذي هو الغلبة لان في الاطلاع على حقيقة المسبب معرفة كاقامة السفر مقام المسئلة في تقصير الملوثة وكعين ح

في غير ظاهر الرواية (وذكر في الأصل) وهو ظاهر الرواية (وقال) أبو يوسف ايضاً (يعصره ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد) في غير ظاهر الرواية ايضاً انه (يعصرها) أي النجاسة الغير الملوثة (ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة) فقط فان الثوب (يطهر) وقد تقدم ان ذلك غير رواية الأصول (ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي) أي يجب (ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسهل منه الماء) ولا يقطر (و) لكن (يعتبر في حق كل شخص قوته وطاقته) حتى لو عصره صاحبه حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو عصره من هو أقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص لا قوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما لعصر العصر او لتعذره فقال (وفي فتاوى أبي الليث خف بطانة ساق) ذكر الساق اتفاقاً أي بطانته (من الكرباس فقد دخل في جوفه) أي في بطنه وفي نسخ الفتاوى وغيرها في خروج (ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد ثم ملاء بالماء) الخف ثلثاً (واهرق الا انه لم ينتهياً له عصر الكرباس فقد طهر الخف) بمجرى جريان الماء ظاهراً وباطناً من غير عصر للعصر (وروي عن أبي القاسم الصقار) انه قال (في رجل يستنجي ويجري ماء استنجاه تحت رجله) من غير ان يستنقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء مخفياً (وليس مخفياً خرق) أي فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين (له ان يصل مع ذلك الخف) لانه طاهر (لان بالماء الأخير) من ماء الاستنجاء (يطهر الخف كما يطهر

له لان ظاهر الرواية عن أبي يوسف هو الغسل ثلثاً والعصر ثلثاً وقد يقال ان غير ظاهر الرواية غير رواية الأصول وقد يقال في التوارد وهي التي لم توجد في الكتب المذكورة بل في غيرها من كتب محمد ايضاً وفي غير كتب محمد ككتاب النجاسة لمحمد بن زياد وكتب الامالي لأبي يوسف او التي رويت عن محمد بن زياد كرواية ابن سماعه ورواية علي بن منصور لا بروايات الشافعية ذكره القائل حتى زاده ايضاً قال ابن ابي عمير

عن مراسيل يسيل يسيل وسيلانا اي لا يخرج من الثوب شيء بعد المبالغة ولا يقطر واقطر بفتح القاف وسكون الطاء صوب طيله مسنه وطيله ما غدر دخی بر ليرينهل لازماً ومتعدداً من لباب الاول

في غير ظاهر الرواية (وذكر في الأصل) وهو ظاهر الرواية (وقال) أبو يوسف ايضاً (يعصره ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد) في غير ظاهر الرواية ايضاً انه (يعصرها) أي النجاسة الغير الملوثة (ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة) فقط فان الثوب (يطهر) وقد تقدم ان ذلك غير رواية الأصول (ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي) أي يجب (ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسهل منه الماء) ولا يقطر (و) لكن (يعتبر في حق كل شخص قوته وطاقته) حتى لو عصره صاحبه حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو عصره من هو أقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص لا قوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما لعصر العصر او لتعذره فقال (وفي فتاوى أبي الليث خف بطانة ساق) ذكر الساق اتفاقاً أي بطانته (من الكرباس فقد دخل في جوفه) أي في بطنه وفي نسخ الفتاوى وغيرها في خروج (ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد ثم ملاء بالماء) الخف ثلثاً (واهرق الا انه لم ينتهياً له عصر الكرباس فقد طهر الخف) بمجرى جريان الماء ظاهراً وباطناً من غير عصر للعصر (وروي عن أبي القاسم الصقار) انه قال (في رجل يستنجي ويجري ماء استنجاه تحت رجله) من غير ان يستنقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء مخفياً (وليس مخفياً خرق) أي فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين (له ان يصل مع ذلك الخف) لانه طاهر (لان بالماء الأخير) من ماء الاستنجاء (يطهر الخف كما يطهر

عن مراسيل يسيل يسيل وسيلانا اي لا يخرج من الثوب شيء بعد المبالغة ولا يقطر واقطر بفتح القاف وسكون الطاء صوب طيله مسنه وطيله ما غدر دخی بر ليرينهل لازماً ومتعدداً من لباب الاول

ثم قول من غير ان يستنقع أي من غير ان يجلس الماء بجاري تحت رجله بل يجري من تحتها وهو أي والحق ان المستنجي متخفف اسم الفاعل أي لا يلبس الخف ح

في غير ظاهر الرواية (وذكر في الأصل) وهو ظاهر الرواية (وقال) أبو يوسف ايضاً (يعصره ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد) في غير ظاهر الرواية ايضاً انه (يعصرها) أي النجاسة الغير الملوثة (ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة) فقط فان الثوب (يطهر) وقد تقدم ان ذلك غير رواية الأصول (ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي) أي يجب (ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسهل منه الماء) ولا يقطر (و) لكن (يعتبر في حق كل شخص قوته وطاقته) حتى لو عصره صاحبه حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو عصره من هو أقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص لا قوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما لعصر العصر او لتعذره فقال (وفي فتاوى أبي الليث خف بطانة ساق) ذكر الساق اتفاقاً أي بطانته (من الكرباس فقد دخل في جوفه) أي في بطنه وفي نسخ الفتاوى وغيرها في خروج (ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد ثم ملاء بالماء) الخف ثلثاً (واهرق الا انه لم ينتهياً له عصر الكرباس فقد طهر الخف) بمجرى جريان الماء ظاهراً وباطناً من غير عصر للعصر (وروي عن أبي القاسم الصقار) انه قال (في رجل يستنجي ويجري ماء استنجاه تحت رجله) من غير ان يستنقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء مخفياً (وليس مخفياً خرق) أي فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين (له ان يصل مع ذلك الخف) لانه طاهر (لان بالماء الأخير) من ماء الاستنجاء (يطهر الخف كما يطهر

مد ولما كان في قوله وليس يخفيه خرق اشارة الى انه لو كان خرق لم يكن الحكم كذلك قال وفي الملقط اه كبير قوله للضرورة وعموم البلوى هذا استحسانا ومشي عليه قاضيهان لكنه خلاف المختار وكذا في الحلية

مد اي جواز الامر ما خذوة من وسع يسع وسعا بضم الواو وسعة بفتح السين والعين المهملتين في اللغة بمعنى الطاقة والقدرة وبمعنى التوسيع من باب الارباع وسقط الواو في المضارع والمصدر كما سقط من يطأح

مد لان الماء جار منه اليها فاذا اصابها ماؤه النجس نجسا ثم كما تزول نجاسته حتى يطهر ويظهر ماؤه الاخير فذلك ما حكمها حكم ما اصابها من الماء شيئا فثبت الماء الاخير الطاهر كبير

موضع الاستنجاء تبعاً لموضع الاستنجاء للضرورة وعموم البلوى (وفي الملقط ان كان خف اي خف المستنجى مخرقا واصاب الماء) اي ماء الاستنجاء (رجله ولفافته رجوت سعة الأم فيه) بان تطهر الرجل واللفافة تبعاً لموضع الاستنجاء (الأيدي ان البساط النجس النجس اذا جعل في غير موضع وترك فيه يوماً أو ليلة) كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح انه باو وكافي عامة الكتب فانه اذا ترك يوماً أو ليلة في النهر (حتى جرى الماء عليه يطهر) من غير عسر ولا تجفيف لكن بشرط ان لا يبقى للنجاسة فيه اثر من لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة السابقة بهذه المسئلة وقياسها عليها فيه نظر لا يخفى (ولو كان على يده نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة القميص) اي لا يزيق من النجاسة (كلما صبت الماء فاذا غسل يده) التي يأخذها العروة (طهرت اليد و) طهرت (العروة تبعاً باليد والكل مقيّد بان لا يبقى للنجاسة اثر غير شاق والمصير من قصب اذا اصابته نجاسة فجفت يديك) حتى تحت النجاسة (فقد يغسل ثلاثاً) متواليًا من غير احتياج الى تخفيف لانه صلب لا يتشرب النجاسة (وان كانت) النجاسة (رطبة يغسل ثلاثاً ولا يحتاج الى شيء آخر) هذا اذا كان من قصب او ما اشبهه في الصلابة كالصخر المسمى بالسامان (وان كان) الصخر (من تردي وما اشبه ذلك يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة) بان يترك حتى ينقطع النقاطر منه لانه يتشرب النجاسة (رخاوتة) فانه حينئذ يطهر عند اي يوسف رحمه الله) بناء على امكان تطهيره ما لا ينقص عنه

اي ان المستنجى اذا اصابته نجاسة رطبة او يدها او رجليه او ثيابه او ما كان عليه من قصب او ما اشبهه في الصلابة كالصخر المسمى بالسامان او ما كان من تردي وما اشبه ذلك يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع النقاطر منه لانه يتشرب النجاسة (رخاوتة) فانه حينئذ يطهر عند اي يوسف رحمه الله بناء على امكان تطهيره ما لا ينقص عنه

مد بكسر الميم وفتح القاف المدونة بالتركية قليج اجم ووزنه ضياء ورمك بومقاده قينيحي اجمه صوب كجز مصر فدمقونه او تندن يابيلو رحصير مراد اولق غالباً الله تعالى اعلم وسامان اصل ولايت آدي وملك آدي قاموسك بيا نكه كوره وما وجدت في كتب اللغة الموجودة عندي لفظ السامان الا في قاموس كارتجته ج ٢ ص ٢٢٢ ص ٢٢٣ ص ٢٢٤ ص ٢٢٥ ص ٢٢٦ ص ٢٢٧ ص ٢٢٨ ص ٢٢٩ ص ٢٣٠ ص ٢٣١ ص ٢٣٢ ص ٢٣٣ ص ٢٣٤ ص ٢٣٥ ص ٢٣٦ ص ٢٣٧ ص ٢٣٨ ص ٢٣٩ ص ٢٤٠ ص ٢٤١ ص ٢٤٢ ص ٢٤٣ ص ٢٤٤ ص ٢٤٥ ص ٢٤٦ ص ٢٤٧ ص ٢٤٨ ص ٢٤٩ ص ٢٥٠ ص ٢٥١ ص ٢٥٢ ص ٢٥٣ ص ٢٥٤ ص ٢٥٥ ص ٢٥٦ ص ٢٥٧ ص ٢٥٨ ص ٢٥٩ ص ٢٦٠ ص ٢٦١ ص ٢٦٢ ص ٢٦٣ ص ٢٦٤ ص ٢٦٥ ص ٢٦٦ ص ٢٦٧ ص ٢٦٨ ص ٢٦٩ ص ٢٧٠ ص ٢٧١ ص ٢٧٢ ص ٢٧٣ ص ٢٧٤ ص ٢٧٥ ص ٢٧٦ ص ٢٧٧ ص ٢٧٨ ص ٢٧٩ ص ٢٨٠ ص ٢٨١ ص ٢٨٢ ص ٢٨٣ ص ٢٨٤ ص ٢٨٥ ص ٢٨٦ ص ٢٨٧ ص ٢٨٨ ص ٢٨٩ ص ٢٩٠ ص ٢٩١ ص ٢٩٢ ص ٢٩٣ ص ٢٩٤ ص ٢٩٥ ص ٢٩٦ ص ٢٩٧ ص ٢٩٨ ص ٢٩٩ ص ٣٠٠ ص ٣٠١ ص ٣٠٢ ص ٣٠٣ ص ٣٠٤ ص ٣٠٥ ص ٣٠٦ ص ٣٠٧ ص ٣٠٨ ص ٣٠٩ ص ٣١٠ ص ٣١١ ص ٣١٢ ص ٣١٣ ص ٣١٤ ص ٣١٥ ص ٣١٦ ص ٣١٧ ص ٣١٨ ص ٣١٩ ص ٣٢٠ ص ٣٢١ ص ٣٢٢ ص ٣٢٣ ص ٣٢٤ ص ٣٢٥ ص ٣٢٦ ص ٣٢٧ ص ٣٢٨ ص ٣٢٩ ص ٣٣٠ ص ٣٣١ ص ٣٣٢ ص ٣٣٣ ص ٣٣٤ ص ٣٣٥ ص ٣٣٦ ص ٣٣٧ ص ٣٣٨ ص ٣٣٩ ص ٣٤٠ ص ٣٤١ ص ٣٤٢ ص ٣٤٣ ص ٣٤٤ ص ٣٤٥ ص ٣٤٦ ص ٣٤٧ ص ٣٤٨ ص ٣٤٩ ص ٣٥٠ ص ٣٥١ ص ٣٥٢ ص ٣٥٣ ص ٣٥٤ ص ٣٥٥ ص ٣٥٦ ص ٣٥٧ ص ٣٥٨ ص ٣٥٩ ص ٣٦٠ ص ٣٦١ ص ٣٦٢ ص ٣٦٣ ص ٣٦٤ ص ٣٦٥ ص ٣٦٦ ص ٣٦٧ ص ٣٦٨ ص ٣٦٩ ص ٣٧٠ ص ٣٧١ ص ٣٧٢ ص ٣٧٣ ص ٣٧٤ ص ٣٧٥ ص ٣٧٦ ص ٣٧٧ ص ٣٧٨ ص ٣٧٩ ص ٣٨٠ ص ٣٨١ ص ٣٨٢ ص ٣٨٣ ص ٣٨٤ ص ٣٨٥ ص ٣٨٦ ص ٣٨٧ ص ٣٨٨ ص ٣٨٩ ص ٣٩٠ ص ٣٩١ ص ٣٩٢ ص ٣٩٣ ص ٣٩٤ ص ٣٩٥ ص ٣٩٦ ص ٣٩٧ ص ٣٩٨ ص ٣٩٩ ص ٤٠٠ ص ٤٠١ ص ٤٠٢ ص ٤٠٣ ص ٤٠٤ ص ٤٠٥ ص ٤٠٦ ص ٤٠٧ ص ٤٠٨ ص ٤٠٩ ص ٤١٠ ص ٤١١ ص ٤١٢ ص ٤١٣ ص ٤١٤ ص ٤١٥ ص ٤١٦ ص ٤١٧ ص ٤١٨ ص ٤١٩ ص ٤٢٠ ص ٤٢١ ص ٤٢٢ ص ٤٢٣ ص ٤٢٤ ص ٤٢٥ ص ٤٢٦ ص ٤٢٧ ص ٤٢٨ ص ٤٢٩ ص ٤٣٠ ص ٤٣١ ص ٤٣٢ ص ٤٣٣ ص ٤٣٤ ص ٤٣٥ ص ٤٣٦ ص ٤٣٧ ص ٤٣٨ ص ٤٣٩ ص ٤٤٠ ص ٤٤١ ص ٤٤٢ ص ٤٤٣ ص ٤٤٤ ص ٤٤٥ ص ٤٤٦ ص ٤٤٧ ص ٤٤٨ ص ٤٤٩ ص ٤٥٠ ص ٤٥١ ص ٤٥٢ ص ٤٥٣ ص ٤٥٤ ص ٤٥٥ ص ٤٥٦ ص ٤٥٧ ص ٤٥٨ ص ٤٥٩ ص ٤٦٠ ص ٤٦١ ص ٤٦٢ ص ٤٦٣ ص ٤٦٤ ص ٤٦٥ ص ٤٦٦ ص ٤٦٧ ص ٤٦٨ ص ٤٦٩ ص ٤٧٠ ص ٤٧١ ص ٤٧٢ ص ٤٧٣ ص ٤٧٤ ص ٤٧٥ ص ٤٧٦ ص ٤٧٧ ص ٤٧٨ ص ٤٧٩ ص ٤٨٠ ص ٤٨١ ص ٤٨٢ ص ٤٨٣ ص ٤٨٤ ص ٤٨٥ ص ٤٨٦ ص ٤٨٧ ص ٤٨٨ ص ٤٨٩ ص ٤٩٠ ص ٤٩١ ص ٤٩٢ ص ٤٩٣ ص ٤٩٤ ص ٤٩٥ ص ٤٩٦ ص ٤٩٧ ص ٤٩٨ ص ٤٩٩ ص ٥٠٠ ص ٥٠١ ص ٥٠٢ ص ٥٠٣ ص ٥٠٤ ص ٥٠٥ ص ٥٠٦ ص ٥٠٧ ص ٥٠٨ ص ٥٠٩ ص ٥١٠ ص ٥١١ ص ٥١٢ ص ٥١٣ ص ٥١٤ ص ٥١٥ ص ٥١٦ ص ٥١٧ ص ٥١٨ ص ٥١٩ ص ٥٢٠ ص ٥٢١ ص ٥٢٢ ص ٥٢٣ ص ٥٢٤ ص ٥٢٥ ص ٥٢٦ ص ٥٢٧ ص ٥٢٨ ص ٥٢٩ ص ٥٣٠ ص ٥٣١ ص ٥٣٢ ص ٥٣٣ ص ٥٣٤ ص ٥٣٥ ص ٥٣٦ ص ٥٣٧ ص ٥٣٨ ص ٥٣٩ ص ٥٤٠ ص ٥٤١ ص ٥٤٢ ص ٥٤٣ ص ٥٤٤ ص ٥٤٥ ص ٥٤٦ ص ٥٤٧ ص ٥٤٨ ص ٥٤٩ ص ٥٥٠ ص ٥٥١ ص ٥٥٢ ص ٥٥٣ ص ٥٥٤ ص ٥٥٥ ص ٥٥٦ ص ٥٥٧ ص ٥٥٨ ص ٥٥٩ ص ٥٦٠ ص ٥٦١ ص ٥٦٢ ص ٥٦٣ ص ٥٦٤ ص ٥٦٥ ص ٥٦٦ ص ٥٦٧ ص ٥٦٨ ص ٥٦٩ ص ٥٧٠ ص ٥٧١ ص ٥٧٢ ص ٥٧٣ ص ٥٧٤ ص ٥٧٥ ص ٥٧٦ ص ٥٧٧ ص ٥٧٨ ص ٥٧٩ ص ٥٨٠ ص ٥٨١ ص ٥٨٢ ص ٥٨٣ ص ٥٨٤ ص ٥٨٥ ص ٥٨٦ ص ٥٨٧ ص ٥٨٨ ص ٥٨٩ ص ٥٩٠ ص ٥٩١ ص ٥٩٢ ص ٥٩٣ ص ٥٩٤ ص ٥٩٥ ص ٥٩٦ ص ٥٩٧ ص ٥٩٨ ص ٥٩٩ ص ٦٠٠ ص ٦٠١ ص ٦٠٢ ص ٦٠٣ ص ٦٠٤ ص ٦٠٥ ص ٦٠٦ ص ٦٠٧ ص ٦٠٨ ص ٦٠٩ ص ٦١٠ ص ٦١١ ص ٦١٢ ص ٦١٣ ص ٦١٤ ص ٦١٥ ص ٦١٦ ص ٦١٧ ص ٦١٨ ص ٦١٩ ص ٦٢٠ ص ٦٢١ ص ٦٢٢ ص ٦٢٣ ص ٦٢٤ ص ٦٢٥ ص ٦٢٦ ص ٦٢٧ ص ٦٢٨ ص ٦٢٩ ص ٦٣٠ ص ٦٣١ ص ٦٣٢ ص ٦٣٣ ص ٦٣٤ ص ٦٣٥ ص ٦٣٦ ص ٦٣٧ ص ٦٣٨ ص ٦٣٩ ص ٦٤٠ ص ٦٤١ ص ٦٤٢ ص ٦٤٣ ص ٦٤٤ ص ٦٤٥ ص ٦٤٦ ص ٦٤٧ ص ٦٤٨ ص ٦٤٩ ص ٦٥٠ ص ٦٥١ ص ٦٥٢ ص ٦٥٣ ص ٦٥٤ ص ٦٥٥ ص ٦٥٦ ص ٦٥٧ ص ٦٥٨ ص ٦٥٩ ص ٦٦٠ ص ٦٦١ ص ٦٦٢ ص ٦٦٣ ص ٦٦٤ ص ٦٦٥ ص ٦٦٦ ص ٦٦٧ ص ٦٦٨ ص ٦٦٩ ص ٦٧٠ ص ٦٧١ ص ٦٧٢ ص ٦٧٣ ص ٦٧٤ ص ٦٧٥ ص ٦٧٦ ص ٦٧٧ ص ٦٧٨ ص ٦٧٩ ص ٦٨٠ ص ٦٨١ ص ٦٨٢ ص ٦٨٣ ص ٦٨٤ ص ٦٨٥ ص ٦٨٦ ص ٦٨٧ ص ٦٨٨ ص ٦٨٩ ص ٦٩٠ ص ٦٩١ ص ٦٩٢ ص ٦٩٣ ص ٦٩٤ ص ٦٩٥ ص ٦٩٦ ص ٦٩٧ ص ٦٩٨ ص ٦٩٩ ص ٧٠٠ ص ٧٠١ ص ٧٠٢ ص ٧٠٣ ص ٧٠٤ ص ٧٠٥ ص ٧٠٦ ص ٧٠٧ ص ٧٠٨ ص ٧٠٩ ص ٧١٠ ص ٧١١ ص ٧١٢ ص ٧١٣ ص ٧١٤ ص ٧١٥ ص ٧١٦ ص ٧١٧ ص ٧١٨ ص ٧١٩ ص ٧٢٠ ص ٧٢١ ص ٧٢٢ ص ٧٢٣ ص ٧٢٤ ص ٧٢٥ ص ٧٢٦ ص ٧٢٧ ص ٧٢٨ ص ٧٢٩ ص ٧٣٠ ص ٧٣١ ص ٧٣٢ ص ٧٣٣ ص ٧٣٤ ص ٧٣٥ ص ٧٣٦ ص ٧٣٧ ص ٧٣٨ ص ٧٣٩ ص ٧٤٠ ص ٧٤١ ص ٧٤٢ ص ٧٤٣ ص ٧٤٤ ص ٧٤٥ ص ٧٤٦ ص ٧٤٧ ص ٧٤٨ ص ٧٤٩ ص ٧٥٠ ص ٧٥١ ص ٧٥٢ ص ٧٥٣ ص ٧٥٤ ص ٧٥٥ ص ٧٥٦ ص ٧٥٧ ص ٧٥٨ ص ٧٥٩ ص ٧٦٠ ص ٧٦١ ص ٧٦٢ ص ٧٦٣ ص ٧٦٤ ص ٧٦٥ ص ٧٦٦ ص ٧٦٧ ص ٧٦٨ ص ٧٦٩ ص ٧٧٠ ص ٧٧١ ص ٧٧٢ ص ٧٧٣ ص ٧٧٤ ص ٧٧٥ ص ٧٧٦ ص ٧٧٧ ص ٧٧٨ ص ٧٧٩ ص ٧٨٠ ص ٧٨١ ص ٧٨٢ ص ٧٨٣ ص ٧٨٤ ص ٧٨٥ ص ٧٨٦ ص ٧٨٧ ص ٧٨٨ ص ٧٨٩ ص ٧٩٠ ص ٧٩١ ص ٧٩٢ ص ٧٩٣ ص ٧٩٤ ص ٧٩٥ ص ٧٩٦ ص ٧٩٧ ص ٧٩٨ ص ٧٩٩ ص ٨٠٠ ص ٨٠١ ص ٨٠٢ ص ٨٠٣ ص ٨٠٤ ص ٨٠٥ ص ٨٠٦ ص ٨٠٧ ص ٨٠٨ ص ٨٠٩ ص ٨١٠ ص ٨١١ ص ٨١٢ ص ٨١٣ ص ٨١٤ ص ٨١٥ ص ٨١٦ ص ٨١٧ ص ٨١٨ ص ٨١٩ ص ٨٢٠ ص ٨٢١ ص ٨٢٢ ص ٨٢٣ ص ٨٢٤ ص ٨٢٥ ص ٨٢٦ ص ٨٢٧ ص ٨٢٨ ص ٨٢٩ ص ٨٣٠ ص ٨٣١ ص ٨٣٢ ص ٨٣٣ ص ٨٣٤ ص ٨٣٥ ص ٨٣٦ ص ٨٣٧ ص ٨٣٨ ص ٨٣٩ ص ٨٤٠ ص ٨٤١ ص ٨٤٢ ص ٨٤٣ ص ٨٤٤ ص ٨٤٥ ص ٨٤٦ ص ٨٤٧ ص ٨٤٨ ص ٨٤٩ ص ٨٥٠ ص ٨٥١ ص ٨٥٢ ص ٨٥٣ ص ٨٥٤ ص ٨٥٥ ص ٨٥٦ ص ٨٥٧ ص ٨٥٨ ص ٨٥٩ ص ٨٦٠ ص ٨٦١ ص ٨٦٢ ص ٨٦٣ ص ٨٦٤ ص ٨٦٥ ص ٨٦٦ ص ٨٦٧ ص ٨٦٨ ص ٨٦٩ ص ٨٧٠ ص ٨٧١ ص ٨٧٢ ص ٨٧٣ ص ٨٧٤ ص ٨٧٥ ص ٨٧٦ ص ٨٧٧ ص ٨٧٨ ص ٨٧٩ ص ٨٨٠ ص ٨٨١ ص ٨٨٢ ص ٨٨٣ ص ٨٨٤ ص ٨٨٥ ص ٨٨٦ ص ٨٨٧ ص ٨٨٨ ص ٨٨٩ ص ٨٩٠ ص ٨٩١ ص ٨٩٢ ص ٨٩٣ ص ٨٩٤ ص ٨٩٥ ص ٨٩٦ ص ٨٩٧ ص ٨٩٨ ص ٨٩٩ ص ٩٠٠ ص ٩٠١ ص ٩٠٢ ص ٩٠٣ ص ٩٠٤ ص ٩٠٥ ص ٩٠٦ ص ٩٠٧ ص ٩٠٨ ص ٩٠٩ ص ٩١٠ ص ٩١١ ص ٩١٢ ص ٩١٣ ص ٩١٤ ص ٩١٥ ص ٩١٦ ص ٩١٧ ص ٩١٨ ص ٩١٩ ص ٩٢٠ ص ٩٢١ ص ٩٢٢ ص ٩٢٣ ص ٩٢٤ ص ٩٢٥ ص ٩٢٦ ص ٩٢٧ ص ٩٢٨ ص ٩٢٩ ص ٩٣٠ ص ٩٣١ ص ٩٣٢ ص ٩٣٣ ص ٩٣٤ ص ٩٣٥ ص ٩٣٦ ص ٩٣٧ ص ٩٣٨ ص ٩٣٩ ص ٩٤٠ ص ٩٤١ ص ٩٤٢ ص ٩٤٣ ص ٩٤٤ ص ٩٤٥ ص ٩٤٦ ص ٩٤٧ ص ٩٤٨ ص ٩٤٩ ص ٩٥٠ ص ٩٥١ ص ٩٥٢ ص ٩٥٣ ص ٩٥٤ ص ٩٥٥ ص ٩٥٦ ص ٩٥٧ ص ٩٥٨ ص ٩٥٩ ص ٩٦٠ ص ٩٦١ ص ٩٦٢ ص ٩٦٣ ص ٩٦٤ ص ٩٦٥ ص ٩٦٦ ص ٩٦٧ ص ٩٦٨ ص ٩٦٩ ص ٩٧٠ ص ٩٧١ ص ٩٧٢ ص ٩٧٣ ص ٩٧٤ ص ٩٧٥ ص ٩٧٦ ص ٩٧٧ ص ٩٧٨ ص ٩٧٩ ص ٩٨٠ ص ٩٨١ ص ٩٨٢ ص ٩٨٣ ص ٩٨٤ ص ٩٨٥ ص ٩٨٦ ص ٩٨٧ ص ٩٨٨ ص ٩٨٩ ص ٩٩٠ ص ٩٩١ ص ٩٩٢ ص ٩٩٣ ص ٩٩٤ ص ٩٩٥ ص ٩٩٦ ص ٩٩٧ ص ٩٩٨ ص ٩٩٩ ص ١٠٠٠

مد فانه يقول المستخرج النجاسة انما هو العصر فلا ينصرف الا يخرج منه جميع اجزاء النجاسة فلا يظهر قلنا بل التخفيف ايضا مؤثر في استخراجها فانها تخرج مع قطرات الماء بعد ما تخللت وامتزجت وما بقي من الندوة بعد التقاطر معفو كما مر غير ان التقاطر ينقطع بالعصر فيما ينصرف ويبرور الزمان في غيره فاستويا ولا بد من زوال الاثر كما مر غير مرة كبير

مد وانخرق نفتح الحاء والزاو المعجيين بالتركية دستي وحناق وطباق قدن يابلوب آتشده بشأن نسته نكه كليسي والآجر بمد الحزة وضم الجيم وتشديد الراء المهمله بالتركية كرميدكه انك ايله بنا يابلور ج

عنده وعليه الفتوى (خلافاً للمحمد رحمه الله وفي التوازل اذا اصاب الخرف او الآخر) الغير المفروش (نجاسة ان كان) ذلك الخرف او الآخر (قديم) اي مستعملاً (يطهر بالغسل ثلاثاً) سواء (جفف او لم يجفف) لانه لا يتشرب النجاسة (وان كان حديثاً) غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة فلا بد ان (يغسل ثلاث مرات و) ان (يجفف في كل مرة) حتى ينقطع النقاطر (وذكر في المحيط بغسله) اي انخرق او الآخر المستعمل (مقدار ما يقع اكبر رايه انه قد طهر) وقد تقدم ان الثلاث قائمة مقام اكبر الراي (واشترط) صاحب المحيط (مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها) على ان اشترط حقيقة اكبر الراي لا يجوز الى هذا الاشرط لان اكبر الراي لا يحصل مع وجود شيء من ذلك الا ان يصل الى حد المشقة وحينئذ يحكم بالطهارة مع وجوده (وان وجد أحد هذه الاشياء) المذكورة (لا يحكم بطهارته) الا ان يصل الى حد المشقة (وعليه اكثر المشايخ) بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف (ولو مؤه أحد) اي ما يعمل من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها (بالماء النجس مؤه) بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر (عند اي يوسف خلافاً لمحمد) وانما تظهر فائدة الخلاف في الجمل في الصلوة اما في حق الاستعمال بان قطع به بطيخاً او غيره فلا خلاف انه لا يتنجس ذلك المقطوع (السكين اذا مؤه) بالماء النجس لا يجوز الصلوة معه (يعني اذا كان فوق) قدر (الدرهم ويجوز قطع البطيخ به لانه تشرب الماء) النجس (ولا يمكن ازاله ذلك الماء عنه)

اي ان المستنجى اذا اصابته نجاسة رطبة او يدها او رجليه او ثيابه او ما كان عليه من قصب او ما اشبهه في الصلابة كالصخر المسمى بالسامان او ما كان من تردي وما اشبه ذلك يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع النقاطر منه لانه يتشرب النجاسة (رخاوتة) فانه حينئذ يطهر عند اي يوسف رحمه الله بناء على امكان تطهيره ما لا ينقص عنه

مد لان النجاسة على ظاهره فكان كالبلاء في الاكتفاء بترك الغسل مع زوال الاثر من غير اشراط عصر او ما يقوم مقامه وان كان حديثاً غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة فلا بد ان يجفف كل مرة حتى ينقطع النقاطر قال الشيخ كمال الدين ابن الهيثم ينبغي تعييد القديم بما اذا تجسس وهو رطب اما لو تبرأ الاستعمال حتى جف فهو كالجديد لانه يشاهد امتداد الرطوبة حتى يظهر من ظاهره كبير مد اي كثر ظنه وعقله فلفظ اكبر فاعل يرفع مد يعني ان هذا القول لا ينافي القول بالثالث كما يفيد قول المصنف فيما تقدم بل الثالث سبب اقيم مقام اكبر الراي على السبب تيسيراً على المكلف وقطعاً للوسوسة كما حققنا في تفسير فيما تقدم ج

مد واشترط هذا مع اشترط حقيقة اكبر الراي لا فائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود أحد هذه ما لم يبلغ حد المشقة وانما يعيد مع ما يقوم مقام اكبر الراي وهو الثالث كما قدمنا فانما حصل ان زواف الاشرط في كل موضع ما لم يشق كيف ما كان التطهير وبأي شيء كان فليحفظ ذلك وقد اكرنا من تكراره لذلك كبير

مد قوله ولو مؤه الحديد ما من مجهول من باب التفعيل وهو آلة من الحديد كالسكين والسيف اي لو اعطى الحديد حين صلبه ماء نجس ثم اعطى ماء طاهر ثلاث مرات يطهر عند اي يوسف رجاءه خلافاً لمحمد فان عنده لا يطهر ابداً بناء على ما تقدم وانما يظهر ثمرة ذلك في الجمل في الصلوة اما في حق الاستعمال وغيره فانه لو غسل ونحوه على ما مر اما لو صلى معه فان كان قبل التوبة ثلثاً بالاطمأنا لا يجوز صلاته بالانفاق وان كان بعده جازت عند اي يوسف رجاءه فالتسلط يظهر طاهره اجماعاً والتوبة بطهر باطنه اي عند اي يوسف وعليه الفتوى بل لو قيل يكفي التوبة مرة لكان له وجه لان النذر في اجزاء النجاسة بالكلية ثم يخلها الماء الطاهر ولكن التكرار يزيل الشبهة عن اصل ج مع كبير مد تجوز الصلوة معه عند اي يوسف لا عند محمد رج

هذا وتطهر ارض بيبيها لما في سنن ابي داود باب طهور الارض اذا بست وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت شابا غريبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وقد بر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك
 بعد اي لا يبق في وجه الارض اثر النجاسة مرئيا يطهر ايضا ج وهذا لما في الصبورة الثانية نجس ام طاهر يفهم من قول الصبي صبي عليها الماء كثيرا ثم تركها حتى تشقت طهرت ان نجس لانه علق طهرتها بنجسها اي بيبيها وبه صرح في التارخانية عن ابن عابد

بوجه من الوجوه الا بالنار ولا تجوز الصلوة معه ولا تسرى تلك النجاسة الى البطيخ فيجوز قطع البطيخ به وفي المحيط عن شمس لا ثمة السرخسي لارض اذا جفت بعد اصابة النجاسة (ولم يتبين اثر النجاسة فيها تطهر سواء وقعت عليها الشمس ولم تقع) وقد تقدم مستوفي في التيمر ولو اريد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب عليها الماء ثلاث مرات ويحفف في كل مرة بخرقه طاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وان كتبت بتراب القاء عليها فلم يوجد ريج النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا (وكذا الحصى اذا نجست بحفف النجاسة وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان متداخلا ولا غير منفصل عنها فانه حينئذ مثلها في الحكم (ولو كانت النجاسة تحت قدميه وتحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لكن لو جمعت تبلغ اكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلوة وكذا لو كانت النجاسة في موضع سجوده اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم فكذلك تجمع ايضا ذكره في فتاوى وكذا الثيل) بكسر التاء المثناة وهو النجيل (والخشيش وهو الكلاء اليابس (و) كذا سائر ما ينبت في الارض مادام هذا المذكور قائما على الارض) لم ينفصل عنها فانه يطهر بالجفاف مطلقا) سواء جف بالشمس وبدون اذا ذهب اثر النجاسة (ذكره الزندوستي) وغيره لان ما اتصل بالارض حكمه حكمها في ذلك (و) ذكر (عن) ابى بكر (محمد بن الفضل) انه قال (الحار اذا بال في المثيلة) اي المكان

اي المكان الذي فيه الثيل (ووقع عليها) اي على المثل (الثلث) اي التدي (ثلاث مرات ووقعت عليها الشمس) جفتها (ثلاث مرات فقد طهر) الثيل الذي فيها وهذا بخلاف ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع التدي ثم الجفاف ثلاث مرات والجهرود على الاول وعليه الفتوى (وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا) اي مثبتا في ارض (يطهر بالجفاف) وذهابا لا شرا للحاقه بالارض (و) اما (ان كانت) الحجر او الحجر (موضوعة) على الارض وضعا بحيث (تقل وتقل) من مكان الى مكان فحينئذ (لا بد) في طهرتها (من الغسل) ولا تطهر بالجفاف لعدم تبعيتها بالارض (وكذا اللبن) اذا كانت مفروشة (وتنجست) جازت الصلوة عليها بعد الجفاف (وذهابا لا شرا لارض) (وذكر في موضع آخر) من فتاوى قاضيان بعد ذكر هذه المسئلة باسطي (ان كانت الحجر) التي تنقل وتحول (تشرت النجاسة كحجر الزخمي تطهر بالجفاف) وذهابا لا شرا لارض (وان كانت) الحجر (ما تشرت) النجاسة كالرخامة (لا تطهر الا بالغسل) ثلثا والتجفيف في كل مرة اما بالمسح او بالمكث الى ان ينقطع التقاطر (الماء والتراب اذا) خلطا (كان احدهما نجسا فالطين) الحاصل منهما (نجس) لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة للطاهر فايهما كان طاهرا فالطين طاهر ونسب هذا الى محمد وبعض ائمة يرون فيه نظرا ذكرناه في الشرح (والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر) او غيرها

الحجة حيث قال ويتنجس الموضع الذي اشتغل الماء اليه وفي البدائع ما يدل عليه والظاهر ان هذا حيث لم يصب الماء جازيا عرفا اما لو جرى بعد انفصاله عن محلها ولم يظلمس فيها اثرها فينبغي ان يكون طاهرا لان الجاري لا ينجس وان لم يكن له مدد ما لم يظلمس فيه الاثر يدل عليه ما في الاخرة وعن الحسن بن ابي مطيع اذا صب عليها الماء فجرى قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري انما يصيب

هذا اي مثل الارض في اطلاق اسم الارض عليها فيعطى حكمها وحكمها اسم جنس يجوز التذكير والتأنيث وفي هذا المقام مسكتين في بعض النسخ
 بكسر التاء المثناة بعدها ياء تحتية ساكنة وفتح المثناة وكسر المثناة المشددة النجيل على وزن فعيل بنون فيم نوع من النباتات

هذا اي يخرج من الارض من نجم وشجر والنجم بفتح النون وسكون الجيم بالتركية ساق اولوب يره دوشانج اوت ديرلر وكثير بالفتحين نياتا قدن ساق وبالدول اولان اوت وانا جبه ديرلر

هذا اي سواء جف بالشمس او بالهواء او بالريج وسواء جف بعدما وقع عليه مطر او قبل
 هذا ولو تغير نبات كالجعران الموضوع على السطوح بفتح الجيم وتشديد الجاء المهملة بالتركية كرج والسطوح جمع السطح بالفتح فالسكون بعده بالتركية طام او زري وهرسنه نك وقاروسه سطح دبرو ودوشيه ملك بسط معناه دشي كلور مصدرد من الباب الثالث
 هذا قوله حكيم اي حكم ما اتصل بها حكم الارض في ذلك اي حكم الطهارة بالجفاف وذهابا لا شرا لارض الوارد في حق الارض كذا في الكبير واما ما لم يمتل بالارض فلا الاجر احسنا كحجر وحى فهو كالارض كاسية ان شاء الله تعالى

هذا المروي عن محمد بن الفضل بخالفه وما قبله من مسئلة الثيل والخشيش لاطلاق الاول في الطهارة ولتقييد الثاني بوقوع التدي ثم الجفاف ثلاث مرات والفتوى على الاول مسكت
 بعد لان كل واحد من الحجر والاجر صبار كوجه الارض لا اتصالها اتصال قرار فيأخذ حكمها في هذا الامر فان قيل بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان قلت والا شئ عدم العود كذا في الحلية
 بعد ولذا يقال في العرف للجالس عليه جالس على الارض فاعطى حكمها بمبتر

اي المكان الذي فيه الثيل (ووقع عليها) اي على المثل (الثلث) اي التدي (ثلاث مرات ووقعت عليها الشمس) جفتها (ثلاث مرات فقد طهر) الثيل الذي فيها وهذا بخلاف ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع التدي ثم الجفاف ثلاث مرات والجهرود على الاول وعليه الفتوى (وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا) اي مثبتا في ارض (يطهر بالجفاف) وذهابا لا شرا للحاقه بالارض (و) اما (ان كانت) الحجر او الحجر (موضوعة) على الارض وضعا بحيث (تقل وتقل) من مكان الى مكان فحينئذ (لا بد) في طهرتها (من الغسل) ولا تطهر بالجفاف لعدم تبعيتها بالارض (وكذا اللبن) اذا كانت مفروشة (وتنجست) جازت الصلوة عليها بعد الجفاف (وذهابا لا شرا لارض) (وذكر في موضع آخر) من فتاوى قاضيان بعد ذكر هذه المسئلة باسطي (ان كانت الحجر) التي تنقل وتحول (تشرت النجاسة كحجر الزخمي تطهر بالجفاف) وذهابا لا شرا لارض (وان كانت) الحجر (ما تشرت) النجاسة كالرخامة (لا تطهر الا بالغسل) ثلثا والتجفيف في كل مرة اما بالمسح او بالمكث الى ان ينقطع التقاطر (الماء والتراب اذا) خلطا (كان احدهما نجسا فالطين) الحاصل منهما (نجس) لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة للطاهر فايهما كان طاهرا فالطين طاهر ونسب هذا الى محمد وبعض ائمة يرون فيه نظرا ذكرناه في الشرح (والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر) او غيرها

اي المكان الذي فيه الثيل (ووقع عليها) اي على المثل (الثلث) اي التدي (ثلاث مرات ووقعت عليها الشمس) جفتها (ثلاث مرات فقد طهر) الثيل الذي فيها وهذا بخلاف ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع التدي ثم الجفاف ثلاث مرات والجهرود على الاول وعليه الفتوى (وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا) اي مثبتا في ارض (يطهر بالجفاف) وذهابا لا شرا للحاقه بالارض (و) اما (ان كانت) الحجر او الحجر (موضوعة) على الارض وضعا بحيث (تقل وتقل) من مكان الى مكان فحينئذ (لا بد) في طهرتها (من الغسل) ولا تطهر بالجفاف لعدم تبعيتها بالارض (وكذا اللبن) اذا كانت مفروشة (وتنجست) جازت الصلوة عليها بعد الجفاف (وذهابا لا شرا لارض) (وذكر في موضع آخر) من فتاوى قاضيان بعد ذكر هذه المسئلة باسطي (ان كانت الحجر) التي تنقل وتحول (تشرت النجاسة كحجر الزخمي تطهر بالجفاف) وذهابا لا شرا لارض (وان كانت) الحجر (ما تشرت) النجاسة كالرخامة (لا تطهر الا بالغسل) ثلثا والتجفيف في كل مرة اما بالمسح او بالمكث الى ان ينقطع التقاطر (الماء والتراب اذا) خلطا (كان احدهما نجسا فالطين) الحاصل منهما (نجس) لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة للطاهر فايهما كان طاهرا فالطين طاهر ونسب هذا الى محمد وبعض ائمة يرون فيه نظرا ذكرناه في الشرح (والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر) او غيرها

هذا اي كل واحد من الحجر والاجر الموضوعين على الارض بلا تثبيت ولا تقصيص الجفاف فان الطهارة بالجفاف انما وردت في حق الارض ومثله لا يسمى ارضا عرفا ولا لاندخل الموضوع في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على وجه التقرار ولكن قاص فانما يتبين ان كانت النجاسة في الحجر موضوعا على اجابت الذي على الارض جازت الطهارة عليها وان كانت النجاسة على الجنباء لذي قافا عليه المصلي لا تجوز النهي

هذا وهذا بناء على ان النص الوارد في الارض معقول المعنى لانه الارض تجذب النجاسة والهواء يحففها ففاس عليها ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولكن يلزم من ان يطهر اللبن والاجر بالجفاف وذهابا الاثر وان كان منفصلا عن الارض لوجود التشرط والاجتذاب كبير

هذا قوله هذا هو الصحيح كذا ذكر قاضيان وهو اختيار الفقهاء والثبت وكذا روى عن ابي يوسف ذكره في الخلاصة

هذا قوله وقيل العبرة للماء ان كان الماء نجسا فالطين المخلوط نجس وان كان التراب نجسا فقط فالطين المخلوط منهما طاهر

هذا قوله وقيل العبرة اي الاعتبار للطاهر وقال ابن الهمام والاكثر على انه ايها كان طاهرا فالطين طاهر انتهى قال البرازي وهو قول محمد وهو ابن ابي بصير
 هذا قوله وبعض ائمة يرون فيه نظرا ذكرناه في الشرح ووجهه في الخلاصة بصيرورته شيئا آخر تكون الماء والتراب طاهرا وهو نجس ضعيف

هذا اذا يقتضيه جميع الاطعمة اذا كانت ماؤها نجسا او دهنها او نحو ذلك ان يكون الطاهر طاهرا بصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان بعض

مفردة انها نجسا ولا يخفى فساد فله در الفقيه الى البيت والله در قاضيان حيث جعل قوله هو الصحيح مشيرا الى ان سائر الاقوال لا صحة لها بل هي فاسدة لان التلحية تابعة لاختصاص المقدمتين دائما والمقدمة الاخيرة هي الجهرود بالجهرود الطاهر شرح كبير
 هذا واكثر في بعض النكاح ومدد بالتركية برداقه اذن هو الجهرود والقدر بكسر الكاف وسكون الدال بالتركية تجره وجولت
 حيث تجذب الارض النجاسة والرخامة لا تجذب فلا تكون مثلها

مد لانه اجزاء تلك النجاسة فتبقى النجاسة من وجهها فالتحقق بالنجس من كل وجه احتياطا واختار صاحب الجاهلية في
التنجيس قول ابو يوسف واكثر المشايخ اختاروا قول محمد وعليه الفتوى لان الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة
وقد زالت بالكلمة فان الملمح غير العظم والملمح فاذا صارت الحقيقة ملحا ترتب عليه حكم الملمح وكذا الرماد (لأنه لو اكل الملمح
ومضى على ذلك الرماد جاز) ونظيره النطفة نجسة وتعتبر علقته وهي نجسة وتعتبر مضغته فتطهر وكذا الخمر تصير خلا
فعلم ان استحالة العين تستتبع ذوال الوصف المرتب عليها وعلى قول محمد فرعوا طهارة صابون صنع من دهن نجس
وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب
في قدر الصابون فصار صابونا يكون
طاهرا لتبطل الحقيقة يخرج بغير

مد اي يكون التنجيس قول ابو يوسف
وعدم التنجيس قول محمد وقول بطرس
بالفصل فلا تأبجفاف في كل مرة اي
اذا كان الاجز جديدا غير مستعمل على
ما سبق ايضا غلط

مد قال في التنجيس خشية اصحابها
بول فاحترقت ووقع رمادها في بئر
يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك
الحمار اذا مات في الملمحة لا يؤكل الملمح
وهذا كله قول ابو يوسف خلافا لمحمد
النهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد
البئر بوقوع ذلك الرماد وجواز اكل
الملمح كغيره

مد من النجاسة جواب اذا فيحكم بطهارة
ظاهرة حتى لو قام عليه المصلي جازت
صلوته وما ياتى تشرب به فباق في باطنه
فاذا وقع الاخر في الماء تحلل ما في باطنه
من اجزاء النجاسة في الماء فتنجس فطهر
الفرق في هذا التقرير بين الاجز وبين
رماد العذرة عند محمد فان الرماد قد
صا حقيقة ظاهرة لا يشوبها شيء
من اجزاء النجاسة وباطنه كظاهره
فلا ينجس الماء وغيره اذا وقع فيه كذا
في الكبير ج

مد انما هو من اجزاء النجاسة
بفتح السين المعجمة ومدها بعد فتح الراء
المهملة بالتركية صا جيلان نسبه اكرسو
واكرقان سبنديسى ج

مد اي من اجل رمي العذرة تكون من اجلية
ويقتد بالمضاف في الضمير المؤنث اوان
الضمير تصحيف من منه فاجع الى الماء
لان رجوع المؤنث اليه تكلفا لا ينجف
ج

مد من ركوبك من الماء الاول والركب بالتركية مكانده ساكن اولون طور مق لان الغالب ان الرشاش المرتفع من ضرب
شيء الماء انما هو من اجزاء الماء لان من اجزاء الشيء الضارب فيكم بالطهارة لان الاصل ثبوت الطهارة فلا يعارضه
شك اصابة النجاسة كذا في الذخيرة ج
لان اليقين لا يزول بالشك مستهز

(فطرح يكون طاهرا) لزوال النجاسة بالنار وهذا اذا لم يكن اثر
النجاسة ظاهرا فيه بعد الطبخ (ولو اخرجت العذرة او الروث
فصار) كل منهما (رمادا) او ماتا الحمار في الملمحة) وكذا ان وقع
فيها بعد موته وكذا الكلب واخترى لوقوع فيها (فصار للملمح)
او وقع الروث) ونحوه (في البئر فصار حجارة ذوات النجاسة
وطهرت عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى) فان
عنده الحرق لا يطهر العين النجسة بل يبقى الرماد نجسا
والفتوى على قول محمد لتبطل تلك العين بالكلية وصيرورة
حقيقة اخرى كالحمار اذا صار خلا (و) لكن قال المصنف
(لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه ينجس) وهو ليس
بصحيح الا على قول ابو يوسف صرح به في التنجيس (وكذا
الاجر) المنفصل عن الارض اذا نجس (يطهر بالفصل)
فلا تأب (والجفاف) كل مرة (لكن) انما يطهر (ظاهره) لا
باطنه (حتى لو وقعت قطعة منه) بعد ذلك (في الماء ينجس
ذلك الماء كذا ذكره في المحيط) لانه تشرب النجاسة الى باطنه
فاذا زالت عن ظاهره بالفصل بقي ما في باطنه وعلى هذا الوجه
المصلي لا تجوز صلواته لكونه حاملا للنجاسة (حمار بال في
الماء) فخرج منه رشاش (فاصاب من ذلك الرش ثوب
انسان لا يمنع) ذلك (جواز الصلوة حتى يستيقن انه)
اي ذلك الرش (بول) وكذا ان رميت العذرة في الماء
فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثرها ينجس
والا فلا هذا هو المختار (وبه اخذ الفقيه ابو الليث) سواء
كان الماء جاريا او راكدا (وفي فتاوى قاضين خان) فرق بين الحمار

مد من ركوبك من الماء الاول والركب بالتركية مكانده ساكن اولون طور مق لان الغالب ان الرشاش المرتفع من ضرب
شيء الماء انما هو من اجزاء الماء لان من اجزاء الشيء الضارب فيكم بالطهارة لان الاصل ثبوت الطهارة فلا يعارضه
شك اصابة النجاسة كذا في الذخيرة ج
لان اليقين لا يزول بالشك مستهز

مد قول نحو السرقين بكسر السين المهملة والقاف الممدودة وسكون الراء المهملة بينهما اصل السرجين بكسر السين والجيم
فارسى معرب بالتركية طوار ترسيكه قورومش اوله والكروت طوبارلق طر يقلى حيوانك ترسي ج

مد قول والا صرح هو الاول اي ما قاله الفقيه لا ما في قاضين خان ولا ما ذكره من محمد بن الفضل قوله ولا يزول بالشك
لان طهارة الثوب في الاصل متيقن ونجاسته من اصابة الرشاش مشكلا
لا يثبث اليها ج

الحجاري وغيره في بول الحمار فقال (اذا بال في ماء راكد فاصاب
الرشاش اكثر من قدر الدرهم) انه يقصد الثوب (يمنع جواز
الصلوة) به (و) ذكر (عن محمد بن الفضل) عكس اختيار الفقيه
في الحجاري والراكد وهو انه (اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو
السرقيين) اي لروث (فغشي في الماء) فخرج منه رشاش (فاصاب
ثوب الراكب صا بالثوب) اي موضع الاصابة من الثوب (نجسا
سواء كان) ذلك (الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة
فلا يضره) والا صرح هو الاول لان اليقين لا يزول بالشك
(و) قد (سئل ابو نصر) الدباس (عن يغسل الدابة فيصيبه
من ذلك الماء) الذي يسيل منها شيء (او) يصيبه من (عرقها)
شيء (قال لا يضره قيل) له (ان كانت) اي ولو كانت قد (تمرغ
في بولها وروثها قال) اذا جفت وتناثرت وذهبت عينها
لا يضره (ايضا) ذكر (في الذخيرة) اذا القي الحمار الملمح بالماء
في الماء الجاري فارتفعت قطرات فاصابت ثوب انسان اكثر
من قدر الدرهم قال ابو بكر) يعنى الرازي (لا يجب غسله
الا ان يظهر فيه) اي في ثوب (لون النجاسة قال نصير)
يعنى ابن يحيى (يجب عليه غسله) والا صرح قول ابو بكر لما نقد
(وذكر في المغنى) وليس بول الحفاش وخرقه شيء وكذا دم
البق والبراغيث ليس بشيء وان كثروا لمصلي) احد (ومعه
شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة) لانه طاهر
(وبه اخذ الفقيه ابو جعفر) الهندواني (وابو القاسم
الصنفار) وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح (و) روى (عن
ابى حنيفة رحمه الله) رواية شاذة انه (تجوز) الصلوة به لانه

مد قوله عن يغسل الدابة وهي حقيقة عرفة
فيما يركب عليها كالفرس والبغل والحمار
وفي الاصل ما يدب على الارض اي يتحرك
فيها ج

مد قوله اي ولو كانت اعمال الدابة اولاً
قد تمرغت في بولها من بابا الفعل من
التمرغ بالفتحين وتشديد الراء المهملة
المضمومة والراء بفتح الراء المهملة
بالتركية طوار يعنى حيوان طير افعه ياتوب
وسور ثوب اغتمق يقال مرغته في
التراب تمرغاً فتمرغ ج

مد اسم المفعول من بابا الفعل بالتركية
بولشش وقادشش ج

مد آفام من قواعد الاصول ان اليقين
لا يزول بالشك وتقدم ايضا ان قاضين خان
ذكر في الرشاش ان رمي العذرة بنفسها
لا يفسد مطلقا ما لم يظهر اثرها فكيف
بالحجر المثلوث ج

مد بضم الحاء المعجمة وتشديد الفاء
ومده بالتركية براسه قوسى كرجيم
او جوفوف وخرقه بضم الحاء المعجمة بالتركية
قوسى ترسي ج

مد جمع بقة بفتح الباء وتشديد القاف بالتركية سورى سنك ودخى تحت كهل سنده ده استعمال اول نور وبراغيث بالفتحين
جمع البرغوث بضم الباء وسكون الراء المهملة بالتركية يره يره ديور ج
مد اي شعر الانسان طاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح قال في الحلية وعليه اعتماد الكرخى ج
الشعر بفتح السين المعجمة وسكون العين المهملة بالتركية قيله وتويه ديور ج

مد للاستحالة الى فساد بعد اتصاله بمحل النجاسة كالدم والسوداء ونحوهما من الفضلات سوى اللبغ والمرارة بفتح
الميم والراء المهملة اجليق وحيوان اودى دخي سوداويه مراده اسود دبره قال في الحلية فان كان بول حيوان نجسا نجاسة
غلظته فزارته كذلك وان كان نجاسة خفيفة او طاهرا فهي كذلك خلافا ووقفا ومن فروع هذا ما ذكرنا اذا دخل
مرارة ما يؤكل لحمه في اصبعه لقرحة فيه يكره ذلك في قول في حنيقة لان عنده لا يباح التداء ببول ما يؤكل ولا يكره عند
ابن يوسف لانه يباح به التداء عندده وبه اخذ في الذخيرة والفتاوى وايضا لانه كان الحاجة وفي الخلاصة وعليه الفتوى

قلت وقياس قول محمد لا يكره ذلك مطلقا
لطهارة بول ما يؤكل لحمه عنده كما تقدم
انتهى = 2

مد اي نجس ذلك الماء وان كان دون الظفر
لا ينجسه والقياس ان ينجس مطلقا لان
جلد الانسان المتفصل منه نجس لان
ما ابي من الحي فهو كيت ولا فرق في الماء
بين قليل النجاسة وكثيرها الا انهم
استحسنوا فيما دون الظفر للضرورة
فان التحرز عن وقوع القليل متعسر او
متعذر دون الكثير ففصلوا بقدر الظفر
لانه اقل قدر مستقل بنفسه واسم
يشبه الجلد في الانساق والحجم ففصلوا
مقداره كثيرا لا استقلاله بكونه عضو
تاما وما دونه قليلا لعدم ذلك كثير

مد مأخوذ من الا بانه اي انفصل من
الحى وما انفصل من الحى كيت فهذا قيار
جلى يقتضيان نجس الماء قليلا وكثيره
الا انهم استحسنوا في القليل وقالوا
بعدم نجسه كذا في ابن ابي ابي

مد بلا خلاف بين ابن يوسف ومحمد
فاختلفا في المشايخ مبنى على غير ظاهري
الرواية وهو غير صحيح لان السن عظم
او عصب وهما طاهران من سائر النجاسات
سوى الخنزير ففصلوا عن سائر النجاسات

مد اي جلس بنفسه اي السنور بلا عتق
من الغير سواء كانت عليه نجاسة ما نفعه
اولا لانه ليس حامل للنجاسة
مد اي وان كان على ظاهر السنور نجاسة
ما نفعه للصلاة فلا يجوز صلوته لانه حامل
للنجاسة

مد وما انفصل به لا يقال النجاسة التي
في محلها غير معتبرة ولا يعطى لها حكم
النجاسة ولذا جازت الصلاة مع حمل
الصبي والمرأة ونحوهما مع ما فيها من
النجاسات المستقرة في مكانها لا نا تقول سلبا ولكن اللعاب قد انتقل عن محله الذي تولد فيه واتصل بالقم الذي له حكم
الظاهر بالنظر الى ما يخرج من الباطن فاعتبر نجاسة وقد نجس بها السان وسائر فروع فكان ما نفعه اذا حمل لانه بمنزلة
المرأة التي نجس ظاهرها بما نفع اذا حملها واما اذا جلس عليه بنفسه فعلى رواية انه نجس العين كذلك لانه حامل وهو نجاسة
واما على الرواية الصحيحة فينبغي ان يجوز صلوته لانه غير حامل للنجاسة كلف المرأة ونحوها على ما سبق كثير
مد قوله اما اذا جلس الجرو عليه اي على المصلي بنفسه اي بلا قصد من المصلي

نجس (وبه اخذ نصير بن يحيى) وليس بصحيح لان شعرا الميت
اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعرا لانسان المكرم نجسا (وجرة
البعير كسرقين) لا تصابها بمحل النجاسة كالقوى والجمرة بكسر
الجميم وقد تفتح ما يعيده البعير بعد ابتلاعه فيمنعه والدقيق
والسرمين بكسر الهمزة والزبل مطلقا وكذا جرة كل حيوان
يجوز كالبقرة والغنم والظبي حكمها بحكم زبله (ومرارة كل حيوان
كبوله) لانها مرة صفراء وهي نجسة لكونها من الفضلات

(اذا وقع جلد انسان في الماء القليل ان كان مقدار ظفر
افسده) اي نجسته لان ما ابي من الحى فهو كيت وان كان
اقل من الظفر فهو عفود فعلا للخرج فان التحرز عن وقوع القليل
متعسر او في آسنان الادنى اختلاف المشايخ والصحيح
الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة (وذكر في) فتاوى

(البقالى قطعة جلد كلب) اي غير مدبوع ولا مذكى (الترق
بجراحة في الرأس) اي جعل لرقعة فوق الجراحة (يعيد ما صلى
به) اي بذلك الجلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم وحده او
بانضمام نجاسة اخرى (وان صلى ومعه سنبل او حيترة)
او نحوها مما ليس سوؤه نجسا (يجوز) صلوته مطلقا ان

جلس بنفسه واما ان حمله فان لم يكن على ظاهره نجاسة
مانعة فكذلك والا فلا يجوز صلوته كما لو حمل صبيا لا يتم
بنفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة مانعة بخلاف المستمسك
لان المصلي ليس حامل للنجاسة التي عليه (بخلاف جرو
الكلب) ونحوه مما سوؤه نجسا اذا حمل المصلي فانه لا يجوز
صلوته لانه حامل للنجاسة التي هي على ما اذا جلس عليه

مد بناء على ان العين التي نجست بالمرور على النجاسة فلا تنقض الوضوء والا صح انها طاهرة
ونجسها بالمرور اذا لو كانت نجسة العين لنقضها نجسا اذا لا فرق في النجس بين خروجه من اسفل او من فوق كالتقي ولهذا
كان الاصح كغيره مد اي يلزم عليه اعادة الاستنجاء لانه اذا نجس بالمرور على النجاسة كغيره
مد اي للامام انحلوته والا ولما صح ذكر ابن الهيثم في شرح الهداية لو حرثت الريج بالعدوات واصاب الثوب ان وجدت
راجعتها نجس وما يصيب الثوب من نجاسة قبل نجسه وقبله وهو الصحيح انتهى بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاصح

مد بناء على ان العين التي نجست بالمرور على النجاسة فلا تنقض الوضوء والا صح انها طاهرة
ونجسها بالمرور اذا لو كانت نجسة العين لنقضها نجسا اذا لا فرق في النجس بين خروجه من اسفل او من فوق كالتقي ولهذا
كان الاصح كغيره مد اي يلزم عليه اعادة الاستنجاء لانه اذا نجس بالمرور على النجاسة كغيره
مد اي للامام انحلوته والا ولما صح ذكر ابن الهيثم في شرح الهداية لو حرثت الريج بالعدوات واصاب الثوب ان وجدت
راجعتها نجس وما يصيب الثوب من نجاسة قبل نجسه وقبله وهو الصحيح انتهى بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاصح

مد بناء على ان العين التي نجست بالمرور على النجاسة فلا تنقض الوضوء والا صح انها طاهرة
ونجسها بالمرور اذا لو كانت نجسة العين لنقضها نجسا اذا لا فرق في النجس بين خروجه من اسفل او من فوق كالتقي ولهذا
كان الاصح كغيره مد اي يلزم عليه اعادة الاستنجاء لانه اذا نجس بالمرور على النجاسة كغيره
مد اي للامام انحلوته والا ولما صح ذكر ابن الهيثم في شرح الهداية لو حرثت الريج بالعدوات واصاب الثوب ان وجدت
راجعتها نجس وما يصيب الثوب من نجاسة قبل نجسه وقبله وهو الصحيح انتهى بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاصح

مد بناء على ان العين التي نجست بالمرور على النجاسة فلا تنقض الوضوء والا صح انها طاهرة
ونجسها بالمرور اذا لو كانت نجسة العين لنقضها نجسا اذا لا فرق في النجس بين خروجه من اسفل او من فوق كالتقي ولهذا
كان الاصح كغيره مد اي يلزم عليه اعادة الاستنجاء لانه اذا نجس بالمرور على النجاسة كغيره
مد اي للامام انحلوته والا ولما صح ذكر ابن الهيثم في شرح الهداية لو حرثت الريج بالعدوات واصاب الثوب ان وجدت
راجعتها نجس وما يصيب الثوب من نجاسة قبل نجسه وقبله وهو الصحيح انتهى بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاصح

مد بناء على ان العين التي نجست بالمرور على النجاسة فلا تنقض الوضوء والا صح انها طاهرة
ونجسها بالمرور اذا لو كانت نجسة العين لنقضها نجسا اذا لا فرق في النجس بين خروجه من اسفل او من فوق كالتقي ولهذا
كان الاصح كغيره مد اي يلزم عليه اعادة الاستنجاء لانه اذا نجس بالمرور على النجاسة كغيره
مد اي للامام انحلوته والا ولما صح ذكر ابن الهيثم في شرح الهداية لو حرثت الريج بالعدوات واصاب الثوب ان وجدت
راجعتها نجس وما يصيب الثوب من نجاسة قبل نجسه وقبله وهو الصحيح انتهى بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاصح

مد قوله ما احياه بيان ما بقى احياه لعابها اي لعاب الهرة من الاكل بضم الهزة وسكون الكاف او بضمها ما يؤكل من
الطعام وغيره والماء وسائر الاشربة لانه اي ما بقى من الهرة سوؤها وسو الهرة مكروه عند الاختيار وذكر في الجمع
الصغير وبهذا تبين جهل العوام انهم يتركون الهرة تدخل تحت الحاقهم ولا يغسلون ذلك الموضع وذلك مكروه عند
حنيفة ويضعون الطعام بين يدي الهرة فتاكل بعضه فيرفع الحاحل ذلك ولا كد ذلك مكروه وبطل انه اكرم الخنزير
انتهى وهذا يفيد ان الكراهة المذكورة ليست تنزيهية وكذا في الحلية

مد اي صلوته يعني ان يصير حاضرا في المتن
راجع الى الصلوة بتأويلها بالفعل وعلى
هذا فقوله الصلوة يد له منه او خير
مجدوف او مقعول اعنى ولكن ما وقع
في عامة النسخ لا يساعده لان لفظ
الصلوة وقع باللام بحذو ولعل تصحيح
من الكتاب كذا في الحاشية

مد قوله والا ولي ان يغسله وهذا يشير
الى ان الكراهة تنزيهية لانها راجعة الى
فعل خلافا لاولى او تركه وقد تقدم
ان هذا القول هو الاصح

مد قوله وانقاء عطف على استجر من
بابا لافعال والتقاوة بفتح النون ومد
القاف من بابا بالراء بالتركية بالكسرة
اولمق والسقي بفتح النون وتشديد الاء
المكسورة بالكسرة وبغير تشديد الاء
بكسر الهزة وسكون النون ومد القاف
برشيشي بالكسرة ونظيف اشك وانقاء
موضع الاستنجاء ولعل المراد بالانقاء
ان لا يبقى من النجاسة ما يمنع الصلوة
وهو ما زاد على قدر الدرهم لا زالتها
بالكلية وكذا المراد بموضع الاستنجاء
ليس عين المخرج لان المخرج عفو ساقط
الا اعتبار كما تقدم والله اعلم

مد وفي هذا اشارة الى ان البعض
يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد
تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون
العدد وقد تقدم ما يقوم مقام الحية
وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من
الحديث المعتاد ولم يصبه من الخارج اما
لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او ما به
من خارج كما لو تلوث به بعد الخروج
والا فصلا فلا يخرج في نجاسته ولا من
عسله اجمالا لان الاكثاف بالاحجار
لضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق
به ما ليس مكررا كذلك

مد وفي هذا اشارة الى ان البعض
يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد
تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون
العدد وقد تقدم ما يقوم مقام الحية
وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من
الحديث المعتاد ولم يصبه من الخارج اما
لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او ما به
من خارج كما لو تلوث به بعد الخروج
والا فصلا فلا يخرج في نجاسته ولا من
عسله اجمالا لان الاكثاف بالاحجار
لضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق
به ما ليس مكررا كذلك

مد وفي هذا اشارة الى ان البعض
يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد
تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون
العدد وقد تقدم ما يقوم مقام الحية
وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من
الحديث المعتاد ولم يصبه من الخارج اما
لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او ما به
من خارج كما لو تلوث به بعد الخروج
والا فصلا فلا يخرج في نجاسته ولا من
عسله اجمالا لان الاكثاف بالاحجار
لضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق
به ما ليس مكررا كذلك

مد وفي هذا اشارة الى ان البعض
يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد
تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون
العدد وقد تقدم ما يقوم مقام الحية
وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من
الحديث المعتاد ولم يصبه من الخارج اما
لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او ما به
من خارج كما لو تلوث به بعد الخروج
والا فصلا فلا يخرج في نجاسته ولا من
عسله اجمالا لان الاكثاف بالاحجار
لضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق
به ما ليس مكررا كذلك

مد وفي هذا اشارة الى ان البعض
يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد
تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون
العدد وقد تقدم ما يقوم مقام الحية
وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من
الحديث المعتاد ولم يصبه من الخارج اما
لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او ما به
من خارج كما لو تلوث به بعد الخروج
والا فصلا فلا يخرج في نجاسته ولا من
عسله اجمالا لان الاكثاف بالاحجار
لضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق
به ما ليس مكررا كذلك

مد اي عروج الماء بعد الدخول فاذا تحقق ذلك فيجب الاعادة والا فيكون حكما بمجرد الوهم لان ذلك ليس بغالب الوقوع فلا
يوجب اعادة الاستنجاء بمجرد الوهم
بند قوله على الاصح ويتجسس على موضع الاستنجاء على اختياره لحوالي اما لو ظهر اثر الريح في السراويل
البيضاء كصفرة ظهرت فيه فان السراويل حينئذ يتجسس لان الريح حارة متجددة فيه بظهور اثره فيه كذا في الحلية

س قوله ثم ذاب الجداه عطف على القريب
او البعيد وهو ارتفع بالتركية بوزن اربعة
الحصى حكمة

معها (الماء الذي دخل وقت الاستنجاء) فانه يتجسس كونه
دخل الى محل النجاسة ثم خرج والاصح انه لا يعيد ما لم يتحقق
ذلك او يغلب على ظنه (وكذا ان كان) قد (ليس سراويل مستكة
فخرج منه ريح) حيث (لا يتجسس السراويل) على الاصح خلافا
للحوالي (واذا ارتفع بخار الكنيف) اي بخلاء (او) بخار
(المربطة) اي المكان الذي تربط فيه الدواب كالاصطبل
(فاستجد) ذلك البخار اي جمد (في الكوة) التي في السقفاو
الجدار (او) استجد (في الباب ثم ذاب الجداه) وقطر على احد
(فاصاب ثوبه) او بدنه فانه (يتجسس) لان ذلك الجداه اجتمع
من اجزاء النجاسة والمذكور في فتاوى قاضيهان وغيرها ان
التجسس قياس والاستحسان ان لا يتجسس للضرورة وعسر
التحرر وكذا الحكم في بخار الحمام ونحو ذلك مما فيه النجاسات
(كلب مشى على طين) رطب (فوضع رجل قدمه على ذلك
الطين) في موضع رجل الكلب (يتجسس) قدمه لتجسس ذلك
الموضع باتصال رجل الكلب به (وكذا) الحكم (اذا مشى)
الكلب (على ثلج والثلج رطب) وهذا كله بناء على ان الكلب
يتجسس العين والاصح خلافه ذكره ابن الهمام (وان كان الثلج)
الذي مشى عليه الكلب (جامدا) ليس فيه رطوبة (فهو طاهر)
لان اتصال التجسس بحاق بالطاهر الحاق لا يتجسس (الكلب
اذا اخذ عضوا انسان او ثوبه لا يتجسس ما لم يظهر فيه البكك)
لانه لا يتجسس بالشك (سواء كان) ذلك (الكلب راضيا)
في حال التلاعب (او) كان (غضبان) ذكره في الملل فقط وهو
المختار خلافا لما قيل انه في حال التلاعب يتجسس لسيلا لعابه

لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك

لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك

سائر اجزائها لا تنفاه الضرورة في حق القياس فيها بلا معارض وبه يعلم ان الذي يستقطن من دروي الخمر وهو المسمى بالعرفق
في ولاية الروم يتجسس حرام كما ان ارضا الخمر يخرج كبر
قوله او كان غضبان عطف على راضيا صفة مشبهة مثل عطشان بمعنى الغضوب يريد ان يضرر المأخوذ به والنسخ
فيه مختلف في بعضها غضبان وفي بعضها غاميا وما وقع في اكثرها غضبان والمغنى واحد في كلها مسهل

مد اي يجب غسل الاثاء من ولوغ الكلب اي من شربه باطراف لسانه عندهما حديث الصحيبين طهروا اثناء احدكم اذا
ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع مرات احدهن بالتراب وهذا لفظ مسلم وكنا ماروي الدارقطني عن الاعرج عن ابي
هريرة رضي الله تعالى عنه عن علي بن ابي طالب في الكلب الذي بلغ في الاثاء يغسل ثلاثا او خمسا او سبعا وروي عن ابي عبد
الله بن ابي شبيب في الكلب الذي بلغ في الاثاء يغسل ثلاثا او خمسا او سبعا وروي عن ابي عبد
الله بن ابي شبيب في الكلب الذي بلغ في الاثاء يغسل ثلاثا او خمسا او سبعا وروي عن ابي عبد
الله بن ابي شبيب في الكلب الذي بلغ في الاثاء يغسل ثلاثا او خمسا او سبعا وروي عن ابي عبد

لعابه وفي حال الغضب لا يجفاه (الكلب اذا اكل بعض عنقود
العنب يغسل ما اصاب فيه ثلاثا ويؤكل) لتنجسه بلعابه
كما يغسل الاثاء من ولوغه ثلاثا (وكذا يفعل بعد ما يبس
العنقود) وهذا عندنا واما عند الثلاثة فانه يغسل من
ولوغ الكلب وما اصابه لعابه سبعا احدهن بالتراب
لكن استحبابا عند مالك ووجودا عند الشافعي واحمد
وتحقيق الدليل في الشرح (ولو غصير) رجل (العنب فادى
رجله) اي خرج منها الدم (وسال) ذلك (الدم على العصير
والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم) فيه (لا يتجسس وهذا)
القول (قول ابي حنيفة وابي يوسف كما في الماء الجاري ذكره
في المحيط) وفهم منه انه لو لم يكن العصير ساكنا لا وقت الا اذا
وظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى
يوصا بخمر ثم تخلل فاختار انه لا يظهر قال في الخلاصة
ان وقعت الفارة في دن خمر فصار خللا تطهر اذا رمى
بالفارة قبل التخلل وان تفسحت الفارة لا يباح ولو وقعت
الفارة في العصير ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت
في الخمر هو المختار وكذا لو ولع الكلب في العصير ثم تخمر ثم
تخلل في الخلافيات لعلاء الدين العالم انه لا يظهر انثرى
فعلم ان العصير اذا نتجس ثم صار خمر ثم تخلل لا يظهر
(وان توضأ) الرجل (بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد
ماء خالصا) من الشك والكراهة فينثذ (ليس عليه غسل
ما اصابه) الماء المشكوك او المكروه لانها طاهران الا انه
يستحب لا زالة الكراهة (و) اما (لنزق من الدم السائل بالجم

لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك

لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك

مد بفتح العين فعيل بمعنى المفعول
بالتركية او زم صوبي كـ شير ديرو
والعصير اي واحال ان العصير يسيل

تتميم جلد ١٢٠٠
تتميم جلد ١٢٠٠
تتميم جلد ١٢٠٠

مد اي العصير حتى لو صار اي العصير
خرا ثم تخلل اي تحول وتبدل الى الخل
فالمختار انه اي تخلل لا يظهر فلا يصل
فلعل هذا مستثنى من قولهم وحل خل
الخمر فدرج

مد اي قبل قول الخمر خلا واذا تفسخت
الفارة اي تفسخت اجزاؤها في الاطراف
لا يباح اكلها كما قيل ان العصير اذا
نتجس ثم صار خمر ثم تخلل لا يظهر
كذا في الكبير وقوله لا يكون بمنزلة ما
اي لا يظهر فلو قال لا يظهر لكانا خمر
واظهر والله اعلم

مد اي تحول خمر ثم خلا ذكره في الخلاصة
قيل مما سمع كتاب لعلاء العالم رحمه الله
انه لا يظهر انتهى ما في الخلاصة
مد لا يظهر في المختار فلعل قولهم ان
انقلاب العين من حقيقة الى حقيقة
اخرى من خطرات اما ان لا يتأولها
او يستثنى هذه من هذا القول

مد اي غسل ما اصابه الماء المشكوك او المكروه
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك
لا يتجسس الكلب على ما لم يظهر فيه البكك

مد قول لانها اي المشكوك والمكروه طاهران اما المكروه فظاهر لانه طاهر ولو كان يكره الصلوة قبل الغسل
واما المشكوك فلا طهارة الاغضاء من نجاسة الحقيقة متيقنة ونجاسة الماء المشكوك مشكوك فيها ولا اثر للشك
المشكوك في رفع هذه المتيقن وجوده
مد قول يستحب لا زالة الكراهة غسل ما اصابه الماء المشكوك او المكروه كما تقدم فيما اذا احتسأ مرة عضوا انسانا
يستحب ان يغسل وهذا يشعر بان المشكوك مكروه والله تعالى اعلم

مد والا اصل ان النجس من الدم ما كان مسفوحا لقوله تعالى اود ما مسفوحا فليس مسفوحا لا يكون حراما فلا يكون نجسا لان الاصل في الاشياء اكل والطهارة الا ما حكم الشرع بحرمته او نجاسته هكذا ذكروا وفي فساد كمال وهو ان الآية المذكورة مكينة لان سورة الانعام مكينة باجماع الا ثلاث آيات وهي قوله تعالى قل تعالوا انل ما حرم ربكم الى قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما الآية وسورة البقرة وبالمادة مدنيان باجماع وذكر حرمة الدم فيها مطلق عن قيد المسفوح فلم لا يكون تقييد مسفوحا بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيد والعام ينسخ الخاص عندنا شرح كبير

فانما اصل ان يكون غير المسفوح نجسا اختلافا بين المشايخ والذي انتهى عليه فاضحان وكثيرا انه طاهر وليس فيه رواية سرية من الائمة الثالثة بل قد يؤخذ ذلك من عدم نقض لوجوه بالدم غير السائل وانما ليس بمحدث فليس بنجس وامر الاحتياط بعد ذلك خير خفي والله اعلم بتبصر

مد بضم الباء وسكون الراء وفتح الميم بالتركية جوملك كذا انك ايل طعام طبع اولور وجمعه برام بكسر الباء وفتح الراء الممدودة

مد فلذا قال في الكبير نقلا عن الايضاح لوصلي ومعه عنق شاة غير مغسوك جاز لان الدم المسفوح ما سأل منه وما بقي لا بأس به انتهى قال فاضحان وما بقي من الدم في عروق الخدكة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان نجس انتهى

مد اي عن الشهيد فهو نجس لان طهارته حال الاتصال عرفت نصا على خلاف القياس لضرورة الامر بترك الغسل بقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بكمولهم ودمائهم الحديث ونقطة زملوهم امر حاضر بمعنى لغوهم وادقوهم بكمولهم جمع كلم بفتح الكاف وسكون اللام بمعنى المراجعة بالتركية سيف ياره سى مثلا فاذا انفصل الدم عن الشهيد عاد الى القياس على سائر الدماء لزوال تلك الضرورة فيصير نجسا

مد بان كان ممشى ولا يحتاج الى معين وان رضيعا لا ممشى فهو غير مستمسك كذا في الحلية

مد بالتركية قيون او نوسيناك يا غرسى بفتح الميم والصاد جمع مصبران بضم الميم وسكون الصاد على وزن فعلات وهي ايضا جمع مصبر على توهم انها لا الميم وقوله النتن بفتح النون وسكون التاء الفوقية بالتركية رايحه كرهه

مد بفتح الميم والتاء المثناة بالتركية سدك اولد بفتح قاو بفتح بول موضع بول معنائه قوله ودفعها طهرت المثانة

مد بفتح الفاء والالف بلا هزة بمعنى الناجية بالتركية كويل مسكي ديمك

مد بفتح الفاء والالف بلا هزة بمعنى الناجية بالتركية كويل مسكي ديمك

مد بفتح الفاء والالف بلا هزة بمعنى الناجية بالتركية كويل مسكي ديمك

مد بفتح الفاء والالف بلا هزة بمعنى الناجية بالتركية كويل مسكي ديمك

مد بفتح الفاء والالف بلا هزة بمعنى الناجية بالتركية كويل مسكي ديمك

مد بفتح الفاء والالف بلا هزة بمعنى الناجية بالتركية كويل مسكي ديمك

مد بفتح الفاء والالف بلا هزة بمعنى الناجية بالتركية كويل مسكي ديمك

مد بفتح الفاء والالف بلا هزة بمعنى الناجية بالتركية كويل مسكي ديمك

مد قوله خلا فالهما فانه اعا الرجل لا يعيد شيئا ما لم يستيقن وقت موت العذرة في الثوب متى ماتت فيه تغل عن الحياصة رجل فسق جبهة فوجد قارة ميتة وذنبا اكثر من قدر الدرهم ولم يعلم متى دخلت فيها ان لم يكن للجنة تغيب يعيد الصلوة كلها من يوم ادخل القطن فيها ولبسها وان كان لها تغيب ولبس حجة يعيد صلوة ثلثة ايام وليا لها عند اى حنيفة رج خلا فالهما كما ذكرنا فافا انتهى =

فقد وهما ان وجد في البرقارة ميتة ولا بدروا انها متي وقعت ولم يفتح اعدوا صلوة يوم وليلة واما ان كانت الفارة قد انتفتت او تقصفت اعدوا صلوة ثلثة ايام وليا لها عند اخيصة رج وقال ليس عليهم اعادة شيء ولا غسل شيء ما اصاب منه حتى يتحقق انها ميتة وقعت فيها لاحتمال انها وقعت في تلك الساعة متفحة ^{فقد}

وليا لها) عند ابي حنيفة خلافا لها كما في الموجودة في البرقار والا اي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكن في موضع ^{اي بين الساعه وبين الثقب} آخر ليس بينهما وبينه منفذ ^{من الساعه} يعيد جميع ما صلي بذلك الثوب

لظهور انهما فيه من قبل ان يخاطب وهذا بالاتفاق (ومن لم يجد ما ينزل به النجاسة صلى معها) لان التكليف بقدر الوضوء (ومن لم يجد) وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا ما يتيمم به حيث لا يصلح عند أبي حنيفة وعندهما يصلح تشبها بالمصلي ثم يعيد (يعني) بهذه المسئلة (اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر) فيده باعتبار الغالب والا

فلا فرق بين المسافر وغيره (وليس معه ماء) او ما يعزى له
(او كان معه ماء وهو يخاف العطش) في الحال او فيما يستقبل
على نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازاله تلك

النجاسة ويجوز له ان يصلح بها (وان كانت النجاسة بالثوب)
 وليس له ما يستر عورته غيره ينظر (ان كان اقل من ربع
 الثوب طاهرا فهو بالخيار) عند ابى حنيفة وابى يوسف
 ولم يكن معه ساتر لعورته سواء

رحمهما الله تعالى (ان شاء صلي به وان شاء صلي عريانا وان
كان ربه طاهرا) وثلاثة ارباعه نجسا لم يجز الصلوة عريانا
لان الربع يقوم مقام الكل (بل يصلي به بلا خلاف وعند محمد

رحمة الله يصلي به في الوجهين) ولا يجوز له ان يصلي عرياناً
ولو كان جميع الثوب نجساً وبه قال زفر والأئمة الثلاثة
والدليل من الطرفين مقرر في الشرح (وان صلى عرياناً) لو
الثوب او النجاسة (يصلي قاعدا يومى بالركوع والسجود اداء)

لأنه في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلوة عزاً يترك فرضين وهي ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير أن يفعل ما هو الأفضل من الصلوة فأعدا بأيماء ولكلها أن الطهارة وكشف العورة قد استويا في حكم المنع حال الاختيار واستويا في المقدار إذ قليل كل منهما عفو دون كثيره فاستويا في حكم الصلوة وترك القيام ونحوه تركه إلى خلف وهو التقعود والأياء والغوات إلى خلف كالأوقات وإن كان في الخلف نوع قصور لكن مع التخليص من حكم الطهارة كما أن في الجانب الآخر قصورها بجملتها مع أحوار فضيلة الأيماء والقيام تترك الصلوة فيه أفضل مندهما أي لأنها لا تفترق عن الستر عام لا يختص بالصلوة وفرضها طهارة يختص بها

ولمّا ليها) عند أبي حنيفة خلافاً لهما كما في الموجودة في البر (والأى وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق أو كان ولكن في موضع آخر ليس بينهما وبينه منفذ^{أي بين الثوب وبين الثقب} يعيد جميع ما صلى بذلك^{من الصلوة} (الثوب) لظهور أنها فيه من قبل أن يخاط^{أي بصلصة أو لفافة أو غطاء دخلت في الثوب قبل الخياط} وهذا بالانقطاع (ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها) لأن التكليف بقدر الواسع^{المانعة أو ما يقللها من مایع مزيل طاهر} (ومن لم يجد) وهذا بخلاف ما إذا لم يجد ما يتوضأ به ولا ما يتيمم به حيث لا يصلح عند أبي حنيفة وعندهما يصلح^{لأن ما يصلح يتيمم وإعادة الصلح لا تنصح وإن أعيد مكلف بقدر حاجته} تشبهها بالمصلح ثم يعيد (يعني) بهذه المسئلة (إذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر) قيد به باعتبار الغالب والأفلا فرق بين المسافر وغيره (وليس معه ماء) أو ما يجمع من بل (أو كان معه ماء وهو بخاف العطش) في الحال أو فيما يستقبل^{عطف على نفسه أي من يجب عليه تقطع من الزوجة وإلزام قوله تعالى} على نفسه أو من تلزمه مؤنته فإنه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة ويجوز له أن يصلح بها (وان كانت النجاسة بالثوب) وليس له ما يسترد رتبه غيره ينظر (ان كان أقل من ربع الثوب طاهر فهو بالخيار) عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (ان شاء صلى به وان شاء صلى عرياناً وان كان ربعه طاهرًا وثلاثة أرباعه نجسًا لم يجز الصلوة عرياناً) لأن الربع يقوم مقام الكل (بل يصلح به بلا خلاف وعند محمد رحمه الله يصلح به في الوجهين) ولا يجوز له أن يصلح عرياناً ولو كان جميع الثوب نجسًا وبه قال زفر والأئمة الثلاثة والدليل من الطرفين مقرر في الشرح (وان صلى عرياناً) لعدا^{هذا بالانقطاع} البتوب أو النجاسة (يصلح قاعدا يومى بالركوع والسجود أعاء)^{برأسه ويجعل سجوده أخفض من ركوعه كما في المريض العاد}

قلت لما روي عن ابن عباس وابن عمر انهما قالوا العارضي يصلّي قاعدا بالايماء وعن عطاء وعكرمة وقتادة ومثله وعن ابن عباس
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم فخرّوا من البحر عراة فصلوا، فعودا بالايماء قال سبط ابن
الجبوزي رواه الخليل وفي الحديث يصلّي العراة وحدا متباعدين كتبه

بِكَيْ اِي يَكُونُ مَخْرَجًا بَيْنَ النِّيَامِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا اَوْ اِيْمَاوَهُمَا وَيَبْنِي الْفَعُوْدَ كَذَلِكَ ۝ ٢٠ قَوْلُهُ وَالْاَوَّلُ اِي الْعَمَلُوهُ عَرَبِيًّا

العاجز عن الركوع والسجود كذا روى عن ابن عباس وابن عمر
رضي الله عنهما وان كانوا جماعة يصلون وحدا ثانيا متباينين
فان صلتوا جماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العادي كذلك
(فكيف يقعد قال) بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة (قياسا
والاول اقوى ح

على قعود المريض (وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة
ويضع يديه على عورته الغليظة) اي على ما يرى من ذكره وهذه
الكيفية اولى لزيادة الستر فيها ^{في} اسواء صلى نهاراً او في ليلة
مظلمة (او في البيت) الخالي (او في الصحراء) وحده (وهو الصحيح)
خلافاً لمن قال القعود والاياء انما هو في النهار وما في الليلة

المظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك بانه لا اعتبار بستر
المظلمة (وان صلى قائماً اجزأه) ^{بركوع وسجود} سبواء ركع او سجد او اوى
بهما وكذا الركوع وسجد القاعدة يجوز لان في كل فعل منية
وخلاصة وجهه فتختار (والاول) وهو الايماء قاعدة (افضل)
من الركوع وسجود

لما فيه من ستر (أو لوقام على شيء نجس وصلى لا يجوز) لأن طهارة المكان شرط والمراد إذا كانا النجس قدرا مانعا

(ولو صلي على) سبي (المبطن) وفي باطنه قدور) ما في الآ
 في بطائنه نجاسة مانعة ينظر (إلا كان) ذلك المبطن (مخيطاً)
 أي مضرباً (لا يتجوز) صلوته إذا كانت النجاسة تحت موضع
 قسامة لأنه ثوب واحد (وإن لم يكن) مخيطاً (جازت) صلوته

لأنه في حكم توبيخين تكبر بشرط أن يكون الظهارة بحيث لا يظهر منها لون الخجاسة ولا ريحها كما في البسط على الأرض الخجسة (ولو سجد على شيء نجس) نجاسة مانعة (تفسد صلواته) سواء أعاد سجوده على شيء طاهر أو لم يعده عند أبي حنيفة ومحمد

سلا بطل الطاهر منها على الضرب كما لا ينزل ما لو بسط الثوب الطاهر على أرض نجسة وحيدئذ يشترط ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة ولا رجعها كما في البسط على الارض النجسة قبل هذا كله قول محي وعن ابي يوسف انه لا يجوز وقيل جواب محمد فيما اذا لم يكن مضربا وجواب ابي يوسف في المضرب فلا خلاف حينئذ كما ذكرنا سبيل

بأن كان بعض
الجماعة يفترون
ويعظمون أنما
عليه في هذه الكيفية
على غير حال التفتور
وهي المذكورة في
غيرها

فازانت لا يجوز
الصورة لغيره
لان المطاوعة
حينئذ مع المطاوعة
في تمام ثوبه وانه
فكان بما لو كانت
التي سبقت المطاوعة
وهو في المطاوعة
برر

1

مد لا نأدى ركعة مع النجاسة ففسدت الصلوة فساداً باتاً اي مطلقاً كالواداء اي الركن مع كشف العورة او نجاسة الثوب والبدن
حيث تفسد اجماعاً فكذلك ما عداها
مد لا نأدى سجوداً مع نجاسة كعدمه فاذا سجد على الطاهر صار ركناً انما سجد الا ان هذا بناء على ان بالسجود على النجس تفسد
السجدة لا الصلوة عنده وعندهما تفسد الصلوة لفساد جزئها وكونها لا تجزئ كثيراً ويفهم منه ان الفساد عند عدم الاعداد
لعدم السجود لا لفساده

مد لا نأدى الاقتصار على الانف من غير
عذر بالجنبته في السجود جائز عند أبي
حنيفة رح =

مد لا نأدى عفو قدر الدرهم انما يعتبر فيها
اذا تأدى السجود بجزء آخر غير المتصل
بالنجاسة اما اذا لم يتأد فلا لأن السجود
على النجاسة كذا سجود وان كان غير متصلاً
فالحاصل ان موضع الانف لما كان اقل من
قدر الدرهم فنجاسته لا تفسد الصلوة
اذا اتصل الانف به الا ان الاقتصار على
الانف انما يجوز عنده اذا كان سجوداً
ووقوع العضو السجود به على النجاسة
لا يكون سجوداً وانما يكون سجوداً لو
وقع على الطاهر وبعضه على النجس كما
لو كان في موضع الجنبه اقل من قدر الدرهم
حيث يجوز بالاتفاق او كان موضعها
كله نجساً وموضع الانف طاهر احيث
يجوز عنده خلافاً لهما شرح كبير

مد قال الشيخ ابن الهيثم وليعلم ان عدم
اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين
لم يثبتها الفقهاء ابوالليث وعليه بنى وجوه
وضع الركبتين في السجود قال وفي التنزيل
اذا لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجزئ به
لانا امرنا بالسجود على سبعة اعضاء
هذا اختيار الفقهاء ابوالليث وفتوى
مشايخنا على انه يجوز لانه لو كان موضع
الركبتين نجساً جاز قال بعض صاحب
النجاسة والفقهاء ابوالليث ينكر هذه
الرواية انه اذا كان موضع الركبتين
نجساً يجوز انتهى نقل الشيخ كالدين
كبير

مد وسكت عما اذا كان في موضع يده
وفي فتاوى قاضيان وان كانت النجاسة
تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فانها
تجمع وتمنع الصلوة وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او في موضع اليدين ولا يجعل كانه لم يضع
العضو انتهى فعلم انه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في ان النجاسة المانعة في موضعها
مفسدة للصلوة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض كبير

مد اي كوضع الركبتين على النجس لا يجوز صلوته

رحمهما الله (وقال ابو يوسف ان عاد) سجوده (حين علم)
انه سجد على النجس (على شيء طاهر لا تفسد) صلوته (وان
كان موضع قدميه وركبتيه طاهراً وموضع جنبته وانفه
نجساً) فقد روى (عزالي حنيفة رحمه الله) انه قال (يسجد
على انفه) للضرورة (وتجوز صلوته) لان موضع الانف اقل
من قدر الدرهم (خلافاً لهما) فان عندهما لا يجوز الاقتصار
على الانف في السجود بلا عذر في الجنبه وفي رواية عزالي حنيفة
ايضا انه لا يجوز لان السجود لما لم يقع الا على النجاسة صار
كعدم السجود وهذه الرواية هي لا صح (وان كان موضع
انفه نجساً وسائر المواضع) اي باقية (طاهراً جازت)
صلوته (بلا خلاف) لان الاقتصار على الجنبه في السجود
جائز بالاتفاق فكانه اقتصار عليها ولم يضع الانف وموضع
الانف اقل من قدر الدرهم فلم يضر اتصاله به (وذكر شمس
الائمة السرخسي) انه (اذا كانت النجاسة في موضع الكفين
والركبتين جازت صلوته) لان وضع اليدين والركبتين في السجود
ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها
وكان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد (وقال
في العيون هذه) يعني رواية جواز الصلوة مع نجاسة موضع
الكفين والركبتين (رواية شاذة) اي غير مشهورة وانكرها
الشيخ ابوالليث (والصحيح ان يقال ان كان) يعني النجس
(في موضع ركبتيه لا تجوز) صلوته ولم يذكر المصنف ما
اذا كان النجس في موضع اليدين والصحيح ان الحكم في موضع
اليدين ايضاً كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في

مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد قوله لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد هذا اذا كان الثوب ملبوساً او
محمولاً اما لو كان مفروضاً تحت قدميه
فان كان مفروضاً كذلك والا فلا لان
الطاق الا سفل حينئذ غير معتبر لانه
في ما في الطاق الاعلى وهو اقل من
قدر الدرهم سمي

في السجود ليس بفرض لكن لو وضع شيئاً منها على النجاسة
لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد ولم تفسد لان المكث اليسير
على النجس كثير معفو كما مكث الكثير
مع النجس اليسير كبير

مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم
مد لا يفسد بلمس شيء من النجاسة بغير قصد او علم

لقد اى بالنجاسة شئ من اعضاء سجوده لان الشرط طهارة مكان المصلي لا غير وما عدا مكانه لا تشترط طهارته
ومكان المصلي ما يحتاج اليه في اداء صلاته فقط وقية خلاف الشافعي فانه عنده لا تجوز صلاته في الحالة المذكورة
لان ثياب المصلي مما يتحرك بحركته تتبع له فقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على فرضية طهارة مكان كل ما يصل بالمصلي
ولا ثبت حكم يلا دليل كذا في الكبير

لقد بكسر اللام وسكون الباء والموحدة
بالتركية كبرييج او الاجر بمد الهززة
وضم الجيم وتشديد الواو المهملة بالتركية
كريميد وطفول اى تحت السنة والاخر

لقد بالفتحين وجعه خشب بالفتحين
ايضا وخشب بضم الخاء المعجمة وسكون
الشين اوضمه بالتركية اغاج

لقد اى يقطع باللام المنشر بكسر الميم
وفتح الشين المعجمة بالتركية يجقى
نصفين جازت الصلوة عليها وان لم
يمكن القطع بالمنشر فيما بين الوجه
النحس وبين الطاهر والتفريق
بينهما فلا تجوز

لقد اى ملين على النجاسة او جصصها
وجعلها صلبة بحيث لا تؤثر النجاسة
فيما فوقها فصلى عليه جازت صلاته

لقد وضوه وليس هذا كالثوب اذا اثر
على النجاسة فان حكم فرش الثوب على
النجاسة انه اذا كانت رطبة لا تجوز
الصلوة عليه وان كانت يابسة فحكمه
حينئذ حكم التراب كبير

لقد اى الارض التي عليها نجاسة رطبة
او يابسة بالتراب ولم يطين فوقها

لقد من باب نصر او ضرب بصيغة
المعلوم ويجعل ان يكون مجهولا اى
يقرب بحيث يرى ما تحته من رقة الثوب

لقد قوله والا جازت اى وان كان الثوب
غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت
الصلوة بل ان كان غليظا بحيث يمكن
ان يجعل من عرضة ثوبان

لقد قوله جزم بكسر الجيم وسكون الواو المهملة
قائب انما على بقسم اى جسد

تلقوت بقدر مانع ولم يتصل بها شئ من اعضاء سجوده
(وفي اختلاف زفر) اى في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعقوب
اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الاجر وهو على ظاهرهما
فانهم يصلى لم يقصد (صلوته وكذا الحجر وبمثله) اى مثل
الحكم المذكور وهو عدم الفساد (اذا حلت النجاسة بخشب
فقلها) وصلى على لوجه الطاهر فانه (ان كان غليظا خشبة
بحيث تقبل القطع) اى يمكن ان تنشر فيما بين الوجه الذى
فيه النجاسة والوجه الاخر (تجوز الصلوة) عليها (والا فلا)
لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه
الثاني (واذا اصابنا الارض نجاسة) رطبة او يابسة (ففرغ
بطين او جصص فصلي عليه جاز) لانه حائل صلب كاللوح
(وليس هذا كالثوب) فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا تجوز
الصلوة عليه (ولو فرشها بالتراب ولم يطين) فانه (ان كان
التراب قليلا) اى رقيقا (بحيث لو شتمه) احد (يجد رائحة
النجاسة لا تجوز) الصلوة عليه (والا) اى ان لم يكن قليلا
بل كان كثيرا حجمه كثيف بحيث لا توجد رائحة النجاسة (تجوز)
صلوته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان
كان رقيقا يشق ما تحته او توجد منه رائحة النجاسة على
تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلوة عليه والا جازت
(ولو كان على اللبنة) بكسر اللام وسكون الباء (نجاسة فقلها)
وصلى على الوجه الثاني (الذى ليس عليه نجاسة) (تجوز) صلوة
هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جزمه نصفين لانه بمنزلة
اللبنة (وقال ابو يوسف رحمه الله لا تجوز) وان كان غليظا (وبه)

لقد قوله وان كان غليظا اى
غليظين
ولو كان اللبنة او الثوب
غليظين

لقد وهو بعيد ان الاختلاف بين ابو يوسف ومحمد ثابت في الثوب ذي لطافين وان كان مضر با فان الثوب واللبنة الغليظين
بمنزلة ثوب ذي طافين متصلين وحينئذ فاختارهما قول ابو يوسف كما في المضرب كبر

لقد في مثله ان هذا اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا عين النجاسة كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة
من لون او ريح على ما حققناه ثمة كبير

(وبه اخذ بعض المشايخ) ومنهم شمس الائمة اكلواني فانه قال
لا تجوز الا ان يثبته فيجعل طرفا لطا هرفوق النجس (وهذا)
المذكور من اجواز في اللبنة اكله مذهب ابو يوسف ومحمد رحمهما
الله (وهو المذكور في المحيط) والمختار قول ابو يوسف رحمه الله
لانه بمنزلة المضرب (ولو بسط المصلي) اى السجادة (على شئ
نجس رطب او جلس على ارض نجسة رطبة او لقا الثوب
اليابس لطا هرفوق نجس رطب فانثرت الرطوبة) النجسة
(في ثوبه او في مصلاه) ينظر (ان كان) تائيرا للرطوبة (بحال
لو عصر الثوب او المصلي يتقاطر منه شئ يتنجس والا) اى
وان لم يكن التائير كذلك (فلا) يتنجس وقد تقدم الكلام عليه
في فصل الاستئثار (وقال شمس الائمة اكلواني لو كان) تائيرا
الرطوبة (بحال لو وضع) الانسان (يده) عليه (تبطل) يده
(اي يصير) الثوب والمصلي (نجسا) والا فلا (وهذا) الذى
ذكره شمس الائمة اكلواني (قريب) في المعنى (من) القول
(الاول) لانه اذا كان بحال لو عصر لقطر تبطل اليد عند الوضع
عليه والا فلا

لقد من تعلق النجاسات لم يذكرها المصنف اذا عصر الثوب لذي
غسله في الثالثة حتى لا يتقاطر منه شئ لو عصر في اليد طاهرة
وابللا الذى يبقى فيه طاهر وان كان يقطر لعصر فالذى
يقطر نجس وكذلك اليد ولا يشترط الصب في تطهير العضو
كما لم يشترط في تطهير الثوب وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
لا يشترط الصب في تطهير العضو او ما يقوم مقام الصب
كاجرة يان حتى لو ادخل العضو النجس في ثلاث اجانات فنجس

لقد قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ففي هذا ان اليد طاهرة مع انها بعض الثالث انتهى ولا فرق بين تطهير الثوب النجس وبين
تطهير العضو النجس في عدم اشتراط الصب والجر يان حتى لو غسل كل منهما في ثلث اجانات طاهرات او ثلاثا في اجانة يطهر
وقال ابو يوسف بذلك في التوضيحية اما العضو النجس فانه اذا غمس في ثلاث اجانات نجس الجميع ولا يطهر ما لم يغسل
في ماء جار او يصيب عليه من القياس في حصول الطهارة لهما بالفصل في الاولى لكن سقطت في باب الضرورة وبقي
في العضو لعدمها قال الشيخ كمال الدين وهذا اجتنبه لانه لو كان المتنجس من الثوب قد ردهم ففرض لا يجيزه ابو يوسف في الاجانة النجسة

لقد قوله وان كان غليظا اى
غليظين
ولو كان اللبنة او الثوب
غليظين

من قوله جميع مفعوله اى جعل العضو الجسد لداخل جميع الاوان التي ادخل العضو فيها الغسل بحسبة فالتلث اتفاقا
فانه يجس ما فوق التلث ايضا حتى يحصل له الثيقن بطلان رتبة لعدم الشرط وهو الصب او ما يقوم مقامه عنده
يوسف رحمه الله تعالى

تد قال الشيخ كالدين وهو احسن لما علم ان سقوط التخييس مال كون المستعمر في محل ضرورة التطهير وليس البول
مظهراً لتضاد بين الوصفين في تخييس نجاسة الدم فاذا زاد الثوب بهذا الاشارة اصير جميع المكان المصب بالبول متنجساً
بنجاسة الدم وان لم يبق كثير

الجميع ولا يظهر ما لم يغسل في ماء جاد أو يصب عليه ولو
غسل النجس بشئ نجس كما إذا غسل الدم ببول الشاة
قبل يزول حكم النجاسة الأولى ويثبت حكم الثانية وقال
السرخسي الأصح أن الظهير بالبول لا يكون وفي عبارة
الهداية ما يشير إليه حيث قال ^{والماء ما يذهب النجاسة} ما يذهب النجاسة
الماء النجس لا يزول النجاسة ^{بغيره} ينجس طرف من الثوب نفسه
فغسل طرفه منه نجس أو بدون تحترطه لكن إن علم بعد ذلك
أن النجس لم يغسل أعاد ما صلي مع ذلك الثوب وفي الظهير
إذا نسي الطرف المتنجس يغسل الثوب كله وهو الإحوط
ولو بات الحمر على الخطية حال الدوش قد ذهب بعض
الخطية فالباقي طاهر وكذا الذهب أيضاً بثر بالوعية جعلت
بثر ماء أن خفيت قدر ما وصل إليه النجاسة طهر ماؤها
لا جوانبها فإن وسعت فوق ذلك طهر الكل كما أطلقوه
وينبغي أن يقيد بما إذا زاد وأما في عمقها في الصلوة الأولى
وبما إذا لم يظهر أثر النجاسة في الماء في كلتا الصلوتين
والبعد بين بثر بالالوعة وبثر الماء قيل ينبغي أن يكون
خمس أذرع وقيل سبعة والمختار قدر ما لا يظهر أثر
النجاسة من لون أو طعم أو ريح أو ضياء ومشى على الواح
مستوية بعد مشى من برجله قدر لا يحكم بنجاسة رجله
ما لم يعلم أنه وضع رجله على موضع للضرورة ومثل المشى
في ماء الحام لا ينجس ما لم يعلم أنه غسالة نجس جلد الحية
يمنع جواز الصلوة إذا زاد على قدر الدرهم وإن ذكيت لأنه
لا يحتمل الدبابة وأما قيصها فالأصح أنه طاهر إذا وجد

لا اله الا الله
حصول الشهادة للثوب والفضو
معا بالفضل في الأمان لكي يستقل اليه
في الثياب الضرورة وفيه الفضل لعدم الضرورة
فيه وفي نظره لان الضرورة ماسة في الفضو
ايضا لاقامة الواجب بل والسنة ايضا
مسئلة

٣- مهلة ١٠ ايام
تد اي النجاسة الخفيفة وهو منع الصلوة
اذا كان قدر ربع الثوب وهذا اذا كان اثر
الدم زائلا ببول الشاة مثلا و قول النبي
لا يكون اي لا يوجد فلا يطهر الثوب النجس
العظيم بالنجاسة الخفيفة وقال الشيخ كال
الدن وهو احسن كذا في الكبر =

من المراد بغسل كل الثوب الغسل احتياطا
لا وجوبا ولهذا قال الشارح وهو الأحوط
والتعليل بقوله لأن غسل بعض الثوب آه
بعيد فإن غسل طرف من الثوب بوجوب
الشك في طهارة الثوب بعد اليقين بنجائه
قيد وحاصل إنه شك في الإزالة بعدتيقن
قيام الخباسة والشك لا يرفع المتيقن
قبله كذا في الكبير مذكور تفصيلا فليرجع
إلى مسئلة ٣

ثم اى المخرج للمعسر والتصدق ما هو
ايضا وجهه في المسئلتين ان اليقين لا يور
بالشك والشوب والمخطة كانا طاهرين
يقين ثم وقع الشك في طاهريتهما وان وقع
بعد الا يتيقن بحاستهما فليتا مل كذا
في الحاشية مسئلة

سك قوله واختار آه هذا ما قاله الكوفي
والاول رواية ابى سليمان والثالثة رواية
ابى حفص ولعل هاتين الروايتين بناء على
عدم ظهور اثر النجاسة ايضا فان لباع
الارض مختلفة يمكن ان لا يظهر الاثر
من مساحة خمسة اذرع في بعضها ومن
سبعة اذرع في بعضها والا فكيف يحكم

بالتطهارة اذا بقي اثر النجاسة شرط في طهارة
من قول الضميمة انما هو انه عند لعدم
مستقيمة وجاء الشك في نجاسة والله
من مجهول من التذكية اى ولو نجت الك
مطهر بصيغة الفاعل فيما يحتمل الاباحة وان

مد قوله وهذا التعليل اى التعليل بقوله لانه آه بضده آه وايضا بقيد ان اى لا بل والغنم لو لم يكن صليها لا يؤكل الشعير الذي فيه وفي قاصحنا اذا احرق الرجل رأس شاة قد تلطخت بالدم ولم يغسله وطحنه في قدر جاز ولا يفسد المرفق انتهى

بعد لانها المانع ولم يوجد وفي الخلاصة طين بخاري ماهر لا يمنع جواز الصلوة وان كان الثوب ملوئاً منه وان كان مختلفاً في
بالعذرات قال سمس الأئمة الكهلواني لا يقبل هذا وذكر صاحباً القنية يمشي في السوق فتبتل رجله مما رش في السوق فحصل

وجد الشعير في بحر الابل والقمم يغسل ويؤكل لا الذي
 به حذو الخنثى لانه لا صلابة فيه وهذا التحليل يفيد انه

اذا وجد في الروث فان كان صلبا يغسل ويؤكل والا فلا
 في الطين او اصابه وصل ولم يغسله حازت ماله لم يظلم فيه اثر

النجاسة هو الاصح للضرورة فأية ماتت في دهن ان كان جامدا قور ما حولها والباقي طاهر وان كان ذائبا فكله نجس

والدهن النجس يجوز ان يستصحب به في غير المسجد ويد بع
به الحلة قال بعض المشايخ تكره الصلوة في ثياب الفسقة وقال

صاحب الهداية في التجنيس الاصح انها لا تكره لان لم يكره
من شباب اهل الذمة الا السراويل مع استبدالهم الخمر هذا

أولى ولا تجوز الصلوة في الديباج الذي يسهل أهل فارس
لأنهم يستعملون فيه البول للزيادة في ريقه كذا ذكره ابن القيم

في شرح الهداية وذكر في القنية عن صلوة الاثر وعقربان ذكر
افناء للصنع قال فيه صهي يصعب الثوب ثم يغسل ثلثا

في طهر وقد قدمنا في فصل الاسرار ان الاولى في مثله ان
نفسا حية بصفه الماء على هذا لو كان الدساج المذكور ونحوه

لا ينفض ولا يتلون به الماء فهو طاهر وان كان ابيض طاهر
بالغسل والعصه ثلثا وفي القنينة الكيمخت المدبوغ بدهن

المختزير اذا غسل بيطهر ولا يضره بقاء الاثر والجلود
التي تدبغها لا يفسد مذبحها ولا ثنوقها عن النجاسات في

دفعها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام
الدفن طاهرة بهذا اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف

الكتب والدلاء منها رطباً ويا بساً اذا وقع في قدر المحر

وَمِنْهُ قَوِيَّةٌ جَقْ قَابٌ وَطُورُهُ وَاللَّاءُ بِكَسْرِ الدَّالِ الْمَهْلَةِ وَمَدَّ الْأَلَامِ الْمَفْتُوحَةِ جَمْعٌ دَلُوبُغْخِ الدَّالِ وَسَكُونُ الْأَلَامِ بِالزَّيْرِ
قُوغُهُ كَمَا أَنَّ الْأَلَامَ قِيُودٌ مَبْجُوكِيُورٌ
بِئْسَ الْخَفَافُ وَسَكُونُ الدَّالِ بِالزَّيْرِ طَبِيقُ جَنَاقٍ وَجُولُكُ ح

مد لا نجاسته ريع الثوب تقوم مقام نجاسة كل حال الاختيار فتقوم طهارة ريعه مقام طهارة كل حالة الاضطرار كذا في نسخة قوله وهو قادر على ان المصلي قادر على لبس ذلك الثوب الطاهر

دك ولو كان وجوب استرخاف روية العورة في الصلوة لجازت الصلوة في هذه الصورة وضوحها فعلم انه وجب للصلاة نفسها تعظيما للمناجى فيها المقام بين يديه سبحانه وذلك لان الآية المتقدم ذكرها مطلقة لا مقيدة فتعبر جميع الصلوات في اي مكان او زمان كانت تكن قد يقال الآية ظنية الدلالة ولذا كان السرا الثابت بها في الطواف واجبا لا فرضا كما تقدم وانما فرض في الصلوة بالاجماع ولا اجماع فيما اذا كان المصلي هو الذي يجتهد

لو نظر بلا تكلف لرأى عورة نفسه للمروى عن ربيعة بن حنيفة وابي يوسف فالذي ينبغي ان يكون الحكم في الصورة المذكورة الكراهة دون الفساد لترك الواجب دون الفرض قول ربيعة بن حنيفة وابي يوسف في الرواية المذكورة لا تقصد بصلوة لا ينافي الكراهة فكانت هذا هو المختار والله اعلم

مد اي السرا للصلاة نفسها تعظيما للمناجى بصيغة المفعول في هذا المقام بين يديه سبحانه ونفاه ذلك لان الآية المتقدم ذكرها مطلقة فتعبر جميع الصلوات في اي مكان او زمان كانت كذا في الكبير

مد لما اخرج الترمذي في الرضاع عن ابن مسعود عنه عمه ان قال المرأة عورة فاذا خرجت استسترتها الشيطان وقال حسن صحيح غريب والاجماع منعقد على ذلك وقوله كلها تأكيد للبدن وان لاكتسابه التائيد بالاضافة الى المرأة كقوله كاشف صدره لقناة من الدم وهو كثير كبير

مد اي انظرها ووضع يديه على حاجبيه لرؤية كفاها من البعد

مد حق سبحانه نظره الى وجه المرأة الاجنية وكفيها اذا كان بغير شهوة كذا

مد اذ لا ضرورة في ابدانه وكون السوار من الزينة الظاهرة محل النزاع بل هو للبدن كالحلخال للرجل وقد تقدم انه من الباطنية بالآية والاحتياج الى كشفها للخدمة انما هو في بيتها بين اهلها غالبا لا بين الاجانب بخلاف الاعضاء الثلاثة فان الضرورة في ابدانها للاجانب غالبة على ما مر كبير

مد من الشعر لا ما نزل عنها فجعل الشعر المسترسل غير عورة في حق الصلوة وهو اختيار الصمد والشهيد قال صاحب الحاقانية هو الصحيح ووجه انه لا يوازي الرأس فلا يعطى حكمه واما النظر اليه من الاجنبى فلا يجعل بالالاتفاق قال في الكفاية لا لانه عورة بمعنى على هذا القول بل لان النظر اليه شعور من فتنه كالنظر الى وجه المرأة الشاب والى شعور الا مآه عن شهوة النهي والصحيح انه عورة لانه من اجزاء الرأس وانما لم يجزئ غسله في الجنابة للمخرج بخلاف شعر الرجال فانه يجب غسله اجماعا اذ لا حرج في غسله كذا في الكافي يعني لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب غسله في حق الرجال اجماعا وانا ثبت انه من بدن ثبت انه عورة في حقهم لانه لا ضرورة في ابدانه وليس من الزينة الظاهرة فلم يكن مستثنى كبير

مد تنبيه للخصية بضم الحاء المعجمة وكون الصباء الممثلة بالتركبة ذكره متعذر ابي بصير لوجه

مد لان كلا من الذكر والانثيين يعتبر عضووا مستقلا في وجوب الدية وكونها آلة الاباد لا يلزم منه كونها عضوا واحدا فقد يشترك اكثر من عضو واحد في منفعة واحدة مع ان كلا منها عضو مستقل كاشتراك الاغصان والراسية في بقاء الشخص واشترائهم مع الانثيين في بقاء النوع وكون الذكر مشتركا لهما غير مسلم كذا في الكبير

مد وفي الخلاصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة تتبع للفخذ لانها متصلة بالعظمين اعظم الساق وعظم الفخذ لا عضو مستقل انتهى

مد لانه متعلق عظمي الساق والقدم فعلى هذا الوصلت وكعبها مكشوفة صور صلوة لان الكعب لا يتبع ريع الساق مع التكبير كذا في الكبير

عن رأسها فقد قال الفقيه ابو الليث ان انكشف ريع المسترسل فسدت صلواتها كذا في اكثر الفتاوى انه عورة وهو المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح (و) قال (في) الفتاوى (الحاقانية) المعتبر في افساد الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين من الشعر لا ما نزل عنها (وكذلك الاذان حتى لو انكشف ريع واحدة منهما يمنع جواز الصلوة قال) محمد رحمه الله (هو الصحيح) وهو اختيار الصمد والشهيد والذي صححه صاحب الهداية وغيره هو ان المسترسل عورة والدليل محقق في الشرح (اما الخصيتان) مع الذكر (فقل مجموعهما عضو واحد) (بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة وهو الصحيح) حتى لو انكشف ريع الذكر وحده او ريع الانثيين بمفردهما يمنع جواز الصلوة (وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ) (فقل كل منهما عضو على حدة) (وقال بعضهم الركبة والفخذ كلاهما عضو واحد) واختاره في الخلاصة وصححه ابن الهمام في شرح الهداية (و) على هذا (الوصل) الرجل (وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى) جازت صلواته لان الركبتين لا يبلغان قدر ريع الفخذ مع الركبة وكذلك كعب المرأة تبع لساقها لا عضو مستقل فانكشافه غير مانع (امرأة صلت وربع ساقها مكشوف تعيد) صلواتها عند ابي حنيفة ومحمد (وان كان) المنكشف من ساقها (اقل من ذلك) اي من ريع (لا تعيد) اتفاقا لان القليل عفو بخلاف الكثير والربع كثير لقيامه مقام الكل في كثير من الاحكام بخلاف ما دونه (وقال ابو يوسف انكشاف ما دون النصف لا يمنع جواز الصلوة) (وعنه في) انكشاف (النصف روايتان)

مد ان استمر ذلك قدر اداء ركن لقيام الربع مقام الكل في كثير من الاحكام ولان من رأى احد جوانب وجه انسان صحيحا يتغير بانه رأى وجهه كبير

مد لا عتاده عما يستقره قواعد الشرع للضرورة فان الثبات لا تكاد تخلو عن قليل الخرق ولا سيما ثبات الفقهاء واهل القراء الكثير يشهد لعدم الضرورة في ستره كذا في المحلية

مد اي انظرها ووضع يديه على حاجبيه لرؤية كفاها من البعد

مد حق سبحانه نظره الى وجه المرأة الاجنية وكفيها اذا كان بغير شهوة كذا

مد ولا يفسده صلوة لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالاكتشاف القليل في الزمان الكثير
 مد قوله وان ادى الى المصلي معه اي مع اكتشاف العضو الذي هو عودة ركنا من ركائز الصلوة ح
 مد قبل ان ياحنيته رحمه الله تعالى مع مجد ومشي عليه ايضا رضي الدين في المحيط كذا في المحلية
 مد قوله او وقع اي طرح الرجل المصلي قدام الامام او في مكانا نجس او حولوه عن القبلة او طمحو ازاره او انكشف
 عورته قوله او رفع نجاسة بصبغة المجهول اي دفع النجاسة التي هي اكثر من قدر الدرهم واصابت بدنه او ثوبه ثم طرحها
 وقوله من غير ان يؤديه الى الركوع يعني
 ولولم يؤديه ركنا فكشفه بقدره فقط يفسد
 صلوة عند ابن يوسف خلافا لمحمد ح

غير لبث لا يضره ذلك الانكشاف (وان ادى معه) اي مع
 الانكشاف (ركنا) كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها
 (تفسد) ذلك الانكشاف صلوة (وان لم يؤديه) مع الانكشاف
 ركنا (ولكن مكث مقدار ما يؤدي فيه ركنا يستني) وذلك
 مقدار تلك تسبيحات (فلم يستر) ذلك العضو (فسدت)
 صلوة (عند ابن يوسف خلافا لمحمد وكذا اذا وقع الرجل المصلي
 للنزاحمة في صف النساء او وقع امام) اي قدام (الامام
 او رفع نجاسة ثم القى) اي تلك النجاسة (فعلى هذا الخلاف)
 المذكور ان مكث قدر ركن من غير ان يؤديه تفسد عند
 يوسف رحمه الله خلافا لمحمد والمختار قول ابن يوسف وهذا
 كله اذا حصل شيء من ذلك بغير صنعته فان كان بصنعه
 فسدت في الحال اتفاقا (ومن لم يجد ما يستريه العورة صلى
 قاعدا) بالايما وكذا ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستريه
 بعض العورة وجبا استعماله وان قل ويقدم في الستراها هو
 كالسوءتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن
 والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو كان ما يستريه من
 اكتشيش وضوء وجبا الستريه وفي القنية عربا ان قدر على
 طين يطنه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعني في تمام الصلوة
 لم ينجز الا ذلك كالمقدرة ان يخصف عليه ورق الشجر
 ... فروع ... مع رفقه ثوب وعده ان يعطيه اذا
 من صلوة ينتظر وان خاف فوت الوقت وعزالي حنيقة انه
 ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابن يوسف رحمه الله
 وهو الاظهر وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف

اي لا يضره ذلك الانكشاف (وان ادى معه) اي مع الانكشاف (ركنا) كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها (تفسد) ذلك الانكشاف صلوة (وان لم يؤديه) مع الانكشاف ركنا (ولكن مكث مقدار ما يؤدي فيه ركنا يستني) وذلك مقدار تلك تسبيحات (فلم يستر) ذلك العضو (فسدت) صلوة (عند ابن يوسف خلافا لمحمد وكذا اذا وقع الرجل المصلي للنزاحمة في صف النساء او وقع امام) اي قدام (الامام او رفع نجاسة ثم القى) اي تلك النجاسة (فعلى هذا الخلاف) المذكور ان مكث قدر ركن من غير ان يؤديه تفسد عند يوسف رحمه الله خلافا لمحمد والمختار قول ابن يوسف وهذا كله اذا حصل شيء من ذلك بغير صنعته فان كان بصنعه فسدت في الحال اتفاقا (ومن لم يجد ما يستريه العورة صلى قاعدا) بالايما وكذا ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستريه بعض العورة وجبا استعماله وان قل ويقدم في الستراها هو كالسوءتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو كان ما يستريه من اكتشيش وضوء وجبا الستريه وفي القنية عربا ان قدر على طين يطنه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعني في تمام الصلوة لم ينجز الا ذلك كالمقدرة ان يخصف عليه ورق الشجر ... فروع ... مع رفقه ثوب وعده ان يعطيه اذا من صلوة ينتظر وان خاف فوت الوقت وعزالي حنيقة انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابن يوسف رحمه الله وهو الاظهر وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف

مد قوله وفي المرأة اي هذا في الرجل
 واما في المرأة فبعد الفخذ يقدم البطن
 والظهر في السترة على السواء ثم يقدم
 الركبة على البلية ح
 مد قوله ثم الباقي على السواء مستدا
 وخبرنا في الاعضاء التي يجب سترها
 على السواء يسترا المصلي بها اراد واما
 لو وجد ثوب خفيف فلا يستر بها لان
 الصلوة فيه صحيحة وان كان لبسة حراما
 والبس بضم اللام وسكون الباء من
 لبس يلبس من باب الرابع بالتركية
 كيمك كاجوز الصلوة في الارض المفضية
 اذ لم يكن غيرها خلافا لاحد فان المصلي
 عنده يصلح عريانا لان الصلوة في الحر
 لا تجوز للرجل كالا تجوز في الارض
 المفضية عنده كذا في الكبير ح
 مد قوله عربا ان آه اثناء كلام ضم العين
 وسكون الراء وفتح الياء بالتركية جيلو
 ويمك قوله قدر معه اي لو قدر على
 تلميط الطين بعورته وابقائه في العضو
 الى تمام الصلوة وكذا الورق والثوب
 المرجو وجوده في الوقت فمن وجد احد
 ما ذكر فليس له ان يمسح به عريانا ح
 مد ان يخصف من باب ضرب بالتركية
 اعضائه اعلى يبرأني يا شدد رمق وابه الموفق الى الرشاد ح
 مد يعني لو صاحب رجلا في سفر وجاء وقت الصلوة وكان مع احداهما ثوب وعده آه
 مد اي قولها الاظهر وفي الكبير تكفي قول محمد ان شرب الماء في وقت الصلوة وان خاف فوت
 الوقت اذا قدر على استعمال الماء مع ان هناك للوضوء بدلا وهو التيمم وهذا ليس للستر بدل وقد يفرق بينهما بان هناك
 التيمم متحقق وهنا الاعطاء غير متحقق انتهى ح

مد لما روي عن عمر بن ابي سلمة رضي قال رأيت رسول الله صلى على في ثوب واحد مستحلبا في بيت ام سلمة واضعاط فيه
 على عاتقه متفق عليه كبير
 مد لقوله عليه السلام لا يصلين احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا وكذا تكره المبلوة في
 السراويل وحده ح
 مد اي شيء من ثوبها ولا من ساقها وقوله فانها جواب ان المقدرة في قوله خرجت اما خرجت امرأة من البحر الى آخره فانها قطع

يخف فوت الوقت كطهارة المكان وفي القنية صبيته صلحت
 مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلحت مكشوفة العورة
 يعني الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا بغير وضوء انتهى
 والمستحب ان يصلي الرجل في ثلاثة اثواب قيض وازار
 وعامة ولو صلى في ثوب واحد ميتو شيئا به كما يفعل القصار
 في حال عمله جازت من غير كراهة ولو صلى في سراويل فقط
 او في ازار من غير عذريته وفي الخلاصة امرأة خرجت من
 البحر عريانة ومعها ثوب لو صلحت فيه قائمة ينكشف شيء
 من ثوبها او من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلحت
 قاعدة لا ينكشف فانها تصلح قاعدة ولو كان الثوب
 يغطي جسدها ورأسها فتركت تغطية الرأس لا تجوز
 صلواتها ولو كان يغطي اقل من ربع لا يضرها ترك التغطية

(و) اما الشرط الرابع

فهو استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة ادخل الفاء
 في ثوبه لان اقام مقدرة (يجب عليه) اي يفرض عليه (اصابة
 عينها) اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صل
 بمكة في بيت يجب ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران وفوها
 يقع استقباله على جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي معراج
 الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه كالغائب
 فعلى هذا يراد من الكعبة في كلام المصنف حقيقتها وعلى
 الاول مسة (ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة) اي
 ان يتوجه الى الجهة التي هي فيها قال في الهداية هو الصحيح
 واحترز به عن قول الجرجاني ان فرض الغائب ايضا اصابة

اي لا يضره ذلك الانكشاف (وان ادى معه) اي مع الانكشاف (ركنا) كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها (تفسد) ذلك الانكشاف صلوة (وان لم يؤديه) مع الانكشاف ركنا (ولكن مكث مقدار ما يؤدي فيه ركنا يستني) وذلك مقدار تلك تسبيحات (فلم يستر) ذلك العضو (فسدت) صلوة (عند ابن يوسف خلافا لمحمد وكذا اذا وقع الرجل المصلي للنزاحمة في صف النساء او وقع امام) اي قدام (الامام او رفع نجاسة ثم القى) اي تلك النجاسة (فعلى هذا الخلاف) المذكور ان مكث قدر ركن من غير ان يؤديه تفسد عند يوسف رحمه الله خلافا لمحمد والمختار قول ابن يوسف وهذا كله اذا حصل شيء من ذلك بغير صنعته فان كان بصنعه فسدت في الحال اتفاقا (ومن لم يجد ما يستريه العورة صلى قاعدا) بالايما وكذا ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستريه بعض العورة وجبا استعماله وان قل ويقدم في الستراها هو كالسوءتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو كان ما يستريه من اكتشيش وضوء وجبا الستريه وفي القنية عربا ان قدر على طين يطنه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعني في تمام الصلوة لم ينجز الا ذلك كالمقدرة ان يخصف عليه ورق الشجر ... فروع ... مع رفقه ثوب وعده ان يعطيه اذا من صلوة ينتظر وان خاف فوت الوقت وعزالي حنيقة انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابن يوسف رحمه الله وهو الاظهر وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف

في الحاشية نقلا عن لدرية رجل
 رأى غيره مكشوف العورة ينكر عليه برفق
 ولا يناديه ان لم يولد في مكشوف الفخذ
 ينكر عليه بعنف وينكر لا يضره ولو رأى
 مكشوف السوء امره بسترها وادبه
 ان لم ينه ح
 مد قوله وفي المرأة اي هذا في الرجل
 واما في المرأة فبعد الفخذ يقدم البطن
 والظهر في السترة على السواء ثم يقدم
 الركبة على البلية ح
 مد قوله ثم الباقي على السواء مستدا
 وخبرنا في الاعضاء التي يجب سترها
 على السواء يسترا المصلي بها اراد واما
 لو وجد ثوب خفيف فلا يستر بها لان
 الصلوة فيه صحيحة وان كان لبسة حراما
 والبس بضم اللام وسكون الباء من
 لبس يلبس من باب الرابع بالتركية
 كيمك كاجوز الصلوة في الارض المفضية
 اذ لم يكن غيرها خلافا لاحد فان المصلي
 عنده يصلح عريانا لان الصلوة في الحر
 لا تجوز للرجل كالا تجوز في الارض
 المفضية عنده كذا في الكبير ح
 مد قوله عربا ان آه اثناء كلام ضم العين
 وسكون الراء وفتح الياء بالتركية جيلو
 ويمك قوله قدر معه اي لو قدر على
 تلميط الطين بعورته وابقائه في العضو
 الى تمام الصلوة وكذا الورق والثوب
 المرجو وجوده في الوقت فمن وجد احد
 ما ذكر فليس له ان يمسح به عريانا ح
 مد ان يخصف من باب ضرب بالتركية
 اعضائه اعلى يبرأني يا شدد رمق وابه الموفق الى الرشاد ح
 مد يعني لو صاحب رجلا في سفر وجاء وقت الصلوة وكان مع احداهما ثوب وعده آه
 مد اي قولها الاظهر وفي الكبير تكفي قول محمد ان شرب الماء في وقت الصلوة وان خاف فوت
 الوقت اذا قدر على استعمال الماء مع ان هناك للوضوء بدلا وهو التيمم وهذا ليس للستر بدل وقد يفرق بينهما بان هناك
 التيمم متحقق وهنا الاعطاء غير متحقق انتهى ح

مد لا اصابة عنها حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين الكعبة لا محالة وهذا قول كرخي وابي بكر الرازي كذا في الكبير
 وجهها ان يصل بخط الخارج من جبين المصلي الى الخط الخارج بالاعانة على استقامة بحيث يحصل قائمان ... هكذا
 او يقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماخ فيخرجان الى العينين كساق المثلث هكذا
 كذا قال في التمهيد في شرح الحاشية ابن عابد
 مد لا يضره ذلك الانكشاف (وان ادى معه) اي مع الانكشاف (ركنا) كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها (تفسد) ذلك الانكشاف صلوة (وان لم يؤديه) مع الانكشاف ركنا (ولكن مكث مقدار ما يؤدي فيه ركنا يستني) وذلك مقدار تلك تسبيحات (فلم يستر) ذلك العضو (فسدت) صلوة (عند ابن يوسف خلافا لمحمد وكذا اذا وقع الرجل المصلي للنزاحمة في صف النساء او وقع امام) اي قدام (الامام او رفع نجاسة ثم القى) اي تلك النجاسة (فعلى هذا الخلاف) المذكور ان مكث قدر ركن من غير ان يؤديه تفسد عند يوسف رحمه الله خلافا لمحمد والمختار قول ابن يوسف وهذا كله اذا حصل شيء من ذلك بغير صنعته فان كان بصنعه فسدت في الحال اتفاقا (ومن لم يجد ما يستريه العورة صلى قاعدا) بالايما وكذا ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستريه بعض العورة وجبا استعماله وان قل ويقدم في الستراها هو كالسوءتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو كان ما يستريه من اكتشيش وضوء وجبا الستريه وفي القنية عربا ان قدر على طين يطنه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعني في تمام الصلوة لم ينجز الا ذلك كالمقدرة ان يخصف عليه ورق الشجر ... فروع ... مع رفقه ثوب وعده ان يعطيه اذا من صلوة ينتظر وان خاف فوت الوقت وعزالي حنيقة انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابن يوسف رحمه الله وهو الاظهر وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف

مد اي عين الكعبة عند الجرجاني لان المأوردية ذلك ولا فصل في النص وهو قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره
مد اي نية الكعبة وعدمه من قال بالجهة لا يشترط ما ومن قال بالاصابة الكعبة كما يجزئ بشرط النية اول الصلوة فالبعث
أخذ بالاول اشار اليه بقوله وكان الشيخ آه والبعض الآخر اخذ بالآخر اشار اليه بقوله وقال الشيخ آه والبعض فصل اشار
اليه بقوله بعض المشايخ

مد قال صاحب الهداية في التبيين نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط فيه

النية كالوضوء انتهى وهذا لان الشروط
يراعى وجودها اذا لا وجودها فصلا
لانها وسائل وليست بمقصود بالذات

مد اي بالتفتيش والتقصي والنظر الى الاطراف
مطلع الشمس ومغربها فكانت اى المحراب
كافية عن نية الكعبة

مد لان الفرض عند البعيد اصابة عينها
طنا فيلزم منه الانحراف للبعض وينبغي
ان يكون قول الجرجاني ايها ثم ما قال المص

مطلق شامل لجميع جهات المشرق والمغرب
على اختلاف المشارق والمغارب فلا يخالف
قوله وذكر في املا آه كسر

مد (فان صلى بها الى جهة خرجت) تلك
(من حد المشرقين فسدت صلوة) ولو
كانت البلدة ما نزل الى مشرق الصيف

تكون قبلتها ما نزل الى مغرب الشتاء
بالعكس والكل يصدق عليه ان قبلة
اهل المشرق والمغرب وذكر صاحب

الدرية عن شيخه ما حمله ان استقبال
للجهة يقع بان يبقى شيء من سطح الوجه
مساما للكعبة او لمواقعها لان المقابلة

اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول
بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة
قريبة وتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد

وتبقى المسامحة مع انتقال مناسب لذلك
البعد فلو في خط من تلقاء وجه
المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض

البلاد وخط آخر يقطع على زوايتين
فأعني من جانب عين المستقبل او شمالا
لا تزول تلك المقابلة والوجه بالاشكال

اليامين والشمال على ذلك الخط بفراسخ
كثيرة ولذا وضع العلماء قبلة بلد وبلدين
وثلاث على سمت واحد فعملوا قبلة بجدة

وسمى قد وصف وترمز وبلغ وهو يشير
موضع الغروب اذا كانت الشمس في آخر المشرق
واول المغرب كما اقتضت الدلائل الموضوعة

لمعرفة القبلة ولم يخرجوا لكل بلدة سمتا على حدة لبقاء المقابلة والتوجه في ذلك القدر من المسافة كبرية
الصلوة انها تفسد بخلاف مبدرة عن القبلة بغير عذر فعملوا الانحراف اليسير لا يضره وهو الذي يقع معه الوجه اوشى من جوانب
مسامحة العين الكعبة او لمواقعها بان يخرج الخط من اوجها ومن بعض جوانبها ويمر على الكعبة او هوامها مستقيما ولا يلزم ان يكون

الخط الخارج على استقامة خارجا من جهة المصلي بل منها او من جوانبها كما دل عليه قول الدر من جيب المصلي
فانما يجنب طرفيها واما حيطان وعلى ما قرأه في بعض ما في الفتح والبحر من فتاوى من ان الانحراف بالمفسد

فانما يجنب طرفيها واما حيطان وعلى ما قرأه في بعض ما في الفتح والبحر من فتاوى من ان الانحراف بالمفسد

فانما يجنب طرفيها واما حيطان وعلى ما قرأه في بعض ما في الفتح والبحر من فتاوى من ان الانحراف بالمفسد

مد من غير حصول ضرر عليه لان استقبال القبلة يسقط عند العجز لان المقصود العبادة لله تعالى ولا بد من اقبال عليه تعالى
والله تعالى منزلة عن الجهة وليس العبادة للكعبة ولهذا لو سجد المصلي الى الكعبة بنفسه كقوله تعالى وحسب الله يجر
للمريض ان يصلي الى الجهة التي هو متوجه اليها وان وجد من يحوله ولا يضره التحويل خلافا لما لا ان الاستطاعة بقوة الغير
ليست بمنعنة عنده كما مر سابقا كذا في المحلية

مد اي ركوب الدابة لمجوحيتها بفتح الجيم وضم الميم بالتركية بانني نزلت وقاية حيوان والحال ليس عنده من يعينه كحلية

مد ولا يكلف الدابة ان توجه نحو القبلة
لوقاف انقطاع الرفقة او خاف من العدو
او لسبب ان توجهت نحوها حتى لو لم يكن

لخوف انقطاع الرفقة لا يضره لزم توجيه
الدابة نحوها لانه في وسعه بالاجرة ولا
ضرورة لانه الضرورة متقدر بقدرها

وما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وكذا
انحرافه من مجرد اذا كان الوجه في
السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا

ياسا ينزل للصلوة فانه يقف على راسه
مستقبل القبلة ويصلي بالاهاء اذا امكنه
ابقاف الدابة فان لم يكن ابقافها يصلي

مستدبر القبلة يعني يصلي الى اي جهة
اراد انتهى كذا في الكبير

مد لما خرج مسلم وابوداود والنسائي
عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام
صلى على حماره وهو متوجه الى خيبر واتبع

الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله
النبي عليه السلام وهو متوجه الى خيبر على
حمار يصلي يومئذ كذا في الكبير

مد اي الصلوة على الدابة في داخل المصر
لما روي عن ابن عمر ان النبي عليه السلام
ركب الحمار في المدينة بعد ما سجد في عبادة

وكان يصلي وهو ركب اي والحال انه عليه
السلام ركب على الحمار ومحمد تمسك بهذا
كالي يوسف وانما كرهه لكثرة الاصوات

والوانع في المصر والجواب لا يضره
ان هذا اذا فيها تعمره البلوى فلا يكون
جهة فيما هو على خلاف القياس لانه من

تغيب بعض الاماكن والشرايط والفرق
ورد في خارج المصر والمصر ليس في معناه
كذا في الكبير

مد اي يندى في موضع يجوز فيه قصر
الصلوة الرباعية الى الركعتين وهو فناء
البلدة وخارج عمراتها

مد اي وان لم يعرف المصلي جهة القبلة ولم
يوجد عنده احد من اهل ذلك المكان حتى لو لم

يكن منهم بل كان مسافرا لا يعمل بقوله فلا يجب عليه ان يسأل كذا في الحاشية

مد لما روي عن عامر بن ربيعة قال كان في سفر
مع النبي عليه السلام في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة فصلى كل رجل منا جادا فلما أصبحنا ذكرناه للنبي عليه السلام فقزلت

فانما تولوا فثم وجه الله ومن جابر كذا في مسير فاسابنا غيم فتخبرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعلنا نخط بين يديه
فلما أصبحنا فاذا نحن قد هبطنا فغير القبلة فقال النبي عليه السلام قد اجيزن صلواتكم وعدان الكدبان وان كانا ضاعفين
قد ضعفا لا اول الترمذي مع جماعة وضعفنا لثاني الدارقطني فقد تأيد بالاجماع على ان الكعبة عند الاشياء هو الخري كبر

مد اي انما جهة قدر على التوجه اليها لان التكليف بقدر الوسخ
(وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة) بان كان لا يقدر
على النزول وان نزل لا يقدر على الركوب او يخاف من عدو
او سبب فان يصلي الى حيث قدر ولو كان يصلي عليها لاجل
الطين فانه يستقبل بها القبلة واقفة ان لم يخف الانقطاع
عن الرفقة وكذا ينبغي في كل موضع جاز له صلوة الفريضة وركبا
من خوف النزول ونحوه واذا لم يكن الطين مما يغوص فيه
الوجه بكن الارض مبتلة لزم النزول ذكره في الخلاصة
(او التافلة) معطوفة على الفريضة اي اذا كان يصلي التافلة
على الدابة (بغير عذر) ايضا (فله ان يصلي الى اي جهة توجهه)
وهذا اذا كان خارج المصر اما في المصر فلا تجوز عندنا في حليته
رحمه الله وتجوز عند محمد وتكره وعند ابى يوسف لا تكرهه
واختلف في مقدار الخروج فقليل قدر فرسخين وقيل قدر
ميل والاصح قدر ما يتبدى فيه المسافر القصر ولو
افتتحها خارج المصر ثم دخل الى المصر قيل يتمها راكبا
والاكثر على انه ينزل ويتم على الارض واستقبال القبلة
عند الشروع لمن ينقل على الدابة ليس بواجب خلافا
للسافعي (وان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة)
من اهل ذلك المكان (من يسئله عنها اجتهد) اي بذلك
جهده وطاقته في طلبها بما تغلب على ظنه من الامارات
والدلائل (وتحري) اي طلب ما هو الاخرى والاليق من
الدلائل والامارات عليها (وصلى) الى الجهة التي ادى
اجتهاده وتحريمه الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى

مد قوله لا ينسخ اي لا يصير الاجتهاد اجدينا نسخا حكم ما قبله اي حكم اجتهاد كالقيل الجديد في حق الماضي وانما يصير م
ناسخا فيما يستقبل وحكم الماضي صحة ما عمل به وما عبادة عن العمل السابق بالاجتهاد المتقدم وحاصل المعنى ان الاجتهاد
الثاني لا ينسخ صحة ما عمل بالاجتهاد الاول فيها مضى واما فيما يستقبل من الزمان فينسخ الثاني صحة ما عمل بالاجتهاد
الاول بل يجب العمل بالثاني فقط كذا في الحاشية

مد مفعول تقول اي اذ تقول رايه الى الجهة الاولى بان يصلي بالتحري الى جهة ثم يصلي الركعة الثانية بالتحري لاخر الى جهة
اخرى ثم تحول تحريه في الشفع الثاني
الى الجهة الاولى

مد اي وبقي شاكا في القبلة فلا يرد
ان الشك هو الاستباه فكيف عطف
لفظ شك عليه لزوم عطف الشيء على
نفسه

مد هكذا في الكبير ايضا فهو اما من قبل
عطف المصدر المخرج وهو التحري على
ان يشرع بتأويل المصدر او من عطف
المأول على مثل والله الموفق

مد في الصلوة انه اصاب اختلاف الشك
قال الفضلي يستقبل قال فاضحان ويصح
انه يتم صلوة لان صلوة كانت جائزة ما
لم يظهر الخطا فاذا تبين انه اصاب القبلة
لا يتغير حاله ولو بقي متشككا في الصلوة
لم يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان
تبين انه اصاب او كان اكبر رايه اولم يظهر
من حاله شئ فصلوة جائزة وان تبين انه
اخطا او كان اكبر رايه فعلية الا عادة
كبير

مد قوله بنيت اي بنية ان قبلته محراب
مسجده ولو كان المصلي متوجها اليها
فلا يوجد بنية الكعبة حينئذ

مد اي الكعبة آه فكان الامالي والحقا
متفقين في عدم اشتراط بنية الكعبة كما
انها متفقان في اشتراط عدم الاعراض
عنها بنيت هذا كذا في الحاشية

مد اما لو كان بعدد فلا تفسد ولعل
كالمسبوق الذي قام للقضاء فدفعه دفع
من قدامه فاعترف صدره من القبلة والله
تعالى اعلم

مد قيل هذا قولها اما عند الخسفة
رج فينبغي ان لا تفسد بناء على ان الاستدلال
اذ لم يكن على قصد الرقص لا يفسد ما
دام في المسجد عنده خلافا لهما قال

جهات بالتحري جاز كذا في الفتاوى (الحاقانية) لان الاجتهاد
المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى واختلاف المتأخرين
فيما اذا تحول رايه في الثالثة والرابعة الى الجهة الاولى منهم

من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقل كذا في الخلاصة
والاول اوجه وهكذا كله اذا استبهمت عليه القبلة وشك
فيها اما لو شرع في الصلوة من غير ان يشك ولا يتحري ثم
شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد بيقين فيعيد
وان علم بعد الفراغ انه اخطا او كان اكبر رايه فعلية الا عادة

(وذكر في امالي الفتاوى ان علم المصلي ان قبلته الكعبة
ولم ينوها) وقت الشروع (جاز) لعدم اشتراط بنية الكعبة

(او ذكر في الحاقانية ان نوى المصلي يعني وقت الشروع ان
قبلته محراب مسجده لا يجوز لانه علامة على جهة القبلة

(وليس بقبلة) فيكون معرضا عن القبلة بنيت كمن توجه
الى الركن اليماني نواويا للصلوة الى بيت المقدس فان نية القبلة

وان لم تسترط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط (ولو حوّل
صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة) اتفاقا في الصحيح

(ولو حوّل وجهه) عنها كان (عليه) واجبا (ان يستقبل القبلة
من ساعته فلا تفسد) صلوة بذلك التحويل (ولكن يكره)

اشد الكراهة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سألتها
عائشة رضي الله عنها عن الالتفات في الصلوة هو خلسة

يختلسه الشيطان من صلوة العبد وقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لا تشركوا بالله تعالى عبادك والالتفات في الصلوة

فان الالتفات في الصلوة هلكة (ولو ظن) المصلي (انه اخطأ
في صلاته)

في شرح الطحاوي الكعبة اسم للعرصة فان الحيوان لو وضع
فروع

مد والمعتبر في القبلة العرصة لا البناء فهي من الارض سابعة الى العرش والاعتبار في القبلة آه اي ان الذي يجب
استقباله واستقبال جهته هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور واسعة لا بناء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك
البقعة الشريفة قوله لا البناء اي ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي بناء المرتفع على الارض ولذا لو نقل البناء الى موضع آخر
وصلى اليه لم يجز بل يجب الصلوة الى ارضها كما في الفتاوى الصوفية عن جامع الصغير ابن عابدين

مد بضم الهاء وسكون اللام وفتح الكاف اي سب هلاك الانسان وقام الحديث فان كان لا بد في التطوع لا في الفريضة
رواه الترمذي وصححه لان مبنى التطوع على السأله الا يتروى ان التطوع يجوز قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام
كذا في الحاشية

مد وهو انه اذا نقص الوضوء في المسجد فخرج منه لا جل الوضوء وتوضأ لا تفسد صلوة بل يبقى على ما صلح

مد قوله والمسجد مع تباين اكنافه اي جوانبه وتباين اطرافه كمكان واحد ولذا اتخذ السجدة وان تكررت التلاوة في زواياها فامكن
جعل اختلاف المكان حقيقة كالاختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من المسجد كذا في الكبير
مد اي مكانه بان جرت خصا في المحراب للصلوة ثم علم انه لم يحدث فسدت صلوة

حدث فتقول عن القبلة (للوضوء) ثم علم انه لم يحدث
قبل ان يخرج من المسجد (تفقد صلوة) عند ابي حنيفة

رحم الله لان استدباره لم يكن للرفض بل لقصد الاصلاح
(وان علم) انه لم يحدث (بعد الخروج) من المسجد (فسدت)

صلوته بالاتفاق لان اختلاف المكان مبطل لا بعدد
والمسجد كمكان واحد فادام فيه لم يختلف مكانه بخلاف

خروجه منه وهذا اذا لم يكن اماما ولم يستخلف مكانه
فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث فسدت

وان لم يخرج لان الاستخلاف في غير محله مناف كاخروج
من المسجد وكذا لو ظن انه افتح بلا وضوء فانصرف ثم

علم انه كان متوضعا تفقد صلوته وان لم يخرج من المسجد
وكذا لو رأى المتيم سرا با فظن انه ماء فانصرف ثم علم انه

سرا ب وظن الماسخ على الخف ان مدته تمت فانصرف ثم علم
انها لم تتم تفقد الصلوة وان لم يخرج من المسجد لان انصرف

على قصد الرقص لا على قصد البناء بخلاف الذي ظن انه
حدث وان صلى في الصحراء بجماعة فكان الصفوف له حكم

المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في ظن سبق الحدث
لم تفسد وان علم بعد مجاوزتها تفقد هذا ان ذهب الى

خلفه وان توجه الى قدامه فالمعتبر مجاوزة ستره الامام
وعدمها ان كان له ستره والا فقد ادر ما لو تأخر لجاوز الصفوف

وان كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده وعدمها
فروع

في شرح الطحاوي الكعبة اسم للعرصة فان الحيوان لو وضع
فروع

مد والمعتبر في القبلة العرصة لا البناء فهي من الارض سابعة الى العرش والاعتبار في القبلة آه اي ان الذي يجب
استقباله واستقبال جهته هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور واسعة لا بناء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك
البقعة الشريفة قوله لا البناء اي ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي بناء المرتفع على الارض ولذا لو نقل البناء الى موضع آخر
وصلى اليه لم يجز بل يجب الصلوة الى ارضها كما في الفتاوى الصوفية عن جامع الصغير ابن عابدين

مد بضم الهاء وسكون اللام وفتح الكاف اي سب هلاك الانسان وقام الحديث فان كان لا بد في التطوع لا في الفريضة
رواه الترمذي وصححه لان مبنى التطوع على السأله الا يتروى ان التطوع يجوز قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام
كذا في الحاشية

اي في قوله لا ينسخ اي لا يصير الاجتهاد اجدينا نسخا حكم ما قبله اي حكم اجتهاد كالقيل الجديد في حق الماضي وانما يصير م

ناسخا فيما يستقبل وحكم الماضي صحة ما عمل به وما عبادة عن العمل السابق بالاجتهاد المتقدم وحاصل المعنى ان الاجتهاد

الثاني لا ينسخ صحة ما عمل بالاجتهاد الاول فيها مضى واما فيما يستقبل من الزمان فينسخ الثاني صحة ما عمل بالاجتهاد

الاول بل يجب العمل بالثاني فقط كذا في الحاشية

مد مفعول تقول اي اذ تقول رايه الى الجهة الاولى بان يصلي بالتحري الى جهة ثم يصلي الركعة الثانية بالتحري لاخر الى جهة

اخرى ثم تحول تحريه في الشفع الثاني

الى الجهة الاولى

مد اي وبقي شاكا في القبلة فلا يرد

ان الشك هو الاستباه فكيف عطف

لفظ شك عليه لزوم عطف الشيء على

نفسه

مد هكذا في الكبير ايضا فهو اما من قبل

عطف المصدر المخرج وهو التحري على

ان يشرع بتأويل المصدر او من عطف

المأول على مثل والله الموفق

مد اي شرع في الصلوة بلا وضوء آه
لكن انصرا فاعلم ان سبيل الرقص حتى لو
تحقق ما ظنه من الشروع بلا وضوء

لزم الاستيناف اي ان يبني الصلوة
من اولها بعد الوضوء بخلاف ظن سبق
لحدث فانه لو تحقق ما ظنه لا يلزم الاستيناف

بل يجوز البناء بعد الوضوء كذا في الكبير
فالاصح الذي يخرج عليه جسد هذه المسائل
هو هذا

مد اي في هذه المسئلة خصه بالذكر
لان غيرها من المسائل الاربع لا فرق
فيها بين الخروج وعدمه من المسجد بل تفقد

مطلقا اتفاقا
مد وهي قوله فان كان اماما وقوله لانه
افتح وقوله لو رأى المتيم وقوله او ظن

الماضي

مد قوله ولا فقد ادر ما آه اي والام يكن
لل امام ستره فذهب الى قدامه فالمعتبر
مقدار مجاوزة الصفوف على تقدير هاهنا

الى خلف وعدم مجاوزة ذلك المقدار ولم
يذكر حكم الذهاب الى اليمين او الشمال و
لم يذكر خلاف فليتدبر كذا في الحاشية

مد اي مسائل متفرعة على المسائل
المتعلقة باستقبال القبلة

مد اي مسائل متفرعة على المسائل
المتعلقة باستقبال القبلة

مد اي مسائل متفرعة على المسائل
المتعلقة باستقبال القبلة

مد اي مسائل متفرعة على المسائل
المتعلقة باستقبال القبلة

مد اي مسائل متفرعة على المسائل
المتعلقة باستقبال القبلة

مد اي مسائل متفرعة على المسائل
المتعلقة باستقبال القبلة

مد اي مسائل متفرعة على المسائل
المتعلقة باستقبال القبلة

نجد اي في داخلها او على سطحها بفتح السين المهملة وسكون الطاء بالتركية طام اوزري وهرشيك يوفاديسي ديمك تكن المعينة على سطحها مكروهة انتهى وتركه التعظيم فيها كذا نقل عن الدرر واما الصلوة في جوفها فيلزم كراهة فلا كان وفرضا

نجد والكسبية بفتح الكاء المهملة وكسر الطاء ومده هو قطعة من كعبة محوط بجدار مستدير تحت ميزابا كعبة بين الركن الشمالي وبين الركن الجنوبي وكسبه بمعنى الكسر سمي به لانه قطعة من البيت حتى يطاف من ورائه ولو طاف من القبلة التي بينه وبين الكعبة لم يجز لان سته اذرع من كسبه داخل في الكعبة لكنه ثبت بخبر الواحد فلا يجوز استقبال القبلة اليه لان فرضته التوجه ثبت بخبر الكتاب فلا يتأدى الفرض بما ثبت بخبر الواحد احتياطا كذا في الدرر

نجد وهو من ادرك الامام بعد ركعة او اكثر قوله ولا يحق عطف على مسبوق ونجد حال من اضرب ايضا وهو من ادرك الامام في الركعة الاولى ثم سبقت ركعة فذهب وتوضأ وجاء بعد فراغ الامام اودرك بعض الصلوة

نجد اي وان لم يستدرك ولم يتوجه الى القبلة لزم ان يكون المقتدي متمما للصلوة الغير القبلة التي ظهر له ان استدار فقد خالف امامه وهو مفسد وان اتى بلا استدارة فقد اتى الى غير القبلة عنده وهو مفسد ايضا كذا في الحاشية

نجد لان امامه في صلوة على ركعة فاسدة وهي الركعة الاولى كذا قال في الكافي تكن فيه نافذة قلنا بل لا في هذه الصلوة وعن بعض العارفين انه قال قبل البشر الكعبة وقبله اهل السماء اقبل المعبود وقبله الكروبيين الكروبيين وقبله حمل العرش العرش ومطلوب الكل وجه الله تعالى ورمائه كذا في الدرر والله سبحانه وتعالى اعلم

نجد ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلوة لا وجوده جميعه والا يلزم اداء الصلوة بعد الوقت والاصل في شرط الوقت قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كما با مو قوتا ونحوها من الايات على ما تقدم الكلام عليه او ان الكتاب والاصل في بيان ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم اني جبرائيل عند البيت مرتين فصلي في الظهر في الاولى منها حين كان الفجر مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله قلت ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس واطل الصبح ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق وجرم الطعام على الصائم وصلى مرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب لوقت الاولى ثم العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض ثم التفت جبرائيل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين عذيرين روى ابو داود والترمذي

عليه وسلم اني جبرائيل عند البيت مرتين فصلي في الظهر في الاولى منها حين كان الفجر مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله قلت ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس واطل الصبح ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق وجرم الطعام على الصائم وصلى مرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب لوقت الاولى ثم العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض ثم التفت جبرائيل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين عذيرين روى ابو داود والترمذي

نجد سبعة للبياض بمعنى لعلو بل ما خوذ من الاستطالة اصله مستطول فقلبت الواو ياء بعد نقل الكسرة الى الطاء فصارت مستطير بعد اختلاف فيه من لائمة فلا يلتفت الى ما نقل عن الاصطوري من الشافعية انه اذا اسفر الفجر خرج الوقت كذا في الحاشية قال في الدرر ولما روى ان جبرائيل عليه السلام ام برسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس تطلع وقال ما بين هذين وقت لك ولا مثله انتهى ولعله سند الاجماع الذي قاله الشارح كذا في الحاشية

واطرافها (فطلوع الفجر) الاول المسمى بالفجر (الكاذب وهو البياض المستطيل) اي الذي يبدا وطولا ممتدا الى جهة الفجر غير اخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة (لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت) صلوته (الفجر) لانه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الاكل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق (و) قال (في المحيط) اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض في جهة واحدة ثم يتلاشى اي يصير لا شيء فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مجمع عليه (واخر وقتها قبيل طلوع الشمس) اي الجزء الذي يعقبه طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا باجماع الامة (واول وقت) صلوته (الظهر اذا زالت الشمس) اي الجزء الذي يعقب زوال الشمس من الزمان وهذا ايضا بالاجماع (واخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال) اي سوى الفجر الذي يكون للاشياء عند الزوال (وقالا) اي

ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وهو قول الائمة الثلاثة (اذا صار ظل كل شيء مثله) سوى في الزوال وعن ابي حنيفة رحمه الله من رواية اسدين عمرو اذا صار ظل كل شيء مثله سوى الفجر خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى المشايخ ينبغي ان لا يصلي العصر حتى يبلغ المشايخ ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المثل يخرج من خلاف فيهما والدليل من الجانبيين مذکور في الشرح (واول وقت) صلوته (العصر اذا خرج وقت الظهر على لقولين) فعلى قول اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال

في دارهم ثبت انه عليه السلام صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ولا يظن به انه مبداه في وقت الظهر فكان حجة على ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على ان امانة جبرائيل في اليوم الثاني حجة على النبي حيث صافيه الظهر حين صار الظل مثله بقوله تعالى هذا انما يقيد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر بمصيرورة الظل مثله ولا يقتضيه ان ما بين المثل والمثاليين وقت الظهر دون العصر وهو الذي وجب ان يكون وقت الظهر عند مصيرورة الظل مثله لا امانة جبرائيل فيه في العصر اذا كل حديث روى في الحاشية اما انه جبرائيل عليه السلام ناسخ لما خالفه فيه لتحقيق بقوله عليه السلام روى في الاوقات لانه اول وقت

اسدين عمرو في هذا الوقتين فان من صلى الظهر قبل تمام المثل والعصر بعد تمام المثلين فقد خرج عن خلافهما وخلافا لائمة الثلثة والخروج من خلاف العلماء والعمل بما اتفقوا عليه اولى وبالقول احرى والله ولي التوفيق واما الوصفي الظهر بعد تمام المثل وصلى العصر قبل تمام المثلين فقد وقع في خلاف بل انه الظهر لم يقع في وقته على كل قول غلط روى اسدين عمرو

نجد اتى امامه جبرائيل عليه السلام في اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله وكذا حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال عليه السلام اذا استدار كرها برؤيا الصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم رواه الستة وعنه انه قال كما مع النبي عليه السلام في سفر فاراد المؤذن ان يؤذن فقال له اريد ثم اراد ان يؤذن فقال له اريد ثم اراد ان يؤذن فقال له اريد حتى ساوى الظل التلول فقال النبي عليه السلام ان شدة الحر من فيج جهنم رواه البخاري في باب الاذان للمساكين وحديثه لا يثبت الا ان شدة الحر قد يارهم اذا كان ظل الشيء مثله وما يلك انه مبرح بان الظل قد ساوى التلول ولا قدر يدرك لغير الزوال ذلك الزمان

في دارهم ثبت انه عليه السلام صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ولا يظن به انه مبداه في وقت الظهر فكان حجة على ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على ان امانة جبرائيل في اليوم الثاني حجة على النبي حيث صافيه الظهر حين صار الظل مثله بقوله تعالى هذا انما يقيد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر بمصيرورة الظل مثله ولا يقتضيه ان ما بين المثل والمثاليين وقت الظهر دون العصر وهو الذي وجب ان يكون وقت الظهر عند مصيرورة الظل مثله لا امانة جبرائيل فيه في العصر اذا كل حديث روى في الحاشية اما انه جبرائيل عليه السلام ناسخ لما خالفه فيه لتحقيق بقوله عليه السلام روى في الاوقات لانه اول وقت

مد كما هو قول اكثر اهل العلم ويدل عليه احاديث كثيرة صحيحة منها قوله صلى الله عليه وسلم وقت صلاة العصر مالم تغرب الشمس رواه ابن ابي شيبة رضي الله عنها ومنها قوله عليه السلام مازدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم فاتفق ما حكاه شمس الاثر السرخسي عن الحسن بن زياد اذا صغرت الشمس خرج وقت العصر واما ما في صحيح مسلم اذا صليت العصر فانه وقت لا دائها حتى تصغر الشمس فانه محمول على الوقت كما قبل فانه وقت لا داء العصر من غير كراهة او هو منسوخ بما رويناه كذا في حلية المجلى فالظاهر ان من صلى

العصر بعد الغروب اى انها كان مؤديا لا قاضيا والله اعلم
مع ينع آخر جزء من اجزاء البياض عند
اي حنيقة رحمه الله ومن اجزاء الاحمر
عندها ج

وعلى قولها اذا صار مثله سواه (واخر وقتها مالم تغرب الشمس)
اي جزء الزمان الذي يعقبه غروب الشمس وهذا الجماعى (اواخر وقت المغرب اذا غربت الشمس) بالاجماع (واخر وقتها مالم يغيب الشفق) اي الجزء الذي يعقبه غيبوبة الشفق (وهو) اي الشفق المذكور (البياض الذي في الافق) الكائن (بعد الحجرة) التي تكون في الافق (عند ابى حنيفة رحمه الله وقالوا) اي ابو بوبو ومحمد وهو قول الاثمة الثلاثة ورواية اسد بن عمرو عن ابى حنيفة رحمه الله ايضا الشفق المذكور (هو الحجرة) نفسها لا البياض الذي بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ من افق برواية اسد بن عمرو الموافقة لقولها قال ابن الهمام ولا تساعده رواية ولا دراية وتام هذا في الشرح ايضا (واول وقت) صلاة (العشاء) اذا غاب الشفق على القولين (كجامر) (واخره مالم يطلع الفجر) اي الجزء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني (ووقت) صلاة (الوتر) اي الوقت الذي (هو وقت العشاء) هذا عند ابى حنيفة رحمه الله وعندها وقتها بعد صلاة العشاء (الا انه) اي المصلى (ما مور بتقديم العشاء عليه) اي على الوتر عند ابى حنيفة رحمه الله لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام ان الله تعالى يا امرئكم بصلاة هي خير لكم من خمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم بين العشاء الى طلوع الفجر فعلى هذا لو صلى الوتر قبل العشاء قصدا لا يصح كما لو صلى لوقية قبل الفاتحة ذا كرا وهو صاحب ترتيب واما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنده (حتى ان الرجل لو صلى العشاء بثوب ثم نزع واصلح الوتر بثوب آخر ثم ظهر ان الثوب الذي صلى العشاء به كان

مد ولها ما روي لدارقطني عن ابن عمر ان النبي عليه السلام قال الشفق الحجرة فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن عمر وما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس و آخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها حين تصغر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل آخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين يغيب الافق وغيبوبة الافق بسقوط البياض الذي بعد الحجرة والا كان باديا لكان قد خطا البخاري والدارقطني محمد بن الفضيل في رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب الاعمش يروونه عن مجاهد عنه من قوله ورفعه ابن الجوزي وابن القطان بتجوز ان يكون الاعمش سمعه من مجاهد موقوفا ومن ابى صالح موقوفا فيكون له عند طريقتين موقوف ومرفوع والذي رفعه يعني ابن فضيل صدوق من اهل العلم وانه ابن معين فقبل زيادته وهي الوقع ثم من المشايخ من افق برواية اسد بن عمرو الموافقة لقولها قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ولا تساعده رواية ولا دراية اما الاول فلا خلاف في الرواية الظاهرة بالشك شرح كبير

بفتح النون والعين المهملة وهي الابل وبرها احمر وكناية عن ان هذه الصلوة خير من الدنيا كلها لانها ذخيرة الآخرة التي هي خير وان بقى كذا في العلى القارى - مع قوله اما لو وقع ذلك اي لو صلى الوتر قبل العشاء بلا قصد صح عند ابى حنيفة رحمه الله لو وقع الوتر قبل وقتها ولو بعد قصد كما لو صلى الفجر مثلاً قبل وقتها بلا قصد فانها لا تصح اجماعاً ج

مد فانها قالوا بعيد المصلى العشاء والوتر جميعا وايضا حان ان عند ابى حنيفة رح وقت الوتر وقت العشاء فقد خرج بادان في هذه القبورة عز الحجة لا تيان بشرا لظلمة التي هي الطهارة والوقت وغاية ما فيه انه سقط الترتيب بطلن الطهارة ولا عهدة فيه واما عندها فلما كان وقت الوتر ما بعد صلاة العشاء وحال ان العشاء لم تصح في الصورة المذكورة فقد اتى بالوتر قبل وقتها فلا يخرج بذلك عن عهدة الطلب فيعيد بعد اداء العشاء الصحيحة ليصح في وقته كذا في الحلية =

مع لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط وكذا انتفاء السبب بوجوب انتفاء السبب وضمير لا تجب للصلوة ونفى وجوبها يستلزم نفي ادائها والله تعالى اعلم ج

مد واعترض الشيخ كمال الدين ابن الهمام بان لا يرتاب متى ما ثبت ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه المعلى الذي جعله لانه في الوجوب الكفائي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المقومات التي فانقضاء الوقت انتفاء المرفوع وانتفاء الدليل للشك لا يستلزم انتفاء الحواز دليل آخر وقد وجد وهو ما توالت اخبار الاسراء من فرضه تعالى الصلوة خمساً بعدما امر اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاملاً لا هلالاً فافق لا تفصيل بين اهل قطر وقطر وما روى انه لما ذكر الدجال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراوى قلنا فما لنبته والارض قال اربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كما يامكم فقيل يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلاة يوم قال لا قدر والله رواه مسلم فقد وجب اكثر من ثلثمائة عشرين صيرة والظل مثلاً او مثليتين وقس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب وكذا قال عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد انتهى والجواب ان يقال كما استقر الامر على ان الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان الوجوب اسبانيا وشروطاً لا يوجد بدونها

كان بحسبنا) فانه (بعيد العشاء دون الوتر عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما) واعلم ان الوقت كما هو شرط لا داء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تجب بدونه كما في المسئلة التي وردت فتوى في زمن الصبر والشهيد برهان الاثمة ان لا نجد وقت العشاء في بلدتنا هل علينا صلوة فكبت ليس عليكم صلوة العشاء وبه افق ظهير الدين المرغيناني ووردت هذه الفتوى ايضا من بلدة بلغاريا فان الفجر يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شميس الائمة الحلواني فافق بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيفاً لسنة البقالى فافق بعدم الوجوب قبل ان يجلب جوابه الى الحلواني فادرس من يستلذه في عامته بجامع بخوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فساء له واحسن الشيخ فيقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين او رجلاه مع الكعبين كم فرائض وضوء قال ثلث لقوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه ولا بن الهمام عليه اعتراض قد اجنبناه عنه في الشرح (ويستحب في) صلاة (الفجر الاسفار) بها بان يصلى في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة والغلس بحيث يرى الراى موقع تبلى (عندنا) خلافاً للثلاثة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر وقد قالوا في هذا الاسفار ايضاً ان بدا في وقت يمكن ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكن ان يتوضأ ويعيد ها على وجه السنة

اعلم ان الثوب الذي صلى العشاء به كان مؤدياً لا قاضياً والله اعلم
مع ينع آخر جزء من اجزاء البياض عند
اي حنيقة رحمه الله ومن اجزاء الاحمر
عندها ج

ابن حبان في صحيحه والترمذي عن رافع بن خديج رضي الله عنه وقال الحسن صحيح اي صلوا الفجر بالاسفار والامر بالاستحباب لا للوجوب كذا في الحلية =
مع وقيل يخرجها لان الفساد موهوم وفالا الطحاوي يستحب لبدية مغلسا واحتم مسفرا قاله في الدرد والدرية فحصل ثلثة اقوال الاسفار بدأ وحتما والتاخير جدا والتفليس بدأ والاسفار ختما واما الاثمة الثلاثة فقا لوا بالتفليس فقط كذا في الحاشية =

مدى يوم الاضحية بمزدلفة وهي اسم موضع في طريق عرفات مقدار اربع ساعات من مكة فينبغي للمصنف ان يقيد
النحر بمزدلفة ثلاثا يظن ان الاستثناء عام في يوم النحر بكل مكان وليس كذلك بل هو خاص بمزدلفة ٢

بعد لما تقدم من الحديث اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة وفي البخاري من حديث خالد بن دينار صلى بنا اميرنا اجمعت
ثم قال لا نس كلف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد

البرد بكروا بالصلاة واذا اشتد الحر
ابردوا بالصلاة وهو عام في جميع البلاد
يجمع الناس لا مطلق الحديث خلافا لما
يقولون الشافعي واحد من تخصيص
بقطر حار الجماعة يقصدونه من بعد
كثير
بند وذلك ليتوسع وقت التوافل ان
التفيل بعد ادائها مكروه كبير
بند وفي النصيبين انه عليه السلام
كان يصلي العصر والشمس حية فالعبرة
لتغير القرص عند الحنية واية يوسف
لا لتغير الضوء كما قال النخعي والحاكم
الشهيد لان ذا يحصل بعد الزوال
بند وكذا العبرة لوقت الشروع حتى لو
شرع قبل تغير القرص ووقع الاداء حال
التغير لا يكره قال في الدرر
بند بان لا يفضل بين الاذان والاقامة
بها عقب غروب الشمس الا بسكينة
مقدار ثلث ايات قصار او آية طويلة
عند الحنية ورحمة الله وبجلسته خفيفة
كاجلسته بين الخطبتين عندهما هكذا
تفسير التجيل في كلية
بند قوله لقول رافع بن خديج كان يصلي
آخره البخاري ومسلم عنه وقوله
موقع نيل بالتركية اوق دمي ولندقة
واصل ولديني محله ديرلر ولا في التجيل
هنا مسامرة الى مغفرة من ربك قاف
في الحلية نقلا عن خزائن الفتاوى و
اختلفوا في المغرب هل تؤخر عن اول
الوقت قال بعضهم لا لانه مكروه
وقال بعضهم لا بأس في التأخير الى
غيبوبة الشفق وعليه كثير من العلماء
وقيل هو اول مسئلة خالف فيها ابو
حنيفة رحمه الله استاذنا حماد انثى
حلية
بند لما في البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
وقول العتمة بالفتحات وقت العشاء او من وقت غيبوبة الشفق الى ثلث الليل الاول ووجه الثاني ما رواه الشارح
رحمة الله احمرا بترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه في حديثه
بند اي ما قبل تمام الثلث الاول وفيه اشارة الى ان لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل لكن المذكور في المختار وكلامه والكثير
انكاف انه يستحب تأخيرها الى ثلث الليل كذا في الحلية ووجه الاول ما روى البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت

بند اي ما قبل تمام الثلث الاول وفيه اشارة الى ان لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل لكن المذكور في المختار وكلامه والكثير
انكاف انه يستحب تأخيرها الى ثلث الليل كذا في الحلية ووجه الاول ما روى البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت

مدى لانه من حيث كونه يقضي الى تقليل الجماعة تكون مكروها ومن حيث كونه ينقطع به السمر المنهي عنه على ما روي الستة فكنهم انه
عليه السلام كان يكره النوم قبلها وتحدث بعدها وهو المراد بالسمر يكون مندوبا وذلك لان السمر ينقطع بمضي نصف
الليل غالبا فتعارض دليل الندب والكراهة فتسا قضا فيقتل الاباحة هذا كثير
بند لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السمر ينقطع قبله
بمضي نصف الليل فيقتل الكراهة اما اذا كان بعد ذلك فليزول دليله المحظورات كثير
بمضي نصف الليل فيقتل الكراهة اما اذا كان بعد ذلك فليزول دليله المحظورات كثير

الى ما (بعده) اي ما بعد ثلث الليل (الى نصف الليل مباح)
لما بيناه في الشرح (و) تأخيرها الى ما (بعده) اي ما بعد نصف
الليل (الى طلوع الفجر مكروه) اذا كان بغير عذر (لا) لانه يؤدي
الى تقليل الجماعة اما اذا كان بعذر فلا يكره (واما) التأخير
(في الوتر) فلا يصل فيه ان افضل له (اذا كان لا يثق
بالانتباه او ترك قبل النوم واذا كان يثق) بالانتباه (فأخبره
الى آخر الليل افضل) لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم
من آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر
آخر الليل فان الصلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل
(واذا كان) اليوم (يوم غيم) فالمستحب في الفجر والظهر
والمغرب تأخيرها (يعني) بالتأخير (عدم التجيل) في اول
الوقت لا التأخير الشديد الذي يشك بسببه في بقا الوقت
قال في المحيط المراد من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن
بالغروب في يوم الغيم (و) المستحب في يوم الغيم (في) كل من
(العصر والعشاء بتجيلها) المراد بتجيل العصر قدر ما يقع
عنده انها لا تقع حال تغير الشمس وبتجيل العشاء التجيل
قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لثلا تقل الجماعة لحوق
المطر وروى الحسن عن ابي حنيفة التأخير في جميع يوم الغيم
لانه اقرب الى الاحتياط ان لا يقع قبل الوقت (اما الاوقات
التي يكره فيها الصلاة فخمسة) المراد من بكرة ما يعي عدم
الجواز ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكروه (ثلاثة) اي ثلاثة
اوقات (منها) اي من تلك الخمسة (يكره فيها الفرض و
الطوع) فالكراهة في الفرض كالفوات تمنع الصحة لو حو
كراهة التحريم اذ النهي لظن الثبوت مالم يصرف عن ظاهره يقتضي كراهة التحريم والقطع الثبوت يقتضي التحريم فالتحريم
مقابل الفرض وكراهة التحريم مقابل اللواجب والتأخيرية مقابل المندوب والهي الوارد هنا من قبل الاول وكراهة التحريم
في الصلاة ان كانت لتفهمان في الوقت تمنع الصحة فيما سببه كمال لعدم تأدي ما وجب كمالا بالتقصير والا افادت
الصحة مع الاساءة فلذا قال ثلاثة آه كثير
بند اي كلفنا ليا قية للقبض وادرج الكافي عليه لان من الفرض ما لا يكون فائتة وهي صلاة الجنازة ٢

بند اي ما قبل تمام الثلث الاول وفيه اشارة الى ان لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل لكن المذكور في المختار وكلامه والكثير
انكاف انه يستحب تأخيرها الى ثلث الليل كذا في الحلية ووجه الاول ما روى البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت

بند اي ما قبل تمام الثلث الاول وفيه اشارة الى ان لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل لكن المذكور في المختار وكلامه والكثير
انكاف انه يستحب تأخيرها الى ثلث الليل كذا في الحلية ووجه الاول ما روى البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت

مد والظواهر ان هذا هو السبب في الكراهة عند الإقامة للجمعة لان يوم اجتماع وازدحام فلا يمكن غالباً ان يغلو من مخالطة الصف ولا يرد على ما ذكرنا من مبالغة سنة الفجر وغيرها جد شروع الامام في الفرض ما رواد البخاري من حديث عبد الله بن عبيدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً من اهل مكة لا يذبح حتى يكتمين وقد اقيمت الصلوة فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاثر الناس فقال له عليه السلام الصبح اربعاً الصبح اربعاً لان ذلك امالان الرجل صلاها في المسجد بلا حائل فتشوش على المصلين اولاً عليه السلام ظن ان صلى الفرض ولذا انكر عليه بقوله الصبح اربعاً آه اي فصل الصبح اربعاً وقيل كره وميل ايها بالقرينة في مكان واحد دون ان يفصل بينهما بشيء واما قوله عليه السلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المفروضة فقد اوقفه ابن عبيدة وحاد بن زيد وحاد بن سلمة على انه مريضة وصلى الله عنه وروى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلوة ففصل ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بمحض حذيفة وابنه موسى وروى مثله عن عمر بن الخطاب وابنه الدرداء وانما ذكره ابن بطال في شرح البخاري عن الطحاوي وعن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فاقامت صلوة الصبح فركعتين قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس وذلك مع علمه باقامة الصلوة ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي كثير

مد قوله انه الاوجه اي ما ذكر في النوادر موجه بالنسبة الاحسن لانه يمكن من قضائها بعد الفرض اي بعد اداء الفرض وهو الاستماع للخطبة ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انتهى كذا في الكبير

مد وما صله ان الاوجه ان يتم اربعاً لانها ان كانت صلوة واحدة فظاهراً وان كانت اى الثالثة بمنزلة شفع آخر فالصيام الى الثالثة بمنزلة تحريم مبداء في العود الى القعود ابطال العمل وهو منى عنه

مد فبعد قياس ما روى عن ابن يوسف انه يقضي اربعاً في كل طلوع ونواه اربعاً يقضي منها اربعاً واختلفوا على قول ابن حنيفة ومحمد قيل لا يلزم شيء وقيل يصلي ركعتين كيت

مد لما روى الستة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصلي قبلها ولا بعدها وهذا شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التسليم بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتين من ان عليه السلام كان حريصاً على التوافل فقدم فعد بذكر الكراهة اذ لو لاها لفعله مرة بيانا للاباحة وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلي ايها

مد ان يصلي مخالطاً للصف او خلف الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد الصفي ان كان الامام في الشئ وبالعكس او خلف اسطوانة (فان) كان قد (شرع) في صلوة التطوع قبل خروج الامام للخطبة (ثم خرج الامام لا يقطعها) بل يتمها ركعتين ان كانت تحية المسجد او تفلاً مطلقاً وان كانت سنة الجمعة قبل يقطع على رأس الركعتين وقيل يتمها اربعاً قال المرغيناني هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وذكر في النوادر انه يسلم عن رأس الركعتين وان كان قام الى الثالثة وهيدها بالسجدة اضاف اليها الرابعة وسلم وخفف في القراءة وحكى عن القاضي الامام الى على النسخة انه رجع الى بعد ما كان يغني بالاول واليه مال السرخسي والبقالي وقال الشيخ كمال الدين ابن الهمام انه الاوجه ولم يذكر في النوادر ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة واختلف فيه فقيل يعود الى القعود ويسلم وقيل يتم ويخفف وهو الاوجه على ما حققناه في الشرح ثم اذا سلم على رأس الركعتين قيل لا يلزم قضاء شيء وقيل يقضي ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يقضي اربعاً في حال قطعها لانها بمنزلة صلوة واحدة (وكذا) يكره التطوع ايضاً (قبل صلوة العيدين وعند خطبتهما) وكذا بعد خطبتهما في المصلي على الاصح ولا يكره بعد رجوعه منه (و) كذا يكره التطوع (عند خطبة الكسوف) وعند خطبة (الاستسقاء) وكذا عند الخطبة في الحج للاخلال بالاستماع والانصات في الكل (ولو شرع في) صلوة (التطوع في الاوقات الثلاثة

مد قوله انه الاوجه اي ما ذكر في النوادر موجه بالنسبة الاحسن لانه يمكن من قضائها بعد الفرض اي بعد اداء الفرض وهو الاستماع للخطبة ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انتهى كذا في الكبير

مد وما صله ان الاوجه ان يتم اربعاً لانها ان كانت صلوة واحدة فظاهراً وان كانت اى الثالثة بمنزلة شفع آخر فالصيام الى الثالثة بمنزلة تحريم مبداء في العود الى القعود ابطال العمل وهو منى عنه

مد فبعد قياس ما روى عن ابن يوسف انه يقضي اربعاً في كل طلوع ونواه اربعاً يقضي منها اربعاً واختلفوا على قول ابن حنيفة ومحمد قيل لا يلزم شيء وقيل يصلي ركعتين كيت

مد لما روى الستة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصلي قبلها ولا بعدها وهذا شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التسليم بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتين من ان عليه السلام كان حريصاً على التوافل فقدم فعد بذكر الكراهة اذ لو لاها لفعله مرة بيانا للاباحة وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلي ايها

مد والقضاء بعد القطع افضل من الاستمرار والاتمام هذه على طريق قولك زيد افقه من كذا فلا يرد انه ليس في الاتمام فضل له هو اتم لا ترك واجب

مد والنقصان الى الكمال وليس هذا ابطالا للعمل لان القطع لا يكون ابطالا كمن شرع في الفرض منفرداً ثم اقيمت الجماعة فان افضل ان يقطع ويقتدى لاحراز فضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ونحو ذلك كبير

مد ولا خافه في افراد هذا بالذكر اذ قد فهم بالطريق الاولى ما قبله لانه اذا كان بالشرع في الاوقات الثلاثة مع سدة الكراهة فيها قد امره بالقضاء اذا قطعها ففيها سواها بالطريق الاولى اللهم الا ان يقال اراد ان يصرح بالزوم اذ قوله ثم يقضيها يحتمل القضاء استحباباً او لئلا يشوهم ان القضاء هناك لاجل القطع العكس المنقول من قوله فلا افضل ان يقطعها وانه لا يجب اذا فسدت بغير قصد لكن لا وجه لتخصيص الوقتين بل الاوقات الثلاثة وغيرها سواء في ان اذا شرع فيها فنقل قصداً ثم افسده او فسد بوجه من الوجوه يلزم قضاءه على ما يأتي في فصل النوافل ان شاء الله تعالى شرح كبير

والانصات في الكل (ولو شرع في) صلوة (التطوع في الاوقات الثلاثة) فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها (في وقت غير مكروه) تخلفاً عن كراهة (ولو لم يقطع) بل اتم شفعاً (فقد اساء) واثم لمخالفة النبي (و) مع هذا (لا شيء عليه) اي ليس عليه اعادة ما صلى لانه انى بها كما وجبت عليه (ولو شرع في النافلة في الوقتين) اي بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى تغيرها (ثم افسدها لزمه القضاء) وقد علم هذا من قوله سابقاً ثم يقضيها لانه اذا لزم قضاء ما شرع فيه في الاوقات الثلاثة وافسده مع ان كراهتها اشد فلزوم ما شرع فيه في الوقتين اولى (ولو افتح النافلة في وقت مستحب غير مكروه) ثم افسدها (او فسدت) (لا يقضيها) فيما (بعد العصر قبل الغروب) او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اي يكره ان يقضيها ولو قضاهما صحت مع الكراهة وسقطت عنه وكذا سائر اوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط عنه بقضائها في وقت منها (ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر) لما من كراهة قضاءها وما لزم بالشرع في الوقتين ولا يلتفت الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه ان خاف ان لا يدرك الفرض لو صلى السنة فالاحسن ان يشترع في السنة ويكبر لها ثم يكبر اخرى للفريضة فيخرج من السنة ويصير شادعاً في الفريضة ولا يصير مفسداً بل يصير مجاوزاً من عمل الى عمل لعدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير مفسداً لكن كراهة قضائها بعد صلوة الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال

مد قوله لا ان اذ لم آه في هذا الزوم خفاً شديد والذي يلوح لنا ان هناك احوال القطع مع القضاء والاتمام والقطع مع ترك القضاء فالاول افضل والثاني جائز والثالث غير جائز فافاد الاول بقوله فلا افضل والثاني بقوله ولو لم يقطع آه والثالث بقوله هذا والله تعالى اعلم كذا في الحاشية

مد وان كان قضاء الفوات من الفرائض لا يكره قبل الغروب والطلوع لانها لم يجب لعينها بل لصيانة الجزء المؤدى عن البطالان فبقيت نفلاً بذاتها فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ما وجب لعينه على ما تقدم كبير

مد لما ذكرنا من قبل ان الكراهة في الوقتين ليست لمعنى في ذات الوقت

مد اي بالشرع في الوقت المستحب فان الشرع في سنة الفجر بعد انقضاء الصبح قبل الفرض شروع في النافلة في وقت مستحب قوله في الوقتين متعلق بقضاء

مد وبهذا رد ما نقل عن الفقيه اسمعيل الزاهد من ان من حسن ان يصلي ركعتي الفجر ان لا يدرك الامام انه يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلوة فان التذرع والتذرع لا يؤدي بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شروع في العبادة بقصد الافساد فلا يجوز وان كان نيته الاداء مرة اخرى فان ابطال العمل قصد منه الا لاجل مصلحة التكيد ولا يحيل هنا وما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن ان يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر اخرى للفريضة يخرج هذا التكبير من السنة آه غير مفيدة ايضاً لانه وان سلم آه شرح كبير

بل فعله هذا يمكن ان يجعل ما في الجامع الكبير على ما اذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الجدل لما يتأتى فيما اذا كان في الوقت سعة فانه حينئذ لا ترجح للفائفة على الوقتية لعدم الترتيب فتعذرنا ففتيلا ان اما اذا صار الوقت فان الوقتية مرجحة مع ان جواب الجامع مطلق والمستند السابقة وهي ما اذا نوى فائتين تؤيد ما في المنقح حيث لم يذكر او فيها خلافا ان النية للاولى

بل لو شرع على ان لا يؤم احد او قد حلف على عدم الامامة فاقتدى به الناس صح لا اقتداء به وصار اماما ولكن هل يجتنب في حلفه ام لا قال في الحاشية بحث قضاء لا ديانة الا اذا شهد قبل الشروع فلا يجتنب قضاء ايها كذا في الحاشية

(قوله) اي النية (للفائفة) اذا كان في الوقت سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المنقح وذكر عن الجامع الكبير انه لا يصير شارعا في واحد منهما والمصنف اختار ما في المنقح فلذا قاله (الا ان يكون في آخر وقت الوقتية) حينئذ تكون النية للوقتية لترجحها وفيه اشارة الى كون المصلي صاحب ترتيب ينبغي ان لا يضح واحدة اذا كان في الوقت سعة للزحمة ولا يحتاج (الامام) في صحة الاقتداء به (الى نية الامامة) حتى لو شرع على نيته لا نفراد فاقتدى به يجوز (الا في حق) جواز اقتداء (النساء) به فان اقتداءهن به لا يجوز ما لم يتوان يكون اماما لهن او لمن تبعه عموما خلافا للزفر (واما المقتدى فينوي الاقتداء) ايضا (ولا يكفي) في صحة الاداء (نية الفرض والتعيين) اي تعيين الفرض بل يحتاج الى نية الصلوة ونية المتابعة (وان نوى لا اقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يجزى ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضيان انه لا يجوز وهو المختار لان الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في النفل فلا يتعين احد بدون التعيين (وكذا) الحكم (اذا قال نويت ان اصلي مع الامام) قال بعضهم يجوز والمختار عدم الجواز (وان نوى ان يصلي صلوة امام ولم ينو لا اقتداء لا يجزى) بشرطية نيته لا اقتداء في صحته وقال بعضهم اذا انظر تكبير الامام ثم كبر بعده يصح شروعه في صلوة الامام وان لم يحضره نيته الاقتداء لقيام الانتظار مقام النية (وان نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ) فيه قال بعضهم لا يجزى ذلك في صحة الاقتداء (والاصح انه يجزى) قاله قاضيان وقال

استثنى بعضهم الجمعة والعيد وحيت صحت الامامة بالنية او مع نيتها لا ثواب له على ما مته كذا نقل عن الاشياء اقتضا ح باضافة المصدر الى فعله اي اقتداء النساء بالمصلي المنفرد الذي لم ينو الامامة للنساء مسته

في الجواز ان اقتداء

بل لا ان عنده لا تشترط امامته لصحة اقتداء من به قياسا على الرجال ولنا الفرق بان المرأة يحتمل ان يوجد منها فساد صلوة الامام بسبب محاذات

بالامام وهو ضرر على الامام فلا يلزم اي لا يلزم الضرر للامام بدون التزام اياه بخلاف الرجل كذا في الكبير

اي تعيين الفرض بل يحتاج في صحته الى نيتين نية الصلوة مطلقة انطلقا ومعينة ان غيره ونية المتابعة للامام وذلك لانه يلزم من فساد صلوة الامام فساد صلوة المقتدى فلا بد من التزام وهو بالنية كبر

مت الفعل وهو نية الاقتداء عن تعيين الصلوة لان المقتدى جعل نفسه تبعاً للامام من كل وجه مصليا بما صلوه الامام لان الاقتداء عبارة عن المتابعة والمشاركة فيقتضي المساواة ولا مساواة الا اذا كانت صلوة مثل صلوة الامام فعند الاطلاق يصرف الى الفرض كذا في الحاشية

بل اي ولو لم يحضر بيالم نيته لا اقتداء للامام يعني لو وجد منه الانتظار للصلوة فقط من غير ان يحضر بيالم نية الاقتداء عند التكبير يصح لا اقتداء ويقوم انتظار مقام النية وهو حسن

مت اي ما يقوم المصلي نويت الشروع في صلوة الامام يجزى في صحة الاقتداء للامام لان قاضيان لانه اي المقتدى لما نوى الشروع في صلوة الامام مبار كان نوى فريها الامام مقتديا به انتهى وفي الحاشية اذا اراد المقتدى ان يسهر الامر عن نفسه يقول شرعت في صلوة الامام

مت اي الظهور ان الجمعة اجزا ايتما كانت قال قاضيان لانه نوى لدخول في صلوة الامام مقتديا به فيصير شارعا في صلوة ولو نوى لا اقتداء بالامام ولم ينو صلوة نكن نوى الظهور فانها صلوة الامام فاذا الامام في الجمعة وبالعكس لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء كبير

مت وهكذا العيدان بخلاف اقتداء الكسوف والاستسقاء اذا صلوا باجماعة لصحة الكسوف والاستسقاء بالانفراد بخلاف العيدين قال في الدرر والافضل للمقتدى ان يقول بصيغة المتكلم بمن هو امامي ويبدأ الامام قال الزيلعي والافضل ان ينوي اي المقتدى الاقتداء بعد تكبير الامام ليكون مقتديا بالمصلي ورده المولى خسرو في الدرر بان الافضل مقارنه تكبير القوم مع تكبير الامام فهو مناف لما قال الزيلعي

وقال ظهير الدين ينبغي ان يزيد فيقول نويت الشروع في صلوة الامام واقتديت به وذلك للاحتياط في الخروج من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الامام في اي صلوة هو فنوى صلوة الامام والاقتداء به يجوز ولو عين صلوة الامام والاقتداء بالامام في غيرها لا يجوز (وان نوى) ان يصلي صلوة (الجمعة) ولم ينو لا اقتداء بالامام جاز عند البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فنيته مستلزمة للاقتداء (وان نوى لا اقتداء بالامام) لكن (لم يحضر بيالمه من هو) ازيد ام عمرو (صح) الاقتداء للاطلاق (وكذا) ان نوى لا اقتداء بالامام وهو يقطن انه اي الامام (زيد فاذا هو عمرو صح) الاقتداء ايضا اذ ليس في نيته تقييد (الا اذا) قيده نيته (وقال اقتديت بزيد) اي نوى لا اقتداء بزيد فاذا هو عمرو في لا يصح لكون نيته مقيدة بشخص ليس هو الامام وفي الاول نوى لا اقتداء بالامام (والافضل ان ينوي الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقيدا بمصلي كذا ذكره في المحيط) وهو قولهما وعند ابي حنيفة رحمه الله الافضل مقارنه تكبير المقتدى لتكبير الامام (ولو نوى لا اقتداء حين وقف الامام موقفا لا مامه جاز) عند اكثر المشايخ وان لم يحضره النية عند الشروع (ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه) اي الامام (قد شرع) قبل شروعه (وهو) اي وان كان الامام (لم يشرع بعد لم يجز) شروعه في صلوة الامام لانه قصد الشروع في حال في صلوة من ليس بمصلي (ومن صلى سنيين ولم يعرف التاخذ من الفريضة) وانما يفعل كما يفعل الناس (ان ظن ان الكل) اي كل شيء يصليهم (فريضة جاز) فعلم وسيقيل عليه الفرض وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز ولم ينو

من الخطور بانكار المعية والطاء المظلمة المضمومتين بجعل الدخول والمروور خليا القلب من لباب الاول اي لم يذكر ولم يحج ببالة ان الامام من عوآه

مت بان الامام الذي اقتدى به زيد وهو المعتبر والتقييد الذي هو في ظنه انه زيد لا عبرة به مع حقيقة الاطلاق

مت في الواقع فلم يكن مقتديا به هو مشبه بالامامة وانما حصل ان الوصف معتبر عندهم تعيين الذات فاما عند تعيينها فلا حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز سواء كان يرى شخص الامام او لا لان الاشارة تقييد تعرف الذات والموصول يدل على الصفة كبر

مت وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولها لا على قول ابي حنيفة لان الافضل عنده مقارنه تكبير المقتدى لتكبير الامام ولا شك ان مقارنه النية التكبير هو الافضل فيلزم على قوله افضلية مقارنه النية لتكبير الامام كبر

مت بخلاف ما اذا علم في هذه الصلوة ان الامام لم يشرع حيث يصير شارعا عند شروعه الامام اذا شرع لانه لم يقصد الشروع في صلوة الامام بل في حاله قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره قاضيان كبر

مت جمع سنة بالفتحين بالتركية بيل ديك ولم يعرف اي لم يفرق ولم يميز بينهما بان قلن ان لكل فريضة او نافلة او ظن ان بعضها فريضة وبعضها نافلة الا انه لا يفرق بينهما فانه ينظر في تفصيل الشرح

مت في الحاشية

مت اي ما يقوم المصلي نويت الشروع في صلوة الامام يجزى في صحة الاقتداء للامام لان قاضيان لانه اي المقتدى لما نوى الشروع في صلوة الامام مبار كان نوى فريها الامام مقتديا به انتهى وفي الحاشية اذا اراد المقتدى ان يسهر الامر عن نفسه يقول شرعت في صلوة الامام

بدا اعماضفة الصلوة الى يوم قبل وجوبها والصلوة قبل وقتها لا تحوز
بمعقول والمستحب في النية انه لان الايمان قد يغلب عليه نفاق الخاطر فاذا ذكر بلسانه كان عونا على تجميعه فيحسن تكلم
باللسان كذا في الهداية ونقل عن الجنين ان النية بالقلب لانها عمله والتكلم لا معتبره كما في اول البحث

لَكَ فَإِنَّ الْأَمَامَ قَدْ سَقَطَ عَنْهُ بِمَا
صَلَّى أَوَّلَ مَا هُوَ سُنَّةٌ وَهُوَ بَطْنُهُ قَوْمًا
مَا يَصْلِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ يَقَعُ نَفَالًا فَيَكُونُ
اِقْتِدَاءُ الْفَتْرَةِ بِالْمُقْتَضَى كَبِيرٌ

يوم مثلاً فظنه ظهر يوم السبت فصلاؤه بتلك النية فظهر
انه لم يكن عليه الا ظهر يوماً واحداً (لا تصح) تلك الصلوة ولا
يجزى عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل
وقتها بنية حيث نوى اضافتها الى يوم قبل وجوبها (ولو كان
بالعكس) بان شرع في صلوة عليه على ظني أنها احدية فاذا
هي سبئية (تصح) لانه اضافتها الى وقت بعد وقت وجوبها
(والمستحب) في النية (ان ينوي) ويقصد (بالقلب ويتكلم
باللسان) بان يقول نويت ان أصلي صلاة كذا فالنية بالقلب
هي الشرط اللازم والتكلم باللسان مستحب هذا (هو المختار)
اختاره صاحب الهداية وغيره وقيل ان التكلم باللسان بدعي
(ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف) بين الائمة
لان النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوي الافضل
ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني بالتكبير ويده بالرفع
(والاحوط) في النية من حيث الزمان (ان ينوي) جال كونه مقادراً
للتكبير ومخاطباً له اى ان تكون النية موجودة زمن التكبير كما
هو مذهب الشافعي) فان وجود النية زمن التكبير شرط عنده
فلا كان هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف (وذكر) الناطق
(في الاجناس) ان من خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما
انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية في تلك الساعة ان كان
بحال لو قيل له اتي صلوة تصلي ان امكنه ان يجيب له من غير
تأمل يجوز صلواته والا فلا) اى وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب
له من غير تأمل لا يجوز صلواته وهذا هو المراد بما روى عن محمد
رحمه الله انه لو نوى عند الوضوء ان يصلي الظهر او العصر مع

افضل واحسن وحضورها بالتكلم اذا تعمريدونه حسن والا انتهاء بمخرج التكلم من غير حضورها وخجسته عند
المضرة في عدم القدرة على استحضارها كذا في الكبر

ولا اى من بيته بعد التطهر فيه او في مكان آخر فان تقديم النية على التكبير جائز بعد ان لم يوجد بينهما عاقل او طمع
بصلاته كالاكل والشرب واما اخو الوضوء والمنى الى المسجد فليس يعمل قاطع فلا يضروه كذا في الحاشية =

مد لمغايرة ما شرع فيه ثانيا لما شرع فيه اولافان من كبر منفردا ثم كبر مقتديا للامام صبار مقتديا وكذا اذا كبر قبل الامام
ثم كبر بعده ثانيا وليس هذا من ابطال العمل انتهى عنه فان الابطال لا يكمل ليس من المنهي كما سبق واما على تقدير
عدم صحة شرعه في صلوة نفسه ايضا فيصير شارعا في صلوة الامام ابتداء كذا في الحاشية ج

مد ويكون ابتداء التكبير وانهاؤه اقتداء بمن هو في الصلوة ولا خلاف في صحة كل من الامر من غير كراهة الا في رواية
عنا بـ يوسف انه لا يصح شرعه اذا
كبر مقدما بتكبير الامام واذام كبر
مع الامام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة
احرز ثواب تكبيرة الافتتاح كبير

مد فان العمل بغالب الظن في مثل لان
قوله وقع فيها الشك واما المعية والبعة
ولم يترجم احداها وقوله او الشروع
اي الذي وقع فيه الشك قوله يجوز ان
يكفيه لكن الاحوط ان يكبر ثانيا ليقطع
الشك باليقين وهذه المسئلة على ظاهر
انما تناق على الرواية التي عن يوسف
من عدم صحة الشروع مع المقارنة كالا
يخفى اللهم الا ان يجعل قوله مع الامام
على معنى قبل الامام وفيه بعد والله تعالى
اعلم كذا في التكبير واحمد الله على التوفيق
واستغفر الله من كل تقصير في بيان
افتتاح التكبير ج

مد اى ان يجوز عجزا حقيقيا او حكما
فهو قيد للعجز لا للقيام وقوله بان كان
آه متعلق بقوله او حكما ج

مد قوله او يطئ من بطلان من باب
الافعال عطف على يزداد اى او يخاف
من ان يتأخر بركوه بضم المياء وسكون
الراء المهملة بالتركية او كلوب ابو وجميع
اولى وقوله او يجد عطف على احد هما
والا لم يفتح في الهزة واللام بالتركية
اخرى واجوز جمع معانسه ج

مد لعمران بن حصين بصيغة التصغير
حين قال يا رسول الله انى بواسر فكيف
اصلى الصلوة قال عليه السلام حمل
فانما اى ما لو كان قائما فان لم تستطع فقا علا اى ان لم تقدر على القيام فحمل بالركوع
فعلى جنب على جنبك الايمن مستقبل القبلة بوجهك وهو وجهك في الانحناء من القعود الى الصلوة على الجنب
كذا في الكوكبا المنير شرح الجامع الصغير ج

مد وادارة النساء دون سائر المخرجين واخر الحديث لا يكمن الله نفسا الا وسعها كذا في الحاشية والتكبير والاستلقاء بالتركية
ارسله اوزرته يا توب يوزى سماءه ايا قلوبى فيدرج كلكم وراق قلب لو كبر وجل قائما فركع فورا فحين يصح قلت نقل من الدر

مد خذ عودا يصلى عليه فاخذه فومى به وقال صلى على الارض لا استلعت والا قاوم اىما وجعل سجودك اخفض من
ركوعك رواه الزاهد في مسنده والبيهقي في المعرفه عن ابن جبر الحنفى ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
عاد مرثيا آه قال انزل لا نعم احدا رواه عن الثوري الا ابا بكر الحنفى وقد تابعه عبد الوهاب وعطا عن الثوري انتهى وابو بكر
الحنفى تقرر ورواية المصنف وقعت بالمعنى وهى انه عليه السلام قال للمريض آه كنير
مد مأخوذ من الاستفعال اصلا استطوعت فخذت الواو بعد نقل حركتها الى الطاء لاجتماع الساكنين اى ان قدرت ان

مد على بعض القيام لا على كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على
قدرا للجمعة لزمه ان يجزى قائما ثم يقعد (فان لم يستطع الركوع
والسجود) قاعدا (او ميا) برأسه (بهما ايماء وجعل السجود خفض
من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا ليسجد عليه) من وسادة
او غيرها (لقوله عليه السلام لمريض) عادة يصلى على وسادة
فاخذها فومى بها وقال صلى على الارض ان استطعت والا قاوم
ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك ورواية المصنف
وقعت بالمعنى وهى قوله (اذا قدرت ان تسجد على الارض
فا سجد والا قاوم برأسك) ولورفع شيئا فسجد عليه
فان كان يخفض رأسه فتح وتكون صلوته بالاياء (ولو كانت
الوسادة على الارض فسجد عليها جاز) ايضا لكن ان كان
يجد قوة الارض تكون صلوته بالركوع والسجود والا فميا
بالاياء ايضا (وفى الاخيرة فان لم يستطع القعود استلقى
على ظهره وجعل جلبيه الى القبلة فامى بهما) اى بالركوع والسجود
ويجعل تحت كتفيه وسادة او غيرها ليمكنه الايماء بالرأس
وان قدر على القعود مستندا لزمه ذلك ولا يجوز الاستلقاء
(وان استلقى على جنبه) الايمن (ووجهه) متوجه (الى القبلة
واومى جاز) ايضا والاستلقاء افضل عند القدرة عليه
(فان لم يستطع الايماء برأسه) اصلا (اخرت الصلوة عنه)
في رواية ولم تسقط اذا كان يعقل (وفى رواية سقطت
عنه) بالكلية وان كان يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة
(ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه) وهذا هو ظاهر
الرواية وعنا بـ يوسف رحمه الله انه يومى بعينه وبجانبه

مد واما ان لم يخفض صلا اوله بكن سجود
اخفض من ركوعه فلا يصح فالجواب بالخفى
انخفض من القعود الى الركوع والسجود
يكون سجوده اخفض من الركوع ج
لان لايماء قاعدا افضل من لايماء قائما
لان القعود اقرب الى السجود وهو المقصود
لان غاية التعظيم في العبادة مستلها

مد وفائدة تظهر فيها اذا قدر في ثنائها
على الركوع والسجود بلا وسادة فانه يلزم
استئنا فالصلوة ولا يجوز البناء ان
لم يكن يجد قوة الارض كبير

مد والا فحقيقة الاستلقاء تمنع الصحيح
من لايماء فكيف المريض هكذا في التكبير
لكن ذكر في الكفاية وقيل ينبغي للمستلقي
ان ينصب ركبته ان قدر عليه حتى لا يمد
رجليه الى القبلة انتهى لكرهه مدا الرجل
بلا ضرورة نحو القبلة والله اعلم ج

مد لما مر في حديث عمران بن حصين
رواية عن ابن جبر حنفى ذكرها في النبايع و
الا ان الاستلقاء اولى عندنا خلافا
للشافعى وهذا عندنا مكان كل منهما والا
فامكن هو المتعين اجماعا لان المستلقي
جميع بدنه الى القبلة والمستلقي رجلاه
فقط اليها قلنا بل المستلقي جميع بدنه
اليها على ما قدرناه ان رأسه يكون في موضع
وغت كتفيه وسادة في متوجه اليها

مد في جميع صلوته بخلاف المصطليح فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن ايماءه بالركوع والسجود يقع الى جهة اخرى فان قيل
هذا التعليل بخالف حديث عمران بن حصين فانه قدم فيه الجنب على الاستلقاء قلنا لا يبعد العموم لانه واقعة حاله وهو كون
مرثيه بواسر والاستلقاء فيها مفضل الى خروج احد ثوبه فيجوز ان اخر ذلك فيرجع حينئذ الى المعنى فخرج كبير
مد ولا يومى بعينه آه متعل بكلمة الروايتين فلو اومى باحد ما ذكر فلا يعتبر بل يقتضى بعد الا فاقه على الرواية الاولى ويكون
المريض ثانيا بما يكلف به على الرواية الثانية لسقوط التكليف عند المرض على هذه الرواية ج

مد وقال محمد لا يشك ان الائمة بالراس يجوزوا شاك بالعينين وعن زفر يومى بعينه و
يجازيه وبقلبه وقال الشافعي ان يجوز من الائمة بالراس او من غير الائمة بالراس او من غير الائمة بالراس
قلت انما ورد بالائمة وهو انما يكون بالراس او بالعينين والحاجب فاشارة ورمن على ان الائمة من غير الائمة
في حديث ابن عمر رواه البیهقي عنه اذا لم يستطع المريض السجود او من غير الائمة بالراس او من غير الائمة بالراس
جابر المتقدم يفيد ان المراد بالائمة بالراس او بالعينين والحاجب فاشارة ورمن على ان الائمة من غير الائمة

لا بقلبه وعن زفر يومى بقلبه ايضا وكذا عند الشافعي (ثم اذا
اذا برئ) اي زال عجزه عن الائمة بالراس وقد رعل عليه نظرو
(ان كان يعقل الصلوة حاله المرض) والعجز عن الائمة بالراس
فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى) وهي قوله اخبر عنه
ولا تسقط (والا) اي وان لم يكن يعقل الصلوة (فلا) يلزم
القضاء وصار (كالمغني عليه) فانه (ان كان) الاغناء (اقل من
يوم وليك قضى) ما فاتة زمن الاغناء (وان كان) الاغناء
(اكثر من يوم وليك سقطت عنه) الصلوة بالكلية ولم يلزمه
قضاء شيء فكذا المريض العاجز عن الائمة بالراس ان كان لا يعقل
الصلوة اكثر من يوم وليك سقطت وان كان يعقل لا تسقط
وان كثرت بل تاخر الى زمن القدرة قال صاحب الهداية و
صاحب المنافع هو الصحيح وعلى رواية الثانية وهي تسقط
عنه اذا زاد عجزه على يوم وليك ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه
القضاء اذا برئ وصححه قاضيخان وصاحب المحيط واختاره
شيخ الاسلام وفخر الاسلام وما صححه صاحب الهداية اصح
والدلائل في الشرح ثم الزيادة على يوم وليك من حيث التساوي
عند ابى حنيفة رحمه الله فاذا زاد على الدورة ساعة سقط القضاء
وعند محمد رحمه الله من حيث الاوقات فاذا زادت الفوائت على
خمس سقطت والا فلا وصح في المبسوط والذخيرة قول محمد
بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابى يوسف رحمه الله ايضا ولا شك
انه احوط وبيان فيمن اعني عليه عند الزوال فاستمر الى ما بعد الزوال
من انفس سقط عنه القضاء عندها ولا يسقط عند محمد الم
يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفوق في المدة فان كان يفوق ولا

مد او كان مقدرا يوم وليك بان يقع
الاغناء في بعض الاوقات ويصدق اجابا
يجب تفصيله انما

مد لان المريض يفهم الخطاب حاله
المرض بخلاف المغني عليه

مد قوله ومضى الرواية الثانية انها
اي الصلوة تسقط عنه اي عن المريض
حاله مرضه ولو كان يتعقل ويعرف
الصلوة اذا زاد عجزه على يوم وليك

مد فبعد كالمغني عليه بجامع العجز وزوم
الحرج بالقضاء عند الزيادة على يوم
وليك ويجوز العقل لا يكون توجه الخطاب
بلو قدرة وهو الذي صححه قاضيخان
وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام
وفخر الاسلام كذا في الكبير وهو متصل
بقوله وعلى رواية الثانية وقوله ولو كان
يعقل وصلية متصلة بقوله تسقط
فخلاصة الروايتين ان المريض العاجز
عن الائمة ملحق بالمغني عليه سواء كان
له عقل ولا على الرواية الثانية وبالصحيح
عند التفعل وبالمغني عليه عند عدمه على
الرواية الاولى كذا في الحاشية

مد قوله في الحاشية فان قلت ما تقول
في هذه الرواية اذا مان على هذا العجز وهو يعقل قلت تسقط عنه ولا يجزى الا بصاء فان قلت ما تقول في هذه الرواية اذا امتد
العجز وكثرت الفوائت بحيث يؤذي الحرج ثم زال العجز قلت لا يلزم لي به والله تعالى اعلم

مد قوله ايضا اي كما ذكر الخلاف بين محمد وابى حنيفة
مد اي بيان الخلاف وتفرقة فيما بينهما وبين محمد ثابت فيمن اعني عليه عند الزوال فاستمر الى ما بعد الزوال
مد اي امتد اغماؤه وذوال عقل الى بعد زوال آخر بعد يوم

مد قوله في الحاشية فان قلت ما تقول
في هذه الرواية اذا مان على هذا العجز وهو يعقل قلت تسقط عنه ولا يجزى الا بصاء فان قلت ما تقول في هذه الرواية اذا امتد
العجز وكثرت الفوائت بحيث يؤذي الحرج ثم زال العجز قلت لا يلزم لي به والله تعالى اعلم

مد قوله ايضا اي كما ذكر الخلاف بين محمد وابى حنيفة
مد اي بيان الخلاف وتفرقة فيما بينهما وبين محمد ثابت فيمن اعني عليه عند الزوال فاستمر الى ما بعد الزوال
مد اي امتد اغماؤه وذوال عقل الى بعد زوال آخر بعد يوم

مد قوله في الحاشية فان قلت ما تقول
في هذه الرواية اذا مان على هذا العجز وهو يعقل قلت تسقط عنه ولا يجزى الا بصاء فان قلت ما تقول في هذه الرواية اذا امتد
العجز وكثرت الفوائت بحيث يؤذي الحرج ثم زال العجز قلت لا يلزم لي به والله تعالى اعلم

مد قوله ايضا اي كما ذكر الخلاف بين محمد وابى حنيفة
مد اي بيان الخلاف وتفرقة فيما بينهما وبين محمد ثابت فيمن اعني عليه عند الزوال فاستمر الى ما بعد الزوال
مد اي امتد اغماؤه وذوال عقل الى بعد زوال آخر بعد يوم

مد لان الاثر ورد في حق الاراض السماوية واستعمال النسخ وكذا الدواء كان باختياريه قوله وعند محمد لا يلزمه ان يسقط عنه
كالمرض وان اعني عليه لفزع من سبغ او آدمي لا يلزمه القضاء اتفاقا لان الخوف سبب ضعف قلبه وهو مرض والجنون
كالانما في جميع ذلك كذا في الكبير قال في الحاشية قال محمد من زال عقله بالبلع زال مباح فصار كذا زائلا بالمرض فانه في الذمة
افاد كلامه ان النسخ مباح واما لو زال عقله بغير مثله فليزم القضاء بالاتفاق انتهى
مد لان القيام وسيلة الى السجود كالوضوء للصلوة والسعي للجمعة فاذا سقط الاصل وهو السجود سقطت الوسيلة
كاسقط الوضوء والسعي عند سقوط
الصلوة والجمعة ووجه كون السجود اهلا
انه غاية التعظيم بخلاف القيام حتى لو
سقط لغیر الله كمن خالف القيام كذا
في الحاشية وفي الكبير والسجود اصل
بدليل ان السجود شرع عبادة بدون القيام
كما في سجدة التلاوة والقيام لم يشرع
عبادة وحده انتهى فلذا كان الائمة قاعدا
افضل ح

ولا فاقية وقت معلوم كان يخف مرضه عند الصبح فيفيق
قليلا ثم يعود الاغناء فهو افاقية معتبرة تبطل ما قبلها من حكم
الاغناء وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفيق بغية ثم يغيب عليه
فلا اعتبار لهذه الافاقية ولو زال عقله بالبلع اكثر من يوم
ليده يلزمه القضاء عند ابى حنيفة رحمه الله وعند محمد لا يلزمه
(وان قدر) المريض (على القيام دون الركوع والسجود) اى ان
كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع ويسجد (لم يلزمه القيام)

عندنا بل يجوز ان يومى قاعدا هو افضل خلافا لرفروا الثلاثة
فان عندهم يلزمه ان يومى قائما (وذكر في الذخيرة) انه (ان قدر على
القيام والركوع دون السجود) يعني يقدر ان يقوم واذا قام
يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد (لم يلزمه القيام وعليه
ان يصلي قاعدا بالائمة) قوله عليه يفهم منه يلزم القعود وليس
كذلك بل يخبر ان شاء يومى قائما وان شاء قاعدا فلو قال وله ان يصلي
قاعدا بالائمة لكان اصوب والائمة قاعدا افضل لقربه من السجود
وذكرنا لانه يومى للركوع قائما وللسجود جالسا ولو عكس لا يصح
ارجل في خلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود لا يصلي بهما
(يصلي قاعدا بالائمة) وهو الافضل او قائما كما مر وذلك لان الصلوة
بالائمة اهلون من الصلوة مع الحديث (شيخ كبير اذا قام) في الصلوة
(سلس) اي نزل (بولو) كان (به جراحة تسيل وان جلس) اي صلى
جالسا بركوع وسجود (لا تسيل) الجراحة ولا تسيل البول فانه يصلي
جالسا يركع ويسجد لا يجزيه غير ذلك (وكذا لو) كان بحيث لو سجد
سال بولوا وانفعلت رجمه) فانه (يصلي قاعدا بالائمة) لما قلنا (و)

اما (لو كان بحال لو صلى قاعدا يسيل) بولوا او جرحه او نحو ذلك
مد قوله لان الصلوة بالائمة آتة فان الاولى تصح حال الاختيار كالصلوة على الدابة تطوعا بخلاف الثانية لان الصلوة مع الحديث
او بدون القراءة لا يجوز الا بعد زوال الاولى رجوع الى خلف وبدل وهو الائمة بخلاف الثانية وان كان من القواعد ان من ابطل
باحد شرين يختار اهو نهما

مد لان القيام مفقود حدث والقعود بدل من القيام وممسك للطهارة

مد لا ويترك الركوع والسجود لما مر من الصلوة بالائمة اهلون من الصلوة مع الحديث اي الشيخ المذكور ووجهه من
لوقام سال جرحه يسيل بولوا كما سال اذا قام يعني ان القعود لا يفيد دفع السيلا بل القعود والقيام متساويان في السيلا وانما المفيد

مد قوله لان الصلوة بالائمة آتة فان الاولى تصح حال الاختيار كالصلوة على الدابة تطوعا بخلاف الثانية لان الصلوة مع الحديث
او بدون القراءة لا يجوز الا بعد زوال الاولى رجوع الى خلف وبدل وهو الائمة بخلاف الثانية وان كان من القواعد ان من ابطل
باحد شرين يختار اهو نهما

مد لا ويترك الركوع والسجود لما مر من الصلوة بالائمة اهلون من الصلوة مع الحديث اي الشيخ المذكور ووجهه من
لوقام سال جرحه يسيل بولوا كما سال اذا قام يعني ان القعود لا يفيد دفع السيلا بل القعود والقيام متساويان في السيلا وانما المفيد

مد قوله لان الصلوة بالائمة آتة فان الاولى تصح حال الاختيار كالصلوة على الدابة تطوعا بخلاف الثانية لان الصلوة مع الحديث
او بدون القراءة لا يجوز الا بعد زوال الاولى رجوع الى خلف وبدل وهو الائمة بخلاف الثانية وان كان من القواعد ان من ابطل
باحد شرين يختار اهو نهما

مد لا ويترك الركوع والسجود لما مر من الصلوة بالائمة اهلون من الصلوة مع الحديث اي الشيخ المذكور ووجهه من
لوقام سال جرحه يسيل بولوا كما سال اذا قام يعني ان القعود لا يفيد دفع السيلا بل القعود والقيام متساويان في السيلا وانما المفيد

مد قوله لان الصلوة بالائمة آتة فان الاولى تصح حال الاختيار كالصلوة على الدابة تطوعا بخلاف الثانية لان الصلوة مع الحديث
او بدون القراءة لا يجوز الا بعد زوال الاولى رجوع الى خلف وبدل وهو الائمة بخلاف الثانية وان كان من القواعد ان من ابطل
باحد شرين يختار اهو نهما

مد لا ويترك الركوع والسجود لما مر من الصلوة بالائمة اهلون من الصلوة مع الحديث اي الشيخ المذكور ووجهه من
لوقام سال جرحه يسيل بولوا كما سال اذا قام يعني ان القعود لا يفيد دفع السيلا بل القعود والقيام متساويان في السيلا وانما المفيد

مد قوله لان الصلوة بالائمة آتة فان الاولى تصح حال الاختيار كالصلوة على الدابة تطوعا بخلاف الثانية لان الصلوة مع الحديث
او بدون القراءة لا يجوز الا بعد زوال الاولى رجوع الى خلف وبدل وهو الائمة بخلاف الثانية وان كان من القواعد ان من ابطل
باحد شرين يختار اهو نهما

مد لا ويترك الركوع والسجود لما مر من الصلوة بالائمة اهلون من الصلوة مع الحديث اي الشيخ المذكور ووجهه من
لوقام سال جرحه يسيل بولوا كما سال اذا قام يعني ان القعود لا يفيد دفع السيلا بل القعود والقيام متساويان في السيلا وانما المفيد

مد قوله لان الصلوة بالائمة آتة فان الاولى تصح حال الاختيار كالصلوة على الدابة تطوعا بخلاف الثانية لان الصلوة مع الحديث
او بدون القراءة لا يجوز الا بعد زوال الاولى رجوع الى خلف وبدل وهو الائمة بخلاف الثانية وان كان من القواعد ان من ابطل
باحد شرين يختار اهو نهما

لا بد ان يكون الصلوة مع الحدث بلا عذر دفع الاستلقاء ايضا لا يجوز بلا عذر فاستويح الا اذا وقع الحدث لما فيه من احراز الاركان كبر

وهو الصلوة قائما بركوع وسجود هذا يشكك بما سبق من قوله ان الصلوة بالاياء اهون من الصلوة مع الحدث والله الهادي كذا في الحاشية قوله وبدوا العود اي تكشفا عنها وظهورها بمنزلة الحدث في القيام والقعود وانما كان الاكتشاف كذلك لان سترها شرط كالطهارة من الحدث قوله في جميع ما ذكر من التفصيل وهو التفصيل في شيخ كبير يعني لوصل قائما

يتكشف عورته ولو وصل قاعدا تكون عورة مستورة فينبذ يصل قاعدا فهو افضل وكذا في الاستلقاء والله تعالى اعلم ح

(ولو وصل مستلقيا لا يسيل) منه شيء فانه (يصل قائما بركوع وسجود) لان الصلوة بالاستلقاء لا يجوز بلا عذر كما

الصلوة مع الحدث فيترج ما فيه الا تيان بالاركان وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يصل مضطجعا وبدا والعودة بمنزلة الحدث

في جميع ما ذكر من التفصيل (ولو كان بحال لوصل قائما ضعفت القراءة) ولو وصل قاعدا قدر عليها (يصل قاعدا بقراءة) لان الصلوة بلا

قراءة كالصلوة مع الحدث لا يجوز بلا عذر بخلاف الصلوة مع القعود (يعني) بالذي يضعف عن القراءة (الشيخ) الثاني (الذي لا يقدر

على القراءة بالقيام اصلا) اما الذي يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه ان يقرأ مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا و

التقييد بالشيخ الثاني اتفاق اذ لا فرق بين الشيخ وغيره من الضعيف (ولو كان بحال لوصل منفردا يقدر على القيام ولوصل

مع الامام لا يقدر) عليه (يشرح قائما ثم يقعد فاذا ان) اي (قرب وقت الركوع يقوم ويركع) ان قدر على ذلك والافضل منفردا

وقيل يصل مع الامام ويترك القيام ولا اعادة في شيء مما نقله اجماعا ثم (المريض يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد

في التشهد) ان الاستطاع وهو قول زفر (وعليه الفتوى) لانه المعهود في الصلوة وفي رواية محمد عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى

يقعد كيف شاء وقيل يقعد فيها عدا حاله التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر الصلوة والظاهر الاول وعند الضرورة

يقدر استطاعته (وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وقت فوتها لوقت نوضات ان قدرت والايتمت وجعلت رأس ولدها

في قدر او حفيرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم يستطعها

مت كيف يشاء من ترين واحتيا وافرته احدى الرجلين حال القراءة وحال التشهد والترين بالتركية بعد ان قوب او نورق والاحتيا بكسر الهزة والتاء وسكون الحاء المهملة والاحتياك بالكاف ايضا بالتركية ديزلرين ديكوب دخا يكي الين فوشد يروب ديزلري بغلوا ونورمق ح

لا نعلم تصير نفساء بخروج بعض الولد ما لم تزل الدم بعد خروج كله والدم الذي تراه في حالة الولادة قبل خروج الولد استحضار لا تمنع الصلوة فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويت الصلوة عن وقتها الا ان عجزت بالكيفية كما في سائر الموضع كبر

وقال بعض الافاضل تأخير الصلوة في هذه الحالة الشديدة والاهو بالخوف عاقبة الخوف قتل الولد ووصول المصيبة اليه وتعطف المرأة ما تأخرت من الصلوات الى وقت النفاس ثم قضتها حين مكثت نفاسها محمدى

تستطعها تومي ايماء) اي تصلي بحسب طاقتها ولا تفوت الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج اكثر الولد ويخرج الدم

فيصير نفساء (رجل شلت) اي يبيت (يداه وليس) معها (احد يوضيه او يمسح) فانه (يمسح وجهه وذراعيه على الحائط)

بنية التيمم (ويصل) ولا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء او التيمم بوجهه ما فالحاصل انه لا فسحة

في ترك الصلوة مع الامكان باق وجهه كان (فانظر) ايها العاقل (وتأمل في هذا المسائل) التي بينها الائمة رحمهم الله تعالى (هل

يجد فيها عذرا) غير العجز التام (لتأخير الصلوة) عن وقتها فضلا عن تركها (واويلاه) هي كلمة تنفع قيل معناه الفضيحة

استعملها على طريق التذمة وقوله (لتاركها) اي لتارك الصلوة تنفع واعوا الفضيحة لما يلزمه بسبب تركها من لائم العظيم

الموجب للعذاب لا ليم قال الله تعالى فليقل من بعدهم خلفا عوا الصلوة قيل لم يعتقدوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا

عليها وعن جماعة ان معناها اخروها عن مواقيتها واتبعوا الشهوة فسوف يلقون غيا قيل اي ضللا وقال الحسن عذابا طويلا و

قال ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار اشد هاركا وابعدها قعر فيه بئر يقال يقال له الهيب وقيل آبار في جهنم يسيل

اليها الصديد والقيح كذا في بابا لتفسير وعن ابى حنيفة رضي الله تعالى عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت

له نورا وبرها نا ونجاتا يوما القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برها ولا نجاتا وكان يوما القيمة مع قارون وفرعون

وها ما ن وابى بن خلف والا حاديت في ذلك كثيرة ذكرنا طرفا منها

بعد منصوب باضمار ان كقولك لم تأتينا فخذنا يعني تصير نفساء عند خروج اكثر الولد وخروج الدم لان الاكثر له حكم الكل فينبذ تسقط عنها الصلوة كذا في الحاشية ح

مت اي والحال انه ليس معه احد يوضئه او يمسحها مضارعا من باب التسهيل وتلايها وضأ ويم فادغم فمؤد يم ح

مت ما يصح ان يكون بهما وكذا اذا قدر على غسل اعضاء وضوءه في ما وجار او ما في حكمه يلزمه الغسل ولا يجوز له التيمم

مت اي لفظ ويل كلمة تستعمل في مقام الوعيد والتهديد تدل على ان قائلها توجع لمن يقوله له فالنتيج كالنوجع وزنا ومعنى بمعنى ظهرا لوجع والجرح

واضافة الكلمة الى التيمم مضافة الدال الى المدلول واما الالف والهاء فالتكثير لمد الصوت ح

مت في الكبير او بدل الواو فاللام وقوله لتاركها يتعلق بمعنى الكلام او بمحذوف على انه خبر مبتدأ محذوف دل عليه واويلاه اي لتارك الصلوة هذا التيمم والدعاء

بالويل ح

مت وهو المناسب لما قاله القاضي ان قوله تعالى الا من تاب وآمن يدل على ان الآية في الكفرة ويؤيده ما قاله السدي اراهم اليهود ومن ملحق بهم فهذا القائل قد در

هنا مضامين وقال ايضا عوا اعتقاد وجوب الصلوة وحينئذ اتصال الآية بالمتن ليس الا بان يفسر قوله لتاركها تاركها تارك اعتقاد وجوبها كذا في الحاشية ح

مت بالنسبة الى المضيع سواء ذلك الشر ضللا عن طريق الجنة او عذابا طويلا او واد في جهنم او آبار فيها وهذا التفسير قدما القاضي اعتناء به ح

مت قولم يكن له نور هذا وما عطف عليه من قوله وبرها نا ونجاتا وقع منصوبا في نسخة مصححة من نسخ المشكاة وفي نسخة الكبير عندنا وقع مرفوعا ولكل وجهة في العربية والرواية عليها عند الله تعالى ح

مت منها ما تقدم الحديث بين الرجل وبين الكفر ترك الصلوة رواه احمد ومسلم وعن بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر رواه ابو داود واحمد والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح كذا في الكبير ح

بداء القادر على القيام والركوع والسجود وحاصل ان بناء القعود على القيام وبناء الاعماء على الركوع والسجود يجوز بالاتفاق وان بناه الركوع والسجود على الاعماء لا يجوز بالاتفاق لان الاول بناء الضعيف على القوى والثاني بناء القوى على الضعيف وامان بناء القيام على القعود مختلف فيه والله الموفق

من عدو او غيره يلج من باب لا فعل اي يجعل العذر للقعود مباحا بان كان ان قام في الصلوة يراه العدو وان قعد فيها لا يراه يقعد في أثناء الصلوة وبينها

في الشرح (وان صلى الصحيح بعض صلواته قائما فحدثت به في انائها مرض) او عذر آخر يبيح له القعود (يتمها قاعدا يركع ويسجد) ان قعد على الركوع والسجود (او يوحى) قاعدا (ان لم يستطعها او مستلقيا) او على جنبه (ان لم يستطع القعود) فيتمها بحسب قدرته (وان كان) قد (صلى) اول صلواته (قاعدا) يركع ويسجد لمريض به (ثم صح) من ذلك المرض في انائها وقدره على القيام (بني على صلواته) وانها (قائما عندها) اي عند ال خيفة وبني يوسف رحمه الله (وقال) محمد يستقبل) الصلوة لان اقتداء القائم بالقاعد لا يجوز عنده

فكذا بناء القيام على القعود (وان صلى بعض صلواته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود) قائما او قاعدا (يستأنف) الصلوة (بالاتفاق) لان اقتداء من يركع ويسجد بالموحى غير جائز فكذا بناؤها على الاعماء لا يجوز (ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر) عليه اجماع الائمة وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم ويستثنى من ذلك سنة الفجر فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم يستثنى التراويح ايضا والصحيح جواز التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره وصفة القعود بامر في المريض (وان افتتح التطوع قائما ثم اعجز) اي تعجز في (لا بأس) ان يتكأ اي يجلس على بعض ارجله (حائطا) او يتخذ لك (او يقعد) لا ينعذر في جواز اتقاها ولا يكره

اما لو انكأ بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عند ال خيفة رحمه الله واختار فخر الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة وهو الصحيح وعند ال لا يجوز هذا ان قعد في الركعة الاولى والثانية اما لو قعد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز عندهما ايضا في غير سنة الفجر

منه ولو كان سنة مؤكدة ولكن اجره نصف جازا قائما ووجه الفرق بين النوعين سنة الفجر ان سنة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح دونها في التاكيد لما فيه من اختلاف فلا يجوز التسوية بينهما فاقال الامام التراويح قاعدا بغير عذر او بغير عذر واقتدى قوم قياما اختلغا للمناجاة قال بعضهم لا يصح وقال بعضهم يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لان القوم لو قعدوا صح اقتداؤهم فاذا قاموا كانا القيام اولي بالجواز كذا في قاضيان ولكن القعود في التراويح بلا عذر مكره قال قاضيان انه لا يصح بغير عذر

القائم بالقاعد اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب للقوم ان يقعدوا احترازا عن صورة المخالفة كذا في قاضيان مستلهما

من والفرق بينه وبين الاتكاء ان التطوع غير ابتداء وان يفتح قائما او قاعدا ففي اختيار في الانتهاء القعود بعد الافتتاح بلا كراهة واما الاتكاء فليس فيه اختيار انتدابين الاتكاء وعدمه بلا عذر بل هو مكره ابتداء لما فيه من سوء الادب واظهره التحريم كذا في النهاية

بلا انما مباح مع القعود بلا عذر بعد الافتتاح قائما لان الشروع كالنذر في ايجاب الفعل ومن نذر صلوة ركعتين قائما لا يجوز ان يصليها قاعدا فكذا الشروع للصلوة قائما لا ينهاه قاعدا وقال ابو حنيفة ربح الشروع كالنذر ولكن لا من كل وجه بل في ايجاب الفعل فقط بلا ايجاب وصفة القيام او القعود لصيانة اهل الباطل ان ولدوا تفقوا على انه لو نذر الحج ما شيا لزم بعضه المشي ولو شرع في ذهابه ما شيا لا يلزمه كذلك كذا في الكبير

بلا انما مباح مع القعود بلا عذر بعد الافتتاح قائما لان الشروع كالنذر في ايجاب الفعل ومن نذر صلوة ركعتين قائما لا يجوز ان يصليها قاعدا فكذا الشروع للصلوة قائما لا ينهاه قاعدا وقال ابو حنيفة ربح الشروع كالنذر ولكن لا من كل وجه بل في ايجاب الفعل فقط بلا ايجاب وصفة القيام او القعود لصيانة اهل الباطل ان ولدوا تفقوا على انه لو نذر الحج ما شيا لزم بعضه المشي ولو شرع في ذهابه ما شيا لا يلزمه كذلك كذا في الكبير

بلا في اول ركعة او فيما بعدها وانما خلافا في جواز له ما صح عنه عليه السلام انه كان يفتح التطوع قاعدا فيقرأ وروى حتى اذا بقى عشر ايات ونحوها قام وهكذا يفعل في الركعة الثانية ومحمد وان لم يجعل التحريم المنعقدة للقعود منعقدة للقيام حتى لو لم يجز صلوة المريض قائما اذا صح على صلواته قاعدا لكنه لم يخالف هنا لان تحريم التطوع لم تنعقد للقعود البتة بل للقيام لانه اصل هو قادر عليه ثم جاز له تركه شرعا بخلاف المريض لانه لم يقدر على القيام فلم تنعقد تحريمه الا للمقدور والتحريم السابقة يدل على هذا الاعتبار وعلى هذا جازا اقتداء القائم بالقاعد في النوافل كالتراويح وغيرها عنده ايضا على ما هو الصحيح يترجح كبر

في الشرح (وان صلى الصحيح بعض صلواته قائما فحدثت به في انائها مرض) او عذر آخر يبيح له القعود (يتمها قاعدا يركع ويسجد) ان قعد على الركوع والسجود (او يوحى) قاعدا (ان لم يستطعها او مستلقيا) او على جنبه (ان لم يستطع القعود) فيتمها بحسب قدرته (وان كان) قد (صلى) اول صلواته (قاعدا) يركع ويسجد لمريض به (ثم صح) من ذلك المرض في انائها وقدره على القيام (بني على صلواته) وانها (قائما عندها) اي عند ال خيفة وبني يوسف رحمه الله (وقال) محمد يستقبل) الصلوة لان اقتداء القائم بالقاعد لا يجوز عنده

فكذا بناء القيام على القعود (وان صلى بعض صلواته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود) قائما او قاعدا (يستأنف) الصلوة (بالاتفاق) لان اقتداء من يركع ويسجد بالموحى غير جائز فكذا بناؤها على الاعماء لا يجوز (ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر) عليه اجماع الائمة وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم ويستثنى من ذلك سنة الفجر فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم يستثنى التراويح ايضا والصحيح جواز التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره وصفة القعود بامر في المريض (وان افتتح التطوع قائما ثم اعجز) اي تعجز في (لا بأس) ان يتكأ اي يجلس على بعض ارجله (حائطا) او يتخذ لك (او يقعد) لا ينعذر في جواز اتقاها ولا يكره

اما لو انكأ بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عند ال خيفة رحمه الله واختار فخر الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة وهو الصحيح وعند ال لا يجوز هذا ان قعد في الركعة الاولى والثانية اما لو قعد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز عندهما ايضا في غير سنة الفجر

منه ولو كان سنة مؤكدة ولكن اجره نصف جازا قائما ووجه الفرق بين النوعين سنة الفجر ان سنة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح دونها في التاكيد لما فيه من اختلاف فلا يجوز التسوية بينهما فاقال الامام التراويح قاعدا بغير عذر او بغير عذر واقتدى قوم قياما اختلغا للمناجاة قال بعضهم لا يصح وقال بعضهم يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لان القوم لو قعدوا صح اقتداؤهم فاذا قاموا كانا القيام اولي بالجواز كذا في قاضيان ولكن القعود في التراويح بلا عذر مكره قال قاضيان انه لا يصح بغير عذر

القائم بالقاعد اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب للقوم ان يقعدوا احترازا عن صورة المخالفة كذا في قاضيان مستلهما

من والفرق بينه وبين الاتكاء ان التطوع غير ابتداء وان يفتح قائما او قاعدا ففي اختيار في الانتهاء القعود بعد الافتتاح بلا كراهة واما الاتكاء فليس فيه اختيار انتدابين الاتكاء وعدمه بلا عذر بل هو مكره ابتداء لما فيه من سوء الادب واظهره التحريم كذا في النهاية

بلا انما مباح مع القعود بلا عذر بعد الافتتاح قائما لان الشروع كالنذر في ايجاب الفعل ومن نذر صلوة ركعتين قائما لا يجوز ان يصليها قاعدا فكذا الشروع للصلوة قائما لا ينهاه قاعدا وقال ابو حنيفة ربح الشروع كالنذر ولكن لا من كل وجه بل في ايجاب الفعل فقط بلا ايجاب وصفة القيام او القعود لصيانة اهل الباطل ان ولدوا تفقوا على انه لو نذر الحج ما شيا لزم بعضه المشي ولو شرع في ذهابه ما شيا لا يلزمه كذلك كذا في الكبير

بلا انما مباح مع القعود بلا عذر بعد الافتتاح قائما لان الشروع كالنذر في ايجاب الفعل ومن نذر صلوة ركعتين قائما لا يجوز ان يصليها قاعدا فكذا الشروع للصلوة قائما لا ينهاه قاعدا وقال ابو حنيفة ربح الشروع كالنذر ولكن لا من كل وجه بل في ايجاب الفعل فقط بلا ايجاب وصفة القيام او القعود لصيانة اهل الباطل ان ولدوا تفقوا على انه لو نذر الحج ما شيا لزم بعضه المشي ولو شرع في ذهابه ما شيا لا يلزمه كذلك كذا في الكبير

مد وقال ذفر والحسن البصري في واحدة وقال أبو بكر الاصم وامعيل بن علي والحسن بن صالح وسفيان بن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلوة بل هي مستحبة لما روي أبو يوسف ومحمد بن علي عن عمر بن الخطاب انه صلى المغرب قائما يقرأ فيها فقليل لم فقال كيف كان الركوع والسجود فالواحد سنا قال فلا بأس اذا رواه الشافعي وغيره وعن زيد بن ثابت قال قال القراءة سنة رواه البيهقي ودليل ذفر ان الامر في الآية وكذا قوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة او لا بقراءة الكتاب ونحو ذلك من الاحاديث لا تقتضي التكرار فالقراءة في الركعة قراءة في الصلوة يحصل بها امتثال الامر على ما عرف في الاصول ودليل مالك ان الاكثر يقوم مقام الكل ودليل الشافعي ما نقله

انما في ركعتين (من كل منهما حال كون الركعتين) (بغير عنيهما) اي سواء كانت في الاولين او الاخيرين او الاولى والثانية او الاولى والرابعة او الثانية والثالثة او الثالثة والرابعة وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض ايضا وعند مالك في الاكثر وعند ذفر في ركعة واحدة وعند البعض ليست بفرض بل هي مستحبة والدلالة في التشرح (والافضل ان يقرأ في الاولين) كذا ذكره القندوري في شرح مختصر الكونحي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيها لا يكره والصحيح انه يكره ان كان عامدا ويسجد للسجود ان كان ساهيا لان تعيين القراءة في الاولين واجب (و) اذا قرأ في الاولين فهو (في الاخيرين) مخيران شاء قرأ وان شاء سجد ثلاث تسبيحات (وان شاء سكث) مقدار ثلاث تسبيحات وقيل مقدار تسبيحة والقراءة افضل ثم التسبيح افضل من السكوت وقراءة الفاتحة وحدها سنة وقيل مستحبة وروي الحسن عن ابني حنيفة رحمه الله انها واجبة في الاخيرين يجب سجود السجود بتركها ساهيا ووجه ابن الهمام في شرح الهداية وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح او السكوت ثم لما بين محل الفرض من القراءة شرع في بيان مقداره فقال (واما التقدير) اي بيان ما هو فرض من مقدار القراءة (فالفرض قراءة آية واحدة) في كل ركعة فرضت فيها القراءة (وان) اي ولو (كانت) تلك الآية (قصيرة) نحو قوله تعالى ثم نظر (وهذا) (عند ابني حنيفة) في اظهر الروايات عنه وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم

مد اي بخصوصها وعينها لا بمعنى ان لا يضم اليها غيرها كما هو الظاهر نعم من قرأها في الركعتين لا يضم اليها غيرها لكنه بحث آخر مد ما مر كان في بيان مقدار الفرض من محل القراءة وهذا في بيان الفرض من مقدار نفس القراءة

مد بشرط ان لا تكون كلمة واحدة او حرفا واحدا بقية لحاق كلامه وما دون الآية خارج بالاجماع ولكن لا يشترط ان تكون ما يقرأها في الركعة الاخرى مغايرة لما قرأ في الركعة الاولى حتى لو قرأ قوله تعالى ثم نظر مثالا في الاولى ثم قرأ في الثانية مرة اخرى فقد تم فرض القراءة سواء قد قرأها او لا كذا في الحاشية مد قوله وفي رواية اي من حنيفة ما يطلق عليه اسم القرآن عرفه لا حقيقة لانه كلمة لم يلد وتم نظر قرآن حقيقة ولكنه لم يجزيم بكونه قرآنا شرعا

مد اي الفرض ثلاث آيات ولو كانت الايات قصارا فلو لم تكن قصارا فهي اولي بالحكم فان مفهوم الخالفة كمفهوم الصفة مثلا انما يعتبر لو لم يكن السكوت منداولي بالحكم من المنطوق مد لانه لا يسمى قادرا بدون ذلك عرفا ولا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاه الجواز بدون الآية وبجزم القدر فقال الصحيح من مذهب ابني حنيفة ان ما يتناول اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال اقروا ما تيسر معك من القرآن وليس شيء من القرآن بقليل لكن قال صاحب الهداية ما دون الآية خارج منه اي من الفصل المطلق

ولم يشبه خطاب احد فعلى هذه الرواية لا يجزى نحو قوله تعالى ثم نظر (وعندها) وهي رواية عنه ايضا (ثلاث آيات قصار) نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر (او آية طويلة) مقدار ثلاث قصار وذكر في الاسرار ان ما قالا احتياط (واما اذا قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مداهمتان او حرف واحد) (نحو و) فان كل حرف منها آية عند بعض القراء (فقد اختلفا في شايخ فيه) اي في كونه مجزئا عن الفرض (والاصح انه لا يجوز) لانه لا يسمى قادرا به (وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي وآية المداينة) وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا

تذاينتم بدين الى آخرها فقرأ (البعض) اي النصف منها (في ركعة والبعض) الآخر (في) الركعة (الاخرى) فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية (والاصح انه يجوز على قول ابني حنيفة رحمه الله) وكذا على قول مالك لانه يزيد على ثلاث آيات قصار (والذي لا يحسن) ان يقرأ (الآية) واحدة (لا يلزمه التكرار) اي تكرار تلك الآية (عنده) اي عند ابني حنيفة رحمه الله (وعندها يلزمه التكرار ثلاث مرات) واما

القادر على قراءة آية لو كرر نصفها مرتين او اكثر فلا يجوز لانه لا يكون آية واحدة لا حقيقة ولا كما يحكيه التكرار فيلزمه ان يقرأها في ركعتين عنده والقادر على ثلاث آيات لو كرر آية لا يجوز عندهما (والرابعة) من الفرائض (الركوع وهو) اي ركوع المفروض (طائفة الرايس) اي تخفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم من موضوع اللغة ولذا قال (وان طائفا رأسه قليلا) اي قدرا قليلا (ولم يعتدل) اي ولم يصل الى حد الاعتدال من الركوع (ان كان كالركوع فيما انحناه المصلب حتى يستوي الرأس مع العنق محاذة وهو حد الاعتدال فيه كذا في الكبير

مد قوله اي قدرا قليلا فسر بقدر ابد طائفا قليلا ميانة تذكير قليلا فهو صفة لمفعول مطلق مقدر ولا يجوز ان يقدر زمانا قليلا يعرف بادق تأمل مد بحيث لو مد يده يصل الى الركبة والانحناء بالتركية ارقه سخي كعب بلني ذراعتاه

مد اي يقرأها في الركعة الاولى ثم يقرأ في الثانية مرة اخرى فقد تم فرض القراءة سواء قد قرأها او لا كذا في الحاشية مد قوله وفي رواية اي من حنيفة ما يطلق عليه اسم القرآن عرفه لا حقيقة لانه كلمة لم يلد وتم نظر قرآن حقيقة ولكنه لم يجزيم بكونه قرآنا شرعا

مد اي يقرأها في الركعة الاولى ثم يقرأ في الثانية مرة اخرى فقد تم فرض القراءة سواء قد قرأها او لا كذا في الحاشية مد قوله وفي رواية اي من حنيفة ما يطلق عليه اسم القرآن عرفه لا حقيقة لانه كلمة لم يلد وتم نظر قرآن حقيقة ولكنه لم يجزيم بكونه قرآنا شرعا

مد اي يقرأها في الركعة الاولى ثم يقرأ في الثانية مرة اخرى فقد تم فرض القراءة سواء قد قرأها او لا كذا في الحاشية مد قوله وفي رواية اي من حنيفة ما يطلق عليه اسم القرآن عرفه لا حقيقة لانه كلمة لم يلد وتم نظر قرآن حقيقة ولكنه لم يجزيم بكونه قرآنا شرعا

مد اي يقرأها في الركعة الاولى ثم يقرأ في الثانية مرة اخرى فقد تم فرض القراءة سواء قد قرأها او لا كذا في الحاشية مد قوله وفي رواية اي من حنيفة ما يطلق عليه اسم القرآن عرفه لا حقيقة لانه كلمة لم يلد وتم نظر قرآن حقيقة ولكنه لم يجزيم بكونه قرآنا شرعا

مد بان كان لم تصل يده الى ركبة فدخل فيه ما كان بين الاقربين والله تعالى الموفق
 مد الاولى ان يقول لم يصح شروعه لان الرجل لم يدخل في الصلوة حتى يترتب عليه الفساد
 مد اعلم الى كماله بقية قوله بجحظ رأسه ويصلح منه ان من بلغ حد رقبته الى قريب الركوع يخفى ظهره الى تمام الركوع ليحقق الانشغال
 من اقيام الى الركوع وامان من راد حد رقبته على حد الركوع ولعل لا يخفى رأسه لانه مخفوض من قبل بل يرسل يديه ويعتمد على ركبتيه
 تحقيقا للانتقال من يمينه على قاعدتيه في يمينه ورأسه على ركبتيه والله تعالى الهادي

الركعة الاولى
 الركعة الثانية

الى الركوع الكامل (اقرب) منه الى اقيام (جاز) ركوعه لان ما
 قرب من الشيء اعطى حكمه (وان كان الى اقيام اقرب) بان لم يكن
 ظهره بل ما طأ رأسه مع ميلان في منكبيه (لا يجوز) ركوعه لانه
 لا يعد ركعا بل قائما (رجل انتهى الى الامام وهو رافع فكبر) ذلك
 الرجل ووقع تكبيره (وهو) اي والحال انه (الى الركوع اقرب) منه
 الى اقيام (فصلوته فاسدة) لعدم صحة شروعه لان الشروع
 وقوع تكبيرة الاحرام في محض اقيام ولم يوجد رجل (أحد)
 بلغت حد رقبته الى الركوع بخفض رأسه في الركوع (تحقيقا للانتقال)
 من اقيام الى الركوع (و) ذكر (في عيون الفتاوى اذا ادرك)
 الرجل (الامام) واقتدى به في ركعة (بعد ما سجد الامام)
 لتلك الركعة (سجدة فرج) المقتدى (وسجد سجدتين لنفسه)
 صلوته) لانه انفراد بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض فيه الاقدام
 (ولو) انه (ادرك) الامام (بعد ما ركع وهو) بعد (في السجدة)
 الاولى (فرج) وحده (وسجد) السجدة مع الامام (لانفسه)
 صلوته وان كانت لا تختص لتلك الركعة (لان زيادة مادون
 الركعة غير مفسدة) للصلوة (واذا ركع المقتدى قبل) ركوع
 (الامام فرجع رأسه قبل ان يركع الامام لم يجز) ذلك (الركوع)
 حتى لو لم يعد عند ركوع الامام ومضى على صلوته مع الامام
 فسدت صلوته (وان ادرك الامام) وهو (في الركوع) بعد
 (اجزاه) اي اجزا المقتدى ذلك الركوع عندنا خلافا للزفر
 (واذا انتهى الى الامام وهو) اي الامام (راكع فكبر) المؤتم
 تكبيرة الافتتاح (ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع لا
 يصير) المقتدى (مدركا لتلك الركعة) بل يكون مسبوقا بها

مد وليس عليه غير ذلك كذا قالوا لكن فيه
 الاختلاف بالسنة وهي تسوية الرأس في الركعة
 وعدم تنكيسه وكان ينبغي ان يكتفى بمحض النية
 مع التكبير كالمصلي فاعدا اذا انتقل الى الركعة
 الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع يكون
 يد تكونان مبسوطتين على فخذه حاله
 الشاهد ثم يقبضهما عند الانتقال الى
 الثالثة كذلك هنا تكون يدها مقبوضتين
 حال اقيام ثم يعتمد بهما على ركبتيه في الركوع
 شرح كبير
 ث واحدة ولا ينافي فيه كون السجدة
 الثانية مع الامام لانه الركعة تمت بالصلوة
 الاولى
 مد اي الرجل ادرك بعد ما ركع الامام وكذا
 ان الامام في السجدة الاولى

مد لانه مادون الركعة لا يسمى بصلوة
 ولذا لو حلف لا يصلي لا يجزئ مادون الركعة
 والركعة انما تتم بالسجدة لوجود جميع الاعمال
 المقصودة لذاتها فيها وانما ذكر كلف مفسد
 مع عود ضميره الى زيادة اعتبار المعنى
 المصدور كيتير
 مد ولم يعد في الحساب للمقتدى حتى لو
 لم يعد الى الركوع عند ركوع الامام او بعد
 ركوعه فسدت صلوته لانفراد المقتدى
 بشئ فنهت عليه المتابعة فيه وهو الركوع
 مد فانه لا يجزئ عنه عند ذلك لان ما اتى به قبل
 الامام غير معتد به لانه منهى عنه فكذا
 ما يجنبه عليه فان المبنى على الفساد فاسد
 ولتأني الاقدام الذي اشتركا فيه يسمى ركوعا
 غير مفقور لما قبله والشرط المشاركة
 في جزء واحد كما لو ركع الامام اولاً وشاء
 المقتدى في آخر جزء منه او ركع على الشد
 اما ثم وقع قبله حيث يجوز انفا فاولا كان
 كل ذلك مكروها انتهى عنه قال عليه السلام
 انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا
 انحدت متفق عليه وقال عليه السلام لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا قال ولا تضاهوا فقولوا آمين واذا ركع فاركعوا
 واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه السلام انما يخشى الله من عباده
 الاتقياء اولئك هم الصالحون

مد وعندئذ يصير مدركا لها حتى كان لاحقا عنده فيأتي بها قبل فراغ الامام اذا الواجب قضاء ما فات فيها قبل ولكنه لو صلاه
 بعده جاز وعندنا لما كان مسبوقا فيها لا يأتي بها الا بعد فراغ الامام لانه ادرك الامام فيها له حكم اقيام وهو الركوع فصار
 كما لو ادركه في محض اقيام ولم يركع معه حتى رفع فانه يكون مدركا لها اتفاقا حتى كان له ان يركعها ثم يتابعه فكذا هذا ولنا
 ان الاقتداء متابعة وشركة لا تقدم من الحديث اتفاقا ولم يتحقق من هذا مشاركة الا في حقيقة اقيام ولا في الركوع فلم يدرك
 معه الركعة اذ لم يتحقق منه سمي الاقتداء بعد بخلاف من شارك في اقيام ثم تخلف عن الركوع فتحقق منه سمي الاقتداء منه
 بتحقيق جزئي مفهومه فلا ينقص بعد ذلك بالتخلف لتحقيق سمي الاقتداء
 في الشروع اتفاقا هذا ومدرك الامام
 في الركوع اه شرح كثير

بها وكذا الولم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع
 الامام رأسه الى حذو هو الى اقيام اقرب وقال زفر يصير مدركا
 لتلك الركعة ثم اعلم ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى
 تكبيرتين خلافا للبعض ولو نوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع
 لا الافتتاح جازت ولغت نيته بشرط وقوعها في حال اقيام كما
 تقدم (وركنية الركوع متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع)
 لغة (عند ابى حنيفة وعبد) خلافا لمن شرط الطمانينة على ما بيناه
 (وذكر في الشرح) اي شرح الاسبيجاني انه (اللم يقل ثلاث تسبيحات
 اولم يمكث مقدار ذلك لا يجوز) ركوعه وهذا قول شاذ كقول ابى
 مطيع البلخي بفرضية التسبيحات في الركوع والسجود حتى لو نقص
 واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده (وكذلك ركنية السجود) متعلقة
 بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض
 (وذكر في زاد الفقهاء) وكذا في غيره ان (ادنى تسبيحات الركوع
 والسجود الثلاث) وان (الايوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات)
 لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى
 العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربى الاعلى ثلاث
 مرات وذلك ادناه والمراد ادنى ما يحصل به السنة ولذا كره الفقهاء
 عن الثلاث واذا كان الثلاث ادنى والمستحب لا يتارنا سب
 ان يكون الاوسط خمسا والاكمل سبعا ويزيد المنفرد ما شاء
 من لا يتارنا اما الامام فلا يزيد على الثلاث الا برضى الجماعة
 (والحامس) من الفرائض
 (السجدة وهي فرضية يتأدى بوضع الجبهة) على الارض او ما
 بها بشرط الانحناء من الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عن حذو

اي انما كان
 اي انما كان
 اي انما كان

اي انما كان
 اي انما كان
 اي انما كان

مد وهم ابو يوسف روح والائمة الثلاثة
 كاسبق في الاجماع وهي مسئلة تعدل
 الادكان وبأية بانه ان شاء الله تعالى

مد عنده لا نكلا منها ركن مشروع فوجب
 ان يحله ذكر مفرض كالقيام قلنا فنحن
 يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا
 بالقياس الى اقيام وهو لا يجوز وكذا ما رواه
 ابو داود والترمذي عن عتبة بن عمار قال
 لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال
 رسول الله صلعم اجعلوها في ركوعكم
 ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال
 اجعلوها في سجودكم لا يجوز الزيادة به
 على الكتاب وان كان احرا لكونه خبرا واحدا
 كذا في التكميل

مد اي ولا جلان الثلث اني ما تحصل
 به السنة كره النقص عن الثلث الا اذا
 كان مقتديا رفع الامام رأسه قبل
 ان يتم المقتدى فانه يتابع ولا يشغل
 باتمام الثلث وهو الصحيح وفي رواية
 يتم كذا نقل عن لدرية

مد اي يكون التسبيحات وتارنا سب
 ان يكون الاوسط خمسا لعدم الزام
 لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر

مد اي جميعهم حتى لو لم يرض واحد
 منهم لا يزيد ابدا قاما للنقص من الثلث
 فبكره تنزيها ولورضى كلهم كذا في الحاشية

مد فان قيل فرضية الركوع والسجود
 ثبت بقوله تعالى اركعوا واسجدوا والامر
 لا يوجب التكرار فيه ثابت فرضية تكرار
 السجود ولم اذا تكرر قلنا قد تقدم ان آية الصلوة مجزئة وبیان الجمل قد يكون بفعل الرسول صلعم وقد يكون بقوله وفرضية تكرره مد
 بفعل المقتول عنه عليه السلام تواترا اذا كان من قبل ملة الرسول نقل تكرار سجوده واما وجه تكراره فقيل انه تعبد لا يطلب فيه
 المعنى كاعداد الركعات وفيه وجهان الاخران كذا في الدوح
 واوجهان الاخران ما قيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل ففسد مرتين تنزيها وقيل الاولى اشارة الى اننا خلقنا من
 الارض والثانية اشارة الى اننا نعاد فيها كما قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى في سورة كذا في التكميل

اي لو لم يخرج عنه وانخفض السجود لا يعتبر به لانه لا يعد سجدا لغيره وانما يعد سجدا بغيره من غير ان يقيم
قوله والكمال فيه اي يحصل السجود على وجه الكمال بوضع الجبهة الى آخره
بعد فاجوز لا يفسد من انهما عظم واحد ولا فاجعنا على جواز السجود عليه حاله العذر ولو لم يكن محلا للسجود لم يجز السجود
عليه للعذر لان ما ليس محلا لا يصير محلا بالعذر كالحذر الذي لا يتقبل الفرضية حينئذ الى الابد وان كان محلا جاز ان
يقصر عليه من غير عذر ايضا لكن مع الكراهة لمخالفة المواظبة منه عليه السلام كغيره

القيام والكمال فيه وضع الجبهة والالف والقدمين واليدين

والركبتين لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة

اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين والالف

داخل في الجبهة لان عظمها واحد وان وضع جبهته دون انفسه

جاز سجوده (بالاجماع) لكن (ان كان) ذلك (من غير عذر يكره)

ذكره في المزيد والمفيد وذكر في التحفة والبدايع انه لا يكره والاول

اظهر لما روي انه عليه السلام كان اذا سجد مكن انفه وجبهته

من الارض (وان وضع انفه) دون جبهته (فكذلك) يجوز سجوده

ولكن يكره ان كان بغير عذر (عند ابى حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز)

السجود بالالف وحده الا اذا كان بجبهته عذره وهو رواية اسيد

بن عمير عن ابى حنيفة وفي الزاهدي ذكر الف والالف وهو اسم لما صلب

دليل على انه لا يجوز على الارض وان عليه ان يركن ما صلب منه

وفي الكفاية المجالس عن ابى حنيفة رحمه الله اذا وضع ارنبة انفه

لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع خذه في السجود

او ذقنه وهو ملحق للركبتين من حيث لا يجوز سجوده بالاجماع

(وان) اي ولو (كان) ذلك (من عذر) مانع من لزوم السجود

على الجبهة والالف (بل) اذا عرض العذر المانع (يومي) بالسجود

اياء ولا يسجد على خذه ولا ذقنه لسقوط السجود عنه بوجود

العذر في محله وهو الجبهة والالف (ووضع اليدين والركبتين)

في السجود (ليس بواجب) اي يفرض بل هو سنة (عندنا خلافا

لغيره والشافعي) فان ذلك فرض عندهما حتى لو سجد رافعا يديه

او ركبتيه لا يجوز سجوده عندهما وكذا عند الامام احمد للحديث

المتقدم ولنا ان السجود يتحقق بدونه وقام تحقيقه في الشرح

مت ولنا ان السجود وضع الجبهة على ما تقدم
وتحققه لا يتوقف على وضع اليدين والركبتين
ولا يجوز كراهة فرضها بالحديث الذي هو
خبر واحد لا لا يجوز الزيادة به على الكتاب
وهو مطلق واختيار الشيخ كاللذين
ابن الهيثم كون الوضوء المذكور واجبا
كافي تعديل الاركان ونحوه من الواجبات
لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز يومئذ
الفرضية به لما منع المذكور وهو لزوم الزيادة
السلام على الوضوء المذكور من غير تركه تقتضي الوجوب لكن نقا كل ان يمنع ان قوله عليه السلام امرت يفيد الوجوب علينا بدون
انما يمر به مبرحا او بالاعادة لترك الصلاة لترك التعديل وكذا مواظبة عليه السلام على مثله من
الافعال الطبيعية غير التقضية لا تقتضي الوجوب ولا شك ان وضع اليدين والركبتين في السجود من الافعال التي تقتضيها الطبيعة
وان تركها لا يحصر ولا تكلف فيكون سنة للاقتداء به عليه السلام فيما امرت ولا فية من الخشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه محل ذلك على ما لا يخفى

مد يعني لم يمنع شيئا منها لا مجموعها ولا احدها فان العطف باو في سابقا لثني يفيد العموم على ما في كتاب الاصول فانه دفع ما نسخ
الى بعضه لا فها من التناهي بين قول الشارح واحداها وبين قول المصنف ولو وضع احداها جاز كذا في الكاشية
مد وفي الكفاية قال العلامة الزاهدي وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقدر يفتني انه اذا وضع احدى القدمين
دون الاخرى ان لا يجوز وقد رويت في بعض النسخ ان فيه روايتين انتهى وانما لا يجوز مع رفعها لعدم تحقق السجود الذي هو وضع
الجبهة على الارض معه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ونقا كل ان يقول يتحقق السجود مع رفعها اذا وضع الركبتين واحدهما
فكان ينبغي ان يفرض وضع احدي هذه

(ولو سجد ولم يضع قدميه) او احدهما (على الارض لا يجوز) سجوده

(ولو وضع احدهما جاز) كالوقوف على قدم واحدة وقيل فيه

روايتان وذكر التمرناشي ان اليدين والقدمين سواء في غير

الفرضية وذكر الاكل انه الحق وهو يعيد عنه على ما قررنا في شرح

والمراد من وضع القدم وضع اصابعها وان وضع اصبعها واحدة

او وضع ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدي قدميه

صح والا فلا وفهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو

القبلة ليكون الاعتماد عليها والافيه ووضع ظهر القدم وقد

جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له واكثر الناس عنه

غافلون (ولو سجد بسبب الزحام على خذه جاز) وكذا لو كان به

عذر منعه عن السجود على غير الخذه يجوز سجوده على الخذه في

المختار ولا يجوز بلا عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع

كفه بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر الا انه

يكره (وهو) اي السجود على الخذه (قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى)

ولم يرو عن الامامين مخالفة (وان سجد على ركبتيه لا يجوز) سجوده

سواء كان بعذر او بغير عذر بل هو ايماء وفي الزاهدي عن الحسن

الاصح انه اذا سجد على خذه او ركبتيه بعذر جاز والا فلا (وان سجد

على ظهر رجل وهو) اي ذلك الرجل المسجود على ظهره (في الصلاة)

التي يصليها الساجد يجوز) سجوده (وان سجد على ظهر رجل

ليس في الصلاة) التي هو فيها (لا يجوز) سجوده لان الضرورة انما

تحقق عند الاشتراك في الصلاة لا عند عدمه واجوز مخصوص

بعذر الا زحام فلا يجوز بدونه (ولو كان موضع السجود رطبا

اعلى (من وضع القدمين) ان كان ارتفاعه (مقدار) ارتفاع

صلى الله عليه وسلم ويحضر فيه المهاجرون والانصار في وجد منكم موضعاً سجداً فيه ومن لم يجد فيه موضعاً سجداً على ظهره خيراً ومن
البيهقي باسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه بلفظ اذا اشتد الزحام فليسجد احدكم على ظهره خيراً ولا يعرف له مخالف وقالوا ولا ان
فيه ضرورة الزمان فاداء الصلاة بالجماعة كذا نقل عن ابي حنيفة
ملك يعني ان الزحام شرط لجوازه وان لم يذكره المصنف كاستمرار الظهور واستمرار الصلاة فالشرط فاشترط
واشترط في الكفاية كونه ركبتى الساجد على الارض وكون سجود المسجود على ظهره فكان الشرط خمسة الانا للمصنف

مد يضم الخاء والشين المعين بالتركية قالك وعلقت ديمك والخواوة بالتركية يومشاقلق 2
 مد اي غير متحرك فيها في الجواز لا مكان استقرار الجبهة عليه ووجود الصلابة لتمامه اجزائه بسبب الجواز ولا تنس اشتراط
 عدم التسفل 2
 مد وهذا يؤيد ما ذهنا اليه ورجع الامام اليه من عدم جواز الاقتصار على الانف في السجود عند عدم العذر اذ لا يخفى
 ان الانف ليس اكثر ايجابية قوله من الصديق الى الصديق يضم الصاد المهملة وسكون الدال بالتركية كوزا يله ايكي قولاً على اراسي 2

التسفل فيها (ولو سجد على الحنطة او الشعير يجوز) لان جاتها
 يستقر بعضها على بعض خشونة وخواوة في اجسامها (اما الارز
 ونحوه من الحبوب (او المحلوج) وشبهه من المنفوش (اذا كان) شي
 منها (في الجواز) السجود عليه اذا كان غير متداخل في الجواز
 بحيث لا يتسفل بالكس (وسئل نصير) بن يحيى (عن تصحيح
 جهته على حجر صغير) هل يجوز سجوده ام لا (قال ان وضعه
 اكثر جهته على الارض) اي مع ذلك الحجر لانه من جملة الارض
 (يجوز والا فلا كذا في المحيط) وفي التجنيس ايضا واحد ايجابية
 طولا من الصديق الى الصديق وعرضا من اسفل كاجنتين الى حرف
 القحف (وان لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض يجوز) سجوده
 (هو المختار) لما تقدم ان وضعها ليس بفرض (ان قيل ان السجود
 على ما تقدم
 (والسادسة) من الفرائض
 (القعدة الاخيرة) التي تكون في آخر الصلوة سواء تقدمها قعدة
 اول (وقدر الفرض) في القعدة هو القعود (مقدار) ادنى قراءة
 (التشهد) وهو اسرع ما يتحرك مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه
 السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك علق
 التمام باحد الشيئين اما بقوله التحيات الى آخره واما بالقعود
 قدر ذلك القول والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله
 هو الصحيح لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط (وتظهر
 فرضيتها) اي ثمرة فرضية القعدة (في هذه المسائل) وهي
 (رجل صلى الظهر) وضوؤها (خمس) بان قيد الخامسة بالسجدة
 (ولم يقعد على راس الرابعة بطلت فرضيتها) اي فرضية صلوته
 (وتحولت صلوته تقلا) عند ابي حنيفة وابي يوسف اما عند محمد

مد وتقدم عن التجنيس ايضا ولا بد من
 معرفة مقدار ايجابية لتمام اكثرها واقفا
 وهي من الصديق الى الصديق طولا ومن
 كاجنتين الى حرف القحف عرضا ومن هذا
 علم فساد ما قيل انه لا يشترط طهارة
 موضع السجود لان فرضه يتأدى بمقدار
 الدرهم فلا شك ان اكثر ايجابية زائد
 على قدر الدرهم كايناه سببه

مد قوله لا حرف القحف اي الى طرفه
 بكسر القاف وسكون الكاء بالتركية
 دماغك او زنده شول باشكمكي كه
 دماغى حامله ايدر 2

مد وهي ثابتة بقوله تعالى فاقعدوا مع
 القاعدين فالامر بالقعدة في كتاب الله
 تعالى مجمل فيكون فعله صلى الله عليه وسلم
 بيان لما ثبت بالكتاب والظاهر اقرارها
 بالاجماع والخلاف في مقدارها وفي الركبة
 وقيل عن الادوية لا يكفر منكرها 2

مد لا ابن مسعود رضي الله عنه حين
 عليه التشهد اذا قلت هذا اي حال القعود
 لان مجرد قول هذا بدون القعود غير
 معتبر فعني قوله او فعلت هذا اي هذا
 القعود 2

مد قوله علق التمام باحد الشيئين يعني علقه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله عليه السلام اذا قلت هذا
 اي قرأت التشهد وانت قاعد لان قراءة التشهد لم تشرع الا في القعود وقوله عليه الصلاة والسلام او فعلت هذا
 او قعدت ولم تقرأ شيئا فصار التحية في القول لا في الفعل لانه ثابت في الحالين كايينا والمعلق بالشرط عدم بصيغة
 المحمولى قبل وجود الشرط كذا في الدرد فعلم من هذا التعليق ان القعدة الاخيرة فرض وسبب معنى التشهد في بيان
 صفة الصلوة ان شاء الله تعالى 2

مد وهي قاعدة ان كل صلوة بعد وصف من وصفها بطلت اصابا عند لا عند لان بطلان الوصف يستلزم بطلان التحريمة
 عنده لانها انما انعقدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطلت ما انعقد لها وبها يقولون بطلان الوصف لا يستلزم بطلان العمل
 والتحريم انعقدت للاصل لان الوصف تابع فالشرط والادكان لا يكون له قصدا كثير في الصلوة بل هو شرط 2
 مد وكذا ما في معناه وانما اطلق المصنف وغيره اسم النقل على الواجبة توسعا لا بضرارا او اجبا النقل في عدم فساد الصلوة
 بالذك او بناء على ان القعدة الاولى سنة كما هو احد القولين فيها كذا في الحلية 2

محمد رحمه الله فبطل صلواته وخرجت من كونها صلوة وكذا
 لو لم يقعد على ثالثة المغرب او ثانية الفجر حتى قيد ركعة اخرى
 بالسجدة (والثانية) من المسائل (المسائل) اذا اقتدى بالمقيم في
 صلوة (فأشتر لا يصح) اقتداؤه به (لان القعدة الاولى فرض في
 حق المسافر) دون المقيم (فيكون) اقتداؤه به حينئذ اقتداء القدر
 بالمتفل) وهو غير جائز عندنا قيد بالافان لانه لو اقتدى به في
 الوقتية يصح لان صلوته تصير اربعا باقتدائه به في الوقت لا بعد
 الوقت (والثالثة) من المسائل (اذا تذكر) المصلي (بتمام الصلوة)
 والقعود قدر التشهد (سجدة التلاوة فعاد اليها) اي الى سجدة
 التلاوة بان سجدتها (ارتفعت) اي زالت (القعدة) حتى انه لو لم
 يقعد قدر التشهد بعد ما سجد (للتلاوة) فسدت صلوته (لانها)
 فرض منها وهي القعدة الاخيرة (والرابعة) من المسائل (اذا نام)
 المصلي (في القعدة الاخيرة كلها فلما انشأ) اي فوقت انتباهه
 يفرض (عليه) ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلوته
 لان الافعال في الصلوة حالة النوم لا تحجب ولا تعتبر لصعود
 لا عن اختيار فكان وجودها كعدمها (كما اذا قرأ) في الصلوة (نائما)
 او قام (او ركع) او سجد (نائما) وهذا في القيام والقراءة والركوع
 والسجود مقرر واما القعدة فقيل تعتبر من النائم والاصح انها
 من اجزاء العبادة فلا تأدى بلا اختيار (وهذه المسئلة) وهي
 وقوع بعض افعال الصلوة حالة النوم (بكثر وقوعها لا سيما في الفرائض)
 خصوصاً في ابي الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون
 (والسابعة) من الفرائض

مد وهي احدى المسئلتين المختلف فيها وهي (الخروج من الصلوة بفعل
 كلا القعودين قدر التشهد صحته الصلوة والا فلا كذا في الحاشية قول والسابعة من الفرائض لما فرغ من بيان الفرائض الست
 المتفق عليها شرع في بيان الفريضتين المختلف فيها احدى السابعة ونقل عن الدر الصريح ان الخروج بمنعه اي باختياره
 ليس بفرض اتفاقا قاله الترمذي وغيره واقروا المصنف وقال في المجتبى عليه المحققون انه في الحاشية =
 مد قوله بفعل المصلي اي بفعله لا اختيارا بآي وجوبه كان سواء كان الفعل مباحا او حراما او قبيحا او معصية كتكلم ما هو مباح او حرام
 او قبيح او معصية ولا يلزم كون القبيح والمعصية فرضا لان الفرض هو الخروج لا ما هو سببه وهذه اسباب الاستلزام في السابعة

مد فان فرض المسافر في الوقت فاقبل القدر
 لعدم تقدمه منته فتغير بالاعتدال والمقيم
 في الوقت فيصير اربعا كما يتغير بنية الاقامة
 بخلاف القائمة فانها استقرت على صفة
 السجدة او الاقامة فلا تغير طرزا او
 او ستر او اعتداء كذا في الكبري فصار
 القعدة الاولى غير المسافر فرضا 2

مد وارتفعت بعوده الى البيت محلها
 فان محل السجود سواء كان للصلوة او
 للتلاوة قبل القعود الاخير اما جود الصلوة
 فظاهروا ما سجدوا للتلاوة فلا من احكام
 القراءة فيلحق بها بخلاف سجود السهو
 فان محل آخر الصلوة فلا ترتفع به القعدة
 سببه
 مد بخلاف سجود السهو فان محل آخر
 الصلوة فلا ترتفع به القعدة حتى يسجد
 للسهو ولم يقعد بعده قدر التشهد لم
 عقبه لا تضد صلوته ما قلنا 2

مد اي لا افعال حال النوم بلا اختيار
 لان النائم لا يدري فلا يملك نفسه فكان
 وجود الافعال كلا وجودها 2

مد لانه ليست كسائر الاعمال لان
 منها غير الاستراحة في الانشاء النوم
 بخلاف سائر الاعمال لان منها غير المشقة
 فلا تأدى بالنوم فلا يصح ما ذكرنا
 لانها من اجزاء العبادة فلا تأدى بلا اختيار
 ولا اختيار للنائم سببه

مد ثم ان القعود قدر التشهد فرض بلا
 شرط موالاة ولا شرط عدم فاصل حتى
 لو قعد لحظة فظنها ثالثة فقام ثم تذكر
 انها اربع فعاد للقعود ثم سلم فان كان

مد من نهض يهض نهضاً وهو من اليا ب الثالث معني القيام اذا قعد المصل ب بدل القيام الى الركعة الثانية قعد بدل القيام الى الركعة الرابعة ثم قام مثلاً ولكن بقى على المص واجاب ان اكران لم يذكرها وهما ما قال لهما الشايع بقوله وكذا رعاية الى آخره وانخروج من الصلوة الى آخره

وأيضا يخرج من الصلوة إلى آخره
 بعد وهو قول فاعلم ان المشروع فرضا في الصلوة: أربعة أنواع الأول ما يتجدد في كل الصلوة كالقعدة والثاني ما يتجدد في كل ركعة كالقفا
 والركوع والثالث ما يتجدد في كل الصلوة كالركعة والرابع ما يتجدد في كل ركعة كالسجود فالترتيب شرط بين ما يتجدد في كل الصلوة
 وبين جميع ما سواه من الثلاثة الأخرى

لو تذكر بعد الفعدة قبل السلام أو بعد السلام قبل أن يأتي بشئ منافع للصلاة ركعة مقعولة تذكر أو سجدة سلمية أي يسجد صلاة أو سجدة ثلاث أو نحوها معطوفة على ركعة فحينئذ فعلها أي الركعة المتذكرة فيها وأعاد الفعدة وسجد لله وكذا لو تذكر ركوعاً قاضاً وقضى بها بعده من السجود أو تذكر قياماً أو قراءة صلى ركعة قامة وأعاد الفعدة وكذا يشترط الترتيب بين ما يتجد في كل ركعة كالقيام والركوع وبين ما بعده ولذا قلنا أننا في ترك القيام وحده يصلي ركعة قامة وأما الترتيب بين ما يتكرر في كل الصلوة كالركعات فواجب إلا لضرورة الاقتدار بالآمام حيث يسقط به الترتيب فإن المسبوق يصلي بعض ما تأخر من ركعاته قبل ما قبله وكذا الترتيب بين ما يتكرر في كل ركعة كالسجود وبين ما بعده واجب حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها فيها بعده من قيام أو ركوع أو سجود فإنه يقضيها ولا يقضي ما فعد قبل قضاؤها ما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يلزم سجود السهو ونسب لكن وقع في بعضها كلام تفصيل في الكبير ٢

فان تكبيره واجب لان اتصاله بالواجب وهى الزوائد (و) منها
 (الانتقال من الفرض) الذى هو فيه (الى الفرض) الذى بعده فانه
 واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب سجود السهم والانتقال
 من الفرض الى غير الفرض الذى بعده وهو السجود وكذا اذا سجد
 ثلاث سجودات او قعد عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام
 ونحو ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شئ ليس بفرض وكذا رعاية
 الترتيب فيما شرع مكرراً من الافعال فى كل صلاة او فى كل ركعة
 على ما بيناه فى الشرح والخروج من الصلاة بلفظ السلام واجبا
 ايضا ولم يذكرها المصنف (واما) بيان (صفة الصلاة)

من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب (ف) هو انه (اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى) وهي شرط كما مر (واخرج يديه من كبة) عند التكبير وهو آداب ليس يفرض في شيء من الصلوة خلافا لمن لا علم له بالفقه من المصنفين فيه على ما بيناه في الشرح (ثم) اذا رفع (كبير) تكبيرة الاحرام (ورفع يديه) وهو سنة والافضل كون الرفع (مع التكبير) ابتداء عند ابتدائه وانتهائه عند انتهائه (وذكر

في الهداية انه (يرفع) يديه (اولاً ثم يكبر) فانه قال والاصح انه يرفع
اولاً ثم يكبر انتهى والمعية اختيار شيخ الاسلام ومباحب
التحفة وقاضيه خان وآخرين وذكر الزاهدي عن الباقي انه قال
هذا قول اصحابنا جميعاً وقبل يكبر اولاً ثم يرفع ولو ترك الرفع
دائماً من غير عذر يأتى ثم لا ان تركه احياناً والسنة ان يرفع الرجل
يديه (حتى يجاذي) اي يقابل (بابها مية شحمة اذنيه) وفي فتاوى
قاضيه خان يمس طرفاها مية شحمة اذنيه وعند الائمة الثلاثة
يرفع يديه الى منكبيه ولا شك ان يديه اذا اريد منها الكفان

كُتِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَابٌ عَنِ الْقَاظِمَةِ الْفَضِيحَةِ بِرُكَائِهِ وَبِرُودِهِ وَلَوْلَا
بِإِنْفِقٍ كَانَ الْأَوَّلَى التَّخْرِجُ عَنْ ذِكْرِهِ عَنْ أَهْلِ وَمَيَانَةِ الْكِتَابِ عَنْهُ شَرْحُ بَيْتِهِ
وَالْتَكْيَرُ وَأَتَاهُ مَقَارِفًا الْأَشْهَاءُ الْكَبِيرُ فَالْمَعِيَةُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ لَمَّا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَبُرُقِعَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاطْلُبَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى رَفْعِ الْيَدَيْنِ وَهَذَا اللَّفْظُ يَعْنِي لَفْظَ الْمَعِيَةِ يَشِيرُ إِلَى اشْتِرَاقِهِ

٢٠

في نسخة أخرى من نسخة أبي جعفر في نسخة أخرى من نسخة أبي جعفر في نسخة أخرى من نسخة أبي جعفر

١٥٠ وهذا ظاهر لانه صريح في كنههم ان المصلح يحاذي اطراف اصابعه على اذنيه وابهاميه شعبة اذنيه فيخيل ان يكون يدها وهذا منكمية

الكفان فاذا كانا حذاء منكبيه يكون طرف ابراهيم حذاء شجرة
 ادنيه ^{او يفرج} اصابعه ^{او يفرج} حال الرفع لكن (لا) يفرج (كل الفرع)
 كما انه لا يضم كل الضم بل يتركها على العادة (وبوجه) حالة الرفع
 (بطن كفيه نحو القبلة) ^{اي جانبا كان الوجه عليها} كما لا للقبال عليها وقال بعضهم يجعل
 كل كف الى الكفا الاخرى (و) اما (المرأة) فايها (ترفع يديها) عند
 التكبير ^{اي تقبلاهما وسواهما} حذاء ثدييها بحيث تكون رؤس اصابعها حذاء منكبيها
 لا يستر لها ^{اي هذه السنة} وقيل هذا في حق الحرة اما الامة فكالرجل وفي رواية
 الحسن عن ابى حنيفة ان المرأة كالرجل ^{يعني ان المرأة حرة او امه ليست كالرجل} والضميمة الاول (والمقتدى
 يكبر) تكبيرا (مقارنا بتكبير الامام عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى

وعندهما يكبر بعد تكبير الإمام والخلاف) انما هو (في الافضلية)
لا في الجواز وقد تقدم ^{ثم} يضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا
يرسلها عند اخلاف المال كما روى انه عليه السلام كان يأخذ
شماله بيمينه (ويقبض بيده اليمنى رُشْعَ يده اليسرى) اي الستة
ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا وكيفيته ان يضع كفه اليمنى
على كفه اليسرى ويخلق لابهام ^{بانه كنية لله} ويختصر على الرُشْع ويبيسط

الاصابع الثلاث على الذراع (ويصغرها) الرجل (تحت السرة)
وعند الشافعي على الصدف وهو رواية عن مالك واحمد (والمرأة
تصغرها تحت ثديها) بالاتفاق لانه استر لها ثم الوضع سنة لكل
قيام فيه ذكر مسنون عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى
وعند محمد سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال السجدة والفتوة
ومهاوة الجذارة عندهما لا عنده ويرسل في القومة بين الركوع
والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقا (ثم يقول سبحانك اللهم
وبحمدك الى آخره) اى وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك

حجة اذ فيه فحينئذ يكون يده اه هذا منكبه
بعد كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد
ففي يده حين دخل في الصلوة وكبر ثم الخفة
الله صلعم يؤمنا فياخذ شماله بيمينه يده
الترمذي وقال حديث حسن كذا في التكميل
رسد الوضع بالتركية قوماق والقضبان
للجمع بين ما ورد في الاحاديث المذكورة اذ
ورد في بعضها الاخذ وفي بعضها ذكر وضع
اليد على اليد وفي البعض وضع اليد على الذراع
مف من الخلق الى ان يجعل الابهام وتختصر
حلقة على راس اليد اليسرى ويبسط الاصابع
الثلاث السبابة والوسطى والبنصر على
ذراع اليسرى فيصدق انه وضع اليد على
اليد وعلى الذراع وانه اخذ شماله بيمينه
في اي اليدين الرجل تحت السرقة بضم السين
وتشديد الراء المفتوحة بالتركية كوكبه
دربر لقوله عليه السلام ثلثة من اخلاق
الانبياء تعجيل الافطار وتاخير السجود
بفتح السين ما يؤكل في وقت السجود من
الطعام للمصوم ووضع اليمين على اليسار
تحت السرقة كذا في الحاشية فقلنا عمل الاخذ
من قال الشيخ كاللدين ابن الهمام كون
الوضع تحت السرقة والصدر لم يثبت
فيه حديث بوجوب العمل في حال عدم المهود
من وضعهما حال قصد العظم في التقيا
والمهود في الشاهد منه تحت السرقة
وذكر عن علي من السنة في الصلوة وضع
الاكف على الاكف تحت السرقة رواد ابو
داود واحمد واللفظ له قال النوى انفقوا
على تضعيفه لانه من رواية عبد الرحمن
بن اسحق الواسطي مجمع على ضعفه كبير
قالا ان هذا الوضع شرع المنفوع
وهو مطلوب في حال الذكر كانه مطلوب
في حال القراءة كذا في الحاشية عن الدرر
من قوله ثم يقول آية اي بعد التكبير سجدا
الارام وبجهدك قبل في معناه تقديره اجعل
سجدا ومقرنا بجهدك اي بجهدك اياك او ايانا
ومن ذكر اسمك وتعالى جددك اي علاواذ
برك فقد رواه البيهقي عن انس وما يشتر
كبير
انك عن كل سوء سبها

[illegible]

له وقد روى عن ابن عباس من قوله حديث ذكره ابن أبي شيبة وابن ماجة في كتاب الدعاء ورواه الحافظ ابن شراح في كتاب
الفردوس عن ابن مسعود ان من احب الكلام الى الله عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جددك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وبعض الكلام الى الله تعالى ان يقول الرجل للرجل اتق الله فيقول عليك نفسك

من قوله الى وجهته وجهته هذا اقتباس من قبل حكاية عن قول ابراهيم عليه الصلاة والسلام وههنا يذكر بطريق الدعاء
اي عيبت ذاتي وخصيصة بالعبادة والطاعة للذي خلق السموات والارض
بقدرته

من قوله خيفة اي مقبلا اليه تعالى حاله من ضمير الفاعل في وجهته والخيف صفة مشبهة معناه انما كل غزالا ديات كلها الى الدين المستقيم

من قوله وتماه قل ان آه ولعله سهو من الناس ان ليس في هذه الرواية لفظ قل بل ان صلاتي متصل بقوله وما انا منكم ففهم في آخر سورة الانعام قل ان صلاتي الآتية ومعناه ان صلاتي ونسكي اي صلاتي كلها وقيل ان صلاتي اي عبادتي ونسكي اي عبادتي جميع بينهما كما في قوله تعالى فصل لربك وانحر وقيل صلاتي ونسكي ومعناي اي وما انا عليه في حياتي واكون عليه عند موتي من الايمان والطاعة لله رب العالمين اي خالصة له لا لشرريك اي لا اشرك فيها غيره وبذلك اشارة الى الاخلاص امرت لا بشئ غيره كذا في تفسير

اي السجود من نكح لا يقول هكذا في الصلوة نصرا عما كذب قال في الدرر لو قال وانا اول المسلمين على وجه الحكاية بالقرآن لا تشدد صلواته في الاصح كذا ذكر في الحاشية لان قال وحاله لا يخبر هذا عند ابي يوسف وعند ذلك اي في وجهته آه كلف محمول على النطق والتجديد فان الامر فيه واسع ويؤيده ما ثبت في صحيح ابي عوانة وسنن النسائي انه عليه السلام كان اذا قام يصلي تطوعا قال الله اكبر ووجهته آه فيكون مفسرا لما في غيره بخلاف سبحانك اللهم فانما ذكرناه بين الامر المستقر عليه في الفرائض كذا في الكبير

من قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية اي اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند عامة العلماء وعما ثوى وعطا وجوب نظر الحقيقة الامر وعدم صلاحية كونه

لدفع الوسوسة ههنا رافعا عنه اذ يصح شرعا الوجوب معه واجيب بانه خلافا لاجماع ويجد منها ان يتدعا قولا خافا لا يجمع قاله اعلم بالصواب في قول الجمهور شرح كبير
من قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية اي اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند عامة العلماء وعما ثوى وعطا وجوب نظر الحقيقة الامر وعدم صلاحية كونه لدفع الوسوسة ههنا رافعا عنه اذ يصح شرعا الوجوب معه واجيب بانه خلافا لاجماع ويجد منها ان يتدعا قولا خافا لا يجمع قاله اعلم بالصواب في قول الجمهور شرح كبير

منه واما عند ابي يوسف فهو نكح للثناء فعنده يأتي بالمسبوق بعد الثناء مرتين حال اقتدائه وعند قيامه للفضاء ويأتي به المقتدى المذكور لانه يثنى كما يأتي به الامام والمنفرد ويأتي به الامام والمقتدى في العبد بعد الثناء قبل التكبيرات ومثني عليه في المنيته وفي الخلاصة ان الاصح لكن مختار فاصحان والهداية وشروحا والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولها ان تبع للقرآن وبه تأخذ شرح المنيته ابن عابدين

منه قال في النهي واقول ليس ما في الذخيرة في الشريعة وعدمها بل في الاستئذان وعدمه آه اي فتسن لقراءة القرآن فقط وان كان تشرع في غيرها في جميع ما يخشى فيه الوسوسة

يأتي به قبل التكبيرات بعد الثناء لانه تبع له وعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى التبع في القراءة فكل من يقرأ يأتي به لان شرعية لها بالآية فلا يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد ويأتي عن تكبيرات العبد لان القراءة بعدها واما المسبوق فلا يأتي به عند

الابعد مفارقة الامام لانه محل قراءته وعنده يأتي به مرتين لانه يثنى مرتين كما قال المصنف (والمسبوق يأتي بالثناء اذا أدرك الامام

حالة المخافة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق به يأتي به ايضا كذا ذكره في الملقط) لان القيام الى قضاء ما سبق كتحريمه اخرى لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتعوذ مرتين اختيارا خلاصة وفي غيرها ان المسبوق يتعوذ عند ابي يوسف رحمه الله عند الشروع فقط ولم يذكر المصنف قول ابي حنيفة ومحمد بل اقتصر على قول ابي يوسف كانه هو الاصح عنده

بمعنا الصاحب خلاصة لكن المختار هو قولها على ما اختاره قاضيتنا والهداية وشروحا والكافي واكثر الكتب (واذا أدرك) الشارح في الصلوة عند شروعه (الامام وهو يجهر) بالقراءة لا يأتي بالثناء بل (يسمع وينصت) للآية (وقال بعضهم يأتي بالثناء عند سكات

الامام كلمة كلمة) او كلمتين كلمتين بحسب ما يمكن لانه امكنه الاثبات بالسنة مع مراعاة الامر (وعن الفقيه ابي جعفر) الهندواني انه قال (اذا ادرك الامام في الفاتحة يثنى بالاتفاق) وان ادركه في السورة يثنى عند ابي يوسف رحمه الله لا عند محمد ذكر (في الذخيرة) وهو بعيد

للمخافة ظاهر الامر (اما في الجمعة او العيدين) فيدبرهما بناء على الغالب ان البعد عن الامام يقع فيهما (اذا كان) المقتدى حال الجهر (بعيدا عن الامام) بحيث لا يسمع صوته فقد (ختلفا متأخرون فيه) كما اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد حال الخطبة قال بعضهم

منه وكعد عند سكات الامام لان الفاتحة يطلق عليها القراءة ايضا والله تعالى اعلم
منه اي قول ابي جعفر بعيد عن الحق لخالفة ظاهر الامر وهو قول تعالى فاستمعوا وانصتوا لعلكم ترحمون قيل وهو الاصح لان الاشتغال به يفوت عليه الاستماع وهو غير مفهوم بنفسه والثاء سنة فكان ترك السنة اولى من ترك الفرض انتهى

منه حال من ثناء اي حال كون الثناء كلمة كلمة او كلمتين كلمتين مع رعاية الامر فان الاثبات بالثناء لا يجوز عند قراءة القرآن بل يأتي به عند سكوت الامام كذا في الحاشية

وهو الذي يقرأ في الصلاة

من قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية اي اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند عامة العلماء وعما ثوى وعطا وجوب نظر الحقيقة الامر وعدم صلاحية كونه

من قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية اي اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند عامة العلماء وعما ثوى وعطا وجوب نظر الحقيقة الامر وعدم صلاحية كونه

من قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية اي اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند عامة العلماء وعما ثوى وعطا وجوب نظر الحقيقة الامر وعدم صلاحية كونه

مد ايمان يجب الانصات عليه في الجمعة والعيدين لان ان لم يكنه الاستماع فالانصات ممكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط
 الانصات لسقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجودا وعدما
 مد من احرار فضيلة الشاء لان سنية الجماعة أكدوا أقوى من سنته حتى ذهب الى وجوبها كثير من العلماء كبير
 مد فالاولى ان لا يثنى على ما سياتي فيما لو ادركه في القعدة لان لم يبق الا سجدة فالاولى المشاركة فيها لقلتها بخلاف ادراكه
 في الاولى فانه يدرك الثانية بكمالها فادى المشاركة في الاولى مع احرار فضيلة الشاء ايضا حينئذ اولى كبير

يجوز القراءة والذكر للعبيد والاصح انه يجب الانصات عليه
 فكذا ينبغي ان يكون هتاء (ان ادرك الامام في الركوع) فانه
 (يتحرى) في الاتيان بالشاء (ان كان اكثر رايه انه لو اتى به) اي
 بالشاء (يدرك الامام في شئ من الركوع يأتي به دائما) ثم يركع
 ليحرر الفضيلتين ومحل الشاء هو القيام (والا) اي وان لم
 يكن غالب ظنه ادراك شئ من الركوع لو اتى بالشاء (يركع و
 يتابع الامام) ويترك الشاء لان ادراك فضيلة الجماعة في تلك
 الركعة اولى (وكذا) الحكم (اذا ادرك) الامام (في السجدة الاولى)
 ان غلب على ظنه ادراكها اذا انتهى يثنى والا يترك الشاء ويسجد
 لاحرار فضيلة السجدة قيدا بالاولى لانه لو ادركه في ثنائية
 فانه لا يثنى كثيرا للمشاكسة لقل ما بقي من الركعة (ولا يأتي بالركوع)
 فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع لانه لا يختص به فيكون اشتقا
 بامر زائد ليس من الصلوة (ولا يكون مدركا لتلك الركعة) عالم
 يشاء (الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة) منه لقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم اذا جئتم الى الصلوة ونحن ساجدون
 فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك
 الصلوة (وفي الذخيرة) قال (وان سوتى ظهره في الركوع)
 يعني حال كون الامام راكعا (صار مدركا) لتلك الركعة (فدرك
 على التسبيح ولم يقدر) اي لا يشترط المشاركة قدر التسبيح
 وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركوع وان قل
 وادناه ان ينتهي الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد
 الركوع (وان ادرك) الامام وهو (في القعدة) الاولى والاخرى
 قال بعضهم (يكبر ويقعد) من غير ثناء (وقال بعضهم يأتي با

قوله واذا ادرك الام وهو في القعدة وفي الحاشية ولعل هذا فيما اذا بقي منها ما يسع الشاء وادرك القعدة واما اذا لم يبق
 الا ما يسع ادراك القعدة فقد فلا يأتي بالشاء انتهى

مد لان الواجب على المسبوق متابعة الامام
 فيما ادركه فيه ولا يجوز له ان يفرد عنه قبل
 ان يتم الامام صلوة علانية لا فائدة في اتيان
 الركوع منفردا لان الركوع لا يعد من ثناء
 له قوله ونحن ساجدون هكذا في نسخة
 وفي الكبير والمعاصي ونحن ساجدون
 جمع ساجدة

مد لكن هذه الركعة بمعنى الركوع وهذه
 الصلوة بمعنى الركعة كذا في الحاشية
 عن شرح المعاصي
 مد رواه ابو داود عن حماد قال اذا ادركت
 الامام راكعا فركعت قبل ان يركع
 فقد ادركت الركعة وان رفع قبل ان يركع
 فقد فائت تلك الركعة وهذا نص
 المسئلة شرح كبير

مد فالحاصل ان المدرك اذا وصل الى
 حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد
 الركوع الى حد القيام ادرك تلك الركعة
 والا فلا على ما افاده اثر عمر رضي الله عنه

مد سواء قلنا انه لاجل الصلوة او لاجل القراءة وذكر الفقهاء ابو جعفر في النوادر ان كبر وتعوذ ونسي الشاء لا يعد وكذا ان كبر
 وبدا بالقراءة ونسي الشاء والتعوذ والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه ذكره الزاهد في كونه لا سهو عليه بترك
 التسمية بناء على انها غير واجبة ايضا كالثناء والتعوذ وسيا في الكلام عليها فريانا شاء الله تعالى كبير
 مد فالكبر الكلام هنا في اربع مواضع الاول هل هي سنة ام واجب والثاني هل هي آية من كل سورة ام لا والثالث

اي انشاء ثم يقعد) والاول اولى لتحصيل زيادة المشاركة في القعود
 (ولا يتعوذ اولا بعد الشاء) لانه المتوارث وان كبر وتعوذ ونسي
 الشاء لا يعد وكذا ان كبر وبدا بالقراءة ونسي الشاء والتعوذ
 والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه لانه سنن ولا سهو بتركها
 بل بترك الواجب (ثم) بعد التعوذ (يسمى) اي يقرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم (فيأتي بها) اي بالتسمية (في اول كل ركعة) يقرأ فيها
 وهي سنة وذكر الزيلعي في شرح الكثر ان الاصح انها واجبة وكذا
 في الزاهد وغيره ويثبت عليه وجوب سجود السهو بتركها
 سهوا وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السجود ليست
 جزءا من الفاتحة ولا من سورة سواها الا من سورة النمل خلافا
 للشافعي فانها عنده هي آية من الفاتحة ومن كل سورة ايضا في قول
 ثم في رواية عن ابى حنيفة رحمه الله انه يأتي بها في اول ركعة من
 الصلوة والصحيح انه يأتي بها في اول كل ركعة يقرأ فيها (احتياطا
 لان اكثر المشايخ على هذا) ذكره في الكفاية عن الحسن وبيناه
 في الشرح ويخفى عندنا وعند احمد خلافا للشافعي فان عنده
 يجزئها في الجهرية وتحقيق الادلة في الشرح (اما الامام اذا
 جهر فلا يأتي بها) اي لا يأتي بها جهر بل يأتي بها سرا (واذا
 خافت يأتي بها) اي مخافتة والمنفرد مثل الامام في ذلك كله
 (واما التسمية عند ابتداء السورة) بعد الفاتحة فانه (عند
 ابى حنيفة رحمه الله لا يأتي بها) لا في حال الجهر ولا في حال المخافتة
 وكذا عند ابى يوسف (وعند محمد يأتي بها) في اول السورة (اذا
 خافت) بالقراءة لا اذا جهر بها لاجتماع بين الجهر والمخافتة
 في ركعة واحدة (ثم) بعد التسمية (يقرأ الفاتحة) واذا قال (اما

في محل التسمية والرابع في صفة قراتها
 الاول فيل الشيخ حافظ الدين النسي
 في كنهه وقاضيان وصاحبان خلاصة
 وكثيرا في انها سنة وكذا ما تقدم من
 النوادر فيعيد ذلك يعني بقر التسمية
 بعد التعوذ قبل القراءة لا قبل ولا بعد
 البسملة حتى لو سمي قبل التعوذ اعادها
 لعدم وقوع التسمية في محلها ولو نسيها
 حتى فرغ من الفاتحة لا يسمي لا جملها لقوات
 محلها كذا في الحاشية

مد قوله وكذا في الزاهد اي ذكر الزاهد
 عن الحسن الصحيح انها واجبة في كل ركعة
 قال في الحاشية نقلنا عن الدكتور وما صححه
 الزاهد من وجوبها ضعفه في البحر انتهى

مد قال في الكبير ان باجاءها قال الاكثر
 اي يسجد للسهو اذا تركها ساها او
 كل ركعة تجب فيها القراءة لان اكثر العلماء
 قال بوجوبها وهذا هو الاحوط فان
 الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبتها عليه
 العبادة والسلام عليها وما ورد فيها
 من الافتاح بالحمد لله فليس ينص على
 تركها فكان الايجاب هو الاحوط كذا
 في الكبير منتظما

مد قوله ومن كل سورة ايضا في قول بعض
 كون البسملة آية من الفاتحة قول واحد
 واما كونها آية من كل سورة ففي قول واما
 في قول آخر فليس آية من كل سورة سوى
 الفاتحة فكونها آية واحدة من القران
 اتفقا بيننا وبين الشافعي فحرم على
 الجنب ولكن لا يجوز الصلوة بها وحدها
 للوحيتا ولا يكفر جاحد البسملة لشي
 اختلاف مالك فيها كذا نقل من لدن
 المشهور من قدامنا وخفيتم انها ليست
 آية مستقلة من القران كما قال مالك كما
 في المرأة بل بعضها آية من سورة النمل

مد اي بالبسملة لما تقدم انها ليست
 بآية من اول السورة والاتيان بها في اول كل ركعة لورود الاحاديث الصحيحة الدالة على اتيان التسمية سرا وكذا الخلفاء الراشدون
 كانوا عليه ولم يرد شئ من الاحاديث في حق الاتيان بالبسملة في اول السورة كذا في الكبير
 مد هذا اذا جهر بالتسمية في اول سورة حيث خافت بها في اول الفاتحة في تلك الركعة فيكون جميعا بين جهر التسمية وبين
 اخفائها في ركعة واحدة فان قيل فليخفها في اول السورة كما اخفاها في اول الفاتحة قلت قال في الكبير والوراية وحينئذ يلزم
 وجود سكتة في انشاء القراءة كذا في الحاشية

لما روي ابو اود والنسائي عن عتبة بن عامر قال كنت اقود برسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته في السفر فقال يا عتبة الا اراك
خير سورتين قرئتاً فعلني فلما عوذ ربنا الفلق وقل اعوذ برب الناس قال فلم يراني سورتين هما اجزا فلما نزل الصلوة الصبح صلى
بهما الى العوذتين صلوة الصبح للناس وفيه القاسم مولى معاوية ابو عبد الرحمن القرشي الاموي مولاهم تكلم فيه غير واحد
وثقة ابن معين وغيره كذا في الكبرية ملا كسورة والليل فانها احدى وعشرون آية قريب منها فيجوز بين مراعاة سنة القراءة
وبين التخفيف لان السفر مظنة المشقة فلا بد ان يكون اقراة اخف ما يقرا في السفر فيكون الاوسط في الحضر طويلا في السفر

لما روى بود اود والنساء عن عفتة بن ع
خير سودتين قرئتا فعلنى فلما عوذ برى

هو موافق لما تقدم قبله من الحكم والادلة كبر

عشاء، لا مع الفجر كبير
 زي عن علي بن زيد بن جذعان عن الحسن

و هذا من القدوري اختيار لرواية الاصل في الظهر حيث جمعها مع العصر والعشاء لا مع الفجر كبير
والا اصل فيه كتاب عمر على ما روى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سفيان الثوري عن علي بن ريد بن جذعان عن الحسن
غريه قال كتب عمر الى ابى موسى الاشعري ان اقر في المغرب بقصدا والمفصل وفي العشاء بوسط المفصل وفي الصبح بطوال
المفصل وهو موافق لما تقدم قبله من الحكم والادلة كبير
ث فتنسب طه الى واسطه وقيل الى

مد بالنصب اجمعوا اجماعا لان يعينوا من جاء بعد تكبير الامام ويجوز رفعه خيرا ثانيا لمبتدئ
 مد قوله فيها في الاولى اي في الركعة الاولى متعلق بالسنون والظرف الثاني بقوله قراءة وضيم فيها راجع
 الى الركعتين
 مت قوله وثلاث اعم قراءة ثلث القدر المستنون في الثانية اي في الركعة الثانية الاولى معطوف على ثلثي والثاني على في الاولى
 وهو معتبر من حيث الاى ان تساوت او تقاربت

من الحجرات الى عيسى والاولى الى الضحى والباقي الى آخر القرآن
 قصار والمنفرد كالامام في جميع ذلك (ويطيل الامام في) صلوة
 (الفجر الركعة الاولى على) الركعة (الثانية) هذه الاطالة سنة
 اجماعا اعانة على ادراك الركعة الاولى لان وقتها وقت نوم وغفلة
 وقدر الاطالة قراءة ثلثي القدر المستنون فيها في الاولى وثلثي
 في الثانية وهو معتبر من حيث الاى ان تقاربت طولا وقصرا
 فان تفاوتت في حيث الكلمات والحروف وقيل يقرأ في الاولى
 ثلثين وفي الثانية عشرة او عشرين ولو قرأ في الاولى اربعين
 وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به وذلك انما هو بيان الاولوية
 (وركعتا الظهور) ركعتا (ما سواها) اي سوى الظهور من بقية
 الصلوات وفي بعض النسخ وما سواها اي وركعتا سوى الفجر
 والظهر (سواء) في قدر القراءة المستنونة لا تسن أطالة الاولى
 في غير الفجر عند الحنفية والى يوسف رجمها الله بل تكروه (وقال
 محمد رحمه الله احب الى ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوات
 كلها) اعانة على ادراك الركعة الاولى كما في الفجر فان الوقت فيها
 سواها ايضا وقت الاشتغال بالكسب كما انها وقت الاستغالة
 بالنوم (واما اطالة الركعة الثانية على) الركعة (الاولى) فكروه
 بالاجماع ان كانت تلك الاطالة (بثلاث آيات او بما فوقها وان
 كانت آية او آيتين لا تكروه) لانه عليه السلام صلى بالمعوذتين
 وثانيهما اطول بآية وفي القنية قرأ في الاولى العصر وفي الثانية
 الهزرة يكره لانه الاولى ثلاث آيات والثانية تسع آيات وتكره
 الزيادة الكثيرة واما ما روي انه صلى الله عليه تعالى عليه وسلم
 قرأ في الاولى من الجمعة سبع اسم ربك الا على وفي الثانية هل انيك

في قراءة ثلثين في الركعة الاولى وعشر
 وعشرين في الثانية ليس الا بيان الاولوية
 وما يأتى الحكم في افاده بقوله ولو قرأ
 في الاولى اربعين آية فليأت مد
 في قوله ثلثين في الثانية كالاولى في استحقاق
 القراءة ولذا استوفى في ضم السورة وفي
 سبعة الجهر فتستويان في المقدار وانما
 ترك القياس في الفجر لانه وقت نوم وغفلة
 وغيره وقت علم ويقظة واشتغالهم
 بالكسب مضاف الى تقصيرهم واختيارهم
 حتى يعاقب عليه اذا قوت واجبا بخلاف
 النوم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التقصير
 هناك لا يكون شرعا له هنا وهذا لو كان
 يؤيد قول محمد ما روي البخاري من حديث
 ابن قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يقرأ في الظهر في الركعتين الاولىين بآية
 الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخرين
 بآية الكتاب وبسبعة الآيات احبنا
 ويطول في الركعة الاولى ما لا يطول في
 الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح
 واجيب بانه محمول على الاطالة من حيث
 الشاء والمعوذ وبما دون تلك آيات ولا
 هذا فيجعل قول الراوي وهكذا على التشبيه
 في اصل الاطالة لا في قدرها لكنه غير
 المتبادر ولذا قال في الخلاصة في قوله
 محمد انه احب كذا قال ابن الهمام تكن عبارة
 بخلافه هكذا وقال محمد يطيل الركعة
 الاولى على الثانية في الصلوات كلها و
 هذا احب كما في الفجر انتهى وهذا لا يفيد
 ان لفظ هذا احب من كلام صاحب الخلاصة
 بل يحتمل انه من قوله محمد كما صرح به
 المصنف والتشبيه المذكور وان كان غير
 المتبادر لكن دعيت اليه ضرورة التوفيق
 بين حديث البخاري وهذا وبين حديث
 مسلم الذي تقدم عزاه سعيد اخذ
 حيث قال في رعا قيامه في الظهر في كل
 ركعة قد وثق بآية فانه افاد التسوية بين الركعتين وقد علم من التقييد بالامام ومن التبجيل بالاغانة على ادراك الجماعة
 ان المنفرد يسوي بين الركعتين في جميع اتفاقا
 لما تقدم من حديث عقبة بن ربيعة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالمعوذتين وثانيهما اطول من اولهما بآية
 ولا قوله في الثانية اي في الركعة الثانية حديث فاسورة الاولى تسعة عشر آية والثانية ست وعشرون آية والزيادة
 فيها في الاولى سبع آيات

في قوله ثلثين في الثانية كالاولى في استحقاق
 القراءة ولذا استوفى في ضم السورة وفي
 سبعة الجهر فتستويان في المقدار وانما
 ترك القياس في الفجر لانه وقت نوم وغفلة
 وغيره وقت علم ويقظة واشتغالهم
 بالكسب مضاف الى تقصيرهم واختيارهم
 حتى يعاقب عليه اذا قوت واجبا بخلاف
 النوم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التقصير
 هناك لا يكون شرعا له هنا وهذا لو كان
 يؤيد قول محمد ما روي البخاري من حديث
 ابن قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يقرأ في الظهر في الركعتين الاولىين بآية
 الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخرين
 بآية الكتاب وبسبعة الآيات احبنا
 ويطول في الركعة الاولى ما لا يطول في
 الثانية وهكذا وهكذا في العصر وهكذا في الصبح
 واجيب بانه محمول على الاطالة من حيث
 الشاء والمعوذ وبما دون تلك آيات ولا
 هذا فيجعل قول الراوي وهكذا على التشبيه
 في اصل الاطالة لا في قدرها لكنه غير
 المتبادر ولذا قال في الخلاصة في قوله
 محمد انه احب كذا قال ابن الهمام تكن عبارة
 بخلافه هكذا وقال محمد يطيل الركعة
 الاولى على الثانية في الصلوات كلها و
 هذا احب كما في الفجر انتهى وهذا لا يفيد
 ان لفظ هذا احب من كلام صاحب الخلاصة
 بل يحتمل انه من قوله محمد كما صرح به
 المصنف والتشبيه المذكور وان كان غير
 المتبادر لكن دعيت اليه ضرورة التوفيق
 بين حديث البخاري وهذا وبين حديث
 مسلم الذي تقدم عزاه سعيد اخذ
 حيث قال في رعا قيامه في الظهر في كل
 ركعة قد وثق بآية فانه افاد التسوية بين الركعتين وقد علم من التقييد بالامام ومن التبجيل بالاغانة على ادراك الجماعة

مد ان الثلث آيات انما تكروه في السور القصار لظهور الطول فيها بذلك القدر ظهورا بينا وهو حسن الا انه ربما يتوهم منه انه من
 كانت الزيادة بما دونه النصف لا تكروه وليس كذلك بل الذي ينبغي ان الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تكرر والا فلا لزوم
 التحريم في التحريم كحفية ولو روي هذا الحديث ولا تغفل عما تقدم ان التقدير بالآيات انما يعتبر عند تقارنها واما عند تفاوتها
 فالمعتبر التقدير بالكلمات والحروف والا فاقم نشرح ثمان آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شدة انه لو قرأ في الاولى في الاولى والثانية
 في الثانية انه يكون لما قلنا من ظهور الزيادة والطول والام لم يكن من حيث الاى لكنه من حيث الحكم والحروف وقس على هذا هذا

اتيك حديثا لغاشية فزاد الثانية على الاولى بسبع لكن السبع
 في السور الطوال يسير دون القصار لان الست هنا ضعفت
 الاصل والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة
 المذكورة انما تكروه اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر الى عدد
 الآيات وفي شرح المجمع ان خلاف محمد رحمه الله في اطالة الاولى
 على الثانية فيما سوى الجمعة والعيدين اما في الجمعة والعيدين
 فيسوي بين الركعتين اتفاقا (اما في السنن) في سائر النوافل
 فيسوي بين الركعتين ولا يطيل احدهما على الاخرى اطالة بينة
 الظهور (الا اذا كان) ما يقرأ فيها (مرويا) عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم (او مأثورا) عن الصحابة رضي الله عنهم فانه
 حينئذ (يصلى كما جاء) في الرواية والا شروسي ذكر في فصل ما
 يكره ان شاء الله تعالى (فلما) اي فحين (فرغ من القراءة يتخذ
 رايها) وهذا يفيد انه يصل خاتمة القراءة بالركوع من غير تراخ
 وعن ابى يوسف رحمه الله انه قال ربما وصلتك وربما تركت وقوله
 (يكبر تكبيرا) يدل على جعل لتكبير مقدار الركوع ثم صرح
 به في قوله (وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره عند اول الخروء) يكون
 (الفراغ) منه (عند الاستواء) رايها وقيل يكبر قائما ثم
 يركع (وبعضهم) اي بعض المشايخ (قالوا اذا اتم القراءة حالة
 الخروء لا بأس به بعد ان يكون ما بقي من القراءة حروفا) واحدا
 (او كلمة) واحدة لا اكثر من ذلك ويلزم من هذا القول وقوع
 التكبير بعد الركوع (و) القول (الاول) هو (الاصح) لان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكبر حين يركع (ويضع يديه)
 في الركوع (على ركبتيه) معتمدا بهما (ويخرج اصابعه) كل

في قوله ثلثين في الثانية كالاولى في استحقاق
 القراءة ولذا استوفى في ضم السورة وفي
 سبعة الجهر فتستويان في المقدار وانما
 ترك القياس في الفجر لانه وقت نوم وغفلة
 وغيره وقت علم ويقظة واشتغالهم
 بالكسب مضاف الى تقصيرهم واختيارهم
 حتى يعاقب عليه اذا قوت واجبا بخلاف
 النوم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التقصير
 هناك لا يكون شرعا له هنا وهذا لو كان
 يؤيد قول محمد ما روي البخاري من حديث
 ابن قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يقرأ في الظهر في الركعتين الاولىين بآية
 الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخرين
 بآية الكتاب وبسبعة الآيات احبنا
 ويطول في الركعة الاولى ما لا يطول في
 الثانية وهكذا وهكذا في العصر وهكذا في الصبح
 واجيب بانه محمول على الاطالة من حيث
 الشاء والمعوذ وبما دون تلك آيات ولا
 هذا فيجعل قول الراوي وهكذا على التشبيه
 في اصل الاطالة لا في قدرها لكنه غير
 المتبادر ولذا قال في الخلاصة في قوله
 محمد انه احب كذا قال ابن الهمام تكن عبارة
 بخلافه هكذا وقال محمد يطيل الركعة
 الاولى على الثانية في الصلوات كلها و
 هذا احب كما في الفجر انتهى وهذا لا يفيد
 ان لفظ هذا احب من كلام صاحب الخلاصة
 بل يحتمل انه من قوله محمد كما صرح به
 المصنف والتشبيه المذكور وان كان غير
 المتبادر لكن دعيت اليه ضرورة التوفيق
 بين حديث البخاري وهذا وبين حديث
 مسلم الذي تقدم عزاه سعيد اخذ
 حيث قال في رعا قيامه في الظهر في كل
 ركعة قد وثق بآية فانه افاد التسوية بين الركعتين وقد علم من التقييد بالامام ومن التبجيل بالاغانة على ادراك الجماعة

وذكر ابن فرشته في شرح المجمع عازيا الى نظم
 الامام البردوي ان خلاف محمد في اطالة
 الاولى على الثانية انما هو في باقي الصلوات
 الخمس واما في الجمعة والعيدين فيسوي
 القراءة بين الركعتين اتفاقا ووجه انتفاء
 العلة المقترنة لا طالة الاولى وهي الاعانة
 على ادراك الركعة الاولى فيها لان الغالب
 فيها كون الناس حاضرين مجتمعين ويؤيده
 الحديث المتقدم اتفاقا وكذا ما في مسلم وغيره
 من حديث ابى هريرة انه صلى الجمعة فقرأ
 في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية اذا كان
 المنافقون وقال سمعت رسول الله صلى الله
 يقرأ بهما يوم الجمعة شرح كبير
 مد قوله واما في السنن آية يدخل فيها التراويح
 لما نقل عن الدر قال محمد يطول اولي لكل
 على الثانية ولو في التراويح وقال وقيل عليه
 الفتوى انتهى
 مد قال ابو جعفر الهندواني يصلها اي
 القراءة بالركوع ومبلا وانما ترك ابو يوسف
 الافضل تعليلها للخصصة كذا في الكفاية
 ولا يخدوا عن نظر وانما ان يلفظ الخروء
 وهو السقوط اقتداء بالقرآن ولما فيه
 من الدلالة على المبالغة في الانحطاط مسارة
 الى الخضوع وكذا انتصاب رايها حاله من
 يختر يدل على تلك المبالغة ايضا حتى كانه
 من سرعة خروءه قارن ركوعه خروءه
 ووقع ظرفا له بغير
 مد اي للخروء لان رايها حال من فاعل يختر
 فيكون الخروء والتكبير مقارنين في زمان
 واحد واختيار لفظ الخروء للتبرك
 بلفظ القرآن وقوله رايها حال مقدرة
 من فاعله
 مد قوله والقول الاول وهو المقارنة
 اصح الاقوال كذا قال الطحاوي وهو مفاد
 عبارة الجامع الصغير والمروى عنه عليه
 السلام قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده
 حين يرفع صليبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع
 ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع
 متفق عليه فاضافة ظروف الاذاكار الى الافعال تقتضي مقارنتها كقارنته سائر المظروفات لظهورها ولان في المقارنة عدم اخلاف
 شيء من اجزاء الصلوة عن ذكر فكانت المقارنة اولي كذا في الكبير

مد ليكونا مكي من لا خذ بالركبة والاعتماد عليها ولقول من الله عليه وسلم لا تسرعوا في ركعتي فضع يديك على ركبتيك وارجع بين اصابع يديك عن جنبتيك اخرجهم الطبراني في صحيحه كذا في الحاشية نقلا عن شرح النقاية ٢

مد بصيغة المجهول اي لا يدعى المصل الى التفريج في حال الا فحالة الركوع ولا الى الضم اي لا يدعى الى ضم الاصابع الا في حال السجود لتكون رؤس الاصابع متوجهة الى القبلة هكذا وجدناه في هاشم الهداية اسارة البه لان ندب في اللغة يجمع بمعنى دعا نقال

ندب اليه اي دعا اليه وفي بعض النسخ وقع كلمة اي في مكان الى في قوله الى التفريج ولا الى الضم وبعد التخصيص في الكتب الموجودة عندي فليعلم ان هذه النسخة سهو من الناس لما وقع في الهداية وغيره ما يؤيد الاول والله تعالى اعلم بحقيقته وما زوى من شتر الاصابع في دفع اليدين عند الخوض في سجود على الشرا الذي هو هذا الطلبي كذا في شرح الكثر ٢

مد لما روى البخاري وغيره في حديث ابن حميد الساعدي حيث قال في نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انا احفظكم لصلوة النبي صلى الله عليه وسلم اذ اركع اركعتيه هذا منكبيه واذ اركع اركعتيه من ركبتيه ثم حضر ظهره الحديث كبر

مد اي على ظهره الماء لاستقرار روافد ما جئة عن وابضة ابن معيد قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا ركع اركعتيه

مد اي النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوب رأسه ولا يقنع التكبيرة خفض الرأس والاقناع رفعه ومنه قوله تعالى لم تطعن مقنعي رؤسهم لا يرتد اليهم طرفهم وافندتهم هو في سورة ابراهيم رواه الترمذي في حديث حميد الساعدي وصححه

مد اي المرأة على ركبتيها ولا تقربها بل تضع يديها على ركبتيها وضعا جديفا

مد لفظ في اود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلقه عبد الله بن مسعود ربه الله عنه واخرج ابو داود والترمذي

عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم الكلام عليه مستوف في آخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع كبر

مد من الاطالة اصله يطول فقلت كسرة الواو الى الطاء وقلت الواو يا وسكونها وانكسار ما قبلها قوله على وجهه بل من ثلاث في من باب علم ويجوز ان يكون من باب لا فعال والملا في التركية قسوت وفود ونهف معناه ٢

التفريج ولا يندب التفريج الا في هذه الحالة ولا الضم الاحال السجود وفيما سواها وهو حال الرفع عند التسمية والوضع في التشهد يتك على ما عليه العادة من غير تكليف ضيق ولا تفريج (ويبسط ظهره) ويسوي رأسه بعجزه (ولا يرفع رأسه ولا ينكس) لما روى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا ركع سوي ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وانما اذا ركع لا يصوب رأسه ولا يقنعه ويسن ايضا الصاق لكبتي واستقبال الاصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال اما المرأة فتحتي بالركوع قليلا ولا تقعد ولا تقفج اصابعها بل تضربها وتضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تحني ركبتيها ولا يحيا في عضديها لان ذلك استرلها ذكره الزاهدي (ويقول في ركوعه سبحان رب العظيم ثلثا وذلك ادناه) لقوله عليه السلام اذا ركع اركعتي فليقل ثلاث مرات سبحان رب العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان رب الا على ثلاث مرات وذلك ادناه (وان زاد) على ثلثا (فهو) اي لفعل الذي هو الزيادة (افضل) من تركه لقوله عليه السلام وذلك ادناه اي ادنى المسنون ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل (و) اذا زاد فالسنة ان (يختم على وتر) لا ذال الله وتر يحيا لو تر (وان اقتصر) في التسبيح (على مرة) واحدة (او ترك التسبيح) بالكلية (جازت صلواته) لعدم فرضيته (و) لكن (يكوه) ذلك الترك والاقتصار على مرة وكذا على المرتين

مد لا خلا ل بالسنة (وروي عن ابى مطيع البلخي ان تسبيح الركوع والسجود ركن لو تركه لا تجوز صلواته) وهو قول شاذ (ولا ينبغي للامام ان يطيل) التسبيح او غيره (على وجه يعمل القوم)

مد لفظ في اود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلقه عبد الله بن مسعود ربه الله عنه واخرج ابو داود والترمذي

عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم الكلام عليه مستوف في آخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع كبر

مد من الاطالة اصله يطول فقلت كسرة الواو الى الطاء وقلت الواو يا وسكونها وانكسار ما قبلها قوله على وجهه بل من ثلاث في من باب علم ويجوز ان يكون من باب لا فعال والملا في التركية قسوت وفود ونهف معناه ٢

مد لفظ في اود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلقه عبد الله بن مسعود ربه الله عنه واخرج ابو داود والترمذي

عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم الكلام عليه مستوف في آخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع كبر

مد من الاطالة اصله يطول فقلت كسرة الواو الى الطاء وقلت الواو يا وسكونها وانكسار ما قبلها قوله على وجهه بل من ثلاث في من باب علم ويجوز ان يكون من باب لا فعال والملا في التركية قسوت وفود ونهف معناه ٢

مد لم يقل الاطالة رعاية لتذكير الضمير في الموضعين والظاهر ان المراد بالقوم بعضهم ولو كان واحدا منهم ٢ مد لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم بالناس فليخفف فان فهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليَسْطَوْه ما شاء وليس المراد بالتخفيف الاخلال بالواجب والسنة لغرض ضرورة كما يفعل الكثير من امة زماننا محجبين بلفظ هذا الحديث مع الغفلة عن معناه وعن قول انس رضي الله عنه ما صليت وراء امام قط اخف صلوة ولا اتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وصف صلوة عليه السلام بالاثمية مع التخفيف وهي توصف بالاثمية صلوة ترك فيها شئ من الواجبات والسنة ومن لم يجعل الله له نورا فلا نور شرع كبر مختصر

القوم) بعد الا بيان بقدر السنة (الانه) اي الطويل المذكور (سبب التغير) عن الجماعة (وانه) اي التغير عن الجماعة (مكروه) لانه مؤذ الى جرمان ثواب الجماعة الزائد على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة وان رضي القوم بالزيادة لا تكره ولا ينبغي ان ينقص عن قدر اقل السنة في القراءة والتسبيح للملاهم لانهم غير معذورين فيه (ولو اطال) الامام (الركوع لا ذراك لحياتي) تلك الركعة (لا تقربا) اي ليس لاجل التقرب بالركوع لله تعالى (فهو) اي فعل ذلك (مكروه) كراهة تحريم (ويخشى عليه) منه (امر عظيم) لكن (لا يكفر) بسبب ذلك لانه لم ينوبه عبادة لغير الله تعالى وقيل ان كان لا يعرف الجاني فلا بأس ان يطيل قدر ما لا يثقل على القوم وكذا ان اطال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة والاصح ان تركه اولى (واما لو اطال) الركوع عند مجي الجاني (تقربا لله تعالى) من غير ان يحتاج قلبه شئ سوى التقرب (فلا بأس به) اي بفعله الاطالة ولا شك ان مثل هذه الحالة في غاية الندرة وهذه المسئلة تلقب بمسئلة الرياء فينبغي التحرز والاحتياط فيها (وقال بعضهم) اذا احسن بالجاني (يطيل التسبيحات) بان يتأني في التلفظ بها من غير ان يزيد في عددها ولا فرق بين هذا وبين ذلك (ثم) بعدما اتمام الركوع (يرفع رأسه) حتى يستوي قائما (ويقول) الامام حال الرفع (سمع الله لمن حمده وان كان) المصلي (مقتديا بآتي بالتحديد) بان يقول اللهم ربنا ولك الحمد آوالله ربنا لك الحمد آوربنا ولك الحمد وافضليتها على ترتيبها كذا في الكافي (ولا يأتي) المقتد (بالسجدة) عندنا خلافا للشافعي لقوله عليه السلام اذا قال اللهم

مد لفظ في اود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلقه عبد الله بن مسعود ربه الله عنه واخرج ابو داود والترمذي

عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم الكلام عليه مستوف في آخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع كبر

مد من الاطالة اصله يطول فقلت كسرة الواو الى الطاء وقلت الواو يا وسكونها وانكسار ما قبلها قوله على وجهه بل من ثلاث في من باب علم ويجوز ان يكون من باب لا فعال والملا في التركية قسوت وفود ونهف معناه ٢

مد لفظ في اود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلقه عبد الله بن مسعود ربه الله عنه واخرج ابو داود والترمذي

عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم الكلام عليه مستوف في آخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع كبر

مد من الاطالة اصله يطول فقلت كسرة الواو الى الطاء وقلت الواو يا وسكونها وانكسار ما قبلها قوله على وجهه بل من ثلاث في من باب علم ويجوز ان يكون من باب لا فعال والملا في التركية قسوت وفود ونهف معناه ٢

مد لفظ في اود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلقه عبد الله بن مسعود ربه الله عنه واخرج ابو داود والترمذي

عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم الكلام عليه مستوف في آخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع كبر

مد من الاطالة اصله يطول فقلت كسرة الواو الى الطاء وقلت الواو يا وسكونها وانكسار ما قبلها قوله على وجهه بل من ثلاث في من باب علم ويجوز ان يكون من باب لا فعال والملا في التركية قسوت وفود ونهف معناه ٢

مد لفظ في اود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلقه عبد الله بن مسعود ربه الله عنه واخرج ابو داود والترمذي

عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم الكلام عليه مستوف في آخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع كبر

مد من الاطالة اصله يطول فقلت كسرة الواو الى الطاء وقلت الواو يا وسكونها وانكسار ما قبلها قوله على وجهه بل من ثلاث في من باب علم ويجوز ان يكون من باب لا فعال والملا في التركية قسوت وفود ونهف معناه ٢

مد يعني ان رضي كل القوم الزيادة على ادنى السنة لا يكره واما الامم برخص واحدا منهم فيكون الزيادة عليه اعظم ان الطويل بالمكروه هو الزيادة على قدر ادنى السنة عند ملل القوم حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا ان ملوا من قدر ادنى السنة لا يكره ولا يكونوا معذورين في الملل والتخلف بسبب ذلك فلا بد من كون ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم من تنفير الجماعة بسبب الطويل غير ما كانت دأب قرائه وسائر افعاله التي على وجه السنة في غير الضرورة واما حال الضرورة فهو مستكاف في تخفيفه عليه السلام بكبار العبيد مخافة ان تفتن امة ٢

مد حتى قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة رحمه الله عن هذا فقال اكرهه ذلك واخبرني عليه امر عظيم وكذا روى هشام عن محمد رحمه الله ونفيها فاصحنا بمسئلة الرياء وذلك لانه قصد غير الله تعالى بما من شأنه ان يتقرب به اليه تعالى ٢

مد لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدما ما لا يثقل على القوم بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد واعلم ان لفظ لا بأس يقيد في الغالب ان تركه افضل وينبغي ان يكون هناك ذلك فان فعل العادة لا مرفية شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لا شك ان تركه افضل لقوله عليه السلام دع ما يربك الى ما لا يربك كذا في الكبير وقيل ان كان الجاني فقيرا لا بأس به وقيل ان كان من يعتاد الجماعة فلا بأس به ٢

مد اي من غير ان يتخلل ويتداخل في قلبه شئ كوسوسة الشيطان والراء لا الاغاة على ادراك الناس لركعة ولفظ لا بأس بالمعنى الاول وهو انه افضل لا بالمعنى الغالب لكنه في غاية العز والندرة ويمكن ان يجعل على المعنى الثاني وهو ان يراى بالاطالة للتقرب ان ينوي بها الاعانة على الادراك لكونها اعانة لعباد الله تعالى طاعة كفى الاولى ان لا يفعل ما ذكرناه كذا في الكبير ٢ مد وهو اسمع وانسب هو التقرب وان جاية مد لا قوله سمع الله من حمده اي قبل الله حمد من حمده فان السماع يستعمل للقبول يقال سمع الا مير كلام زيد اذا قبله من قبيل ذكر السبب واردة المسبب فهو دعاء بقبول الحمد وتو قال مل حمده بدل من فسدت صلواته وكو قال حمد بغير ضمير قيل بقصد ويجوز اسكان الهاء ومنه في وقفه كذا في الحاشية نقلا عن شرح النقاية ٢

مد لفظ في اود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا لم يلقه عبد الله بن مسعود ربه الله عنه واخرج ابو داود والترمذي

عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سجد اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم الكلام عليه مستوف في آخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع كبر

مد قوله لقوله صلى الله عليه وسلم آه يعني انه صلى الله تعالى عليه وسلم قسم التسبيح والتحميد بين الامام والمقتدى والقسمة
تتافى الشركة والجمع في احدهما واما الشركة والجمع في التامين مع انه صلعم قسم فقال واذا قال لا الامام ولا الضالين فقولوا
امين فقد ثبت بان آخر فتره القياس كذا في الحاشية نقله عن نخرج الفتاوى ولا ان الامام يبحث من خلفه على التحميد فلا معنى
لما يله القوم للامام بالبحث بل ينبغي ان يشتغلوا بالتحميد

بأي بالشعير والتمجيد لأنه إمام نفسه فيسمع كونه إماماً ومجيد لكونه مأموماً كما أنظر عن شرح النفاية قاله فلهذا

والمنفرد يجمع بينهما في الأصح أي بين
التسليم والتحميد ويؤيده ما في صحيح مسلم
وغیره من حديث عبد الله بن أبي أوفى
وإن سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وآله
كان إذا رفع رأسه من الركوع قال
سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملأه
السموات وملأه الأرض وملأه
شئت من شئ بعد وإذا ثبت أنه صلى الله
تعالى عليه وسلم جمع بينهما فلا بد من سنية
الجمع في حالة من الحالات الثلاث وقد
خرج المقتد لما ذكر ولا نهى حالة فادارة
في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم وخرج
الامام علي قول أبي حنيفة لما سأل في
فتعين سنية الجمع في حالة الانفراد كما
في الكبير
سأل أي عن أبي حنيفة أنه قال صلى الله
إذا قال لا إله إلا الله سمع الله لمن حمده فقلوا
ربنا لك الحمد ووجه الاستدلال ما قيل
هذه قسمة وانها تنافي الشركة والجمع
في أحدهما كما في العناية =

سك فان قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان
يكبر عند كل خفض ورفع فلم ترك التكبير
عند رفع الرأس من الركوع قلت عند
في المحيط قبيل مسائل الاذان التكبير
عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن
وفي روضة الناطق ويكره في حال الانشغال
في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي
ان النبي عليه السلام وابا بكر وعمر وعليه
وابا هريرة كانوا يكبرون عند كل خفض
ورفع ثم قالوا الطحاوي فكانت هذه الاقوال
المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد
تواتر العمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى يومنا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع
قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بها
منصورا ايضا فقد ذكر في خزائن الفقه
والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة
اربع وتسعون ولن يكون كذلك الا اذا
لم يكن عند الرفع تكبير واحكام الثاني

انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او لم يكن يكن جها بين الروايات والاثر
والاثر انتهى ويحوز ان يكون باعتبار الغالب والظاهر ان هذا هو مراد الطحاوي والافتواء العمل بالتكبير عند الرفع من الركوع
منعه اظهر من التمسك اذ لو كان ليقل اثر ولما اجتمعت الامة على تركه في جميع بلاد الاسلام من جميع المذاهب ولما تركوا ذكره
كنهم رأسا فان ذلك كالمستحيل من هذه الامة والله سبحانه الخوف
قلت على قولهما بناء على وجوب الذكر المسنون وان قلنا ذكره فاما محله كقولنا صاحب الوائحات اوجه كراهية التكبير

عنه قوله عطف لتفسير المسجد أي مسجد بهذه الهيئة من الترتيب في وضع هذه الاعضاء لما في السنن عن واكلى بن حبيب بنهم كمال
المهرلة ويعدو الجيم كذا في الكفاية نقلًا عن المقرئ قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبته قبل يديه
فاذا نهض أي قام رفع يديه قبل ركبته كذا في الكبير وأركبته بضم الراء المهمله وسكون الكاف وفتح الباء بالتركية ديزكه
أي أقوده برعضه ودره

مک لما فی مسلم من حدیث وانک ایضاً انہ صلی اللہ علیہ وسلم سجد و وضع وجهہ بین کفہ و هذا مقدم عل ما فی البخاری من حدیث

أي بين تكبيراتها (يرسل) أيده اتفاقاً لعدم الذكر المسنون
 بينهما عندنا (فاذا اطمأن بعد رفع) رأسه من الركوع (قاماً)
 وسكن اضطراب أعضائه الحاصل من الرفع (كبر) تكبيراً متصلاً
 (بالتحرور) والباء بمعنى مع بأن يكون ابتداءً مع ابتداء الخروج
 وانتهائها مع انتهائها (وسجد) وقوله (يضع ركبتيه) أولاً
 ثم يديه ثم جبهته بين كفيه على الأرض) وفي بعض النسخ بغير
 واو تنسراً لسجدة وفي بعضها ونضع بالاء وهم على أنفسهم

في حيد الله عليه السلام لما سجد وضع
 كفيه حذو منكبيه لأن قليم بن سليمان
 الواقع في سند البخاري قد تكلم في بعض
 النسخ وأبو معين وأبو حاتم وأبو داود
 وغيرهم تكبر قال ابن القيم إن السنة
 يفضل إيهما خير بناء على أنه صلى الله
 عليه وسلم فعل هذا أي وضع كفيه
 بين حذو منكبيه أحياناً وهذا أحياناً
 أي وضع وجهه بين كفيه إلا أن الوضع
 بين الكفين أفضل لأن فيه زيادة لمخافة
 المسنونة كذا في التكملة

بيان لكيفية السجود على وجه السنة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ووضع وجهه بين كفيته (ويؤيدى) اي بظهره (ضبعيه) اي عضديه لقوله عليه السلام اذا سجد فضع كفيك وارفع راسك فضع وجهك (ويعا) اي ساعد الطننه عنه فاعلم ان

في حق الرجل (و) اما (المرأة) فانها (تخفّض) اي تستفل
(في السجود وتلزم بطنها بفخذها) وهذا تفسير الانخفاض
لانه استرلها (ويقول في سجوده سبحان ربّي الا على ثلاثا
وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على وتر) كما في الركوع
(ثم يرفع رأسه) من السجدة الاولى (مكبرا) (ويقعد) مستويا
(ويضع يديه على فخذه) كما في التشهد (فاذا اطمأن قاعداً) و
سكن اضطراب اعضائه (كبر وسجد ثانياً) ومعنى التكبير
عند الانشقاقات انه سبحانه اكبر من ان يؤدّي حقّه بهذا القدر
بل حقه أعلى كما قال التاملوك ما عبدناك حق عبادك
ويوجه اصابع رجليه في السجود نحو القبلة وقد تقدم
الكلام عليه (وان رفع رأسه) عن الارض من السجدة الاولى

التكوار ولهذا لم يوجب تكرار الركوع فإذا ثبت فريضة تكرار السجود ولما تكرار قلنا قد تقرران آية الصلوة بمجمله وقيلان الجمل قد يكونا بفعل الرسول عليه السلام وقد يكون بقوله وغيره فثبت بتكرار ما ثبت بقوله المنقول عنه نواترا اذ كل من قل صلوة الرسول عليه السلام نقل تكرار سجدته واما وتكراره فقول انه تعبد لا لطلب فيه المخرج كما في أعداد الركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة واحدة فلم يفعل فتعبد ثمانين سجدة الى ان تذبلوا وتغيبوا للشيطان وقيل الاشارة الى اننا خلقناكم من الارض والثانية اشارة الى اننا نعاد اليها قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم نقل من دور وشر

لما اذا الركبة في سائر الأركان متعلقة بأدنى ما يطلق عليه اسم الرفع فكذا ههنا تتعلق الركبة في رفع الرأس بأدنى ما يطلق عليه اسم الرفع انتهى وقال في الكفائية وفي القدوري انه يتكفي بأدنى ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ الاسلام القول الأخير وهو المذكور في القدوري أصح قال لأن الواجب هو الرفع فإذا وجد أدنى ما يتناول اسم الرفع بأن رفع جبهته كان مؤدياً بهذا الركب كما في السجود حيث يعتبر فيه أدنى ما يتناول الاسم بأن وضع جبهته بخلاف الركوع لأن الركوع هو الميلان وانحناء الظهر وإذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد البعض يربح الأكثر منهما ان كان إلى الركوع أقرب فقد وجد الركوع وان كان إلى القيام أقرب

فقد عدم الأكثر فصلا ركانه لم يركع أما
السجود فإنه يحصل بوضع جبهة على الأرض
مستتين وقد وجد حين رفع رأسه أدنى
ما يكون من الرفع انتهى فأما من الممام يتم
اعتقادي أنه إذا لم يستوصله في الجلدة
والقومة فهو أتم لما تقدم وهذا منه
اختيار لصحة السجود مع أدنى الرفع
لكن مع كراهة التحريم وهو الموافق لما
قدمناه في تعدد بل الأركان أن القومة
والجلدة فرض عند ابن يوسف واجب
عندهما لمواظبة النبي صلى الله عليه وآله
غير متوكفكون إنما بالترك مع صحة
السجود كما صححه شيخ الإسلام وهو
القياس لما ذكر في الكافي ولا وجه للعدول
عنه ليكون استحسانا فليعتمد عليه
شرح كبير

٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١

من لما في الصحيحين من انس كان النبي صلى
 لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء
 فانه يرفع يديه حتى يرى مياض ابطه وفي
 السنن انه عليه السلام قال ان ركبكم حي
 كويم يستحي من عبده اذا رفع احدى العبد
 يديه اليه ان يردهما صفرا يفض الصها
 والقاء من الباب الرابع وفي لغة بكسر الصاد
 وسكون القاء بانه كية خالي وبوش اولق
 يقال نعوذ بالله من صفرا لاء اي خلوه

عن الطعام وروى الترمذي عن عمر كان النبي يهلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطل ما حته يمنعه مما وجهه وفي الكبير نفلان عن البسوط
عن محمد بن الحنفية قال الدعاء اربع دعاء رعية ودعاء رعية ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرعية يجعل بين كفيه نحو
السما والدعاء رعية يجعل ظهر كفيه الوجه كالاستغث من شيء وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبه ويحلق الانها والوسطى
ويشير بالسبابة وفي دعاء الخفية ما يفعل المرد في نفسه ويدعوه بلا رفع اليد لان في الرفع اظهار حاله والمدح اخفاء حاله بقدر
وسعه لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية الآية فثبت بما ذكرنا من الاحاديث والا فان شرعية الرفع في المواضع المذكورة

[illegible]

بيديه على الأرض) عند النهوض (الامن عذر) بل يعتمد على
ركبتيه وعند الشافعي واحد تُسَنُّ جلسة الاستراحة لما رُوِيَ
انه عليه السلام كان يفعل كذلك ولما ماروى انه عليه السلام
كان ينهض في الصلوة على همد ورقدميه ولم يجلسه وثم انه
في الشرح (ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى)
من الاقوال والافعال (الا انه لا يستفتح فيها) اي لا يقرأ دعاء
الاستفتاح (ولا يتعوذ) لان محله اول الصلوة واول القراءة
(ولا يرفع يديه) في شيء من صلواته (الا في التكبيرة الاولى)

وفي قنوت الوتر وتكبيرات العبد ^{من} وعند الشافعي ورواية ^{بأنه لا يرفع كل رفع إلا مرة متبعا وادعيا بغيره}
عن مالك وأحمد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه والدلائل
من الجانبيين في الشرح والرفع مستحب عند استلام الحجر كالرفع
في الصلوة وعند الدعاء يجعل بطن كفيه نحو السماء في كل موطن
من الصفاء والمروة وعرفات ومزدلفة وغيرها (فإذا رفع) الصل
وأسم من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى

[illegible]

بذلك استدله مالك بحديث مضعف انه عليه الصلاة والسلام قد عمتور كما يضعفه الطحاوي وغيره وكذا سافى واحمد ما روى البخاري عن ابي حميد الساعدي انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان اذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس في الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعده ولما روى مسلم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير الى ان قالت وكان يفترش رجله اليسرى وينصب اليمنى وفي النسائي عن ابن عمر عن ابيه قال من سنة الصلوة ان ينصب القدم اليمنى واستقبل به باصابعها القبلة ويجلو بطنه اليسرى فيجعل التورك على حال المضعف

والكبر ثوبيقا شرح كبير

اليسرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى نصبا (ويؤجبه)
 اصابعه) اى اصابعه رجله اليمنى (نحو القبلة) هذه كيفية الجلوس
 السنون للرجل في القعدة ^{اي في القعدة الاولى} ^{يا قلنا في المرأة كبر} عندنا وعند مالك يتورك فيها و
 عند الشافعي واحمد في الاولي كقولنا وفي الاخيرة كمالك (ويضع
 يديه) حالة التشهد (على فخذيته ويفرج اصابعه) مسوطة (لا
 كل التفريح) هذا عندنا وعند الشافعي يبسط اصابع اليسرى
 ويقبض اصابع اليمنى الا المستحبة وهل يثبتر بالمستحبة عند
 الشهادة عندنا فيه اختلاف صحيح في اخلاصة والبرازي انه لا
 يثبتر وصحيح شراح الهداية انه يثبتر وكذا في الملتقط وغيره

وصفتها ان يحلق مزبده اليمنى عند الشهادة الا بهام والوسطى
ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالمنبحة او يقعد ثلاثاً
وتخمين بان يقبض الوسطى والبنصر والخنصر ويضع راس
ابهامه على حرف مقفيل الوسطى الا ^{بالرافعة اي طرف} الوسطى ويرفع الاصبع عند
النفي ويضعها عند الاثبات ويكره ان يشير بقلنا مسجحة (ثم)
اذا قعد على الصفة المذكورة (يتشهد) اى يقول الذكر الذى فيه
التشهد (ويقول) عطف تفسير ليتشهد (التحيات لله والصلوات
والطيبات الى قوله) اى الى ان يقول (عبده ورسوله) وهو السلا

مك وقال الطحاوي عن ركبته وقال في الدر
عند ركبته ولا يأخذ الركبة هو الا صحح

سند لما روى عن ابن عمر كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا قعد في التشهد وضع
يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع
يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلثة
وخمسين واسار بالسبابة ولما روى
الترمذى من حديثه وانك قلت لا نظرت
الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
جلس يعني للتشهد افترس رجله اليسرى
ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى
ونصب رجله اليمنى من غير ذكر زيادة والرد
من العقد المذكور في رواية مسلم العقد
عند الاشارة فقد لا يجمع التشهد الاثر
ما في الرواية الاخرى مسلم وضع اى عليه
السلام كف اليمنى على فخذه اليمنى وقصر
اصابع كلها واشاد باصبعه التى تلى الايام
وهى السبابة ويقال لها ايضا المسبحة ولا
شك ان وضع الكف لا يتحقق حقيقة مع
قبض الاصابع فكأن المراد وضع الكف
اولا ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند الاشارة
وهو المروى عن محمد في كيفية الاشارة الى
تجلى في الشرح بقوله وصفتها ان يتحلقه
وكذا عن ابي يوسف في الامثلة كذا في التكملة

هذا في قراءة التشهد واجب عندنا وبصير
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ليس
بفرض عندنا خلافا للشافعي فيها أي في قراءة
التشهد والصلاة على النبي عليه السلام فانه
فرها لا عنده كذا في العناية شرح الهداية
بجمع تحية وهي الملك وقيل البقاء الدائم
وقيل العظمة وقيل السلامة أي السلامة
من الآفات وجميع وجوه النقص قال ابن
قتيبة انما جمعت التحيات لان كل واحد
من ملوكهم كان له تحية يحيا بها فقل

فَالْأَبْنُ الْمُنْذَرُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ هُمُ
الْعِبَادَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ قَالَ لَا كَثْرَتُ
لِلصَّالَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ بِالْفَتْحَيْنِ وَمَدَّ
سَانَ لَوْنِهِ التَّسْمِيَةِ بِالْعِصَاوَةِ ٢

جِيءَ
بِالْحُلُو
وَالْهَيْمَةِ وَ
أَوْضِعَ
طَلَّةً (لَا)
يَسْرَى
عِنْدَ
إِنَّهُ لَا
غَيْرُهُ

والو سط
لا ثة
اس
ع عند
نتية (ثم)
في فيه
صلوات
والسلا

بِإِذْنِ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ
لِتُحْيَى
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
تَقْنَاهُ

الزهرى
دور
بل من تحت
ى وهذا

مد لما روي امام احمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا جلس في وسط الصلوة وفي آخرها على ركبتيه اليسرى انصت الى قوله عبده ورسوله ثم قال اذا كان في وسط الصلوة نهض حين يفرغ من تشهد وان كان في آخرها دعا بعد تشهد بما شاء ان يدعو ثم يسلم وفي السنن عن ابن مسعود كان النبي صلى الله عليه وسلم في الركعتين الاوليتين كان على الموضع حتى يقوم كبير

مد قال البرزاني لا نه ادى سنة وكيدة فيلزم تأخير الركن اي وتأخير الركن يجب سجود السهو وهذا باطلا فيعلم ليلا لما روي انه عليه السلام كان ينهض حين يفرغ من التشهد في وسط الصلوة (فان زاد) على قدر التشهد (قال بعض المشايخ) ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا يجب عليه سجدة (السهو وعن ابن حنيفة) فيما رواه الحسن عنه (ان زاد حرفا) واحدا (فعليه سجدة السهو) قال المصنف (واكثر المشايخ على هذا) وفي الخلاصة المختارة انه يلزم السهو ان قال اللهم صل على محمد وآل محمد (والاول وهو زيادة وعلى آل محمد هو الذي عليه الاكثر وهو لا يصح) (واذا قام) بعد التشهد الاول (الى) الركعة (الثالثة) لا يعتمد بيده على الارض) لما روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى ان يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة (وان اعتمد لا بأس به) ومقتضى الحديث انه يكره اذا لم يكن له عذر ويكبر عند هذا النهوض ذكره في الاختيار وصرح به في الحديث الصحيح (ان كانت) تلك (الصلوة فريضة) ثلاثية او رباعية (فهو مختار فيما بعد الاولين) اذا كان قد قرأ فيها (بين ان يقرأ و بين ان يسجد وبين ان يسكت والقراءة افضل) وقد مر الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة الثالثة (وان قرأ يقرأ الفاتحة فسم بسكون السين مبني على الضم بمعنى فقط) (ولا يزد عليها) شيئا لان المتواتر من فعله عليه صلى الله عليه وسلم (فان ضم السورة) الى الفاتحة (سأهيا يجب عليه سجدة السهو) في قول عن ابن يوسف (لتأخير الركوع عن محله) وفي ظاهر الروايات عندهما لا يجب عليه سجود السهو لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مستنوك

مد ذكره في شرح المختار وقد عرفت في خزانة الفقه ونظم الزند وسبب تكبيرات فرائض اليوم والليله اربعا وتسعين ولا يكون كذلك الا اذا كان في الفتيان الى الثالثة تكبير وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر خنوقا الحديث الى ان قال ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلس كبير

مد اي على الفاتحة شيئا لما في المختار من حديث ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين بام القرآن الى الفاتحة وسورتين وفي الركعتين الاخيريين بام الكتاب الحديث

مد والتقدير بالفاتحة مستنون لان الاقتصار عليها واجب لكن ينبغي ان لو اطال زائدا على ما قرأ في احدى الاوليين سهواً يجب سجود السهو بخلاف ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم من غير ترك في وقت ما وانعقد عليه الاجماع وما كان كذلك فهو واجب فاذا خالفه فقد ترك واجبا ومن ترك واجبا سهواً لم يزل سجود السهو كبير

مد وانما قال هذا لئلا يفرغ من التشبي بالركعة الاولى ان يرفع يديه فيه ايضا فان رفع اليدين لم يذكر احدا ان يأت به لكن قول المعصوم وغيره في الاستدلال لان كل شفع من النفل صلوة على حدة يقتضى ان يرفع يديه كما يقتضى ان يصل على النبي عليه وسلم في ذلك التشهد وقد صرح بالصلوة غير المصنوع

مد قولك هذا لا يستفاد من الاستفتاح والتعوذ والتسمية بعله ان كل شفع من النفل صلوة على حدة في غير سنة الظهر القبليية وسنة الجمعة قبلية وبعديية هذا وحينئذ لم يبق لقول المصنوع معنى بل يجب ان يقتصر على نفل كذا في الحاشية

مسنون لا واجب (اما اذا كانت) تلك الصلوة (سنة) من السنن الرواتب (او نفلا) غير الرواتب (فبيدئ) في القيام من التشهد (كما ابتدأ في الركعة الاولى يعني) انه (يأتي بالشاء والتعوذ) احترازه عن رفع اليدين فانه لا يفعله (لان كل شفع من النفل صلوة على حدة) ولذلك قالوا يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القعدة الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر واجبة لان كل واحد منهما صلوة على حدة وقد صرح في شرح الهداية للسروجي بانه لا يصل فيها في التشهد الاول ولا في الثاني الى الثانية وكذا في القنية وفيها انه لو صلى في القعدة الاولى من سنة الظهر ناسيا في وجوب سجود السهو وقولان وتحقيق هذا البحث المذكور في الشرح (ويقعد في القعدة الاخيرة مثل ما قعد في) القعدة (الاولى) عندنا من غير فرق وقد تقدم (المرأة تقعد على اليدين اليسرى في القعدتين وتخرج كلتا رجليها من مكانها) (الآخر) اي الامن لان ذلك استلها (ويتشهد فاذا اتم التشهد في القعدة الاخيرة) يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها ولا خلاف انها تقضى في العمر مرة وقال الطحاوي يجب كل اذكر وقال الكرخي لا يجب وقول الكرخي صحيح وهو المختار لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم رغبتم ان يركب رجل جردت عنده فلم يصل على وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ذكرت عنده فليصل على والاحاديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت ذكره صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزم الا مرة واحدة في الصحيح لكن يندب التكرار بخلاف سجود الثلاثة فانه لا يندب تكراره

مد وذكر في القنية انه لا يصل في القعدة الاولى من سنة الظهر وذكر قولين فيما اذا صلى ناسيا انه عليه سجود السهو وانه لا يسجد عليه وفيها ايضا ولا يصل في الاربع قبل البعدي وبعدها واذا قام الى الثالثة لا يستفتح في البواقي يصل ويستفتح انتهى والاصح انه لا يصل ولا يستفتح في سنة الظهر واجبة لان صاحب الهداية قال ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادة يشير الى غير مرضي عنده ولم يترجمه شرحه والظاهر ان عدم كونه مرضيا عنده لان كون كل شفع من النفل صلوة على حدة ليس مطردا في كل الاحكام فانه لم يطرد في لزوم القعدة الاولى عند ابن حنيفة وابي يوسف حتى لو تركها لا تفسد عندهما ولم يطرد في سجود السهو عند الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على رأس شفع لا يبيح عليه شفع آخر لان السجود ح يبطل لوقوعه في وسط الصلوة فقد صرحوا بصيرورة الكل صلوة واحدة حيث حكموا بوقوع سجود السهو في هذه الصورة في وسط الصلوة وان كان كذلك يمكن ان يقال لا يصل في القعدة الاولى لكونها قعدة في وسط الصلوة ولا يستفتح ولا يتعوذ في القيام الى الثالثة لكونها اقاما في وسط الصلوة لا في اولها والاحكام ان كل ركعتين من النفل صلوة على حدة من وجه دون وجه فاعتبر كونه صلوة على حدة في حق القراءة للاحتياط اذ بالنظر اليه تجب القراءة في كل شفع وبالنظر الى ان الكل صلوة على حدة لا تجب فالاحتياط في الوجوب كما في الوتر وكذا في عدم الشفع الثاني قبل القيام اليه لانه اذا تردد بين المزموم وعدمه لا يلزم بالشك وعلى عدم المزموم يبنى انه اذا اقيمت الصلوة او خرج الخطيب وهو النفل ان يقطع على رأس الشفع كما تقدم وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة بالشرع في الشفع الاخر لان كلا من الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سران الفساد من دفع الشفع اذ لا يحكم بالفساد مع الشك وانما في هذه الاحكام فالاول لا يمتنع كون الكل صلوة واحدة لكونه الاجل للاتصال واتحاد التسمية ولذا لا يقال ان صلواتين بل صلوة واحدة ومستل الاستفتاح ونحوه ليست حرمية عن الامة المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين والله سبحانه اعلم

مد لا تكرار اسم واجب لحفظ سنة التمه بها قوام الشريعة فلو وجبت الصلوة في كل مرة لافضى الى الحرج وهذا القول قولنا ان كل صلوة على النبي عليه الصلاة والسلام بالسماح والكبحى على اطلاق في الامر وهذا القائل باتحاد المجلس كذا في الحاشية

في النفل من السنن الرواتب (او نفلا) غير الرواتب (فبيدئ) في القيام من التشهد (كما ابتدأ في الركعة الاولى يعني) انه (يأتي بالشاء والتعوذ) احترازه عن رفع اليدين فانه لا يفعله (لان كل شفع من النفل صلوة على حدة) ولذلك قالوا يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القعدة الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر واجبة لان كل واحد منهما صلوة على حدة وقد صرح في شرح الهداية للسروجي بانه لا يصل فيها في التشهد الاول ولا في الثاني الى الثانية وكذا في القنية وفيها انه لو صلى في القعدة الاولى من سنة الظهر ناسيا في وجوب سجود السهو وقولان وتحقيق هذا البحث المذكور في الشرح (ويقعد في القعدة الاخيرة مثل ما قعد في) القعدة (الاولى) عندنا من غير فرق وقد تقدم (المرأة تقعد على اليدين اليسرى في القعدتين وتخرج كلتا رجليها من مكانها) (الآخر) اي الامن لان ذلك استلها (ويتشهد فاذا اتم التشهد في القعدة الاخيرة) يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها ولا خلاف انها تقضى في العمر مرة وقال الطحاوي يجب كل اذكر وقال الكرخي لا يجب وقول الكرخي صحيح وهو المختار لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم رغبتم ان يركب رجل جردت عنده فلم يصل على وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ذكرت عنده فليصل على والاحاديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت ذكره صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزم الا مرة واحدة في الصحيح لكن يندب التكرار بخلاف سجود الثلاثة فانه لا يندب تكراره

بذلك لا نهدى السلام المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ونقل عن النووي ان هذه الزيادة في سلام الخرج بدعة والشايع في الكبير اشار الجواره وصاحبها كواي الحسن الزيادة كذا في الكافي

ثم حيث يقول اتباعا للروى في الموضعين اذ في سلام التمسيد قد ورد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام التحلل فالروى فيه عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خد الامير وعن يمينه

وان كان تركه أولى (ويشير بالسبابة اذا انتهى الى أولى الشهادتين)
وقال في الواقعات لا يشتر (والاول هو المختار على ما قدمناه
(فان اشار يعقّد) اي يضم (الخصم والنصر ويخلق الوسطى
بالا بهام) اي يجعلهما حلقه وقد ذكرناه عند ذكر التشهد
(فاذا فرغ من الادعية) بعد التشهد (يسلم عن يمينه ويقول
السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام) اي سلام
الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين او اليسار (وبركاته
ذكره في المحيط) بخلاف السلام الذي في التشهد فانه يقول

منك قوله وينوي به اي ينوي المصلح على السبيل
 الثاني من كان عن يساره من الملائكة واكثر
 والمؤمنان فان قلت تقديم الملائكة في الذكر
 يقتضي افضليتهم قلنا لا يقتضي لان
 الواو لا يقتضي الترتيب كما هو مقرر في الاصطلاح
 فلا يخل من التقديم في الذكر افضلية الملائكة
 على المؤمنين بل مذهب اهل السنة ان رسل
 البشر افضل من رسل الملائكة وسائر
 الال فقواء افضل من سائر الملائكة لقوله
 تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا و
 ابراهيم وآل عمران على العالمين وقوله تعالى
 ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم
 خير البرية والملائكة ما خلون في جملة
 العالمين وفي البرية **ج** وقالت المعتزلة
 الملائكة افضل من البشر لقوله تعالى
 لن يستكفرا المسيح ان يكون عبدا لله
 ولا الملائكة المقربون فان التدرج في منزل
 هذا الكلام من لادنى الى الاعلى كما يقال
 لا يستكف عبد فلون عن خدمتي ولا
 سيده ولان الملائكة رسل الى الانبياء
 فيقبلون عليهم كما يقبل الرسل على
 اممهم واجواب ان الآية انها دليل لنا
 بعين ما ذكرتم لان معناه ان المسيح بعد
 عن الاستكاف من الملائكة واولى بالعبودية

ومن كان ابعد عن الاستكاف وادنى الى العبودية فهو الاقرب منزلة والا بطرقة والاكثر ثوابا عند الله في الآخرة وذلك هو المراد بالافضلية وتفسير الجب في الكبير فاربع النير وقد روي توقف في هذه المسئلة عن جماعة منهم ابو حنيفة لعدم القاطع فانه مثل العالمين والبرية من لعام وهو مختلف في افادة القطع وتوضيح علم ما لم يحصل لنا الحكم بعلمه الى عالمه اسلم والله اعلم بكثير خبره

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

مد اخرج الطبراني مرقوعا وكل بالحو من مائة وستون ملكا يزوتون عنه ما لم يقدر له من ذلك البصر عليه سبعة املاك يذوبون
المؤمن عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب في اليوم الصائف ولو وكل العبد الى نفسه طرفه عين لا اختطفته الشياطين وذكر
ابن راهويه في مسنده والبيهقي في شعبا الايمان في حديثين طويلين ما يفيدانها اثنتان واخرج الطبراني في تفسيره عند قوله تعالى
له معقبات الاية من حديث آخر دخل عثمان بن عفان على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله اخبرني عن العبد كم معه ملك
فقال عليه الصلاة والسلام على يمينك ملك على حسناك وهو امين على الملك الذي على الشمال فاذا عملت حسنة كتبت عشره ا

وراءه يدفع عنه الكارّة وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلح على
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويبلغه آياه (وقيل) مع كل مؤمن
(ستون) ملكا (وقيل مائة وستون) (وقيل ملكان) (وقيل غير
ذلك) فلهذا ينوي من معه عموما من غير تعيين عدد (وينوي المقتد
إمامه في التسليمة الاولى) مع من ينوي فيها (ان كان) الإمام (عن
يمينه او يحداه) اي ان كان الإمام بجذائه ينوي في التسليمة الاولى
ايضا وهذا عند ابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله وهو
رواية عن ابى حنيفة رحمه الله ينوي في التسليمتين (و) ينوي
(في التسليمة الاخرى) اي الثانية (ان كان عن يساره) والامام
ايضا ينوي القوم مع الحفظة في التسليمتين هو الصحيح (وقيل
لا ينويهم الصلاه وقيل بالتسليمة الاولى فقط) واما المنفرد
فلا ينوي سوى الحفظة (وينبغي) للصلي من طريق الادب

ولا يتجاوز (وفي) حال (الركوع الى ظهر قدميه وفي) حال
(سجوده الى ارنبة انفيه) اي طرفه (وفي) حال (القيود الى حجره)
وهو ما على جميع فخذيه من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع لان
الخاص لا يشكك بعينه ازيد مما يقتضيه اصل الخلقة وادركه
العين على اصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرهما في الحالات
المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه حال
القيام قد رابع اصابع مضمومة (والسنة للامام في السلاط)
ان يكون التسليم الثانية اخفض من) التسليم (الاولى) في
الصوت فان الجهر لاجل الاعلام بالانشقاقات وهو محتاج اليه
في التسليم الاول والثانية لان الاولى تدل عليها لانها تعقبها

من حيث الصورت وهذا بناء على ان السنة في حق الجمهور في اذكار الانتقال جميعها لاجل الاعلام بانتقاله من حال الى حال
كما ليس له الجمهور بالتسليم الا ان التسليمية الاولى للانتقال فلا بد من تمام الجمهور بها كسائر اذكار الانتقال بخلاف
ثانية فانها للتسوية مع ان الاولى مالة على تعقيبها ايها فلا حاجة الى زيادة الجمهور بها كثير
الى الامام فيكون ضمير اليه راجعا الى الامام او الاعلام فيكون اليه فائبا المحتاج

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

مد ويجوز ان يرد بقوله كلاهما القيام الى التطوع بلا تأخير اذ لم يكن له ورد ولا اشتغال بالدعاء اولا اذا كان له ورد ولكن التقدير الاول اقرب كسيرة

مد بصيغة المجهول من باب لا افعال والتفعيل اي حتى يؤذن المؤذن للصلاة والا اضطرار من باب لا افعال اضطرار من الضمير فقلت التاء طاء لوقوع الضاد قبل تاء افعال بالتركيب بان اوزره برشيه طيا يوب او تودمق وكذا ذكر في الخلاصة والبرازي عن الفقيه ان الليث ان القول بان الاشتغال بالبيع والشراء بعد السنة قبل الفرض بطلانها مشكك لانه لا رواية فيه ونقل عن الفقيه ان الكلام بعد الفرض وقبل السنة لا يسقط السنة لكن ينقض ثوابه وكل عمل ينال التهمة ايضا لا يسقطها قال رحمه الله تعالى وهو الاصح انتهى كلام الفقيه كذا في الكبير ج

مد وهذا لبيان ما ذكر في الخلاصة حيث قال وان كان المصلي مقتدا او يهتدي ومعه ان لبت في مصلاه بدعواه وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تقدم او تأخر او انحرف يمنة او يسرة جاز والكل سواء لان المراد بقوله والكل سواء اي في اقامة السنة لا في الفضل فان نفسه قد صرح بعد ذلك بان المنزل افضل من هذا ولم يظهر الفرق بين الامام وغيره وحيث صرح في الامام بكراهة تأخير السنة وسوى في غيره بين التأخير والوصل لا ان يقال ان حديث عائشة المتقدم انه عليه السلام لم يكن يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام الى اخره والغالب من حاله عليه السلام الامانة خصه عدم التأخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا يتطوع في مكان الفرض لقوله عليه السلام ايحى احدكم اذا فرغ من صلوة ان يتقدم او يتأخر بسجدة وكذا يستحب الجماعة كبسجدة لتلا بطلانها داخل انهم في الفرض انتهى قوله ثم يقوم غير مخصوص بالامام دون غيره ولفظ احدكم في الحديث شامل للمقتدي وغيره فالجواب ان المستحب في حق الكل وصل السنة بالكتابة من غير تأخير الا ان الاستحباب في حق الامام اشد حتى يؤدى تأخيرها الى الكراهة لحديث عائشة بخلاف المقتدي والمنفرد وتظهر هذا قولهم يستحب الاذان والاقامة للمسلمين ومن يصلي في بيته في المصرو ويكره تركها الاول دون الثاني فعلم بان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض والله سبحانه اعلم شرح كبير

مد اعلم ان الفعل ان تقضى ترك واجبه فهو مكروه كراهة تنزيه ولكن تفاوت في الشدة والقرب من التحريم بحسب كراهة السنة وان لم يتضمن ترك شيء منها فان كان اجنبيا من الصلاة ليس فيه تنبيه لها ولا فيه دفع ضرر فهو مكروه ايضا كالعبث بالنار او البدن وكلما يحصل بسبب اشتغال القلب وكذا ما هو من عادة اهل التكبير او منيع اهل الكتاب واكثرنا بما ليس فيه تنبيه لها مما ذكره في الخلاصة من لوم ترك الجماعة من السجود في فقهنا بيد واحدة او سواها بيد واحدة لا يكره لانه من تمام الصلاة وبما ليس فيه دفع ضرر من خوف الحيرة والعقرب فان لا يكره فاعلم هذا علم ان تغطية القدم اذا لم يكن عذر مكروه وكذا تغطية الاذن ذكره قاضيان شرح كبير

مد وعما الى هزيمة انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم وصححه كسيرة مد امر الغائب ما استطاع اي فليست له بقدر استطاعته ومنعه عن التفاح ج مد لما روي الترمذي انه عليه الصلاة والسلام قال ان الثأوب في الصلاة من الشيطان فاذا ثأوب اهدكم فليكنتم ما استطاعتم ودوية فليضع يده على فميه ودان هذا عن ان الثأوب مكروه كسيرة مد قوله بان يضع يده او كفه على فيه بضم الكاف وتشديد الميم بالتركيب ثوبك كسيرة

مد قوله ذكره قاضيان (الاعند الثأوب) فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه (والادب عند الثأوب ان يكظمه) اي يمسكه ويمنع عن الانفجاح (ان قدر) على ذلك لقوله عليه السلام اذا ثأوب احدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل في فيه (وان لم يقدر فلا بأس بان يضع يده او كفه على فيه) كذا روي عنه عليه السلام وكذا يكره التغطى لانه دليل الغفلة والكل (و) يكره (الا عتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه) اي من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة (سبة المجسر) الكائن للنساء يلف حول وجهه (المجسر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها) وقال بعضهم (الاعجاد ان يشد حول) اي ان تداسه (بالمندبل) ونحوه (ويندى) اي يظهر (هامة) اي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو الموافق لا عتجار المرأة وكراهة التشبه بها (ويكره العقص) اي عقص الشعر وهو ضفره وقتله (ادابه) في الجامع (ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او) ان (يلف ذؤابتيه) ثنية ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها هزة ممدودة ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره (حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات او) ان (يجمع الشعر كله من قبيل) اي من جهة (القفاء ويمسكه) اي يشده (بخط او حرق) كيلا يصيب الارض اذا سجد) وجميع ذلك مكروه اذا فعل قبل الصلاة وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة نهية صلى الله

مد قوله ذكره قاضيان (الاعند الثأوب) فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه (والادب عند الثأوب ان يكظمه) اي يمسكه ويمنع عن الانفجاح (ان قدر) على ذلك لقوله عليه السلام اذا ثأوب احدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل في فيه (وان لم يقدر فلا بأس بان يضع يده او كفه على فيه) كذا روي عنه عليه السلام وكذا يكره التغطى لانه دليل الغفلة والكل (و) يكره (الا عتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه) اي من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة (سبة المجسر) الكائن للنساء يلف حول وجهه (المجسر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها) وقال بعضهم (الاعجاد ان يشد حول) اي ان تداسه (بالمندبل) ونحوه (ويندى) اي يظهر (هامة) اي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو الموافق لا عتجار المرأة وكراهة التشبه بها (ويكره العقص) اي عقص الشعر وهو ضفره وقتله (ادابه) في الجامع (ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او) ان (يلف ذؤابتيه) ثنية ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها هزة ممدودة ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره (حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات او) ان (يجمع الشعر كله من قبيل) اي من جهة (القفاء ويمسكه) اي يشده (بخط او حرق) كيلا يصيب الارض اذا سجد) وجميع ذلك مكروه اذا فعل قبل الصلاة وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة نهية صلى الله

مد قوله ذكره قاضيان (الاعند الثأوب) فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه (والادب عند الثأوب ان يكظمه) اي يمسكه ويمنع عن الانفجاح (ان قدر) على ذلك لقوله عليه السلام اذا ثأوب احدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل في فيه (وان لم يقدر فلا بأس بان يضع يده او كفه على فيه) كذا روي عنه عليه السلام وكذا يكره التغطى لانه دليل الغفلة والكل (و) يكره (الا عتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه) اي من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة (سبة المجسر) الكائن للنساء يلف حول وجهه (المجسر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها) وقال بعضهم (الاعجاد ان يشد حول) اي ان تداسه (بالمندبل) ونحوه (ويندى) اي يظهر (هامة) اي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو الموافق لا عتجار المرأة وكراهة التشبه بها (ويكره العقص) اي عقص الشعر وهو ضفره وقتله (ادابه) في الجامع (ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او) ان (يلف ذؤابتيه) ثنية ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها هزة ممدودة ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره (حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات او) ان (يجمع الشعر كله من قبيل) اي من جهة (القفاء ويمسكه) اي يشده (بخط او حرق) كيلا يصيب الارض اذا سجد) وجميع ذلك مكروه اذا فعل قبل الصلاة وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة نهية صلى الله

مد قوله ذكره قاضيان (الاعند الثأوب) فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه (والادب عند الثأوب ان يكظمه) اي يمسكه ويمنع عن الانفجاح (ان قدر) على ذلك لقوله عليه السلام اذا ثأوب احدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل في فيه (وان لم يقدر فلا بأس بان يضع يده او كفه على فيه) كذا روي عنه عليه السلام وكذا يكره التغطى لانه دليل الغفلة والكل (و) يكره (الا عتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه) اي من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة (سبة المجسر) الكائن للنساء يلف حول وجهه (المجسر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها) وقال بعضهم (الاعجاد ان يشد حول) اي ان تداسه (بالمندبل) ونحوه (ويندى) اي يظهر (هامة) اي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو الموافق لا عتجار المرأة وكراهة التشبه بها (ويكره العقص) اي عقص الشعر وهو ضفره وقتله (ادابه) في الجامع (ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او) ان (يلف ذؤابتيه) ثنية ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها هزة ممدودة ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره (حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات او) ان (يجمع الشعر كله من قبيل) اي من جهة (القفاء ويمسكه) اي يشده (بخط او حرق) كيلا يصيب الارض اذا سجد) وجميع ذلك مكروه اذا فعل قبل الصلاة وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة نهية صلى الله

مد قوله ذكره قاضيان (الاعند الثأوب) فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه (والادب عند الثأوب ان يكظمه) اي يمسكه ويمنع عن الانفجاح (ان قدر) على ذلك لقوله عليه السلام اذا ثأوب احدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل في فيه (وان لم يقدر فلا بأس بان يضع يده او كفه على فيه) كذا روي عنه عليه السلام وكذا يكره التغطى لانه دليل الغفلة والكل (و) يكره (الا عتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه) اي من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة (سبة المجسر) الكائن للنساء يلف حول وجهه (المجسر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها) وقال بعضهم (الاعجاد ان يشد حول) اي ان تداسه (بالمندبل) ونحوه (ويندى) اي يظهر (هامة) اي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو الموافق لا عتجار المرأة وكراهة التشبه بها (ويكره العقص) اي عقص الشعر وهو ضفره وقتله (ادابه) في الجامع (ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او) ان (يلف ذؤابتيه) ثنية ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها هزة ممدودة ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره (حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات او) ان (يجمع الشعر كله من قبيل) اي من جهة (القفاء ويمسكه) اي يشده (بخط او حرق) كيلا يصيب الارض اذا سجد) وجميع ذلك مكروه اذا فعل قبل الصلاة وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة نهية صلى الله

مد قوله ذكره قاضيان (الاعند الثأوب) فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه (والادب عند الثأوب ان يكظمه) اي يمسكه ويمنع عن الانفجاح (ان قدر) على ذلك لقوله عليه السلام اذا ثأوب احدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل في فيه (وان لم يقدر فلا بأس بان يضع يده او كفه على فيه) كذا روي عنه عليه السلام وكذا يكره التغطى لانه دليل الغفلة والكل (و) يكره (الا عتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه) اي من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة (سبة المجسر) الكائن للنساء يلف حول وجهه (المجسر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها) وقال بعضهم (الاعجاد ان يشد حول) اي ان تداسه (بالمندبل) ونحوه (ويندى) اي يظهر (هامة) اي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو الموافق لا عتجار المرأة وكراهة التشبه بها (ويكره العقص) اي عقص الشعر وهو ضفره وقتله (ادابه) في الجامع (ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او) ان (يلف ذؤابتيه) ثنية ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها هزة ممدودة ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره (حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات او) ان (يجمع الشعر كله من قبيل) اي من جهة (القفاء ويمسكه) اي يشده (بخط او حرق) كيلا يصيب الارض اذا سجد) وجميع ذلك مكروه اذا فعل قبل الصلاة وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة نهية صلى الله

مد قوله ذكره قاضيان (الاعند الثأوب) فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه (والادب عند الثأوب ان يكظمه) اي يمسكه ويمنع عن الانفجاح (ان قدر) على ذلك لقوله عليه السلام اذا ثأوب احدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل في فيه (وان لم يقدر فلا بأس بان يضع يده او كفه على فيه) كذا روي عنه عليه السلام وكذا يكره التغطى لانه دليل الغفلة والكل (و) يكره (الا عتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه) اي من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة (سبة المجسر) الكائن للنساء يلف حول وجهه (المجسر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها) وقال بعضهم (الاعجاد ان يشد حول) اي ان تداسه (بالمندبل) ونحوه (ويندى) اي يظهر (هامة) اي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو الموافق لا عتجار المرأة وكراهة التشبه بها (ويكره العقص) اي عقص الشعر وهو ضفره وقتله (ادابه) في الجامع (ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او) ان (يلف ذؤابتيه) ثنية ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها هزة ممدودة ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره (حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات او) ان (يجمع الشعر كله من قبيل) اي من جهة (القفاء ويمسكه) اي يشده (بخط او حرق) كيلا يصيب الارض اذا سجد) وجميع ذلك مكروه اذا فعل قبل الصلاة وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة نهية صلى الله

مد قوله وذكر الكراهة نهية صلى الله عليه وسلم وهو ما روي الطبراني بوساطة عن ام سلمة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام نهى ان يصل الى اخره واخرج السنة عنه عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا وفي العقص كف الشعر فيكون منها كراهة في الكبير

هذا اي لا يجزئ ما نزع الوضوء والرفع على وجه السنة فيمنع ذلك لا يكره لان العذر يبيح ترك الواجب فضلا عن السنة لان
 الخروج مدفوع بالنقص
 من قوله اي كثر اليك بفتح النون وسكون القاف والديك بكسر الدال ومدحها بالتركية طاوق وخرويس منقار يله برد نادر
 ديوشروب كثر منك والنتقار بكسر الميم قوشك وطاوغك بوزنه ويرل
 من قوله كاقعاء الكلب بكسر الهجزة ومد العين المهملة كلبك اي كلبا قاريا دوشوب وايكي اللين ديكوب دزي وزره
 او تود مسير اي يكره ان يقضي جلوسه
 للتشهد اوبين السجدين

عليه وسلم ان يصلي الرجل ورأسه معقوص (ويكره وضع اليد)
 على الارض (قبل) وضع (الركبة اذا سجد ودفعها) اي رفع الركبة
 (قبلها) اي قبل رفع اليد (اذا اقام) من السجود لمخالفة السنة
 (الا) اذا فعل ذلك (من عذر) فانه لا يكره (ويكره ان ينقر)
 المصلي في سجوده (نقر الديك) اي كثر الديك في السرعة لما فيه
 من ترك انطمانية (و) يكره (الا يقضي) في جلوسه (اقعاء الكلب)
 اي كاقعاء الكلب (وهو ان يضع اليدين على الارض وينصب
 فخذه) وساقه نصبا (وقيل) هو (ان ينصب يديه امامه
 نصبا) والا ولا يصح قال في المستصفى اقعاء الكلب في نصب
 اليدين واقعاء الادمعي في نصب الركبتين الى صدره (و) يكره
 (ان يفترش ذراعيه) في السجود (افتراش) اي كافتراش
 (الثعلب) وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث
 فانه عليه السلام نهى عن نقر كثر الديك واقعاء كاقعاء الكلب
 وافتراش كافتراش الثعلب (و) يكره (ان يرفع يديه عند الركوع)
 وعند رفع الرأس من الركوع) لانه فعل زائد ولكن لا تقسده
 الصلوة في الصحيح لانه من جنسها خلا لما رواه مكحول عن ابى
 حنيفة انها تقسده (و) يكره (ان يسدل ثوبه) اي يرسل من
 غير ان يلبسه (وهو) اي السدل (ان يضعه) اي الثوب (على
 كتفيه ويرسل اطرافه) على عضديه او صدره (وفي القدوري)
 شرح مختصر الكرخي هو (ان يجعله على رأسه او كتفه ثم يرسل
 اطرافه من جوانبه) وفي فتاوى قاضيان هو ان يجعل الثوب على
 رأسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل
 سدل فان السدل في اللغة الارغاء والارسال وفي الشرع الار

هذا اي يسطر ذراعيه على الارض مثل
 الثعلب وهي بفتح التاء المثناة بالتركية
 تلك يد كل من جانور والذراع بكسر الدال
 المعجمة فونكه بلكدن ويرسكه قد ورد

منه في مسند الامام احمد عن ابى هريرة
 رضي الله عنه انه في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلثة
 عن نقر كثر الديك واقعاء كاقعاء الكلب في
 الثفات كالنقاة الثعلب او افتراش كافتراش
 الثعلب وفي الصحيح من حديث عائشة كان
 تعينه عليه الصلاة والسلام ينهي عن عقبة
 الشيطان وان يفترش الرجل ذراعيه افترش
 السبع وعقبة الشيطان الاقعاء واما
 ما روى مسلم عن طاووس قلت لابي عباس
 في الاقعاء على القدمين فقال هي السنة
 فقلنا ما افترناه جفاء بالرجل فقال هي
 سنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما روى
 البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير انهم كانوا
 يفعلون فاجابوا المحقق عنه ان الاقعاء
 على ضربين احدهما مستحب وهو ان يضع
 اليدين على عقبيه وركبتيه في الارض وهو
 المروي عن العبادلة والتمني منه هو الصفة
 المستندة كذا قال الشيخ كما لا بد من انظر
 وهو محمول على خارج الصلوة فان ما ذكر
 من احديث ليس فيه ما يدل على ان المراد
 القعود في الصلوة والافوضع الاليتين
 على العقبين في الصلوة مكروه ايضا لما في
 الحلو من السنون وهو افتراش الرجل اليسرى
 ولكن يفهم حينئذ ان الاقعاء بنصب الركبتين
 مكروه خارج الصلوة ايضا ولا بعد فيه
 لانه جلوسا حقا بخلاف الاحتباء اذ ليس فيه
 كراهة خارج الصلوة والفرق بين الاحتباء
 والاقعاء ان الاحتباء يكون بشد الركبتين
 الى الظهر عند نصبهما يديه او ثوبه او غيره
 وهو اكثر جلوسا شرعا القرب شرح كبير

هذا ان رفعها لان المفسد انما هو العمل الكثير وهو ما يعلق ان فاعله ليس في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك كذا نقل عن الكافي
 من الباب الاول ما خذ من السدل بفتح السين وسكون الدال بمعنى الارغاء والارسال والكلف بفتح الكاف بالتركية انسانك
 جكني واموزينه ويرل والعصبة بفتح العين المهملة وضم الضاء المعجمة انسانك بازوسي والكصد بفتح الصاد انسانك
 كوكسنة ويرل

هذا لا بد ان يقيد بعدم اللبس فيها ضرورة ان ارسال ذيل القميص ونحوه لا يبيح سدلا بدونه قوله وكراهته اي وجه كراهة السدل
 نهيه صلى الله عليه وسلم فيما اخرجه ابوداود والحاكم عن ابى هريرة انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل في الصلوة وان
 يغطي الرجل فاه ولان فيه شغل القلب بجل شئ في الصلوة لا فائدة فيه فالكراهية والاحتباء والارسال اذ لم يكن للصلوة ولا لغيره
 يكره في داخل الصلوة لا في خارجها وان تحصى العذر لا يكره فيها انتهى
 من بفتح القاف ومد الباء الموحدة بالتركية او كي اجق خفتان كعباء وجبه وردا كيه قوله او مطرف بكسر الميم او منبها وقيل لا

المطرفة بالتركية عربيل او قاسن كيد كلوي
 يوكدن لباس وردا كيه برقاچ علملي اولم
 ولفظ باران بالقارسية هو المطرف وبالتركية
 يعمره ويرل اي لباس من صوف وغيره
 يلبس لاجل التحفظ عن المطر يعني بالعموم

الارسال بدون اللبس المعتاد وكراهته نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عنه (او يوصل في قباء او مطرف) بضم الميم وفتح الواو ثوب
 مربع من حرمل له اعلام (او باراني) اي منظر على وزن منبر
 وهو ما يلبس للسير (ينبغي ان يدخل يديه في كمه) ان (يشد
 القباء) ونحوه (بالمنطقة) احترازا عن السدل (ولم يدخل
 يديه في كمه قيل لا يكره واختاره صاحب الخلاصة والبرزلي
 واختار قاضيان وغيره انه يكره وهو الصحيح لانه يصدق
 عليه حد السدل (وعن الفقيه ابى جعفر) الهندواني (انه كان
 يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو سيئ)
 يعني ولو ادخل يديه في كمه وينبغي ان يقيد بما اذا لم يترزأ زواره
 لانه يشبه السدل حينئذ اما اذا زرها فقد صار كغيره من
 الثياب في اللبس واما الاقبية الرومية التي تجعل لا تحارها
 خروق عند اعلى العضد اذا اخرج المصلي يده من الخرق
 وارسل الكم فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه ولان فيه
 شغل القلب ولانه فعل المتكبرين اذ لا تكاد نفوس اهل
 الدنيا تسبح بتركه ولو ادخل الكم تحت منطقتهم زالت الكراهة
 لزوال اسبابها المذكورة (ويكره ان يكف ثوبه) وهو في الصلوة
 يعمل قليل بان يرفعه من بين يديه او من خلفه عن السجود او يدخل
 فيها وهو مكشوف كما اذا دخل وهو مشتمرا الكم او الثوب (او)
 ان (يرفعه كيلا يترتب ويكره) للمصلي كل (ما هو من اخلاق
 الجبارة) عموما لانه الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع
 فان تكبر والتجبر ينافيها (ويكره ان يصلي في زوايا واحدة) او
 في السراويل فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي احدكم

منه وفي الخلاصة المصلي اذا كان لا يسر
 سقعة اي ثوب مشقوق بالتركية او كي اجق
 ثوب جبه وانثاري كيه والفرجي يعني الفرجة
 ولم يدخل يديه من الادخال انقلبا المتكبرون
 في الكراهة والاحتباء لانه لا يكره ولم يوافق على
 ذلك احد سوى البرزلي والصحيح الذي عليه
 قاضيان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل
 يديه في كمه يصدق عليه اسم السدل لانه
 ارسال للثوب بدونه ان يلبسه كذا في الكبير

من قوله ان يقيد بما اذا لم يترزأ زواره
 اي ان لم يشده بالازرار وهي جمع الزر
 بكسر الزاء وتشديد الزا المهملة بالتركية
 دو كيه ويرل وحي مصدرا بفتح الزاء
 من ابواب الاول يعني الشد والربط يقال
 زودت القميص على زرعه

منه لانه ارغاء من غير لبس اذ لبس
 الكم يكون بادخال اليد فيه

من قوله شغل القلب بمرأته ونحوه
 من ان يجلس عليه احد عند قيامه فيترق
 اي يتحرك ولان فيه تشبها باهل التكبر

اي المصلي فيها اي في الصلوة وثوبه
 مكشوف اي ملفوف مثل لفجبة
 من خلفه

منه ما خذ من التثمين بالتركية ثوب
 رفع ايدوبجره ملك ويكني رفع ايدوب
 صيغته مق يتكلم اندست الا ان يمسسه
 اويله ايدر قوله او الثوب اذا دخل
 في السراويل فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي احدكم

وهو مشتمر الزيل بفتح الزا المعجمة وسكون الياء بالتركية اذ لا كراهية له ان يركب في الزا واحد او
 ودويشرمك كيه
 من قوله كيلا يترتب ما خذ من الثوب من بابا الثقل اي لا يصلي التراب الى ثوبه لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم
 امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا تكف شعرا ولا ثوبا ولا ن ذلك نوع تجبر

مد اي من الثواب والعائق بفتح العين المهملة وكسر التاء يستوى فيه المذكور والمؤنث بالتركية چكني واموزيكي ردا موضوعي
 د بلك راواه في الصحيحين عز في هريرة رضي الله تعالى عنه
 مد قوله الامن عذرا اي لا اجل عذر يوجب ان يصلي بازار واحد لان الخروج مدفوع بنص الكتاب
 مد اي لم يعتقدها امرهما في الصلوة بل يظن ان النقطتين امرهين فتركها لذلك وهذا معنى قولهم تهاونا بالصلوة
 وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار لان ذلك كفر والعياذ بالله تعالى

في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (الامن عذرا) بان لا يجد
 غيره (او) يكره (ان يصلي حاسرا) اي كاشفا (رأسه تكاسلا) اي
 لاجل الكسل بان استغفل قفطية (او تهاونا) بان لم يرها امرهما
 من الصلوة (ولا بأس) عليه (اذا فعله) اي كشف الرأس (انذلا
 وخشوعا) لانه المقصود في الصلوة وفي قوله لا بأس اشارة الى
 الا لا ولي ان لا يفعل لان فيه ترك اخذ الزينة المأمور بها مطلقا
 في الظاهر (و) كذا (يكراه ان يصلي في ثياب البذلة) بكسر الباء
 والذال المعجمة وهو ما لا يصبأ ولا يحفظ من الدنس وخوه
 (او) في ثياب (المهنت) اي الخدمة والعمل لما في ذلك ايضا
 ترك اخذ الزينة (والاستحباب يصلي) الرجل (في ثلاثة اثنان
 ازار وقصيص وعمامة) ولو صلى في ثوب واحد متوشحا بجمع
 بدنه كما يفعل القصار في المقصرة جاز من غير كراهة لكن فيه
 ترك الاستحباب (و) روى (عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى) انه
 (كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة والمرأة يصلي في) ثلاثة
 اثواب ايضا (قصيص وخمار ومقنعة) وفي الخلاصة قصيص وازار
 ومقنعة وهو الاولي لان الازار فيه زيادة الستر والمقنعة
 تسد مسد الخمار وهي بكسر الميم ثوب يوضع على رأس ويربط
 تحت الحنك والقناع اوسع منها بحيث يعطف من تحت الحنك
 ويربط من الوداء والخمار اكبر منها بحيث يغطي به الرأس
 وترسل طرفه على الظهر او الصدر (ويكره) ايضا للعامل
 (ان يرفع رأسه او ينيكسه) وهو (في الركوع) لمخالفة الهيئة
 المسنونة فيه (و) يكره (ان يعبت بثوبه او بشيء من جسده)
 لعبت فعل فيه غرض غير صحيح والسفة مالا غرض فيه اصلا كذا

مد اي كشف الرأس لان فيه ترك اخذ
 الزينة المأمور بها بالاشارة في قوله تعالى
 خذوا زينتكم عند كل مسجد وان كانت
 المراد بها ستر العورة على ما ذكره اهل التفسير
 فكيف لا رعاية الادب في الوقوف بين يديه
 تعالى مما امكن من تحييل الظاهر والباطن
 وتزيينها كذا في الكبير وينبغي للمصلي
 ان يتدلل ويخشع بقلبه مع تزيين
 الظاهر فانها من افعال القلوب

مد على وزن الكلمة او بفتح الميم والها معا
 عطفت تفسيرا لثياب البذلة او بمعنى الواو
 اي في ثياب الخدمة والعمل

مد فذكر الازار في موضع الخمار وهو الاولي
 الاولي لان الازار ثوب يغطي به من راسها
 الى قدمها وان المرأة محتاجة الى زيادة الستر
 فاذا استحباب الازار للرجل فالاولى ان
 يستحب لها وفي الخلاصة ايضا فان صلت
 في ثوبين جازت صلواتها يعني في قصيص و
 مقنعة وان صلت المرأة في ثوب واحد
 متوشحة ورأسها مكشوفة لا يجوز لان
 رأسها عورة انتهى

مد من التكنيس بالتركية باشنك كوعده
 اشاغويه اندمك

مد قوله فيه غرض غير صحيح والعبت لعب حرام خارج الصلوة في رتبته في الصلوة اولى ونقل عن الدار ان العبت في الصلوة مكروه
 تحريرا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يعبت في الصلوة فقال لو خشع قلب هذا خشعت زجوارحه ولقول صلى
 الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلثا تهاونا بالصلاة والباقيان هو الرفق في الصوم والصلوة في المقابر كذا
 في العناية

مد اي اصابع حتى يحصل صوته من لغز وهي بفتح الغين المنيحة وسكون الميم بالتركية برنسنه في اليد صمق بوقامده برمغني
 صمق قوله لنهي عليه السلام لما روى ابن ماجة عن ابي حنيفة عن علي رضي الله عنه عنه عليه السلام انه قال لا تفرقع اصابعك
 وانت في الصلوة وهو معلول بالحديث الاعود ولان الفرقة فعل لا فائدة فكان كالعبت كذا في الكبير

مد من التشبيك وهو احوال اصابع اليدين بعضها في بعض فانه مكروه ايضا لما روى ابو داود والترمذي عن عكرمة بن عمار
 العين المهملة انه صلى الله عليه وسلم قال

كذا عن الكردى وقيل العبت لعب لا لذة فيه واللعب هو الذي فيه
 لذة (و) يكره (ان يفرقع اصابعه) بان يمدها او يفرجها حتى تصوت
 لنهي عليه السلام عنه وقيل من عمل قوم لوط وعلى هذا فيكره
 خارج الصلوة ايضا (او تشبك بين اصابعه) لنهي عليه السلام
 عنه ان يفعل في المسجد ففي الصلوة اولى بالنهي (و) يكره (ان
 يجعل يده على خصره) لنهي عليه السلام عن الخصر في الصلوة
 وهو مفسر بذلك على الاصح (و) يكره (ان يقلب الحصى) بكل
 حال (الا) بحال (ان لا يمكنه) الحصى (من السجود عليه) بان
 اختلاف ارتفاعه وانخفاضه كثيرا فلا يستقر عليه قدر القرض
 من اجبه (فيستوي) حينئذ (مرة او مرتين) لان فيه روايتين
 في رواية يسوية مرة وفي رواية مرتين وفي ظاهر الروايتين انه
 يسوية مرة لا يزيد عليها لقوله عليه السلام لا تمسح الحصى
 وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة (و) يكره (ان يترج)
 في جلوسه (الامن عذرا) لمخالفة الجلوس المستنول ولا يكره
 خارج الصلوة في الاصح لانه عليه السلام كان جل قعوده في
 غير الصلوة مع اصحابه التربع وكذا عن عمر وان كان اجلوس
 على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع (و) يكره (ان يغمض
 عينيه) لنهي عليه السلام عنه في الصلوة (و) يكره (ان يلفظ
 بوجهه) يمينا او شمالا لقوله عليه السلام حين سئل عنه هو
 اختلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد ولو اللفظ
 بصدره تفسد وان كان بموق عينيه فلا يكره (و) يكره (ان
 يسجد على كور عمامة) وقد تقدم في بحث السجود (وان يتخنع
 قصدا يعني) بقوله قصدا احتياطا من غير ضرورة وهذا

مد اي اصابع حتى يحصل صوته من لغز وهي بفتح الغين المنيحة وسكون الميم بالتركية برنسنه في اليد صمق بوقامده برمغني
 مد قوله لنهي عليه السلام لما روى ابن ماجة عن ابي حنيفة عن علي رضي الله عنه عنه عليه السلام انه قال لا تفرقع اصابعك
 وانت في الصلوة وهو معلول بالحديث الاعود ولان الفرقة فعل لا فائدة فكان كالعبت كذا في الكبير
 مد من التشبيك وهو احوال اصابع اليدين بعضها في بعض فانه مكروه ايضا لما روى ابو داود والترمذي عن عكرمة بن عمار
 العين المهملة انه صلى الله عليه وسلم قال
 كذا عن الكردى وقيل العبت لعب لا لذة فيه واللعب هو الذي فيه
 لذة (و) يكره (ان يفرقع اصابعه) بان يمدها او يفرجها حتى تصوت
 لنهي عليه السلام عنه وقيل من عمل قوم لوط وعلى هذا فيكره
 خارج الصلوة ايضا (او تشبك بين اصابعه) لنهي عليه السلام
 عنه ان يفعل في المسجد ففي الصلوة اولى بالنهي (و) يكره (ان
 يجعل يده على خصره) لنهي عليه السلام عن الخصر في الصلوة
 وهو مفسر بذلك على الاصح (و) يكره (ان يقلب الحصى) بكل
 حال (الا) بحال (ان لا يمكنه) الحصى (من السجود عليه) بان
 اختلاف ارتفاعه وانخفاضه كثيرا فلا يستقر عليه قدر القرض
 من اجبه (فيستوي) حينئذ (مرة او مرتين) لان فيه روايتين
 في رواية يسوية مرة وفي رواية مرتين وفي ظاهر الروايتين انه
 يسوية مرة لا يزيد عليها لقوله عليه السلام لا تمسح الحصى
 وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة (و) يكره (ان يترج)
 في جلوسه (الامن عذرا) لمخالفة الجلوس المستنول ولا يكره
 خارج الصلوة في الاصح لانه عليه السلام كان جل قعوده في
 غير الصلوة مع اصحابه التربع وكذا عن عمر وان كان اجلوس
 على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع (و) يكره (ان يغمض
 عينيه) لنهي عليه السلام عنه في الصلوة (و) يكره (ان يلفظ
 بوجهه) يمينا او شمالا لقوله عليه السلام حين سئل عنه هو
 اختلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد ولو اللفظ
 بصدره تفسد وان كان بموق عينيه فلا يكره (و) يكره (ان
 يسجد على كور عمامة) وقد تقدم في بحث السجود (وان يتخنع
 قصدا يعني) بقوله قصدا احتياطا من غير ضرورة وهذا

مد بان يلقى اي يميل عنقه عن القبلة الامامية لما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن اللفات في الصلوة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد والاختلاس بكسر الهمزة والتاء بالتركية
 قائم وسلب ابتداء معناه وفي سنن ابى داود عن ابى حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال الله تعالى
 مقبلا على العبد في صلواته ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه يعني قل ثوابه كذا في الكبير
 مد يعني ان نظر هو عن عينية يمنة او يسرة من غير ان يميل عنقه او يميل لاجل لا يكره

مد اي عن التقيض وهو قوله عليه السلام
 اذا قلتم احكم الى الصلوة فلا يغمض عينيه
 ولانه ينافي الخشوع وفيه نوع عبت كذا
 في الزيلعي

مد والتخفيف بفتح التاء والنون الاولى وسكون الحاء المهملة وضم النون الثانية بالتركية او كسود مك واح اخ ديوب بوغازين بال ايتك ح
 مد اذا كان لغز عذر ولذا فسر القصد بالاختيار لثلاثتهم منه انه اذا كان من هو وكان مع حروفه لا يفسد لانه اذا كان مع
 حرفا وكان بلا ضرورة يفسد سواء كان قصدا او سهوا لان مفسدات الصلوة لا فرق فيها بين السهو وعدمه على ما بان في ان شاء الله
 تعالى لان هيئتها مذكرة فلا يعذر فيها بالنسيان شرح كبير

مد اي بسبب دفعه بغير التخفيف والا
 عدم اي عدم الدفع بان يتخفف بقدر ما
 تندفع به الضرورة ح

مد اي اجواب يعني ان سلم رجل الى المصل
 فرد السلام على الرجل بلسانه تفسد صلوة
 واما اذا اشار الجواب بيده او برأسه فقط
 فهو جواب معنى يكره لانه اشبه بالغير
 بلا فائدة ح

مد وما روي في الصحيحين انه عليه السلام
 اثم الناس وامامة بنت ابي العاص على ما نقله
 الحديث محمود على الابتداء حين كان الكلام
 وبعض الاعمال مباحا ثم نسخ بقوله عليه
 الصلاة والسلام ان في الصلوة لشغلا
 على ما في الصحيحين كبير

مد اي بالقراءة والتسبيح والدعاء وذلك
 مانع من كلام الناس والتحويل للهوي
 وسبب ورود الحديث انه قال عبد الله بن
 مسعود رضي الله تعالى عنه كان ناسا على
 النبي عليه السلام وهو في صلوة فيرد
 علينا فلما رجعنا من عند النبي فاف
 سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان في الصلوة
 لشغلا اي بالقرأة والتسبيح والدعاء و
 ذلك مانع من كلام الناس فلذا كان رد
 السلام بالنساء مبطلا للصلوة كذا
 في ابن ملك شرح المصابيح مستحسنا

مد بضم النون وفتح الحاء المعجمة بالتركية
 اغزون كلاً كقولك وبوغازده اولان
 فاكسريق تغييرا ونور ح

(اذا كان) التخفيف (صوتاً) فقط (لاحرف له) اي لذلك الصوت
 وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان او اكثر
 فانه يكون مفسداً على ما سنبين ان شاء الله تعالى (اما السعال
 المدفوع اليه) اي المصطر اليه (فلا يكره) وكذا التخفيف اذا كان
 عن ضرورة كما اذا منع البلغم عن قراءة او عن اجهر وهو امام فانه
 يكره (والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر) على دفعه من غير
 ضرر يلحقه رعاية للادب اما اذا كان يحصل له ضرر واشغل
 قلبه بدفعه فالاولى عدمه (و) يكره ايضا (ان يرد) المصلي
 (السلام) بالاشارة (بيده) او رأسه لانه جواب معنى ولو
 حصل حقيقة تفسده كما اذا رده بلسانه فتكره اذا كان مع
 فقط ولو صاح في بنية السلام فسدت (و) يكره ايضا (ان
 يحتمل الصبي) او غيره مما يشغله وهو (في صلوة) لقوله عليه
 السلام ان في الصلوة لشغلا (و) يكره ايضا (ان يتخف) اي
 يخرج النخامة من خلقه بالنفس الشديد (قصدا) اي غير عذر
 ومكة كالتخفيف في تفصيله (و) يكره (ان يضحك في فيه) دراهم
 او دنائير او غيرها من لؤلؤ ونحوه هذا اذا كان (بحيث
 لا يمنعه عن القراءة) لما فيه من الشغل بلا فائدة (وان منع)
 ذلك (عزاء الحروف) ولم يقرأ مقدار ما تجوز به الصلوة
 بان سكت او تلفظ بما ليس بقرآن (افسدها) لترك الفرض
 (و) يكره (ان ينقح) وهو في الصلوة (يعني) بالنفخ المذكور
 (نفخاً لا يسمع صوته) المبين له حرفان او اكثر فان سمع له
 صوت مشتمل على حرفين او اكثر فسدت والا فلا يكره ايضا
 (وان يتلعغ) المصلي (ما بين اسنانه) اي يكره له ذلك (انكا

مد وهذا غير مفيد لانه لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين يكره ايضا ولا يفسد واما يفسد اذا اشتمل الصوت
 المسموع على حرفين او اكثر كما في التخفيف بغير عذر كبير
 مد من طعام جمع السن بكسر السين وتشديد النون بالتركية ديشه ديرلر والابتلاع من بلع بالتركية يودمق ح

مد اي مقدارها بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة بالتركية ضود ديد كل جوبان در ح
 مد اي تفسد صلوة ايضا كما في الصوم وقيل لا تفسد في الصوم ما لم يكن ملأوا الفم بالتركية اغزطلوسى وسياى كلام
 عليه ان شاء الله تعالى ح
 مد بمد الهزة وكذا الايام بمد الهزة المفتوحة والالف المدودة في آخرها وكذا الآيات بالمد كل واحد منها جاع آية بمعنى
 آية بمعنى العلامة في اللغة اصله اوية مثل طلبه بالفتحات من لا جوف الواي عند سسويه لكثرة في الكلام او آية
 بالياء ثين على وزن فاعل حذف الياء
 الاخيرة تخفيفا عند القراءة كذا في الصحاح
 والمراد ههنا اي في القرآن جماعة من
 الحروف اعتبرها الشرع آية اقلها
 ستة احرف ولو تقديرا كلم يلد لا اصل
 يولد كذا في احاسية نقلا عن القاصي ح

ان كان قليلا) دون قدر التحصية (وان كان كثيرا زاد على قدر الحصة)
 فان صلوة (تفسد) وكذا ان كان قدر الحصة في الصحيح (و) يكره للمصلي
 ايضا (ان يجهر بالتسمية والتأمين) وكذا بالثناء والتعوذ لمخالفة
 السنة (و) يكره (ان يتم القراءة في الركوع) لانه ليس محلها (و) يكره
 (ان يعد الآي) بمد الهزة اسم جنس واحدة آية اي بعد الايات
 والتسبيح (و) ان يعد (السورة) اذا كررها في الصلوة (يعني)
 بالعد المكرره (العد بالاصابع) وهذا عند ابن حنيفة وقال ابو
 يوسف ومحمد لا بأس به اي بالعد لانه يحتاج اليه في مراعاة
 سنة القراءة في بعض المواضع وكما انه ليس من اعمال الصلوة وفيه ترك
 الوضوء المستنون (ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره)
 العد فيه (ومنهم من قال) الخلاف انما هو (في التطوع) و (لا) خلاف
 (في المكتوبة) بل يكره ذلك فيها اتفاقا (وقال) الفقيه (ابو جعفر)
 الهندواني (الخلاف فيها) اي في المكتوبة والتطوع (وفي) الفتاوى
 (الخافائية ان غمز برؤس الاصابع) يعني وهي موضوعة كما هي
 على الهيئة المستنونة (لا يكره) ذكر (في موضع آخر) من الخافائية
 انه (لو احتاج اليها) اي الى عدتها يعني التسبيحات (كما في صلوة
 التسبيح عدتها اشارة) اي من حيث الاشارة (او بقلبه) اي بحفظها
 وبضبطها بقلبه من غير اشارة بالاصابع (ويكره) ايضا للمصلي
 (ان يتكئ) وهو في الصلوة (على جانب او على عصى) انكاء (لامز
 عذر) اي كائنا من غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما نقله
 في بحث القيام (و) يكره ايضا (ان يخطو خطوات بغير عذر) اما
 ان كان يعذر فلا يكره كما اذا سبقه الحدث فمشى للوضوء وكما
 لو مشى لقتل الحية والعقرب على قول السرخسي (هذا) اي انكره

مد اي ودليله حنيفة انه اي العد في
 الصلوة ليس من اعمالها لقوله صلى الله
 عليه وسلم ان في الصلوة لشغلا وقما
 رواه ابو يوسف ومحمد ضعيف ولان ما
 ثبت منه فهو محمول على ابتداء الاسلام
 حين كانت الاعمال مباحا فيها كذا في الزيلعي
 واما احتياج بعض سنة القراءة اليه
 في بعض المواضع فيمكن مراعاة السنة
 فيه بان يعد ويعين قبل شروع في الصلوة
 مد اي في التطوع والعد بالفتح والتشديد
 بالتركية صايق برايكى او ج ديوب فلهذا
 تكون صلوة التسبيح خارجة فلا يستل
 بها على عدم الكراهة عموما في الفرض
 وغيره ح

مد وهو الاظهر كما قال الزيلعي الاظهر ان الخلاف في الكل فعلى هذين القولين يجب عن صلوة التسبيح بانه لا ضرورة
 الى العد بالاصابع وترك وضع المستنون فيها لا مكان العد بالاشارة برؤس الاصابع وهي ثابتة في مكانها لان المكره هو
 العد بالاصابع بسجدة يسكبها مبدد دون الحفظ بقلبه وضم الا نامل وعقدتها في موضعها واختلفوا في عد التسبيح
 خارج الصلوة فكره بعضهم ليكون تركه بعد من لربا واقرب من الاقرار بالتقصير ولما ذكر في الاسلام ان عد التسبيح في
 غير الصلوة بدعة ونقل عن المستصفي انه لا يكره خارج الصلوة في الصحيح كذا في الزيلعي والكفاية =

مد اي قد انظر في هذا القولين
 مد اي قد انظر في هذا القولين
 مد اي قد انظر في هذا القولين

له وقال قاضيهان ودوى عنه يعني بالحنيفة ان اخذ قلة او رثوا فقتلها او دفنها فقد اساء انتهى والذي ينبغي ان يؤخذ بقول محمد فيما اذا قرعته فان اخذها حينئذ يكون بعد رد دفع ضررها لان تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب بالالم وقد تقدم ان الفعل الذي فيه دفع الضرر لا يكره بل لو قيل ان تركها مكروه لم يبعد لما قلنا ان يشغل القلب فكان كدافعة البول والغائط او الوجع واذا اخذها فاما ان يقتلها ويدفنها وتكن دفنها احب ان تيسر لان دفع قتلها ايجاد نجاسة على قول الشافعي لان قسرها نجس ومادامت حية فهي طاهرة ففي عدم قتلها تحريم عن خلاف في ثلاث مسائل النجاسة المانعة على قول بعض الائمة او يلقبها في المسجد فكان احب وتحتل الاساءة والكراهة المروية عن ابي حنيفة وبلغ يوسف على احدها قصد من غير عذر كبير

من غير عذر كبير

من قول ابي حنيفة والعقرب بدل من الاسودين رواه اصحاب السنن الاربعة عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للزمن حسن صحيح كذا في الكبير

من قول الامام بالقتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كافي صلوة الخوف فان المشي فيها والقتال مفسد مع الامر به عند الحاجة بل الامر في مثل لا باحة مباشرته وان كان مفسدا للصلوة وعدم الاثم في ذلك بعد ان كان حراما

من قول اذا خاف ضياع ما قيمته ادى اذا خاف من تلف مال قيمته تساوى درهمها سواء كان المال لنفسه او لغيره من الناس

من قول والاستقاء من البئر والنوضي ويؤيده اطلاق الحديث واعترض عليه بان يلزم منه في علاج المار بين يدي المصلين اذا حصل فيه عمل كثير فانه ما مورده بالنض مع انه مفسد عند الكل فاهو الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا فالحق فيما يظهر هو الفساد والامر بالقتال والقتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كما في صلوة الخوف كبير

من قول قيل يستثنى من الحيثان الحيض التي تسمى مستوية لانها من الحيض لقتول عليه السلام اقتلوا اذا الطفتين والياكم والحيثان البيضاء فانها من الجن وقال الهادي ويستوي جميع انواع الحيثان هو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقهاء ابي جعفر الهندواني وما اختاره صاحب الهداية هو احتراز الامام ابي جعفر الطوسي فانه قال لا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت الله ولا يظهروا انفسهم فان خالفوا فقد تقصروا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كالدين ابن ابيهم وقد حصل في عهده عليه الصلاة والسلام وفيمن بعده الضرر بقتل بعض الحيثان من الجن فالحق انما يحل ثابته ومع ذلك الاولى الامساك عما فيه عداية الجن لا الحرمة بل دفع الضرر عنهم من جهةهم وقيل يندرها فيقول على طريق المسلمين او ينبغي باذن الله تعالى فان ابنت قتلها وهذا في غير الصلوة يعني ما لو قال في الصلوة فانها تفسد وتكون لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لخوف الضرر

شرح كبير

من قوله وكذا في القنوة والجلسة اي كذا ترك الطائفة فيها مكروه والقنوة بفتح القاف وسكون الواو وسكونه حاله القيام بعد الركوع والجلسة بفتح الجيم وسكون اللام وسكونه حاله القعود بين السجودين والاحتياج الى قراءتها وانما تلزم الضرورة في ركعة اخرى فانه بعد ما قرأها في ركعة مرة زالت الضرورة باداء الواجب فيها اما في الركعة الاخرى فالواجب لم يؤد بعد فاذا لم يقدر على سورة اخرى اضطر الى تكرار السورة التي قرأها في الركعة الاولى ق الحاصل ان تكرار السورة الواحدة في ركعة واحدة مكروه في الفرض ذكره في فتاوى قاضيهان وكذا تكرارها في ركعتين منه بان قرأها في الاولى ثم كررها في الركعة الثانية يكره ذكره في القنية لكن هذا اذا كان لغرضه واما بان كان يقدر قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقدر فلا يكره كبير ووجه الكراهة عدم ورود الا شرفه فيكون بدعة ليس عليه امره صلى الله عليه وسلم فيكرهه قال في الدرر وينبغي ان لا يفصل المصلين بين الركعتين بسورة او سورتين وانما يفعل بسورتين كذا في القنية ولو قرأ في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثالثة بفاضة وسئ من البقرة وقال بعضهم بعيد فلا يعود بالناس في الثانية كذا في الحاشية وتوفر بعض السورة في كل ركعة يعني لو قرأ بعض سورة في ركعة وبعضها آخر في ركعة اخرى قيل يكره وقيل لا هو الصحيح وكو قرأ سورة اي في ركعة فقرأ في الثانية فوقها اي ما فوق الثانية من السور يكره والآية كالسورة يعني لو قرأ آية في ركعة فقرأ في الثانية ما فوقها من الآيات يكره كذا في مجمع الفتاوى انتهى مختصرا في الدرر

من قول الامام بالقتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كافي صلوة الخوف فان المشي فيها والقتال مفسد مع الامر به عند الحاجة بل الامر في مثل لا باحة مباشرته وان كان مفسدا للصلوة وعدم الاثم في ذلك بعد ان كان حراما

من قول اذا خاف ضياع ما قيمته ادى اذا خاف من تلف مال قيمته تساوى درهمها سواء كان المال لنفسه او لغيره من الناس

من قول والاستقاء من البئر والنوضي ويؤيده اطلاق الحديث واعترض عليه بان يلزم منه في علاج المار بين يدي المصلين اذا حصل فيه عمل كثير فانه ما مورده بالنض مع انه مفسد عند الكل فاهو الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا فالحق فيما يظهر هو الفساد والامر بالقتال والقتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كما في صلوة الخوف كبير

من قول قيل يستثنى من الحيثان الحيض التي تسمى مستوية لانها من الحيض لقتول عليه السلام اقتلوا اذا الطفتين والياكم والحيثان البيضاء فانها من الجن وقال الهادي ويستوي جميع انواع الحيثان هو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقهاء ابي جعفر الهندواني وما اختاره صاحب الهداية هو احتراز الامام ابي جعفر الطوسي فانه قال لا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت الله ولا يظهروا انفسهم فان خالفوا فقد تقصروا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كالدين ابن ابيهم وقد حصل في عهده عليه الصلاة والسلام وفيمن بعده الضرر بقتل بعض الحيثان من الجن فالحق انما يحل ثابته ومع ذلك الاولى الامساك عما فيه عداية الجن لا الحرمة بل دفع الضرر عنهم من جهةهم وقيل يندرها فيقول على طريق المسلمين او ينبغي باذن الله تعالى فان ابنت قتلها وهذا في غير الصلوة يعني ما لو قال في الصلوة فانها تفسد وتكون لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لخوف الضرر

من قول قيل يستثنى من الحيثان الحيض التي تسمى مستوية لانها من الحيض لقتول عليه السلام اقتلوا اذا الطفتين والياكم والحيثان البيضاء فانها من الجن وقال الهادي ويستوي جميع انواع الحيثان هو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقهاء ابي جعفر الهندواني وما اختاره صاحب الهداية هو احتراز الامام ابي جعفر الطوسي فانه قال لا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت الله ولا يظهروا انفسهم فان خالفوا فقد تقصروا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كالدين ابن ابيهم وقد حصل في عهده عليه الصلاة والسلام وفيمن بعده الضرر بقتل بعض الحيثان من الجن فالحق انما يحل ثابته ومع ذلك الاولى الامساك عما فيه عداية الجن لا الحرمة بل دفع الضرر عنهم من جهةهم وقيل يندرها فيقول على طريق المسلمين او ينبغي باذن الله تعالى فان ابنت قتلها وهذا في غير الصلوة يعني ما لو قال في الصلوة فانها تفسد وتكون لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لخوف الضرر

من قول قيل يستثنى من الحيثان الحيض التي تسمى مستوية لانها من الحيض لقتول عليه السلام اقتلوا اذا الطفتين والياكم والحيثان البيضاء فانها من الجن وقال الهادي ويستوي جميع انواع الحيثان هو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقهاء ابي جعفر الهندواني وما اختاره صاحب الهداية هو احتراز الامام ابي جعفر الطوسي فانه قال لا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت الله ولا يظهروا انفسهم فان خالفوا فقد تقصروا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كالدين ابن ابيهم وقد حصل في عهده عليه الصلاة والسلام وفيمن بعده الضرر بقتل بعض الحيثان من الجن فالحق انما يحل ثابته ومع ذلك الاولى الامساك عما فيه عداية الجن لا الحرمة بل دفع الضرر عنهم من جهةهم وقيل يندرها فيقول على طريق المسلمين او ينبغي باذن الله تعالى فان ابنت قتلها وهذا في غير الصلوة يعني ما لو قال في الصلوة فانها تفسد وتكون لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لخوف الضرر

من قول قيل يستثنى من الحيثان الحيض التي تسمى مستوية لانها من الحيض لقتول عليه السلام اقتلوا اذا الطفتين والياكم والحيثان البيضاء فانها من الجن وقال الهادي ويستوي جميع انواع الحيثان هو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقهاء ابي جعفر الهندواني وما اختاره صاحب الهداية هو احتراز الامام ابي جعفر الطوسي فانه قال لا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت الله ولا يظهروا انفسهم فان خالفوا فقد تقصروا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كالدين ابن ابيهم وقد حصل في عهده عليه الصلاة والسلام وفيمن بعده الضرر بقتل بعض الحيثان من الجن فالحق انما يحل ثابته ومع ذلك الاولى الامساك عما فيه عداية الجن لا الحرمة بل دفع الضرر عنهم من جهةهم وقيل يندرها فيقول على طريق المسلمين او ينبغي باذن الله تعالى فان ابنت قتلها وهذا في غير الصلوة يعني ما لو قال في الصلوة فانها تفسد وتكون لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لخوف الضرر

شرح كبير

مد اي يسمي بقا فتمينه بزاقا هنا باعتبار ما يؤكل اليه كما في قوله تعالى اذا راى اعصر خيرا ومن قتل قتيل ا مجاز اولي

مد قوله اذا لم يكن في المسجد بركا في الصلوة لما في البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قام احدكم الى الصلوة فلا يصق امامه فانما يناجي الله تعالى ما دام في مصلاه ولا يصق من يمينه ملكا والي يمينه من يساره او تحت قدميه وقرواية او تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها كذا في تكبير والصبح بفتح الباء وسكون الصاد المهملة بالتركية توكور ملك والبصا فيضم الباء الموحدة وفتح الصاد تخفيفا كبراق وزنا ومعنى توكور كد بره

مد بالتركية بليانه كذا اكثرى قوت قناده اولور لان الترويح اجنبى من الصلوة ومن افعال المترفين بسعة معاشه

مد بصيغة التفضيل والتشهير بالتركية يكتينى جره يوب ديسكه قدر صيغة من

مد وهذا قيد اتفاقي فانه لو شمر الى ما دون المرفق يكره ايضا لانه كف للشوب وهو منهي عنه في الصلوة لما مر وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع في الصلوة وهو كذلك كبر

مد قوله وهو كذلك اي والحال ان الحكم مشهر الى المرفق او دونه ووجه الكراهة ان كف للشوب وهو منهي عنه في الصلوة كما مر بينه

مد استثناء مفرغ متعلق بقوله يكره كما قدرنا اي يكره عدم وضع اليد في موضعها المستنون لمخالفة السنة في كل حال الا في حال العذر فانه لا يكره لان كسر مرفوع بضم النون كتاب

مد قوله في غير حال القيام من الركوع بان يتم السجدة بعد الانتقال الى الركوع مثلا وكذا التسبيحات في الركوع والسجود والقعود لعدم مشروعية ذلك فيكون بدعة مكروهة

اي يتشقق (طليا) بكسر الطاء اي ذرايحة طليبة هذا اذا قصده اما اذا دخلت الرايحة انفسه بغير قصد فلا (او يرمى بيزاقه) البراق بوزن غراب ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق (لو) يرمى (بخاتمته) بضم النون وهو البلم الذي ينفذ الى الجلق بالنفس العنيف اما من الحشوم او الصدر وانما يكره ذلك اذا لم يصطر اليه اما اذا اضطر بان خرج بسعال او تخنخ ضروري فلا يكره الرمي تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن في المسجد والاولى ان يأخذ بطرف ثوبه (و) يكره (ان يرقح) اي يجلب الروح نفخ الرائحة وهو تشييم الريح والرايحة (بثوبه او بمرؤحة) بكسر الميم وفتح الواو وهذا اذا رقق (مرة او مرتين فان رقق ثلاث مرات متواليات تفسد) صلواته لانه عمل كثير (و) يكره ايضا (ان يرقح) اي يشتره (الى المرفقين) وكذا الى ما دون المرفقين عند ظهوره الكفين وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع فيها وهو كذلك اما لو شمره في الصلوة تفسد لانه عمل كثير (و) يكره ايضا (ان لا يضع يده) حال القيام او الركوع او السجود او التشهد (في موضعها) المستنون المذكور في صفة الصلوة (الا) ان لم يضع (من عذر) يمنع عن الوضع (و) يكره ايضا للمصلي (ان يقرع) القرآن (في غير حال القيام) من ركوع او سجود او قعود (وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص من ثلث تسبيحات في الركوع والسجود) لمخالفة السنة في ذلك كله (وان باقى بالاذكار المشروعة في الانتقالات) متعلق بالمشروعة (بعد تمام الانتقال) متعلق بياقى بان يكره للركوع بعد الانتهاء الى هذا الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام وضوؤا

الذي كان الان حال الانتقال وهو الركوع التسمية بغير قصد اذا لم يصطر اليه اي اذا لم يرمي به بغير ضرورة

الذي كان الان حال الانتقال وهو الركوع التسمية بغير قصد اذا لم يصطر اليه اي اذا لم يرمي به بغير ضرورة

مد دوى مسلم عن حذيفة بن اليمان قال صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة الحديث الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح وسبح واذا مر بسؤال سأل الله واذا مر بتعوذ تعوذ فهذا في التمجيد كما ترى وقوله اذا مر بسؤال اي بما ينبغي ان يسأل وكذا يتعوذ اي بما ينبغي ان يتعوذ منه كثير

مد استدلال الشافعي بحديث حذيفة ولنا ان هذا الحديث في حق النفل ولم يرد في حق الفرض اشرحه

وخوذلك لان السنة ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانها وه عند انتهائه (وفيها) اي في الايتان المذكور (كوهتان) احديهما (تركها) اي ترك الاذكار (في موضعها) اي موضع الذكر (والاخر) (تحصيلها) اي تحصيل الاذكار (في غير موضعها) اي غير موضع الذكر (ويكره) ايضا للمصلي (ان يمسح عرقه او) يمسح (التراب من جهته) في ثناء الصلوة او في قعود التشهد قبل السلام (لان) عمل لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيؤلمها وخوذلك لا يكره لحصول الفائدة وهي دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره لما روى انه عليه السلام كان اذا قضى صلواته مسح جهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن (ولا بأس بالمنطوع المنقوع ان يتعوذ) بالله (من النار) عند ذكرها وان يقول اللهم اجرنا من النار (او) ان (يسئل) الله تعالى (الرحمة عند) ذكر آية الرحمة (من الجنة) وانواع النعيم (او) ان (يستغفر) اي يطلب المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك (وان كان) المصلي المنقوع (في الفرض يكره) لذلك خلافا للشافعي (واما) الامام والمفتدى فلا يفعل ذلك (المذكور من السؤال وضوه لا) (في الفرض ولا في النفل) المشروع بالجماعة كالتراويح (ولا بأس بان يصلي) متوجها (الى ظهر رجل قاعد) او قائم (يقعد) اذا لم يحصل في حديثه لفظ يخاف منه الغلط ويكره ان يصلي الى وجه الانسان الا اذا كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لا تنفاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصودرة (او يصلي) اي ولا بأس بان يصلي (وبين يديه) اي قدامه (مصحف متعلق

الذي كان الان حال الانتقال وهو الركوع التسمية بغير قصد اذا لم يصطر اليه اي اذا لم يرمي به بغير ضرورة

الذي كان الان حال الانتقال وهو الركوع التسمية بغير قصد اذا لم يصطر اليه اي اذا لم يرمي به بغير ضرورة

مد الذي تقصده فيه الجماعة كالتراويح بخلاف ما لم تقصده كما في اقتداء حذيفة به عليه الصلاة والسلام اما الامام فلا يطول على المتقدمين واما المفتدى فلن لا يكون الا نصات الواجب عليه بالنص كبر

مد الظاهر ان التقيد به باعتبار الغالب وان لا فرق بين كونه قاعدا او قائما وقوله يتحدث لا فائدة في قول من قال بالكراهة بحضور المتحدثين وكذا بحضور النائمين وما روى عنه عليه الصلاة والسلام لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث فضيف وقد مر عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلوة الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يوتر يقطعها فأتوت زواياه في الصحيحين وهو يقتصر انها كانت نائمة وما في مسند البراء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت ان اصلي الى النيام والمتحدثين مع ان البراء قال لا تعلم الا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التغليب او الشغل وفي النائم اذا خاف ظهور شئ يفسد وجهه ويكره الاجابة الى وجهه انسان وهو محمول ما روى البراء عن علي انه عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي الى رجل فامر ان يعيد الصلوة ويكون الامر بالاعادة لازما للكراهة لانه الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة وليس للفساد ولو كان بينهما ثالث ظهره

مد قوله مصحف متعلق به بالحركات المذكورة في مصحف اي متعلق بحركات او الاسطوانات في جهة القبلة وهذا نفى

مد قوله مصحف متعلق به بالحركات المذكورة في مصحف اي متعلق بحركات او الاسطوانات في جهة القبلة وهذا نفى

مد قوله مصحف متعلق به بالحركات المذكورة في مصحف اي متعلق بحركات او الاسطوانات في جهة القبلة وهذا نفى

مد قوله مصحف متعلق به بالحركات المذكورة في مصحف اي متعلق بحركات او الاسطوانات في جهة القبلة وهذا نفى

ملا جمع تصوير وهو مصدر وهو من ذكر المصدر وادارة المفعول كذا كذا الخلق وادارة المخلوق اي ولا بأس بان يصلي على بساط فيه تصاوير كبر
 من والمراد ما كان منها كذا روح فان اختلف في اهل الكراهة سواء سجد عليها او لم يسجد وقيد في الجامع الصغير بان تكون في موضع السجود فان كانت في موضع القيام والقعود لا يكره لما فيه من الابهانة واما صورة غير ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة الصلوة عليها والاهل ولا كراهة في عملها ايضا لما روي عن ابن عباس انه قال للصود حين نهائهم عن التصوير وذكره الوعيد ان كان لا بد فعليك بتثابته
 غير ذي الروح كبر

او سبغ معلق (لانها لم تتبذرها احد) او على بساط فيه تصاوير
 اي صورة (و) الحال انه (لا يسجد على التصاوير) وقيل يكره وان لم يسجد عليها وهذا اذا كانت صورة ذي روح اما اذا كانت صورة غير ذي الروح كالشجر ونحوه فلا اتفاق لا تكره وان سجد عليها اي على التصاوير (ويكره ان يسجد عليها) اي على التصاوير لذو الروح للتشبه بعبادتها (ويكره ايضا) ان يكون فوق رأسه (اي رأس المصلي) في السقف او بين يديه (اي قدامه قريبا منه) او بجذائه اي مقابلته وان لم يكن قريبا (تصاوير) مرسومة في جدار او غيره (او صورة) موضوعة او (معلقة) لا يفيده تعظيها لها بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه اهانة لها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس (واما اذا كانت مقطوعة الرأس يعني) به (اذا لم يكن له) اي للشخص المصود (رأس) اصلا (او كان) له رأس (فجاء بحيث) تسجد عليه حتى طمست هيئته (او كانت الصورة) صغيرة (جدا بحيث) لا تبدو (اي لا تظهر للناظر) اذا كان قائما وهي على الارض اي تبين نفا صيل اعضائها (فلا يكره) ح ان يكون بين يدي المصلي او فوق رأسه او نحو ذلك لانها لا تعبذ فان شئ التشبه بعبادة الصورة فهو كقطع رأسها بخلاف قطع يديها ورجليها والخط على عنقها بحيث وفي خلاصة المختار ان الصورة اذا كانت على وسادة او بساط لا بأس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها وان كانت على الارض او السجدة فمكروه وتكره التصاوير على اثوب صلي فيه او لم يصلي اما اذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس به لانه مستودع فيها وكذا لو كان على

منه اي هيئة وبسرة هكذا نقل هذا التفسير عن صاحب البحر والدراية المختار فالتفسير للمطالع غير ظاهر وقوله من صورة اي منقوشة على الجدار ونحوه
 منه وتفسيره كونه تحت رجله كذا نقل عن رواية الاصل بعدم الكراهة
 من لا يكره لانه لا يصح جردا لا تعبذ وكان على خاتمه في هرة رضى الله تعالى عنه ذبا بئان (لطيفة) وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام على زم من عمر رضى الله عنه وكان على فسه صورة اسد ولبوة بفتح اللام ومن الباء اثنا الاسد وبينهما حبى يلحسانه ولما نظر اليه عمر رضى الله تعالى عنه تعجب وذرفت عيناه بالدموع ودفع اليه موسى الاشعري واصبل ذلك ان بخت نصر حين استولى على الارض المقدسة اخبر ان بعض ما يولد في زمانك يقتلك وكان يقتل ما تولد من الصبيان فلما تولد دانيال القته امه في غيبته بالفتح بالتركية صويو كيلوب يرى جوق ميشلك اولان يره ديرنو رجاء وان يجوا من لقتل فعين الله تعالى لاسدا يحفظه ولبوة ترضع ويلحسانه فاراد دانيال النبي عليه الصلاة والسلام بهذا التفسير ان يحفظ منة الله تعالى وانعامه عليه كذا في الكفاية شرح الهداية
 ملا اي صنعتها ونحوها وهذا التفسير لعدم النسب بالمقام والله تعالى اعلم بحقيقته
 من بكسر الهمزة ثوب بحيث من الرأس القدم والستر بكسر السين المهملة وسكون التاء بالتركية برده وجابه ديرنو

منه قوله ولعل المراد آية جواب عما قيل وفي عدم الكراهة فيما اذا كانت في يده اشكال لان امساك الصورة في يده يمنع عن سنة وضع اليد وهو مكروه بشئ غير الصورة فكيف بها
 من قوله جمع بنفسه مثله الطاء والفاء بالتركية حاله ديد كتركليم وقوله وذو الخيل بفتح الخاء المعجمة وسكون الميم بالتركية سجاغره وسجاغلي حالي برديرل قوله على اللبوءة بالضمين جمع ليد بكسر اللام وسكون الباء بالتركية كبر ديدكر ياذني برديرل والجمع بالفتح بمعنى المنعم لكن بمقامه يك وقتي معنائه

على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها انتهى ولعل المراد بقوله ان كانت في يده كونها معلقة في يده لانه يمسكها بيده وفي قوله وان كان يكره اتخاذها نظر ذكرنا وجهه في الشرح (ولا بأس بالصلوة على الطنافس) بفتح الطاء وكسر الفاء جمع بنفسه وهي البساط ذو الخيل (و) كذا لا بأس بالصلوة على (اللبوءة وسائر الفروش) بضمين جمع فراش وهو لما يفرش عموما (اذا كان) الشئ (المفروش رقيقا) بحيث يسجد الساجد عليه جملة الارض (و) لكن (الصلوة على الارض) بلا حائل (و) على (ما انبته الارض) كالخضير والبورياء (افضل) لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام مالك فان عنده يكره السجود على ما ليس من جنس الارض (ولا بأس بان يكون مقام الامام) اي موضع قيامه ومحل قدميه (في المسجد) خارج المحراب (و) يكون (سجوده في الطاق) اي في المحراب ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قدماه في المحراب لان فيه التشبه باهل الكتاب في امتياز الامام بكان مخصوص وفيه بحث مذكور في الشرح (و) يكره (ان ينفرد) الامام عن القوم (في مكان هو اعلى من مكان القوم) اذا لم يكن بعض القوم معه) لما فيه من التشبه المذكور (وان انفرد) الامام عن القوم (بالمكان اسفل خلتا الميانيخ فيه) قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب فانهم انما يخصون اما مهمهم بالمكان المرتفع وظاهر الرواية الكراهة لان فيه ازدا بالامام ومقدار الارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفراد قبل مقدار القامة وقيل ما يقع به الامتياز وقيل مقدار ذراع وعليه الاستدلال (ويكره للمقتدي ان يقوم خلفا لصف وحده الا اذا لم يسجد) في الصف

وعند الضرورة بان امتلاء المسجد لا بأس به وهكذا يحكى عن الفقهاء في اللبث في الطاق فانه اذا ضاق المسجد عن القوم لا يكره انفرد الامام في الطاق كذا في الكفاية نقلا عن جامع المحبوبي والرفوف جمع رف بالفتح والتشديد بالتركية وذلك في احوال قوم يعجزون ديوارين بمقدار خال وطشه قوم وبأخود ديوار تحتته بخلا يوب تمازقلا حتى قدره ديرل والطاق بالتركية محراب الجنب برلر
 من اي مقدار الذراع اعتبارا بالستر لانه مقدار الذراع هو الذي يخط به وقوع الامتياز حتى لا يظن ان ما دون الذراع لا يخط به وقوع الامتياز كل الخطب فان بعض الناس طويل وبعضه قصير فكان التقدير بالذراع هو الاو في

منه اي هيئة وبسرة هكذا نقل هذا التفسير عن صاحب البحر والدراية المختار فالتفسير للمطالع غير ظاهر وقوله من صورة اي منقوشة على الجدار ونحوه
 منه وتفسيره كونه تحت رجله كذا نقل عن رواية الاصل بعدم الكراهة
 من لا يكره لانه لا يصح جردا لا تعبذ وكان على خاتمه في هرة رضى الله تعالى عنه ذبا بئان (لطيفة) وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام على زم من عمر رضى الله عنه وكان على فسه صورة اسد ولبوة بفتح اللام ومن الباء اثنا الاسد وبينهما حبى يلحسانه ولما نظر اليه عمر رضى الله تعالى عنه تعجب وذرفت عيناه بالدموع ودفع اليه موسى الاشعري واصبل ذلك ان بخت نصر حين استولى على الارض المقدسة اخبر ان بعض ما يولد في زمانك يقتلك وكان يقتل ما تولد من الصبيان فلما تولد دانيال القته امه في غيبته بالفتح بالتركية صويو كيلوب يرى جوق ميشلك اولان يره ديرنو رجاء وان يجوا من لقتل فعين الله تعالى لاسدا يحفظه ولبوة ترضع ويلحسانه فاراد دانيال النبي عليه الصلاة والسلام بهذا التفسير ان يحفظ منة الله تعالى وانعامه عليه كذا في الكفاية شرح الهداية
 ملا اي صنعتها ونحوها وهذا التفسير لعدم النسب بالمقام والله تعالى اعلم بحقيقته
 من بكسر الهمزة ثوب بحيث من الرأس القدم والستر بكسر السين المهملة وسكون التاء بالتركية برده وجابه ديرنو

هذا اي في الصف المتقدم فوجت بضم الفاء وسكون الراء المهملة بالتركية ديوانه اولان ذلك وصفنا سنة بوش خاليه يره دور
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اتوا الصف المتقدم ثم الذي يليه فاكان من نقص فليكن في الصف المؤخر رواه ابو داود
والنسائي وفيه الامر باتمام الصفوف الاول فالاول وهو يفيد كراهة القيام في الصف المؤخر قبل تمام المتقدم وان لم يكن
واحدة فكراهة قيامه وحده او في مخالفة مع عدم امتثال الامر اما اذا لم يجد في الصف فوجت فقبل ينبغي ان يجذب واحدا من الصف
قبل التكبير ثم يكبر وفي القنية قبل يقوم وحده ويجذر وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف بجنبه والاصح ما روي مشا
عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل
والاجذب اليه رجلا قال رضي الله عنه يعني
نفسه والقيام وحده اولى فرما تناقلته
الجهل على العوام فاذا جره يفسد صلوة غيره
كبير

(فرجة) يمكنه القيام فيها والمختار انه اذا لم يجد فرجة ان ينظر
الى الركوع فان جاء رجل فيها والا فالقيام وحده اولى من جذب
رجل من الصف في زمانا الغلبة الجهل فيما يقضى الجهل الى
فساد صلوة المجذوب (وكذا يكره للمنفرد) وهو يعيم المقترض
والمقتفل (ان يقوم في خلاص الصف) بين المقتدين (فيصل)
صلواته التي هو فيها (فيحذف الفهم في القيام والقعود) والركوع
والسجود (ويكره الصلوة في طريق العامة) لانه عليه السلام
نهى ان يصلي في سبعة مواضع في المزرعة والمخزنة والمقبرة
وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق ظهر الكعبة
(وتكره) الصلوة (في الصحراء من غير سترة اذا خاف المروء) اي
من ان يرا حده (بين يديه وتكره) ايضا (في معاطن الابل) اي
مباركها (و) في (المزبلة) وهو مسقى الزبل اي السرقين (و)
في (المخزنة) اي في موضع الخزارة اي في مخ الحيوانات من الغنم
وغيرها (و) في (المغتسل) اي موضع الاغتسال (و) في
(الحمام) في (المقبرة) لما مر من الحديث ولان هذه المواضع
مواضع النجاسة (و) يكره ايضا (على سطح الكعبة) للحديث
المقدم (وذكر) قاضيان (في الفتاوى) انه اذا غسل موضعا
في الحمام ليس تنال (اي عبادة) (وصلى) فيه (لا بأس به) ولا في
ان لا يصلي فيه الا لضرورة كخوف الفوت وخوفه لا طلاقا حديث
واما الصلوة في موضع جلوس الحامي فقال قاضيان لا بأس بها
لانه لا نجاسة فيه وكذا قال في الفتاوى ولا بأس بالصلوة في
المقبرة اذا كان فيها موضع أعد للصلوة وليس فيه قبر انتهى
كلام الفتاوى (ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك)

تد مع اننا لم نلق سببا لكراهة تكونها سببا
لنا في القلوب على ما اشار اليه عليه السلام
في امره بتسوية الصفوف على ما رواه مسلم
عن ابن مسعود الا فصارى كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يسمح منا كنا في
الصلوة اي يضع يده على منا كنا لتستوي
منا كنا في الصف وهو عليه السلام يقول
استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم كنا
في الكبير

تد وهو ما فيه منفذ من طرف الى طرف
آخر والطريق الخاصة هو ما ليس فيه
منفذ

تد بفتح الميم والياء بالتركية سورينديك
ديرلر والمخزنة بفتح الميم والزاء المعجمة اسم
الحنان بالتركية دوه وقبون بوزان لثان
يره ديرلر وقوله قارعة الطريق اي علاه
ووسطه قوله وفي معاطن الابل اي يكره
الصلوة في معاطن الابل جمع معطن اسم مكان
من عطن يعطن كصبر يصبر يقال عطنت
الابل اذا رويت ثم بركت بالتركية صوية
يقين يره دوه جو كوب اي يخذلني وساكن
اولديني مكان معطن ديرلر

تد بضم الميم وفتح التاء والسنة المهملة
مكون الاغتسال والعلية كلها كونها
مواضع النجاسة فالحق بها المغتسل قياسا
لانه معصبة النجاسات والاوساخ

تد قال قاضيان وكان واحد من الزهاد
يفعل كذلك انتهى ومراعاة اسماء عبد الزاهد
كذا نقلنا لراي قوله والا واني يصلي في غير اي في الحمام بيت الشياطين فعلى هذا تكره
الصلوة في جميع المواضع منه سواء غسل ذلك الموضع او لم يغسل كذا في الخلاصة

تد اي في موضع المعد للصلوة قبل ان الكراهة معللة بالنسبة باهل الكتاب وهو متفق فيها اذا كان الموضع على الهيئة
المذكورة

تد قوله فلا كراهة ايها اي كالم يكن مكروها اذا اعاد كذلك لم يكن مكروها اذا لم يعد ولم يرجع اليه لعدم القصد والاختيار
تد اي في القوم من هواوي واخرى منه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلثة لا تجوز صلاتهم ذاتهم العبد الا بق حتى يرجع
وامرأة باثت اي نامت وزوجها عليها ساخط واما ام قوما وهم له كارهون اي كارهون اما منته لهم وفي حديث آخر
ثلثة لا تقبل لهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون وقيل لا للصلوة دار الديار بكسر الدال وفتح الداء الموحدة ان ياتي
شخص الصلوة بعد ان تفوته وهو بالتركية
صكره كلك يعني وقت يحدك نصكره
كلكم ديرلر وقيل اعتد محرة اي
اخذ شخصا عريضا واستخدمه او
انتفع به كذا في الكبير

(السورة من غير عذر) (ويبدأ) القراءة من سورة (اخرى) وكذا
لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا واما ان
يخصر عما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الاثنا
بصيغة الجهرول اي لا يخط ولم يقرر على قراءة ما بعدها والاحمال انه لم يقره مقدار سنة القراءة فيها
الى آية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى للحدرد هذا ان
انتقل قصدا فان نقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره
في القنية وان لم يعد فلا كراهة ايها لعدم القصد (ويكره للامام)
ان يؤم قوما وهم له كارهون (بصيغة الجهرول) بسبب خصلة توجب الكراهة
اولان فيهم من هواوي منه بامامة اما اذا كانت كراهتهم بغير
سبب يقتضيها فلا يكره اما منته لانها كراهة غير مشروعة
فلا تعتبر (و) يكره ايضا للامام (ان يثقل عليهم) اي على القوم
(بالطويل) الزائد على حد السنة في القراءة وسائر الاذكار
(و) يكره (ان يعلمهم عن كمال السنة) في تسبيحات الركوع والسجود
وقراءة التشهد (و) يكره (ان يلجئهم) اي يجوجهم (الى الفتح
عليه) في القراءة يعني اذا رُجَّح عليه في القراءة ينبغي ان يركع ان
كان قد قرأ المقدار المسنون او ينتقل الى آية اخرى ان لم يكن قراءه
ولا يجزئ القوم ان يفتخروا عليه (و) يجب (عليه) اي على الامام
(ان يقرأ ما تيسر) عليه قراءته (من القرآن) دون ما هو عسر عليه
ما لم يحكم حفظه (فان عسر له شيء) من الحصر (انتقل الى آية اخرى)
او يركع ان كان قد قرأ ما يكفيته وهو قدر السنة وقيل قد رما
تجاوز به الصلوة وقيل قدر الواجب (ويكره) للمصلي (ان يمكث
في مكانه) الذي صلى فيه وفيه اشادة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ
ورده قائما او جالسا في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول الحولاء
(بعد ما سلم في صلوة بعدها سنة) كالظن والجمعة والمغرب

تد اي يكره ان يستعمل الامام للقوم
في التسبيحات وغيرها فان التجيل
يستلزم عدم اكمال الامام للسنة وهو
اي عدم الاكمال ترك السنة وترك
السنة مكروه

تد بصيغة الجهرول يقال ارجع على القادر
اذ لم يقدر على القراءة كانا طبق واغلق
الباب عليه اي اذ لم يقدر على القراءة
ينبغي ان يركع بلا تأخير
اي لا يتركها على الدار

تد من باب لا فعال اي لا يصير القوم
بالجاء محتاجين الى الفتح على الامام
فان احوهم له ذلك بان وقفا لا امام
ساكنا او مكروا ولم يركع ولم ينتقل الى آية
اخرى كره له ذلك لانه الزمهم بزيادة
في صلواتهم

تد اي القرآن عسر خبر نصير هو
اي عسر قراءته على الامام ما لم يحكم من الاحكام
من باب لا فعال اي لم يفتح حفظه ويحتل ان يكون
بصيغة الجهرول اي ما لم يفتح حفظه ويصلي
في صلواتهم

تد وهو قدر ما يجوز به الصلوة على قول قاضيان وصاحبنا يحيط ويكره ومنه بعض شيوخ القدر السنون كما قدمناه
فالشيخ كمال الدين ان الهام انه هو الظاهر من حيث الدليل الا يرى الى ما ذكرناه عليه الصلاة والسلام قال لا ياتي هلا ففتحت
على معانها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة كبير
تد وهو مقدار آية واحدة عند حيفه رحمه الله في اظهر الروايات عنه ولو كانت الآية قصيرة قوله وقيل قدر الواجب
وهو مقدار ثلث آيات وقوله بعدها سنة صفة صلوة

وقوله أنت السلام أي ذو السلامة من كل نقص فهو معبود وصف به للبالغ كالعدل ومنه السلام أي السلامة من كل شر حاصل من غيرك وتباركت أي تزهت وتقدست وتعاليت وأكثر خيرا والجلال العظم وهو جامع لجميع الفضائل والأكرام الانعام أو هو ابتداء النعم وهو جامع لجميع القواضل كبر والبراد من الغضايل ما يدوم ولا يتقلد غيره كالعلم والقدرة ومنه العظمة وأما القواضل فهي ما يتقلد غيره كالاعطاء والاحسان فمنها

من حديث عائشة رضي الله عنها عند ذكر قول المص ويكره تأخير النسيئة عن حال أداء الفريضة بأكثر من خوضه القدر لما روي عن علي بن السلام كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله عنها

منه فاما من جعل النبي صلى الله عليه وسلم اماما وهو ابن أم مكتوم مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم مع انه أعمى فخرج عن هذا لأنه موقوف ببركة النبي صلى الله عليه وسلم

منه أي بعد الفاسق أمر الصلوة سهلا وهينا في الأمور الدينية فلا يؤمن من تصبؤ في الأتيان بشرائط الصلوة وأجازوا تقديم الفاسق للأمامة مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وما روي أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم مع كل أمير بركا أو فاجرا وإن عمل الكبار والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم بركا أو فاجرا وإن عمل الكبار كذا في الكبير وقال مالك لا يجوز لأن الإمامة كرامة والفاسق ليس بأهل لها ونقل عن المحيط إذا كان الإمام فاسقا وعجز القوم عن منعه فلم ينزلوا إلى مسجد آخر ولا يأتون بذلك كذا في شرح المجموع

منه قال أهل الظاهر المراد منه نفجوان الصلوة وقال أهل الظاهر المراد بغيره الصلوة وكما في النظائر وهو المراد منها بحضرة الطاعة الذي يريده المصل أكل ما فيه من اشتغال القلب عن الخشوع وهو يقتضيه الكراهة

منه أي ولا صلوة كاملة وهو أي وإكمالها بدافعه وبغيره الإختيان وهما البول والغائط فيصطبران في بطنه ويشغلان عن أداء الصلوة بكمالها ولو أوفى قوله وهو الحال قبل هذا إذا كان في الوقت سعة وأما ما في الوقت بحيث لو أكل أو شرب خرج الوقت فحينئذ صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز تأخيرها كذا في حلية المجلى رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها كذا في بطلان خوضه الشارقة

منه أي تقويت الصلوة عن وقتها حرام وهذه أي الصلوة مع اشتغال البول أو الغائط كراهة فلا يهرى من كراهة الإكراه

والعشاء (الأقدر ما يقول) أي قدر قوله (اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وبه) أي بعدم المكث (الاهذا القدر) (ورد الأثر) عنه عليه السلام على ما تقدم (ويكره تقديم العبد للإمامة) لأن الغالب عليه الجهل حتى لو علم أنه عالم لا يكره (و) تقديم (الأعرابي) لما قلنا في العبد وهو منسوب إلى الأعراب وهم سكان البادية من العرب ويحق بهم سكانها من غيرهم كالترك والأكراد ونحوهم (و) تقديم (الأعمى) لأنه لا يمكنه الاحتراز عن النجاسة ولا تحقيق استقبالات القبلة (لا ينبغي) (و) تقديم (الفاسق) لتساهله في الأمور الدينية (و) تقديم (ولد الزنا) بناء على أن الغالب فيه الجهل إذ ليس له من يحمل على التعلم حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والأعرابي (وإن تقدم مواجرا) يعني جازت الصلوة وراثة مع الكراهة ولا تقصد خلافا لما لك في الفاسق (أراد) محذوقه يكره تقديم الأعرابي (بالأعرابي الجاهل) دون العالم على ما قرناه (ويكره النقل قبل صلوة العبد) مطلقا (و) كذا يكره (بعدها) في الجبانة (أي الصغراء والمراد بها فناء المضرة المعد للصلوة العبد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبانة والجامع) (ويقتل) في غير الجبانة (أي في مسجد محله) (أو في بيته ويكره أن يدخل في الصلوة وقد أخذ غائط أو بول) لقوله عليه السلام لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدافع الأجناس (وإنما الإهتمام بالبول والغائط) (يشغله) أي يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه (يقطعها) أي يقطع الصلوة ليؤدبها على وجه الكمال هذا إذا كان في الوقت سعة والأفلا يقطع لأن النفوس عن الوقت

الحال إذا كان في الوقت سعة لا يقطع الصلوة بغيره إذا كان في الوقت سعة لا يقطع الصلوة بغيره إذا كان في الوقت سعة لا يقطع الصلوة بغيره

منه أي إن دخل في الصلوة والحال أنه لم يكن فيه مما نفع البول أو الغائط ومداقته ثم حدثت المداقعة بعد الدخول فالحكم أن المصلي يقطعها إلى آخره

منه أي ما هو الإهتمام بالمسجد والاحكام إلى استقباله أو المخرج إنما يكره إذا لم يكن بينهما وبين المصلي سترة أي ما كثر في مسجد الجماعات وأما في مساجد البيوت فلا يكره ذلك ليس لمساجد البيوت حكم المساجد إلا ترعى ما يدخله ينجس من غير كراهة وبأن في أهله ويبيع ويشترى من غير كراهة كذا نقل عن الأئمة لكن ينبغي أن يكون هذا مما تساو

في الصلوة في البيوت والصلوة في مساجد الجماعات كذا في حلية المجلى لأن أمير الحاج الحلي لم يذ الشارح رحمه الله تعالى رحمة واسعة

منه لما في الصحيحين من حديث أبي النضر عن بشر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسل إلى أبي جهيم يسأله ما إذا نزع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال أبو جهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذاع عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه قال أبو النضر لا أدري قال أربعين يوما أو شهر أو سنة ورواه البراء بن عازب عن النضر عن بشر بن سعيد قال أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد يسأله وفيه لكان أن يقف أربعين خيرا وسكت عنه البراء وفيه المسؤل زيد خلافا ما في الصحيحين قال ابن القطان وقد خطأ الناس ابن عيينة في ذلك لما قلناه ما لكان وليس يمتنع لاحتمال كون أبي جهيم بعث بشرا إلى زيد بن خالد وزيد بن خالد بعثه إلى أبي جهيم بعد أن أخبره بما عنده ليستنبه فيما عنده وهل عنده ما يخالفه فأخبر كل بحفظه وشك أحدهما وجزم الآخر واجتمع ذلك كله عند أبي النضر فحدثت بما عندها ما كان حفظ حديث أبي جهيم وابن عيينة حفظ

حديث زيد بن خالد شرح كبير رويته عنهم بحسب أروع منهم ويعين منهم بقدر صغير منه الخريف بفتح الخاء المجهمة وكسر الراء فتقبل من القبول الأربعة وهو وقت وصول الفواكه أي كمالها وقد يطلق على السنة مجازا بذكر الجزء وأرادة الكل وهي المراد هنا وقيل مائة عام لقوله صلى الله عليه وسلم لأن يقف أحدكم مائة عام خير له من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي كذا في الزبيري

منه أي المار أسفل من المصلي دون قامته وكذا سطحه ويسير بحمل مرتفع دون قامته وقيل دون سترة كذا نقل عن الدر المختار قال في الكفاية وذكر الطحاوي أنه إذا كان مقدار ارتفاع الدكان الذي لا يكره فيه المرور بلا سترة مقدور بقدر قامته الرجل وهكذا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل أنه مقدور بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل أنه مقدور بقدر ذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد كذا في الجامع الصغير لقاضيه انتهى

منه أي المار أسفل من المصلي دون قامته وكذا سطحه ويسير بحمل مرتفع دون قامته وقيل دون سترة كذا نقل عن الدر المختار قال في الكفاية وذكر الطحاوي أنه إذا كان مقدار ارتفاع الدكان الذي لا يكره فيه المرور بلا سترة مقدور بقدر قامته الرجل وهكذا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل أنه مقدور بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل أنه مقدور بقدر ذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد كذا في الجامع الصغير لقاضيه انتهى

منه أي المار أسفل من المصلي دون قامته وكذا سطحه ويسير بحمل مرتفع دون قامته وقيل دون سترة كذا نقل عن الدر المختار قال في الكفاية وذكر الطحاوي أنه إذا كان مقدار ارتفاع الدكان الذي لا يكره فيه المرور بلا سترة مقدور بقدر قامته الرجل وهكذا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل أنه مقدور بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل أنه مقدور بقدر ذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد كذا في الجامع الصغير لقاضيه انتهى

منه أي المار أسفل من المصلي دون قامته وكذا سطحه ويسير بحمل مرتفع دون قامته وقيل دون سترة كذا نقل عن الدر المختار قال في الكفاية وذكر الطحاوي أنه إذا كان مقدار ارتفاع الدكان الذي لا يكره فيه المرور بلا سترة مقدور بقدر قامته الرجل وهكذا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل أنه مقدور بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل أنه مقدور بقدر ذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد كذا في الجامع الصغير لقاضيه انتهى

منه أي المار أسفل من المصلي دون قامته وكذا سطحه ويسير بحمل مرتفع دون قامته وقيل دون سترة كذا نقل عن الدر المختار قال في الكفاية وذكر الطحاوي أنه إذا كان مقدار ارتفاع الدكان الذي لا يكره فيه المرور بلا سترة مقدور بقدر قامته الرجل وهكذا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل أنه مقدور بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل أنه مقدور بقدر ذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد كذا في الجامع الصغير لقاضيه انتهى

منه أي المار أسفل من المصلي دون قامته وكذا سطحه ويسير بحمل مرتفع دون قامته وقيل دون سترة كذا نقل عن الدر المختار قال في الكفاية وذكر الطحاوي أنه إذا كان مقدار ارتفاع الدكان الذي لا يكره فيه المرور بلا سترة مقدور بقدر قامته الرجل وهكذا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل أنه مقدور بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل أنه مقدور بقدر ذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد كذا في الجامع الصغير لقاضيه انتهى

من مختار من غير الاسلام قال النبي صلى الله عليه وسلم انما جعلت الصلاة لله تعالى...

فقل هو كالمصغر لا يبرئ بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصراير...

فما وراء موضع سجوده وقيل يرفها وراء خمسين ذراعا وقيل...

قد رما بين الصفا الاول وحائط القبلة ورجح ابن الهمام ما ذكر...

في النهاية من غير تفصيل بين المسجد وغيره وينبغي للمصلي في الصلاة...

ان يتخذ سيرة قدر ذراع في غلظ اصبع ويقرئ فيها ويحفظها...

فقال له احد حاجبيه لا بين عينيه وان القى عصا بين يديه ولم...

يعرّزها او خطا خطا قيل يحجز عن السيرة وقيل لا وعلى قول الجوز...

فقل خطا خطا كالحراب وقيل من جهة يمينه الى شماله واما...

الوضع في الكفاية يضع طول لا عرضا ليكون على مثال الغرز...

ويدري المار اذا اراد ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين...

من مختار من غير الاسلام قال النبي صلى الله عليه وسلم...

عليه الصلاة والسلام ما بال قوم يرفعون ايديهم في الصلاة...

الا تكادى قولا ويكره الصلاة بحضرة الطعام...

الصلاة لطعام ولا يغيره محمول على ما خبرها عن وقتها...

من قوله رفع الرأس ويضعه قبل الامام لما في الصحيحين...

رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله رأسه واسم حمار او يجعل الله...

له اي فيما قالوا من كراهة ستر القدمين في السجود قال في الكبير...

تكره الصلاة مشدود الوسط وقيل تكروه والمختار الاول...

واما اذا صلى وهو مشتمل الكبر فقل تكروه لانه كفا الثوب...

وقيل لا قال صاحب القنية وهو الاحوط ولعل مراده قدر...

ما ينكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والمرفق فانه مكروه...

على ما مر وتكره الصلاة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كان...

لمسلم ولم تكن مزدوعة فلا ولو ابتلى بين الصلاة في ارض...

الغير او في الطريق فان كانت مزدوعة او لكافر فالطريق...

اولى والا ففى ولا يجب في الصلاة احدا نوبه اذا ناداه...

الا ان استغاث لهم فيقطعها كما يقطع خوف سقوط اجبه...

من سطح ونحوه او غرقه او سرقه ما قيمته درهم له او غيره...

في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم...

من مختار من غير الاسلام قال النبي صلى الله عليه وسلم...

من مختار من غير الاسلام قال النبي صلى الله عليه وسلم...

عليه الصلاة والسلام ما بال قوم يرفعون ايديهم في الصلاة...

الا تكادى قولا ويكره الصلاة بحضرة الطعام...

الصلاة لطعام ولا يغيره محمول على ما خبرها عن وقتها...

من قوله رفع الرأس ويضعه قبل الامام لما في الصحيحين...

رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله رأسه واسم حمار او يجعل الله...

قد قوله وينبغي في اذان الفريضة ان يقرأ بغير صوت من غير ان يسمع الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن بالصبح فوجده راقدا فقال الصلوة خير من النوم مرتين فقال النبي عليه السلام يا بلال اجعلها في اذانك

قد بصيغة امر الغائب من باب التفعيل ثم خياريكم اذ اذنا خيار الصلوة لان خيار جمع خير تامة الحديث وليؤمكم اقرأكم رواه ابو داود عن ابن عباس كذا في الكوكب المنير ومقتضى الحديث كراهة اذان الصبي وان كان عاقلا وهي رواية لكن خلاصة الرواية عدم الكراهة في اذان الصبي العاقل بخلاف غيره

ولا ترجيع فيه عندنا خلافا للثلاثة وهو ان يخفف صوته اولا بالشهادتين ثم يرجع فيمد بها صوته وينادي في اذان الفريضة الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة فانها عندهم قرأوا لا لفظ الاقامة عند الشافعي واحد ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة نقيا فيكره اذان الجاهل والفاستق لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم خياريكم ويكره اذان الصبي وان كان عاقلا في رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره اذانه اذا كان عاقلا ويكره التلحين في الاذان لانه ليس من افعال الاختيار وكذا في القراءة وتحسين الصوت مطلوب والتلحين ان يخرج الحرف عما لا يجوز له في الاداء فيقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه المتوارث فيكره تركه ويحول وجهه يمينا عند حتى على الصلوة وشمالا عند حتى على الفلاح في الاذان والاقامة ويستدير في المنارة اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين ويجعل اصبعه في اذنه لانه لا يسمع الله تعالى به الا بالاذان وقال انه ارفع لصوتك وان لم يفعل فلا كراهة ويكره التكلم وهو يؤذن او يقيم ويستأنف لو تكلم في اثنائه لانه ذكر واحد ولا يرد السلام لوسيلة عليه فيه ولا يشتم العاطس ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن لنفسه ويكره ركبها في ظاهر الرواية الا للمسافر وينزل للاقامة ويجوز المسافر ان يؤذن متوجها حيث توجهت دابته ويكره ان يؤذن جنبا في رواية واحدة ويحذر ان لا يكره في احدى الروايتين وفي الاقامة بسبب الجنابة روايتان والا تشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع كما في يوم الجمعة دون تكرارها كذا في الهداية

قد قوله والتلحين ان يخرج آه وهو ميم في كلام الامام احمد فانه سئل عن التلحين في القراءة فنهى فقيل لم قال مما سمعت قال السالك محمد قال لا يجب ان يقال يا موحا ماد كذا في الكوكب المنير

قد في حديث الملك النازل من السماء فانه يستقبل القبلة في الاذان والاقامة

قد اي الاذان ذكر واحد كما فلا يفصل بادخال شيء في اثنائه وذكر في غير موضع انه اذا سلم على المؤذن او على المصلين او القاد او الخطيب فحسن له خيفة لا يلزمهم الرد على الخطيب بل يردده في نفسه وعن محمد يرد بعد الفراغ من الصلوة وعن ابن يوسف لا يرد اصلا وصحبه لانه يجب عليه الرد واعلم ان السلام يكره عقرها عند الاذان والاقامة على المؤذن والمقيم والمستمع لها وكذا يكره السلام عند قراءة القرآن جهرا وعند مذكرة العلم ولا يسلم على احد من الحاضرين وهم يستمعون ذلك والصحيح ان احدا من الحاضرين والسامعين لا يرد السلام في هذه المواضع كذا في شرح الطريقة نقلا عن التاج فانه لا يكون السلام منكرا في هذه المواضع فلا يجوز الاجابة للمكره كذا قال ويحذر من ما في الحديث من ان يقول عليه بكنوا فيه والمقتضى انه يجب له ان يقول ما اذا سلم وقت الخطبة فانه لا يجب له عليه وكذا ما نقل عن محيط الشرح نقلا عن محمد الشريعة بعينه من وجوب الرد وحكي من الفقيه انه السبب السرفقة كذا في الوسيلة واجمعوا على ان التغوط لا يلزمه رد السلام اذا سلم عليه حاله ولا بعد الفراغ وحكم فثبت العاطس لا يكره ان يخبر ويكره ان يسمع تكلم السلام

قد اي لا يكره قراءة الاذان محضتا اي بلا طهارة لوضوء وجها الفرق على احدى الروايتين ان الاذان يشبه بالصلوة من حيث تعلوق اجزائها بالوقت فتشترط الطهارة عن غلط الحديث وهي الجنابة دون اخفها عملها بالشبهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير وضوء واقام لا يصيد ويجنب صاحب اليمين اما عدم الاعادة في الاول فمقتضى الحديث واما الاعادة في الثاني فلعلها بجنابة وان لم يجد اجزا اي كفاها صلواته لانها جائرة بدون الاذان والاقامة

قد اي الذي قرأ الاذان راكبيا يترك عنها عند اعادة الاقامة لانه يلزم الفصل بينهما وبين الشرع في الصلوة

قد اي يجب اعادته لعدم حصول المقصود الذي هو الاعلام بهم لعدم الاعتماد على خبر السكان والمجنون والصبي غير العاقل

قد اي في كل واحد من الاذان والاقامة شيئا مؤخرا على غيره الا صلى بان قال اولا استشهد ان محمدا رسول الله ثم قال استشهد ان لا اله الا الله فعليه ان يقول بعد كل شهادة استشهد ان محمدا رسول الله مرة اخرى رعاية للترتيب كذا في قاصيخنا ولذا قال يعود الى الترتيب ولا يستأنف اي لا يتبدل من اوله وفي هذا المقام كلام تفصيله في الكبر

قد اي انتهى المؤذن في الاقامة لقوله قد قامت الصلوة فله اختيار ان شاء انما في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة سواء كان المؤذن اماما او لم يكن كذا في قاصيخنا قوله يترسل في الاذان اي يتأخر ويراعي مدته بان يفصل بين كلماته بالسكوت وقوله ويجدد على وزن ينصر اي يسرع ويجعل في الاقامة بان يعاقب كلماتها

الهداية وتكره الاقامة بلا وضوء في المشهور وقيل لا ويستحب اعادة المؤذن الفصل بينه وبين الصلوة اذا توشأ

اذان المرأة وتجب اعادته اذان السكان والمجنون والصبي غير العاقل وان مات في اثناء الاذان او الاقامة يجب الاستئناف وكذا ان جنى او اعنى عليه او سبقه الحدث فذهب وتوضأ او خصر ولم يلقنه احد او خسر فانه يجب ان يستقبل الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه مؤخرا يعود الى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذان العبد والاعراب والاعمى وولد الزنا ولكن غيرهم اولى ويكره الشخص عند الاقامة الا من عذر كتحصيل الصوت او تحسينه ولا يمشي في الاذان ولا في الاقامة فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس به ان كان هو اماما وقيل مطلقا وتيسر في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكوت ويجدد في الاقامة بان يتابع كلماتها وتكره مخالفة ذلك حتى لو ضل الاقامة اذا فترسل فيها ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضيها وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان علم بضعف مستعجل اقامه ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وايضا ويكره ان يؤذن في مسجد شخص واحد واستحسن المتأخرون التثويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تعارفه كل قوم وخص به ابو يوسف رحمه الله من له زيادة اشتغال بامور العامة كالامير والقاضي والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلها والفصل في غير العرب مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة وقراءة اثنتي عشرة آية وغوها واما في العرب فعند ابي حنيفة رحمه الله يفصل بسكتة قدر ثلث آيات قصار او آية طويلة وقيل قدر ثلاث خطوات وعندهما بجلسة خفيفة ولا يكره عنده ما قال

قد قوله ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضيها وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان علم بضعف مستعجل اقامه ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وايضا ويكره ان يؤذن في مسجد شخص واحد واستحسن المتأخرون التثويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تعارفه كل قوم وخص به ابو يوسف رحمه الله من له زيادة اشتغال بامور العامة كالامير والقاضي والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلها والفصل في غير العرب مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة وقراءة اثنتي عشرة آية وغوها واما في العرب فعند ابي حنيفة رحمه الله يفصل بسكتة قدر ثلث آيات قصار او آية طويلة وقيل قدر ثلاث خطوات وعندهما بجلسة خفيفة ولا يكره عنده ما قال

للأمير وكذا القاضي والمفتي في كل الصلوة السلام عليك ايها الأمير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح واستبعد هذا الكلام محمد لا استواء الناس في امر الجماعة لكن ابو يوسف حذرهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كجلا نفوسهم لجماعة

قد كذا في الظهور والعصر والعشاء اذا خالف فيها اربعا كذا في الكبر حاكمه ان المصلي في كل صلاة مكروه لما دوى الترمذي عن جابر انه سئل عن رجل صلى الله عليه وسلم قال لهلال اذا اذنت فترسل اي تمهل وفصل بين الكلمات بسكتة خفيفة اي تأن ولا تجعل كذا في العلوي القاري واذا اذنت فاحذر بضم الهمزة وكسرهما اي اسرع في التلفظ بها وميل بين الكلمات واجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يفرغ لك من كل كلمة من الشان من شرب والمعتصم

مدى السنة قبل صلوة الفجر اقويها باتفاق الروايات وقد ورد فيها سميات من السنة تفيد ذلك والدليل عليه ما في الصحيحين
عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يركع الفجر في ركعتين ولا ركعة واحدة
الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي وسط الطريق انما السنة ايصاله عليه السلام ترك الركعتين قبل صلوة الفجر في سفر ولا
حضر ولا صحة ولا سقم وقد قال مشايخنا العالم اذا صار مرجعا في الفتوى يجوز له ترك سنة السن لما جاءه الناس الى فتواه الا
سنة الفجر انتهى وفي شرح القدوري للمعتمدين ان العتبات قال لو ترك رجل سنة الفجر يخشى عليه الكفر كما في الحلية وقد يوجب
سنة الفجر فلذا ابتداء المصنف والقدر

بينما رجحان وجوبه (وما ذكرنا) يعني في صفة الصلوة (مما

سوى ذلك) المذكور هنا من السن فهو (آدب) وعمراده انما

لم ينص على انه فرض او واجب ولم يذكره هنا مما هو مذكور في

صفة الصلوة فهو ادب كاخراج الكفين من الكمين عند التكبير

ونحوه وفيه نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين

في السجود وهو سنة وكذا ابداء الصبيان ومجافاة

البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها سنة

(فصل في النوافل) (فصل في النوافل)

جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادات التي

ليست بفرض ولا واجب فتتم السنة والمستحب والطلوع الفجر

الموقت (اعلم ان السنة قبل الفجر) اي صلوة الفجر (ركعتان)

وهي اقوى السن المؤكدة حتى روى عن ابي حنيفة انها لا تجوز

مع القعود لفجر عذر لقوله عليه السلام صلوهما ولو طردكما

انجيل ثم الاكد بتعدها قيل ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر

ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر والا صح ان التي قبل

الظهر اكذب بعد سنة الفجر ثم الباقي على السواء (واربع

قبل الظهر وركعتان بعدها) لما روى عنه عليه السلام

انه كان يصلي كذلك (واربع قبل العصر) وان شاء ركعتين

وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة (وركعتان بعد المغرب

لقوله عليه السلام من صلى في يوم وليلة ثنتي عشر ركعة

سوى المكتوبة بُنِيَ له بيت في الجنة اربعاً قبل الظهر وركعتين

بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين

قبل الفجر (واربع قبل العشاء) وهي مستحبة (واربع بعدها)

نقل قول بني له بيت في الجنة بصيغة المجهول رواه الجماعة الا البخاري وزاد الترمذي آخر الحديث وهو ادباً قبل الظهر
واصباحاً مستحبة اعتمدوا على ما في هذا الحديث وغيره فجدلوه اى ثنتي عشرة سنة مؤكدة دون غيرها وان تطوع بعد
المغرب يست ركعتان ففصل الحديث ان عمره عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين
وتلا انه كان للاوابين اى السائمين والراغبين كثيرا الى صلاة الله غفورا كافي الشرح
فلا بد لقوله ثنتي عشرة صلاة من ركعتين بعد العشاء وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء قبل الفجر مستحبة

بها ح والادب والادب هو الادب في الصلاة والادب هو الادب في الصلاة والادب هو الادب في الصلاة

نقل عن سنة الفجر في انكوبان النير قال عليه السلام لا تدعوا ركعتي الفجر وان طردتكم انجيل قال ابن رسلان اى خيل العدو وتلكاد وغيرهم بل صلوهما وان كنتم ركبابا او مشاة بالاعمال انتهى

نقل اسم التفضيل صله اكد فقلت الحرة الثانية قالوا لكونها وانفتاح ما قبلها اى الاقوى في السنة بعد قووية سنة الفجر قالوا كلوا في الاقوى بعد ركعتا المغرب لان صلوات الله عليه وسلم لم يدعهما سفرا ولا حضرا كذا في الكبير

نقل اى السنة التي قبل الظهر آه لان نقل المواظبة التصريحية عليها اى على السنة قبل الظهر اقوى بعد النقل بزيادة القوة في سنة الفجر

نقل اى صلى قبل العصر ركعتين لاختلاف الآثار في ذلك فروى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً هاهنا ابوداود والترمذي يجوز ان يكون هذا الحديث دعاء وان يكون اخباراً من الله تعالى كما في ابن ملة وروى عن علي رضي الله عنه كان عليه السلام يصلي قبل العصر ركعتين رواه ابوداود كذا في الكبير

نقل قول بني له بيت في الجنة بصيغة المجهول رواه الجماعة الا البخاري وزاد الترمذي آخر الحديث وهو ادباً قبل الظهر واصباحاً مستحبة اعتمدوا على ما في هذا الحديث وغيره فجدلوه اى ثنتي عشرة سنة مؤكدة دون غيرها وان تطوع بعد المغرب يست ركعتان ففصل الحديث ان عمره عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلا انه كان للاوابين اى السائمين والراغبين كثيرا الى صلاة الله غفورا كافي الشرح فلا بد لقوله ثنتي عشرة صلاة من ركعتين بعد العشاء وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء قبل الفجر مستحبة

مدى اى كون الاربع مجموع السنة المؤكدة وركعتي المندوب معاً
نقل اى علم يداوم على الاربع قبل العصر وقبل العشاء اما عدم مواظبة على ما قبل العشاء وفقد ربه لم يرواه عليه السلام صلاً
فضلاً عن المواظبة واما قبل العصر فلا بد لا يفهم من مجرد قول الراوى كان عليه السلام يفعل المواظبة لان القول بصديق
على تكرار الفعل بدون المواظبة فلا يثبت به التاكيد فكون ذلك مستحباً كذا في الكبير قوله فلا يكون اى الاربع قبل
العصر وقبل العشاء مؤكدين كرويان هذه المسئلة اهنا ما بانها ليستا بسنتين مؤكدين لئلا يتوهم تأكدهما

(كذا) (وان شاء ركعتين) وفيها المؤكدة للحديث المتقدم آنفاً

(وما ذكرنا) من السنة (قبل العصر والعشاء) فذلك مستحب

كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء ويستحب الاربع ايضاً بعد الظهر

لقوله عليه السلام من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربعة

بعدها حرم الله على النار ويجوز في الاربع بعد الظهر كونها

بمسلمية واحدة او بتسليمتين لكن بتسليمة واحدة افضل اتفاقاً

وفي التي بعد العشاء كونها بتسليمة واحدة افضل عند ابي حنيفة

وعندهما بتسليمتين ويستحب الست بعد المغرب لقوله صلى

الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب كُتِبَ من الاوابين وتلا

انه كان للاوابين غفورا واختلف هل الاربع بعد الظهر والعشاء

والست بعد المغرب تسوي للمؤكدة او منها والعشاء الثاني لانه

يصعد عليه انه صلى بعد الظهر والعشاء اربعاً وبعد المغرب ستاً

والركعتان في ضمن ذلك (و) ذكر (في المحيط ان تطوع قبل العصر

باربع وقبل العشاء باربع فحسن لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

لم يواظب عليهما) فلا يكونان مؤكدين (و) السنة (قبل الجمعة

اربع) لانه عليه السلام واظب على الاربع بعد الزوال في جميع

الايام (وبعدها) اى بعد الجمعة (اربع) لقوله عليه السلام

اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعاً (وعند ابي يوسف

رحم الله السنة بعد الجمعة) ست) وهو مروى عن علي رضي الله

تعالى عنه (والا افضل ان يصلي اربعاً ثم ركعتين) للخروج من الخلاف

فان قيل لو ترك سنة الفجر او غيرها

من المؤكدة قيل يا شم والا صح لا يا شم لكن تفوته الدرجات

والثواب ويستحق الملامة هذا ان راها حقاً ولم يستخف بها والا

نقل لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعا وبعد ما ركعتين رواه الترمذي وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع اى لا يترك اربعا قبل الظهر رواه البخاري كما تقدم قريباً في الكبير وثبتت الصلوة قبل الظهر بالحديث المذكور فيتم ثبوتها قبل الجمعة لعدم الفصل بينها وبين الظهر

نقل رواه جماعة الا البخاري وروى مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعا وهذا الحديث يدل على استحبابية الصلوة الاربع بعد الجمعة والحديث المذكور في الشرح يدل على وجوبيتها قال في الكبير فقلنا بالسنة اى حكمنا بالسنة المؤكدة للجمع والتوفيق بينهما اى بينا حديثين كذا في الكبير

نقل وفي الحلية نقلاً عن البدائع قال كذا روى عن علي رضي الله عنه كذا يصير مطلقاً بعد الفرض اى فرض الجمعة بشرط واختاره الطحاوي انتهى

نقل اى لا افضل عندنا لان هذه العبارة موهمة بان هذا هو المذهب عند اهل المذهب وليس كذلك وانما نقلوا عن ابي يوسف راجح انه قال ينبغي ان يصلي بعد الجمعة اربعاً ثم ركعتين كذا في الحلية

نقل من المؤكدة وهي اربعة عشرة يوم الجمعة بزيادة الركعتين بعد صلوة الجمعة على الظهر واثنان عشرون غيرها وكذا التراويح من المؤكدة ايضاً وهي عشرون ركعة نقل عن شيخنا ابي الحسن اقل ولا يخفى ان الاثم منوط اى مختص بترك الواجب وقد قال صلى الله عليه وسلم للذي الى الرجل الذي قال

والله بعثك بالحق لا ازيد على ذلك شيئاً اقله ان صدق اى قال عليه السلام لذلك الرجل اقله بصفة الفسخ ان صدق في قوله كما مر تفصيل هذا الحديث فدل على ان الاثم منوط بترك الواجب فقط فلا يثم بترك السنة المؤكدة لكن تركها يستلزم الاساءة وفوات الدرجات وعمره من شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وما خطر به الى الفقير قليل الضعامة غفر الله تعالى ذنوبه ان ترك المؤكدة ترك الواجب في استحقاق الملامة لان مواظبة عليه السلام تجعلها في حكم الوجوب كما قيل عن بعض اصحابنا بوجوب سنة الفجر

نقل اى علم يداوم على الاربع قبل العصر وقبل العشاء اما عدم مواظبة على ما قبل العشاء وفقد ربه لم يرواه عليه السلام صلاً فضلاً عن المواظبة واما قبل العصر فلا بد لا يفهم من مجرد قول الراوى كان عليه السلام يفعل المواظبة لان القول بصديق على تكرار الفعل بدون المواظبة فلا يثبت به التاكيد فكون ذلك مستحباً كذا في الكبير قوله فلا يكون اى الاربع قبل العصر وقبل العشاء مؤكدين كرويان هذه المسئلة اهنا ما بانها ليستا بسنتين مؤكدين لئلا يتوهم تأكدهما

نقل قول بني له بيت في الجنة بصيغة المجهول رواه الجماعة الا البخاري وزاد الترمذي آخر الحديث وهو ادباً قبل الظهر واصباحاً مستحبة اعتمدوا على ما في هذا الحديث وغيره فجدلوه اى ثنتي عشرة سنة مؤكدة دون غيرها وان تطوع بعد المغرب يست ركعتان ففصل الحديث ان عمره عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلا انه كان للاوابين اى السائمين والراغبين كثيرا الى صلاة الله غفورا كافي الشرح فلا بد لقوله ثنتي عشرة صلاة من ركعتين بعد العشاء وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء قبل الفجر مستحبة

له سمي هذه الصلوة سبعة على وزن كدرة بضم السين وفتح الحاء المهملة وسكون الراء بينهما لحصول التسج بها اولاً وثانياً عليه مجازاً تسمية لكل باسم آخر وكذا أطلقت في عرف الشرع على التطوع دون الفرض وأما في الصلوة إلى الضحية يعني في أو بتقدير المصناف أي صلوة وقت الضحية بضم الضاد الموحدة وفتح الحاء المقصورة ٢
بصيغة المجهول وقوله كتبت ماض مجهول وفي الموضعين خطاً بالأي ورد خطاباً هذا الحديث رواه البيهقي وعزير بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الأضحية ثمانون وستون مفصلاً بفتح الميم وكسر الصاد المهملة بالتركية أي كمن

يكفر (وأما سبعة الضحية) أي صلوة الضحية (فقد وردت بالأحادية فيها) أي في قدرها (من الركعتين إلى ثنتي عشرة ركعة) وهي مستحبة روى عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال أوصني يا رسول الله قال إذا صليت الضحية ثنتين لم تكتب من الغافلين وإذا صليتها أربعاً كتبت من العابدين وإذا صليتها ستاً لم يتعلك في ذلك اليوم ذنب وإذا صليتها ثمانياً كتبت من القانتين وإذا صليتها عشرةً بنى الله لك بيتاً في الجنة وروى أنه عليه السلام قال من صلى الضحية ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا من ذهب في الجنة ووقت صلوة الضحية من ارتفاع الشمس إلى ما قبل الزوال ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار (ثم الأفضل في صلوة الليل والنهار) من التطوع المطلق (أربع ركعات بخيرية واحدة) وسلام واحد (عندك) أي عند أبي حنيفة رحمه الله (وقال) أي أبو يوسف ومحمد الأفضل (في) صلوة (الليل ركعتان) بخيرية وعند الشافعي الأفضل في الليل والنهار الركعتان بخيرية والدلالة مستوفاة في الشرح (والزيادة على ثمان ركعات) بتسليمة واحدة (ليلاً وعلى أربع ركعات) بتسليمة واحدة (نهاراً مكروهة بالاجماع) من امتناع لعدم ورود الاثر به (ومن شرع في صلوة التطوع أو في صوم التطوع ثم أفسدها فعليها قضاءؤها) عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم خلافاً للشافعي وأحمد وتحقيقه في الشرح (وان شرع في التطوع بنية الأربع) أي بنية أن يصلي أربع ركعات (ثم قطع) أي أفسد ما شرع فيه قبل تمام شفع (الأربع) (الاشفع) أي أفسد ما شرع وشفع عند أبي حنيفة ومحمد (خلافاً لأبي

يحيى على الإنسان أن يتصدق عن كل مفصل منه بصدقة قال الطبري يدل على تقريب الوجوب في حديث يصحح إلى آخره ٢
بأنه أي غير المقيد بقوله سنة العشاء وسنة الظهر وسنة الجمعة والمطلق من حيث الكيفية كصلوة الضحية والنهجد ونحوهما ٣
له لما روى أبو يعلى الموصلي بوسائط عن عائشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحية أربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام كتاب الكبير
وه لقوله عليه الصلاة والسلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى أخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث ابن عمر رضي الله عنه وتفصيله في الكبير ٤
بأن قوله والزيادة متداخلة قوله الأتي مكروهة أي زيادة الركعات على ثمان ليلاً بتسليمة واحدة مكروهة وقوله وعلى أربع عطف على ثمان أي الزيادة على أربع في النهار مكروهة أيضاً بتسليمة لأن عليه الصلاة والسلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهية لزد تعليمها للجواز كذا في الهداية وفي الكبير نقلاً عنه وقال السرخسي في المبسوط ولم يذكر كراهة الزيادة على ثمان ركعات بالليل والأصح أنها لا تكروه لما فيها من وصل العباد وهو أفضل انتهى كذا في الكبير
له أي صلوة التطوع وصوم التطوع لأن الشروع في فعل العبادات التي تلزم بالندب ويتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة سبب لوجود تمام وقتها أو أفسدها أو فسد عندنا وعند المذكورين في الشرح فجبها تمام ما شرع فيه نقلاً عن الطبري كالمندوب في قوله تسمية كل منهما لله تعالى فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثابتاً لا لا قولاً ولو فوات ذلك في الكبير ٥
له حيث قال لا يلزم القضاء لو فسد الأتي في العبرة لأن التفضل متبرع ولا يلزم على المتبرع ودليلنا ما بيانه تنبيه قال في الكبير قولنا أن الشروع في فعل العبادات التي تلزم بالندب يخرج للوضوء أو للوضوء وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالندب تكون لكل واحد منها غير مقصود لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة يخرج لنحو المندوب والقراءة وكذا الاعتكاف على قول محمد بن إدريس في اللزوم بالندب والصلوة والصوم والحج والعمرة والائتمام

في من العبادات ثابتاً لا لا قولاً ولو فوات ذلك في الكبير ٥
له حيث قال لا يلزم القضاء لو فسد الأتي في العبرة لأن التفضل متبرع ولا يلزم على المتبرع ودليلنا ما بيانه تنبيه قال في الكبير قولنا أن الشروع في فعل العبادات التي تلزم بالندب يخرج للوضوء أو للوضوء وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالندب تكون لكل واحد منها غير مقصود لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة يخرج لنحو المندوب والقراءة وكذا الاعتكاف على قول محمد بن إدريس في اللزوم بالندب والصلوة والصوم والحج والعمرة والائتمام

له والأصل أن كل ركعتين من النفل صلوة على حدة والقيام إلى الثالثة كتحريم متداخلة اتفاقاً إلا أن أبا يوسف يعتبر الشروع مع النية بالندب في رواية وعلى ذلك بناء هذه المسئلة وعندنا الشروع إنما يلزم ما شرع فيه فيما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه ولا توقف لصحة الشفع الأول من النفل على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشروع ومجرد النية من غير شروع غير مستتر فعلي هذا إذا نوى أربعاً وشرع لا يلزم إلا الشفع فإن أفسده قبل تمامه لم يلزم قضاءه فحسب وإن أفسده بعد القعود فقد انقضى قبل القيام إلى الثالثة لا يلزم شيء وإن أفسد بعد القيام إلى الثالثة لم يلزم شفع وهو الثالث لصحة شروعه ثم أفسده هو وظاهر الرواية عزابي يوسف أيضاً كقولها وقال الزاهد والصحيح أن أبا يوسف رجع إلى قولهما لأنه لا يلزم الأربع بنية بل ركعتان فقط

لأبي يوسف) فإن عنده يلزم قضاء أربع في رواية ولو أفسد بعد تمام شفع فإن كان قبل القيام إلى الثالثة يلزم شفع واحد عنده وعندنا لا يلزم شيء وإن كان بعد القيام إليها يلزم قضاء شفع اتفاقاً (قالوا هذا) الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالفساد بعد الشروع بنية الأربع (في غير السنن) الرواتب سنة العصر والعشاء (أما إذا شرع في الأربع) الرواتب التي (قبل الظهر) أو قبل الجمعة أو بعدها (ثم قطع) في الشفع الأول والثاني (يلزم الأربع) أي قضاؤها بالاتفاف لأنها لم تشرع إلا بتسليمة واحدة ولذا لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى ولا يستفتح عند القيام إلى الثالثة لأنها بمنزلة صلوة واحدة (وان شرع في الأربع) من التطوع سنة كانت أو غيرها (ولم يقعد في) الركعة (الثانية) أي ترك القعدة الأولى (فسدت صلواته) تلك (عند محمد وزفر) لترك فرض وهو القعدة الأولى فإنها فرض عندهما في النفل بناء على أن كل ركعتين منه صلوة على حدة (ويقتضي) الركعتين (الأوليين) عندهما دون الآخرين لصحةهما (وقال) أي أبو حنيفة وأبو يوسف (لا تقصد) صلواته في الصلوة المذكورة ولا يلزم قضاء شيء (وكل ركعتين) من النفل (إذا أفسدهما فعليها قضاءؤها) فحسب (دون) قضاء (ما قبلهما) وما بعدهما مما لم يفسد لما تقدم أن كل شفع صلوة على حدة ألا ما تقدم عن أبي يوسف رحمه الله فيما إذا نوى أربع وشرع إذا أفسدها قبل القعود الأول حيث يلزم قضاء أربع عنده وأما المسئلة الملقبة بالثمانية وهي ما إذا صلى أربع ركعات وترك القراءة في كلها أو بعضها فاختلاف الواقع فيها لم يقطع وجعلها أربعاً يأتي أو أن يخرج فلم تفرض القعدة وهذا بخلاف القراءة لأنها ركعتان من النفل لم تفرض لغيرها بل لغيرها وهو الخروج على تقدير القطع على رأس الركعتين فلما لم تقدر الركعتين على رأس الركعتين فحسب

له لا القعدة على رأس الركعتين من النفل لم تفرض لغيرها بل لغيرها وهو الخروج على تقدير القطع على رأس الركعتين فلما لم تقدر الركعتين على رأس الركعتين فحسب
له أي عند أبي يوسف رجح في غيرهما من الرواية وفي الظاهر الرواية كقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يلزم قضاء الركعتين كاحدة كبيرة
له أي في أربع ركعات من لزوم قضاء الأربع في بعض مهورها وقضاء ركعتين في البعض بين اثنتي عشرة ركعة في حنيفة أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورضي الله عنه وأجمعين ٣

مد اي شروع قارن القراءة في الشفع الثاني بسبب ما ترك بطلان التحريم

مد اي شروع قارن الشفع الثاني اي كالمزمه قضا الشفع الاول بافساده
مد اي كقول محمد في الاول اي في صورة ترك القراءة في كلتا الركعتين يعني بوجوب بطلان التحريم فلا يصح شروع بهذه
التحرمة في الشفع الثاني فلا يلزم القضاء بافساده كما مر في قوله والثاني في الثاني اي وقول الامام كقول يوسف رح
في صورة ترك القراءة في كلتا الركعتين ووجه الاختلاف بين الائمة الثلاثة المذكورة في الشرح ووجه قول محمد ان التحريم تعقد

للافعال فاذا افسدت الافعال بترك
القراءة يفسد ما مقدما لها وانما يوسف
يقول القراءة دكن زائد لان الصلوة
وجودا بدونها حقيقة وحكما في الاخرين
والا في حقيقة لاحكام في المقتضى
لا صحة للاداء الا بالقراءة لكن فساد
الاداء لا يكون اقوى من تركه وترك الاداء
لا يفسد التحريم كما لو تعقد بعد التحريم
اوست قائما طويلا ففساده اولي
ان لا يبطل لان الفاسد ثابت لا يهل
فانت الوصف وهو اقوى من فانت
الاهل والوصف ورد عليه ما ذكرت
ناخير لا ترك واجب بانه ترك صورة
ورد باننا لا سلم ان مثل هذا الترك
لا يكون دون الفساد ولا في حنيفة رح
الا في ترك القراءة في الشفع يجمع على افساده
بخلاف تركها في ركعة منقاة لا يفسد
عند الحسن البصري ومن وافقه فحكمنا
بقضاء التحريم في حق وجوب القضاء اعمالا
لدليل فرضية القراءة في الركعتين وبقائها
في حق لزوم الشفع الثاني اعمالا لدليل
فرضية القراءة في ركعة فقط احتياطا
في الموضوعين ولا اعتبار بخلاف الاصح
في قوله بعدم ركنية القراءة لهذا الدليل
القاطع اذا تقر هذا فاعلم ان المسئلة
وان ذكرها في الهداية آه بحمد كبير

مد اي ان ترك القراءة في جميع يقضى
ركعتين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
مد اي يقضى اربعاً عندهما وعند محمد
يقضى ركعتين

مد اي يقضى ركعتين عندهما وعند
ابن يوسف يقضى اربعاً

بين اثمتنا مبنى على قاعدة اخرى مختلفة بينهم وهي ان ترك القراءة
في كلتا ركعتي النفل او في احديهما يوجب بطلان التحريم عند محمد
فلا يصح شروع في الشفع الثاني فلا يلزم قضائه بافساده ولا
يوجب عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وانما يوجب فساد الاداء في
شروعه في الشفع الثاني فاذا افسده لمزمه قضائه ايضا وقول
الامام في الاول في الاول والثاني في الثاني ثم المسئلة المذكورة
وان ذكرت في الهداية وغيرها على ثمانية اوجه لكن باعتبار قضا
بعض صورها في بعض فانها تنتم الى ست عشرة صورة واحدة
منها لا يلزم فيها قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي
المبنى على القواعد المذكورة خمس عشرة صورة وهي ترك
القراءة في الجميع يقضى ركعتين وعند ابي يوسف اربعاً تركها
في الاولى فقط يقضى اربعاً وعند محمد ثنتين قرأ في الثانية
فقط كذلك تركها في الثانية فقط يقضى ركعتين اتفاقاً
تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك
تركها في الاولى والثالثة يقضى اربعاً وعند محمد ركعتين تركها
في الاولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك
تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة
يقضى ركعتين اتفاقاً تركها في الاولى والثانية يقضى ركعتين
وعند ابي يوسف رحمه الله اربعاً تركها في الاولى والثانية و
الرابعة كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يقضى اربعاً
وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك
ومن حكم انقوا عد لم يعسر عليه التصريح (ولو افتح) الطلوع
(فانما ثم قعد من غير عذر) مبيح للعود في النفل (جاز) قعوده

مد اي قول ومن حكم القواعد اي قاعدة محمد وقاعدة ابي يوسف وقاعدة ابي حنيفة رحمهم الله تعالى وانما يسهل
عليه تحريرها واستنباطها وقد بينها الشارح في الكبير في هذا المقام والله الموفق للاتمام

مد اي دليلها ان الشروع ملزم بصيغة اسم الفاعل فاشبه النذر بالصلوة قائما ودليله حنيفة رح ان البقاء اسهل من لا ابتداء و
قد جاز ترك القيام في ابتداء النفل فيجوز تركه ايضا في ابتداء صلوة النفل والنجواب عن القيام بالنذر ان الفرق بين الشروع
والنذر ان الوجوب في النذر يوجد بذكر اسم الصلوة في جميع اركانها ومن ركان الصلوة القيام فيها وانما الوجوب في الشروع
فيوجد بالتحريم وانما ان التحريم لا توجد في القيام في النفل حتى لو افتح النافل قائما ثم بدا له ان يقوم فقام وصلى ما بين
من الصلوة جاز عندهم جميعا كذا في الحاشية نقلنا عن لدراية وغيره وكذا لو افتح النافل قائما ثم بدا له ان يقعد فقعده وصلى
ما بين من الصلوة جاز ايضا فيهما

قعوده وصحت صلواته عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما
(وان نذر) ان يصلي (صلوة ولم يقل) في نذره انه يصلي
(قائماً او قاعداً يلزمه) اداؤها (قائماً) صرفاً للمطلوب الى الكامل
(وان صلى قاعداً قيل يجوز) ويسقط عنه (قياساً) على عدم
النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا بالنقص
عليه (وطول القيام افضل من) كثرة (عدد الركعات) يعني اذا
اشتغل مقداراً من الزمان بصلوة فاصلا في القيام مع تقليل
عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار
مثلاً افضل من صلوة اربع فيه لان طول القيام مشتمل على
كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود مشتملة على كثرة الذكر
والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح (ثم
السنة) المؤكدة التي يكره خلافها (في سنة الفجر) وكذا
في سائر السنن هو ان لا يأتي بها مخالفاً للصف بعد شروع
القوم في الفريضة ولا خلفاً للصف من غير حائل وان يأتي
بها (اما في بيته) وهو الا افضل (او عند باب المسجد) اذا كان
بان كان هناك موضع لا يبق للصلوة (وان لم يمكنه) ذلك
(في المسجد) الخارج ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس
ان كان هناك مسجدان صيفي وشتوي (وان كان المسجد واحداً)
فخلف اسطوانته ونحو ذلك كالعمود والشجرة وما اشبههما
في كونه حائلاً والاتيان بها خلفاً للصف من غير حائل مكروه
ومخالفاً للصف اشد كراهة (هذا) الحكم المذكور (ان كان)
اثباتها (بعد الشروع) اي شروع الجماعة (في الفريضة) الحاشية
ابا هريرة (واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في أي موضع شاء)

مد والكامل في الصلوة ان يصلي النادر
قائماً قيل لا ان يجاب العبد بمعتبر بايجاب
الله وكلما اوجب الله شيئاً اوجبه قائماً
مد فانه جاز لغز النادر ان يصلي قائماً
او قاعداً فكذلك اذا نذر ولم يعين مهلة
القيام في نذره صراحة

مد قال في الحاشية نقلنا عن لدراية
قوله الامام وصححه في البدايع ووجهه
ما في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال افضل
الصلوة طول القنوت والفراد بالقنوت
ان قيام بدليل ما روى جابر وابوداود
والنسائي عن عبد الله بن جابر ان النبي
عليه السلام سئل اقل اعمال افضل
فقال طول القيام

مد قيل كثرة الركوع والسجود وتطويل
السجود افضل وهو قول محمد بن الحسن
ورجحه في البيهقي ووجه ما في صحيح مسلم عن
معدان بن ابي طه قال لقيت ثوبان مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اخبرني بعمل عمل
يدخلني الله به الجنة او قال قلت اخبرني
باجل الاعمال الى الله فقلت حتى ما كنت
تلك مرات فقال سالت عن ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال عليكم بكثرة السجود
الله تعالى فانك لا تسجد لله تسجيعة الا
رفعك الله بها درجة وحط عنه بها
خطيئة وعنايه هربة رضي الله عنه انه
قال عليه السلام ما من حال يكون العبد
عليها اشيا الى الله تعالى من ان يرد سا جذا
يعرض وجهه في التراب في يضيئ وجهه
ويدخل فيه ولا ان يسجد ثمانية التواضع
لما فيه من تمسك اعز الاعمى ووجه
وضع وجهه في التراب وذلك اشرف
حالات العبد في طاعة مولاه وقابله

بعضهم ان طول القيام وكثرة السجود سواد لان السجود شئوع وتواضع وهو افضل من نفس القيام والقيام ذكره القراءة
والقراءة افضل من التسبيح في الركوع والسجود فاستويا وفيه ما فيه كذا في الحاشية نقلنا عن لدراية في حال الاخرين مشكلاً لان التسبيح
السجود افضل في حق من نفس القيام اقول حال الاخرين من النواذر وحكم النادر حكم العدم والله تعالى اعلم

بـ قال قاضيان ولو خالف لا بأس به اما في التسليم الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات ولو طول الامام الاولى على الثانية فلا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند ابن حنيفة وابي يوسف النوية بين ركعتين كما في الظاهر والعصر عندهما انتهى وانما كان الافضل كون ذلك التعديل بين التسليمات لا في اشتغال به اي تعيين ما يقرأ من القرآن على طريق المساواة في خارج الصلاة لا في داخلها بالتركية نمازده وفحق هر ركعتك آيتلري نمازه شروعن مقدم مقدار بنى تعيين وحسوة ياخود ايكي سلام بيننده تنويه ايدوب بعده نمازه دخول آيتيه فاضليه نمازده خضوع وخشوع مانع اولوب قلبه اشغال وغلل وبرمك ايجون ديك

بـ قوله جاز من غير كراهة ولا يستحب وفي بعض النسخ وقع ومن غير عذر لا يجوز ولعل الاول اصح لما قال في الحلية نقلا عن الحاشية والظاهرية والخلاصة لو صلى الامام التراويح قاعدا بعد راي وغير عذر وافدى به قيام فقيم لا يصح اقتداوم في قول محمد ويصح في قوله كما في المكتوبة اي الفرائض وقيل يصح هنا ايضا عندنا وهو الصحيح لانهم يعني القوم لو قعدوا مع اقتداؤهم فاذا قاموا كان اولي الجواز انتهى وما ذكر في الخلاصة واذا صلى الامام التراويح قاعدا بعد راي وغير عذر والقوا قيام فالاصح انه يجوز وبعدة قال والصحيح انه لا يستحب التراويح قاعدا انتهى

بـ ويكون كل ركعتين عن تسليم واحدة وهو الصحيح ان من صلى التراويح بتسليم واحدة كذلك جمع المتفرق ولم يخل شي واما التقصان بسبب الكراهة فلا يرجع الى الذات فصحا اذاؤها كذلك كذا في كثير

بـ عن ابن حنيفة آه يعني يصح في صورة صلاة الكمل بتسليم واحدة ثمان ركعات وما عداها فاسدة بناء على الزيادة على الثمان بتسليم واحدة مكروهة عنده كما ذكر

بـ اي كالا يجوز ما عدا الثلثين بل تفسد كلها وعليه قضاء ركعتين فقط لوجوبها بالشروع وهو القياس بناء على ما مر من ان ترك القعدة على الركعتين من النفل فيها اذا صلى اربعاضد لها فكذا ما زاد على الاربع

بـ قوله يصلىون بتسليم اخرى جماعة احتراز عن احتمال نقصان سنة التراويح وسنة الجماعة ولم يبالوا احتمال النفل مع الجماعة في غير التراويح لان الزيادة على التراويح مع الجماعة انما كره اذا تيسرت انها زيادة على العشرين وهذا ليست متينة لاحتمال انها تراويح فلهذا لا يكره اي عن احتمال الزيادة ولم يبالوا باحتمال نقصان التراويح وجماعتها قوله اي يكون بها من يصلىون محض يكون فعداه بالبار اي يكون التراويح بقينا بصلوة ركعتين

بـ قوله جاز من غير كراهة ولا يستحب وفي بعض النسخ وقع ومن غير عذر لا يجوز ولعل الاول اصح لما قال في الحلية نقلا عن الحاشية والظاهرية والخلاصة لو صلى الامام التراويح قاعدا بعد راي وغير عذر وافدى به قيام فقيم لا يصح اقتداوم في قول محمد ويصح في قوله كما في المكتوبة اي الفرائض وقيل يصح هنا ايضا عندنا وهو الصحيح لانهم يعني القوم لو قعدوا مع اقتداؤهم فاذا قاموا كان اولي الجواز انتهى وما ذكر في الخلاصة واذا صلى الامام التراويح قاعدا بعد راي وغير عذر والقوا قيام فالاصح انه يجوز وبعدة قال والصحيح انه لا يستحب التراويح قاعدا انتهى

بـ ولوم يكن اكالم جاعتها متيقنا هذا اذا كانت الجماعة اربعة فأفوقها واما اذا كانت اثنين فانهم يصلون بتسليم اخرى مع الجماعة بـ خلافا لادراكه في جماعة اثنين واما اذا كانت الجماعة ثلثة ففيه اختلاف قال بعضهم هم كالأربعة فأفوقها وقال آخرون هم كالأثنين كذا في كتابه

بـ هذا اذا اتفق الكل على الشك فاذا اختلفوا وكان الامام مع بعضهم رجع اذا دعى كل فريق الشك وكذا اذا كان الامام ومعه فطرف ومومنين عمل باعنده ولا يلتفت الى قول الجماعة وان شك عمل بقوله وان اختلف القوم في العمل لا يفتن الامام بغير ما يقول من هو صادق عنده وانما يتبع عباد صدقهم لا يفتنهم اي وعذر مالا فهو بمنزلة ما لو شك في شيء من صلوات ما وقع فيه الاختلاف فواذ كثر

اذ فيه اكالم التراويح بيقين والاحتراز عن النفل الزائد عليها بالجماعة (وذكر في الملقط) انه (يقرأ في التراويح ما لا يؤدى الى تغيير القوم) عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف الفرائض وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء لانها شاع لها (و) قال (في الفتاوى) نقلا عن بعضهم يقرأ (في كل ركعة ثلثين آية حتى يقع به الختم) ثلاث مرات وقال بعضهم وهو روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا وبه يحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد جلد ركعات التراويح ستمائة وآيات القرآن ستة آلاف وشيء وفي الهداية وغيرها السنة فيها الختم مرة واحدة يترك لكسل القوم واذا كان امام مسجد حثي لا يختم فله ان يتركه الى غيره ومنهم من استحب الختم ليله السابع والعشرين ثم اذا ختم قبل آخره قيل لا يكره له ترك التراويح فيما يقرأ لانها شرعت لاجل الختم مرة وقيل يصليها ويقرأ فيها ثلثاء وستين ابوبكر الاسكافي يجعل الامام للمفريضة قراءة على حدة او يخلط فيجعل البعض في المفريضة والبعض في التراويح قال

بـ يميل الى ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ان يزيد عليه ام يصبر الى ان يعلم انه لا يحفل على القوم يزيد من الصلاة والاستغفار وان علم انه يشغل على القوم لا يزيد ويأتى بالثناء في كل شفيع وفي شرح الهداية انه لا يترك الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التشهد واذا غلط فترك سورة او آية وقرا ما بعده فاما المستحب ان يقرأ المتروكة ثم يعيد المقررة ليكون على الترتيب

بـ قوله وان علم انه يشغل اي وان علم الامام حال القوم بان الزيادة على التشهد تنفرهم وتعبهم لا يزيد فان قلت اذا لم يوجد للامام احد العلمين فما يفعل فنقول يزيد جملا المؤمنين على الصلاح وحسن الظن بهم

بـ في كل التشهد لان الصلاة عليه فخرى عند الشافعي او سنة اي عندنا ولا نترك السن للجماعات كالنسيجات في الركوع والسجود كذا في الكبير نقلا عن الشرح لا يكره

بـ انما آية التي قرئت عند الغلط اذا تذكرها هذا في صورة التراويح بالختم بحلية

بـ قوله وان علم انه يشغل اي وان علم الامام حال القوم بان الزيادة على التشهد تنفرهم وتعبهم لا يزيد فان قلت اذا لم يوجد للامام احد العلمين فما يفعل فنقول يزيد جملا المؤمنين على الصلاح وحسن الظن بهم

بـ قوله جاز من غير كراهة ولا يستحب وفي بعض النسخ وقع ومن غير عذر لا يجوز ولعل الاول اصح لما قال في الحلية نقلا عن الحاشية والظاهرية والخلاصة لو صلى الامام التراويح قاعدا بعد راي وغير عذر وافدى به قيام فقيم لا يصح اقتداوم في قول محمد ويصح في قوله كما في المكتوبة اي الفرائض وقيل يصح هنا ايضا عندنا وهو الصحيح لانهم يعني القوم لو قعدوا مع اقتداؤهم فاذا قاموا كان اولي الجواز انتهى وما ذكر في الخلاصة واذا صلى الامام التراويح قاعدا بعد راي وغير عذر والقوا قيام فالاصح انه يجوز وبعدة قال والصحيح انه لا يستحب التراويح قاعدا انتهى

مد قوله في التراويح الخوضون لم اقف هذه اللغة في القاموس وغيره وما رأيت في بعض المحلات كتب بالالف ويقرب بالواو ولعل بعضهم

ولا ينبغي ان يقدم في التراويح الخوضون بل يقدم الدرسون فان الامام اذا كان حسن الصوت يشغل عن الخشوع والتدبر

لأن صلوة النفل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والمقتدى معا متنفلين وكان على سبيل التداعي بان يجتمع

فيه (واذا بلغ الصبي عشر سنين فأم) البالغين (في التراويح يجوز) في قول نصير بن يحيى (وذكر في بعض) كتب (الفتاوى

واحدة ولم يقعد على رأس ركعتين) منها قدر الشاهد (يجزئ) الاربع (عن تسليمة واحدة) اي عن ركعتين عند

الطهارة والصلوة سواء كان بقدر على العدد من واحد الى عشرين او لا ولو أم الصبي مثله صحت امامته بالاخلاق لان صلواتهم كلها

مد اي غير امام محلته اخف واحسن قراءة يجوز له ان يذهب الى من هو اخف واحسن في قراءة

مد اي وان كان الامامة مرتين او المأمومية وقعت في مسجدين فمكي عن يكره الاسكاف

مد لا توتر يوم بالصلوة ويضرب عليها فكان في حكم البالغ من هذا الوجه الا انه

مد اي لا يجوز ان يؤم الصبي للبالغين ق احترازاً لعشرة عمادونها فان امامته مادون

مد لا اختاره الفقيه ابو جعفر وابوبكر محمد بن الفضل قال قاضيان وهو الصحيح لان القعدة على رأس ركعتين في التراويح

مد لا نها ليست سنة كذا نقل عن الهداية والمجيب بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله سنة ولا يترك السنة للجماعة كالسجيات

مد اي من التسليمة في أثناء التراويح وتروكها ولعل السهو والتذكر اتفاقاً والا فلو اخرجوا

مد اي وقت التسليمة باق لان الليل كله وقت التراويح بعد العشاء سواء كانت الجماعة بعد الوتر او قبل على القول المختار لبقاء

مد اي من التراويح والحال ان المصلي ثابت على السهو الاول حتى نوتدكرانه ساء في السلام كان كالعامد وسيم العامد قد سبق

مد اي لا يفسد ما عليها لان ذلك السلام لا يجزئ من حرمة الصلوة كونه سهواً فاذا قام الى الشفع

مد قوله والصحيح انه يجوز ان يتبعه اي الامام ويصلي مع الجماعة في كل وقت ونقل عن ابى يوسف البلالى اذا صلى مع الامام شيئاً

الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد

مد اي وقت التسليمة باق لان الليل كله وقت التراويح بعد العشاء سواء كانت الجماعة بعد الوتر او قبل على القول المختار لبقاء

مد اي وقت التسليمة باق لان الليل كله وقت التراويح بعد العشاء سواء كانت الجماعة بعد الوتر او قبل على القول المختار لبقاء

هذا اي تثبت على الهداية او رد في من اسباب الهداية الى اصول ما على مراتب النهاية فيمن هديت اى في جملة من هديته من الانبياء والاولياء وعاقب فيمن عاقبت امر من عاقب بقاء والمعاقبة ان يما فيك بالسيد وترى عن ضرر الناس ويعاقبهم عن ضررهم بدفعه
هذا اي شرش عكس بقبضتك فلا يلزم ان يكون قضاه الله تعالى شرا فعلم الله عن ذلك علوا كبيرا فان الشرود والمعاقبة مقضيات لاقتناء والواجب الرضاء لا بالمقضى كلف علم الكلام
هذا فاعل يذل الموالاته ضد العادة قال على القماري نقل عن ابن جرير اي لا يذل من والى من عداوة الاخرة اذ هو طاعة امانات

سك لان العبلوة مع النوم فيها ناهون
وعظمه وترك التدبر والمخشوع وكذا الوصل
على السطح من شدة الحر يكره لقوله تعالى
يقول يا محمد فارجعهم اسدحر الوكانوا يفتقرو
اي يفرمون

من قوله والوتر ثلث ركعات وفي الكبير وذكر
في المحيط عن ابن خزيمة ثلث روايات في رواية
ان الوتر فرضية وهو قول زفر والرواية
الثانية انه سنة مؤكدة وهو قولهما اي قول
ليد يوسف ومحمد ورحمهما الله ايضا وعليه اكثر
العلماء والرواية الثالثة انه واجب وهي آخر
اقوال ابن خزيمة قال في المحيط هو الصحيح و
قال قاضي خان هو الاصح انتهى وفي الخامسة
فقالوا انه سنة ثبتنا اي من حيث انه وجوب
الوتر ثابت بالسنة وقولنا اي من حيث
انه يعمل عمل الفرائض في انه مستعمل غير تابع
للعبادة وفي لزوم الترتيب بين الوترين
سائر الفرائض حتى لو تذكر صاحب الترتيب في
صلوة فرض ان عليه الوتر تفسد تلك الصلوة
بتدكيره عند الامام وكذا لو تذكر فائتة وهو
في الوتر تفسد وتره ويترجم فقهاء تلك الفاشية
ثم اعاد الوتر عنده وواجبة اعتقاد اي من حيث
الاعتقاد فيفسق تأدركه غير متناول ولا يكفر
بجاهده اذ لم يستخف كذا في الكبير فضلا عن
الكافي بهذا التأويل توفيقا بين الروايات
وقوله ولا يكفر بصيغة المجهول اي لا يستوجب
الي انكفر كذا في الدرر

ثم فلف ليقتت بفتحتي السين المرحمة والنون
يعني العام ثم اختلفوا فان القنوت سنة او
واجب فقل عن ابي داود انه واجب عندي
حنيفة رحمه الله تعالى وسنة عند ما قالوا
فيه كاتلام في اصل النون كذا في التحلية

الى الطريق الحق والاعمال كلها ٢٠ سلا ماخوذ من اتي يتي اي نصيب الخير اليك ونقر بانك النازل لا لشريك لك في فعله كله بالنصيب تأ كيد
لخبر لان الشاء قد يستعمل في الشرع ٢١ سلا هذه الجملة بدل من نتي اي نقابل نعمتك واحسانك بذلك الشاء او فشرك فيما احسن
الينا وانعت علينا والشكر في اللغة صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له ٢٢ سلا اي تترك مودة من يخرج عن طاعتك وصعبك
سلا قول اللهم اياك نعبد اي نخضعك بالعبادة لا نعبد معك احدا ٢٣ سلا دوي بكسر الحاء المهملة وفتحها والكسرة فاعني اي تحبته و
اوصلته بالكفارة لا بغيرهم او انا عبدك لاحق بهم فان كلمة الحق تستعمل متعدية ولا زاما فالمراد به العذاب الالهي ولا خلل في تصرف الالكال ٢٤

اليه قنوت الحسن بن علي رضي الله عنه اللهم اهديني فيمن هدى
وعافني فمن عافيت وتولني فمن توليت وبارك لي فيها اعطيت
وقني شر ما قضيت فاذا بك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل
من واليت ولا يعز من عاديت تبارك ربنا وتعاليت ويزيد
الاشاء وصلي الله على النبي وعلى اله وصحبه وسلم ومن لا يحسر
القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار او يقول اللهم غفر لي ويكرها ثلاثا وقيل
يقول يارب ويكرها ثلاثا تنبيه
لا يقنت في صلوة غير الوتر عندنا وقال مالك والنسائي
يقنت في الفجر ويجوز عندنا ان وقعت فنية او بنية ان يقنت
في الفجر قاله الطحاوي (ولا يقنت) اي الوتر جماعة الا في
شهر رمضان والمراد انه يكره بالجماعة خارج رمضان لا انه
لا يجوز وفي رمضان قيل الافضل الافراد والصحيح الجماعة
فيه افضل الا ان سنيتهما ليست كسنة جماعة التراويح
(والمسبوق) في الوتر يقنت مع الامام بناء على ان المفتد
يقنت وهو الصحيح (و) اذا قنت مع الامام (لا يقنت بها)
اي الركعة التي قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضع القنوت
بقيين (والاشك انه في) الركعة (الثالثة) من الوتر (ام) في
الركعة (الثانية) منه ولم يترجح احدا لآخرين بيني على الاقل
فبصلي الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي اخرى (و) يقنت
مرتين اي يقنت في كل من الركعتين المذكورتين (الآن تكرار
القنوت في موضعه مكروه) كما في المسئلة الاولى (وفي المسئلة
الثانية لم يقع احدهما في موضعه) كذا في اكثر النسخ وفي بعضها

من عبادك في الآخرة أو مطلقا وانا بلى
 بما ابتلي به وسأط عليه من أهانه واذله
 باعتبار الظاهر لان ذلك غاية الرفعة والمرتبة
 عند الله وعند اوليائه ولا عبرة الا بهمه
 ومن ثم وقع للانبيا عليهم السلام من
 الامتحانات العجيبة كقطع ذكره يا عليه
 الصلاة والسلام بالمشاور وذبح ولده
 يحيى وزاد البهيمى قول ولا يعز من نادى
 اى في الآخرة أو مطلقا وان اعطى من نعيم
 الدنيا وملكتها ما اعطى لعدم امتثال الامر
 كما اعطى لقارون وفرعون

ملك اعمار نفع عقلتك وقد رتك على من
 في الكونين وقال ابن ملك ارتفعت عن
 مشايخه كل شيء رواه الترمذي وابوداود
 والنسائي وابن ماجه والدارمي وقال الترمذي
 هذا حديث حسن لا يرفي في القنوت احسن
 من هذا اعني النبي صلى الله عليه وسلم كله مذكور في شرح
 المشكاة على الفارسي وشرح الهداية وزاد
 هنا لا خسرو في الذر فلاك انما على ما غضبه
 وتستغفرك اللهم وتوب اليك وقل رب
 امقر وارحم وانت خير الراحمين ح

وفي لما اخرجها ابو حنيفة عز جانه عن ابي رهم
 عن صفية عن ابن مسعود ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم يقف في البئر قط الا شهرا
 واحدا لم يرفق ذلك ولا يصعد وانما قفنت
 عليه السلام في ذلك الشهر يدعون الناس
 من المشركين وهذا حديث صحيح لا شمار عليه
 كذا في الكتب

ست وفي الحاشية وبما لجمهور أهل الحديث
القنوت عند النوازل والمصائب مشروع
في الصلوة كلها قاله في الدراية ٢

٥ لان الموتى باجماعتهم ينقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه
فمكون فيه بدعة مكروهه

ث قولہ والمسبوق یقتضی آء ای المسبوق فی الوتر فی شهر رمضان اذا ادرك القنوت مع الامام فی الركعة الاخيرة یقتضی معه ولا یقتضی ثانیاً فیما یقتضی وحکی فما ضیقنا اجماعهم علی ذلك کذا فی الحلیة ۛ

ث لان الركعة التي اتم فیها آخرها واما یقتضی اولها حکماً فی القراءة وما یشتبه بها وهو القنوت واذا وقع القنوت فی موضعہ یقتضی لا یجوز لان تکراره غیر مشروع کذا فی الکبیرة ۛ

ث قولہ ویقتضی مرتین مرة فی الركعة التي تحصل فیها الشک لأخفاح انبساط الثالثة وحرفه فی الركعة التي بعد هذا لأخفاح انبساطها لما اشبه وتلك الركعة كانت ثانیة ۛ

لهذا ولكن قولهم في مسئلة المسبوق انه لو كرر يكون تكرارا في موضعه فيكره غير سديد لان الركعة التي قنت فيها المسبوق مع الامام هي آخر صلوة في موضع القنوت وغيرها ليس موضع فلو كرر لا يكون تكرارا في موضعه بل احدها في موضعه فحسب قالا ولي ان يقال ان تكراره مع العلم بوقوعه في موضعه مكروه بخلاف ما اذا لم يعلم بوقوعه في موضعه فانه حينئذ دار القنوت المتأخر بين ان يكون واجبا بتقدير ان الاول لم يكن في موضعه وبين ان يكون مكروها بتقدير ان الاول وقع في موضعه وماداريين كونه واجبا وكونه مكروها يوثق به احتياطيا بخلاف ما دار بين كونه سنة او مكروها فانه يترك كبير

لم يقع الا احدها في موضعه وهو المناسب والمقصود وكذا الحكم لو شك انه في الاولى او في الثانية يقنت في كل ركعة يحتمل انها ثالثة (وذكر في الذخيرة) انه (ان قنت في الاولى والثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة) فهو مخالف لمسئلة الشك (و) لكن (بينه فرق) وهو ان الساهي قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشك وفي خلاصة عن الصمد والشهيد ان الساهي ايضا يقنت ثانيا وهو الا وجه وقد حققناه في الشرح (وهل يصلي في آخر القنوت على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) ام لا (قال الفقيه ابو الليث يصلي) لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت الروايات في حديث قنوت الحسن رضي الله عنه (وذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصلي) فظاهر هذا ان الاولى وتركها وكلام ابو الليث يدل على ان الاولى لا تيان بها وقيل ان يصلي في القنوت لا يصلي بعد الشهيد وكذا ان يصلي في الشهيد الاول سهوا لا يصلي في الاخير وهو قول لا دليل عليه فلا يعتبر (واختلفوا) ايضا هل يجهر الامام بالقنوت ام يخاف به (قال الامام) ابوبكر (محمد بن الفضل يخاف كذا جرحنا لعادة) اي بالخاففة (في مسجد) الامام (ابن حفص كبير البخاري) والظاهر انه يختاره وهو الاصح وقيل يجهر عند محمد لا عند ابى يوسف وقيل بالعكس (وقال صاحب الذخيرة برهان الدين استحسنا) اي المشايخ والمراد بعضهم (الجهر في بلاد الجيم ليتعلموا وقال في الشرح) يعني شرح الاستيعاب (يكون ذلك الجهر) اي جهر القنوت (دون جهر القراءة) فقا بين الركن وغيره في الصفة ومختار صاحب الهداية واكثر العلماء هو الخاففة لانه دعاء وثناء والا ففضل فيها الاخفاء كما في الثناء

لا بأس بان يصلي في القنوت على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ابو الليث يصلي لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت الروايات في حديث قنوت الحسن رضي الله عنه
الامام بالقنوت ام يخاف به
قال الامام ابوبكر محمد بن الفضل يخاف كذا جرحنا لعادة اي بالخاففة في مسجد الامام ابن حفص كبير البخاري والظاهر انه يختاره وهو الاصح وقيل يجهر عند محمد لا عند ابى يوسف وقيل بالعكس وقال صاحب الذخيرة برهان الدين استحسنا اي المشايخ والمراد بعضهم الجهر في بلاد الجيم ليتعلموا وقال في الشرح يعني شرح الاستيعاب يكون ذلك الجهر اي جهر القنوت دون جهر القراءة فقا بين الركن وغيره في الصفة ومختار صاحب الهداية واكثر العلماء هو الخاففة لانه دعاء وثناء والا ففضل فيها الاخفاء كما في الثناء

له قول ولا افضل فيها الاخفاء فقد قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله تعالى عليه وسلم خير الذكر الخفة هذا في حق الامام والقوم جميعا واما المنفرد فنقل عن الاستيعاب ان شأ بجهر واسمع نفسه وان شاء اسمع غيره وان شاء خاف كذا في الكبير

مد عن القراءة يتابع فيما يجب فيه المتابعة وهو القيام ويجتزعا عما لا يجب فيه المتابعة بل يحرم وهو قراء القنوت لانها منسوخة والعمل بالمنسوخ حرام كذا في الحاشية
له اي محالا امام لا يجتهد فيه وعليه متابعة الامام في المجتهدات كما في تكبيرات العيد ولها انه منسوخ ولا متابعة في المنسوخ كما لو كرر الجنازة حسا لا يتبعه في الخامسة والصحيح هو المتابعة في قنوت التوكة من ج

في الثناء والتأمين وسائر الادعية والاذكار وقولهم ليتعلموا قلنا الصلوة ليست محل للعلم والتعليم والمنفرد بخير بين الجهر والاخفاء والا ففضل الاخفاء (واما المقتدي) فهو (مخير ان شاء قنت) مخافة وهو اختيار الاكثرين (وان شاء آمن وان شاء شك كلة) اي كل المذكور من الامور الثلاثة (مروى على) وجه (الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد) فقيل عند ابى يوسف رحمه الله يقرأ وعند محمد لا بل يؤمن وقيل عند ابى يوسف رحمه الله يسكت وقيل يخبر عنده ان شاء سكك وان شاء قرأ وعند محمد ان شاء قرأ وان شاء آمن ومثله عن ابى يوسف رحمه الله ايضا وعنه في رواية يقنت الى قوله ملحق ثم يسكت وعند محمد رحمه الله يقنت الى ان يبلغ الدعاء فيؤمن والمقتدي من يقنت في الجهر لا يقنت معه عند ابى حنيفة ومحمد بل يقف ساكنا في الاظهر وقيل يقعد وقال ابو يوسف يقنت معه (وان قنت) المقتدي (او آمن لا يرفع صوته بالاتفاق) حتى لا يشوش غيره
فروع

او تر قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا لقوله عليه السلام لا وترين في ليلة ولانه روى عنه عليه السلام انه كان يصلي بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس يقرأ فيها اذ نزلت لا رضى وقل يا ايها الكافرون
تمت من النوافل
صلوة الكسوف وهي مما اجمع على شرعيتها بالجماعة من غير كراهة وصفيتها ان يصلي لا امام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل ركعة ركوع واحد كسائر

له وهو تغير الشمس الى السواد يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وضمها مجهولا وخسفت بفتح المعجمة وضمها ونقل عن المنددي روى حديث الكسوف تسعة عشر نفسا بعضهم بالكاف وبعضهم بالحاء المعجمة وبعضهم باللفظين جميعا وقيل يقال بالكاف للشمس وبالحاء للمعمر ثم ان صلوة الكسوف سنة عند الاكثرين وقيل واجبة لقوله عليه السلام فافزعوا وظاهر الامر الوجوب هذا منقول عن حواشي الدراية كذا في مائة اظهروا اصل فيه حديثه ايسر عن الانصاري رضي الله تعالى عنهم قالوا انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انما انكسفت الشمس لولته فقال عليه السلام ان الشمس والقرآن من ايات الله تعالى لا ينكسفان لموت احدكم ولا حيواته فاذا رايت شيئا من هذه الاهوال فافزعوا الى الصلوة اي التجئوا اليها ولا جاز لك قال بعض المشايخ واجب كذا في الفصول والعناية

له وكذا من امر السلطان باقامة صلوة الكسوف ولولم يكن الماء موراما الجمعة

له قوله ركعتين بلا اذان آه بيان لا قلها وان شاء الامام يصلي اربع او اكثر كل ركعتين بتسليم واحدة او كل اربع كذلك نقل عن در الخناد وحواشي الدراية

له وهو تغير الشمس الى السواد يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وضمها مجهولا وخسفت بفتح المعجمة وضمها ونقل عن المنددي روى حديث الكسوف تسعة عشر نفسا بعضهم بالكاف وبعضهم بالحاء المعجمة وبعضهم باللفظين جميعا وقيل يقال بالكاف للشمس وبالحاء للمعمر ثم ان صلوة الكسوف سنة عند الاكثرين وقيل واجبة لقوله عليه السلام فافزعوا وظاهر الامر الوجوب هذا منقول عن حواشي الدراية كذا في مائة اظهروا اصل فيه حديثه ايسر عن الانصاري رضي الله تعالى عنهم قالوا انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انما انكسفت الشمس لولته فقال عليه السلام ان الشمس والقرآن من ايات الله تعالى لا ينكسفان لموت احدكم ولا حيواته فاذا رايت شيئا من هذه الاهوال فافزعوا الى الصلوة اي التجئوا اليها ولا جاز لك قال بعض المشايخ واجب كذا في الفصول والعناية

له وهو تغير الشمس الى السواد يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وضمها مجهولا وخسفت بفتح المعجمة وضمها ونقل عن المنددي روى حديث الكسوف تسعة عشر نفسا بعضهم بالكاف وبعضهم بالحاء المعجمة وبعضهم باللفظين جميعا وقيل يقال بالكاف للشمس وبالحاء للمعمر ثم ان صلوة الكسوف سنة عند الاكثرين وقيل واجبة لقوله عليه السلام فافزعوا وظاهر الامر الوجوب هذا منقول عن حواشي الدراية كذا في مائة اظهروا اصل فيه حديثه ايسر عن الانصاري رضي الله تعالى عنهم قالوا انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انما انكسفت الشمس لولته فقال عليه السلام ان الشمس والقرآن من ايات الله تعالى لا ينكسفان لموت احدكم ولا حيواته فاذا رايت شيئا من هذه الاهوال فافزعوا الى الصلوة اي التجئوا اليها ولا جاز لك قال بعض المشايخ واجب كذا في الفصول والعناية

ملا لم يقبل محمد كافي العيد كما قال في خطبه
استعاراً بأنه لا يكبر تكبيرات العيد وفيل
بأنه تكبيرات العيد

قد يستجاب استدراجا وقوله تعالى وما دعاء الشكاوي إلا في مهال بالشيء إلى الآخرة قاله الذر والذر كذا في المحاشية ٢
 ولا يريد سنة المغرب وما كان فضيلة السنة مع سنة الدين كما مرها ٢
 وما مر طلب شمس الخير في الأمرين من الفسق والترك ما خوزة من الخير وهو عهد الشرو في الحديث ما خاب من استخار و
 لأنهم من استشار ولا غال مع اقتصد وراه الطبراني في الأوسط عن أنس رضي الله عنه كذا في شرح المشكاة على القارئ

[illegible]

على قوله اذا هم اى اذا قصد احدكم بالامر من تكاثر او سفر او غيرها فقولوا اذا هم يشير الى ان اول ما يرد على القلب فيستخير
فيظهر له ببركة الصلوة والدعاء ما هو اخير بخلاف ما اذا اقيمت عزيمته في الامر فيصير اليه مبل وحب فيخفق عليه ووجه
الارشادية بسبب حبه اليه قوله فليتركه اى يصل امر نذوب وكعين نية الاستخارة يقرأ في الركعة الاولى الكافرون وفي الثانية
الاخلاص قوله من غير الفريضة بيان للاكمل فيل فتجوز في جميع الاوقات والاكترون على ان مهلاهما في غير الاوقات
المكروهة حـ

مد فاك الطيبى الباريه وفي قوله واستقد
بقدرتك اما للاستعانة اى اطلب خيرك
مستعينا بعلمك فانى لا اعلم فيه خيرك
واطلب منك القدرة على ما اريد واما
للاستعلاف اى بحق علمك الشامل
وقدرتك الكامله

سَدَّ شَيْئًا مِنْهَا إِلَّا بِأَعْلَامِكَ وَإِنَّمَا مَكَ
وَأَنْتَ عَلَامُ الْعَالَمِينَ بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَجْمُوعَةِ وَ
كُسْرُهَا وَهَذَا مِنْ بَابِ الْإِكْتِفَاءِ أَيْ فَعَلْتُ الشَّيْءَ
وَاحْتَفَى فَضْلًا عَنْ أَعْلَامِ الْأَشْيَاءِ وَالظَّاهِرَةُ
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ٣

مَأْ اِنْ هَذَا اَلْاَمْرَ اِى الَّذِى اَرِيدُهُ كَافٍ فِى رَوَايَةٍ
 وَيَسْبِى حَاجَتَهُ اَوْ يَضُرُّ فِى بَاطِنِهِ ٢
 مِمَّا الظَّاهِرَانِ بِدَلِّ مِنْ قَوْلِهِ فِى دِينِى الْاُخْرَى
 وَقَالَ الْيَزِيدِى فِى مِفْتَاحِ الْحَصَنِ اَوْ فِى الْمُعْزِزِ
 لِلتَّخْفِيرِ اِمَّا نَتَخَذُ اَلْاَسْمَاءَ قُلْتُ فِى هَاجِلِ
 اَمْرِى وَاجْلِهِ اَوْ قُلْتُ مَعَاشِرُهُ وَعَاقِبَةُ امْرِئِهِ
 وَقَالَ الطَّبْرِىُّ يَتْلُو مِمَّا رَوَاى ٣

من أرض الأرميا و اى بالخبر قال ابن ملك
اى جعله راضيا بخبرك المقدور وفي نسخة
صحيحة ثم رضى من الترضية وهو جعل
الشيء راضيا كلاهما بمعنى رواه البخارى
قال ميرك و رواه الاربعة وابن حبان
وابن ابى شيبة كذا ذكر في شرح المشكاة
لعلم الفارسي

ملا فالام بنشرح لشی یگورهای سبع
مرات حتی یظهر له الخیر لما روی ابن السنی
عن انس قال قال رسول الله صلی الله علیه
وسلم یا انس اذا هممت بامر فاستخیر
ربک فید سبع مرات ثم انظر الی ما سبق
الیک فان الخیر فی کذا فی الکبیر فان
کان عملہ فلیقل اللهم خیر و اختر لی
واجعل لی الخیر او اللهم خیر و اختر لی
ولا تکن لی اختیاری کذا فی علل

ثم قوله ومنها اي من التوافل مملوءة السفر الفرفة قطع المسافر فاختلف العلماء في تغير الاحكام بجواز الافطار وقصر
الجماعة فقال ابو حنيفة هو مسافر ثلثة ايام ولياليها بسير وسط وقال مالك والشافعي واحد مسيرة يومين فقط
وقال الاوزاعي مسيرة يوم وقال داود يجوز القصر في طول السفر وقصره كذا في علم القاري

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُنَا الاستخارة في الأُمُور كُلِّهَا كما يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكُعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَخِرُكَ بِعِلْمِكَ وَاسْتَغْفِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَتِ أَمْرِي أَوْ قَالَ عَاجِلُ أَمْرِي وَأَاجِلُهُ فَاقْضْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَتِ أَمْرِي أَوْ قَالَ عَاجِلُ أَمْرِي وَأَاجِلُهُ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ ارْضِنِي بِهِ قَالَ وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ وَيُنْغِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ فَيَقُولُ وَعَاقِبَةُ أَمْرِي وَعَاجِلُهُ وَأَجَلُهُ ثُمَّ يَفْعَلُ مَا يَنْشُرُ لَهُ صَدْرَهُ وَيُنْغِي أَنْ يَكُورَهَا سَبْعًا ﴿ومنها ركعتا السفر﴾

عن مطعم بن المقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف أحد عند أهله أفضل من رَكَعَتَيْنِ يَرْكُعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يَرِيدُ سَفَرًا ﴿ومنها ركعتا البعد وهم من السفر﴾

عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر إلا نهاراً في الضحى فإذا قدم بدأ بالسجود فصلى فيه رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ ﴿ومنها صلوة التَّسْبِيحِ﴾ ووصفها على ما رواه الترمذي من رواية ابن المبارك أَنَّ يُكَبِّرُ ثُمَّ يَقْرَأُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِلَى آخِرِهِ ثُمَّ يَقُولُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً سُبْحَانَكَ اللَّهُ وَابْحَمْدُكَ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيُجِئُ بِمِلْ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ ثُمَّ يَقُولُ عَشْرَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَرْكُعُ فَيَقُولُ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب يا عمه الا اعطيك الا امنحك الا احبوك الا اقبل
بك عشر خصال اذا انت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك اوله وآخره وقديمه وحديثه وخطاه وعمله وصغيره وكبيره وسره
وعلايته وان تصلي اربع ركعات تقرا في كل ركعة بقائمة الكتاب وسورة فاذا فرغت من القراءة قلت وانت قائم سبحان الله
واكبر الله جلالة الله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يزك فقلوبها وانت راكع عشر اثم ترفع راكع من الزكوع فقلوبها عشر اثم
تهوي ساجدا فقلوبها عشر اثم ترفع راكع من السجود فقلوبها عشر اثم تسجد فقلوبها ثم ترفع راكع من السجود فقلوبها

فيقولهن عشر مرات ثم يرفع رأسه من الركوع فيقولهن عشرا
ثم يسجد فيقولهن عشرا ثم يرفع من السجود فيقولهن عشرا
ثم يسجد الثانية فيقولهن عشرا ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها
كذلك وكذا في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة
وينبأ في الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجود سبحان ربّي الاعلى
وقيل لابن المبارك ان سها في هذه الصلوة هل يسبح في سجودتي
السبعين عشرا قال لا انما هي ثلثمائة تسبيحة

﴿ ومنها صلوة الحاجة ﴾ عن عبد الله ابن أبي أوفى قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له حاجة إلى الله أو إلى
 أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين
 ثم ليثني على الله ثم ليصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 ثم ليقول لا إله إلا الله تكليم الكريم سبحانه الله رب العرش
 العظيم الحمد لله رب العالمين أسئلك موجبات رحمتك وعزائم
 مغفرتك والغنيمة من كل نعمة والسلامة من كل آفة لا تدع لي
 ذنباً إلا غفرته ولا همماً إلا فرجته ولا حاجة لي فيها رضى إلا
 قضيتها يا أرحم الراحمين ﴿ ومنها صلوة الضحى ﴾ وقد
 ﴿ ومنها قيام الليل ﴾ والاحباد فيه كثيرة جداً والصلوة
 خير موضوع ما لم يلزم منها ارتكاب كراهة واعلم ان النقل
 بجماعة على سبيل الداعي مكروه على ما تقدم ما عدا التراويح
 و صلوة الكسوف والاستسقاء فعلم ان كلاً من صلوة الرغائب
 و صلوة البرات و صلوة القدر بجماعة مكروه على ما صرح
 به الزاوي وغيره على ما بيناه بتمامه في الشرح

قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلي نوافل يندر هاتم يصليها
ون غيرها وقد ورد النهي عن تخصيص يوم الجمعة بصيام وليته بقيام
الى الله عليه وسلم فيكون فعلها سببا لذكرهم عليه صلى الله عليه وسلم فلهذا
كثير منهم يتركون الفرائض ولا يتركونها وهو المصيبة العظمى ومنها ان
راوى عن النبي صلى الله عليه وسلم انها ان الاشتغال بعد السور بما يحل بالخشوع والتدبر
مخالفة السنة في تعجيل الفطر ومنها ان سجدتها مكرهتان اذ لم يشرع التقرب
عند الحنفية ومالكا وعند غيرها غيرها وعند

عشر قبل ان تقوم وذلك خمس وسعون
في كل ركعة تفعل ذلك في جميع الركعات
الاربع فاذا استطعت ان تصليها في كل
يوم مرة فافعل فان لم تفعل في كل جمعة
وان لم تفعل في كل شهر فان لم تفعل في
كل سنة فان لم تفعل في عمرك مرة رواه
الترمذي وابن ماجه شرح كبير
تمت قيد لابن عباس هل تفعل هذه الصلاة
سورة قال التكاثر والعصر والكافرون
والاخلاص وقال بعضهم الا فضل
هو احدى واكثر والصف والتقارب
للمناسبة في الاسم ابن عابدين

هذا المحيط بجميع المكونات والاضافة
تشريعية لتنزعه تعالى عن جميع علامات
الحدوث والجهد العظيم اخلف
في كونه صفة للرب او العرش قيل انه صفة
الرب وقيل في رواية الجمهور انه نفس العرش
س اى ما يوجب رحمتك من انبياء الصلوة
والاقوال الصادقة والاعمال الخالصة
جمع عزية وهى الخصلة التى يعزها الرجل
ويحصل المعرفة بسببها

سك اي كل طاعة وعبادة فانها غنية
كالآل مأخوذة بغلبة عسكرو الروح
على جنس النفس الامارة لان الحرب دائم
بينهما ولذا يسمى ذلك الجهاد الأكبر

في دواء الترمك وابن ماجه وقال ابن حجر
يندب يجرى غداة السبت حاجته لقوله
عليه السلام من غدا يوم السبت في طلب
حاجة يحل يلها فانما من نقصانها
كذا في مشكاة المصابيح لعلي الفارسي ٢

ف وقد ذكروا لكواستها وجوها منها
فعلها بالحكمة وهي نافذة ولم يرد الشرع
ومنها تخصيص سورة الاخلاص والقد
ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص ليلة

من أن العامة يعقدونها سنة من سنة
بلى كثير من الشعوب ببلاد الروم يعتقدون
عليها يقرى فاصد ونوع الاحداث بالوضع
وهو مخالف للسنة ومن ان في الصلوة
بمسجدة منفردة ببلاد كوخ غير مسجدة الثلاثة
بمسجدة الشوك كثير

مد الفساد والبطلان في العبادات سواء لان المراد بها خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب قوت بعض الفرائض وعبروا عما يقوت الوصف مع بقاء الفرائض من الشروط والاركان بالكرامة بخلاف المعاملات على ما عرف في الاصول شرح المنية

و قيل يصليها كما هي وقال شرف الائمة المكي اداء النفل بعد النذر به افضل من ادائه دون النذر

(فصل) فيما يفسد الصلوة (واذا تكلم)

المصلي (في صلوة بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد صلوته) والمراد من التكلم الملفظ بحرفين او اكثر لا الكلام النحوي وعند الشافعي الكلام ناسيا لا تفسد وعند مالك واحد الكلام ناسيا او لا يصلاح الصلوة لا تفسد ودليلنا قوله عليه السلام ان هذه الصلوة لا يصلي فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وتمامه في الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون مسموعا لنفسه اي لنفس المتكلم (وان لم) اي ولولم يصح التكلم (حروف) اي حروفا للكلام (او) بشرط ان يكون التكلم (مصححا) للحرف (وان لم يسمع) الكلام يعني بشرط وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع لا تفسد وان وجد احدهما دون الآخر تفسد وفيه نظر فقد ذكر في الحقايق انه ان صح الحروف ولم يكن مسموعا لا تفسد اتفاقا فالصحيح ان المفسد حصول كلا الامرين تصحيح الحروف والسماع لا احدهما على ما حققناه في الشرح (وان نام) المصلي في صلوته (فتكلم او ضحك) وهو فاش (تفسد صلوته) كذا في عامة الفتاوى واختار في الاسلام عدم الفساد وقد تقدم في نواقض الوضوء (وان انا) المصلي (في صلوته) بان قال اه بقصر الهمة مفتوحة (او تأوه) بان قال اه بفتح الهمة وتشديد الواو مفتوحة

للمسبب جديد وقيل النسيان لعدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلا عما كان مذكورا او ما لم يكن فالنسيان اخس منه مطلقا اه ابن عابد

مد لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وضع عن امتي الخطايا والنسيان وما استكروا عليه كبر وديلتنا قوله صلى الله عليه وسلم آه وهو ما روى مسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا انا اصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم اذا عطس رجل من القوم فقلت يرحم الله فوما في القوم يا بصارهم يعني نظروا الي بشدة فقلت ما شأكم تنظرون الي فجعلوا يضربون بأيديهم على اذانهم فنادوا ايهم يصوتون سك بصيعة التكلم وحده فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فبان وامي ما رايت معلما قبل ولا بعده احسن تعليما منه عليه الصلاة والسلام فوالله ما نهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلوة الاخر الحديث واما قوله عليه الصلاة والسلام ان الله تقا وضع عن امتي الحديث فهو من باب مقتضى فلا عموم له لانه ضروري فوجب تقديره على وجه يصح والاجماع على ان المراد رفع الائم عن الخطي والناسي فلا يراه غيره كذا في الكبير ج

مد لكن كون اللفظ كلاما مسموعا مع عدم تصحيح حروفه متعذر فلا فائدة في ذكر اللهم الا ان يريد به بعض اللفظ التي يجادل بها بعض الحيوان كاللفظ الذي تستدعي به الهرة او الكلب وما ياق به الحمار فانها انما مسموعة من غير تصحيح حروف لكن حينئذ يكون مخالفا لما ذكره الزاهد في القضية وفي شرحه فقد انه لو استعطف هرة او كلبا او ساق حمارا او وقف بلفظ اهل الرستاق من غير هبة ليس معه حروف مناجاة لا تفسد وفي الخلاصة ايضا بعناه وكذا قوله او يكون مصححا وان لم يسمع مخالف لما ذكره في الحقايق من انه لو صح الحروف ولم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقا وقد تقدم ما يؤيده من ان تصحيح الحروف من غير سماع لا يعتبر كلاما على الصحيح فعلم ان السماع من غير تصحيح الحروف غير مفسد لانه مجرد صوت وكذا تصحيح الحروف بدون سماع غير مفسد لانه مجرد ايماء الى الحروف بالعضلات على ما مر وانما المفسد حصول كلا الامرين معا تصحيح الحروف وكونها مسموعة هو الصحيح كبر

في الحقايق من انه لو صح الحروف ولم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقا وقد تقدم ما يؤيده من ان تصحيح الحروف من غير سماع لا يعتبر كلاما على الصحيح فعلم ان السماع من غير تصحيح الحروف غير مفسد لانه مجرد صوت وكذا تصحيح الحروف بدون سماع غير مفسد لانه مجرد ايماء الى الحروف بالعضلات على ما مر وانما المفسد حصول كلا الامرين معا تصحيح الحروف وكونها مسموعة هو الصحيح كبر

مد فكانه قال يا رب ارحمني واعف عني وادخلني الجنة او نجي من النار ولو صرح بذلك لا تفسد صلوته وكذا اذا انصبوت بدل عليه قال في الحاشية فقلنا عن السراجية لو اعجبته قراءة الامام فبكى وقال نعم اوبى او آرى لا تفسد لدلالة التعلل المختص وان خوف من الله تعالى فينا سبب لصلوة ولذا مدح الله تعالى ابراهيم عليه الصلاة والسلام فقال ان ابراهيم لاواه طيب وقال تعالى ان ابراهيم طيب لاواه طيب لانه كان كثير البكاء في الصلوة وروى ان عبد الله بن الشخير رضي الله تعالى عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وفي جوفه اذير كاذير المرحل دواه النساء وصيحه ابن حبان والاذير غلبان الصدر وحر كته

وبضم الهزة واسكان الواو او قال آه بمد الهزة (اوبى) فيها (فارفع بكأوه) اي حصل منه هبة مسموعة (ان كان) ذلك (الانين او التأوه والبكاء) (من ذكر الجنة) اي بسبب ذكر الجنة (او النار) او نحو ذلك مما هو من الامور الاخرية (لم يقطعها) اي لم يفسد صلوته لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو (وان كان) ذلك (من وجع) حصل له في يده (او مصيبة) اصابته في امله او ماله (يقطعها) لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال بي وجع او اصابتي مصيبة وهو من كلام الناس فيفسدها وعن محمد انه ان كان شديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تفسد (ولا فوق) في الحكم المذكور (بفتح قوله آوه) اي تأوه (وبين قوله آه) بالقصر اي لا ينين عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف اولا وهو طاهر الرواية عنه (وقال ابو يوسف رحمه الله آخرا لا تفسد) صلوته (في) نحو (آه واق وثق) مما هو مشتق على حرفين فقط احدهما او كلاهما من حروف الزيادة الهشيرة يجتمعها قولك سألتمونيها السين والهزة واللام والتاء والميم والواو والنون والياء والهاء والالف فقوله آه حرفان كلاهما من الزوائد وقوله اف وثق مخففا حرفان احدهما منها اما لو كانت ثلاثة احرف من الزوائد او غيرها او حرفين من غيرها ففسد بالاتفاق (او) ذكر (في الملنقط) ان المصلي (اذا لم يسمع الحجة) فقال بسم الله الرحمن الرحيم تفسد صلوته عند محمد (وفي الخلاصة) عندهما (خلافا لابي يوسف) لانه بمنزلة البكاء بالصوت بسبب الوجع (وروى عن محمد) انه قال (ان كان المريد لا يملك نفسه) من شدة الوجع (وقال بسم الله الرحمن الرحيم) او ان آه او تأوه (لا تفسد)

بالكاء والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم بالتركية باقودن جوملك وتخرج به ديرلو فالصوت الناشئ من مثل هذا الانين لا يكون من كلام الناس فلا يكون مفسدا كذا في الحاشية

مد اي هذا القول من كلام الناس حتى لو قال اصابني مصيبة او مات ولدي او تلف مالي او نحوها تفسد صلوته فكذا ما دل عليه بصوت لدلالة على الجوع وعدم الصبر والتأسف على فوات الدنيا فينا في الصلوة ج

مد لا نه حينئذ كالعطاس والجشاء والسعال والتأوه ولا تفسد بها وان حصل حروف للضرورة كذا في الحاشية ونقل عن لغتانية قالوا الاخذ بها احسن للفتوى لانه مما يبطل به المريض اذا اشتد مرضه ج

مد اي لابي يوسف رحمه الله مد كذا ان كلام العرب انما يتركب من ثلاثة احرف فكان تحرفا لواحد اقل الجمل فكانه ليس من كلامهم وكذا الحرفان اذا كان احدهما زائدا لانه واحد باعتبار الاصل والزائد غير معتبر بخلاف ما اذا كان الحرفان اصليين فان الاكثر موجود وله حكم الكل وكلاهما ان الكلام تابع لوجود الهما وفهم المعنى ولا فرق في ذلك بين حروف الزيادة وغيرها فان حروف الزيادة انما سميت بذلك لان ما زاد على الاصول في الكلمات انما يكون منها لا لانها تكون دائما زائدة غير اصول الكلمات التي يكون جميع اصولها من حروف الزيادة لانها في الكلام مند اوه ويوم ومنان وسألتمونيها كبر

مد وفي فتاوى قاضيهان ولو لدغته عقرب او اصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تفسد صلوته لانه بمنزلة الانين وهكذا روى عن ابي حنيفة وقيل لا تفسد لانه ليس من كلام الناس انتهى والاصح انها تفسد عندهما لا اعتدال يوسف لانه ليس من كلام الناس وكما انه بمنزلة البكاء بالصوت والانين نظر الى الباعث والعبارة بالترجمة لا باللفظ والا لافرق بين ما هو بسبب الآخرة وبين ما هو بسبب الدنيا في ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم كبر

قد لان البسملة صارت من كلام الناس
بسبب الوجود في المريض لان المصلحة اخرج
البسملة وخوها من مخرج الجواب وهو
صلح له لانه يستعمل في موضع عرفا فعمل
بجوابا كتسميت العاطس بالكلام ينشئ
على قصد التكميل كالودخل من اسم يحيى
وكان بين يديه كتابا فقال وهو في الصلوة
يا يحيى خذ الكتاب واراد خطابه او مرى
من اسم موسى وفيه شيء فقال له
وما تلك بيمينك يا موسى واراد سؤاله
او كان في سفينة وابنه خارجا فقال له
يا بني اركب معنا حيث تفسد صلوة الكل
اجما كما ذكر في الكبير **ح** قال الشيخ كمال
الدين بن الهمام واقر ما ينقص كلام
ما وافق عليه من الفساد بالفتح على غير
امامه فهو قرآن وقد تغير وقوع الفساد
به بالرفع انتهى واما قصد الاعلام انه
في الصلوة بالشبوح وخوه فقد خرج بقوله
عليه الصلوة والسلام اذا ثابت احد
ثابت وهو في الصلوة فليسبح الحمد اخرج
الستة لانه لم يتغير بغيره فبقي ما
رواه على المنع عما هو من كلام الناس الثابت
بحدث معاوية بن الحكم وخوه ومناط كونه
من كلام الناس كونه المظا افيدته معنى
ليس من اعمال الصلوة لا كونه وضع لافادة
ذلك وهذا كذلك **كبير**

[illegible]

الحاج طه
بناظر
مدرس
الحاج طه

(أى طلباً للفرج) (للعاطس) أى يريد أن يفهمه المجدد ونيد كره إياه
(تفسد) صلوة الحامد لتقصده التفهيم وهذا مخالف لما في الهداية
وغيرها من أنها لا تفسد لكن ذكر في القنية عزاً بى حنيفة رحمه الله
رواية أنها تفسد والأصح أنها لا تفسد لأنه لم يتعارف جواباً
وأما الوفاً للعاطس بوجه الله فإنها تفسد إلا في رواية شاذة
عزاً بى يوسف رحمه الله (ولو غطش) رجل (في الصلوة فقال) له
(أخر بوجهك الله فقال المصلى) (للعاطس) (أمن تفسد) صلوة
لأنه إجابة ولو كان يجب المصلى للعاطس مصل آخر فقال رجل
ليس في الصلوة بوجه الله فقال المصليان أمين فسدت صلوة
العاطس لأنه إجابة لأصلوة الآخر لأن تأمينه ليس بجواب كذا
في فتاوى قاضين (وان فتح) المصلى (على من ليس) معه (في
الصلوة) سواء كان في صلوة أو خارج الصلوة والاحسن أن يقال
على غير إمامه (تفسد) صلوة لأنه تعليم وتعلم وهو من كلام الناس
هذا أن قصد الفتح أما لو قصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح
للقارى لا تفسد وشرط في الأهل للفساد التكرار بان يفتح مرة
بعد أخرى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح (وان فتح
على إمامه) فقد (قبل أن فتح بعد ما قرأ) الإمام (مقداراً ما تجوز
به الصلوة تفسد) صلوة الفاتح وان أخذ الإمام بقوله تفسد
صلوة الكل وهو القياس (والصحيح أنه لا تفسد) صلوة الفاتح
ولا صلوة الإمام أن أخذ بقوله وهو الاستحسان لأنه لا صلاح
صلوة لاحتمال أن يجري على لسان الإمام ما يفسد ما لو لم يفتح
عليه والصحيح أنه بنوى الفتح دون القراءة لأنه ممنوع عنها لا عنه
(وان انتقل الإمام إلى آية أخرى ففتح عليه) المؤتم (بعد الانتقال)

ای من لیس
معه فی صلوة اخی
و ابی لیس فیما

بعد از این که

فلو فتح قبل ماقرأ مقدار مايجوز به
الصلوة فهو أولى بان لا يفسد ولذا لم يذكر
في قوله وهو اى الفساد القياس كونه
تعلیما وتعلما من غير ضرورة ذكره في تكبير
ولا يخفى ان مناط الفساد هو تعلم الامام
وانما ذكر التعليم لبيان الواقع كذا في الحاشية

وان كان منافيا للحقيقة لكونه لا صلاحها ثم قيل ينوي بفتح على امام التلاوة والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة اذ قراءة المقتد خلقا لامام منهى عنها وفتح على امام غير منهى عنه فلا يدع ثنية ما حرص له فيه وينوي شيئا نهى عنه هذا اذا رجع على الامام ولم ينتقل الى آية اخرى ففتح المؤتم عليه كبير
 لو لم يفتح عليه اي على امام فكان حينئذ الفتح عليه من صلوة المقتد حكما وان كان منافيا للحقيقة كن سبقه المحدث لا قصد صلوة بالمشي وان كان المشي منافيا للحقيقة لكون المشي لا صلاحها كذا في الكبير ٢

مد قاله في الكافي والصحيح ان لا تقصد بكل حال ووجه الحديث المذكور حيث قال عليه الصلاة والسلام لا يلى هلا فتحت على مع انه لا يعلم تركه الاية الا بعد الانتقال الى آية اخرى ثم قال في الهداية وينبغي للمفتدى ان لا يجعل بالفتح ولا امام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء آية او ينتقل الى آية اخرى قال الشيخ كذا ليدلنا انهما اجعلوا على ارجلهم انما يكون ولم يقل كما قال غيره بل يركع ان قرأ قدر ما يجوز به الصلوة للخلاف فيه كبير

مد مراد بالافعال الى الفتح وتفسير الالحاء كانه ما مشى الى يمينه ان يردد الامام الكلمة او يقف ساكنا وغوله او ينتقل عطف على يركع بلا تقييد بقوله

فقد قيل (تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام) بقوله (تفسد

صلوة الكل) لا انتفاء الحاجة وعامة المشايخ على عدم الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي الا ان الاولى ان لا يجعل بالفتح ولا امام

ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء آية او ينتقل الى آية اخرى كره في الهداية والمراد بآية بعد قراوة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد قراوة المستحب وهو الظاهر قاله ابن الهمام في شرح

الهداية والاولى ان يرد بآية بعد قراوة قدر الواجب وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتحه (تفسد) صلوته لان تعلم وهو

عمل كثير (وان اكل) المصلي في صلوته (او شرب عامدا او ناسيا) انه في صلوة (تفسد) صلوته لان عمل كثير ولا يعذر بالنسيان

لان هيئته مذكورة بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثير والقليل لم يكن بين سنان حتى لو ابتلع بنميمة من خارج (تفسد) (وكذا)

يفسد ها (العمل الكثير) مما ليس من اعمالها ولم يكن لا صلاحا بها (وكل عمل لا يشك) بسببه (الناظر) الى المصلي (انه ليس في صلوة

فهو عمل كثير) وما دون ذلك بان يشك انه في الصلوة ام لا فهو قليل (وقال بعضهم كل عمل يعمل باليدين عرفا) وعادة

(فهو كثير) ولو قدر انه عليه بيد واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع انه عمل باليدين ولا

يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد والا ولا اعم (وذكر في المنقطة) انه (لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين) اي

حقيقته (ولكن يعتبر القلة والكثرة) اما باعتبار غلبة ظن الناظر او لكونه مما يعمل في العادة باليدين او بيد واحدة وقيل

ان استكثر المصلي فكثير والا فقليل وعامة المشايخ على القول

بواحد قليل وان عمل بها كل السراويل وليس القنوسه وزعموا الا اذا تكررت ثلاثا متواليات وضمف في المصلي فانه قاصر عن فائدة ما لا يعمل باليد كالمصنوع والتفصيل الثالث انما كانت الثلاث المتواليات كثر والا فقليل الرابع ما يكون مقصود المفاعل بان يقرأ لمجلسا على حدة قال في الآثار خاتمة وهذا التقاليد يستدل بما رواه في حديثها ووجهها او مصححها وخرج المصنف صلوتها انما من القويض الى ان المصلي فان استكثره فكثير والا فقليل قال في التهذيب وهو شامل لكل واقر بالقول في حقيقته فانه لم يقدر في مثل بل يفرض ان لا يمتلي اه

مد واقفا هرا ن تاجها ليس خارجا عن الاول لان ما ليقام باليدين عادة يغلب ظن الناظر انه ليس في الصلوة وكذا قول من اعتبر التكرار ثلاثا متواليات فانه يغلب الظن بذلك فلذا اختاره جمهور المشايخ اه

مد قوله قد ذهب راسه او حلت او الاخره يشير الى كلمة اذهن وذهن بمعنى واحد والآن منفعوله محذوف للاختصار والتعليم

مد السعرج بالتركية طر منق والشعر بفتح السين المعجمة بالتركية صاج ويقال قبلي مد

القول الاول وهو المختار (ولو اذهن) المصلي يذهن خذه من اداء

او كان في يده فاخذه بيده الاخرى فذهن به (راسه) او لحية او غيرهما من جسده (او سرح شعره) سواء كان شعر راسه او حية

(تفسد) صلوته وكذا لو اكل او شرب او اخذ ماء الوارد فجعله على شئ من اعضائه (ولو كان الدهن) او نحوه (في يده فمسحه برأسه)

او بعضه او اخر من غير ان يأخذه باليد الاخرى (لا تفسد) صلوته لانه عمل قليل (وان حملت المرأة) في الصلوة (صبيتا فارضعه

تفسد) صلوتها لانه عمل كثير (وان مضى صبيتي ندى امرأة تصل) ينظر (ان خرج) بمصه منها (اللبن تفسد) صلوتها لانه ارضاع

وهو عمل كثير ولا يشترط فيما يفسد الصلوة الاختيار فان من دفع قشيت ثلاث خطوات بسبب الدفع من غير ان يملك نفسه

تفسد صلوته وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه على الدابة او اخرجه من مكان الصلوة (والا) اي وان لم ينزل منها اللبن

(فلا) تفسد صلوتها هذا ان مضى مصبة او مصتين فان مضى ثلاث مصبات تفسد وان لم ينزل ذكره قاضيان وغيره (وان

صباح) المصلي احدا (بيده يريد) بها (السلام تفسد) صلوته (ولو رفع العمامة) او القنوسه (من رأسه ووضع على الارض

او رفع من الارض ووضع على رأسه او نزع القميص او تعصفا وفعل كل واحد من المذكورات (بيد واحدة) من غير تكرار متوالي

(لا تفسد) صلوته (ولكن يكره) ذلك اذا كان بغير عذر اما في رفع العمامة ووضعها فظاهر واما نزع القميص فكذا ذكره

وهو مشكل جدا واما النعم فالمذكور في الفتاوى انه مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تخمرت وان انقضت كور عمامته

مد او جذبت الدابة خطوات اي ومشى بسبب الدفع او يجذب ثلاث خطوات متواليات من غير ان يملك نفسه وفي البحر عن الظهيرية وان جذبت الدابة حتى زالت عن موضع سجود تفسد اه

مد او وضع عليها او اخرج من مكان الصلوة در الحمار قول او وضع عليها اي جمل رجل ووضعه على الدابة تفسد والظاهر انه يكون

عمدا كثيرا تأمل واما لو رفعه عن مكانه ثم او القاه ثم قام ووقف مكانه من غير ان يتحول

عنا القيل فلا تفسد كما في التارخانية قول او اخرج من مكان الصلوة اي مع التحويل عن

القبلة كما في البحر قولم ارض ذلك وايضا فانضوب مفسد اذا كان قد راء ركن ولو كان في مكانه فالظاهر الاطلاق وان

العلل اختلافا المكان لو كان مقصدا او كونه عمدا كثيرا تأمل

مد كما لو سلم بلسانه او رده بيده الصلاة كذا في الكاشفة نقل عن ابن ابي عمير

مد بكسر العين المهملة وفتح الميم بالكية صارق كباشه صاريلور والقنوسه بفتح القاف واللام وسكون النون وضم

السين المهملة وفتح الواو بعدها بالتركية تاج وكلاح وقاوق وشوها

مد بفتح القاف وكسر الميم بالتركية كوكمكه دير لرو اي اخرج القميص من يده

مد قوله وهو مشكل جدا اي قطعنا لان اخرج القميص يحتاج الى اليدين في الغالب خصوصها اذا كان اليدان في الكمين وكذا من كان في ورائه يظن انه ليس في الصلوة ولعل المراد بالقميص القميص الذي لا يحتاج في نزعها الى عمل يدين بان كان واسعا جدا كقميص العرب فظن الراي اذا نزعها انه ليس في الصلوة فيجوز لا تفسد صلوته كذا في حاشيته

مد يعني ان انقضت كور عمامته بلا انحلال ووقع على عينيه فرفع قنوسه

مد وانما قيدنا الكراهة بعدم العذر لانه اذا كان له في ذلك عذر لا يكره كما اذا احتج من البرد او الحر ان يضروه فوضع العمامة على رأسه او صاب ثوبه او عمامته بخاسة فنزع لاجلها حيث لا يكره كثير

مد قوله ولو وضع العمامة جواب سؤاله مقدراً شيئاً من قوله اذا كان بغير عذر يعني انما قيد الكراهة بعدم العذر لانه اذا كان بعذر لا يكره

مد قوله ولو ضرب انساناً فإساءة والظاهر ان هذا تفريع على تفسير الكثير بما لو نظري اليه الناظر فيمن ان ليس في الصلوة دو سائر التفسير المذكورة

مد لان ما يتم به واحدة لا يفسد ما لم ينضم اليه معنى آخر من التكرار فثلاث متوالية او نحو التاديب كما في ضرب الانسان فان الضرب في حقه بمنزلة التعليم او الاعلام وهو مفسد كثير

مد اي ضربها بقوة ان كان بالشين المعجمة وجرها الاكان بالشين المهملة مدد في اجزاء الدابة بالسوط لاصلاح السير

مد اي جعل الدابة منهية للسير وفي نسخة اخرى فهيها به من الهبة اي خوفها به كذا في الحلية والهش والتشيط والتحريك والتهينة الفاظ متقاربة في المعنى يجمع تفسير بعضها ببعض

مد بالحاء المعجمة اي طعنها عطف على ههنا او بدله

فسواه مرة او مرتين لا تقصد لانه يحصل به واحدة فينبغي ان يحل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع العمامة على رأسه خوفاً من البرد او الحر ان يضروه لا يكره لانه بعذر وكذا لو صابها او عمامته بخاسة فنزع لاجلها وذكر في فتاوى الحجة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذا سقطت افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت واحتاج في رفعها الى عمل كثير (ولو ضرب انساناً فإساءة واحدة) من غير آلة (او) ضرب (بسوط) ونحوه (تفسد) صلوته (كذا ذكر في المحيط) وغيره لانه مخصوصة او تاديب او ملاءمة وهو عمل كثير (وذكر في الذخيرة) ان (الصل) على الدابة اذا ضربها لاستخراج السير) اي لطلب سرعتها (تفسد) صلوته وهو يتناول الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان (وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تقصد وان ضربها ثلاث مرات متواليات) اي في ركعة واحدة هذا قيد في الخلاصة (تفسد) وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار ليصير عملاً كثيراً بخلاف ضرب الانسان فان الضرب في حقه بمنزلة التعليم او الاعلام وهو مفسد (وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط ففشتها) اي فسطها وحركها (به) للسير (وفي نسخة اخرى) من نسخ الذخيرة بذل فشتها (فهيها) اي صلحها للسير (او تحسها لا تقصد) صلوته بذلك اذا لم يتكرر ثلاثاً متوالية وهو موافق للقول الذي قبله (ولو هدي به) اي بالسوط اي ارشدها بالاباء به (الى الطريق) اي حركه لاجل ذلك ومنه سميت العصا بالهادية (وضربها) مع ذلك (تفسد) صلوته لان فيه تعليماً وضرباً فكان عملاً كثيراً (وان

مد اي ضربها بقوة ان كان بالشين المعجمة وجرها الاكان بالشين المهملة مدد في اجزاء الدابة بالسوط لاصلاح السير

وان حرك) اي المصلي راكب (درجلاً) واحدة لاجل السوق (لا) على الدابة) بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة (لا تقصد) صلوته (وان حرك) كلتي (رجليه) معا (تفسد) اعتباراً لهما باليد (وقال بعضهم ان حرك رجليه) معا (قليلاً) اي ضعيفاً بحيث لا يتركه الغير الا بالتأمل (لا تقصد) اذا لم يوال التكرار (و) روى (عن ابى بكر) انه اجاب (في) مسئلة (من قال له) اي للمصلي (كم) صلوتهم فاشار اليه المصلي بيده) باصبعين منها الى (انهم صلوا ركعتين) او ثلاث الى انهم صلوا ثلاثاً ونحو ذلك (لا تقصد) صلوته لانه عمل قليل ومثله مروى عن عائشة رضي الله عنها (وان كتب) المصلي (ما تستبين) اي تظهر (حروفه) ان كان (اقل من ثلاث كلمات لا تقصد) صلوته لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا تستبين حروفه بان كتب على هواه او ماء او باصبعه جافاً على نحو ثوب او حجر لا تقصد صلوته بل تكره لانه عبث ويشغى ان يقيد بما اذا لم يكن بحيث يظنه الناظر انه ليس بصلوة (وان زاد) في كتابة ما تستبين حروفه على قل من الثلاث بان كان ثلاثاً او اكثر (تفسد) لانه كثير (وفي المنقذ) ولو قال المصلي مثل ما قاله المؤذن (تفسد) صلوته اذا قصد اجابة المؤذن خلافاً لابى يوسف (و) قال (في الفتاوى الحاقانية) ان اذنت في الصلوة يريد به) اي بالتأذين (الاذان) اي الاعلام بدخول الوقت (تفسد) صلوته عند ابى حنيفة (وقال ابو يوسف لا) تفسد ما لم يقل حتى على الصلوة حتى على الفلاح لانه اعلام و عند ابى يوسف هو ذكر لكن احيحة خطاب (ولو سمع) المنه (اسم الله تعالى فقال جل جلاله) او نحو ذلك من الفاظ التعظيم على الصلوة اقبلوا على الفلاح فيفسدان ولا في حنيفة دليل انه قصد الجواب في الاولى فيها ركاباً الجواب بالحمد له ونحوها وقصد الخطاب بالاعلام في الثانية فتفسد بها لان العبارة بقصده على ما مر كذا في الكبير

مد اي وعن الشيخ ابى بكر محمد بن الفضل ذكره في المنقذ وتجنيسه ومشي عليه في الخلاصة وعبادته اما اذا اخبره عن حرك رأسه بلا او نعم او سئل المصلي كم صلوت فاشار باصابع ثلث او ما شبه ذلك لا تقصد صلوته كذا في الكبير

مد قوله لا تقصد صلوته حال من فاعل اجاب بتقدير القول اي اجاب قائلاً لا تقصد او مفعول اجاب بتأويله يقال مثلاً كذا وكذا

مد اي لان الاسادة المذكورة في آخره في ضمن قوله فاشار فالصير راجع اليه وكذا ضمير مثله او ردها تذكيراً باعتبار خبره واعتبار ان ما لا استعمال له الا بالتأويل فالتذكير والتأنيب فيه سواء لكن التذكير اهل كلفظ الاسادة والرسالة والمعرفة والرحمة والمعرفة ونحوها مدد مد قوله اي يظهر حروفه بالروية بان كتب بماء على كاعده او خرقة او كتب باصبعه او بالعود مثلاً على ثوب ونحوه يظهر فيه الخط

مد والا زاد على ذلك تفسد وفي الخلاصة ولو كتب قد رثت كلمات تفسد وان كان اقل منها لا اي لا تفسد

مد وليس بعمل وفي الحاشية نقلاً عن محمد راجع لو كتب في صلوته على شيء يفسد وان كتب على شيء لا يفسد لا تفسد لا يفسد كناية انتهى

مد في كعبه تفسد ايضاً لانه اجابة كانت ما كان في الحاشية

مد وفي الحاشية الظاهر ان خلافه فيما اذا حوّل في تحييده والله الهادي ولعله قال لان الحق قوله ذكر كما قال فيما اذا اذنت انتهى

مد قوله على الفلاح لابي يوسف دليل في المستلزم ان سوي كعبتين ذكر فلا يفسد بخلافها فانها خطاب بقوله اقبلوا

١٠ قوله ينبغي ان تضسد انما لم يقطع بكونه فاسدا لعدم الرواية بل الحكم بفسادها بالنقياس على مسئلة ضرب الانسان بل يخطر بالبال ان الطير قيد اتفاق كالحج فيبغي ان لا تضسد ح

مت قوله باطرافها جميعاً رؤوسها جميعاً أصبح بكسر الهززة والباء بالتركية يرمق ديمك ونقل عن النوازل ولورمي ثلاثة أجمار تقصد
صلواته لأنه كثير الشئ والظواهر أنه يغني عن رمي الثلاثة متواليات بلا فاصلة لما تقدم من أن القليل إذا أنكر ثلثاً على الولاء صار كثيراً
كذا في الحلية قوله بسهم نفسه سواء أخذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر أو كان القوس في يده والسهم على الوتر
كذا في الكبير من خصها والقوس بالتركية
أو قاتنه جق يابده رير والسهم بالفتح
أو قده رير والوتر بالفتحين كرينه
بابده أو لود

سأى الحرك في ركن واحد قيد في الخلاصة
التوالي هنا لتكون في ركن واحد وقيد
التوالي في ضرب الدابة بكونه في رتبة واحدة
والحال لا يظهر بينهما فرق ولا ظهرا اعتبار
الركن في الموضعين لأن الركن معتبر في
مواضع كثيرة من هذا النوع كذا في الكبير

في قوله اذا قتل القمل اي قتل واحدة
 حرارا بناء على ان القمل واحد القمل كالنملة
 واحد التمر كمن هذا ليس بظاهر لان كون
 القمل واحدة وقتلها ثلث مرات متواليات
 مع دفع اليد في كل مرة في ركن واحد بعيد
 غاية البعد ولولم يعتبر الواحدة او حمل
 على ان الحاق الناء سهو من لنا نسخ لكان
 الامر اظهر فنفسير الشارح بقتلات
 متعددة ليس له وجه فتبصر كذا في الحاشية

مع اي عن قتل القملة في الصلوة افضل
لما تقدم انه يكره قتل القملة في الصلوة
عند ابى حنيفة ولا يكره عند محمد ورجح

من الترويح بالتركية يليه بهاء الله
والمروحة بكسر الميم وفتح الواو والكاء
المهمل اسم آلة بالتركية يليه بيدربل

من باب تدرج التسخين بفتح التاء
والنون الأول وضم الثاني وبالحا
المهملة بالزكية أو كسر مـ وبو غا زة
كلان صوته دبر ل ٢

بـ الظرف مفعول الطالب والضمير المجرور راجع إلى المصلح وإضافة الأعلام إلى الضمير من قبيل إضافة المصنف إلى مفعول
وفاطمة المستر للمصلح أو رد المصنف الطالب بالضمير مع أنه لم يذكر كونه معلوما عادة فيلزم لو كان هذا الضمير فاعلا
للأعلام والمفعول والفعل الأول محذوفاً بقرينة المقام لكان وجهها ظاهراً
جـ أي إلى التفتيح تأكيده لما قبله كأن قول المصنف معتمداً تأكيداً لما قبله ولا يفيد ما قبله للأعلام وللحسين الحاجة
إلى قوله بأن لم يكن آه ٢

ثم اى الى الشخص تأكيد لما قبله كان قول المصنف معتمداً تأكيد لما قبله والافيد ما قبل للاعلام والتمهين لأحاجة
الى قوله بان لم يكن آية $\frac{2}{2}$

منه قوله ومحمد بن يقول ومحمد بن يقول ومحمد بن يقول فان ابا يوسف لم يقل بالفساد بحرفين اذا كان احدهما من حروف الزيادة والحال
بين هذين واح من الزوائد العشرة والظاهر ان هذا السهو من اناسخ كذا في الكاشية والكبير
قد قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وهو الصحيح ونقل في الكفاية عن مسعود شيخ الاسلام فان كان التثنية لصحة الصوت
فكذلك ايضا يعني لا تقسده لانه يفعل لامه لا الفاء فيكون من القراءة معنى الايدى ان المشي للبناء لا يقطع الصلوة وان
لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لا اصلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى انتهى **كبير** الى الوضوء **اللسوق**

ای حکم فیما بین
عزت و خنیفہ

عَلَىٰ أَنْ يُوَسَّسَ لَهُ
بِطْطَانِ أَنْ تَكُونَ
بِغَيْرِ مَقْصِدٍ مِنْ دُنَاكَ
أَيْ كَيْفَ تَكُونُ حَالِ لَمْ

مجلس
الملك
في
البحر

1

عند قول لا تقس

+

بـ قوله خرج من اسنانه وهو في الصلوة لا تقصد ما لم يكن ملاء الفم بالتركية اغرض لوسى اولد في فم فاسد اولمز
قال في الحاشية نقلا عن شيخه عالم محمد عدم افساد الصلوة مع خروجه ماله قوة السيلان من الدم واقع في صورتين
احدهما ان يسبق حدث في الصلوة بخروج الدم من بين اسنانه فاختار البناء قد ذهب ليتوضأ ويبنى فهو في هذه الحالة
في الصلوة حكا حتى تقصد صلوة بما ينافيها كالكلاب والاكل والشرب فاذا ابتلع الدم الذي خرج من بين اسنانه وهو
ملاء الفم تقصد صلوة لوجود الاكل واما ان كان دون ذلك فلا تقصد لكونه تابعا لويقه والثانية ان يخرج الدم من بين اسنانه

بـ الفارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ
من الانجيل او التوراة تقصد ان لم يكن ذكرى ولو انشد شعر نفسه
وان كان فيه ذكر ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لا تقصد ما لم يكن
ملاء الفم وكذا لو قاء اقل من ملاء الفم فغاد الى جوفه وهو لا يملك
امساكه ولو رفع الفتيلة من السراج لا تقصد وكذا لو تروى
برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيا او ثوبا
على عاتقه لا تقصد ولو ركب الدابة تقصد وان نزل عنها لا ولو
علق الباب لا تقصد ولو فتح العلق اى القفل تقصد ولو لبس
القميص تقصد ولو تعلق او خلع فعليه لا ولو لبس اخف تقصد
الا ان يكون واسعا يلبس بيد واحدة وكذا تزع ولو اجم الدابة
او نزعها او نزع السرج تقصد وان امسكها او خلع الحزام
لا وان شد الا زار او السراويل تقصد وان خلعها لا
بـ تذيل في الحدث في الصلوة

من سبقه حدث سماوى من بدنه موجب للوضوء في الصلوة
انصرف من فورة وتوضأ من غير ان يستغل بشئ غير ضرورى
في وضوئه ويبنى على صلوة عندنا ان لم يعرض له ما ينافيها خلا
للائمة الثلاثة لقوله عليه السلام من اصاب قئ او رعاف
او قلنس او مذى فليصرف وليتوضأ ثم يبنى على صلوة وهو
في ذلك لا يتكلم وفي رواية ثم يبنى على صلوة ما لم يتكلم والاستيناف
افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمفتي
افضل احرازا لفصل الجماعة الا ان يمكنها الاستيناف
بجماعة اخرى ثم المنفرد ان شاء اتمها في مكان وضوئه ان امكن
او اقرب المواضع اليه ان لم يمكن وان شاء رجع الى مصلاه و

بـ قوله ما لم يتكلم متعلق بقوله عليه الصلاة والسلام ثم يبنى ولذا قال الشارح وفي رواية ثم يبنى قوله والاستيناف
اي للامام والمفتي والمنفرد افضل من المناو في المختار
بـ قوله وان شاء رجع الى مصلاه فان في الاول احتراز عن المشى بالاياب الى مصلاه وفي الثاني الاحتراز عن اختلاف
مكان صلوة واحدة وفي الحاشية ولعل الثاني اولى لانه المكنى يعني المشى يشهد ان لا يثبت والله اعلم

ويستحب حتى يستوعب وقت صلوة فيصير
حيثما صاحب عذر ولا ينقص وضوؤه
بـ قوله هذا الدم فاذا ابتلع في الصلوة
وقد ملاء فم بالدم تقصد صلوة مع
بقاء وضوئه لوجود الاكل انتهى كلامه
واما اذا لم يكن ملاء فم فلا تقصد صلوة
ولا وضوؤه ولم يذكره اكثره بما سبق
انفا

بـ اي لبس الثعلين على رجله او خلعها
اي اخرجها من رجله لا تقصد واخف
بالتركية مستكة ايا غة كيلور

بـ اي من عند الله تعالى لا اختيار للعبد
فيه ولا في سببه كحدث ناشئ من عطاس
او دغاف او قئ فلو لم يسبقه بل احدث
علا فليس له ان يبني

بـ اي رجع للوضوء من ساعة سبق
الحدث بلا مكث مقدار ركن وقوله
غير ضرورى صفة لشيء وفي وضوئه
متعلق بضرورى

بـ والقلس بفتح القاف وسكون اللام
بالتركية بونازون اول مرتبه كلات
قوصوق طعامي كه استفراغ ابتدا سند
ظهور ايدر

بـ عطف على لينصرف من البناء بمعنى
اتمام ما صلى قبل الحدث من تركعات
بالبناء عليها

بـ اي المكان الذي يصح الاقداء فيه سواء كان عين المكان الاول او لا بان كان في طرف المكان الاول من ايمين او الشمال وعلى
هذا لو كان وضوءه بحيث يصح منه الاقداء لا يحتاج الى الرجوع على ما دل عليه الكلام
بـ قوله فلو اتمم المقتدى في غير مكان الاول مع ان الامام لم يتم صلوة لا يصح اتمامه اذا كان بينهما مسافة تمنع صحة
الاقداء من الصلوة اولم يكن بين المقتدى وبين امامه مسافة بعيدة تمنع صحة الاقداء له قوله بخير مضارع مجزى
من التقيد وهو الاظهر في اخير المقتدى بين الاتمام في مكان وضوئه وبين الرجوع الى مكانه الاول الذي صلى
فيه اولا

والمقتدى يعود الى مكانه البتة ان لم يضرع امامه فلو اتم في غيره
لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقداء وان كان
امامه قد فرغ بخير كالمفرد والامام حكمه حكم المقتدى لانه
يصير مقتدىا بمن يستخلفه ثم استخلاف الامام غيره اذا سبقه
الحدث جائز اجماعا لما روى عن عمر انه دخل في الصلوة ثم اخذ
بيد رجل وانصرف ثم قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رايتني
شئ فليست بيدي فوجدت بكة ثم جاوز البناء مقتدى بان ينصرف
على فوره فان مكث بعد الحدث في مكانه قد ركن فسدت الا اذا
حدث بالنوم مكث زمانا ثم انتب وانفرا في ذهابه او اياية
فسدت في الصحيح وقيل القراءة في الاياب لا تقصد وقيل في الايام
لا تقصد والذكر لا يضر في الاصح ولو احدث راعا فرفع مستبعا

فسدت وكذا ان احدث ساجدا فرفع مكثرا بنية اتمامه او بدون
النية وان نوى به الا انصرف لا تقصد ولو فرقه او سال دمه
لشجة او غصية ولو مكنه لنفسه استأنف لانه ليس بسماوى
وكذا لو اصابته نجاسة مانعة من غير سبق حدث خلا فلا يبنى
فان كانت النجاسة من حدثه بنى اتفاقا ولو من حدث غيره لا يبنى
ولو احدث محلهما وكذا لا يبنى لسيلان دم على عمرها فان سال
لسقوط شئ من غير مسقط فليل يبنى لعدم صنع العباد وقيل
على الخلاف واختلف فيما لو سبقه لعطاسه والاطهر انه يبنى
لكنه سماويا وان كان يتخذه فالاطهر انه لا يبنى وسقط
كرويهما بغير صنع مبالا بئس بالاتفاق وان يتحركها ففعل الخلاف
وان لم يكن الحدث من بدنه كالاغواء والجنون لا يبنى وكذا ان كان
موجبا للغسل كالاحتلام وان استعمل بفعل غير ضرورى بان جاوز

بـ قوله لا يجمع الرفع لا يمنع البناء لان الرفع
محتاج اليه لا انصرافه والانصراف يحتاج
اليه للبناء كمن لما اقرن التسميع بالرفع
ظهوره قصد الاداء كذا في الكبير والحاشية
ان اداء الصلوة مع الحدث مفسد بل
مبطل لها

بـ قوله وكذا ان احدث فصله بالامارة
لانه مروي عن ابي يوسف فقط فقوله
بنية اتمامه انتهى متصله فقط او بدون
نية عطف على بنية اتمامه او لم يتوضأ اصلا
فسدت

بـ قوله وكذا لو اصابته اي بستانا ففسد
ايضا لو اثنى فعله باسم الاشارة فيقول
لا يفسد من هذا الباب وانما يعرض به لما
من خلافا في يوسف حيث قال بزيل النجاسة
ويبنى على ما صلى كذا في الحاشية

بـ والفرق لهما ان هذا يزيل النجاسة تبعا
للوضوء واما الصلوة الاولى فالنجاسة من غيره
في رايها صلا وقصد هذا لا يبنى عندنا لا لولا
اليمين بمعنى الطعن والعصر بالتركية صبيغة ديور
بـ قوله وان لم يكن الحدث من بدنه هذا ناظر الى قوله من بدنه في اول التذليل من سبقه حدث سماوى من بدنه الى آخره وقوله وكذا
ان كان آفة ناظر الى قوله موجب للوضوء = قوله الاحتلام سواء كان نوم او تفكر او غفل او صل بفسه كذا في التذليل
بني كلها قوله وان استعمل انتهى ناظر الى قوله من غير ان يستعمل آفة

بل لان الترتيب بين ما هو غير مكرر في ركعة واحدة وبين غيره فرض تقديم القراءة على الركوع فرض وتقديم الركوع على السجود فرض كذا في الحاشية لكن قال في الدرر فان تقديم القراءة على الركوع واجب لا فرض خلافا لما انتهى عن قيل وفيه بحث بين في شرح الهداية والحدادي حاصله يؤيد ان تقديم القراءة على الركوع فرض كذا نقل عن الوالي

سـ قوله فليتأمل لعل اشارة الى امكان الجواب وهو ان التأخير لم يتم الا بالتقديم والتقديم كان سافعا على التأخير فاضيف وجود السجود الى التقديم لان السبق من اسباب الترجيح

لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض اعادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم ركن نعم اذا فعل ذلك يجب سجود السهو ولتاخير الركن بسبب زيادة التي رادها فليتأمل (و) يجب (بتأخير ركن) هذا ثالث الستة (نحو ان يترك سجدة صلبية) بضم الصاد منسوبة الى الصلب لاختصاصها بالصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا (فذكرها في الركعة الثانية) بعد تلك الركعة او فيما بعدها (فينسجدها) فقد اخر ركنها عن محلها (او يؤخر القيام الى الركعة الثانية) بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر من ضعف او وجع (او) يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان زاد على قدر التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسيجيء ان شاء الله تعالى (و) يجب (تكرار الركن) هذا ثالث الستة (نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث مرات) يجب (بتفسير الواجب) من صفة الى صفة وهو رابع الستة (نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخافت) فيه بها (او يخافت فيما يجهر) فيه (و) يجب (بترك الواجب) وهو خامس الستة (نحو ان يترك القعدة الاولى من الفرائض) او القنوت او تكبيرات العيدين او غير ذلك من الواجبات (و) يجب (بترك السنة المضافة الى جميع الصلوة) وهو السادس (نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة الاولى) فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركوع ونحوه فانه يضاهي الى الركوع وهذا على رواية كون

سـ على قوله في المتن في الثانية اي بعد تلك الركعة التي ترك سجدة بها يعني كون المذكور فيها في مرتبة ثانية بالنسبة الى المترك في الركعة الاولى سواء كانت في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة فيكون قيد الثانية في المتن اتفاقا

سـ قوله او يؤخر معطوف على قوله يترك سجدة صلبية وكذا ان يؤخر القيام الى الثالثة بان زاد شيئا على قراءة التشهد في القعدة الاولى وكذا ان يؤخر القيام الى الركعة الرابعة كما في الركعة الاولى بان يجلس بعد السجود في الثالثة جلست خفيفة بلا عذر كما هو مذهب الشافعي

سـ فان الاقتصار على الواحد في الركوع وعلى الاثنين في السجود واجب في الزيادة عليهما ترك واجب

سـ اي في وقت يجبا الاخفاء بالقراءة فيه وكذا فيما يجهر فيه اي وان يقرأ بالانخفاض والجهر وان يقرأ بالاخفاء في وقت يجب فيه الجهر للامام واختلف في مقدار ترك الواجب والاصح قدر ما يجوز به الصلوة في الاخفاء والجهر

سـ اي في الصلوة المفروضة واما في النفل فيعود فيه الى القعدة الاولى اذا قام من الركعة الثانية بلا قعود مالم يتبدل الثالثة بالسجدة كذا قيل تكبر فيه تفصيل مره في فصل السنن

سـ اي السبب السادس لوجود سجدة السهو مبني على رواية كون التشهد سنة في القعدة الاولى وهو القياس قال في الكافي لان القعدة الاخيرة لما كانت فرضا كانت قراءة التشهد فيها واجبة والقعدة الاولى لما كانت واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لان الا قول زين الا فعلا فكانت القعدة الاولى احط زينة منها اي من القعدة الاخيرة انتهى كذا في الكبير

كون التشهد الاول سنة وقال بعض المشايخ التشهد في القعدة الاولى واجبة وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون (وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها يخرج عليه) لان الاتيان بالركن في محله واجب في تقديمه او تأخيره تركه وتكرار الركن يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر (ولو جهر) الامام (فيما يخافت او خافت فيما يجهر) قدر ما يجوز به الصلوة (يجب) عليه سجود السهو (وهو) اي التقدير بما تجوز به الصلوة (الاصح والا) اي وان لم يكن ذلك مقدارا ما تجوز به الصلوة (فلا) يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافت (وذكر في) رواية (النوادر) انه ان جهر فيما يخافت فعليه سجود السهو قل ذلك اوكثر وان خافت فيما يجهر (ان خافت الفاتحة او اكثرها او خافت من سورة ثلاث آيات قصار او آية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب عنده) اي عند الى خيفة رحمه الله (خلافا لهما) ففرق في النوادر بين الجهر والخافت لان الخافنة في موضع الجهر اخف من عكسه اذا المخافنة مشروعة في بعض الجهرات كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوة المخافنة وتماه في الشرح (ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافنة ان يسمع نفسه) هذا (هو المختار ذكره في الغنية) وقد تقدم في بحث القراءة (ولو قام) في الصلوة الرباعية (الى) الركعة الخامسة او قعد بعد دفع راسه من السجود (في) الركعة الثالثة) او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة في الفجر او قعد بعد دفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوات (يجب) عليه سجود السهو (بجهد القيام) في صورة (و) بجهد (القعود)

وكذا ضمير في صورة الآتي راجع الى القعود وهو القعود عن الرابعة او الثانية كذا في الحاشية

سـ اي على وجوبها لمواظبته عليه الصلوة والسلام من غير ترك كما مر وهو الاصح قال القاضي صدر الاسلام وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كبير

سـ اما التقديم والتأخير فلا مراعاة للترتيب واجبة عندنا وتكرير الركن يوجب تأخير الركن الذي بعده واداء الركن من غير تأخير واجب وعليه المحققون من اصحابنا كبير

سـ اي تقديم الركوع او تأخير تركه اي ترك الركن فيلزم ترك الواجب

سـ اي من تكرار الركن كالركوعين مثلا تأخير ما بعده اي ما بعد الركن المكرر عما قبل

سـ لان السير من الجهر والاخفاء لا يمكن الا حترافا عنه واما ما يصح به الصلوة فكثير لانه يصير مصليا به الا ان ما يصح به الصلوة آية واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ثلث آيات كذا في الحلية

سـ دون العكس وكذا مشروعة للمنفرد في موضع الجهر دون العكس على الاصح فاعتبر القليل منها لامنه ووقايعها بين الفاتحة وغيرها حيث شرط اكثرها وهو اكثر من ثلث آيات قصار لان فيها معنى الدعاء وان كانت قرانا حقيقة ولو كانت دعاء لم يجب السهو بتغيير هيئته فلذا خفف حكمه والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلوة من غير تفرقة لان القليل من الجهر في موضع المخافنة عفو ايضا في حديث ابي قتادة في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الظهر في الاوليين بام القرآن وسورتين وفي الاخيرين بام الكتاب وبسمعن الآيات احبانا والفتحة قرأت حقيقة وكونها ثلثا صيغة لا اثر فلا فرق بينها وبين غيرها

في كون الركعة الاولى واجبة وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون (وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها يخرج عليه) لان الاتيان بالركن في محله واجب في تقديمه او تأخير تركه وتكرار الركن يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر (ولو جهر) الامام (فيما يخافت او خافت فيما يجهر) قدر ما يجوز به الصلوة (يجب) عليه سجود السهو (وهو) اي التقدير بما تجوز به الصلوة (الاصح والا) اي وان لم يكن ذلك مقدارا ما تجوز به الصلوة (فلا) يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافت (وذكر في) رواية (النوادر) انه ان جهر فيما يخافت فعليه سجود السهو قل ذلك اوكثر وان خافت فيما يجهر (ان خافت الفاتحة او اكثرها او خافت من سورة ثلاث آيات قصار او آية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب عنده) اي عند الى خيفة رحمه الله (خلافا لهما) ففرق في النوادر بين الجهر والخافت لان الخافنة في موضع الجهر اخف من عكسه اذا المخافنة مشروعة في بعض الجهرات كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوة المخافنة وتماه في الشرح (ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافنة ان يسمع نفسه) هذا (هو المختار ذكره في الغنية) وقد تقدم في بحث القراءة (ولو قام) في الصلوة الرباعية (الى) الركعة الخامسة او قعد بعد دفع راسه من السجود (في) الركعة الثالثة) او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة في الفجر او قعد بعد دفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوات (يجب) عليه سجود السهو (بجهد القيام) في صورة (و) بجهد (القعود)

مد قوله وان نهض اي قام ساهيا ولم يقعد القعدة الاولى ثم تذكر اي جاء في خاطره قبل ان يستوي قائما
 مد قوله والاصح عدم الوجوب لان التضرع لم يعتبر فعله قياما فكان معتبرا فعود ضرورية فلا يوجد تأخير الموجب للعود
 مد فانه حينئذ يقعد في القعدة الاخيرة البتة ويمضي على صلوته ولا يقعد في القعدة الاولى بقوله بخلاف انتهى
 متصل بقوله ولا فرق

في صورته لتأخير الواجب وهو التشهد او السلام في صورة القيام
 وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود (وان نهض الى الركعة
 الثانية ساهيا ان كان الى القعود اقرب يقعد) لانه بمنزلة القاعدة
 (وفي وجوب سجود السهو) عليه حينئذ اختلاف بين المشايخ
 والاصح عدم الوجوب لان فعله لم يعد قياما فكان قعودا ولا فوق
 في هذا الحكم بين القعدة الاولى والاخيرة بخلاف ما اذا كان الى
 القيام اقرب (وانما يكون الى القعود اقرب اذا لم يرفع ركبتيه)
 كذا ذكره صاحب المحيط والاصح ما ذكره بدر الدين الكردري
 انه ان انصب النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب والا
 فهو الى القعود اقرب (فان كان الى القيام اقرب لم يقعد) بل
 يمضي على صلوته كالولم يتذكر الا بعد تمام القيام (وسجد السهو)
 لتركه واجبا وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن
 يوسف رحمه الله اختارها مشايخ بخاري امل في ظاهرها رواية
 فام يستوقفا ثم يعود وان استوى قائما لا قال الشيخ كالدين
 بن الهمام وهو الاصح ويؤيده قوله عليه السلام اذا قام الامام
 في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى
 قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين للسهو ثم لو عاد بعد ما صار
 الى القيام اقرب قيل تقصد صلوته والصحيح انها لا تقصد وان
 عاد بعد ما استوى قائما فسدت في الاصح لنكاح الجنابة برفض
 الفرض بعد ما شرع فيه لاجل ما ليس بفرض وفي القنية لو عاد
 الامام يعني بعد ما قام من القعدة الاولى لا يعود معه القوم
 تحقيقا للمخالفة وذكر بعضهم انه يعودون معه انتهى وهو
 يفيد عدم الفساد بالعود وفيها مقتضى نسي التشهد في

مد قوله اذا لم يرفع اي المصلي ركبتيه
 من الارض وانما رفع اليديه عنها وهما
 طرفا المبرأ من احدى بصيغة الماضى المجهول
 مما في اكنانة واكتلاصة وهو ان رفع
 اي المصلي اليديه عن الارض وركبته على
 الارض لم يرفعها لاسهوه عليه اي لا يجب
 عليه سجود السهو كذا روى عن ابى يوسف
 رحمه الله ووافقه ما في شروح الزاهد
 ان رفع اليديه يعني من الارض وركبته
 على الارض فقد ولاسهوه عليه انتهى
 مد بان كذا النصف الاسفل من المصلي
 مستويا مع انحناء ظهره ولعل النصف
 الاسفل من فخذ الى قدمه
 مد وان لم ينصب النصف الاسفل يكون
 الى القعود اقرب وهذا هو الذي اختاره
 في الكافي وهو الاصح فانه اذا رفع ركبتيه
 ولم ينصب النصف الاسفل يصير كالمائل
 لقضاء الحاجة ولا بعد قايما حقيقة ولا
 عرفا ولا شرعا لانه لو رفع ركع وسجد
 في هذه الحالة من غير عذر لا يجوز لانه ليس
 بقائم
 مد اي لا يعود الى القعود بل يسجد للسهو
 لانه اذا استوى قائما استغل بفرض القيام
 فلم يترك الفرض لانيان الواجب بخلاف
 ما لم يستوقفا
 مد لان التوفيق بين ما روى عنه عليه
 السلام قام فسجدوا له فرفع عليه السلام
 اي القعدة وتبين ما روى عنه عليه السلام
 لم يرجع بالكل على الاستواء وعدم
 الاستواء اولى من غيره لان الواقع في
 الروايتين لفظ القيام فلهذا في حقيقة
 القيام مرة على ما يقرب من القيام اولى
 كذا في الكبير
 مد اي ركعتين من غير قعود
 ان ذكر اما ان جاء في خاطره قبل الاستواء
 على القيام فليجلس

مد وهي القعدة الاولى التي هي واجبة لان الفرض قوي من الواجب فلا يترك فرض القيام لاجله واللام متعلق برفض
 وهي بمعنى الترك
 مد القعدة الاولى فاحاد ملة او بمعنى ان يكون من منسأة في ذلك قوله وهو اي قول البعض يفيد عدم
 الفساد بالعود الى القعدة الاولى في صورة استوائه قائما حيث قال لا يعود معه القوم ولم يقصد صلوته
 ولو فسدت لقائل والحال ان بعضهم ذكر يعود القوم مع الامام

مد على لقوله عليه ان يعود ويتشهد اي للزوم متابعة المقتدى للامام في التشهد
 مد قوله للزوم تأخير الواجب بل تركه فان ضم السورة ووصلها الى الفاتحة واجب وقد ترك والتحقيق في التشهد انه
 ان قرأ القرآن قبل التشهد في القعدة فعلية سجود السهو لتركه واجبا وهو الاشارة بالتشهد في اول الجلس وان قرأ بها
 التشهد فانه كان في القعدة الاولى فعلية سجود السهو لتأخير واجبا وهو وصل الفاتحة عقيب الفراغ من التشهد وان كان
 في القعدة الاخيرة فلاسهوه عليه كذا في الحلية ملخصا

في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه ان يعود ويتشهد
 بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامام
 في القعدة الاولى فقعد معه فقام الامام قبل شروع
 المسبوق في التشهد فانه يتشهد تبعا لتشهد امامه فكذا
 هذا (ولو كرر الفاتحة في ركعة من الاولين) متواليا
 (او قرأ القرآن في ركوعه او في سجوده او في) موضع
 (التشهد يجب) عليه سجود السهو للزوم تأخير الواجب
 وهو السورة في الصورة الاولى وللقرأة في غير ما شرعت
 فيه في البواقي والتحرر عن ذلك واجب وان قرأ الفاتحة
 ثم السورة ثم الفاتحة لا يلزمه السهو وقيل يلزمه وكذا
 لو قرأ الفاتحة الاخرى ثم اعادها لاسهوه عليه كذا في
 الخلاصة (وان قرأ الفاتحة في) احدي (الاخرين مرتين
 اوضح فيها) اليها (سورة) او قرأ السورة دون الفاتحة
 (او قرأ التشهد مرتين في) القعدة (الاخيرة او تشهد
 قائما) او ركعا او ساجدا (لاسهوه عليه كذا في المختار)
 لعدم ترك واجب في ذلك كله لان الفاتحة لم تتعين وحدها
 في الاخرين على سبيل الوجوب والقيام والركوع والسجود
 محل التناء والتشهد ثناء وقيل ان تشهد في القيام بعد
 قراءة الفاتحة فعلية السهو وصححه السروجي وقيل
 لو تشهد في ركوعه او سجوده يلزمه السهو (ولو زاد
 في التشهد في) القعدة (الاولى بان قال اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد يجب) عليه سجود السهو (بالألف)
 لتأخير الفرض (وروى عن ابى حنيفة) انه (ان زاد حرفا)

مد قوله التضرع واجب وقوله
 وللقرأة عطف على قوله للزوم
 مد قوله اوضح فيها عطف على قرأ
 اي ولو ضم في احدي الركعتين الاخرتين
 اليها اي الفاتحة سورة وهو منقول
 ضم
 مد قوله لان الفاتحة لم تتعين اي
 لم تخصص بالقراءة وحدها على سبيل
 الوجوب حتى يلزم من تكرار الفاتحة
 ومن انضم اليها سورة ومن ترك
 الفاتحة وقراءة السورة بدلها
 ترك واجب فهو علة للسائل
 الثلاث الاول كذا في الحلية
 مد قوله والقيام والركوع آه لم يذكر
 تكرار التشهد لظهوره
 مد قوله فعلية السهو اي سجود السهو
 لان بعد الفاتحة محل قراءة السورة
 فاذا تشهد فقد اخرج الواجب بل تركه
 لان ضم السورة الى الفاتحة واجب
 وقد تركه قال السروجي وهو الاصح
 وقد يقال لو قرأ التشهد قبل الفاتحة
 فقد اخرج الفاتحة ونحوها واجبة
 ايضا كذا في الكبير ولفظ بعد اسم
 منصوب بان لا ظرف

مد قوله لتأخير الفرض وهو القيام الى الثالثة بل تركه الواجب وهو وصل آخر التشهد بقيام الثالثة وكان
 ظهر الدين الموعينا في قول لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد ونحوه انما المعتبر مقدار ما يؤدي فيه ركن
 كذا في الكبير

قد قوله حتى لو اعتبره اي اعتبر المسبوق ما فعل قبل سلام الامام وحي عليه ما بقى من الصلوة فسدت صلوته وظاهر هذا ان المتابعة ورفض ما فعله لا زمان تكن لو ترك الركن فسدت صلوته لم يلزم شيء من الفساد وغيره ^٢
 قد لا يستحكم انفراد وان عاد وسجد معه فسدت صلوته لان الاقتداء في موضع الانفراد مفسد كالانفراد في موضع الاقتداء كبر
 قد لا يامام وسجد معه فسدت صلوته لان الاقتداء في موضع الانفراد مفسد كما كان الانفراد في موضع الاقتداء مفسدا كذا في الكبير

حتى لو اعتبره وحي عليه ولم يفسد صلوته وان كان قد قيد
 الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام في سجود السهو ويسجد
 اذا فرغ وان تابعه فسدت صلوته (واذا لم يتابع) المسبوق (الامام)
 في سجود السهو (يسجد) لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحسن
 لانه آخر صلوته (وان سها فيما يقضى) بعد فراغ الامام (يسجد) للسهو
 (ايضا) لانه منفرد والمنفرد يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع
 الامام لسهوه ثم سها هو ايضا كفته سجدة فان عن السهوين لان السجود
 لا يتكرر بترك السهو (ولا ينبغي للمسبوق) اي لا يباح له بل بركه تحريما
 (ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام) الا ان يكون انقضاء
 لضرورة صون صلوته عن الفساد كما اذا خشي ان ينقطع ان تطلع الشمس
 قبل تمام صلوته في الفجر او يدخل وقت العصر في الجمعة او تمضي مدة
 مسحه او يخرج الوقت وهو صاحب عذر او يبدو الحديث او يخاف
 مرور الناس بين يديه وغو ذلك فلا يكره حينئذ ان يقوم قبل سلامه
 بعد قعوده قدر التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدر التشهد اصلا
 (وان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد) اي قبل ان يقعد قدر التشهد
 (فالمسئلة) حينئذ (على وجوه) مبناها على ان ما يؤد به من قيام و
 قارة وركوع وسجود قبل قعود الامام قدر التشهد لا يعتد به وان
 ما يقتضيه اول صلوته في حق القراءة اذا علم هذا فلا يخلو اما ان يكون
 مسبوقا بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات او باربع ركعات (فان كان
 مسبوقا بركعة) ينظر (ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد
 مقدار ما تجوز به الصلوة) على حساب اختلافهم (جازت صلوته)
 لو مضى على ذلك (والا) اي وان لم يقع من قراءته بعد فراغ الامام
 من التشهد مقدار ما تجوز به الصلوة (فسدت) صلوته ولا اعتداده

قد قوله لا تاخر صلوته اي حقيقة فان
 لصلوة المسبوق آخرين تفتي آخر احدها
 حكى وهو عند سلام امامه وقاها
 حقيقي وهو عند سلام المسبوق وسجود
 السهو شرع في الآخر فاذا فاتا السجود
 في الآخر حكى بانه في الآخر الحقيقي

قد وجه الاستحسان انه آخر صلوته حقيقة
 وانما رجع السجود قبل في الآخر حكى
 لاجل متابعة الامام فاذا فاتت المتابعة
 كان عليه ان يسجد في الآخر الحقيقي كبر

قد بترك السهو فلو تكرر السهو من
 الامام او المنفرد مرارا لما يلزم الاستحسان
 لان الجناية اذا كانت من جنس واحد وتعد
 قبل ترتب اجزاء اي قبل وجوده كفاها اجزاء
 واحد كن افطر مرارا في رمضان فكفر
 كفارة واحدة كفته واما اذا تعدد بعد
 وجود اجزاء تعدد اجزاء كن افطر فكفر
 ثم افطر لزمه كفارة اخرى فمن سجد
 مع الامام ثم سها فيما قضا لزمه سجدة
 اخرى وانما من لم يسجد مع الامام
 وسها فيما قضى فكفيه سجدة واحدة
 للسهوين كذا في الحاشية

قد قوله ولا ينبغي هذا استطراد
 بمناسبة المسبوق والا فليس هنا
 من مسائل سجود السهو شي اصلا

قد لزمه صلى الله عليه وسلم عن الاختلاف
 على الامام بقوله عليه السلام انما جعل
 الامام اماما ليؤتم به فلا تختلفوا
 عليه الحديث

قد اي المسبوق من قيام لا يعتد به اي لا يعتبر في ادراكه لوقوعه اي لوقوع ما يؤدى من المسبوق قبل ضرورته
 منفردا اذ لا يصح انفراد المسبوق قبل تمام الامام صلوته ولا تتم صلوة الامام ما لم يقعد مقدار التشهد في القعدة الاخيرة
 لان المسبوق قبل قعود الامام قدر التشهد مقتد لا منفرد وما فعل حال الاقتداء لا يعتبر بل الاعتبار ما فعل حال الانفراد
 قد اذا مضى على ذلك فان ذلك المقدار من القراءة وقع معتد به فتأدى به فرض القراءة

قد قوله اذا لم يبق طرف لفرض كذا قيل لكن لا يظهر ان يتعلق بالايعتبار في المتن قوله لم تكن من تداركها اي من تدارك القراءة
 فيه كما اذا كان مسبوقا بثلاث او اربع ركعات فيسجد يكون عليه فرض القيام والقراءة في الركعتين فينظر ان قام المسبوق
 بعد فراغ الامام من التشهد قدر ادنى ثبوت وقام في الاخيرين وقرا فيها قدر ما تجوز به الصلوة جازت صلوته لا يتأتى
 فرض القيام والقراءة في باقي الركعتين واما ان ركع في الركعة الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى على ذلك
 فسدت صلوته لانه لم يوجد في الاولى قيام معتد به وهو القيام بعد تشهد الامام كذا في الحاشية

بما قرأه قبل ذلك (لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد
 لا يعتبر) على ما مر والقراءة فرض عليه في الركعة التي يقضيها اذا
 لم يبق من صلوته ما يمكن تدارك القراءة فيه ففسد لترك الفرض
 وكذا الحكم الا كان مسبوقا بركعتين لا فتراض القراءة عليه فيها
 وعدم ما يمكن تداركها فيه بعدها بخلاف ما اذا كان مسبوقا باكثر
 من ركعتين حيث لا تنفسد صلوته بعد وقوع ما تجوز به الصلوة
 من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد لم تكن من تداركها فيما بعد
 حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما تجوز به الصلوة
 واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه تنفسد
 صلوته ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع شرعه مع الامام
 بعد ما فاته الركعة الاولى معه واللاحق من فاته شيء منها معه
 بعد اقتدائه والمدرك من لم يفته مع الامام شيء من الركعات
 ثم من احكام المسبوق ايضا انه فيما يقضى كالمنفرد الا في اربع
 مسائل احدها انه لا يجوز الاقتداء به ما لو نسي احد المسبوقين
 التساويين قد رما عليه فلا حظ صاحبه في القضاء من غير اقتداء
 صرح وتاينها انه لو كبر فاويا للاستيناف يصير مستأنفا ما لم
 ينو صلاة اخرى غير التي هو فيها وثالثها ما تقدم انه يسجد
 مع امامه بعد ما قام قبل التقييد بالسجدة والمنفرد لا يلزمه
 السجود لسهو غيره ورابعها انه يأتى بتكبير التشريق اتفاقا
 والمنفرد لا يجب عليه عند اى حنيقة رحمه الله ولو قام المسبوق
 حيث يصح له القيام وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في السلام
 قيل تنفسد صلوته والفتوى ان لا تنفسد ولو تذكر امامه سجدة
 تلاوة فسجد ها بعد قيام المسبوق قبل ان يقيده ما قام اليه

تنبية في بيان تعريف المسبوق واللاحق
 والمدرك

قد قوله بعد مائة اي المسبوق الركعة
 الاولى معه اي مع الامام سواء فاتت
 غير الاولى من الركعات ايضا او لم يفته

قد ضمير الاضافه راجع الى المسبوق
 وضمير المفعول الى الامام والظرف متعلق
 بفاته

قد من فات يقوت اصله لم يقوت ففقد
 ضمة الواو الى الفاء الساكنة وحذفت
 الواو لاجتماع الساكنين اي لم يفت المدرك

قد وان فاتت شيء ليس من جنس الركعات
 كالسجدة والاذكار

قد قوله ثم من احكام المسبوق اي من جملة
 احكام المسبوق ما ذكر ومن جملة ايضا
 ما يأتي بانه انه انما المسبوق فيما يقضى
 من الصلوة

قد اي بالمسبوق ولا اقتدائه بالغير
 لان المسبوق بان على صلوة الامام
 من حيث التحريم بخلاف المنفرد فان
 الاقتداء به يجوز

قد قوله قد رما عليه مفعول نسي
 اي مقدار ما فاتت من الركعات فلا حظ
 صاحبه الذي شرع الصلوة معه لاستعلاء
 مقدار ما عليه وانما الى صاحبه من

غير اقتداء
 قد قوله انه يأتى بعبء ان تكبير التشريق
 يجب على المسبوق ولا يجب على المنفرد
 عند اى حنيقة رحمه الله

قد الاحكام المذكورة ما لوجاء في حاشي
 امام سجدة تلاوة تلاها ونسي سجودها

قد قوله ولو قام اي من جملة الاحكام ما لو قام المسبوق حيث يصح اي في محل يصح فيه قيام المسبوق قبل سلام الامام
 كحقوق طلوع الشمس في الفجر ودخول وقت العصر في صلوة الجمعة كما مر
 قد قوله وتابعه في السلام يعني سلام المسبوق وقع مع سلام الامام وقوعا اتفاقيا ولم يكن في عهد المسبوق
 ان يقتدى امامه بعد المفارقة فلذا قيل الفتوى على انه لا تنفسد لان علة الفساد هو الاقتداء المذكور ولم يوجد هنا كذا
 في الحاشية

مد اي المسبوق يترك ما قام اليه ويتابع الامام ويسجد معه للسهو في التلاوة ان سجد الامام بناء على القول بوجوب سجود السهو لتأخير سجدة التلاوة مد قوله فسدت صلاته صلاته المسبوق لانه لما عاد الامام الى سجدة التلاوة ارتفع اي ترك القعدة الأخيرة التي اتم بها قبل سجود التلاوة ولم تكن معنية في حقها ارتفعت في حق المسبوق ايضا فلم يجر انفرادها ولا انفراد فيها لا يجوز له الا انفراد وهو ما قبل القعدة كذا في الحاشية مد قوله قيل نفسد صلاته اي كاسدت اذا تابعه ووجه ما مر فيها اذا لم يقيد بالسجدة لكن بينهما فرق ظاهر فان ترك

بالسجدة فانه يرفضة ويتابع الامام في سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلاته وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلاته وان لم يتابعه قيل نفسد ايضا ولا يصح عدم الفساد ولو تذكر الامام سجدة صليته يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة نفسد في الرواية كلها تابعه او لم يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين اللتين سبق بهما السورة مع الفاتحة ويقعد في وليهما لانه يقضي اول صلاته في حق لقراءة واخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهوا لا يلزمه سجود السهو لكونها اولي من وجهه ولو ادرك ركعة من الرباعية يقوم ويقضي ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد في الفاتحة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امامه ترك القراءة في الاولين وقضاها في الاخيرين فالقراءة فيما يقضي فرض عليه ايضا لان تلك القراءة الحقت بمحلها من الشفع الاول فخلا الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام الامام يكره من اوله وقيل يكره كلمة الشهادة وقيل يسكت وقيل ياتي بالصلاة والدعاء الصحيح انه يترسل ليقرأ من التشهد عند سلام الامام والصحيح انه لا ياتي بالشاء في الصلاة الجهرية حتى يقوم الى القضاء واما المقتدى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت قولاً واحداً وان قام الامام الى الخامسة فتابعه المسبوق فان كان الامام قعد في الرابعة فسدت صلاته المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن قعد لا نفسد مالم يقيد معه الخامسة بالسجدة واما اللاحق فقد يكون سبب ما

المتابعة فيما مر جعله تاركا للقعدة الأخيرة وهناك يجعله تاركا لها لانه لما قيد بالسجدة خرج عن متابعة امامه بالكلية فلم يؤخر ارتفاع الامام للقعدة بالعود الى سجدة التلاوة في حق المسبوق فالقعدة باقية بالنظر اليه كذا في الحاشية فلهذا الوجه قال الشارح والاصح عدم الفساد

مد اي سواء تابع الامام او لا لانه لما تحقق انفراده بالتقيد بالسجدة امتنع متابعه الامام فلواتا بغيره فسدت لانه لم يجره ممنوع منه وهو العود بعد السجود وهو ممنوع كالاكل والكلام قوله اول ما يتبعه لما انه بقي عليه ركعتان وهما السجدة والقعدة

مد على وزن نصرى بضم النون وسكون الصاد اي ركعة اولي من جهة القراءة هذا ولو ادرك ركعتين فالأخر ظاهر اي يلزمه القراءة فيما يقضي واما لو ادرك في التشهد فيقوم بعد الامام فقدر التشهد فتصل كالمفتر كذا في الحاشية

مد اي في الاخيرين التفت بمحلها من الشفع الاول يعني ان الامام كان قرا في الاولين والاكثرت القراءة وجدت في الاخيرين سجدة فالمراد بالمحل والشفع الاول الركعتان الاوليان وقوله من الشفع بيان للمحل وحيث بقي الركعتان الاخيرتان حاليتين عن القراءة فيفرض القراءة على المسبوق حين يقضي كما اذا كان الامام قرا حقيقة في الاولين وادرك المسبوق في الاخيرين

او يفتي بانه لا ياتي بالشاء في الصلاة الجهرية حتى يقوم الى القضاء واما المقتدى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت قولاً واحداً وان قام الامام الى الخامسة فتابعه المسبوق فان كان الامام قعد في الرابعة فسدت صلاته المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن قعد لا نفسد مالم يقيد معه الخامسة بالسجدة واما اللاحق فقد يكون سبب ما

مد اي المسبوق لا يقرأ سبحانك الاخر عند دخوله في الصلاة بل يقرأه بعد القيام الى القضاء فلواتا بغيره في قيام لائنة المغرب والعشاء فالصحيح انه لا ياتي بالشاء بل يسكت قائماً كذا في الحاشية مد اي قيام المسبوق لان الامام لما قعد قدر التشهد كان الموضع موضع انفراد المسبوق والافتداء في موضع الانفراد مفسد كما ذكر في الكبير قوله مالم يقيد اي المسبوق مع الامام آه فان عاد معا الى القعدة صحت صلاتهما وان قيد كذا بالسجدة فسدت فرضية صلاتهما عند اية خيفة واية يوسف واصلاها عند محمد كذا في الحاشية

مد اي الامام فرغ من الصلاة وهو عكس المسبوق فانه يتابع ثم يقضي ولا يقرأ شيئا كالمقتدى والاصح ان اللاحق يصلي على ترتيب صلاته امامه والمسبوق يقضي ما سبق به بعد فراغ صلاة الامام وهذا على سبيل الوجوب دون الافتراض نظيره ان سبق المصلي بركعة من ذوات الاربع وانام في ركعتين يصلي اولاً ما قام فيه ثم ما ادركه مع الامام ثم يصلي ما سبق به فيصلي اولاً ركعة مما قام فيه مع الامام ويقعد متابعاً لا امامه لانه ثانياً امامه ثم يصلي الاخرى ما قام فيه ويقعد لانها ثانياً له ثم يصلي التي انتبه فيها ويقعد متابعاً لانه رابعة امامه كل ذلك بغير قراءة لانه مقتدى ثم يصلي الركعة التي سبق بها بقراءة الفاتحة والسورة ويقعد لما مر حتى لو عكس الترتيب فيها جاز مع الكراهة ولا نفسد صلاته عندنا والتفصيل في الكبير

ما فاته النوم او سبق الحدث والاستغفار بالصلاة او زوجة بحيث لم يجد مكاناً وحكمه ان يقضي ما فاته اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكماً ولذا لو سجد لا يسجد للسهو وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلاته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافراً وامامه مثله فنوى لا قامة لا يصير صلاته اربعاً بخلاف المسبوق في جميع ذلك (وذكر في) الفتاوى (الحاقانية) فقال (رجل صلى ولم يدرك ثلثاً ام اربعاً قال ان كان ذلك اول ما سجد استقبل) قيل اول ما سجد في هذه (الصلاة) وقيل في سببته وقيل بعد بلوغه وقيل (يعني اول ما سجد في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لق) ذلك (الشك) اي صادف ووقع له (غير مرة يتحرى) اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل (فان وقع تحريم على انه صلى ركعة) من صلاة ذات الركعتين (يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو وان وقع تحريم على انه صلى ركعتين) في الصورة المذكورة اتيقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريمه على شيء يأخذ بالاقل) لانه المتيقن ومعنى الاخذ بالاقل انه (ان كان في صلاة الفجر) مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين (يجعل كانه صلى ركعة فيقعد) مع ذلك احتياطاً الاحتمال انه صلى ركعتين) والقعدة عليه فرض (و) قال (في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها) اي الركعة التي عرض فيها الشك هل هي الركعة (الاولى والثانية يقعد على رأس كل ركعة) اي اذا لم يقع تحريمه على شيء فتجعل تلك الركعة كانه الاولى فيصليها ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي اخرى ويقعد لانها الثانية

اي ان يركع ركعة واحدة ويسجد للسهو وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلاته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافراً وامامه مثله فنوى لا قامة لا يصير صلاته اربعاً بخلاف المسبوق في جميع ذلك (وذكر في) الفتاوى (الحاقانية) فقال (رجل صلى ولم يدرك ثلثاً ام اربعاً قال ان كان ذلك اول ما سجد استقبل) قيل اول ما سجد في هذه (الصلاة) وقيل في سببته وقيل بعد بلوغه وقيل (يعني اول ما سجد في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لق) ذلك (الشك) اي صادف ووقع له (غير مرة يتحرى) اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل (فان وقع تحريم على انه صلى ركعة) من صلاة ذات الركعتين (يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو وان وقع تحريم على انه صلى ركعتين) في الصورة المذكورة اتيقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريمه على شيء يأخذ بالاقل) لانه المتيقن ومعنى الاخذ بالاقل انه (ان كان في صلاة الفجر) مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين (يجعل كانه صلى ركعة فيقعد) مع ذلك احتياطاً الاحتمال انه صلى ركعتين) والقعدة عليه فرض (و) قال (في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها) اي الركعة التي عرض فيها الشك هل هي الركعة (الاولى والثانية يقعد على رأس كل ركعة) اي اذا لم يقع تحريمه على شيء فتجعل تلك الركعة كانه الاولى فيصليها ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي اخرى ويقعد لانها الثانية

وهو الركعة الواحدة هنا ثم كلام المص في التحريم هنا وقوله الا كان في الفجر انتهى استيناف لبيد الاقل على طريق التمثيل والاميل فيه ما اخرج الترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجدت في صلاتك فليكن ركعتك واحدة صلى وتنتين فليكن على واحدة فالام يدركتني صلى وتنتين فليكن على اثنتين فان لم يدركتني صلى وادركتني فليكن على ثلاثة وليسجد سجدتين قبل ان يسلم كذا في الكبير وهذا توفيق بين الاحاديث الثلاثة المذكورة وقع فيها انك اشك الثانية والحال ان القعدة فيها واجبة

مد قوله فقال انه تأكد لقوله وذكر الفاء لما ان التأكد يذكر عقب المؤكد في التفتيح الذكر مد قوله قال انه تأكد لقوله فقال والله يقول فسجد الملائكة كلهم اجمعون قال اهل الاصول وللعامة الجمع المحل بالاكراهية لا عهد للاستغراق وكلهم تأكد واجمعون تأكد على تأكد كذا في الحاشية مد واختلوا في تفسير ذلك وبه للشايع بعضه قوله استقبله اعاستاف الصلاة والاصح فيه ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه قال في الذي لا يدري صلى ثلاثاً ام اربعاً بعيد حتى يحفظ وانما راد باستقبال الصلاة ان يقطع الصلاة التي هو فيها ثم يستأخرها مرة اخرى والقطع يوجد بانكلام او بالسلام الا انه بالسلام اولاً وامانية فخطها بلا سلام فليست بكافية لما مر بيانه نبذة في بحث النية

مد اي لا يلق بالعل وهو ما يغلب عليه ظنه فانه غلب في مسئلتنا على انه صلى ثلثاً حتى عليها او اربعاً حتى عليها والاصح فيه ما في صحيح البخاري انه عليه السلام قال اذا شك احدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه كذا في الكبير

مذ اي حال قيام ان الركعة التي
قام معرضا عنها هل هي الثانية
فحينئذ فانه القعدة الاولى او هي
الثالثة فحينئذ لا يفوته شيء

لم يقل لانها الرابعة باعتبار ما
اخذ به اختصاصا وتفسيرها
بانها الاخرى
من معنى ان لا يكون
من الركعة التي كان
لا يزال يحرك قلبه كما كان
من الركعة التي كان
من الركعة التي كان

مذ قوله وان كانت ثانية اى ان كانت الركعة
التي قام منها ركعة ثانية فقد سبق انه
اذا قام عن القعدة الاولى واستوى
عليه لا يعود ولذا قيد الشارح الشك
بالقيام واما لو شك قبل الاستواء على
القيام فانه يعود الى القعدة لاحتمال
انها الثانية كذا في الكبيرة

مذ اي في الركعة الثالثة فرض فيها
اي في المغرب والوتر

مذ يعني لو شك في الركعة التي قام اليها
في الفجر هل هي ركعة ثانية فيتها ويقعد
ويسلم او ثالثة فيعود الى القعود قبل
التفكير بالسجدة وكذا في بواقي الصلوات

مذ اي يعود الى القعود الفرض في الصلوة
الاولى والواجب في الاخرين

مذ بان كانت ثانية كما في الفجر او ثالثة
كما في المغرب او رابعة كما في الرباعيات

مذ بان كانت ثالثة او رابعة او ثالثة
او رابعة او ثالثة او رابعة

مذ فانه قال فيها اذا بدأ بقراءة السورة
سأهيا في الركعة الاولى او الثانية فقرأ
حرفا كان عليه السهو وفي الظهيرية عن
الفقيه انه الميث انه يلزم سجدة السهو

وان قرأ حرفا واحدا والوجه فيه تأخير الواجب ولم يعف القليل منه لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر والاسرار
في غير المحل فانه مما يغلب فيه السهو ويعود ويقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة

باعتبار ما اخذ به ثم يصلي اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم
يصلي اخرى ويقعد لانها اخر صلواته فيعمل بالاحتياط في جميع
ذلك (وفي فتاوى الفضلي اذا دار) يعنى تردد المصلي (بين الثانية
والثالثة) اى شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هل هي الثانية
او الثالثة (لا يقعد وهو الصحيح) لانها ان كانت ثالثة فظاهر
وان كانت ثانية فقد تقدم انه اذا قام عن القعدة الاولى لا يعود
(الا في المغرب والوتر) لاحتمال انها ثالثة والقعود فيها فرض
فيها فيتشهد ويقوم فيصل ركعة اخرى لاحتمال ان تلك
كانت ثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قام اليها ثانية
او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة او في الرباعية
انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتى
بركعة اخرى للاحتياط وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بعده
قبل تقيدها بالسجدة اما لو شك في السجدة الاولى امكنه
اصلاح صلواته على قول محمد لان تلك الركعة اذا لم تكن زائدة
فعليه اتمامها وان كانت زائدة لا تقيد عنده لانه لما عجز له
الشك في السجدة الاولى ارتفعت كما لو سبقه احدث فيها
فيرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كانت
الشك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطلت صلواته اتفاقا
لاحتمال انها زائدة وقد ترك القعدة الاخيرة (وان بدأ) المصلي
(بالسورة) قبل الفاتحة سأهيا (في) الركعة (الاولى) او الثانية
(فعليه السهو وان قرأ حرفا) واحدا (كذا في الحاقانية) لانه
اخر واجبا ولم يعف القليل لان السهو فيه غير غالب بخلاف
الجهر وضده ويعود ويقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر

مذ قوله وكذا لو تذكر في الركعة وانما ههنا التذكير بعد الركوع قبل السجود كالتذكير في الركوع والله اعلم كذا في الحاقانية

مذ قوله وكذا لو تذكر في الركعة وانما ههنا التذكير بعد الركوع قبل السجود كالتذكير في الركوع والله اعلم كذا في الحاقانية

مذ واما مجرد الجواز فيجمع عليه منا ومنهم لما نه صلى الله عليه وسلم سجد قبل السلام وبعده وايضا امر بالسجود قبل وبعده
فوفق بين الروايات بالتحليل على الجواز قبله وبعده جمعا بينهما الا ان الشافعي واحدا قال لا افضل ان يكون قبل السلام مطلقا
لما لاح لها وقال مالك الا افضل ان يكون قبل السلام اذا كان السهو بنقصان وبعده اذا كان السهو بزيادة لما نسخ له فلكل
وجه هو موطنها واما معاشر الخفية البضا فقلنا الا افضل ان يكون بعد السلام مطلقا لان السجود لما تأخر عن سببه
وهو السهو الى اخر الصلوة اجماعا منا ومنهم كان تأخيرها عن فراغها واجبا لها اولى ولا شك ان السلام من واجبات

لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع (وسجدة السهو)
اي سجود السهو (سجدتان) يسجد ههما (بعد السلام) وعند الشافعي
واحد قبله وعند مالك ان كان السهو بزيادة فبعده وان كان
بنقصان فقبله وهو رواية عن احمد والخلاف في الافضلية حتى
لو سجد قبل السلام اجزأه عندنا على ظاهر الرواية ثم قيل يسجد
بعد تسليمه واحدة وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وغيره
الاسلام وقيل بعد التسليمتين وهو اختيار سمس الائمة و
صدر الاسلام اخى فخر الاسلام وقال صاحب الهداية هو
الصحيح وكذا صححه في الظهيرية والمفيد والينابيع (ويتشهد)
بعد السجدتين (ويسلم) لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم
فعل كذلك ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
والدعاء في كلتا القعدتين قعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا
مختار الطحاوى وقال الكرخى يأتى بالصلوة والادعية في قعدة
السهو وقال في الهداية هو الصحيح وقيل عند ابن حنيفة وابن
يوسف رحمهما الله في قعدة الصلوة وعند محمد في قعدة السهو
والوجه ما صححه صاحب الهداية واعلم ان الاختلاف في الاثنية
بالصلوة والادعية سواء والمصنف فرق بينهما في اختلاف بقوله
(ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كلتا

مذ اي السجود بعد تسليمه واحدة
قول الجمهور انه قال في الكافي وهو
واليه اشار في الاصل لان الحاجة الى
السلام ليفصل بين الاصل والزيادة
المتحققة والسلام الواحد يكون في هذا
ثم ان فخر الاسلام اختار كون هذا
السلام تلقاء وجهه بدونه الاخراف
عن القعدة بوجهه

مذ وقال بعض العلماء لا يأتى بسجود
السهو بعد التسليمتين لا تقطاع التهمة
فالحاصل ان اتى به قبل السلام جاز
وكره تنزيها وان اتى بعد السلام واحد
جاز وقد اتى بالصواب والاحسن وان
اتى بعد السلامين قال بعضهم جاز
وقد اتى بالا فضل وقال بعضهم لم يجز
فعليك بالاحتياط بالخروج من خلاف
هذا البعض كذا في الحاقانية

مذ لان الدعاء موضع آخر الصلوة التي
فتكون قعدة السهو هي آخر صلواته حينئذ
بالا اتفاق وهذا هو الوجه المختار مسلم

مذ دون قعدة السهو بل يقتصر فيها
على التشهد فقط قال لان سلام من
يجب عليه السهو يخرج من الصلوة
فتكون القعدة الصلواتية حتما فيا فانه
بالواجب والسان والسجدة جميعا ليكون
خروج منها اكمل كذا في حاشية الطحاوى

مذ دون قعدة الصلوة قال رحمه الله تعالى ان سلام من يجب عليه السهو
لا يخرج من الصلوة فتكون قعدة السهو هي تمامها فيا فانه يأتى بما ذكر فيها اي في قعدة السهو يكون خروجها على اكل وجه وكل وجه
هو قولها كذا في الحاقانية فيقع فيما نهى عنه بقوله تعالى ولا تطولوا اعمالكم
مذ انما ههنا قول هذا الى قوله فيها من كلام المصنف قوله فيها سبق وبها بالصلاة الى آخره من كلام الشارح الى به بطريق
المخرج بكلام المصنف كذا في الحاقانية

من التي صلاها قبل النية لانه الساقول لم ينسب له بطلان صلاته بطلان سجود السهو
ايضا واما لو ينسب بطلان سجود السهو فقط فكان البناء افضل لقله الفساد فيه نعم لو نوى هذا المسافر بعد ما سلم لم يفسد صلاته
ولم يضطر الى تصحيحها كذا في الحاشية
مكة لان العقود الاول كماله عن الشاهد ارتفع بمجرد العود الى الشاهد لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لان هذه العقود
التي استغل فيه بقراءة الشاهد بدلا لاوله فلما لم يتم الشاهد لم يتم العقود الاخير ففسدت بترك العقود الفرض

بدون ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح
اما المسافر لو صلى الظهر ركعتين وسها وسجد للسهو ثم نوى
الاقامة فانه يتم صلاته وان بطل به سجود السهو لانه مضطر
الى تصحيح صلاته نسي الشاهد في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر
فاستغل بقراءة الشاهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلاته
عند ابى يوسف رحمه الله خلا فالجهد والفتوى على قول محمد
وعلى هذا لو نسي الفاتحة او السورة فذكرها في ركوعه فعاد
لقراءتها فلم يقرأ وسجد قبل تصحيح صلاته والاولى ان لا تصح
جهر فيها يخاف وخاف فيما يجهر فذكر في بعض الفاتحة يعيد
الفاتحة جهرا في الجهرية فلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والمخافة
في ركعة واحدة اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ
سورة قبلها لا يلزم السهو بسلام من عليه السهو يخرج من الصلوة
خروجا موقوفا عند ابى حنيفة وابي يوسف رحمه الله فان سجد
للسهو عاد اليها والا فلا وعند محمد لا يخرجها اصلا ويبني على
هذا انه لو اقتدى به احد بعد السلام يصح اقتداءه بطلقا عند
محمد وعندهما ان سجد للسهو صح والا فلا ولو كان مسافرا
فتوى لاقامة بعد السلام يصير صلاته اربعاً عند محمد رحمه الله
مطلقاً وعندهما ان سجد ولو سبقه بعد السلام ينقص وضوؤه عند محمد
لا عندهما لان سجود السهو حائل لا يمنع كونه (فصل في بيان احكام
ذلة القاري) الواقعة في الصلوة (الاصح في) اي في
الزلل والخطا انه (ان لم يكن مثله) اي مثله ذلك اللفظ (في
القرآن والمعنى) اي والحال ان معنى ذلك اللفظ (بعيد) من
معنى لفظ القرآن (متغير) به معنى لفظ القرآن (تغيرا فاحشا)

مكة انه لا تفسد صلاته لان قعوده الاول
الحال عن الشاهد ما ارتفع كله بالعود الى
قراءة الشاهد واما ارتفع بقدر ما قرأ او
لم يرتفع اصلا لان محل قراءة الشاهد
القلعة فلا ضرورة الى رفعها وعليه الفتوى
كذا في الكبرى
مكة بلا اعادة الركوع فلو اعاد الركوع
وسجد لم تفسد وفاقا واما لو نسيها
اي الفاتحة والسورة معا ولم يتدارك
فتفسد صلاته والله تعالى اعلم
مكة لان مجزئ العود الى القيام لا يرتفع به
الركوع لان العود كان لاجل القراءة فلما
لم توجد القراءة فكان العود لم يوجد ففيه
الركوع الاول على حاله فلم تفسد وعليه
الفتوى
مكة ابتداء كلام اي لو اراد المصلح ان يقرأ
فقرأ سورة قبل السورة التي قرأها قبل هذه
الركعة قوله لا يلزم السهو لانه لم يترك
الاسنة سهوا ولو تركها عمدا لا يلزم السهو
فكيف يلزم تركها سهوا نعم يكون مسيئا
بترك السنة عمدا
مكة اي وان لم يسجد فلا يعود الساهي
الى الصلوة واستقر الخروج في عدم الوقوف
عليه في الاول ولوجوده في الثاني كذا في
مسئله
مكة اي هادئ بنية الاقامة بعد الصلاة فضررها
ان يسجد للسهو فلو لم يتم صلاته اربعاً فسدت
كما قال محمد واما لو لم يسجد للسهو لم يضر اربعاً
فتم صلاته ثنتين لان نية جهر كانت بعد
تمام الصلوة عندهما

مكة اعلم ان هذا الفصل من المهم وهو مبني
على قواعد اذا علمتها علم كل فرع من فروع المذكورة
في الكتب المعتمدة فقول بتوفيق الله المستعان
ان الخطا في القرآن اما ان يكون في الاعراب
اي الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشددة
وقصر الممدود ونكسرها او في الحروف بوضع حرف في موضع آخر او زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيره وفي الكلمات او في الجمل كذلك
او في الوقف ومقابل والقاعدة عند المتقدمين ان ما غير تغييرا يكون اعتقاده كقوله يفسد في جميع ذلك سواء كان في القرآن او لم يكن
كذا في الكبير والذلة بفتح الزاء وتشديد اللام اسم مأخوذة من ذل في مشيه في الطريق اذا هب رجله من مكانها ومنه سبى الفعل
الحكام الذي ليس بمضموه للفاعل ولكن وقع فيه من قصد مباح ذل ولا كان القاري غايبا في هذه المسألة غير فاهم تغير اللفظ
فيها بلا تأنيدها لسانه اما سهوا او لعدم تمكنه من ذلك خلقه او عارضا ناسب لتلقيه بهذا اللقب كذا في الحاشية

مكة فان الغبار ليس مذكورا في القرآن والتباين بين معناه وبين الغراب تغير فاحش اذا الغراب يضم الغين المعجمة بالتركية قومه
ديد كرى طيره دير لر والغبار يضم الغين المعجمة وفتح الباء الموحدة بالتركية هواده نوزة وطيراه دير لر
مكة والفروع في هذا مضطربة ففصلنا عن يسوع النوازل ولوقر وكل صغير وكبير في سفر لا تفسد ولو
قرأ انا مرسلوا الخيل والبعال والكلب لا تفسد انتهى كذا في الحاشية
مكة مبتدأ خبره قوله وجود المثل وقوله كثيرا اي تغيرا كثيرا وقوله عنده اي عند ابى يوسف والموافقة في المعنى اي عدم
التغير كثيرا عند ابى حنيفة ومحمد

(قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا) (تفسد صلاته كما
اذا قرأ هذا الغبار مكان) قوله هذا (الغراب وكذا ان لم يكن مثله
في القرآن ولا معنى له) حتى يحكم عليه بالبعد وبعده (كما اذا قرأ
يوم تبلى السرائل) باللام في آخره (مكان) الراوي (السراير) وان كان
مثله في القرآن والمعنى) اي معنى اللفظ الذي قرأه (بعيد) من معنى
اللفظ المراد (ولم يكن) معنى اللفظ المراد (متغيرا) باللفظ المرفق
(تغيرا فاحشا تفسد) ايضا عند ابى حنيفة ومحمد (وهو الاحوط وقاد
بعض المشايخ لا تفسد لعموم البلوى) وهو قول ابى يوسف وان لم
يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى فحقيقا من كان قواها
فأخلاف على العكس تفسد عند ابى يوسف لا عندهما فالمعتبر
في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عند
الموافقة في المعنى عندهما فهذه قواعد الائمة المتقدمين في هذا
الفصل واما المتأخرون كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل
الزاهد والي بكر بن سعيد البلخي والهنداوي وابن الفضل والحلواني رحمهم الله
فاتفقوا على ان الخطا ان كان في الاعراب لا تفسد مطلقا وان كان ما
اعتقاده كقوله ان اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قائل
وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعمد
يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون
مشكلا بكلام الناس كفرا وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس
ساها ما ليس بكفر فكيف هو كفرا نهى واختلفوا اذا كان الخطا
بأبدال حرف بحرف على ما بيناه في الشرح ويأتي بعضه (ولا يقاس
مسائل ذلة القاري بعضها) ما ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين
والمتأخرين (على بعض) مما هو مذكور (الا يعلم كامل في اللغة)

مكة قوله ان كان ما آه ان وصلية اي ولو
كان الخطا في الاعراب ما يكون اعتقاده
كقرا كما في قوله تعالى ان الله يرى من السنين
ورسوله وهو حطوف على محل لفظ الجلالة
لان لفظ الله اسم منصوب ومحل من فروع
مبتدأ في الاصل وعطف الرسول والكسر
على المشركين يوجب تكفيرا بتغير الاعراب
فقط لان تغير الاعراب يستلزم تغير
المعنى تغيرا فاحشا مؤديا الى الكفر هذا
تفسير لمطلقا

مكة قوله لانه لو تعمد اي تعمد المصلح الخطا
يكون كفرا واما هنا فليس بكفر لكونه خطا
في الاعراب وغيره وحكم الخطا مرفوع
عنا لما رواه الطبراني عن ثوبان رضي الله
عنه قال رفع عن امي الخطا والنسيان
وما استكرهوا عليه كذا في شرح الجامع

مكة صفة الناس يعني كلامهم الذي
هو الكفر ولذا وصف الناس بالكفار
ولم يصرفهم في قوله بكلام الناس ساها
لان المراد بهم مطلق الناس لان كلام
الكفار قد لا يكون كفرا

مكة بيان كلام اي حال كونه من الكلام
الذي ليس بكفر وهو كلام الدنيا المباح
وهو مفسد للصلوة فكيف لا يكون
مفسدا وهو موجب للكفر

مكة فان امكن الفصل بين الحرفين بلا كلفة
كالصاد مع الطاء بان قرأ الطاحات مكان
الصاحات فاتفقوا على ان مفسد والام
يمكن الا بمشقة كالطاء مع الصاد والسين والطاء مع التاء فقد اختلفوا فأكثروا على عدم الفساد لعموم البلوى وعن
ابى منصور العراقى يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وعنه كل كلمة فيها عين او حاء او قاف او طاء او ناء وفيها سين او صاد
فقرأ احدها مكان الآخر لا تفسد وعن ابن مقاتل يعتبر قربا المخرج وعدمه وكذا الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك فالاولى
الاخذ فيه بقول المتقدمين لا تضبط قواعدهم وتكون قولهم احوط واكثر الفروع المذكورة في كتب الفتاوى منزلة عليه
شرح كثير

اي في الكلام
مكة قوله ان كان ما آه ان وصلية اي ولو
كان الخطا في الاعراب ما يكون اعتقاده
كقرا كما في قوله تعالى ان الله يرى من السنين
ورسوله وهو حطوف على محل لفظ الجلالة
لان لفظ الله اسم منصوب ومحل من فروع
مبتدأ في الاصل وعطف الرسول والكسر
على المشركين يوجب تكفيرا بتغير الاعراب
فقط لان تغير الاعراب يستلزم تغير
المعنى تغيرا فاحشا مؤديا الى الكفر هذا
تفسير لمطلقا

مد قوله ليعلم ما آه بصيغة المجهول اللام متعلق بقوله ولا يقاس ولفظ ما موصول نائب الفاعل ليعلم وقوله وما هو عطف على الموصول وكذا قوله وما ليس بالآخره
 مد قوله فاما اليتيم فلا تكهر اي فلا تعبس في وجهه انتهى فدعوى التبديل ليس في محله
 لانه من القراءة الشاذة والله تعالى اعلم
 مد وفي القاموس تكهر القهر والانتهاز والفضاء واستقبالك انسانا بوجه عابس بها وانتهى وقوله في الكبير وان لم يكن

والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقاده
 كفرو وما هو بعيد فاحشا او غير فاحش وما ليس كذلك على قوله
 المتقدمين وليعلم مخارج الحروف فيميز ما هو قريب في المخرج
 من غيره على قول بعض المتأخرين (وان بدل) القاري (حرفا مكان
 حرف) كان (الاصلي فيه) اي في ذلك التبدل لانه (ان كان بينهما) اي
 بين الحرفين (قربا في المخرج) كالقاف مع الكاف (او كانا من مخرج واحد)
 كالسين مع الصاد (لا تقصد) صلوة وزاد في المحيط قيلا لا بد منه
 وهوان يجوز ابدال احدهما من الآخر فانما جيم والياء والشين من مخرج
 واحد ولا يجوز ابدال احدهما من الآخر (كما اذا قرأ) فاما اليتيم
 (فلا تكهر بالكاف مكان) القاف في (تقهر) وذلك على القاعدة المذكورة
 وكذا على قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله فان الكهر في اللغة بمعنى القهر
 وكذا الوقوف لا يلاقي كرمش مكان قرش (اما اذا قرأ مكان الذال)
 المعجمة (طاء) معجمة كما اذا قرأ تعلقا لا عين مكان تلبذا او ما ظرأ مكان
 ذرا (او) قرأ (الطاء) المعجمة (مكان الصاد) المعجمة (او على
 القلب) كالغضوب مكان المغضوب وضفر مكان ظفر (تفسد
 صلوة وعليه) اي على القول بالفساد (اكثر الائمة) للتغير القاري
 في بعضها وعدم المعنى في البعض مع عدم جواز ابدال الطاء من الذال
 وان كانا من مخرج واحد وهو يؤيد تقييد صاحب المحيط (وروى
 عن محمد بن سلمة) انها (لا تقصد لان الجيم لا يميزون) بين هذه
 الحروف (وكان القاضي الامام الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه)
 اي في الجواب في ابدال المذكور (ان يقول) اي المفتي (الاجري)
 ذلك (على لسانه ولم يكن ميمرا) بين بعض هذه الحروف عن بعض
 (او) كان (في غمته انه ادى الكلمة على وجهها لا تقصد) صلوة

هذا هو الوجه في قوله ولا تكهر اي لا تعبس في وجهه انتهى فدعوى التبديل ليس في محله لانه من القراءة الشاذة والله تعالى اعلم وفي القاموس تكهر القهر والانتهاز والفضاء واستقبالك انسانا بوجه عابس بها وانتهى وقوله في الكبير وان لم يكن

مد قوله وهو يؤيد اي عدم جواز ابدال يقوى كلام المحيط وجه التقوى انه لو لم يشترط جواز ابدال لم
 ان لا تقصد في تلفظ وظر لا اتحاد مخرج الطاء والذال مع ان اكثر الائمة على القول بالفساد
 مد وهو ضد العرب لا يميزون اي لا يقدرون على التمييز بعضهم لا يبالى بالتمييز واهتمام بعضهم فيه قليل مستطاع
 مبنى على اليسر لا على العسر

مد قوله في حق الفقهاء اعم العالمين القادرين للتمييز بين حرف وحرف باعادة الصلوة احتياطا للاحوط في حقهم قوله وفي حق العوام
 اي ويقتى في حقهم الذين لا يقدرون على التمييز بالجواز احتياطا للرخصة والسعة في حقهم كما نقل عن محمد بن سلمة
 اختيار الاحوط في موضع اي في موضع الاختياط والرخصة في موضعها اي في موضع الرخصة 2 قوله ونحوه ما ذكر
 اه والظاهر ان المص قال وذكره فادرج لفظ نحو وما وجعلها مبتدأ وخبر 2
 مد اي قرب المخرج ولو اكتفى بعدم القرب عن عدم الاتحاد بالبيان كان اخضر لكن يكون مجازا حقيقيا والتفصيل في مثل

صلوته (وكذا) اي مثل ما ذكره المحسن (روى عن محمد بن مقاتل)
 عن (الشيخ الاسلام اسمعيل الزاهدي) وهذا معنى ما ذكر في
 فتاوى الحجة انه يقتى في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام
 بالجواز (و) نحوه ما ذكر في الذخيرة) انه (اذا لم يكن بين الحرفين
 اتحاد المخرج ولا قرينة الا فيه) اي في ابدال احدهما من الآخر (بلوى
 عامة نحو ان يأتي بالذال) المعجمة (مكان الصاد) المعجمة كان يقرأ
 في تدليل مكان في تضليل (او) نحو ان يأتي بالزاي المحض) اي (كان
 مكان الذال) المعجمة (او الطاء) اي يأتي بالطاء المعجمة (مكان
 الصاد) المعجمة (لا تقصد عند بعض المشايخ) وهذا فصل وهو
 ابدال احدهما من الآخر في ثلاثة من غيره منها ولم اعتبر على مسئلة
 ابدال فيها الزاي بالذال وتورد ما ذكره قاضيان من هذا الفصل
 قرأ والعاديات طلحا بالطاء مكان الصاد تقصد ليغضض الكفا
 بالصاد اول يغضض بالذال مكان الطاء لا تقصد خضرا بالذال
 المراد المعجمة مكان الصاد تقصد غير المغضوب بالطاء او الذال
 تقصد ولا الضالين بالطاء المعجمة او الذال المراد لا تقصد ولو
 بالذال المعجمة تقصد طلحا هضم بالذال المعجمة او بالطاء المعجمة
 مكان الصاد تقصد بظلام للعبيد بالذال المعجمة مكان لظا تقصد
 موتوا بغضظكم بالصاد المعجمة مكان الطاء لا تقصد فظا غليظ
 القلب بالصاد المعجمة مكان الطاء في كل منها تقصد وجاركم النذير
 بالطاء المعجمة مكان الذال لا تقصد وهو مكظوم بالصاد او الذال
 المعجمتين تقصد ناصرة الى ربها ناطرة الاولى بالطاء المعجمة مكان
 الصاد والثانية بالعكس لا تقصد فتروني بالطاء المعجمة مكان الصاد
 تقصد وذلك قطوفا تدليلا بالصاد المعجمة مكان الذال تقصد

هذا هو الوجه في قوله ولا تكهر اي لا تعبس في وجهه انتهى فدعوى التبديل ليس في محله لانه من القراءة الشاذة والله تعالى اعلم وفي القاموس تكهر القهر والانتهاز والفضاء واستقبالك انسانا بوجه عابس بها وانتهى وقوله في الكبير وان لم يكن

اسم ان قدم عليه خبره وهو الظرف بمن
 الحجة والمثقة الشاملة للجميع تكفيين
 مد وهي نيف واربعون مسئلة كلها
 مخرجة على ما سبق من قواعد المتقدمين
 فعلك بالتدبر والنيف بفتح النون وكسر
 الباء مشددا او مخففا بالتركية عقدين
 ما بينه اولان عدده ديرلر كة مثلا
 عشرة دن عشرينه واربعه ياخود
 عشرين دن ثلاثينه واربعه بينهما لرنده
 اولان عدد لره ديرلر 2
 مد اما القراءة بالصاد مكان الطاء
 فلاها موجودة في القرآن ومعناه متا
 لها اي ينقص بهم الكفار واما قوله الذال
 في ليعظ فلاقطا المعنى نقل عن القاموس
 المعتاد اي معنى المغناط 2
 مد لان الاول جمع اخذ بمعنى الليل المظلم
 والثاني بمعنى اخذ روف بمعنى نهار المعجمة والراء
 المهملة وسكون الذال المعجمة بينهما على وزن
 العصفور شئ يدوره الصبي يحيط فيسمع
 له روى اي صوت مثل صوت الرحي يلعب
 به الصبياه وهما بعيدان من معنى خضر
 بعدا فاحشا مع انها ليسا في القرآن 2
 مد لان معنى لا كبر
 على الضلال ومعنى الدالين القائلين هل
 نذركم على رجل ينيكم اذا فرقتكم كل مفرق
 انكم لو خلق جديد وهما قريبان من معنى
 الضالين 2
 مد اما الاول فلان لفض مبدد بمعنى
 التفرق وهو بعيد عن المعنى المراد بعدا فاحشا
 اذا المراد لو كنت جافيا فاسى القلب لا نفصو
 اى تفرقوا عنك واما بالفاء فيصير معناه
 لو كنت قريبا او مفرقا ان جعل المصدر على
 اسم الفاعل للفرق وهو ركيك جدا واما
 الثاني فلان الغليظ لا معنى له 2
 مد لان ضللت من باب التفعيل مجنون بمعنى ضيعت واهلكت وهو بعيد عن معنى ذلك بعدا فاحشا لان المعنى في قوله تعالى
 وذلك قطوفا تدليلا اي سخرت ثمار الجنة لتناولها وسهل اخذها من الدل وهو ضد العصبية كذا في تفسير ابن
 السعود 2

مد لعمدة المعنى فان لفظ الى في الاربها في الاصل يتعلق بما بعد ها وفي هذا
 التبديل يحكى متعلق احاد بما قبلها فلا فرق حينئذ بين المعنيين 2
 مد لان ضللت من باب التفعيل مجنون بمعنى ضيعت واهلكت وهو بعيد عن معنى ذلك بعدا فاحشا لان المعنى في قوله تعالى
 وذلك قطوفا تدليلا اي سخرت ثمار الجنة لتناولها وسهل اخذها من الدل وهو ضد العصبية كذا في تفسير ابن
 السعود 2

قد يعنى ان الوصل المذكور هو الاولى فكيف يكون مفسدا فلا اعتبار به بفعل ذلك السكت من الجهاال المتفهمين بغير علم كذا في الكبر
ولا لانه اخرج النظم عن حيز الافادة فان ايا وحدها وكعبدها لا معنى لها والظاهر ان هذا الاختلاف انما هو عند
السكت على ايا ونحوها والا فلا ينبغي لها قل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم كبر

قد وعي هذا ينبغي ان اذالم تكن له نية
ولا نظر الى المعنى ان لا تفسد وهذا ايضا
بناء على ما تقدم من السكت والا فمعنى
القرآن لا يتغير بالارادة عند اتساق
نظمه والصحيحة كبر

قد فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاواه
ان الترك ليس في لغتهم جاء انما في لغتهم
جاء فاذا قرأ تركى مكان الحاء جاء لم تفسد
صلوته لان لم يمكن اقامة الحاء الا بمسقة
فصارت هذه لغته وكذلك في كل لغة يمكن
اقامة حرف الا بمسقة وجهه انتهى والذي
ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالغ ان
يجتهد في اصلاح لفظه ولا تفسد صلوته
مادام على الاجتهاد ولكن لا يجوز تغير اللفظ
به فانهم عموا هذا الحكم في كل من لا يمكن
الطوق بحرف على ما سياتى ان شاء الله تعالى
وفي فتاوى قاضيهان لو قرأ فصل ربك
وانهراى بالهاء مكان الحاء تفسد صلوته
وذلك بعد المعنى على ما هو في المتقدمين
وفيهما لو قرأ ان كان في خفاء مكان حقيقا
لا تفسد وهذا ايضا يمكن ان يخرج على
قول المتقدمين لصحة المعنى اى تحفيا لفظه
واحسانه في اجابة دعاء شرح كبر

قد انه يجتهد في اصلاح لفظه ولا
تفسد صلوته مادام على الاجتهاد ولكن
لا يجوز تغير اللفظ به فانهم عموا
هذا الحكم في كل من لا يمكن الطوق بحرف
على ما سياتى ان شاء الله تعالى

قد لصحة المعنى فيها املا اوله
فلا ان اعود بمعنى ارجع والياء بمعنى الى
كما في قوله تعالى مكانة عن يوسف عليه
السلام وقد احسن في اى الى فيكون معناه ارجع الى ربك فخلق ملجئا من شر ما خلق واما الثاني فلان معناه يكون فناء
منهاج الانبياء اى تصيهم على قومهم المكذبين كذا في الكبير

في ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة وصل
الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية قال في فتاوى
الحجة المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي
ان يقف على اياك ثم يقول نعبدك يا اولى والا صلح ان يصل اياك
نعبد واياك نستعين (وعلى قول بعض المشايخ تفسد) صلوته
والظاهر ان مراد هذا القائل انما هو عند السكت على ايا ونحوها
والا فلا ينبغي لها قل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم
(وبعض المشايخ) فصلوا (قالوا ان علم) القارئ (ان القرآن
كيف هو) اى علم ان الكاف من كلمة الاولى لا من الثانية (الا انه
جرى على لسانه) هذا الوصل (لا تفسد وان كان في اعتقاده ان
القرآن كذلك) اى ان الكاف مثلا من كلمة الثانية (تفسد) صلوته
لان ما قرأ ليس بقرآن نظرا الى ما اراده والصحيح قول العامة لان
هذه كلها تكلفات باردة واذا اتسق النظم فلا عبرة بالارادة
(وذكر في الملل) انه (لو قرأ) في الصلوة (الهد لله) بالهاء
مكان الحاء (او) قرأ (كل هو الله احد) بالكاف مكان القاف (و)
كأن انه (لا يقدر على غيره) كما في الامراك وضوهم (تجوز صلوته)
ولا تفسد وكذا لو قال الحمد لله بالحاء المعجمة والذي ينبغي
ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالغ على ما يأتى قريبا ان شاء
الله تعالى (ولو قرأ قل اعود) بالدال المهملة مكان المعجمة (او)
قرأ (اضاء صباح المنذرين) بكسر الدال (لا تفسد) صلوته
لان اعود بمعنى ارجع والياء بمعنى الى فكانه قال ارجع الى رب
الخلق ولا ان صباح المنذرين اى الرسل بمعنى تصيهم على
قومهم المكذبين وكذا لو قرأ يعودون برجال بالدال المهملة

الصلوة
التي فيها
الصلوة
التي فيها

الصلوة
التي فيها
الصلوة
التي فيها

الصلوة
التي فيها
الصلوة
التي فيها

قد كاستبان بالتأعبد ل الطاء واللامين بالهزة بدل العين وابتداء بالالف بدل العين ونستئين بالهزة بدل العين والسر ط
بالعين بدل الصاد وان امت بالهزة بدل العين
قد اى صرف قدرته دائما اعطاء الليل واطراف النهار ان لم يجد آية واحدة تطاوع لسانه قال وبعد آية بحسن قراءتها فلا يجب
بذل جهده بل يجب عليه الا يقرا هذه الآية ويترك التلغى لا بقدر على تحصيلها قوله يجوز صلوته به اى بذلك الحرف الذي لا يحسنه
اذا دام على بذل وسعه والا فلا كسائر شروط الصلوة من الوضوء وتطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والتعوذ
مثلا اذا عجز عن فعلها جازت صلوته
بدونها فكذلك هنا

بالدال المهملة او قرأ فانظر كيف كان عاقبة المنذرين بكسر الدال
اى في نصرتهم على قومهم الكافرين (ولو قرأ) الالغ لب باللام
مكان ريت بالراء (لا تفسد) الالغ بالثاء المثلثة بعد اللام من
الالغ بالتحريك وهو اللغزة بضم اللام وسكون الاء وهو قول
اللسان من السين الى الاء او من الراء الى العين او الى اللام او الى اليا
او من حرف الى حرف ذكره في القاموس والمختار في حكمه انه يجب
عليه بذل الجهد دائما في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه فان كان
لا ينطق لسانه فان لم يجد آية ليس فيها ذلك الحرف الذي لا
يحسنه تجوز صلوته به ولا يؤم غيره فهو بمنزلة الامى في
حق من يحسن ما عجز هو عنه واذا امكنه اقتداؤه بمن يحسن
لا تجوز صلوته منفردا وان وحده قدر ما تجوز به الصلوة مما
ليس فيه ذلك الحرف الذي عجز عنه لا تجوز صلوته مع قراءة ذلك
الحرف لان جواز صلوته مع التلغى بذلك الحرف ضرورى
فينعدم بانعدام الضرورة هذا هو الصحيح في حكم الالغ
ومن معناه ممن تقدم انفا (وعلى حنية رحمة الله فيمن قرأ
واذا ابتلى ابراهيم ربه) بضم الميم وفتح الباء او قرأ (خالق
البارئ المصور) بفتح الواو او قرأ (وهو يطعم ولا يطعم)
بفتح العين في الاول وكسرها في الثاني انه (لا تفسد) صلوته
على ان المراد بابتلى دعاء وبالضمير في وهو غير الله وعلى ان المصور
مفعول الباء وهذا اذا لم يرفع المصور فان رفعه تفسد
وتمام تحقيقه في الشرح (وان زاد) القارئ في الصلوة
(حرفا) نظرا (وان لم يغير المعنى) بان قرأ وأمر بالمعروف
وانهى عن المنكر بزيادة الالف في اللفظ او قرأ ومن يعص الله

الصلوة
التي فيها
الصلوة
التي فيها

الصلوة
التي فيها
الصلوة
التي فيها

الصلوة
التي فيها
الصلوة
التي فيها

قد عجز الالغ عن تحسين قراءته فالحاصل
ان اللغز يجب عليهم الجهد دائما واصلوته
جائزة ماداموا على الجهد ولكن بمنزلة
الاميين في حق من يصح الحرف الذي يجوز
عنه ولا يجوز اقتداء الصالح بهم ولا يجوز
صلوتهم اذا تركوا الاقتداء به عند قدرته
كذا في الكبير تفسد

قد اى في ابراهيم وفتح الباء في ربه هذه
قراءة ابن عباس على ما قال في الكبير
نقلا عن الكشاف والمعاني دعاء بكلمات
من الدعاء فعل المختار هل يجيب اليهن ام لا
انتهى فهذا يؤيد عدم الفساد انتهى

قد صرح الرواية عن ابي حنيفة في الآية
الاولى قال في النصاب عن ابي حنيفة وعبد
فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم ربه الصحيح انه
تفسد صلوته في المحيط وعزاي حنيفة
فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم برفع ابراهيم
ونصب ربه انه لا تفسد انتهى وفي الملل
ولو قرأ الخالق البارئ المصور بنصب الواو
فعل بالفتحة الكرامة انه افح بالفساد
انتهى والحاصل انه تقدم ان مذهبنا في
عدم الفساد بالخطا في الاعراب وهو واسع
ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحشا مما
اعتقده كفر بفسد وهو الاحوط وقد ورد
عن المتقدمين في بعض ذلك اختلاف وفي
بعضه تصريح بالفساد وفي بعضه تصريح
بعدمه والتحقيق فيه الدل بصحة المعنى
بوجه محتمل ومدهما كما قررنا في قاعدتهم
انما الخطة فقول قائل في الكشاف
قرأ ابو حنيفة وهي قراءة ابن عباس
واذا ابتلى ابراهيم ربه برفع ابراهيم ونصب
ربه والمعنى انه دعاء بكلمات من الدعاء فعل
المختار هل يجيب اليهن ام لا انتهى
فهذا يؤيد عدم الفساد واما الخالق البارئ
المصور فان نصب الواو لا يفسد لانه يكون مفعول البارئ والمعنى الذي يرا المصور وهو معنى صحيح والرفع الراء او خفضها فسد
لان اعتقاده كفر وان سكتها لم تفسد لاحتمال نصب غيره فلا تفسد بالشك واما وهو يطعم ولا يطعم فقد روي عن ياقوت
انه قرأ في الكشاف ووجهه بان الضمير لغير الله وذكر في الفتاوى على ان آية به عامة الائمة بكسر قاف بالفساد فبلغ ذلك
السير في فاجبر بانها قرأتا لا عمن وذكر توجيهها فاجبروا بذلك فوجوا هذه قاعدة المتقدمين المقررة وما روي من الحكم
بالفساد في المسئلة الاولى والثانية وما اشبهه لك مما يصح فخرجه على معنى صحيح يحمل على الجواب نظرا الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع

المصور فان نصب الواو لا يفسد لانه يكون مفعول البارئ والمعنى الذي يرا المصور وهو معنى صحيح والرفع الراء او خفضها فسد
لان اعتقاده كفر وان سكتها لم تفسد لاحتمال نصب غيره فلا تفسد بالشك واما وهو يطعم ولا يطعم فقد روي عن ياقوت
انه قرأ في الكشاف ووجهه بان الضمير لغير الله وذكر في الفتاوى على ان آية به عامة الائمة بكسر قاف بالفساد فبلغ ذلك
السير في فاجبر بانها قرأتا لا عمن وذكر توجيهها فاجبروا بذلك فوجوا هذه قاعدة المتقدمين المقررة وما روي من الحكم
بالفساد في المسئلة الاولى والثانية وما اشبهه لك مما يصح فخرجه على معنى صحيح يحمل على الجواب نظرا الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع

قد كذا ذكره قاضيان وصاحب خلاصة وغيرها وفي المحيط قال بعض المشايخ اخاف ان تفسد صلواته انتهى فهذا مع انه ليس
يقطع بالفساد فيضد ان البعض يقولون لا تفسد فلذا قال المص ويصح ان لا تفسد ووجهه انه ليس بتغير فاحش لعدم كون
اعتقاده كقرا مع انه لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله قسما يصح ويكون اجواب محذوف فان حذفه قد ورد كما في قوله تعالى
والنازعات غرقا فان جواب محذوف وهو لتبعين وتحسين كبير
من وما خلق الذكراه في اشكال فان لفظ ما قبل حذف الواو عبادة عز الله تعالى وقيل هي مصدرية ومجرد حذف الواو وكيف
يخرجها عن الوصلية او المصدرية والله
تعالى اعلم

ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم نارا بزيادة ميم الجمع (لا تفسد)
صلواته اتفاقا (وان غير المعنى نحو ان يقرأ) والقرآن الحكيم (وان لم يكن
المرسلين بزيادة الواو) وكذا لوقرا (وان سعيكم شقي) ونحو ذلك
فقد (قالوا تفسد) صلواته لان جعل جواب القسم قسما (وينبغي
ان لا تفسد) لانه ليس بتغير فاحش ولو نقص حرفا فان كان من
اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
كالوقرا وما رزقناهم بحذف الراء والزاى او قرا وليقولوا در
بغير ال او اخلقنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من
الاصول ولكن حذفه يؤدى الى ما اعتقده كقرا بان حذف الواو
من وما خلق الذكر والانتى تفسد واما اذا كان الحذف على وجه
الترخيم بان قرا يا مالك بحذف الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذا
لم يكن من اصول الكلمة بان قرا الواقعة بغير هاء او من اصول ولم يتغير
المعنى بان قرا تعالى جدرينا بغير تاء (وذكر في) كتاب (زلة القارى
للشيخ الامام حسام الدين ابى سعيد بن سعد النسفى) انه (لوقرا
الله الصمد بالسين) مكان الصاد (لا تفسد) صلواته (وهو اختيار
الشيخ الامام نجم الدين) ابى حفص عمر النسفى (وهذا مبنى على
ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين وكذا على قول المتقدمين لصحة
المعنى فان السمد العلو والتكبر واعلم ان الصاد والسين والزاى
من خرج واحد وكثيرا ما يبدل بعضها من بعض فلنذكر ما اورد
قاضيان مبنيا على قول المتقدمين منها قرا اذا جاء نصر الله بالسين
او ويعوق ونصرا بالصاد لا تفسد السمد بالسين قال شمس الائمة
السنخسى لا تفسد اصا طيرا بالصاد مكان السين لا تفسد خاسئا
وهو حمير بالصاد لا تفسد لا انقسام لها بالسين مكان الصاد

تتأدى الى ما اعتقده كقرا وان لم يكن
الحرف الناقص من اصول الكلمة وقالوا على
قول ابى يوسف لا تفسد لان المقروم
في القرآن وقوله على وجه الترقيم اعلم
في العلوم العربية

قد قوله او من اصول اي وكذا لا تفسد
بالاتفاق ان كان الحرف الناقص من اصول
ولكن لم يتغير المعنى كان يقرأ تعالى جدرينا
بفتح اللام مع حذف الاء من آخرها

من عدم الفساد فيها اذا كان الخرج
قربا او متخذا او على ما تقدم من اختيار
بعضهم من عدم الفساد بقراءة الالغ
ومن معناه من لعجم كالهنود والابراك

قد اي ينبغي ان لا تفسد على قولهم لصحة
المعنى فانه مشتق من سمد بمعنى علا وتكبر

قد لما لم يكن بين هذه الحروف حرف آخر
عد محارجهما بخرجا واحدا عرفا والا فكل
منها يخرج على حدة كافي في الحاشية
قوله ما اورد قاضيان وهو نيف وتلون
مسئلة ليس فيها زاء لا مبدلا ولا مبدلا
منه

قد اما الاول فلا من جهة معانية القطعة
من الجيش وتقديره يصح المعنى فان جيش
الله وهم الملائكة مستلزم للنصر واما
الثاني فلا من جهة لا محذور في تغيير اسم الصبر
ولا بعد عن مرادهم فانهم كانوا يستنبهون
بالاصنام وبعض الاصنام اسم نصر بفتح
الصاد مشددة وهو الذى سمي بنصر
كثير

قد لصحة المعنى على ما قيل معنى مضوم اي محصور مأخوذة من الحصر وهو الحبس اي ممنوع عن رؤية الفطور لعدم الفطور ووجه
معنى الشقوق والخلل في قوله تعالى فارجع البصر هل ترى من فطور يعني يا محمد انظر بالبرعمة بعد اخرى في طلب الشقوق
والخلل في سبع سوات ينقلب اي يتصرف ويرجع اليك البصر خاسئا اي ذليلا ومجروما وهو حسير اي كليلا ومنقطع لم
يدرك ما طلب كذا في المعالم وهو موافق لمعنى الحصر

قد لفظ معنى السلى من معنى الصلى فان كلا منهما يحصل بالنار والاصطلاء مأخوذة من صلب والاصطلاء من سلى من باب
الافعال اصله تصليون بل جمع المذكور الخاطب فقلبت النار طاء لقربها في الخرج ونقلت ضمة الياء الى اللام بعد حذف الكسرة
ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين فينصبطون
قد لان الخس بمعنى الخس والخس قاع العين وهما متساويان
قد لان العرب اللين الحامض وهو بعيد عن معنى السرب جدا مع انه ليس في القرآن
قد قوله السخرة آة للبعد الفاحش بينهما
لان السخرة بمعنى الحجر والسخرة بمعنى الاستبراء
والضخك سخرية وكذا يخسفان بالسين
للبعد الفاحش بينهما لان الخسف ضم
ثوب او جلد آة لاجل الخياطة والخسف
ذهاب شئ في جوف الارض وادخاله فيها

قد قوله صبرة اوتلناها آة لصحة المعنى
لان صبرة بمعنى النظم البديع العجب و
هذا معنى صحيح
قد للبعد الفاحش بينهما لان الصبوط
نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء
عذاب ومعنى الصبوط النصب او الشدة
كما في بعض التفسير فينبهنا بعد فاحش
على قول المتأخرين

قد قوله صبرة اوتلناها آة لصحة المعنى
لان صبرة بمعنى النظم البديع العجب و
هذا معنى صحيح
قد للبعد الفاحش بينهما لان الصبوط
نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء
عذاب ومعنى الصبوط النصب او الشدة
كما في بعض التفسير فينبهنا بعد فاحش
على قول المتأخرين

قد قوله صبرة اوتلناها آة لصحة المعنى
لان صبرة بمعنى النظم البديع العجب و
هذا معنى صحيح
قد للبعد الفاحش بينهما لان الصبوط
نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء
عذاب ومعنى الصبوط النصب او الشدة
كما في بعض التفسير فينبهنا بعد فاحش
على قول المتأخرين

قد قوله صبرة اوتلناها آة لصحة المعنى
لان صبرة بمعنى النظم البديع العجب و
هذا معنى صحيح
قد للبعد الفاحش بينهما لان الصبوط
نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء
عذاب ومعنى الصبوط النصب او الشدة
كما في بعض التفسير فينبهنا بعد فاحش
على قول المتأخرين

قد قوله صبرة اوتلناها آة لصحة المعنى
لان صبرة بمعنى النظم البديع العجب و
هذا معنى صحيح
قد للبعد الفاحش بينهما لان الصبوط
نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء
عذاب ومعنى الصبوط النصب او الشدة
كما في بعض التفسير فينبهنا بعد فاحش
على قول المتأخرين

قد قوله صبرة اوتلناها آة لصحة المعنى
لان صبرة بمعنى النظم البديع العجب و
هذا معنى صحيح
قد للبعد الفاحش بينهما لان الصبوط
نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء
عذاب ومعنى الصبوط النصب او الشدة
كما في بعض التفسير فينبهنا بعد فاحش
على قول المتأخرين

قد اي في وجود عموم البلوى خصوصا في صورة تسكين الدال نظر وفي الكانية اذا قرأه غير مشددا لا تفسد ولو قرأه بتسكين
الدال تفسد انتهى كذا في الحلية
قد قوله في تسكين الدال فانه يكون حينئذ بمعنى الدعاء واما يدع بالنشد بدعنى الترك فيتغير المعنى المراد بل هو منا قصر
ولم يحكم قاضيان بالفساد في تسكين الدال بخلاف ترك النشد

قد قوله صبرة اوتلناها آة لصحة المعنى
لان صبرة بمعنى النظم البديع العجب و
هذا معنى صحيح
قد للبعد الفاحش بينهما لان الصبوط
نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء
عذاب ومعنى الصبوط النصب او الشدة
كما في بعض التفسير فينبهنا بعد فاحش
على قول المتأخرين

مد متعلق بغير والضمير راجع الى الحكم مثل والذين امنوا بالله ورسوله ووقف ثم ابتدا بقوله اولئك هم الكافرون حق
مكان قوله هم المؤمنون حقاً لا غير ذلك مما لو تعدد يكفر
مد بالعين المهملة والنون وتجنيد يكون قوله بالصد متعلقاً بالحكم او بالعين المعجمة والراء فهو متعلق به ايضا
مد قوله لانه اخبر بخلاف آه فيه اشكال لان الاخبار فعل متعد لا بد من نقضه وهذا القارئ لا يقصد الاخبار فضلاً
عن الاخبار بخلاف ما اخبر الله تعالى بل يقصد القراءة فقط سواء ما علمنا معنى الآية او لا كما في الحاشية

مد وهي بلدة في فارس زاد العرب
في النسبة اليه راء وباء فقالوا مروزي
على غير قياس لان قياس عدم الزيادة

مد قالوا هو قوله في يوسف رحمه الله تعالى
وقال القاضي الشهيد وهذا الصريح انتهى
وايضاً المصلي كثيراً ما يتلى هذا الوصل
فانقول بالفساد به ايضاً الناس في حج
عظم كذا في الحاشية

مد قوله ان الله بريء آه بفتح الهزة
واسمها مع خبرها منصوب بانه مفعول
اذان قبل اي واعلام منها ان الله بريء
الآخره

مد لانهم اتفقوا على عدم الفساد
في الاعراب ولو كان ما اعتقده كفر كما
سبق

مد قوله لان اعتقاده كفر هذا بناء
على انه بالجر معطوف على المشركين وهو
المبادر وولد نقل عن عرابي سمع رجلاً
يقول ورسوله بالجر فقال ان كان الله بريئاً
من رسوله فانا بريء منه فاخذه الرجل
فاذنه الى عمر فحكى قراءة الاعرابي فقال
عمر تعلموا العلوم العربية

مد ان الجرجوري في قوله من المشركين
وفي القسم بمثل ان يكون الله تعالى أكد
اخباره ببرائته من المشركين بالضم
برسول الله صلى الله عليه وسلم فينبذ
لا تقصد الصلوة على قول المتقدمين
ايضاً كذا في الحاشية والكبير وما ذكره
فاستبان انما يتم اذا لم يثبت كونه قراءة
شاذة واما ان ثبت كما نقل عن الكشاف
فلا يتم بل ينبغي ان لا تقصد حثيثاً
على قول الكل فليست كذا في الحاشية
وقد منع الجرجوري في قراءة وارجعكم بالكسر من جهة العطف لان جواز مخصوص بالثبوت والتأكيد كما مر

قانه لا يغير المعنى (ولو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف
وقرأ) بعد الوقف التام (اولئك اصحاب الجحيم مكان الجنة) او اولئك
هم شر البرية او قرأ والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب
الجنة هم فيها خالدون وما اشبه ذلك مما يغير حكم الله على احد
الفرقيين بضد (لا تقصد) لصيرورة الكلام الثاني مبتدأ به
غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد (ولم يقف ووصل
قال عامة المشايخ تقصد) لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله به ولو
اعتقده يكون كفراً (وعن عبد الله بن المبارك وابي حفص الكبير)
البخاري (ومحمد بن مقاتل وجماعة من الرازي) جمع مروزي
نسبة الى مرق على غير قياس (انه) اي الشأن (لا تقصد) صلوته
لان فيه ضرورية سبقي اللسان (وكذا افق ابو منصور المازني)
قال قاضيان والصحيح هو الاول (ولو قرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بكسر اللام لا تقصد) عند المتأخرين واما عند المتقدمين
فذكر قاضيان فيه الفساد لان اعتقاده كفر لكن في الكشاف انها
قراءة والجر في رسوله على القسم والجوار (ولو قرأ انا كما منذر
بفتح الدال تقصد) على قوله المتقدمين وكذا لوقر وانت خير
المتزلين بفتح الزاي او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وقدرنا بفتح
الراء وجعلنا وانزلنا بفتح اللام فيها او قرأ ومن يغفر الذنوب
الا الله او ما يعلم تأويله الا الله بفتح الهاء فيها او لا يغفر لكم
بالله القروير بكسر الراء كل ذلك يقصد عند المتقدمين لا المتأخرين
(وذكر في فتاوى قاضيان لوقر يدع اليتيم يتسكين الدال تقصد)
صلوته لانه عكس المراد (وكذا ذكر فيها لوقر يتخلون بالتاء) مكان
الدال في يدخلون (تقصد ولو قرأ نحن خلقنا) في اعناقهم اغللاً

مد قوله يتسكين الدال وتخفيف العين وقدم لوقر بفتح الدال وتخفيف العين لا تقصد لانها قراءة ولو كانت شاذة
بلا الذي هو الدفع الضيف والعكس هو الدعوة وقول وكذا ذكر فيها اي ذكر قاضيان في فتاواه

مد اي من جهة المعنى وكان مثله موجود في القرآن لا تقصد اتفاقاً فان الحكيم والعليم متقاربان في المعنى وكذا البصير والخبير
مد قوله ولم تكن المبدلة آه اي ولم توجد الكلمة المبدلة في القرآن مثل اياه بياء تحتية مشددة على وزن اوام مشددة وهو
ليس في القرآن وكذا التباين بفتح التاء وتشديد اياه على وزن التواين لم يوجد في القرآن وتكثرت متقاربان في المعنى فلا تقصد
عند الحاشية ومحمد رحمه الله

مد اي الكلمتان في المعنى والحال انا الكلمة
المبدلة موجودة في القرآن مثل سطحت
مكان نصبت وبالعكس وخلقت مكان
رفعت وهما موجودان في القرآن تقصد
على قياس قولهما

مد اي والحال ليس الكلمة المبدلة مكاناً
اعتقاده كفر مثل الغبار مكان الغراب
والغبار لم يوجد في القرآن ولكن ليس
ما اعتقاده كفر تقصد اتفاقاً

مد ذكرنا مشروعا فان كان ذكرنا من الاذكار
المشرعة لا تقصد

مد قوله ووصل عطف على ما اي ولكن
وصل ما كان موجوداً في القرآن وكان
اعتقاده كفر تقصد اتفاقاً فلو قرأ
انا كما غافلين مكان فاعلين تقصد عند
العامة فان اعتقاد الغفل على الله تعالى
كفر مع انه موجود في القرآن وهو الخامس
من المثال

مد قوله والصحيح انها آه يعني ان مذهب
ابن يوسف رحمه الله ان تقصد كالا ما بين
فالمسئلة اتفاقية فاقاله البعض ليس
بصحيح وفي الكبير فعلى هذا قولنا خلقنا
مكان انا جعلنا من قسم الاول وهو
ما لا تقصد اتفاقاً فلا وجه لتخصيص
المصنف ذكر المتأخرين بل انما خالف
المتأخرون في القسم الخامس على ما تقدم
في قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
بالك اصحاب الجحيم انتهى

مد بان حذف حرف الاول الساكن
واقي بالمتحرك وتشديد الخفف بان
يزيد حرفاً ويذهب عنه في الوجود قبله

مد اي التخفيف المذكور او التشديد آه كان قرأ وقتلوا بخفيف التاء مكان قتلوا مجهولاً من باب التفعيل ورادوه بالتخفيف
مكان رادوه اليك بالتشديد لا تقصد صلوته
مد قوله وايالك نعت بالتخفيف في الكبير وعامة المشايخ على ان ترك التشديد والمد بمنزلة الخطأ في الاعراب فلا تقصد
الصلوة في قول المتأخرين انتهى كلام العامة
مد وكذلك اظهر والمدغم ونكسه فجميع فصل واحد

بـ قوله فلو قرأ فعيينا هذا ما أورده قاضيان متفرعا على أحد هذين الفصلين منزلا على التفصيل المذكور للمتقدمين فقولوا
 افعيينا بالتشديد أي ثلاث يات أو سطحا متحرك من باب التفعيل لا تقصد لعدم التغيير
 بـ لأن ودعك بمعنى تركك فلا يتغير المعنى هذا من باب تخفيف التشديد وأنه قراءة شاذة كذا في الحلية ولو قرأ تكذبون العاجلة
 مكان تجبون تقصد على قولها وينبغي أن لا تقصد على قول أبي يوسف رحمه الله لأنه من القسم الثالث
 بـ لأن من الخامسة أي من قبيل وكذا فاعلين لوقرأ وكذا غافلين تقصد فكذلك هنا لأنه نسبة إلى الأب واعتقاد أن لعيسى أب كافر
 لكونه مخالفا للنص

فلو قرأ فعيينا بالتشديد لا تقصد اهـ هذا الصراط باظهار
 اللام لا تقصد وكذا ما يشبهه ما ودعك بالتخفيف لا تقصد
 تنبيه ومن ذكر كلمة مكان كلمة تغيير النسب لوقرأ عيسى
 بن لقمان تقصد ولو قرأ موسى بن مريم لا تقصد ولو قرأ موسى
 بن عيسى لا تقصد على قول أبي يوسف وعليه عامة المشايخ وكذا
 لوقرأ موسى بن لقمان ولو قرأ عيسى بن سارة تقصد وكذا لوقرأ
 مريم بنت عيسى لا تقصد على ما تقدم من الامل (ولو قرأ
 الأما اضطررت) بالزاي أو (بالطاء أو بالذال) مكان الضاد
 لا تقصد ولو قرأ ما اضطررت بالطاء (لا تقصد ولو
 قرأ الا من خطف الخطفة بالطاء) مكان الطاء (فيها تقصد) لعدم
 المعنى وهذا فصل آخر وهو ببدال هذه الحرف الثلاثة التاء
 والذال والطاء بعضها من بعض فلنورد ما ذكره قاضيان من
 ذلك قرأ الطحيات أو الدحيات مكان التحيات قال أبو علي النسفي
 لا تقصد بـ بدل ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت أو
 بالعكس تقصد وعند الوجوه مكان عنت الوجوه تقصد لأنتم
 اشد رهبطا بالطاء مكان التاء لا تقصد بـ بفتح الباء الكبرى
 بالطاء مكان الطاء فيها تقصد اظلم وأتقى مكان واظفى لا تقصد
 الصبرات مكان الصراط تقصد بـ مكان بطرا لا تقصد بـ بفتح
 هضم مكان طلعها لا تقصد أمترنا عليهم مكان امطرنا فانفسد
 مترا مكان مطرا تقصد والتور مكان والطور تقصد ومستور
 مكان مسطورا لا تقصد لولا ان ربتنا مكان رطبنا تقصد لوت
 مكان لوط لا تقصد وما ينطق مكان ينطق لا تقصد كصاحب
 الكوط مكان الكوت لا تقصد الربح مكان يربحك تقصد ولا

بـ لأن موسى وابن مريم موجودان
 في القرآن وليس فيه نسبة من لا أم له
 إلا لأن موسى له أم لا محالة ولا دليل
 قطعي على أن أم موسى ليس اسمها مريم
 كـ يعني الامل الذي ذكره المصنف في قول
 زلة القاري في الحاصل أن ذكر كلمة مكان
 كلمة ستة تخفيفا مستد وفتديد
 الخفف واظهار المدغم وإدغام المظهر
 وتغيير النسبة وغيرها وكلها مخرج على
 قاعدة المتقدمين المتقدمة كذا في الحلية
 مت للبعد الفاحش في كلها وفي الحلية
 وينبغي أن لا تقصد في الضاد مع الطاء على
 ما تقدم من أنه إذا كان لا يمكن الفصل بين
 الحرفين إلا بمسقة لا تقصد كالضاد مع
 الطاء انتهى ملخصا

بـ لأن الطاء تبدل من التاء في مثل
 هذه الكلمة على ما عرف في الصرف فلا يتغير
 المعنى ولا يفتح وإنما فيه امتناع من حيث
 الخفة في اللفظ واختيار لتفعيل الضاد
 في الجمل بمقتضى العربية وذلك لا يوجب
 الفساد
 كـ وقد علمت أن المتقدمين اعتبروا المعنى
 لا اتحاد المخرج ولا قرينة خلافه للتأخرين
 وقوله هذا أشارة إلى قول من خفف
 الحنفة وما يشاكله
 مـ لصحة المعنى إذا التقي الضمك
 العالي وهو من صفات الكفار كانوا من
 الذين امنوا بضمكون ومستلزم للفرح
 والفرح سبب

بـ لأن الربب بمعنى التربة وربنا
 ربنا وهو بعد فاحش من معنى ربنا

بـ وهو مشكل لأن بعده فاحش لأن لا تـ من لوت بمعنى أخبر بغير ما سئل عنه ولعل المراد بلوت يمكن أن يكون من هو
 المراد بلوط والله اعلم
 بـ لأن الكوط جمع حوطة بضم الكاء المهملة بمعنى الأخذ في الشيء بالجزم بالزاء المعجمة بمعنى ضبط الآخر والأخذ فيه بالثقة
 فعني بها حيا كوط منها حيا لاحتياطات وهذا معنى صحيح في حق يونس عليه السلام

بـ لأن الطاء كثيرا ما تبدل من التاء الزائدة وهذا منها فلا يتغير المعنى المراد
 بـ قوله رحلة الشتاء أه للبعد الفاحش لأنه مصدر وشطط الميت بكسر الطاء إذا ارتفعت يذاه ورجلاه وهذا بعد
 فاحش من المعنى المراد لأن الشتاء وقت البرودة في أيام الزمهرير
 بـ للبعد الفاحش لأن التائفة مأخوذة من تاف بصره يتوقف بمعنى تاه أي تغير وذهب وهذا بعيد من المعنى المراد

ولا يستطشون مكان يستثنون لا تقصد جملة الكتب مكان
 الخطب تقصد رحلة الشتاء مكان الشتاء تقصد آمنط مكان
 آمنت لا تقصد ولو قرأ تائفة مكان ملائفة تقصد كاذبة خائفة
 مكان خاطئة لا تقصد هل طوى مكان هل ترى من فتور مكان من
 فطور لا تقصد والطين مكان والطين تقصد لعل تلح مكان اطلع
 لا تقصد فتاف عليها تائف مكان فطاف عليها طائف تقصد يتخلو
 مكان يدخلون تقصد (ولو قرأ فهل عصيتكم مكان عصيتكم لا تقصد)
 وقد تقدم (ولو قرأ الشيتان بالتاء) مكان الطاء (لا تقصد) وقد
 تقدم ايضا (ولو قرأ قل هو الله احت بالتاء) مكان الدال (تقصد)
 لعدم المعنى وكذا لوقرأ لم يلبث ولم يولت بالتاء مكان الدال
 (ولو قال اللهم سل على محمد بالسين) مكان الضاد (لا تقصد)
 لصحة كونه من السلوان وعلى بمعنى الباء أي سلنا محمد عن غيره
 من امود الدنيا (ولو قرأ ما ودعك بترك التشديد لا تقصد) لأنه
 بمعنى الترك (ولو ترك التشديد في الرب تقصد) وقد تقدم (ولو قرأ)
 الم يجعل (كيدهم في ظليل بالفاء) مكان الضاد (تقصد ولو قرأ)
 (بالذال) المعجمة مكانها (لا تقصد) للبعد الفاحش في الأول وصحة
 المعنى في الثاني (ولو قرأ جملة الكتب بالتاء) مكان الطاء (تقصد)
 وقد تقدم (ولو قرأ من الجنة والناس بنصب الجيم) أي بفتحها
 (لا تقصد) لأن مأخذا الاشتقاق واحد فوائده لوقدم
 بعض حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصف أو سرج مكان
 خسر تقصد أن غير المعنى وأن ترك كلمة من آية فإن لم يتغير المعنى
 كما لوقرأ وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا فترك ذا او قرأ ولئن
 اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم وترك من او قرأ وجاء

بـ لصحة المعنى لأن معنى خائفة منكسرة
 من خزة أو مرض أو فرغ وهذا صحيح
 هنا

بـ لصحة المعنى لأن طوى من الطربان
 بمعنى الحدوث ولأن الفتور فتور الصبر
 فحينئذ الاستفهام للتقريب أي هل ترى
 بصره عند رجعه من فتور أم لا أي
 أنك ترى ذلك الفتور في بصره وهذا
 معنى صحيح ايضا

بـ للبعد الفاحش لأن التين نوع
 من الفاكهة والطين تراب مخلوط بالماء
 بالتركية بالحق كما مره دبرل مسها
 بـ لما تقدم من تلح بمعنى اطلع لأن تلح
 لغة في طلع

بـ لأن تاف تائف بمعنى تاه أي ذهب
 وتغير بصره كما سبق وبعده من المعنى
 المراد لا يتغير

بـ لعدم المعنى ثم ان هذا التفصيل على
 قواعد المتقدمين وأما على قول المتأخرين
 فلا تقصد في شيء مما ذكر فلا تفصيل
 فيه بالفساد وعدمه كذا في الكبير

بـ امر حاضر ودعاء من باب التفعيل
 وكذا قول سلنا ويريد به إشارة إلى أن
 المفعول محذوف وأما قوله من السلوان
 فهو إشارة إلى أن سل ليس من المضاعف
 كدبل من لافض لو أوى قوله وعلى معنى
 التاء أي لفظ على بفتح بمعنى الباء
 هنا في قوله تعالى حقيق على أن لا أقول
 على الله إلا الحق أي بأن لا أقول آه

بـ السلوان بالضم براهيل يوجب در يغور صوته براغوب عاشق كسنة به الجورسه لرقلي صبور خلاص ولده
 وأول صوبه سلوان ديزلر ويردوايه دخرج يرلر محزون ومغموم كسنة إيج سه مسرود اولور ابطا اكا مفرح دبرلر
 بـ يعني أن التعبير بالنصب مجاز من لفتح والافحكة الجيم ليس بأعراب لأن الأعراب يكون في آخر الكلمة فقط

مد بضم تاء منقلبة عن واو وفتح هزة أو سكونها فالكلمة مثال واوى مهموز العين بمعنى التأني والترسل إلا يفضل بين
الكلمات من غير تغن ولا تطريب كذا في أربع ملامح ومعنى التدبر التأمل والتفكر فالترسل تفسر وتأكيد والتدبر تأسيير

وذلك الى الاسراع في القراءة بعد ان يفهم معناه الا يرى ان اباحيفه كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة واحدة
قوله ربما يقولون في الاثم ويقولون ما لا يعملون ولا ينبغي كلامهم ان يحمل العوام على ما فيه نقصان دينهم وديارهم وحرمان
نوابهم في عقابهم

القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع

ثم يقوم ويقرا في الركعة الثانية بفتح الكتاب وشئ من سورة

البقرة وفي فتاوى لجنة القراءة على ثلاثة أوجه في الفرائض

على التوبة والترسل والتدبر حرفا حفا وفي التراويح يقرأ بقراءة

الائمة بين التواؤدة والسرعة وفي النوافل بالليل انه ان يسرع

بعد ان يقرأ كما يفهم والقراءة بالروايات السبع كلها جائزة

لكن الأولى ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة والروايات الغريبة

لان بعض السفهاء بما يقعون في الائم فلا يقرأ عند العوام

مثل قراءة أبي جعفر وابن عامر وحجرة والكسائي صيانته لدينهم

فرمایا استخفون او یضحکون و آن کان کلبا صحیحہ فصیحہ

طیبةً ومشايناً اختاروا قراءة ابی عمرو وحفص عن عاصم

كذا في فتاوى المحجة أما القراءة خارج الصلوة فاعلم الاحتفظ

ما يجوز في الصلوة فرض عين على كل مكلف وحفظ فاتحة

الكاتب وسورة واجب وحفظاً سياجاً القرآن فرض كفاية وسنة

عن افضل من ميلوة النفل وقراءة القرآن من المصحف افضل

لأنه جمع بين عبادتي القراءة والنظر في المصحف ويستحب

ان يقر على طهارة مستقبل القلب لا يسا احسن ثيابه ويستقبل

وَيَسْتَبِيحُ وَالْعُودُ يَسْتَحْمَرُ مَرَّةً وَاحِدَةً مَا لَمْ يَفْصَلْ بَعْدَ دُنْيَا

حتى لورد السلام او اجاب المؤذن او سجد او هتلى ليس عليه

اعادة النعوذ ذكروه في فتاوى الحجة ولا يستنى في اول برأوة

وقبائل استأجرها لسي، وان وصاها بالانقال لا يستي ذكره

فَالنَّهْأُولَى أَن يَخْتَمِرَ الْقُرْآنُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ نَوْمًا وَفِي

بخته والسنة من قبله وقيل ان اراد ان يقضى حقه بخته في كل

في ما ذكره بعض ايمان القراءة في حق
الصلوة وبعضها قد تقدم في كلوم المص
فقوله اما القراءة مبتدأ حذوق غيره
افاء ومدخولها تقديره اما القراءة في
خارج الصلوة فليست بفرض مثلا والله
تعالى اعلم

ف اي مكلف بالصلاة ولو عبداً أو أمة
أو من أسلم ولو في دار الحرب إلا الأخرى
فإن الطاعة بقدر الطاقة ٢

قد بان يقول اعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم وعز ابن مسعود رضي الله عنه قرات
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم
 فقال قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 هكذا اقرأنيه جبرائيل عز القلم عن اللوح
 المحفوظ كذا في القاضيه في تفسير قوله تعالى
 فاذا قرأت القرآن فاستعذ في سورة الفلق
 وهو منصوب عطف على مدخول ان في قوله
 ويستحب ان آه وكذا اعطف قوله ويسبي

ولا اى لا يقرأ القارئ البسملة في اول
براءة سواء ابتداءها بل يتعوذ فقط في
الابتداء او معها فلا يتعوذ ايضا في
الوصول الى ما قبلها و اختلف في سبب
ترك كتابة البسملة في براءة فروى عن علي
وابن عباس ان بسم الله امان و اما سورة
براءة فهزلت لرفع الامان بالقتال مع الكفر
و اما البسملة عند ابتداء الاجزاء من
براءة فسنونة ايضا وتفصيلية فالكبير

ثم قوله ثم قيل الا ولي آه هذه اقوال اربعة
وفي الشريعة وكان النبي صلى الله عليه وسلم
نخبة القرآن في كل عام تحفيظا لم يات منه

منه أو قال أبو حنيفة وج من ختم القرآن
في كل سنة مرتين فقد قضى حق القرآن و
أي توفي فيه مرتين مصد رخم أو طر في
الذمعا عند الختم فإن الذمعا مستحقة
الفنمة على تقسيم واستحسنه المتأ

لك والوجه فيه امتداد زمان صلاوة الملائكة ففي مسند الدارمي عن سعد بن ابي وقاص قال اذا وافق ختم القرآن اول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي واذا وافق ختمه اول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح

مسك اى لا يكون فيها في الدين من قرأ القرآن اى كله في اقل من ثلاث اى من ثلاث ليال وفي الشريعة وقع لفظ لم بدل لا وانه
خبر بانه يروى ان ابا حنيفة رح كان يختم في رمضان احدى وستين ختمه وانه كان يختم القرآن في ركعة واحدة كما سبق تفصيل

كل اسبوع وقيل في كل شهر وبه اُفتي ابو عصمة قال ابن المبارك
يعجبني ان يختم في الصيف والنها وفي الشتاء اول الليل ولا
الا ان النبي صلى الله عليه وسلم يختم في كل
عام مرة كفي هذا في حقه تكون القران
في قلبه النبي صلى الله عليه وسلم راضيا فيكون
قدومه اكل كذا في الحاشية وغيره

ان يحكم القرآن في اقل من ثلثة ايام لقوله عليه السلام لا يقف من
قوة القرآن في اقل من ثلاث وقراءة قل هو الله احد ثلاث مرات
عند ختم القرآن لم يستحبها بعض المشايخ ^{في} لانه الله ^{في} هذا

استحسنه اهل القرآن وائمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون
مختم في المكوبة فلا يزيد على مرة ولا بأس بالقراءة مضطجعا اذا
رجليه والقراءة ماشيا او هو في عمل ان لم يشغل المشى والعمل
قلبه لا تكروه والا تكروه وتسل البقالي قراءة القرآن في الاوقات التي
تكروه فيها الصلوة افضل ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر
والتسبيح افضل والقراءة في احكام ان لم يكن ثمه احد مكشوف
العودة وكان الموضع طاهرا تجوز تجهرا وخفيا وان لم يكن كذلك
فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تكروه القراءة في

المسلخ والمفتل ومواقع النجاسات وتكره عند القبور عند
 أبي حنيفة رحمه الله ولا تكره عند محمد ويقول اخذ المشايخ رجل
 يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن للكتاب الاستماع
 او المسلخ طاهر لم يكره الجهر ٢

فألأثم على القارئ لقراءته جهرا في موضع اشتغال الناس بأعمالهم
وعلى هذا الوقف على السطح في الليل جهرا والناس نيام يأثم كذا في
الخلاصة ولا يخلو عن نظر صبي يقرأ في البيت وأهله مستغفلون
بالعمل يعذرون في ترك الاستماع إن افلتتوا العمل قبل القراءة
والأفلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القارئ

في المكتب واحدا يجب على المأزبين الاستماع وان كان اكثر ويقع

لا
لأنهم الصبي
أطول من أبيه
الشيء وأبيل
من أبيه الصبي
على
يأتى بعض
آخر الذين
تسكنوا
الثلاث عند
الحكماء
إلى
الأدباء الأوتان
انتهت إلى وقت
والطبع والأزواج
والغروب
عموم الصليحة
للشاذ والقصا
على
عنه شخص
بجدهم
مع ذلك العمل
كما كان له

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هو
الحضور
بمعنى
روعة

مد قوله والاصل فيه ان الاستماع للقرآن اذا قرأ فرض كفاية لان فرضية الاستماع لرعاية حقه بان يكون ملتفتا اليه بالعظيم وهذه يحصل بانصات البعض كما في رد السلام لرعاية حق المسلم وقال بعض الفضلاء فرضين قال القاضى في آخر سورة الاعراف في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون نزلت في حق الصلوة يتكلمون بها فامروا بالاستماع لقراءة الامام والانصات له وظاهر اللفظ يقتضى وجوبهما اى الاستماع والانصات حيث يقرأ القرآن وعامة العلماء على استحبابهما خارج الصلوة الحمد لله الذى جعل اختلافه فاقته صلى الله عليه وسلم رحمة واسعة كاجعل تفاقم حجة قاطعة

مد هذا اذا لم يكن الموضع معدا للدرس والا فالاشتماع على القارئ مطلقا اى سواء بدى القارئ قبل الدرس او معه او بعده فالاحتمال ان الموضع اذا كان معدا لاجل الناس دينية او تروية فالاشتماع على القارئ مطلقا والا فليفتل المتأخر كذا في الكبير

مد اى لان الاستماع قد يقع فرضا والقرآن افضل من النقل فان قلت اليس القراءة من الطوع فاوجه الفصل عنه قلت بلى ولكن المتبادر من الطوع صلوة الطلوع فان قلت ان صلوة الطلوع تقع فرضا بعد الشروع فيساوي مع الاستماع قلت نعم الا ان الاستماع يقع فرضا حال الابتداء والطلوع يقع بعد الشروع كذا في الحديث

مد اى من الاخفاء بها والذي يظهر ان الاخفاء من حيث هو هو افضل من الجهر من حيث هو هو فقه قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية واذا نادى به نداء خفيا في مدح ذكرى عليه الصلوة والسلام وقال بعض الفضلاء ان الا افضل بسبعين درجة نعم باعتبار عرض العارض يكون الامر بالاعتكاف كالصلوة مع الجماعة واعطاء الزكاة علنا والتراوىح بالجماعة فيجوز الجهر افضل كذا في الحديث

مد تركه التعبد لا لنياسه فلا يرد ان النسيان حكم مرفوع من هذه الامة ووجه قوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن ثم نسيه لى الله تعالى يوم القيمة اجدهم رواه ابو داود والدارمي كذا في الكبير والبخاري في اللغة بمعنى القطع ومعناه مقطوع الدين

مد وهو ترديد الاصوات بترقيق حروفه وتغنيم اخرى بادخال الحلق مرة واخرى مرة اخرى على طريقة الموسيقى كذا في شرحه

الخلل في الاستماع لا يجب عليهم ويكره للقوم ان يقرأوا القرآن جملة لئلا ينهوا ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس بالكل في التقنية والاصل فيه ان الاستماع للقرآن فرض كفاية على ما حققنا في الشرح رجل يقرأ والى جنبه رجل يدرس ويكره فقه ولا يمكنهم الاستماع للقارئ فالاشتماع على المتأخر ولا يكره قيام القارئ للقادم اذا كان مستحقا للعظيم ذكره في التقنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من لا اشتغال بالطلوع لا يقع فرضا والنظر من فضل من النقل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند مشغولين مالم يخالفه رياء وتعلم المراءة القرآن من المراءة افضل من تعلمها من الاعى الغير المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان موتها عودة كذا ذكره ولا بأس بتعليم الكافر القرآن او الفقه رجا وان يهتدى لكن لا يسلم المصحف مالم يغسل عند مجده رحمه الله تعالى ومطلقا عند ابى يوسف رحمه الله ومن تعلم القرآن ثم نسيه يأتى والنسيان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع ان يردّه الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة ومغتن والافهوى سعة من تركه ويكره التزجيم والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن الغير فحرام بلا خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابه بقلم رقيق وكتابة القرآن على ما يفرش وكتابه على الجدران والمحارب غير مستحسنة ولا بأس بتخلية المصحف وكذا نقطة وتغشيره واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ به يجعل في حرقه طاهرة ويدفن في ارض طاهرة ولا يجوز ان يجلد به القرآن وقيل ان كواغد الاخبار يجوز استعمالها في تجليد

مد اعلم ان الحروف المألوفة العرب والمألوفة اهل الفسق اما الحروف العربية فهى اصواتهم الطبيعية التى هي ترقيق الحروف المرفقة وتغنيم المغممة وادغام المدغم وغير ذلك مما هو ثابت في علم التجويد واما المراد بلحون اهل الفسق فهو الاغناء المستفاد من الموسيقى فان كانت مع المحافظة على قواعد التجويد فكرهه والا فحرام لما روى في سنن النسائي و الموطأ عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال اقرأ القرآن بلحون العرب وايامكم ولحون اهل الفسق والكباين والمواد بها التورية والابحيل وبأهلها اليهود والنصارى كذا في شرحه والشيخ محمد روى

مد قوله واما سجدة التلاوة هذان من قبل اضافة الشيء الى سببه تخيلا والروية والغيب قال قلت ان الحكم وجوب السجدة والروية ليس بمضاف الى التلاوة بل الى السجدة قلت المضاف الى المضاف الى الشيء مضاف الى ذلك الشيء فان قلت وجوب السجود قد يكون بسبب السماع فقط ايضا قلت سبب السبب لشيء سبب لذلك الشيء لان التلاوة سبب السماع والسماع سبب للوجوب كذا في كفاية وهو مبتدأ خبره قوله فانه يجب عليه وقوله ان يجبه رابطة وقع مفعلا في مقام الاخبار والغاء قوله فاذا قرأ جواب اما

تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو ويكره توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز الحفظ كما يجوز الركوب على جوالق هو فيه للضرورة **واما سجدة التلاوة** فاذا قرأ آية السجدة وهى في اربعة عشر موضعا آخر الاعراف وفى الرعد والفعل والاشراء ومريم وآوى الحج وفى الفرقان والزلزال والقرن والشم والجن والانشقاق والعلق فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا التحريمة سجدة بين تكبيرتين مستحبتين وعند الشافعى ثمانية الحج منها وضعت منها وعند مالك الثلاثة الاخيرة ليست منها وعند الاثني الاثني هي سنة وليس فيها رفع يدين ولا تشهد وسلام وتجب على التالى وعلى السامع سواء قصدا لسماع او لم يقصده وتجب على المؤتم بتلاوة امامه وان لم يسمعها فان لم يسجدها الامام لا يسجد المؤتم وان سمعها لا نه تبع ولو تلاها المؤتم لا يجب عليه ولا على من سمعها منه من هو معه في تلك الصلوة وعند محمد رحمه الله يسجدونها بعد الفراغ من الصلوة وتجب على من سمعها منه من ليس معه في صلوته اجماعا ولو سمعها المصلى من ليس في صلوته يسجدها بعد الصلوة ولا يسجدها في الصلوة ولو سجد فيها لا تسقط عنه ولا تفسد الصلوة وتجب على من سمعها من حائض ونفساء او كافر او صبي او مجنون وكذا من نائم في الصحيح ولو سمعها من الصائت او الصدى لا يجب عليه ولو اتهم بها لا يجب عليه ولا على من سمعها وكذا لا يجب بالكتابة او النظر من غير تلفظ واذا تلاها او سمعها راكبا جازا او ما بالاياء وان تلاها او سمعها غير راكب لا يجوز الاياء بها

مد اى في اخر الاعراف بتقدير في فانه مع ما عطف عليه بدل من قوله في اربعة عشر **مد** اى على من قرأ آية السجدة ان يسجد بشرائطها كالطهارة من الحدث والنجاسة وستر العورة واستقبال القبلة وغيرها **اما** الوجوب فقوله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ ابن آدم السجدة يعني آيتها اعتزل الشيطان بيكي يقول يا ويله امر بصبغة المجهول ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامر بصبغة المجهول ايضا بالسجود فاجبت بعبارة عزمت في النار رواه مسلم في الايمان وجه الاستدلال قد حكى لفظ الامر في الحديث وهو عند الاطلاق للوجوب كذا في الكبير **مد** بالنصب مفعول مطلق لان يسجد اى سجدة واحدة بين تكبيرتين مستحبتين وقيا مين مستحبتين **مد** على القارئ والمستمع لما روى البخاري ان عمر رضي الله عنه تلا سجدة في خطبته فاشرف الناس سراي نهيا والسجود فقال على رسلكم اى على مهلكم فان هذا شئ لم يكتب عليكم ولنا قول صلى الله عليه وسلم السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وكلمة على للوجوب وما رواه البخاري على تأخير الاداء توفيقا بين الحديثين كذا في ابن ملك ومثله في شرح المشكاة لمولى القادر **مد** الذى يلزم الصلوة اداء وقضائها فتجب على الاصم لانه اهل للاداء والجنب والمحدث والسكران اذا تلاوا لانهم اهل للقضاء لكن لا تجب السجدة على الكافر والمجنون والصبي والحائض والنفساء لانهم ليسوا باهل للصلوة اداء وقضاء كذا في الدرر للاحسن **مد** لعدم الحجر بالنظر اليوم لانه بمنزلة من ليس بالصلوة في حقه كبر

مد لانها اجنبية عن تلك الصلوة حيث لم تكن من قراتها ولا بدخل في الصلوة ما هو اجنبى منها وان كان من جنسها لاستلزام تأخير جزء منها وهو منى عن بلا ضرورة ولا ضرورة هنا كبر **مد** لصق السبب في حقه وهو السماع وعدم المانع الذى هو فهم من عدم التكليف بالصلوة كبر **مد** اى على المتبعي ولا على من سمعها لان التبعي فساد للحروف وليس بقراءة فلذا لا يجزى التبعي فيجوز الصلوة بدل القراءة قوله او النظر من غير تلفظ لانه لم يقرأ ولم يسمع وكان ان السجدة تجب على من قراها او سمعها والكتابة والنظر ليسا من القراءة والسمع

بل لان حوزة الصلوة تجعل الامكنة مكان واحد ولو لا ذلك لما سحت صلواته لان اختلاف المكان يمنع صحة الصلوة وهذه
 بعيد التسوية بين كون التكرار في ركعة واحدة وكونه في اكثر كبر
 مك فان عنده يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين قال ان القول بالتداخل يؤدي الى اخلاء احدى الركعتين عن القراءة فيفسد
 قلنا ليس من ضرورة القول بالاختلاف في حق حكم بطلان التعدد في حق حكم آخر فكان التعدد باقيا في حق جواز الصلوة وقد افاد
 تعليل محمد ان خلافه فيها اذا كررها في موضع اخر اثم اقرها بعد اداء فرض القراءة ينبغي ان يكفيه سجدة واحدة
 لان المانع من التداخل منتهى حينئذ مع
 وجود مقتضى كبر

يتكرر الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كررها في الصلوة لا يتكرر
 سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول ابى يوسف رحمه الله وهو
 الاصح وعند محمد ان كررها في ركعة اخرى يتكرر الوجوب والسقي
 كالبيت ولو تبدل مجلس السامع دون التالى يتكرر الوجوب على
 السامع اجماعا ولو تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر على
 السامع ايضا عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصح في الكا
 الاول وفي الهداية وفتاوى قاضى خان الثانى وعليه الفتوى
 واعلم ان حكم الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند
 ذكر اسمه الشريف على القول بوجوبها حكم السجدة في عدم تكرار
 الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلوة حينئذ
 دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج
 الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل
 المجلس وقرأها فيها وسجد لها فكفته هذه السجدة عن التلاوة
 وان سجد للاولى لم تكفه تلك السجدة عن التلاوة وان لم يسجد
 للاولى ولا الثانية حتى خرج من الصلوة سقطت وفي النوادر
 ان الاولى لا تسقط والاولى صحت ولو تلاها في الصلوة او لا
 وسجد لها ثم قرأها بعد ما سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفيه
 الاولى وان تكلم لا ولو قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حين
 سلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه
 الاولى ولو قرأ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم قرأها
 وهلم جرا كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة او لا
 على ظاهر الرواية والمسبوق اذا سجدها مع امامه ثم قرأها

لان التلاوة هي السبب في حقها ايضا
 لكن بشرط السماع كبر
 لان السبب في حق السماع كبر
 بالسمع لان التلاوة اذا لم تكن
 فاما سبب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 بسجدة التلاوة في القول بايجابها ذكرها
 عقبا السجدة
 من لما ذكر من العمل في سجود التلاوة من
 لزوم الحرج لان تكرار اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 واجب لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة
 فلو وجبت الصلاة في كل مرة لا فصى
 الى الحرج الا انه يندب تكرار الصلوة دون
 السجدة
 لا وان لم يذكر بخلاف السجدة فاربها
 لا يتقرب بها مستقلة صح
 من السجدة ان ما من من آية التلاوة
 في الصلوة اذا لم يسجد المصلح لها فيها
 يسقط التلاوة في الصلوة واحال ان
 الآية الاولى قد اندرجت في الآية الثانية
 بطريق الاستتباع فعند سقوط الثانية
 سقط ما اندرج فيها كذا في الكبير
 من ولا تكفيه السجدة الاولى فهذا القول
 اعتبر الخروج من الصلوة بالسلام اختلافا
 حكيا والقال الثاني لم يعتبره والقال
 الثالث اعتبر الاختلاف الحكمي ان قارنه
 كلام غير السلام ولم يعتبره ان لم يقارن
 والله الموفق كذا في الحاشية
 من لا يكفيه السجدة الاولى لان
 الكلام مع السلام يصير كثيرا لان كل
 ثلاث مرات سلامين وكلام آخر فينبذ
 المجلس كما كذا في الكبير
 من ان السجدة الاولى في الصلوة لا لها صلاتية كاملا لا تنادي في خارج الصلوة ولا في صلوة اخرى اجنبية بل بانها
 بتركها يحتاج الى التوبة فان قلت النية هذه الاولى صلاتية قوية فلم تستتبع الثانية ولم تسقطها قلت بل لان الصلوة
 حين نيت لم توجد التلاوة الثانية فلم يكن ان تستتبعها الصلوة الثانية ان سقطت الصلوة عند الخروج عن الصلوة
 فبعد سقطت الاولى حدثت الثانية فلم يمكن الاستتباع للاولى كذا في الحاشية
 من وفي رواية ان كانت تلاوته وسماحه في الصلوة لا يتكرر الوجوب ولا يشكرك

بل واعلم ان سجدة التلاوة تؤدي بالركوع في الصلوة وبركوع الصلوة اذا نواها وبسجدة الصلوة مطلقا وقيل بشرط
 نيتها ايضا وينتج ذلك ان لا يقطع الفرض بل يكون الركوع والسجود عقيب تلاوتها او بعد آية او آيتين فان قرأ بها
 اربع آيات انقطع الفرض بلا خلاف وان قرأ ثلاث آيات قبل ينقطع واليه مال شيخ الاسلام خواهر زاده وقيل لا واليه مال
 شمس المصطفى وهو اصح رواية كبر
 من بصيغة المعلوم اي يوصل قارئ السجدة بالسجدة التي فيها آية السجدة سورة اخرى من تحتها ويحتمل كون ان يوصل
 مجزولا فينبذ يكون سورة اخرى ثابت
 الفاعل لان يوصل

فقرأها فيما يقضى لا يسجد على مقتضى قول ابى يوسف رح خلافا
 لمحمد رح ولو لم يكن سجدها مع الامام يسجد اتفاقا واذا تلا
 السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلاث آيات فان شاء
 نواها في الركوع او السجود وان شاء سجد لها استقلالاً وان قرأ
 بعدها فوق ثلاث آيات فلا بد من السجود لها استقلالاً ثم
 اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويركع من غير
 ان يقرأ بعدها شيئا بل يقرأ شيئا ثم يركع فان كانت ختم السورة
 يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقي منها آيتان او ثلاث كسورة
 بنى اسرائيل ولا شقاق فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى
 وان لم يوصل لا يكره والله اعلم ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة
 في صلوة يخاف فيها وكذا في نحو الجمعة والعيدين الا ان تكون
 في آخر السورة بحيث يؤدي ركوع الصلوة او سجودها وينبغي
 حينئذ ان لا ينويها في الركوع لتؤدي بالسجود من الجميع ويكره
 ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة لانه يشبه الفرائض من السجود
 ولا يكره ان يقرأ السجدة وحدها ويترك سائر السورة لكن
 المستحب ان يقرأ معها آيات او آية دفعا لتوهم التفضيل
 منها مباحث الامامة الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل
 واجبة وفي البدائع تجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين
 على الجماعة من غير حرج انهي والادلة تساعد على ما ذكرناه
 في الشرح والاعذار التي تبين التخلف عنها المرض الذي يبيح
 التيمم ومثله كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف او مفلوجا
 والمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح

من قوله والعيدين لانه ان ترك السجود
 لها اي للآية فقد ترك واجبا وان سجد
 لها يستتبعه على المقتدين لازدحام الجمع
 الفغير غالبا
 من آية السجدة بالتمثيل بالمخاض
 والجمعة والعيدين واما الفصل بلفظ
 كذا عما قبلها فلكونها جهريتين
 من لانها منادة الى السجدة وقراءة
 آية من بين الآيات كقراءة سورة من
 بين السور وذلك جائز فكذا هذا قاله
 في الكافي قيل من قرأ آية السجدة كلها في
 مجلس واحد وسجد لكل منها كفاء الله تعالى
 ما اتمه قال في الدرر وظاهره انه يقرأها
 اي آية السجدة كلها ولا ثم يسجد اربع
 عشرة مرة ويحتمل ان يسجد لكل واحد
 بعد قراءتها
 من وفي فتاوى قاضى خان ان قرأ بها
 آية او آيتين فهو واجب وكذا في الاخيرة
 يكون دفعا لوهم تفصيل آية السجدة
 على غيرها مع ان الكل من حيث هو كلام الله
 في رتبة واحدة وان كان لبعضها بسبب
 اشتغال عن ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة
 فضيلة باعتبار المذكور لا الذكر كبر
 من لا هذه مباحث المحقق التي احققها
 بكلام المصنف بعد تمام الكلام على كلامه
 او المحققات ما سيذكر او اذكر مباحث
 المحققات وهي مباحث الامامة وادراك
 الجماعة وقضاء الفوائد وعبادة المسافر
 والجمعة والعيدين والجماعات واحكام المشايخ
 ومسائل شتى كلها شعبة منها وانما الحكم
 لان كلام المصنف سكت عنها وانما الحكم
 انها لا بد منها
 من الرجال على اثنين في الصلوات الخمس وعلى الكفاية في التراويح لا يرضخ الترك فيها الا بعد مرض او غيره واول هذا
 الكلام بفيد السنية واخره بفيد الوجوب وهو الظاهر في الغاية قاله عامة مشايخنا انها واجبة وفي المفيد انها واجبة
 وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة كبر
 من قوله وفي البدائع تأييد لقيل وانما امره بالجماعة السنة واراد انها واجبة ثابتة بالسنة فالقول
 واحد الا انه عبر بعضهم بالسنة وبعضهم بالواجب لوجه

من قوله والعيدين لانه ان ترك السجود
 لها اي للآية فقد ترك واجبا وان سجد
 لها يستتبعه على المقتدين لازدحام الجمع
 الفغير غالبا
 من آية السجدة بالتمثيل بالمخاض
 والجمعة والعيدين واما الفصل بلفظ
 كذا عما قبلها فلكونها جهريتين
 من لانها منادة الى السجدة وقراءة
 آية من بين الآيات كقراءة سورة من
 بين السور وذلك جائز فكذا هذا قاله
 في الكافي قيل من قرأ آية السجدة كلها في
 مجلس واحد وسجد لكل منها كفاء الله تعالى
 ما اتمه قال في الدرر وظاهره انه يقرأها
 اي آية السجدة كلها ولا ثم يسجد اربع
 عشرة مرة ويحتمل ان يسجد لكل واحد
 بعد قراءتها
 من وفي فتاوى قاضى خان ان قرأ بها
 آية او آيتين فهو واجب وكذا في الاخيرة
 يكون دفعا لوهم تفصيل آية السجدة
 على غيرها مع ان الكل من حيث هو كلام الله
 في رتبة واحدة وان كان لبعضها بسبب
 اشتغال عن ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة
 فضيلة باعتبار المذكور لا الذكر كبر

هذا والحال انه فقير مضطرب هذا قيد للفرج وكذا الخوف على ماله من السرقة ومداغة احد الاخبيين الى لبول والغائط واردة سفر وخيامه مخددة مرض وحضور طعام تشوقه نفسه كذا نقل عن ابي جاد

وكذا الاستخفاء من سلطان او غيرهم وهو معتبر ولا يستطيع المشي واعى وأولى الناس بالامانة اعلمهم بالسنة فان تساوا في العلم فاقروهم فان تساوا فيهما فاورعهم اى اكثرهم تحرزا عن الحرام فان تساوا في الاوصاف الثلاثة فاكبرهم شيئا فان تساوا في الاربعة فاحسنهم خلقا والمراد بحسن الخلق الحلم والرفق والحياء ثم ان تساوا في الخمسة ففيل صبرهم وجها وقيل انفسهم فان تساوا في افرع بينهم ويكره تقديم الفاسق كراهة تحرهم وعندما لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد وكذا المبتدع ويكره تقديم العبد والاعرابي وولد الزنا والاعشى والكراهة فيهم دون تلك الكراهة وفي المحيط لا بأس بان يؤم الاعشى والبصير اولى ولو علم ان العبد والاعرابي اولد الزنا عالم فلا كراهة والمبتدع ممن يعتقد شيئا على خلاف معتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة

اذ لم يؤد ما يعتقده الى الكفر فان ادى الى الكفر فلا يجوز اقتداءه بالاقتداء به كغلاة الروافض ومن يقذف الصديقه او ينكر خلافة الصديق او يصبه او يسيب الشيخين وكما جهمية والقدرية والمشيبة الفائلين بانه تعالى جسم كالأجسام ومن ينكر الشفاعة او الرؤية او عذاب القبر والكرام الكائنين اما من يفضل عليا ولا يثبت فهو ممن يجوز الاقتداء به مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم لا كالأجسام او يقول لا يرى لجلاله وعظمته وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم به وان تكلم بحق قيل المراد به من يناظر في دقايق علم الكلام وقيل من يريد ذلك خصمه عند المناظرة في

كل شيء عند كونه وجوده وهو كذا كراهية المبتدع كذا في الحاشية وقال صاحب المحبتي يجوز ان يريد الذي قرره ابو حنيفة حين رأى ابنه جادا يناظر في الكلام فيها فقال رايك تناظر فيه فقال كذا تناظر وكان على رؤوسنا الطير مخافة ان يزل صاحبنا وانتم تناظرون وتريدون ذلك صاحبكم ومن اذاد ذلك صاحبك فقد اراد ان يكفر فهو قد كفر قبل صاحبه فهذا هو الحق المنهى عنه وهذا التكلم لا يجوز الاقتداء به

كفر وانما الثاني انهما في الغار الا انه واجماع الصحابة ثابت على خلافة الصديق كذا في الحاشية وقال صاحب المحبتي يجوز ان يريد الذي قرره ابو حنيفة حين رأى ابنه جادا يناظر في الكلام فيها فقال رايك تناظر فيه فقال كذا تناظر وكان على رؤوسنا الطير مخافة ان يزل صاحبنا وانتم تناظرون وتريدون ذلك صاحبكم ومن اذاد ذلك صاحبك فقد اراد ان يكفر فهو قد كفر قبل صاحبه فهذا هو الحق المنهى عنه وهذا التكلم لا يجوز الاقتداء به

مد قوله اذ لم يتحقق منه آه يعني ان هذا الاختلاف اذا لم يعلم المقتدى من شافى المذهب ما يفسد الصلوة على مذهب الخفيع فاما اذا علم ذلك فلا خلاف في الكراهة وعدم صحة صلواتهما من علم ان شافيا اقتصد بالتركية فان الدبرية ثم هم الشافعي من غير ان يتوضأ فان عند الخفيع لا يصح صلاة معه هذا على رأي من لم يجوز المقلد اخذ مذهب غير ماله مطلقا وهذا رأي من اقرن التجوز باخذ مطلقا والتجوز في مسئلة لم يسبق فيها منه عمل على مذهب ماله وعدم التجوز فيها يسبق منه كذا في الحاشية بعد سواء لم يتحقق على رأي ماله ماله وهذا جائز بالاجماع او يتحقق كمن رأى شافيا من ذكره او امره ثم انتم ممن غير ان يتوضأ بعد المس وبعد المس وهذا جائز عند الاكثر وقيل بعضهم لا يجوز لان اعتقاد المقتدى انما ليس في الصلوة ولا بناء على المعلوم وقيل الاكثر ان هذا المقتدى يرى جواره ولغيره في حقه رأى نفسه لا رأى غيره كذا في الكبير

في الكلام فانه كفر لانه محبة كفر خصمه ويجوز الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل مع الكراهة وقيل من غير كراهة اذ لم يتحقق منه ما يفسد الصلوة على رأى المقتدى ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالصبي في الصحيح ولا اقتداء العاقل بالمعتوه ولا اقتداء الفأ بالامى ولا الامى بالآخرس ولا مستورا العودة بمكشوفها ولا غير المومى بالمومى ولا المومى قاعدا بالمومى مستلقيا او على جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا صاحب عذر بصاحب عذر اخر وان التحذير في العذر جاز ولا يقتدى المفترض بالمنفعل ولا من يصل فرضا بمن يصل فرضا آخر ويجوز اقتداء المنفعل بالمفترض ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر الا اذا قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المنذورة التي نذرها فلان ويجوز اقتداء الخالف بالخالف وبالناذر دون العكس ومصلحة ركعتي الطواف كالناذرين لا يجوز اقتداء احدهما بالآخر ولو اشتراكا في نافله فافسدها مع اقتداء احدهما بالآخر في القضاء بخلاف ما لو افسدها بعد الشروع غير مشتركين حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالناذر ولو صليا الظهر ونوى كل واحد منهما امامة الاخرى صح صلواتهما ولو نوى كل الاقتداء بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصل السنة بعد الظهر بمن يصل السنة قبلها وكذا سنة العشاء بالتراويح وكذا اقتداء من يرى لوتر واجبا بمن يراه سنة عند محمد بن الفضل والا فلي عديم الجواز ويجوز اقتداء الفاسق بالماسح وكذا اقتداء المتوضى بالمتميم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد رحمه الله فيهما وكذا اقتداء القائم بالاجدب الذي بلغت حد وبته حد الزكوة ولو لم تصل الى حد الزكوة فلا يصح الجواز

بعد المس وهذا جائز عند الاكثر وقيل بعضهم لا يجوز لان اعتقاد المقتدى انما ليس في الصلوة ولا بناء على المعلوم وقيل الاكثر ان هذا المقتدى يرى جواره ولغيره في حقه رأى نفسه لا رأى غيره كذا في الكبير

مد قوله اذ لم يتحقق منه آه يعني ان هذا الاختلاف اذا لم يعلم المقتدى من شافى المذهب ما يفسد الصلوة على مذهب الخفيع فاما اذا علم ذلك فلا خلاف في الكراهة وعدم صحة صلواتهما من علم ان شافيا اقتصد بالتركية فان الدبرية ثم هم الشافعي من غير ان يتوضأ فان عند الخفيع لا يصح صلاة معه هذا على رأي من لم يجوز المقلد اخذ مذهب غير ماله مطلقا وهذا رأي من اقرن التجوز باخذ مطلقا والتجوز في مسئلة لم يسبق فيها منه عمل على مذهب ماله وعدم التجوز فيها يسبق منه كذا في الحاشية بعد سواء لم يتحقق على رأي ماله ماله وهذا جائز بالاجماع او يتحقق كمن رأى شافيا من ذكره او امره ثم انتم ممن غير ان يتوضأ بعد المس وبعد المس وهذا جائز عند الاكثر وقيل بعضهم لا يجوز لان اعتقاد المقتدى انما ليس في الصلوة ولا بناء على المعلوم وقيل الاكثر ان هذا المقتدى يرى جواره ولغيره في حقه رأى نفسه لا رأى غيره كذا في الكبير

لمد و هي على وزن جلي بالضم يراد بهامن له ذكر وفرج معا وليس شيء منها اجملا والاشكال لا يثبت الا بعد المخرج باحد الطرفين
حتى صار مشكلا كذا في شرح العراجية للسيد الشريف = بناء على ما نقل من ان الشعبي سئل عن ميراث من ليس له شيء من الايتيم
ويخرج حتى يموت شبه بول غليظ ومثل هذا المخلوق فيه لين وانعطاف كذا في شرح النواحية
ع اي للنساء فقد صح ان عا شئة وام سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم امتا النساء وفا متا بينهن ولم تقدم ما عليه كذا في
عند ما كانت اماههن من النساء البنا الا في صلاة جنازة كذا في النواحية

وَأَمَّا فَعَلْتُ عَائِشَةَ كَذَلِكَ هِيَ كَانَتْ جَمَاعَةَ
النِّسَاءِ مُسْتَحْبَةً ثُمَّ نَسِخَ الْأَسْتِحْبَابَ
وَلَكُونَهُنَّ مِنْوَعَانِ مِنَ الْبُرُوزِ لَا سِيَّمَا فِي
الصَّلَاةِ كَذَلِكَ الرَّبُّعِيُّ

ۛ فیکو جماعتین بل یصلونو فوادى
قاعدين مومین بعیدا بعضهم من بعض
کذا نقل عن الجوهرة

هو لان الامم اقوى من الاخرس لقدوة
الامم على تكبيره الاقتاح دونه الاخرس
فحينئذ يلزم بناء القوى على الضعيف والامم
منسوب الى الامم وهو من لا يقدر على القراءة
مقدارها بمجوزة الصلوة والقادى بخلافه
ومن احسن قراوة آية واحدة من التزليل
خرج عن كونها اميا عند اى حنيفة وثلاث
آيات او آية طويلة مقدارها عند اى فيفو
اقتداء من يحفظ كل القرآن بمن يحفظ آية
كذا في الحاشية آخرى على

ست لأن هذا الامي متوكفوض القراءة مع قدرته اذا الامي قادر على تقديم هذا القائد فتكون قراءة القائد قراءة للامي

لأن كلهم تركوا فرض القراءة أما ترك
القارئ فظاهر وأما الأميان فانهم
قادرون على تقديم هذا القارئ الذي له رغبة
في الاداء مع الجماعة

ثم لمواظبته عليه السلام على التقديم على
المؤمنين أو التساوي من غير ترك مع أنه بيان
الجمل ومقتضاه الافتراض فكان عدم التقيد
على الإمام شرطاً لصحة الاقتداء والمفتقر
إليها هو المؤمن فإذا فقد شرطها فقدت وضو
الافتداء وإذا فقدت بني صلوته عليه نفس
صلوته لنفسه ما بنيت عليه بخلاف الإمام
فانتمرد بالنظر إلى نفسه ولذا لم تسترط
نية الإمامة لصحة الاقتداء فلا تقصد صلوة
الإمام بنفسه الاقتداء لعدم بنائها عليه

كثير
 بميمه فجاو جابرين صخر حق قام عن يساره فاخذنا يديه جميعا فدفننا حتى قاما خلفه رواه مسلم ومنازل عباس قال بت
 عند حاتى ميمونه فقام النبي عليه السلام بميمه من الليل فقامت عن يساره فاخذنا راسي فاقامني عن يمينه متفق عليه
 دلت
 بعضهم الجيرون اى يصفهم الامام ويأمرهم به ويقول نزلوا من رسل البناء اى الصالح بعضهم بعضهم اى تضاموا
 وسيدوا الخلل وسوا منا كيمعنا في الحسب والظاهر ان الرجال بعد العبد كذا نقل عن الدر

بد واما عند الائمة الثالثة فالمحاذاة غير مفسدة وهو القياس لان ائمتنا استحسنوا بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام اخروهن من حيث اخرهن الله تعالى ح

لا فرض هو الصحيح اقاينيم وبين النساء ففرض عندنا حتى لو حاذت
امرأة او صبوية ^{المرأة} مشتهاة ^{المرأة} وجلا او تقدمت عليه قدر ركن ومهلوتها
مطلقة مشتركة ^{المرأة} تحريمه واداء واتحد المكان والجهة بلا حائل ونحو
اما متها فسند ^{المرأة} مهلوة الرجل فشر وط المجازاة ^{المرأة} المفسدة عشرة على
ما قالوا ^{المرأة} الاول كونها بالغة او صبوية مشتهاة وهي بنت تسع مطلقا
او ثمان او سبع اذا كانت عبدة وسمينة فلولم تكن كذلك لانفسد

ولا فرق بين المحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة فإن كانت
لا تعقلها لا تنفس الثالث أن تكون المحاذاة ^{أي إذا} قدر ركن عند محمد
الله تعالى وأداء الركن معها بشرط عند أبي يوسف الرابع أن تكون الصلوة
مطلقة أي ذات ركوع وسجود فلا تنفس المحاذاة ^{أي إذا} في صلوة الجنازة
وسجدة التلاوة الخامس كون الصلوة ^{أي إذا} مشتركة من حيث التحريم
بأن تنبئ المرأة تحريمها على تحريم الرجل أو يبينها تحريمها على تحريمه
ثالث فلا تنفس المحاذاة فيما إذا صلينا صلوة واحدة منفردين
أو مقتديا أحدهما بإمام لم يقتد به الآخر السادس كون الصلوة
مشتركة من حيث الأداء بأن كان الرجل أماما لها أو كان لها أمام
فيما يؤديانه تحقيقا للمقتديين أو تقديرا كالأحقيق بعد فراغ
الإمام أو تنفسا ^{أي إذا} إذا كانا

مت فقط ان لم يكن الرجل امام المرأة بان
كان مقتديا معها للامام وقد صلتها
ايضا ان كان امامها والتقييد بلفظ الرجل
لازم حتى لو كان الامام غير مكلف نفسه
كذلك المنة
نك انما قال هكذا لان العاشر داخل في اشراط
الشركة فانه اذا لم ينو امامة النساء لا يصح
اقتدائها بالامام فلم توجد الشركة كذا
في الكبير ٢

ث بالفتحات بالتركية جنه في ملح ديمك
وقوله سمينه بالتركية يا غل وسحر ديمك
والمراد كون الصبية من نسلهم اليها في
بكاله ٢

فقد اتم الصلوة بان كانت مجنونة او صغيرة
لا تستترى
فلا اي مستركه بين الرجل والمرأة تأدية
بان يكون احدهما اماما للآخر فيما يؤديانه
او يكون لهما امام ثم ان استركهما في الصلوة
فقد يكون حفيقة كما في المدونة وقد يكون
حكما كما في اللاحق وايضا ان الاسترالك
اعم من الاداء والقضاة والفرائض وا
غيرها كصلوة العبد والتراخي والوتر
في رمضان فان المحاذاة في جميع ذلك
مفسد كذا في المدونة

بُ على صيغة التثنية كاللوحقين
والمسبوقين وفيها تغليب على المرافة

مدى الفرجة تقوم مقام الكائل وهو
الكائل الحكيم وهو مكان خائف بين
المرأة والرجل قدر ما يبع شخصاً واحداً
٢

فقد لكن بشرط ان تكون نية امامتها وقت الشروع لا بعده وان لم تكن حاضرة وقت التيمم ولو نوى امرأة معينة او نوى النساء الا هذه علمت المرأة بنية الامام كذا نقل عن ائمة فلو كانت المرأة المحاذية من غير نوى الامام او كانت هذه استتلت لم تقصد صلوة الرجل اذ لم يصح اقتداؤها كذا في الحاشية

حاج آقا محمد
او خدیو علی
سید علی

هو الامام

سلا اقلی کا تعلق
ذرائع سے
غنا حاصل
کرتا ہے

فند لك
النساء
لم تضد

بأن لا يفسد في حق المرأة عرف بالنص على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولا يتعدى إلى الأمر نعم الاجتناب احوط
 كذا في الحاشية نقلاً عن بعض الفضلاء
 ٢ اي وان لم يكن الحائط قصيراً بل كان طويلاً مقدار قامة الانسان وعرضه زائداً على قدر ما بين الصفتين فينبغي ان ينظر فان
 كان فيه اي في الحائط باب او كوة بضم الكاف وتشديد الواو المفتوحة بالتركية ذلك كدبوار لردّه اولو كذا في الجرح دعي
 ديرو قوله الى الامام منه اي من احدهما من الباب والكوة والمراد من مكان الوصول ان لا يكونا صغيرين صبيين وان يعلم حال
 الامام من قيامه وجلسه وغيرهما ٣

به فلا تفسد محاذاتها وقيل محاذاة الامر مفسدة كالمرأة وهو
 غير صحيح ويشترط لصحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمقتدى
 حكماً فلو كان بينهما حائط فان كان قصيراً دون القامة ذليلاً عن
 غير زائد على ما بين الصفتين لا يمنع والا فان كان فيه باب او كوة
 يمكن الوصول الى الامام منه وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان
 الباب مسدوداً او الكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشبكة
 فان كان لا يشته عليه حال الامام برؤية او سماع لا يمنع على اختيار
 الحلو اني قال في المحيط وهو الصحيح وان كان الحائط على خلاف
 ما ذكرنا كان عريضاً طويلاً وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما
 او بين المقتدى وبين الصنف الذي قدما به بعد فان كان اقل مما يمكن
 فيه صف وتم فيه العجالة لا يمنع مطلقاً وان كان قد رما يقوم
 فيه صف فان كان في المسجد لا يمنع والا كان خارج المسجد يمنع الا
 ان يقوم فيه ثلثة فانهم صف يحصل به اتصال من ورائهم بمن
 قد اهرم بالاتفاق بخلاف الواحد فانه يحصل به الاتصال بالاتفاق
 وكذا الاثنان عندها خلافاً لابي يوسف فان الاثنین عنده كا
 لثلاثة في ذلك وفي حكم انعقاد جمعة الامام معها وفي حكم
 محاذاة النساء وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيراً جازاً كالمسجد
 بيت المقدس المستعمل على المساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصا
 من غير اتصال الصنف لا يجوز ولو اقتدى من سطح المسجد
 فالكلام فيه كالواقدي من وراء الجدار وكذا الميمنية ولو
 اقتدى على جدار بيته متصلاً بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام
 جاز بخلاف ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى
 عليه حال الامام ولو صلى على دكان خارج المسجد ان اتصلت

والشئ متغايراً صيغة في اللغة فتغايروا كما في الوصايا والمواريث ولم يبق فيما نحن فيه فلو يلحق
 ٢ اي وان لم يشته عليه حال الامام برؤية او سماع لا يمنع ولا يمنع وهو الصحيح كما مر
 ٣ بذكر الميم وسكون الهزة محل قراءة الاذان يعني ان لم يشته عليه لا يمنع وان اشبه عليه يمنع
 ٤ لكثرة التخلل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت لانه لم يتخلل الجدار اذا كان فيه ثقب ولا يشته عليه
 الحاله وبانها الصنف مع المسجد كتمام واحد كذا في الكبير

١ اي ما يصل فيه صلوة العيد كالمسجد حتى لو صلى بالناس صلوة العيد في الصحراء جازت صلواتهم وان كان بين الصنف
 فضاء اي مكان واسع او طريق عام لان الصحراء وهي معنى الجبابة تشدد الباء عند اداء الصلوة يعطى لها حكم المسجد كذا
 في الدرر نفلاً عن قاضيهان ٢
 ٣ اي هي مواضع الاقتداء والاصل فيه قوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا ركع فاركعوا
 واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد واذا سجد فاسجدوا رواه البخاري ومسلم كبير

المصنف جاز والا فلا ولو كان بين الامام والمقتدى في الجامع او
 غيره نهر فان كان صغيراً لا يمنع وان كان كبيراً يمنع والصحيح ان الصغير
 لا يمكن فيه ستر الزورق وان امكن فهو كبير ومصلح العيد كالمسجد
 في الحكم فصل
 فيما يتابع المقتدى فيه الامام وما لا يتابعه لا خلاف في لزوم
 المتابعة في الاركان الفعلية واما الركن القولي وهو القراءة
 فلا يتابعه فيه عندنا بل يستمع وينصت سواء كان الامام يجهر
 بالقراءة او لا وعند الشافعي تلزم المتابعة في الفاتحة مطلقاً الا
 اذا خاف قوت الركعة وعند مالك واحمد في الحافضة دون الجهر اما
 جواز القراءة خلف الامام فقال به محمد في السرية وعندهما كونه فيها
 ايضا كراهة تحريم وفيما عدا القراءة من الاذكار يتابعه اي يأتي به
 المقتدى كما يأتي به الامام ويبني على لزوم المتابعة في الاركان ان
 المقتدى لو رفع رأسه من الركوع او السجود قيل ينبغي ان يعود
 ولا يصير ذلك ركوعين ولورفع الامام رأسه من الركوع او السجود
 قبل تسبيح المقتدى ثلثا فالصحيح انه يتابع الامام اما لو قام
 الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى الشاهد فانه يتم ثم يقوم وان لم يتم
 وقام وجاز وكذا لو سلم في القعدة الاخيرة قبل ان يتم المقتدى
 الشاهد فانه يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل اتيان
 المقتدى بالصلوة والدعاء يتابعه لا نهائسنة والشاهد واجب
 وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل اتمام المقتدى الشاهد
 يتم ويسلم بخلاف ما لو احدث الامام عمداً في هذه الحالة فانه
 لا يتم بل ان كان قد قد رما يمكن فيه قراءة الشاهد صلواته
 والا فلا ولو دكع في لوتر قبل ان يتم المقتدى القنوت يتابعه

٢ لقوله تعالى في آخر الاعراف واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم
 ترحمون نزلت في حق الصلوة كما في ان يكون
 فيها فامروا باستماع قراءة الامام والآيات
 يعني السكون والاصغاء له حتى احتج بالامام
 على ان المأموم لا يقرأ قاله القاضى البيهقي
 ٣ اي جهر الامام اولاً دليل الشافعي
 قوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يقرأ
 بام القرآن متفق عليه ودليلنا ذكرنا
 وزاد مسلم في ذيل الحديث في رواية واذا
 قرأ يعني الامام فانصتوا ولم يلفت الى
 تضعيف بعض كذا في الكبير
 ٤ في الصلوة السرية كالظهر والعصر
 ٥ قوله في الحافضة عطف على مطلقا فيها
 كالشافعي في الحافضة اي يقرأ الفاتحة
 مع الامام فيها وكأنتا في الجهرية اي
 يسكت وينصت فيها عندها ٦
 ٧ اذا رفع رأسه منه كذا في السجود
 ٨ اذا قاد بالمفسر اسم مفعول انه لا يتقدم
 امامه وبالمفسر به انه يأتي به على الوجه الذي
 يأتي به عليه الامام من الاستحباب والسنة
 ونحوها ٩
 ١٠ اي المقتدى يتابع الامام ولا يتخلل
 بانما الثالث لان متابعته للامام واجبة
 وتمام الثلاث سنة والسنة لو عارضت
 الواجب يتقدم الواجب عليها ١١
 ١٢ اي الشاهد ثم يقوم فان اتم الشاهد
 واجب كالمتابعة والواجب اذا عارضه
 واجب آخر وامكن الجمع بينهما كما يمكن
 ههنا فالجمع اولي من ترك احدهما ١٣
 ١٤ اي الصلوة والدعاء سنة الى آخره
 فالصحيح ان متابعته للامام في القراءة
 والواجبات من غير تأخير واجب فان
 عارضها واجب لا ينبغي ان يفوت ذلك
 الواجب بل يأتي به ثم يتابع لان الاثنان
 لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها اي المتابعة فكان تأخير احد الواجبين مع الاثنان بهما اولي من ترك احدهما بالكلية
 بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولي من تأخير الواجب كذا في الكبير
 ١٥ اي يتم الشاهد ويسلم وليس له ان يسلم قبل اتمام الامام من الصلوة بانكلام لان خروج المقتدى منها بالكلام ليس
 بواجب ولا سنة فيجب على هذا المقتدى ان يتم ويسلم كذا في الكبير
 ١٦ لا يسلم له ان يسلم لان الحديث عند الخروج المقتدى عن الخيرة كما يخرج الامام فكان المقتدى خارج الصلوة واما الكلام فلم يخرج المقتدى من الصلوة

بلا يفسد في حق المرأة عرف بالنص على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولا يتعدى إلى الأمر نعم الاجتناب احوط
 كذا في الحاشية نقلاً عن بعض الفضلاء
 ٢ اي وان لم يكن الحائط قصيراً بل كان طويلاً مقدار قامة الانسان وعرضه زائداً على قدر ما بين الصفتين فينبغي ان ينظر فان
 كان فيه اي في الحائط باب او كوة بضم الكاف وتشديد الواو المفتوحة بالتركية ذلك كدبوار لردّه اولو كذا في الجرح دعي
 ديرو قوله الى الامام منه اي من احدهما من الباب والكوة والمراد من مكان الوصول ان لا يكونا صغيرين صبيين وان يعلم حال
 الامام من قيامه وجلسه وغيرهما ٣

بد فوجب عليه ان يقضي الظهر اولا ثم يؤدي العصر ولو وقع في الوقت المكروه وعند الحسن بن زياد يصلي العصر
 لسقوط الترتيب ثم يقضي الظهر بعد الغروب **ح**
 من الوقت المستحب ما لا يسع الظهر بتمامها سقط الترتيب بالاتفاق لعدم جواز الظهر في الوقت المكروه لان الظهر
 وجب كاملا فلا يجوز ادائه ناقصا **ح** ^{مدا} اي يقطع العصر ثم يبدأ بالظهر لا ما بعد الغروب وقت مستحب وهوذا كره
 للظهر وهو القياس وما قلنا استحسانا وجها ان المصل لوقتها يكون كلها قضاء مع كونه منافيا لظاهر قوله تعالى
 ولا تطلوها اعمالكم واما لموضعها فكان
 بعض الصلوة في الوقت فكان المعنى اولى
 كذا في الكبير

عند الحسن لا عندنا ومحمد يوافق في رواية ولو بقي من المستحب
 ما لا يسع الظهر بتمامها سقط الترتيب بالاتفاق فيصلي العصر
 ويؤخر الظهر الى ما بعد الغروب ولو شرع في العصر والشمس حمراء
 ذكرا للظهر ثم غربت وهو فيها اتمها وقال ابن ابي ان يقطعها ثم يركب
 ثم العبرة لوقت الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية اول الوقت وهوذا كره
 للفتاوى واطال حتى يقتضي او خرج لا يصح قال الزاهد يبرأ عي
 الترتيب وان لم يقدر على اداء الوقتية الا بالتخفيف في قصر القراءة
 والافعال ويقتصر على قل ما تجوز به الصلوة والكثرة المسقطه
 للترتيب صيرورة الفوائت ستا يخرج وقت السادسة وعن محمد
 انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح ثم الفوائت
 نوعان قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا
 واختلف في القديمة كمن ترك صلوة شهر ثم قدم وشرع يصلي ولم يقض
 تلك الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذكرا للفتاوى الحديثة
 لم يجزه البعض وجعل المأخوذ من الفوائت كان لم يكن وجوز ما لا يكون
 وعليه الفتوى ولو قضى بعض الفوائت حتى زالت الكثرة عاد
 الترتيب عند البعض بان ترك صلوة شهر ثم قضاه حتى بقي اقل
 من ست ثم صلى الوقتية ذكرا لما بقي لم يجز عنده هو لا والا مع الجواز
 لان الساقط لا يعود فلا يصير ما يجب ترتيب في مثل هذه الصلوة
 مالم يقض جميع الفوائت ترك صلوة من الصلوات يوم وليلة و
 نسيها ولم يقع تحريم على شيء يعيد صلوة يوم وليلة لينجرح عما
 عليه بيقين وان ترك صلوتين من يومين ونسيهما يعيد صلوة
 يومين وكذا لو نسي ثلاث صلوات من ثلاثة ايام واربع من اربعة
 ايام قال عمرو بن ابي عمرو سكت محمد عن نسي سجدة صلواته ولم

بد يعني لو كان بعد الافتتاح وقت لا يسع
 الفائتة مع الوقتية فالصحيح ثابت والترتيب
 ساقط وان كان بعده وقت يسعها فلا
 يثبت الضيق فالترتيب ثابت **ح**
 هو لان شروعه ماله سعة الوقت مع
 التدكول يقع صححا واما الوجوه والشروع
 عند التفتيق صح كذا في الكبير
 بد عطف على التخفيف وما عبارة عن
 القراءة والافعال ويمكن العطف على رك
 بل هو اولى لدفع معنوى والله تعالى اعلم
 بصحيته **ح**
 فلا محتمة او متفرقة بعد ان كان اعتقاده
 كذا نقل عن الدر ونقل عن الداية وهذه
 الست كاسقط الترتيب بين الفائتة
 والوقتية تسقط بين الفوائت الست
 ايضا لانها لما اسقطت الترتيب وغيرها
 فلا تسقط في نفسها اولى **ح**
 بد حتى يكون واحدا من الفروض مكررا
 فيصلي ان يكون سببا لتخفيف بسقوط
 الترتيب الواجب بين نفسها وبين
 لم يفسد ما والا مصل فيها القضاء بالافعال
 حيث ثبت ان عليا رضي الله عنه اداء عليه
 اقل من يوم وليلة فقضى الصلوات
 وعاد بن ياسر رضي الله عنه عليه يوما
 وليلة فقضى من وعبد الله بن عباس
 رضي الله عنهما اكثر من يوم وليلة
 فلم يقض من قبل على ان التكرار معتبر
 في التخفيف كذا في الدر ولا يخسر
 بد وهو الترتيب جهلا لا يعود قبل قضاء
 كلها كما يحسن قيل دخل عليه ما رطام
 جاز حتى سال وعاد الماء قليلا لم يبرأ
 بخلاف النساء وضيق الوقت لان الجواز وسقوط الترتيب بهما للجزا فاذا زال الجز ما زال بسببه وهو الترتيب واد
 الكثرة فاسقوط بها حتى لو تمكن من تيان هذه الفوائت الكثيرة وانما ان الوقتية بعدها في الوقت لا يلزم الترتيب ايضا
 بد متعلق بخروج فيقضي لو ترا جري على مذهبه حنفية وان جري على مذهبه فلا يقضي الترتيب والاول هو
 المروي عن حنفية وج وهو الاحوط قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ في شرح التهذيب لو قضى صلوة من غير جواز في الحكم وسقط
 عنه المتروك انتهى لا يخفى مكم صلاتين متروكتين او اكثر من يوم وليلة بالقياس بالحكم الواحدة والله تعالى اعلم **ح**

بد مع الاستراحات في اثناء المشي لانا المسافر لا يمكن ان يمشي دائما بل يمشي في بعض الاوقات ويستريح في بعضها وما كل
 ويشرب كذا في الدر ونقل عن المحيط ولا يشترط سير كل يوم بل في الزوال كذا نقل عن الدر والبحر ولم يذكر الياء لانها
 للاستراحة في كل حين فلا حاجة لذكرها نصيا واشباها كذا في الحاشية

بد اعادة العشاء وكذا في غير العشاء وكذا في العسية التي بلغت بغير الدم فان اعادة الصلوة العشاء في الوقت فهو اداء وان
 بعده فهو قضاء ولهذا التحريم لم يقل يلزم قضاؤها واما واقعة محمد فليعلم سأل بعد الوقت ولا قال فيها فقضاها **ح**
 بد اعادة ما قضى في حال مرضه اذا صح وقام من مرضه لان الطاعة بقدر الطاقة **ح** ^{مدا} قوله في البيت اي في مكان لا يبراه احد
 من الناس حاصل الحق ما قضى من غير علة باي حال كان قوله سقرا لذنبه اي عن عين الناظر سواء كان الذنب بغير عذر او بعذر
 فان قلت اظهار الذنب ذنب فالستر
 واجب فليزم ان يقال الواجب بدل الاول
 قلت قد يستعمل لفظ الاول بمعنى الواجب
 والله اعلم كذا في الحاشية

ولم يدر من اتم صلوة هي قال يعيد الخمس قلت فان نسي خمس صلوات
 من خمس ايام قال يعيد صلوة خمسة ايام صبيها في العشاء ثم يبلغ قبل
 طلوع الفجر يلزم اعادة تمامها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها اباحنفية
 فاجاب بذلك فقضىها ومن فاتته صلوات في الصحة قضاها في
 المرض يحسب حاله من تيم او قعود او ايماء فان صح بعد ذلك لا يلزم
 اعادة تمامها والاولى قضاء الفائتة في البيت سأل الذنب شك في
 صلوة انه صلاها ام لا ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت
 ثم شك فلا شيء عليه ومن فاتت عليه صلوات فاوصي بما لا
 معين يعطى لكفارة صلوة لزم ويعطى لكل صلوة كالقطرة و
 للوتر كذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث
 وان لم يوس فترجع به بعض الوردية جاز وان كانت الصلوة كثيرة
 والحنطة قليلة يعطى ثلاثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع
 الوتر مثلا لفقيه ثم يدفعها الفقير الى الوارث اليه هكذا
 يفعل مرارا حتى يستوعب الصلوة ويجوز اعطاؤها لفقير واحد
 دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار ولو فدى عن
 صلوات في مرضه لا يصح كذا في التناظر حاشية ومن اراد ان يقضى
 الصلوات التي صلاها فان كان لاجل نقصان دخلها فحسن
 والا فقليل يكره وقيل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لا نه نقل
ح فصل في صلوة المسافر

اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلاثة ايام من قصر ايام السنة
 بالسير الوسط وهو مشى الاقدام والابل في البر واعتدال
 الريح في البحر وعن ابى يوسف يومان واكثر الثالث وصحح
 الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفرسخ لكن قال المرعشي

بد اي الشك في الوقت يصليها وجوبا
 لان الشك لا يزول به الوجوب اليقين
 فلو وهم فاولى ان يصليها واما لو غلب
 على ظنه انه صلاها فلا لانه يعمل بفألب
 الظن كذا في الحاشية
 بد بعد خروج الوقت فلا شيء عليه فلو
 بان صلاها فاولى ان لا شيء عليه واما
 لو وهم بان صلاها فليقل يقضيها كذا
 في الحاشية
 بد قوله فاوصي لما انها واجبة عليه فترعا
 وتخليها لانه بما يمكن قوله لزم جواب
 من والضمير المستتر راجع الى الايصاء
 بتقدير مضاف اي لزم تنفيذ الايصاء
 فان اوصى الى شخص معين فالنقد هو
 والا فالقاضي ينفذ **ح**
 بد اي اليومية من الثلث فان كان المال
 الموصى مقدار ثلث المال المتروك او اقل
 منه فالامر ظاهر وان كان اكثر من ثلث
 المتروك فالامر هو كوله الى رضا الورثة
 في الزائد على الثلث **ح**
 بد متعلق بفدى اي ولو اعطى بنفسه
 فدية صلوة حال مرضه لا يصح كالا يصح
 القضاء لصلوة الميت **ح**
 بد هذه الاضافة من اضافة الشيء الى
 شرطه او محله سمي به لانه يسفر اي يقطع
 عن اخلاق الرجال كذا نقل عن الدر

بد مع الاستراحات في اثناء المشي لانا المسافر لا يمكن ان يمشي دائما بل يمشي في بعض الاوقات ويستريح في بعضها وما كل
 ويشرب كذا في الدر ونقل عن المحيط ولا يشترط سير كل يوم بل في الزوال كذا نقل عن الدر والبحر ولم يذكر الياء لانها
 للاستراحة في كل حين فلا حاجة لذكرها نصيا واشباها كذا في الحاشية

مد عطف على قوله وهو متى الاقدام الى اخره بحسب المعنى فكانه قال ويعتبر في السهل متى الاقدام آه ويعتبر في الجبل متى ما يليق به كالبقل كذا قال في الحاشية
مد فان قلت هذا اذا كان متوطنا في المصر او في القرية فما تقول فيمن فارق من اهل الاخبية جمع خباء بكسر الخاء ومد الباء يعني اهل الخيمة في الصحراء بالتركية كوجه يورك ملائمة سي قلت هي اخلا في القرية ولو كان في جانب خروجهم من المصيرية متصلة برضى المصر بالفتحين اي باطراف مصر نقل عن الدراية لا بد من المفارقة عن عمران هذه القرية على الصحيح كذا في

قوله ناويا الذهاب حال من فاعل فارق والذهاب مفعول ناويا اعتمد على ذي الحال وفوق المسافة مبتدأ مؤخر والظرف المقدم خبره وضمير رجع اليه المسافر فلو فارق الخارج لاجل ابي او غيرهم او عدوا في بيته العود متحسلا غرضه لا يكون مسافرا وان عطاها لذيها كلها نعم لو كان بينهم وبين المكان الذي خرجوا منه مسافة ثلاثة ايام واداء رجوعهم اليه كانوا مسافرين حينئذ
مد يفتح العين وسكون اللام وهي قدر ثلثمائة ذراع الى اربع مائة كذا نقل عن المغرب
مد اي يلزم المجاوزة منه في دخوله حكم المسافة ايضا كما يلزم مجاوزته عن عمران
مد اي وان لم يكن اقل منها او كان اقل ولكن كان بينهما من رعة فلا يعتبر مجاوزة والا صل في هذا ما روي عن انس رضي الله عنه قال سبيلت الظاهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعا والعصر بذي الحليفة ركعتين متفق عليه فدل على انه يخرج النية لا يصير مسافرا والا لصلى عليه السلام الظاهر بالمدينة ركعتين كذا في الكبير
مد وهو مذهب عمر وابنه وعلى وابن مسعود وجابر وابن عباس وكثير من التابعين وهو رواية عن مالك واحمد فان قلت ليست الركعتان اصل فرض المسافر كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فافرت صلوة السفر وزيد في صلوة الحضر متفق عليه فامنع القصر اجيب بما قال في شرح البخاري ان الصلوة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين سفر الا المغرب فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة زيدت الا الفجر والمغرب فلما استقر فرضا الرباعية خفف منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وكان قصرها في السنة الرابعة من الهجرة انتهى نعم منهم من نظر الى ما قالت عائشة رضي الله عنها في حديثها وقال القصر مجاز فان فرض المسافر ركعتان ولكل وجهة وجهته كذا في الحاشية
مد لان الاقام مكره ولو كان جائزا لفعل عليه السلام مرة فليها الجواز كما في الصيام وقال الشافعي كل من القصر واقام الاربع جائز وبه قاله مالك واحمد لانه الاقام عزيمة والقصر رخصة كالقصر في الصوم كذا في الكبير

وعامة المشايخ قدروها بالفراسخ فقليل احد وعشرون فرسخا وقليل ثمانية عشر فرسخا قال المرعشي وعليه الفتوى وقال العتاني في جوامع الفقه وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسعلا مسافة ثلاثة ايام وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مصر او قرية ناويا الذهاب الى موضع بينه وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة عن مصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يتجاوزها وان جاوز عمران من جهة خروجه وكان بمحذاته محلة من الجانب الاخر يصير مسافرا اما فناء المصر فان كان بينه وبين القضاء اقل من غلوة ولم يكن بينهما من رعة تعتبر مجاوزة الا فلا ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كاجابة القطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوة فان فرضه في كل منها ركعتان والقصر عندنا لا يتم حتى انه يكره الا تمام وان اتم فان قصر الثانية قدر الشاهد اجزائه والاخرى ان نافله له ويصير مسيكا لنا خير السلام وكونه بنى النفل على تحريمة الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لتركه فرضا كما في الفجر والجمعة وكذا لو ترك القراءة في احدى الاوليين ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه ولا يشترط نية الاقامة في دخول وطنه فلو نوى في غير وطنه اقل من خمسة عشر يوما لا

مد اذ يكون حينئذ المبيت اصلا والاخر تبعا فلو دخل الحاج مكة ايام عشرة في حجة ونوى الاقامة لم تصح نيته لانه يخرج الى منى وعمرات فصار كنية الاقامة في غير موضعها وانما جدد عوده الى مكة فتصح كالونوى من كان مبيتا باحدها كذا في الحاشية والدور
مد اعلم المسافر يقول غدا اخرج الى الطريق او بعد غد مثلا فلو الغد فلم يتسره الخروج بل بقي سنيين والحال انه يقول كل يوم اخرج غدا لم يتسره الخروج لا يصير مقيما وقال الشافعي يقصر ذلك المسافر الى ثمانية عشر يوما ثم يتم وفي قول الى سبعين يوما ثم يتم في ذوات الاربع
مد اي عرض المسافر قوله يعلم اي المسافر انه اي الغرض

لا يزول حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما بموضعين مكة ومنى لان يكون بيتوته في احدهما وان كان يقول غدا اخرج او بعد غد اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو نوى سنيين عديدة وفي الغياثة المسافر اذا دخل مصر على عزمه انه متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما الا اذا كان مقصودا يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم ينو الاقامة ولا تصح نية الاقامة من العسكر في دار الحرب بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح منه ولا تصح نية الاقامة في الصحراء الا من اهل اخبية فانهم لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكافرة ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونووا الذهاب الى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا مسافرين والا فلا الكافر في دار الحرب اذا اسلم فهو على اقامته ولو خاف فقر منهم يريد السفر ثلاثة ايام تعتبر نيته ويصير مسافرا في الصحيح والمعترف في السفر والاقامة في الامم دون التبع كاخليفة والامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع ابيه والاستاد مع تلميذه ولا فرق في الجندی مع الاميرين ان يكون مرزوقا من الامير او من بيت المال وقدامه السلطان بالتوجه معه هو الصحيح بخلاف المنطوع بالجهاد ومن حمل رجلا ظملا ولا يملك المحمول ابن يذهب به فان سأل فلم يجبه يتم حتى يسير ثلاثا ثم يقصر وكذا الاسير في يد العدو وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع اذا لم يعلم قصد متبوعه وسأله فلم يجبه فانه يعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق خلافا

مد ما قاله في القنية من انه اذا لم يكن العسكر مرزوقا من الامير فليس يتابع له لكن يمكن حمل ما في القنية على المنطوع بالجهاد والله تعالى اعلم

مد اي عرض المسافر قوله يعلم اي المسافر انه اي الغرض
مد اعلم المسافر حقيقة اذا نية الحكمة حاصلة كاذكر في دخول الحاج الشام والله في التوفيق
مد سواء كانوا في انبياء او حاصروا حصنا او كانوا ساكنين في بيوت دار الحرب وكذا لو حاصروا اهل البغية في دارنا للرد بين الفرار والقرار في كلها
مد جمع الحيا بكسر الحاء المعجمة وفتح الباء الموحدة مدا بالتركية يوكدن بالفتح جادده دير كالا شراب والاكراد والفرقا
مد اي بين ذلك الموضع وبين الموضع الاول الذي قاموا فيه وقوله مسافة سفر فاعل ظرف او مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم
مد اي وان لم يكن بينهما مسافة السفر او لم يكن هنا ما يكفيهم فلا يصيرون مسافرين
مد اعلم ان هذا هو الوجه في الجبل ما يليق به
مد ولولم تستوف معيها من المهر قال في الحاشية لكن قال في الدراية ان لم تستوف لا تكون تبعا للزوج قبل الدخول بالا اتفاق ولا بعده عند ابي حنيفة ومالك في الدار مسج

بہارِ نبویہ عند مسعودی ج ۱ ص ۱۰۷

المسافر ثلثة ايام ولا فصل في هذه
النصوص بل هو مسافر وما فر على ان الله تعالى يمنع نعيمه عن عباده في الدنيا لمصبتها والاما اباح لهم التكاثر والبيع والشراء
وغير ذلك من العقود الشرعية التي شرعها من نعمه ولا يناقض ذلك الضرورة كما كل الميتة ونحوها لاننا نقول فينبغي ان
يقصر على قدر الضرورة ولا يباح الزائد كما كل الميتة ولا فائده والقياس على عدم جواز صلوة الخوف للبغاة وقطاع
الطريق غير صحيح لان المعصية في حقهم في نفس الصلوة اذ قصدوا بها حبيذاً بحازية الله ورسوله والمعصية فيما تخفى فيه فما تعلقت
به الصلوة ونحوها من الرخص لا في عينها فصار كالصلوة عند المنعوق في التوبة المنعوق وكالزنى في حق ثيوت النسب مع الوطء في حق

شماره ۱۰۰ - فصلنامه علمی و پژوهشی

0.70

1

من قول من ترك ذكر المسك والرسائق واما القدرة فقد ذكرها بقوله ينفذ ويقوم بطريق ذكر المسبب واردة
السبب قوله بناء على رادة القدرة والترك فقوله شأن القدرة الى آخره فاعلم الاول وقوله ولا يكون الى آخره فاعلم

الاول الثاني
من قول من تجاوز اجمعة في قضاء المصير بكسر الفاء وفتح النون الممدودة موضع خال عن لزعة في اطراف مصر وقوة اوتية
قوله وهو ما اتصل به اي موضع اتصل بمصر اعد لمصالح اهل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ وهو اثنا عشر الف خطوة

كذا نقل عن الولوالجي فلولم يتصل بالمصر
بل كان بينه وبين مصر فرجة من المزارع
ولما لا يكون قضاء كذا في ابن ملك
وقيل الاتصال ليس بشرط كذا نقل عن ابن
الكثير

من قول من رخص الخيل بالتركية آت
وفرس قوشد يروى تعليم ايتك

من اقامة الجمعة بمكة وهي قرية بين
مكة وعمرات تؤدي فيها اركان الحج في
موسم ووقته وهو عشر ذي الحجة وخمس
ايام

من قول من قرية ولا تجوز اجمعت
في القرية ولم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام
امر باقامة الجمعة فيها واما المدينة فان لها
قوى كثيرة ودليلها ان من مصر في ايام
موسم الحج ينقل عن بعض الفضلاء ان المراد
في الكعبة في قوله تعالى هذا بالغ الكعبة
هو منى لان الهدايا لا تخرج ولا تزدج الا
في منى فقد سماها الله تعالى باسم مكة
فدل على ان منى في حكم مكة كذا في كتابه

من اقامة الجمعة لا تجوز بالاتفاق
لغيبور ولاية امير الحاج لان ولايته مقصورة
على امور الحج والجمعة ليست من امور الحج
ولا تجوز اجمعة بعمرات لانها مفازة
كذا نقل عن الدر

من اقامة الجمعة تجوز في المواضع
العدة لان في المصير في موضع او موضعين
حرم عظيم في المدن الكثيرة سيما مثل مصر
والقسطنطينية المحروسة وهو مدفوع

من على المذهب وعليه الفتوى لا في اجماع
من غير قد تكون فتى عظيمة لا يمكن ان فاعلمها وقد امرنا بتسكينها
من اي ولاجل الاختلاف في القدرة والاختلاف في المصير قالوا الى آخره واختلافوا في نيتها فيل ينوي السنة وقيل لها
يوم والا حوط ان يقول نويت آخر ظهر ادركت وقته ولم اهل بعد قاله الشارح بدل ولم اهل ولم يسقط عن كذا في كتابه
من اي وان لم يكن عليه ظهر فاشتهر وقد صحت جعته فيكون نقلا واما ان لم تصح اجمعة فهذه الاربعة فهو هذا اليوم

من قول من ترك ذكر المسك والرسائق واما القدرة فقد ذكرها بقوله ينفذ ويقوم بطريق ذكر المسبب واردة
السبب قوله بناء على رادة القدرة والترك فقوله شأن القدرة الى آخره فاعلم الاول وقوله ولا يكون الى آخره فاعلم

من قول من تجاوز اجمعة في قضاء المصير بكسر الفاء وفتح النون الممدودة موضع خال عن لزعة في اطراف مصر وقوة اوتية
قوله وهو ما اتصل به اي موضع اتصل بمصر اعد لمصالح اهل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ وهو اثنا عشر الف خطوة

من قول من ترك ذكر المسك والرسائق واما القدرة فقد ذكرها بقوله ينفذ ويقوم بطريق ذكر المسبب واردة
السبب قوله بناء على رادة القدرة والترك فقوله شأن القدرة الى آخره فاعلم الاول وقوله ولا يكون الى آخره فاعلم

من قول من تجاوز اجمعة في قضاء المصير بكسر الفاء وفتح النون الممدودة موضع خال عن لزعة في اطراف مصر وقوة اوتية
قوله وهو ما اتصل به اي موضع اتصل بمصر اعد لمصالح اهل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ وهو اثنا عشر الف خطوة

من قول من ترك ذكر المسك والرسائق واما القدرة فقد ذكرها بقوله ينفذ ويقوم بطريق ذكر المسبب واردة
السبب قوله بناء على رادة القدرة والترك فقوله شأن القدرة الى آخره فاعلم الاول وقوله ولا يكون الى آخره فاعلم

من قول من تجاوز اجمعة في قضاء المصير بكسر الفاء وفتح النون الممدودة موضع خال عن لزعة في اطراف مصر وقوة اوتية
قوله وهو ما اتصل به اي موضع اتصل بمصر اعد لمصالح اهل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ وهو اثنا عشر الف خطوة

من قول من ترك ذكر المسك والرسائق واما القدرة فقد ذكرها بقوله ينفذ ويقوم بطريق ذكر المسبب واردة
السبب قوله بناء على رادة القدرة والترك فقوله شأن القدرة الى آخره فاعلم الاول وقوله ولا يكون الى آخره فاعلم

من قول من تجاوز اجمعة في قضاء المصير بكسر الفاء وفتح النون الممدودة موضع خال عن لزعة في اطراف مصر وقوة اوتية
قوله وهو ما اتصل به اي موضع اتصل بمصر اعد لمصالح اهل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ وهو اثنا عشر الف خطوة

من قول من ترك ذكر المسك والرسائق واما القدرة فقد ذكرها بقوله ينفذ ويقوم بطريق ذكر المسبب واردة
السبب قوله بناء على رادة القدرة والترك فقوله شأن القدرة الى آخره فاعلم الاول وقوله ولا يكون الى آخره فاعلم

من قول من تجاوز اجمعة في قضاء المصير بكسر الفاء وفتح النون الممدودة موضع خال عن لزعة في اطراف مصر وقوة اوتية
قوله وهو ما اتصل به اي موضع اتصل بمصر اعد لمصالح اهل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ وهو اثنا عشر الف خطوة

من قول من ترك ذكر المسك والرسائق واما القدرة فقد ذكرها بقوله ينفذ ويقوم بطريق ذكر المسبب واردة
السبب قوله بناء على رادة القدرة والترك فقوله شأن القدرة الى آخره فاعلم الاول وقوله ولا يكون الى آخره فاعلم

من قول من تجاوز اجمعة في قضاء المصير بكسر الفاء وفتح النون الممدودة موضع خال عن لزعة في اطراف مصر وقوة اوتية
قوله وهو ما اتصل به اي موضع اتصل بمصر اعد لمصالح اهل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ وهو اثنا عشر الف خطوة

من قول من ترك ذكر المسك والرسائق واما القدرة فقد ذكرها بقوله ينفذ ويقوم بطريق ذكر المسبب واردة
السبب قوله بناء على رادة القدرة والترك فقوله شأن القدرة الى آخره فاعلم الاول وقوله ولا يكون الى آخره فاعلم

من قول من تجاوز اجمعة في قضاء المصير بكسر الفاء وفتح النون الممدودة موضع خال عن لزعة في اطراف مصر وقوة اوتية
قوله وهو ما اتصل به اي موضع اتصل بمصر اعد لمصالح اهل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ وهو اثنا عشر الف خطوة

بذلك بخلاف القاضي حيث لا يملك الاستخلاف ان لم يؤذن له فيه والفرق ان الجمعة موقلة فتؤخرها فالامر باقامتها مع العلم بان المأمور عرض له الاعراض المؤدية الى التفويت امر بالاستخلاف في ذلك بخلاف القاضي لان القضاء غير موقت فالكسب شرح الهداية في كتاب ادب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن سمعها فلا لا ينهض عنها من شرائط افتتاح الجمعة بخلاف ما لو سبق له ان سمع الخطبة لان الخطبة لا تنقض جند مان وليس بمقتضى الخطبة شرط الافتتاح وقد وجد في حق الامم بخلاف المستعير فان له ان يعبر لا يملك المنافع لنفسه فكان له تمليكها والقاضي انما اذن له ليعمل لغيره وهذا ما قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له اقامة غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له اقامة غيره مقامه ففهم بعض الفضلاء من هذا ان الاستخلاف انما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته ان الاستخلاف لا يجوز في الخطبة اصلا ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما احدث الامام الا اذا كان مأذونا من السلطات لا للاستخلاف اعتمادا منه على التشديد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وانت خير بان اطلعت وفهم المذكورين المأذون في الجمعة وبين القاضي فيصير اطلعت الا استخلاف في الخطبة وفي الصلوة غاية ما في الباب انه اذا خطب وان تكون بحضور الجماعة ولو خطب وحده ثم حضر الجماعة فصل بهم لا يجوز ولا يشترط الاحضورهم عندئذ لا سيما هم لها يستأنف الظاهر ولا يبينه عليها عندنا خلافا للشافعي الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور بشرط كونها في الوقت لا تصح قبل وان تكون بحضور الجماعة ولو خطب وحده ثم حضر الجماعة فصل بهم لا يجوز ولا يشترط الاحضورهم عندئذ لا سيما هم لها ذكر طويل يسمى خطبة وواجبها كونها مع الطهارة والقيام وستر العورة وسنتها كونها خطبتين بجلسة بينهما تشتمل كل منهما على الحمد والشهد والصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاولى على تلاوة آية والوعظ والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بدل الوعظ وهذه كلها فرائض عند الشافعي فلو قال الحمد لله اوسبحان الله اولا اله الا الله ونحو ذلك اجزؤه ان كان على قصد الخطبة عند أبي حنيفة رحمه الله بخلاف ما لو عطف فخذ لاجله فانه لا يجزئ عنها ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا ولو خطب فقهر من كان حاضرا وجاء آخرون فصلي بهم اجزاء ثم ولو خطب بعد ذلك ففوضها في منزلة ثم جاء فصلي يجوز ولو تغدى فيه او جامع فاعتسل

مد اي ذكر الخطبة مطلق ذكر الله طويلا كان او قصيرا لكن بنية الخطبة عند أبي حنيفة روح لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كونه ذكرا طويلا او قصيرا فكان الشرط المذكور الا عام بالليل القطعي غير ان المأثور عنه عليه الصلاة والسلام الذكر المسمى خطبة والمواظبة عليه فيكون واجبا اوسنة وقد روى ان عثمان رضي الله تعالى عنه اول خلافة صعد المنبر لاجل الخطبة فلما قال الحمد لله ارجع عليه فبقيت الجهرى اي وقع الحصر والخطب عليه فنزل فصلي ولم يتكلم عليه احد فكان اجزاء منهم على الاكثفاء بهذا القدر كذا في الكبير تفصيله

تلا فانه لم يرد انه عليه الصلاة والسلام او واحد من خلفاء الراشدين وغيرهم صلاها بدون الخطبة في من جلا حتى كانت شرطا وشرط الخطبة كونها في الوقت قبل الصلوة ولا تصح قبل الوقت لان الوقت من جهل المتصوبيين المقيدين بها فانه

مد وقع الاجماع على شرطيتها من غير مخالف وانما اختلفوا في اقل عددهم فعند أبي حنيفة ومحمد وزفر ثلثة رجال مكلفين سوى الامام كذا في الكبير

مد وليس المراد منهم من كان صاحب العذر بل هم الاعبي والمقعد ومقطوع الرجلين ونحوهم لانه لا تصح اقامة صاحب العذر بالا حواء قوله لا تجب عليه اي لا تصح اقامة من لا تجب عليه الجمعة بان كان مافرا او عذرا او غيرها الجمعة عند زفر لشرط وجوبها عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس مانع فيهم بل للتخفيف عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخيص فهم كغيرهم فيجوز انما هم كذا في الكبير

فاغتسل يستقبل الخطبة وقيل في التغدى لا يستقبل ولو خطب جنبا فاغتسل يستقبل الكل في شرح الهداية للسروجي الشرط الخامس الجماعة واقامهم ثلثة سوى الامام وعند أبي يوسف ثلثان سواء وعند الشافعي اربعون وهو مذهب احمد وعند مالك من يقرى بم قرية وفي رواية ثلثون ويشترط كون الجماعة رجلا عاقلا فلا ينعقد بالنساء والصبيان لا كونهم احرارا او مقربين فتعقد بالعبد والمساكين وتصح امامتهم فيها وكذا المرضى ونحوهم من العذر ودين خلافا لغيره لا تصح اقامة من لا تجب عليه فيها ويشترط بقاء الجماعة الى السجدة الاولى عند أبي حنيفة رحمه الله فلو نفروا قبلها او نقصوا يستقبل من بقي الظاهر وعندهما يشترط بقاءهم الى التيممة فلو نفروا بعدها يتيم من بقي الجمعة وعند زفر يشترط بقاءهم الى القعود قدر التشهد فيها الشرط السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان ونحوه اتفق باب قصره وصلى فيه ينحسم لا تجوز جعته وان فتحه واذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا اولا ويستحب التكبير الى الجمعة والفصل والتطيب والسواك ولبس احسن الثياب ويجب السعي وترك الاستغفار بالاذان الاول وهو الذي على المنارة بعد دخول الوقت وقبل الذي بين يدي المنبر والاول اصح واذا صعد الامام المنبر يجب على الناس ترك صلوة النافلة وترك الكلام عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا بياح الكلام حتى يشرع في الخطبة ويكره والخطيب بخطب قارة القرآن ورد السلام وتشميت العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي لا فعلن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله انه ينعت وعز في يوسف رحمه الله

مد اعمالا اجازة الكلية للناس في دخول مكان صليت فيه الجمعة

مد اعمالا اجازة الجمعة من اول النهار من طلوع الشمس والغيم لقوله صلى الله عليه وسلم من غنسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا اقره ومن راح في الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا تخرج الامام حضرت الملا فمكنه يستمعون الذكر رواه الجماعة الا ابن ماجه كذا في الكبير

مد لقول تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع قال القاضي وانكروا المعاملة بين مثل البيع والشراء وسائر امور الدنيا

مد اي الاذان الاول في هذا الزمان وهو مثل ما على المنارة واما باعتبار المشرعية فالاذان الاول وهو الذي يقرأ بين يدي المنبر لانه كان اولاً في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وزمن ابي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الروايات كثر الناس كذا في الكبير

مد اي الكلام الاخرى وكذا يباح عند أبي يوسف اذا جلس الامام بين الخطبتين وعلى قولهما لا يكره الترقية المتعارفة في زماننا وهي ما يقرأ المؤذن بصعد الامام على المنبر وعلى قول أبي حنيفة يكره الترقية واما الترقية ونحوها حال الخطبة فمكروه اتفاقا كذا في الخامسة نقله عن لدره

مد حال من فاعل يكره قدمه على ذي الحال وهو قراءة بطول الفاعل بسبب العطف فلو اخراخا لم يعد عن العامل وتشميت العاطس بالتركية اخبر ان يكسبه به يرحله الله ديمك

مد معطوف على ما قبلها ويستثنى منه تحذير من خيف هلاكه لان التحذير حتى ادعى وهو محتاج اليه يرجح حاله والانصاف حواءه تعالى ومبناه على المسامحة كذا في الخامسة

مد و... والصلوات ان يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماع اسمه بقلبه قوله بحمد الله تعالى في نفسه اي بلا تكلم ولو سار فقله ولا يجهر ولا يتكلم ولو سار بقريته ولم يتكلم بلسانه والله تعالى اعلم

مد اي حين اذا شرع الامام مدح الظلمة يعني ان الغاية ليست بداخله في المغيا في قوله الى ان يشرع قوله ولذا اي لما ان الخطباء يمدحون الظلمة... لان مدح الظلمة ظلم لكون المدح اعانة على ظلمهم فلما كان الخطباء وظالمين يمدحهم كان استماع مدحهم ظلما والله اعلم بحقيقته

انه يصل سراً وبه اخذ بعض المشايخ والاكثر على انه يصوت وفي الحجة لو سكت فهو افضل وعن ابن حنيفة رحمه الله اذا عطس بمحمد الله تعالى في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح وكذا الوسمت او ورد السلا في نفسه جاز وكذا الواشار برأسه او عينيه او بيده عند رؤية المنكر ولم يتكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصاف الى ان يشرع في مدح الظلمة فلا يجب حينئذ ولذا ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا افضل كيلا يسمع مدح الظلمة لكن الصحيح ان القربا افضل والبعد يجب عليه الانصاف في الصحيح وقيل يجوز له القراءة ونحوها وعن ابن يوسف رحمه الله انه كان ينظر في كتابه ويصلح بالقلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين يديه الاذان الثاني ويستحب القوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة لكن الرسم الآن انهم يستقبلون القبلة للخرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروجي فاذا فرغ من الخطبة قاموا وصلى بهم ركعتين على ما هو المعروف يقرأ فيها قدر ما يقرأ في الظهر من مسائل متفرقة ومن ادرك الامام فيها صلى معه ما ادركه وبني عليه الجمعة ولو ادركه في التشهد او في سجود السهو وقام محمد ان ادركه معه ركوع الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركه فيها بعد ذلك بنى عليها الظهر واذا صعد الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم عندنا خلافا للشافعي واحمد وكل بلدة فتحت بالسيف يخطب فيها بالسيف كمكة والتي اسم أهلها ملوعاً كالمدينة يخطب فيها بلا سيف وفي النابيع الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشد الكراهة وهو قول ابن حنيفة وابن يوسف كذا في الكبير

مد سواء وجد المدح للظلمة او لا لما من ولقوله عليه الصلاة والسلام احضروا الذكر وادنو من الامام فان الرجل لا يزال يباعد حتى يؤخر في الحجة وان دخلها ربه ابو داود وكما مبلان الدنو فضيلة فلا تترك لاجل ما يجاورها من معصية غيره كذا في الكبير

مد فان كانوا اكثر من واحد اذن واحد منهم وايراد ضيعة الجمع بالنسبة الى المساجد المتعددة ونقل عن الدر اذا كانوا اكثر من واحد يؤذنون واحداً بعد واحد ولا يجتمعون انتهى يعني في اذان واحد تكتف لم اطلع على تعدد الاذان غير لما ثور في محل الاذ يكون التعدد باعتبار الاذان في الجمعة فقط والله ولي الارشاد الى طريق الرشاد

مد لان الجمعة بدل من الظهر وان قرا سورة الجمعة واذا جازك المنافقون وسبح اسم ربك ونحوها تبركا بالماثور عنه عليه الصلاة والسلام لكان حسنا لكره يترك احبانا ثلاث يوم العامة وجوب طلبة

مد بناء على القول به في الجمعة لما أخرجه الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون واوتوها تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا وهذا مطلق يشمل ما اذا ادرك بعد التشهد او في سجود السهو

مد اي على ما ادى من التسمية لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لغوات بعض الشرائع في حقه فيصلح اربعا اعتبارا للظهر كونه يوم الجمعة ويقعد على الركعتين لا محالة اعتبارا للجمعة ويقرا في الآخرين لاحتمال الغلبة كذا في الكبير مد اي في البلد المفتوح بالسيف على المنبر ليريم انها فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فالسيف باق في ايدي المسلمين كذا في الدر

مد اي على الجمعة قبل الفراغ اي قبل صلاة الامام من صلاة الجمعة

مد عن اداء الجمعة بعد ما سعى فوجع قبله يجب عليه الاعادة

مد اي هذا الرجل الذي صلى الظهر فلو لم يشرع لم يعد الظهر

مد لان السعي من فرائض الجمعة وانه صاعها للامر والاشتغال بقرا تضييعة الخطبة بها يطل الظهر كالغريفة والمغني في السعي الانقصال عن داره فلا تبطل قبله على المختار دأما

مد ولا ينتقض ظهره اذا لم يشرع في الجمعة لانه لم يرغب في الجمعة فصار كالمخرج من بيته وسعى تكتف لا يصعد الجبل

مد فيقال بطريق اللغز اي جماعة للصلاة مكروهة فكل جماعة المعذرين والمبشرين

مد لان الصلاة والخطبة كشي واحد اذا قصر الجمعة كان للخطبة فلا يقيمها انسان

مد حتى لو خطب صبي باذن السلطان وصل بالغ جاز كذا نقل عن الدر وهذا يصح بما علم من التعبير

مد لان فرض الوقت الجمعة فاذا خاف قوتها سقط الترتيب وكما ان فرض الوقت الظهر فاذا لم يخف قوتها سقط الترتيب عندها

مد يعني لو امتلاء المسجد فان تخطى اثنان بقا والصفوف بالخطوة يتأذى الناس

مد سوار شرع الامام في الخطبة اولاً

مد في سورة عدم الا بذار باحد

وصف السلاطين بما ليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي الكذب ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الامام لجمعة ولا عذر له صحت ظهره خلافا لثوري والثلاثة لكنه يكون عاصياً بترك الجمعة ثم ان بداله ان يصل الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطل ظهره بمجرد السعي سواء ادركها او لا حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة او بداله ان يرجع فرجع وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة ولو كان من صلى الظهر معذورا كالمسافر ونحوه فسعى اليها قيل لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقاً والصحيح من المذهب عدم الفرق بين المعذور وغيره ولو كان في الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا ينتقض والذكر ينبغي انه لو شرع في الجمعة ينتقض ويكره للمعذرين والمبشرين اداء الظهر بجماعة في المصبر يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده ويستحب للمبشرين ان لا يصلوا الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لربما البز في كل ساعة والاولى ان لا يصلوا الا من خطب ولو صلى غيره جاز وان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصل الفجر ان كان في الوقت ساعة وان فاتته الجمعة صلى الظهر وقال محمد رحمه الله ان خاف فوت الجمعة لا يقطعها ومن حضر المسجد ملائ ان تخطي يؤذي الناس لا تخطي وان كان لا يؤذي احداً بان لا يبطأ ثوباً ولا جسداً بالأس بان تخطي ويدنو من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر عن صاحبنا لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ فعلى هذا جواز التخطي مشروط بشرطين احدهما ان لا يؤذي احداً والثاني ان لا يكون الامام

من فلان يتخطى فان قلت ان يتخطى وقال تفسحوا فما الحال قلت فيقول اولاً تفسحوا ثم يتخطى والله اعلم لان الابداء حرام لما روي عن معاذ بن انس الجهمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً الى جهنم كبري مقيد بان يكون في الوراء مكان ولم يوجد في المقدم كذا في الكبير
 بعد لان يتخطى حينئذ عمل وهو ايضا حرام في حال الخطبة فلا يرتكبه لاجل امر مستحب ولذا قال عليه السلام للذي رآه يتخطى الناس ويقول افسحوا اجلس فقد اذيت لانه قد خطى وقت الخطبة واذا هو وجعل ماروياً الترمذي عن معاذ بن انس الجهمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً الى جهنم كبير

من عدم وجوبها قبل وتوجه الخطاب بالسعي اليها بعده هو الصحيح والله سبحانه اعلم بكتير

من اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وقسمية محمد اياها سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لكونها وجبت بالسنة الا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر بعدم الترك والاختيار في عبادات الائمة والمشايخ يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب وتكملة العدة وتكبيره والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاولى اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفي الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلوات الخلفاء الراشدين والائمة المهتدون من غير ترك وهي من اعلى الدين فكانت واجبة وتحدث الاعراب قال هل على غير من لا ينافيه لان الاعراب لا تجب عليه اذ من شرائطها المصير بكبير

من ويستحب صلوة العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستباك والتطيب واللباس الحسن الثياب والتكبير الى المصل لان يوم اجتماع للعبادة كالجمعة كذا في الكبير

من اغناء فقير ليتفرغ قلبه للصلوة لانه صلى الله تعالى عليه وسلم امر بان ذكاة الفطر قبل خروج الناس الى الصلوة رواه البخاري
 من قال ابو حنيفة اسراراً تكبير في الطريق يوم الفطر افضل وقالوا الجهر افضل لكن هذا في الرواية الاولى واما في الثانية فانفقوا على ان الجهر افضل كذا في الثانية
 من لما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فمصل ثم خطب ولم يذكر يعني ابن عباس اذا نال اقامة ولا المتوارث ولانه اجمع عليه قوله ويتلى اي يقرأ سبحانه اللهم وبعده آه

الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طوال المفصل لا سيما في ايام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال هو الصحيح
 فعل في صلوة العيد صلوة العيد واجبة على من يفرض عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط لها جميع ما يشترط للجمعة وجوباً واداء الا الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئاً قبل الصلوة والاولى ان يكون تمر ان تيسر والا فشيئاً حلواً ويوم الاضحية يؤخر الا كل الى ما بعد الصلوة وقيل هذا في حق من يضيق لافحق غيره والا ولا اصح والاصح انه لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تركه هناك ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر ويستحب التوجه الى المصلي ما شياً ان قدر ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير جهراً في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقاً ويوم الفطر لا يجزئ عنده الى حنيفة
 وعندهما يجزئ وهو رواية عنه والخلاف في الافضل اما الكراهة فنقطة عن الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوصوله الى المصلي وقيل لا يقطعه ما لم يفتح الصلوة ويكره النفل قبل صلوة العيد وقد تقدم واذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخروج وقت الكراهة يصلي الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت سترته ويثنى ثم يكبر ثلاث تكبيرات يتصل بين كل تكبيرتين

من اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وقسمية محمد اياها سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لكونها وجبت بالسنة الا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر بعدم الترك والاختيار في عبادات الائمة والمشايخ يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب وتكملة العدة وتكبيره والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاولى اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفي الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلوات الخلفاء الراشدين والائمة المهتدون من غير ترك وهي من اعلى الدين فكانت واجبة وتحدث الاعراب قال هل على غير من لا ينافيه لان الاعراب لا تجب عليه اذ من شرائطها المصير بكبير

من ذلك القول الظاهر قول مالك ايضاً يكبره ويقرأ فيها اي يقرأ القرآن فاتحة وسورة في الركعتين بعد اداء التكبير ثم ليؤد بها قبل الصلوة من لم يؤد بها ولكن ينبغي تعليم الخطباء اياها في الجمعة التي قبلها حتى يتداركوا اعطائها ولكن لم يرد عمل وهكذا حكم احتجج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم قاله في الدر قوله وفي الاضحية اي وجب فيه احكام الاضحية لان الخطبة في الاضحية تعليم احكام وقتها ووقت الاضحية وتكبير التشرية

ثلاث بسكنة قدر ثلاث تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهم وتوسلها في ثنائهن ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ فاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية مبتدئاً بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلاث تكبيرات على هيئة تكبيرات في الاولى ثم يكبر ويركع فالزوائد في كل ركعة ثلاث عندنا والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى ستاً وفي الثانية خمساً ويقرأ فيها بعد التكبير وقال الشافعي في الاولى سبعاً وفي الثانية خمساً ويقرأ فيها بعد التكبير ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيها بالتكبير ويعلم الناس في الفطر احكام صدقة الفطر ونحو الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشرية وهي سنة ويستحب فيها ما يستحب في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب تكبيراً للشهود ومن لم يدرك صلوة العيد مع الامام لا يقضيها وان حدث عذر منع الناس عن الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواتها من الغد قبل الزوال وان منع عذر في اليوم الثاني لم يتصل بعده بخلاف الاضحية فانها تتصل في اليوم الثالث ايضاً ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا ان اخرها بلا عذر الى اليوم الثاني والثالث جاز ولكن مع الانهاء ولا تصليان بعد الزوال على كل حال

من اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وقسمية محمد اياها سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لكونها وجبت بالسنة الا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر بعدم الترك والاختيار في عبادات الائمة والمشايخ يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب وتكملة العدة وتكبيره والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاولى اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفي الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلوات الخلفاء الراشدين والائمة المهتدون من غير ترك وهي من اعلى الدين فكانت واجبة وتحدث الاعراب قال هل على غير من لا ينافيه لان الاعراب لا تجب عليه اذ من شرائطها المصير بكبير

من اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وقسمية محمد اياها سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لكونها وجبت بالسنة الا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر بعدم الترك والاختيار في عبادات الائمة والمشايخ يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب وتكملة العدة وتكبيره والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاولى اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفي الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلوات الخلفاء الراشدين والائمة المهتدون من غير ترك وهي من اعلى الدين فكانت واجبة وتحدث الاعراب قال هل على غير من لا ينافيه لان الاعراب لا تجب عليه اذ من شرائطها المصير بكبير

من اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وقسمية محمد اياها سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لكونها وجبت بالسنة الا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر بعدم الترك والاختيار في عبادات الائمة والمشايخ يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب وتكملة العدة وتكبيره والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاولى اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفي الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلوات الخلفاء الراشدين والائمة المهتدون من غير ترك وهي من اعلى الدين فكانت واجبة وتحدث الاعراب قال هل على غير من لا ينافيه لان الاعراب لا تجب عليه اذ من شرائطها المصير بكبير

من اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وقسمية محمد اياها سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لكونها وجبت بالسنة الا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر بعدم الترك والاختيار في عبادات الائمة والمشايخ يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب وتكملة العدة وتكبيره والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاولى اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفي الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلوات الخلفاء الراشدين والائمة المهتدون من غير ترك وهي من اعلى الدين فكانت واجبة وتحدث الاعراب قال هل على غير من لا ينافيه لان الاعراب لا تجب عليه اذ من شرائطها المصير بكبير

منه لانه مسروق وهو منفرج فيما يقضى وفاتت الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف فانت الفعل فانه ياتيه بعد فراغ الامام كفات الركعة مثلاً كذا في التكبيرة وهو تعليل لقوله ثم للعيد
 لا تستغل بتسبيحة لانه سنة والتكبير واجب فيرجح الواجب الا ان يسعه الركوع بعد تكبيرات العيد فيسبح بعدها
 لا يرد من المقتدى الامام بان يقرأ في الركعة لان المقتدى جعل الامام حاكماً على نفسه بسبب
 الاقتداء به فينبغي قوله افعال الصلاة حتى روي عنهم الاربع عشر تكبيرة يعني ان جاوزها تكبير الامام والحال ان المقتدى
 يسبح تكبيرة ٢

هذا المقتدى لا يكبر في الزائدة على افعال الصلاة لان الامام مخطئ حينئذ يقتضيه ولا يجوز الاتباع بالمخطئ يقينا ٢

لا خلاف لالامام حكماً بكونه الامام ولو ذهب الى تحديد الوضوء مثلاً

منها لا يقرأ في الصلاة تمت بالكتاب في السنة فلا يفتقنها ٢

قوله سبق ركعة بصيغة المجهول اي سبق الامام المقتدى بركعة في صلاة العيد يقرأ المقتدى آه لان البدأ يكون موافقاً لقول علي رضي الله تعالى عنه بناء على ما روي في التكبير من مذهبه انه يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين ٢

منه وذكر في النوادر انه يكبر ثم يقرأ لانه يقضى اول صلوة في حق الاذكار وحلها وهو طاهر الرواية ان البدأ بالتكبير تؤدي الى المولاة بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بدأ بالقراءة يكون موافقاً لعل ما روي من مذهبه انه يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين ٢

منه وفي المنبرات عزان المبارك في تعليم الاطفال وحلق الرأس في العشر قاله لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك فلا يجزئ التأخير انتهى وما روي في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر وادب بعضكم ان يفتي فلا يأخذ شعراً ولا يقلم ظفراً فهذا محمول على الندب دون الوجوب بالاجماع ٢

منه اي تأخير التقليم ونحوه الكراهة فانه لا يباح ترك قلم الاظفار ونحوه فوق اربعين يوماً ٢

منه روي عن ابي امامة الباهلي واثبت بن الاسقع انها كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد حديث ابي امامة جيد وروى عنه ابن سعد وقال ابن عباس وذكر هذه المسئلة في القضية واختلاف العلماء فيها ولم يذكر الكراهة عن اصحابنا وعن مالك انه كرهه وقال هو من فعل الاعاجم وعن ابي ذر عن ابي انس بن مالك انه لا بأس به لما فيه من الاثر والله اعلم ٢

منه وذكر في النهاية عزاب يوسف وعبد في غير رواية الامبول انه لا يكره لما روي ان ابن عباس فعل ذلك بالبصرة وهذا يقيد ان يقال من رواية الامبول الكراهة ويدل عليه التعليل بان الوقوف مهدمة في مكان مخصوص فلا يكون قرينة في غيره والرواية عن ابن عباس محمولة على انه لم يقرأ الدعاء لا للتشبيه بأهل الوقت وعن مالك انه سئل عن هذا فقال ليس هذا من امر الناس وانما ما يتبع هذه الاشياء البديع انتهى فمراده بالانسان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من امرهم فهو بدعة والتدعة اذا لم تستلزم سنة فهي بدعة وقاله عطاه انما استلقت الا تخطو بنفسك عشية عرفة فافعل انتهى وهذا هو المعتقد والله سبحانه اعلم ٢

والتعريف الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع عشية عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون بأهل عرفات ليس بشئ قيل اي ليس بشئ مندوب ولا مكروه وقيل يكره وهو الظاهر وتكبير التشرية عقيب الصلوات قبل سنة عند والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة والحريه والذكورة وكون الصلوة فريضة اذ يتجماعة مستحبة في المعصر هذا كله عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب على مسافر ولا عبد ولا على امرأة الا اذا اقتدوا بمن يجب عليه ولا يجب عقيب الواجب كالوتر وصلوة العيد ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على المعذور الذين صلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة ولا على اهل القرى وعندنا يجب على كل من يصلي المكتوبة وابتداءه فجر يوم عرفة عندنا وعند مالك ظهر يوم النحر وآخره عصر يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله فيكون ثمان صلوات وعصر آخر ايام التشرية عندنا فيكون ثلاثاً وعشرين صلوة والعمل على قولهما وسفته ان يقول بعد السلام الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مرة فهو تكبير ثمان قبل التهليل وتكبيرتان بعده وعند الشافعي قبل التهليل ثلاث تكبيرات امام نسي التكبير وقام وذهب في المخرج من المسجد يهود ويكبر وان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يري التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده ترك صلوة في ايام التشرية فقتضاها فيها من ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقتضى فيها او بالعكس لا يكبر وكذا لو تركها فيها فقتضى فيها من عام آخر اعتدت عندنا سقط التكبير ولو سبقه كبر ولا وسمي

منه لقوله قال واذكروا الله في ايام معلوماً على ما رويهم من بهيمة الانعام الآية ولما اظنبت عليه السلام من غير ترك والحفاه الراشدين والصحابه كذا في التكبير ٢

منه قوله فلا يجب على مسافر الى قوله ولا على اهل القرى لف نشر مرتب دليل في حنيفة ان الجهر بالتكبير خلاف السنة ولكن الشئ ورد به عند استجماع هذه الشرائط فيقتصر على ما ورد الا ان اقتداء المسافر ونحوه للمقيم فيقتضى بطلان التبعية مثلاً

منه قاله في الدر لا بأس بالتكبير عقب العيد لان المسلمين توارثوه فيما يتابعهم في النحر وعليه البلغون ولا يمنع العلامة من التكبير في الاسواق في الايام العشر وبها أخذ نقل عن البحر والمجتبى انتهى

منه ابدأ بتكبير التشرية فجر عرفة عندنا اتممتنا وهو قول احمد والقول الاظهر عن الشافعي ايضا على ما ذكره النووي لما روي عن محمد في الاثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علي بن ابي طالب انه كان يكبر بعد صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من ايام التشرية ويكبر بعد العصر ٢

منه وهذه المسئلة مختلف فيها فيما بين الصحابة فمسك ابو حنيفة يماري عن ابن مسعود ومسك يماري عن علي وعمر وابن مسعود فعمل بقولهم في جميع الامم لانه احوط في العبادات خصوصاً في باب الذكر لو ردد الامر باكتفاء بقوله تعالى اذكروا الله ذكرنا كثيراً سيما هذه عقب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنسبة فافترعت اي من صلواتك فاقبلي اي فاجتهد في الدعاء والذكر من قبله والذكر وحده فارتب بالسؤال ولا تشا غيره ٢

منه فهو تكبيرتان آه اشارة الى ان مرة متعلقة بالمجوع لا بقوله الله اكبر فان تكبيل عليه السلام لما روي ولده اسمعيل واسحق على اختلاف الروايات وتزاد جبرائيل بالدعاء تؤدي من امراء الله اكبر الله اكبر فسمعه الذبيح فقال لا اله الا الله والله اكبر فقال ابراهيم حينئذ في كنفه وفي كنفه ابراهيم عليه السلام سمع اولاً فقال لا اله الا الله آه بهذا الترتيب فظهر ان جعل التكبير قبل التهليل ثلاثاً في السنة الشافعي لا ثبت ذلك في تكبير

من لا يؤدى في حرة الصلاة ثم بالتكبير لا يؤدى بعد الصلاة متصلا بها ثم بالتلبية لانها تؤدى خارج الصلاة من كل وجه
فلو قدم التكبير سيد لا ينال في الصلاة ولو قدم التلبية سقط التكبير والسجود لانها كلام يقطع الوصل فذلك كل ما
منه بالحاء المهملة وفتح الصاد المعجمة وهو من حضرته ملائكة الموت وقيل من حضره الموت والموت صفة وجودية خلقت
منه الحيوة وعلا منه استرخاء قدميه وانفراج انفه وانخساف صدغيه تنقية الصدع بضم الصاد بالتركية كوزايل قولاق
او اسنه ديرلر

لو اجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية بدأ بالسهو ثم بالتكبير
ثم بالتلبية ولو قدم التلبية سقط التكبير والسهو اكل في الكافي

فصل في الجنازة

يستحب ان يوجه المخرج الى القبلة على شقه الايمن والايسر
ان يوضع مستلقيا وقدماه الى القبلة ويرفع رأسه قليلا
ليكون وجهه الى القبلة ويلقن الشهادة بان تذكر عنده دون

ان يؤمر بها واما التلقين بعد الدفن فلا يؤمر به ولا ينه عنه
فاذا مات غمضت عيناه وشد لحياه بعصاة عريضة من فوق
رأسه وتمد اطرافه ويقول مغضضه بسم الله وعلى مله رسول

الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بقلبك
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويخرج ثيابه ويجعل
على سرير اولوح ويوضع على بطنه سيفا وشي من حديد ولا

يوضع على بطنه المصحف وتكره القراءة عنده حتى يغسل
ويسرع في تجهيزه اكل في شرح الهداية للسروجي وفي المحيط
لا بأس بجلوس الحائض والجنب عند الميت واذا اراد غسل

يستحب ان يضعوه على سرير اولوح قد جبرأ على دبر الجمر بالبخور
حوله وترا ثلثا وخمسا وسبعا ويوضع على قفاه ورجلاه
الى القبلة ان امكن والا فكيف تيسر ويجرد من ثيابه عندنا

وعند الشافعي انه يغسل في قميصه وتستر عورته الغليظة فقط
في ظاهرا الرواية وفي رواية يستر كل عورته من السرة الى الركبة
وهو الصحيح المأخوذ به ويلقن الفاعل على يديه خرقته

لا يستحب ان يقال ابو يوسف رحمه الله لا يستحب احدا
يوضيه فيبدأ بغسل وجهه ولا يمسح به ولا يستنشق

داود ابن ابيان قالوا ان جرد كاجرد موتانا ام تغسل في ثيابه فسمعوها من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
تعا عليه وسلم في ثيابه وروى انهم غسوه عليه عليه ثيابه وروى انهم غسوه عليه عليه ثيابه وروى انهم غسوه عليه عليه ثيابه
اغسلوا في قميصه الذي مات فيه فدل هذا على ان عاتقهم كانت جرد موتاهم من ثياب الغسل في زمنه عليه السلام كذا
في الكبير سلك قوله وهو الصحيح المأخوذ به لقوله صلى الله عليه وسلم لعل لا تنظر الى فخذ حتى ولا ميت ولان ما كان
عودة لا يسقط بالموت ولذا لا يجوز مسه ومس عظم الميت لهذا كذا في الكبير

منه وهو قول الجمهور وعند الشافعي بفعلا فاسا على وضوء الحي قلنا المضمضة اداة الماء في داخل الفم حتى يبلغ جميع
مشرته ثم اخرجها والا يستنشق ادخاله في الانف وجذبه بالنفس الى ان يحاشم ثم نثره وذلك متعذر وحقه والسكينة
قاله قاله الب الذي هو كالمحقق ان الماء يسبق منها الى حلقه فكونا ايمارا واسعا لا مضمضة واستنشاقا كبير
منه لما خرج كمن لو كان الميت جنبا او حائضا او نفسا يمسح به ويستنشق بها فاحاشا تيمما للطهارة كذا نقل من الدرر
من غسل الميت يفارق غسل الجنب على الصحيح من ثلثة اوجه عدم غسل اليدين بدأ وعدم المضمضة والاستنشق

ولا يستنشق عندنا خلافا للشافعي لكن يمسح اسنانه ولها ته

وشفتيه ومنخره بخرقه يلقها على اصبعه ويمسح برأسه في ظاهر
الرواية وهو الصحيح وقيل لا ولا يؤخر غسل رجله هذا في حق

البالغ والصبي الذي يعقل الصلاة اما الذي لا يعقلها فلا يؤمر
على ما قالوا ثم يغسل رأسه ولحيته بالخطمي العراقي من غير تبرج
ثم يفيض عليه ماء مغلي يسد او خطمي واسنانه قبل طمحه و

هو الحسن او بها بون ان تيسر شيء من ذلك والا فبمسح قراح وغسل
فلا تأمضج كل مرة على شقه الايسر فيغسل شقه الايمن حتى يصل
الماء الى تحتة ثم على شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك ولا يكتب

على وجهه ليغسل ظهره ثم يقوده بعد المرة الاولى او بعد المرتين
ويسند الى صدره او يده او ركبته ويمسح بطنه مسحا رفيقا
فان خرج منه شيء ازاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وفي البدائع

يغسل في المرة الاولى بالماء القراح ليبتل بدنه والنجاسة التي عليه
وفي الثانية بماء السدر او ماجرى مجراه وفي الثالثة بالقراح وشي
من الكافور ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا من ظفره ولا يخن

وقيل ان انكسر ظفره فلا بأس باخذه وليس في غسل استعمال
الظفر وقيل يحشى بشفة ومسامحه به ويوضع على وجهه وقيل
يحشى بخارقة كانه وفيه وجوزه بعضهم في دبره واستحب

مشايخنا قاله قاضينا واذا تم غسله نشف بثوب وجعل الحشو
على رأسه ولحيته ويكره الزعفران والورد في حق الرجال وتجعل
الكافور على مواضع سجوده وهي جبهته وانه ويدا وركبته وقد

ثم غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفعه فوض كفاية
ولو مات امرأة بين الرجال تيمم ولا تغسل فخرها تيممها
نجاسة لانه يتنجس بالموت كساوا الحيوات ولذا يتنجس البرموت فيها ولا تجوز عليه الصلاة قبل الغسل كذا في الكبير

منه بضم التاء الفوقية وفتح الباء التحتية وبهم مشددة مفتوحة وآخره بهم مخففة مضارع مجهول من باب التفعيل
او من باب التفعيل اهله تيمم حذا حذا لانه تخفيفا وهو الاظهر قوله ييممها من باب التفعيل ايضا لكنه مذكور
مبنى الفاعل وقوله تيمم من هذا الباب ايضا لكنه مجهول

وعدم تأخير غسل الرجل قوله هذا اي
التوضي بالميت آه لكن هذا التوجيه
ليس بقوي لانه يقال ان هذا السنة
الفصل المفروض للميت ولا تعلق لكون
الميت بحيث يصلح او لا كما في الجنون
كذا في الكبير ولذا قال على ما قالوا

منه لانه خرج عن التكليف بنقض الطهارة
فاخرج منه بمنزلة ما يصيب التوضي
من كالحاج كذا في الكبير

منه قوله وفي الثانية آه هذا الترتيب مروي
عن ابن مسعود وهكذا فعل الملا نكه بآدم
عليه السلام وروى جماعة عن ام عطية

قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن
نغسل ابنته يعني زينب رضي الله عنها
فقال اغسلنها وترا ثلثا وخمسا وسبعا

بما وسد واجعلن في الآخرة كافورا
ول هذا على جواز الزيادة على الثلثة
عند الحاجة بعد ان يكون وترا كذا في الكبير

منه من كحشو بالحاء المهملة اعلم في
عند غسله بالظن وكذا انه وافقه
ودبره وقيل ولكن في الدبر والقبل
مستحب عند مشايخنا

منه بالفتح بالتركية كوزايل راجع لوبر
صاروا وتدر وفدجوز اكثر العلماء
الحسوط بمسك لادوي ان عليا رضي الله

عنه اوصى ان يحسوط بمسك كان عنده
وقال انه اغسل من حسوط رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه ابن ابي شيبة
وابن السني

منه خبر لقوله ثم غسل واختلف في
سبب غسل الجمر من مشايخنا على انه
منه بضم التاء الفوقية وفتح الباء التحتية وبهم مشددة مفتوحة وآخره بهم مخففة مضارع مجهول من باب التفعيل

او من باب التفعيل اهله تيمم حذا حذا لانه تخفيفا وهو الاظهر قوله ييممها من باب التفعيل ايضا لكنه مذكور
مبنى الفاعل وقوله تيمم من هذا الباب ايضا لكنه مجهول

مد اي بد لا يغسل بل لا بد من غسل وتغيبك ثلثا لانا امرنا بالغسل فيمرك في الماء بنية الغسل ثلثا قاله الفتح ونقل
عن الاختيار الاصل في الغسل غسل الملائكة لادم عليه السلام وقالوا لا ولاده هذه سنة موتكم انتهى ٢ وهل
يشترط في غسل النية فاشيا بل في شرح الهداية الظاهر ان يشترط لا سقاط وجوبه عن تكلف لا التحصيل بظاهره
هو لانا امرنا بالغسل ولا نالم نقص حقه بعد وقالوا في الغريق يغسل ثلثا في قول ابى يوسف وعن محمد في رواية ان نوى الغسل
عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو فثلثا جعل حركة الاخراج بالنية غسلة وعنه يغسل مرة كانه ذكر في هذا

المقدار الواجب انتهى وليس فيما ذكر ما يفيد اشتراط النية لا سقاط الوجوب بل يفيد ان الغرض وجود فعل الغسل له من حيث هو لا من اجل تعليم الغير بسقط الوجوب ويكون اذا لم يتعلمه يقول ليه يوسف يغسل الغريق ثلثا اما في الغسل الكامل من الغرق لا بعد غسلا في غسل ثلثا اقامه السنة لان المقصود الغسل المضاف لنا ولا يفيد ان لا يسقط الوجوب عنا الا بالنية وكذا المروى عن محمد انما ذكر النية لتبسيط حركة الاخراج غسل مضافا اليها لاجل ان النية شرط لسقوط الوجوب عند فعلنا فليتل كبر وقد علم من لا يسهل ان ما وجب لغيره من الافعال الحسية يشترط وجوده لا وجوده فصيحا كالسعي الى الجمعة والطهارة ولا تدره مهلة الجحادة لانها من الافعال الشرعية نعم لا ينال ثواب العبادة بدون النية اما ان لا يسقط الوجوب بحيث يستحق العقاب بالترتيب على ترك الواجب فلا يبل عليه كبر

سك فالاولى ان لا يذكر لما ورد اذكروا موتكم بالخير والمشار اليه بحكمة ذلك العيب الحادث ٢

سك قوله وازار بالتركية باشدن تا ايا قدر بر نوبد و الفافه بكسر اللام بالتركية ازار او استند بر بتون ثوب لكن بوراده اصل لفافه صا در في ولان نسبه يدور لنا مارويان عدى عن جابر بن سمرة قاله كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافه وفي رواية في حله بانية وقصص وفي رواية في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحله بجرائية واحله لا يكون الا ثوبين ازار ولفافه كذا في الكبير

سك قوله وازار بالتركية باشدن تا ايا قدر بر نوبد و الفافه بكسر اللام بالتركية ازار او استند بر بتون ثوب لكن بوراده اصل لفافه صا در في ولان نسبه يدور لنا مارويان عدى عن جابر بن سمرة قاله كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافه وفي رواية في حله بانية وقصص وفي رواية في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحله بجرائية واحله لا يكون الا ثوبين ازار ولفافه كذا في الكبير

مد قوله والسقط آه اي كان تام الخلق يغسل عند ابى يوسف ولا يغسل عندها وان لم يكن تام الخلق لا يغسل اتفاقا ولا يغسل عليه كذا نقل عن ابى مالك ٢ السقط بكسر السين وسكون القاف مولود يتولد قبل تمام وقته اقل ستة اشهر منهم
سك حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام قال البسوا من ثيابكم البياض فانه من خير ثيابكم وكفنوا فيه موتاكم رواه الخمسة الا الشافعي كذا في الكبير ٢

سك قال في الحاشية نقلا عن الظهيرية و يحسن الكفن لحديث حسنوا اكفان الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفلقون بحسن اكفانهم والله اعلم ولعل المراد احسن الشرعى المعنوى ٢

سك اي غير المحرم في التكفين عندنا وبه قال مالك بمسليا ويغسل رأسه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له رواه الخمسة الا البخاري واحرم المحرم من عمله فانقطع عمله بعد الموت ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في محرم مات خروا وجوه وراسه ولا تشبهوه باليهود وروى صنعوا به مات صنعون بموتكم كذا في الكبير والحاشية ٢

سك لقوله عليه السلام في رجل مات محرما ولا تخمروا وجهه ولا راسه فانه بيعت يوم القيمة مليا واجواب عن هذا انه ليس بعام لفظا ولا معنى لان في شخص معين فلا يتعد حكمه الى غيره الا بدليل تفصيل في الكبير ٢

سك فان تعددوا فاعل قدر ميراثهم وان لم يكن من يجب عليه نفقته ففيل يجب على الناس ان يكفوه ان قدروا عليه وان لم يقدروا سألوا الناس بقدر ما يكفونه ان لم يكن بيت المال قيل واذا سألوا فالظاهر انه لا يجب عليهم الا سؤال كفن الضرورة لا الكفاية كذا في الحاشية ٢

سك فقد ضم قول ابى حنيفة الى قول ابى يوسف وفيد ما اذا لم يكن لها مال وفي التعلو قيد بالاعسار ايها لكن خصا بخلاف ابى يوسف ولم يذكر معه ابا حنيفة وكذا في عامة الكتب وفي الفتاوى لم يفيد بالاعسار بل قالوا تجهيزها على الزوج وان تركت مالا عند ابى يوسف وعليه الفتوى انتهى والاول حيث جعل الفتوى على قول ابى يوسف ان يفيد ما اذا كانت معسرة لان غاية ما وجهوه به ان العزم بالغنم ولو تركت مالا يرضى الزوج فيكون غرامة تجهيزها عليه ولا شك ان هذه العلة لا تخصه بل تعم سائر الورثة ومقتضاها ان يكون على الورثة بالخصص مالا الاعسار ايضا فكيف يجب عليه وحده حال اليسار فان قيل باعتبار ان نفقته عليه وحده حال الحياة يقال كانت في مقابلة احتباسها وقد زالت بالموت بخلاف ما يجب على الغير فانه للقراية وهي مد

سك قوله وازار بالتركية باشدن تا ايا قدر بر نوبد و الفافه بكسر اللام بالتركية ازار او استند بر بتون ثوب لكن بوراده اصل لفافه صا در في ولان نسبه يدور لنا مارويان عدى عن جابر بن سمرة قاله كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافه وفي رواية في حله بانية وقصص وفي رواية في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحله بجرائية واحله لا يكون الا ثوبين ازار ولفافه كذا في الكبير

سك قوله وازار بالتركية باشدن تا ايا قدر بر نوبد و الفافه بكسر اللام بالتركية ازار او استند بر بتون ثوب لكن بوراده اصل لفافه صا در في ولان نسبه يدور لنا مارويان عدى عن جابر بن سمرة قاله كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافه وفي رواية في حله بانية وقصص وفي رواية في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحله بجرائية واحله لا يكون الا ثوبين ازار ولفافه كذا في الكبير

سك قوله وازار بالتركية باشدن تا ايا قدر بر نوبد و الفافه بكسر اللام بالتركية ازار او استند بر بتون ثوب لكن بوراده اصل لفافه صا در في ولان نسبه يدور لنا مارويان عدى عن جابر بن سمرة قاله كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافه وفي رواية في حله بانية وقصص وفي رواية في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحله بجرائية واحله لا يكون الا ثوبين ازار ولفافه كذا في الكبير

لدى اى على الميت فرض كفاية بالاجماع فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع نقله الحاشية عن الدر عن الفقيه
فلقولهم تعالى فصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ولقولهم عليه السلام صلوا على كل بر وفاجر واما الكفاية فلقولهم
عليه السلام صلوا على صاحبكم ولو كان فرض عين لما تركها عليه السلام كذا في الحاشية نقله عن الدراية =

بعض عطف على شرائط لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله
كذا قيل =

اشهد بالرجوع او لم يشهد = ثم للصلاة عليه فرض كفاية
كما مر = وشروط صحتها شرائط الصلوة المطلقة واسلام
الميت وطهارته ووضع امام المصلي وبهذا التقيده علم انها
لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على اية وغيرها لا خلاف
المكان ولا موضوع تقدم عليه المصلي = وركنها القيام فلا
تجوز قاعدا بلا عذر وكذا راجا = والتكبيرات سوى الاولى
فانها شرط والدعاء الا انه يتجمله الامام عن المسبوق اذا اخشى
ان ترفع فانه يكفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والاوى بالامامة
فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام الحي ثم
الولى على ترتيب الارث وله ان ياذن لغيره اذا انتهى الحق اليه
وليس لغير المذكورين ان يتقدم بلا اذنه فان تقدم فله ان يعيد
ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلى بعده من السلطان
فن دونه وعند ابى يوسف هو اولى من الجميع وهو قول الشافعي
ورواية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وفي فتاوى قاضيجان قال
الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء وان حضر
والى المصر والقاضي فالولى اولى ان يقدم وان لم يحضر والى
ولا القاضي وحضر امام الحى وصاحب الشرطة فصاحب
الشرطة اولى ان يقدم وان حضر خليفة والى المصر فهو اولى
بالقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد
من المذكورين وحضر الاولياء وامام الحى ينبغي الاولياء
ان يقدموا امام الحى وان لم يحضر امام الحى وحضر المؤذن
فليس على الاولياء تقديمه وان حضر والى او خليفة والى
وصاحب الشرطة وامام الحى والاولياء فالى الاولياء ان

بعض اى طهارة الميت عن حدث ونجاسة
في بدنه وثوبه ومكانه فلو لم يلق عليه
التراب يخرج ويغسل ويصلى عليه وان
القى عليه سقط هذا الشرط ويصلى على
قبره بلا غسل للصورة فيه =

بعض اى عن الامام فقط اذ رواه صلى الله
تعالى عليه وسلم صلى على النجاشي وقد مات
في الحبسة والنبى عليه السلام في المدينة
وصلى على معاوية بن معاوية وقد مات
في المدينة والنبى عليه السلام في غزوة
تبوك وصلى على زيد وجعفر وما قد
في الغزاة في مؤنة والنبى عليه السلام
في المدينة فان كل واحد منهم رفع سريره
له صلى الله عليه وسلم وحضر وان لم يرفع
المقدمون به عليه السلام كذا في الكبر

بعض لان الميت امام من وجه فلا بد
ان يكون قدام المصلي وليس بامام
من وجه فيصلى على صبي وامرأة و
خنثى مشكك =

بعض الاربع قال في الدر ان التكبير
الاولى منها ركن ايضا لا بشرط ولذا
لا يجوز بناء اخرى عليها فركنها شيان
التكبيرات الاربع والقيام لكن الشايج
اعتبرا لاولى منها شرطا =

بعض اما الثالث من ركانها الدعاء لكن
نقل عن التنوير ان الدعاء من السنن
لا من الاركان ولذا كان اركانها اثنين
على بيان التنوير ايضا =

بعض اى ويجوز للولى الاقرب ان ياذن لغيره للامامة لانه حقه فيملك ابطاله الا اذا وجد معه من يساويه في القرابة فله المنع
من الاذن وان كان اصغر سننا لم يشاركه في الحق ولا ينفذ البعيد كذا في الحاشية نقله عن الدر =
بعض اى غير الولى للامامة فيجوز للولى ان يعيد الصلوة ولو على قبره لا لاسقاط الفرض بل لاجل حقه فقط حتى لو تابع
هذا الولى لهذا المتقدم فليس له ان يعيد وكذا لا يعيد من صلى مع المتقدم لان تكرارها غير مشروع كذا في الحاشية =

بعض ان يصلى مستأ مؤخر لقوله بن آه لحديث ابن عباس رضى الله عنه انه عليه السلام من يقبر دفن فيه ليللا فقال متى دفن
هذا فقالوا بالادمة قال افلا اذ نتفون قالوا دفن في ظلمة الليل فكرونا ان نؤظك فقام فصعد خلفه فصلى عليه متفق
عليه قلنا انه عليه السلام كان هو الولى لانه اولى بالمؤمنين من انفسهم كذا في الكبير والصغير في قوله وله راجع الى انشافي
مقام =

بعض كل تكبيرة قائمة اربعة لا يرفع يديه الا في الاولى وعند اتمه بلح يرفع في كلها كذا نقل عن الدر =

ان يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلهم ذلك
ولههم ان يقدموا من شاءوا ولا يتقدم احدا من هؤلاء الا
باذنهم وهذا قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف وزفر وبه
اخذ الحسن انشئ ثم عدم جواز صلوة فيراولى بعده فلهما
وبه قال مالك وقال الشافعي لمن لم يصلى ان يصلى وله في عادة
من صلى قولان احصهما استحباب عدمها وهي اربع تكبيرات
يقرا دعاء الاستفتاح عقيبا لاولى ويصلى على النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم كما بعد التشهد عقيبا لثانية ويدعو لنفسه
وللميت ولسائر المؤمنين عقيبا لثالثة ويسلم عقيبا لارابعة
من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا آتنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل
يقول سبحان ربك رب العزة الى آخره وينوي بالتسليمتين
الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي في التسليم
الاولى فقط وصفة الدعاء بعد الثالثة ان يقول اللهم
اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذو كبرنا
وانشأنا اللهم من احببت منا فاجبه على الاسلام ومن
توفيت منا فتوفه على الايمان وخص هذا الميت بالروح والراحة
والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه
وان كان مسيئا فمحو عنه ولقه الامن والبر والكرام
والزلفى برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غيره من الادعية
اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت غير مكلف بقوله
بعد قوله ومن توفيت منا فتوفه على الايمان اللهم اجعله
لنا قريبا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم اجعله لنا

بعض اى ان يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلهم ذلك
ولههم ان يقدموا من شاءوا ولا يتقدم احدا من هؤلاء الا
باذنهم وهذا قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف وزفر وبه
اخذ الحسن انشئ ثم عدم جواز صلوة فيراولى بعده فلهما
وبه قال مالك وقال الشافعي لمن لم يصلى ان يصلى وله في عادة
من صلى قولان احصهما استحباب عدمها وهي اربع تكبيرات
يقرا دعاء الاستفتاح عقيبا لاولى ويصلى على النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم كما بعد التشهد عقيبا لثانية ويدعو لنفسه
وللميت ولسائر المؤمنين عقيبا لثالثة ويسلم عقيبا لارابعة
من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا آتنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل
يقول سبحان ربك رب العزة الى آخره وينوي بالتسليمتين
الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي في التسليم
الاولى فقط وصفة الدعاء بعد الثالثة ان يقول اللهم
اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذو كبرنا
وانشأنا اللهم من احببت منا فاجبه على الاسلام ومن
توفيت منا فتوفه على الايمان وخص هذا الميت بالروح والراحة
والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه
وان كان مسيئا فمحو عنه ولقه الامن والبر والكرام
والزلفى برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غيره من الادعية
اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت غير مكلف بقوله
بعد قوله ومن توفيت منا فتوفه على الايمان اللهم اجعله
لنا قريبا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم اجعله لنا

بعض اى بعد التكبيرة الرابعة ربنا آتنا
آه واما كون التكبيرات اربعاً فعليه
الا اتمه الاربعة عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم ان آخر صلوة مهلا على
الغاشي كبر اربعاً وثبت عليها حتى توفى
وكذا الخلفاء الاربعة وانعقد الاجماع
على الاربع فلو كبر الا امام خمساً لا يتبعه
المقتدى بل يقف ساكناً حتى يسلم
فيسلم معه لان الزيادة على الاربع منسوخة
ولا متتابعة في المنسوخ كذا في الكبير =

بعض فائدة الميت بالتشديد بطلق على
الحى وغيره كما قال الله تعالى خطانا
لرسوله انك ميت اى رومك اللطيف
مفارق عن جسدك الشريف والميت
بالتخفيف بطلق على غير الحى قال الله
تعالى وانه لخصم لا رضى الميتة اجيناها
قاضي زاده
عالم الدين

بعض قدم الاسلام على الايمان مع انه
هو الايمان لانه مبني على الانقياد فلهذا
دعا في حال الحياة بالايمان والانقياد
اذ الايمان هو التصديق بالقلب و
الاقرار باللسان والاقتداء بالعمل
والطاعة واما في حال الوفاة فلا انقياد
العلمي غير موجود كذا نقل عن الدر المختار
والرحمة نسخت =

بعض الباء داخل على المقصود عليه والروح
بفتح الراء بمعنى الرحمة قوله والرحمة
والمغفرة والرضوان تكرير للبالغة
في الرضوخ والاحاح وهو ممدوح في
الدعاء والرضاء من الله اكبر لقوله
تعالى ورضوان من الله اكبر =

بعض اى هذا الميت وفي هذا المحل ان
الميت ان كان مذكراً فليذكر بمسبغة كان
وما عطف عليها مذكراً وان كان مؤنثاً
فليذكر مع ما عطف عليها مؤنثاً مثل
ان كانت محسنة الآخرة =

بعض وهذا الدعاء مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قوله فتوفه على الايمان رواه ابو داود واحمد وكذا رواه يحيى
السنة عن حمزة
بعض قوله اجراً وذخراً بضم الذا المبحمة اى خيراً باقياً لآخرتنا =

مد لا نعلم كيف فلا ذنب له كالصبي بخلاف المجنون العارضة
فانه قد كلف قبل الجنون وعروض الجنون لا يحوموا وجد
قبل بل هو كسائر امثاله في رفع التكليف ووضع
فرفعته بالنسبة الى الآلة لا الى الماض كذا في الكبير

لا يجوز ان يكون
المتكبر في الصلاة

شافعا ومشفعا ثم يتم الدعاء له والمؤمنين وفي الفيد ويدعو
لوالدي الطفل وقيل يقول اللهم ثقل موازينها واعظم
اجورها اللهم جعل في كفالة ابراهيم والحقة بضاملي المؤمنين
والمجنون كالطفل وينبغي ان يقيد بالجنون الاصلي وزال العارضة
بعد البلوغ ومن لم يحضر عند اول التكبير اذا حضر لم يشرع
ما لم يكبر الامام تكبيرة حال حضوره بخلاف كان حاضرا عند
تكبيرة سبقة الامام بها فانه لا ينظر وقال ابو يوسف رحمه
يكبر المسبوق ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح ويقول ياخذ في
جاء بعد ما كبر الامام الربعة يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلاث
تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعند ما فاتته الصلوة وذكر
في المحيط ان محمدا مع ابى يوسف في هذه الصلوة ويقضي المسبوق
ما فاتته من التكبيرات متواليه من غير دعاء للثلاث رفع قبل فراغه
فتبطل صلوة فاذا رفعت على الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير
لانها بطلت وقيل وضعا على الاكتاف لا تبطل وان رفعت
عن الارض ولا ترفع الايدي في صلوة الجنازة الا في التكبيرة
الاولى في ظاهرا الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع
عند كل تكبيرة وهو قول الامنة الثلاثة ويقوم الامام بجزاء
صدر والميت ذكر كان او انثى في ظاهرا الرواية وعن ابي حنيفة
رحم الله تعالى انه يقوم بجزاء وسط المرأة وكذا للرجل في
رواية والاختار هو ظاهرا الرواية ويستحب ان يصفوا ثلاثا
صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف
وراءه ثلاثة ووزاءهم اثنان ثم واحد وفضل صفوف
الجنازة آخرها بخلاف سائر الصلوات ولو اخطأ في الوضع

انما هو التكبير
في الصلاة
فانما هو التكبير
في الصلاة
فانما هو التكبير
في الصلاة

مد لما فيه من اظهر التواضع الذي هو ادعى لقبول شفاعته وفي غير الجنازة اول الصفوف افضل
مد لما فيه من اظهر التواضع الذي هو ادعى لقبول شفاعته وفي غير الجنازة اول الصفوف افضل

مد لما روى عن ابي هريرة قال قال صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى على ميت في مسجد فلا اجر له وروى فلا شيء له
واما مسجد معد لصلوة الجنازة او لها او غيرها فلا كراهة
مد قوله ولو وضعت الجنازة آه والحال ان الامام مع بعض القوم عند الجنازة
مد قوله اختلف المشايخ فيه ان كانت العلة ان المساجد لم تنزلها اي الجنازة اقتضى كراهة وان كانت لخوف التلوين يقتضى
عدم الكراهة والى عدمها قاله المصنف عليه العمل وهو المختار

في الوضع فوضعوها راسه مما يلي يسار الامام جازت الصلوة
وان تعدوه فقد اساءوا وجرأت وتكره الصلوة عليه في مسجد
جماعة عندنا وقال الشافعي واحدا لا بأس بها ولو وضعت خارج
المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والصفوف
متصلة لا تترك ولو وضعت على باب المسجد والامام والقوم
في المسجد اختلف المشايخ فيه ومن دفع ولم يصلي عليه صلى
على قبره ما لم يغلب على الظن انه تفسخ ولا يصلي على عضو الا
اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر الميت او النصف ومعه
بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقا بالطول ولا يصلي على باغ
ولا على قطاع طريق اذا قتل حال الحرب ولا يغسلان وان
قتل بعد وضع الحرب او زارها عليهما وحكم المقتولين بالعصية
والمكابر في المصير بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل احدا
ابويه لا يصلي عليه ومن قتل نفسه يصلي عليه خلافا لابي يوسف
رحم الله تعالى ومن علمت حيوة عند ولادته باستهلال وحركة
غسيل وصلي عليه وكذا لو خرج اكثره حيا والا غسل ولا يصلي
عليه وان سبى سبي ومات فان لم يسب معه احدا ابويه يصلي
عليه وان سبى معه احدا يصلي عليه الا ان سلم احدهما
او اسلم الصبي بنفسه وكان يعقل الاسلام والسنة في حمل الجنازة
عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربعة خلافا للشافعي
ويستحب ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين تكبيرة
وينبغي ان يبدأ بمقدما فيضعه على يمينه ثم مؤخرها كذلك ثم
بمقدما على يساره ثم مؤخرها كذلك وحمل الصبي على الايدي

انما هو التكبير
في الصلاة
فانما هو التكبير
في الصلاة
فانما هو التكبير
في الصلاة

مد لما روى عن ابي هريرة قال قال صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى على ميت في مسجد فلا اجر له وروى فلا شيء له
واما مسجد معد لصلوة الجنازة او لها او غيرها فلا كراهة
مد قوله ولو وضعت الجنازة آه والحال ان الامام مع بعض القوم عند الجنازة
مد قوله اختلف المشايخ فيه ان كانت العلة ان المساجد لم تنزلها اي الجنازة اقتضى كراهة وان كانت لخوف التلوين يقتضى
عدم الكراهة والى عدمها قاله المصنف عليه العمل وهو المختار

مد لما روى عن ابي هريرة قال قال صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى على ميت في مسجد فلا اجر له وروى فلا شيء له
واما مسجد معد لصلوة الجنازة او لها او غيرها فلا كراهة
مد قوله ولو وضعت الجنازة آه والحال ان الامام مع بعض القوم عند الجنازة
مد قوله اختلف المشايخ فيه ان كانت العلة ان المساجد لم تنزلها اي الجنازة اقتضى كراهة وان كانت لخوف التلوين يقتضى
عدم الكراهة والى عدمها قاله المصنف عليه العمل وهو المختار

فيسرعون اسراعا لا يصل الى حد العتق والعدو ونقل عن التحفة الاسراع بالميت سنة والاصل فيه ما روى
لجماعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالجنازة فان كانت مهلثة فريتموها
في الخير وان كانت غير ذلك فسر تعفون عن رقاكم كذا في الكبير

في صحيح البخاري عن ابراهيم بن مازب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة قال علي رضي الله تعالى عنه
الاتباع لا يقع الا على التتابع ولا يسرى
المقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الامر
على التتابع دون الوجوب للجماع وقال
علي بن ابي طالب فضل المشي خلف الجنازة
على المشي قدما كفضل المكتوبة على
النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة
على صلاة المفردة كذا في الكبير

سكونه اقرب الى التواضع والسيق
بحال الشفيع وفي حديث جابر بن
سمرة ان النبي عليه السلام تبع جنازة
ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس
رواه الترمذي كذا في الكبير

سكونه كان في المصلي بكرة قيامه
للجنازة قبل وضعها كذا نقل عن الثوري
في الكبير

سكونه في قول هذا هو الموافق
للجماعة وعليه الجمهور ولا نذامع
منه لوجوب بلا اذن فيما يتبع عليه
شهود الدفن لضرورة فيترك الصلوة
عليها ايضا فيخرج من ثوبها وهذا مما
لا يعقل كذا في الكبير

سكونه في فتاوى العصر انها كراهية
تحریم واختاره مجد الائمة الترجاني
قال قيس بن عباد كان اصحاب النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم يكرهون
رفع الصوت عند القتال وعند الجنازة
وعند القراءة وقد ورد اصحاب كالتجوى
بايمهم اقتديتم اهتديتم

ولا في زماننا واما في زمانه عليه السلام
فكراهية تزييم قالت ام عطية رضي الله تعالى عنها نهينا عن اتباع الجنازة
ولم نعزم علينا من لغزمية تريد ان الكراهية في اتباعنا تزييم وفي زماننا للتزييم لما في خروجهم من الفساد
وسكن القاصية عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا يسأل عن الجواز في مثل هذا وانما يسأل عن مقدار
ما يلحقها من اللعن فيه كن في لعنة الله وملائكته كذا في الكبير

سكونه والمراد بدعوى الجاهلية قولهم واويلاه وانبوراه وانكاسياه واناصراه ونحو ذلك

اولى من حمل على الدابة ولا بأس ان يحمل رجل واحد على يديه
او يحمل على يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمل في سبط او طبق
ويكره حمل الميت على الظهر او الدابة ويسرعون في المشي بها
دون الخشب وهو ضرب من العدو دون العتق وهو الخطلو
المسيح والمراد الاسراع من غير ان يضطرب ولا يكره المشي قدما
الا ان المشي خلفها افضل عندنا والراكب يسير خلفها ولا يقدها
الا ان يعبد كذا يؤذى باثارة القبار والمشي افضل ولا يقوم
احد للجنازة اذا مرت به الا اذا اراد ان يتبعها وما ورد في الحديث
من القيام لها منسوح ولا ينبغي ان يرجع حتى يصل عليها وبعد
ما صلى قالوا لا يرجع الا باذن اهل وفي المحيط قيل الرفق ان يسعه
الرجوع بغير اذنه وهو الاوجه والاولى وينبغي لمتبعها ان يكون
متخسعا متفكرا في ماله متعظا بالموت وبما يصير اليه الميت ولا
يحدث باحاديث الدنيا ولا يضحك وسمع ابن مسعود رضي الله
تعالى عنه رجلا يضحك في جنازة فقال له اتضحك وانت في جنازة
لا اكلمك ابدا وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع الصوت
فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهية تحریم وقيل تركه الاولى
فليذكر في نفسه وليقرأ في نفسه ولا ينبغي للنساء ان يخرجن
معها بل يكره كراهية تحریم في زماننا وصحرم النوح وشق الجيوب
وتحشرك الحودد ولطمها ونحو ذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
ليس منا من شق الجيوب وتحشرك الحودد ودعا بدعوى الجاهلية
ولا بأس بالبكاء بارسالا للموع في الجنازة وفي المنزل لقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لا يعذب بدمع العين ولا
بخرق القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم وانك

ولا في زماننا واما في زمانه عليه السلام
فكراهية تزييم قالت ام عطية رضي الله تعالى عنها نهينا عن اتباع الجنازة
ولم نعزم علينا من لغزمية تريد ان الكراهية في اتباعنا تزييم وفي زماننا للتزييم لما في خروجهم من الفساد
وسكن القاصية عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا يسأل عن الجواز في مثل هذا وانما يسأل عن مقدار
ما يلحقها من اللعن فيه كن في لعنة الله وملائكته كذا في الكبير

سكونه والمراد بدعوى الجاهلية قولهم واويلاه وانبوراه وانكاسياه واناصراه ونحو ذلك

في صحيح البخاري عن ابراهيم بن مازب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة قال علي رضي الله تعالى عنه
الاتباع لا يقع الا على التتابع ولا يسرى
المقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الامر
على التتابع دون الوجوب للجماع وقال
علي بن ابي طالب فضل المشي خلف الجنازة
على المشي قدما كفضل المكتوبة على
النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة
على صلاة المفردة كذا في الكبير

وان كان مع الجنازة صابحة او ناحية تنجر فان لم تنزل لا يتوك
اتباع الجنازة لذلك وينكر ليقببه واذا انتهت الجنازة الى القبر
يكبر الجالس قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت يجلسون
ويكبره القيام ذكره قاضيان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة
والا فضل في القبر للحد ان امكن والا فالشق وذلك بان تكون
الارض رخوة والحد ان يحفر في جانب القبلة من القبر خفيرة
فيوضع فيها الميت وينصب عليه اللبن او غيره والشق ان يحفر
خفيرة كالنهر وينبني جانبها باللبن او غيره ويوضع الميت
بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس السقف للميت
قال في المنافع اختاروا الشق في ديارنا لرخاوة الارض حتى
اجازوا الاجر والخشب واتخاذ التابوت ولو من حديد ومثله
في المبسوط ويكون التابوت من راس المال اذا كانت الارض رخوة
او ندية مع كون التابوت في غيرها مكروها في قول العلماء قاطبة
وينبغي ان يفرش فيه التراب وتطلى الطبقة العليا مما يلي الميت
ويجعل اللبن الخفيف من يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة الحد
وفي المبسوط واستحسن شيخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني
ولولم تكن الارض رخوة ومقدار عمق القبر قيل قدر نصف
قامة وفي الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زادوا
فهو افضل وان عمقوا مقدار قامة فهو احسن فعلم ان الادنى
نصف القامة والا على تمامها وبوضع الميت في قبره وضعامن
جهة القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسئل سلا بان
يوضع عند رجل القبر ثم يسئل من قبل راسه مضدرا خلافا
للشافعي واحمد رحمهما الله تعالى ويقول واضعة بسطة الله

في صحيح البخاري عن ابراهيم بن مازب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة قال علي رضي الله تعالى عنه
الاتباع لا يقع الا على التتابع ولا يسرى
المقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الامر
على التتابع دون الوجوب للجماع وقال
علي بن ابي طالب فضل المشي خلف الجنازة
على المشي قدما كفضل المكتوبة على
النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة
على صلاة المفردة كذا في الكبير

سكونه في صحيح البخاري عن ابراهيم بن مازب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة قال علي رضي الله تعالى عنه
الاتباع لا يقع الا على التتابع ولا يسرى
المقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الامر
على التتابع دون الوجوب للجماع وقال
علي بن ابي طالب فضل المشي خلف الجنازة
على المشي قدما كفضل المكتوبة على
النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة
على صلاة المفردة كذا في الكبير

سكونه في صحيح البخاري عن ابراهيم بن مازب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة قال علي رضي الله تعالى عنه
الاتباع لا يقع الا على التتابع ولا يسرى
المقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الامر
على التتابع دون الوجوب للجماع وقال
علي بن ابي طالب فضل المشي خلف الجنازة
على المشي قدما كفضل المكتوبة على
النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة
على صلاة المفردة كذا في الكبير

ولا في زماننا واما في زمانه عليه السلام
فكراهية تزييم قالت ام عطية رضي الله تعالى عنها نهينا عن اتباع الجنازة
ولم نعزم علينا من لغزمية تريد ان الكراهية في اتباعنا تزييم وفي زماننا للتزييم لما في خروجهم من الفساد
وسكن القاصية عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا يسأل عن الجواز في مثل هذا وانما يسأل عن مقدار
ما يلحقها من اللعن فيه كن في لعنة الله وملائكته كذا في الكبير

سكونه والمراد بدعوى الجاهلية قولهم واويلاه وانبوراه وانكاسياه واناصراه ونحو ذلك

على وزن التربة بفتح التاء وكسر الجيم وفتح الياء بمعنى السرة على الميت بالثوب
الى ان يستتر بالتراب ونحوه
مد لا روى عن علي رضي الله تعالى عنه انه مر بقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا
على قبره ثوبا فجذبوه وقال انما يصنع هذا بالنساء

مد لا روى عن علي رضي الله تعالى عنه انه مر بقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا
على قبره ثوبا فجذبوه وقال انما يصنع هذا بالنساء

مد بفتح النون وكسر الال المهملة و
تشديد الياء وفي بعض النسخ الترة
بفتح النون وتشديد الزاء المعجمة
كلها ما بالتركية برتو عا ياشلق وهو
كعب اوله كتب لفتنة بمعنى يوكه مثيل
يرقني اولوب جمر مثل اولفشارت
ممكندر

مد بكسر الميم وفتح الال المشددة
اسم آلة مأخوذة من أخذ بالتركية
بفتح النون وتشديد الزاء المعجمة
برش قوم ذكروا المرغبان وكروا
عباس ان يلقى تحت الميت شئ رواه
الترمذي وعنه ابن موسى عن ابي
عنه لا تفعلوا ببنى وبين الارض
شيئا كذا في الكبير

مد بالتركية كرمد ونحوه لانها لاحقا
البناء والزينة والقبر مكان البلاد و
الفناء كذا في الكبير

مد بصيغة المجهول من اهل يهل ان
يصب التراب على القبر

مد كسنام الجبل بالتركية هو كج
جملك ظهره يديره والمسطح ما يكون
مربعاً مثل الخ البيوت

وعلى مله رسول الله ولا تعين في عدد الواضعين من وتراو
شفع بل المعتبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم اولى بوضع
المرء فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ولا يدخل القبر
امرأة ولا كافر وان كانا قريبين ذكر كان الميت او انثى و
يستحب تسجئة قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يستوى
اللبن ونحوه على اللحد ولا يستحب في حق الرجل خلافه
ويوجه الميت في القبر الى القبلة على شقة الايمن ولا يلق على
ظهره وتحمل العقدة وفي النبايع السنة ان يفرش في القبر
التراب يعني في الارض الندية قال السروجي وفي كتب الشافعية
والحنابلة يجعل تحت رأسه لينة او حجر ولم اقف عليه
رضي الله عنهم انتهى ويكره ان يوضع تحت مضرية او حنطة
ويستند الميت من ورائه بتراب ونحوه فلا ينقلب ويؤوى
اللبن على اللحد اي يقيم اللبني عليه من جهة القبلة وقد شقوق
كيلا ينزل عليه التراب منها ولا بأس بالقصب قال الوبري
يستحب اللبني والقصب والحشيش في اللحد واختلف في وضع
البور يا فوق اللبني قيل يكره وقيل لا ويكره الآجر والخشب
وقيل لا بأس عند رخاوة الارض ثم يمال التراب ولا يزداد
على التراب الذي خرج من القبر وتكره الزيادة وعند محمد
لا بأس بها ويستحب خشي التراب عليه ثلاثا ولا بأس برش
الماء عليه ويسم القبر ولا يسطع عندنا خلافا للشافعية
وفي المحيط يسمى القبر قد رابع اصابع او شبر وفي البدائع
قد رشير او اكثر قليلا ويكره تجصيع القبر وتطليب
لما روى انه عليه السلام نهى عن تخصيص القبور وان يكتب عليها

مد لا روى عن علي رضي الله تعالى عنه انه مر بقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا
على قبره ثوبا فجذبوه وقال انما يصنع هذا بالنساء

مد بكسر الميم وفتح الال المشددة
اسم آلة مأخوذة من أخذ بالتركية
بفتح النون وتشديد الزاء المعجمة
برش قوم ذكروا المرغبان وكروا
عباس ان يلقى تحت الميت شئ رواه
الترمذي وعنه ابن موسى عن ابي
عنه لا تفعلوا ببنى وبين الارض
شيئا كذا في الكبير

مد بكسر الميم وفتح الال المشددة
اسم آلة مأخوذة من أخذ بالتركية
بفتح النون وتشديد الزاء المعجمة
برش قوم ذكروا المرغبان وكروا
عباس ان يلقى تحت الميت شئ رواه
الترمذي وعنه ابن موسى عن ابي
عنه لا تفعلوا ببنى وبين الارض
شيئا كذا في الكبير

مد قوله وان يبنى عليها اي نهى النبي عليه السلام ان يبنى على القبور وقيل لا بأس به وهو المختار كما في كراهة السراجية
صكدا في الحاشية
مد اي كالحلوس نقل عن جنازة السراجية لا بأس بالكتابة اذا احتج المباحق لا يذهب الاثر ولا يمتنع كذا في الحاشية
وفي شرح الكون نهى النبي عليه السلام عن اتخاذ القبور مساجد وقيل لا بأس بالكتابة ووضع الحجر ليكون علامة لما
دوى انه عليه السلام وضع حجرا على قبر عثمان ابن مظعون وحمل الطحاوي الجحوش المنى عنه في المقابر على الجحوش
لقضاء الحاجة قال الزيلعي

عليها وان يبنى عليها وان توضع وفي منية المفتي المختار انه لا يكره
الطينين وعزاي خيفة يكره ان يبنى عليه بناء من بيت اوقية او
نحو ذلك وكذا يكره وطنه والجحوش عليه وكرو ابو يوسف الكتابة
نوع في الشهيد
والمراد به الحكمي الذي يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع
الجارية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذي وعده
الله الثواب المخصوص فليس من يتعلق به الاحكام المذكورة
غير الاعتقاد انه الذي قتل في سبيل الله ومن احق به والله اعلم
بمن قتل في سبيله والشهيد الحكمي على قول ابي حنيفة رحمه الله
مسلم مكلف طاهر علم انه قتل ظلما قتلا لم يجب به مال ولم
يرث وعلى قوله ما يترك قيد التكليف والطهارة فهذا شامل
لمن قتل اهل الحرب والبقى باي شئ كان وباي سبب كان ولمن
قتل غيرهم اذا لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلا
كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند ابي حنيفة وقتل السيد
عنده الكل او وجب لعارض قتل الاب ابنه والصلح عن العمد
وشبه ذلك وخرج من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل
العصية والمقتول بحد او قصاص لانهم لم يقتلوا ظلما وخرج
من وجب بقتله مال كقتيل غير العمد وكذا الذي وجب بقتله
القسماء وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجبت فيه
القسماء او لم يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل لسبب مبيع
لقتله وخرج الصبي والمجنون والمجنون والمجنون والنفساء
على قول ابي حنيفة خلافا لهما وخرج من ارتكبت بائنا
والارتث ان ياكل او يشرب او ينام او يداوى وينقل من المعركة

مد خبر متدا محذوف تقديره هذا
اي البحث الا في نوع في بيان احوال
الشهيد والاحتمالات في مثلها يمكن
سمي لان الميت مشهود له بالجنة
بالنصر اولان الملائكة يشهدون موته
اكرام له اولانه حتى عند الله حاضر
نقله الاطوى عن الدار عن الكافي
وعلى الاولين يكون شهيد بمعنى المفعول
بمعنى الخبر وعلى الثالث بمعنى الفاعل
من شهيد بمعنى حضر اعلم ان الاصل
في هذا الباب شهادة احد فانهم كفوا
وصلى عليهم ولم يغسلوا لانه صلى الله
عليه وسلم قال في حقهم زملوهم
بغير ادفونهم في القبر بكمومهم بغير
الكاف جمع كلم بفتح الكاف وسكون اللام
بمعنى الخراجة ودماهم جمع دم ولا تغسلوا
وكل من كان بمعنى شهيد احد يلحق بهم
في عدم الغسل ومن ليس بمعنا هم
وتكنم قتلوا ظلما او ما نوا حريقا
او غريقا او مسطونا فلم نوا بالشهداء
مع انهم يغسلون كما ان عمر وعليا حملا
الى بيتهما بعد الطعن وغسلا وكانا
شهيدين بقوله عليه السلام كذا
في الدرر نقلا عن كافي

مد على البناء للمفعول يقال ارتكبت الجرح
اي حمل من المعركة وروى من الحيوة وروى
فقاء كذا في الدرر وقوله او البقي بفتح
قطاع الطريق

مد اي بالجارحة او غيرها لان الاصل في الشهيد شهيد احد كما عرفت ولم يكن كلهم مقتولا بالسيف ففهم من منع
اي ضرب رأسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصا وقد عظم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الامر بترك الغسل كذا
في الدرر
مد فانه يكون شهيدا فان وجوبه لان فيه ليس بنفس القتل بل السقوط القصاص من شهيد الابوة
مد اي من ميدان الحرب سوارا مسلحيا او مات على الايدي وكذا لو قام من كان الى مكان آخر بشرط ان يكون القتل من المعركة

مد لا روى عن علي رضي الله تعالى عنه انه مر بقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا
على قبره ثوبا فجذبوه وقال انما يصنع هذا بالنساء

مد فالحاصل ان في امور الدنيا قولين الاتفاق في الارتثات وخلاف في عهد وكذا في امور الآخرة قولان الاتفاق في عدم الارتثات وخلاف في عهد كذا في الحاشية
مد وقيل بكلمة وكل ما ذكر ينقض معنى الشهادة فيعسل لانهم لا يكونون في معنى شهداء احد لانهم ما نواعطاشا
والحال ان كاس الماء يدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة كذا في الدرر وقد روي اليه في شعب اليمان عن ابي جهم
ابن حذيفة العدوي قال انطلقت يوم اليرموك اطلب ابن عمي معي شنة ماء فقلت ان كان به رمق سقيته ومسحت
وجهه فاذا به يشهد فقلت اسقيك

حيث اوبأ وبه خيمة او نحوها وهي حي او يمضي عليه وقت صلوة
وهو يعقل ولو اوصى بشيء فان كان من امور الدنيا فهو ارتثات
اتفاقا وان من امور الآخرة فكذا عند ابي يوسف رحمه الله
خلاف المحدث وقيل الخلاف فيما اوصى بامور الدنيا واما بامور
الآخرة فلا يكون مرتثا اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما فجواب
ابي يوسف رحمه الله فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجواب محمد
رحمه الله فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارتثات ان يبيع
او يشتري او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه ان بقي مكانه حيا
يوما وليلا فهو مرتث وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء
الحرب اما قبل انقضاءها فلا يصير مرتثا بشيء مما تقدم
ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدمه وثيابه
التي قتل فيها الا ما ليس من جنس الكفن كالفرو والمنسوج
والسلاح وكذا السراويل فان كان ما عليه ناقصا عن كفن
السنة يزاد عليه بان لم يكن فيه ازار ولعاقبة وان كان ازيد
من ذلك ينقص منه ويصلي على الشهيد عندنا خلافا للمالك
والشافعي والدلائل في الشرح
مسائل متفرقة من الجنائز
لا بأس بالاذن في صلوة الجنازة اي اذن الولي لغيره في الصلوة
وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي الاعلام بان يعلم بعضهم
بعضها ليقتضوا حقه كذا في الهداية وان مات للمسلم قريب
كافر ليس له ولي من الكفار يغسله غسل الثوب الجسد ويلقه
في خرقه ويحفر له حفرة يلقيه فيها من غير مراعاة السنة في
ذلك وان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي من الكفار لا

فأشار ان نعم فاذا رجل يقول آه فأشار
ابن عمر ان انطلق اليه فاذا هو هشام بن
العاص فأتته فقلت اسقيك فسمع
رجل آخر يقول آه فأتته فقلت اسقيك فسمع
ابن عمر فاذا هو قد مات فوجعت الي
هشام فاذا هو قد مات فوجعت الي ابن
عمر فاذا هو قد مات كذا في الكبير

مد لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
في شهداء احد زملوهم بكموهم ودموهم
وثيابهم

مد قوله كالقرو بفتح القار وسكون
الراء بالتركية كورك كجوان دريشت
يا بيلور

فان من ثوبه الذي على الشهيد ناقصا
آه فان قلت ظاهر قوله عليه السلام
زملوهم ثيابهم يقتضي ان لا ينقص
ولا يزداد ولا ينزع الحشو والسراويل
قلت ورد الحديث على المعتاد الغالب
فان الغالب في ديارهم ان يلبسوا ثلاثة
ولا يلبسوا الحشو والله تعالى اعلم
كذا في الحاشية

مد فقد صلى النبي عليه السلام على
حجرة باحد ثم منى على سائر الشهداء
وقال عليه السلام حجرة سيد الشهداء
عند الله تعالى يوم القيامة كذا في الكبير

لا اي الاعلام بل هو مندوب سيما اذا كان الميت من يترك به وينتفع الميت بكثرتهم في صحيح مسلم عن عائشة
انه عليه السلام قال ما من ميت يصلي عليه امة من الناس يبلغون ما ته كلمه يشفعون فيه الاشفعوا فيه
ث واما لو مات مسلم له ولي كافر وليس له ولي مسلم فعلى المسلمين ان يتوا امره فان يهوديا اسلم ولم يكن له ولي مسلم
فقال عليه السلام تولوا اخاكم وتخلوا بينه وبين اليهود كذا في الحاشية

مد بصيغة المجهول والنسب بالتركية
كفن صويق والنباش كفن صويجي
اي لونيشا الميت وهو طري اي والحال
ان الميت حديد لم ينفسخ قوله ثانيا
وكذا ثالثا ان لا ينفسخ قوله فالكفن
له اي للرجل الذي كفن ذلك الميت

مد وكذا مسه بخلاف نظره على الامم
كذا نقل عن الدر

مد قوله خلافا للثلاثة قالوا ان عليا
غسل فاطمة رضي الله عنها قال
عليا وانا هو محمول على نقاء الزوجية
بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل سب
ونسب ينقطع بالموت الا سب النبي
مع ان بعض الصحابة انكر عليه نقل
الحاشية عن شرح المجمع للعيني قوله
عدتها بالولادة بان كانت حاملا وقت
موتها لا يجوز لها ان تغسله لا نقضا
عدتها

مد اي ابن زوجها من زوجة اخرى
او اباه او مست ابنه او اباه بشهوة
ثم مات الزوج لا تغسله لان النكاح
قد زال

مد قوله وام الولد وكذا المدبرة والكتا
لا تغسل سيدهن ولا يغسلهن
السيدات ايضا في المشهور نقل الا انه
عن ابي حنيفة لا يغسلن الا في الغسل
ما موران والنسب منهن ومنه والنسب
راجع على الامر او في امر مفضولة قبل
الدفن او كانت مفضولة بالدفن

لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يحل بينه وبينهم ويتبع جنازة
من بعيد ان شاء هذا كله اذا لم يكن كفره بالارتداد اما لو كان
مرتدا يلقيه في حفرة كالكلب من غير غسل ولا تكفين ولا يدفنه
الى اهل الدين الذي انتقل اليه مات وليس له مال ولا من يجب
كفنه عليه وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت
المال فان لم يكن او منع ظمما سألوا له من الناس فان فضل
مما سألوا شيء صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه
وان عرف رد اليه وان لم يوجد ميت آخر تصدق به بنسب الميت
وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم ماله فعلى
الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن
في يد رجل او افتش الميت سبيع فالكفن له لان الميت لا
يملكه خرج من الميت شيء بعد ما ادريخ في كفنه لا يغسل منه
شيء عندنا ويجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع ما اذا
في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجته عندنا خلافا للثلاثة
ولا ان تغسله لو ان قضت عدتها بالولادة خلافا للمالك
والشافعي وكذا الويات منه قبل موته او ارتدت قبله او بعده
او قبلت ابنه او اباه او وطئت بشبهة والمطلقة الرجعية
تغسله خلافا للشافعي وام الولد لا تغسل سيدة ما وان كان
في العدة هو الاصح وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تغسله
وهو قول زفر ومالك واحمد ولو غسل الميت وكفن ونسوا
عضوالم يصبه الماء ينقض الكفن ويفسل العضو وتعاد
الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وضعه
في القبر قبل ان يها التراب ولو اهيل لا يغسل ولا يخرج سقط

غسله وعاد الصلوة عليه الى الجواز وفي المبسوط سقط
 غسله ويصلي على قبره وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل أصلاً
 او لم يكفن فانه لا يتبش بعد ما اهيل التراب ولو بقيت اصبع
 او نحوها لا ينقض الكفن خلافاً للمحمد ولو علم ذلك قبل
 التكفين غسل اتفاقاً ولو دفن بثوب او درهم للغير او في
 ارض مغصوبة او اخذت بشقعة يخرج وان وقع في القبر
 متاع فعلم به بعد ما اهيل التراب تبش واخرج ولا يجوز تبش
 القبر لغير ما ذكر مات ولم يجبد ماء فتيمة وصلوا عليه
 ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانياً وقيل لا تقاد الصلوة
 والحى ولي بالتوبا المشترك بينه وبين الميت او الموروث ان كان
 مضطراً ليرد او سبب يحشى منه التلف والا فالميت وكل
 وكذا الماء اذا مضطرا اليه للعطش قدم على غسل الميت به
 والا فلا ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا
 وجوزه الشافعية والحنا بركة عند الضرورة ولا يجوز دفن
 اثنين او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة حينئذ يجعل
 بينهما حاجز من التراب وصى ان يصلي عليه فلا الوصية
 باحالة وليس له ان يتقدم الا برضى الاولياء وكذا الوصية
 بغسله وادخاله القبر وفي رواية ابن زستم انها جائزة
 ولو صلى النساء وحدهن على الجنازة بمارت وسقط بها
 الفرض ويستحب ان يصليين منفردات معا وتجاوز جماعة
 ولو اجتمعت الجنازة جاز ان تصلي عليهم صلوة واحدة
 ويجعلون واحداً خلف واحد ويجعل لرجال ما يلي الامام
 ويستوى فيه احر والعبد في ظاهر الرواية ثم المهيان ثم

ث ان بعد الدفن بان اذنه مستتر بها لا بد
 قد فن فيها ثم اخذت الارض من المشتري
 بشقعة

ث قوله يخرج اي الثوب والدرهم في
 الاوليين ويخرج الميت نفسه في
 الاخرين لدفع الحق الى صاحبه

ث فان من تبش وصل على ثم وجد ماء
 فما الوقت فانه لا يعيد الصلوة فكذا
 هذا

ث حتى لو كان الحى محتاجاً اليه لستوى
 العودة في الصلوة فالميت اولى ملكه
 لبقائه فيما هو محتاج اليه والحى كونه
 ان يصلي عمره انا وميتها لوجود العذر
 كذا في الكبير

ث اعموان لم يضطرا الى الماء للعطش
 فلا حتى لو كان الحى محتاجاً اليه للمطر
 فالميت اولى به

ث لما روى انس قال كفن الرجلان
 والثلاثة في قتل واحد في الثوبا الواحد
 قلنا معناه ان كان يقسم الثوبا الواحد
 بين الجماعة فيكفن كل رجل ببعضه للضرورة

ث لا فقد روى عبد الله ابا جابر وآخر
 دفنا في قبر واحد يوم احد

ث اي الوصية بالصلوة جائزة فيؤمر
 لقول ان يصلي عليه فقد اوصى عمرو
 وام سلمة وابوبكر الصديق وعائشة
 وابن مسعود ان يصلي عليهم صهيح
 وسعيد بن زيد وابو بردة وابو هريرة
 والزهري عليهم الرضوان على النشر المذهب كذا نقل عن الرواية
 ث بحيث يكون صدر كل جنازة ممد الى الاما ليقوم بهذا وحده لكل

مد لا انهم مختلفون في
 تقدير لا فصل في

ثم الخنا في ثم النساء وان شأوا جعلوهم صفاً واحداً وجاز ان
 يصلي على كل واحدة على حدة وهو الافضل ولو كبر على جنازة
 فجئ باخرى يكمل الاولى ويستقبل الاخرى واذا اختلط موتى
 المسلمين وموتى المشركين فان وجدت علامة عمل بها قيل
 علامة المسلمين الختان والحضبة وقص الشارب وليس
 السواد تكن الختان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود
 واما لبس السواد فكثير في الكفار من الافرنج وغيرهم فلا
 يكون علامة وكذا قص الشارب ينبغي ان لا يكون علامة لانه
 يندب للعائر توفير الشارب في دار الحرب وان لم توجد علامة
 وكانا المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوي المسلمين
 وان كانا الكفار اكثر غسلوا ولم يصلي عليهم وان كانوا سواء
 قيل يصلي وقيل لا واما الدفن فقيل في مقابر المسلمين
 وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابر على حدة وتسوى
 قبورهم ولا تسم واصل الاختلاف في كتابة تحت مسلم
 مات حبلى لا يصلي عليها بالاجماع واختلف الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين
 وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر ووائل بن الاسقع
 يتخذ لها قبر على حدة وهو احوط وفي بعض كتب المالكية
 يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال
 السروجي وهو حسن ولو وجد قتيل في دار الاسلام
 فان عليه سيماء عمل بها والا ففي رواية يغسل ولا يصلي
 عليه والصحيح انه يصلي عليه تبعاً للدار كما لو وجد في دار الحرب
 ولا علامة في الصحيح انه كافر بحكم الدار ولو حضرت

بأنهم مختلفون في
 تقدير لا فصل في

مد لا انهم مختلفون في
 تقدير لا فصل في

ث لان الأكثر حكم الحبل وهو عدم
 الصلوة ولا يلزم ان يكون الكفار في
 حكم المسلمين في الصلوة الاولى ولا
 ان يكون المسلمين في حكم الكفار في
 الصلوة الثانية فليتأمل ضم والذي
 يظهر ان يصلي عليهم في الصلوة
 الثانية ايضاً وينوي المسلمين اهتماماً
 بالاسلام وتغليباً فان الاسلام
 يعمل ولا يعمل عليه

ث قيل والصلوة اول الامر ولذا
 قدمها وينوي المسلمين اهتماماً وتغليباً

ث بان تتخذ لهم مقبرة مستقلة في
 مكان حال وتسوى قبور في الصلوة

ث قوله قال السروجي وهو حسن ارسل
 ابو حنيفة رجلاً الى ابن يوسف حين جلس
 للتدريس من غير اعلام لابي حنيفة فقال
 الرجل هذه المرأة الكتابية اذا ماتت في
 اتي مقابر تدفن فقال ابو يوسف في مقابر
 المسلمين فخطاه الرجل فقال في مقابر
 اهل الذمة فقال اخطلت فصر ابو يوسف
 فقال الرجل تدفن في مقابر اليهود وكى
 يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه
 الولد الى القبلة لان وجه الولد في البطن
 يكون الى ظهرها كذا نقل في الحاشية
 عن الاشياء فان كان عليه اي على الميت
 سيماء بكسر السين الممدودة وفتح
 الميم وبعده الف ممدودة اعلم ان
 كونه مسلماً او كافراً اصل هذه الكلمة
 من سامه اجوف واوى اي اعلم وقد
 قرأ في قوله تعالى سباهم في وجوههم
 ممدود ايضاً بمعنى تلا منهم كذا في تفسير
 ابن السعدي

استحسننا وان كان القياس تقديم الجنازة لانها فرض وجه الاستحسان انها لو قدمت على العبد يخاف التشويش على القوم لانهم حضروا للعبد فيظن من كانوا بعيدا انها صلاوة العيد

نك اي كحل والحفر الا اذا تعين بوضعية الميت مثلا فان حينئذ يكون غسيلة فرض عين ولو كان الفاسل فقيرا ودفع الاجرة من المال الموصى كان حسنا كذا في الحاشية

نك اي قوله فلا بأس به قيل هذا الذي من محذور وجه الدلالة ان مقابر بعض البلاد قد تكون بعيدة مقدار ميل او ميلين فيقتضي حمل الجنازة اليها ضرورة فلا خلاف لا بأس به واما الحمل في بلد آخر فلا ضرورة يقتضي حمل الجنازة اليه فلا يكره النقل كذا في التكملة

نك لما روي ان سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه مات في قرية فحمل على الاعناق الى المدينة وبينهما اربع فراسخ

نك اي المدفون من القبر بوجه حتم قالوا لو ان امرأة ماتت وولدها في بلد غير بلدها ودفن فيها فماتت اشد النكاح لا يباح لها ان تنقل الى بلد آخر فتومر بالصبر ويجوز بعضهم النقل بعد الدفن استدلالا بالنقل بمقتضى عليه السلام بعد مرور زمان عليه في القبر من مصر الى الادنى المقربة ليكون مع آباءه والصحيح عدم الجواز لانه شريعة من قبلنا انما تكون شريعة لنا انا فصها الله تعالى اورسوله علينا من غير تكبر ولم يوجد نقل فلا يجوز الاستدلال به كذا في الكبير وغيره

نك بالمهلين بمعنى الكسر وجيئون بجمع مفتوحة وسكون ماؤه من نهر بلغ يعني لومر قطعة ماء من نهر على المقابر

نك بفتح اللام من بلي بلي بكسر اللام في الماضي من باب علم سقط الياء بالجر ولو بلي الميت وصار ترابا جاز ذرعه والبناء عليه ودفن الاخر عليه كذا في شرح الكفر للزبيدي

نك قال في الحاشية هكذا فيها رأينا من النسخ ولعل الصواب الصنادير من قلم السارح ويبقى مرفوعا معطوفا على لم يبل تفسير العدم البلي انتهى

الجنازة في وقت المغرب قدم صلاوة المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب وقيل يقدم السنة ايضا على الجنازة ولو حضر وقت صلاوة العيد قدمت صلاوة العيد ثم هي على الخطبة ولو حضر الميت صبيحة الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليصلي عليه جمع عظيم اما لو خاف فوت الجمعة بسبب دفعه اخرا دفيه واتباع الجنازة افضل من التوافق لان كان لجوار او قرابة او صلاح مشهود والا فالنوافل افضل ويجوز الاستنجار على حمل الجنازة وحفر القبر ولا يجوز غسل الميت وبعض المشايخ جوزوا ذلك ايضا ويستحب فالحقتيل والميت دفنه في مقابر المكان الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن قدر ميل او ميلين فلا بأس به ودل هذا على ان نقل الى بلد آخر مكروه وقيل يجوز نقله فيما دون مدة السفر وقيل لا يكره في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه بوجه الا ان يكون لارض حقا للغير وحينئذ ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شاء سوى القبر وزرع فوق وفي القنية مقابر بلغ اليها حطم جيحون لا يجوز نقلها الى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا او كبيرا لان ذلك خاص بالانبياء عليهم السلام ولا يحفر قبر لدفن آخر ما لم يبل الاول فلم يبق له عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد مكان في جميع عظام الاول ويجعل بينها وبين الاخر حاجز من تراب ومن مات في سفينة ليس بقبرها ارض غسل وكفن وصلي عليه ويلقى في البحر ويكره قطع النبات الرطب من على القبر ووزن اليابس ولو

نك اي قلعه من اهل وتوشوكة بالتركبة ديكر او نولان الرطب يسبح فيستأخر صاحب القبر به حتى قطع رجل شوكة ثابتة على قبره يدقه فقال له في المنام كنت استأخر من يشبهه فلعلته وان من شئ الا يسبح بحمدك ولهذا قالوا قطع الحشيش الرطب بغير حاجة لا يساعدا وما قطع الحطب الذي في المقابر فلا يكره كذا في الحاشية

مد بقره او فوقه واما قضاء الحاجة من التبول والتغوط فيكروه تحيها بكل جالب

نك قوله والمعهود اي المعروف بل السنة ليس لزيادة القبور ظاهره عام للرجال والنساء ونقل عن الدر ولو للنساء الحديث نهيتكم عن زيادة القبور الا فزروها قال ابو هريرة زار النبي عليه السلام قبر امه فبكى وابكى من حوله فقال استأذنت ربي في ان استغفر لها فلم يؤذن له واستأذنته في ان ازور قبرها فاذا نزل فزودوا القبور فانها تذكر الموت

ولو رأى طريقا وظن انه محدث وان تحت قبره المشي فيه ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بلي ولا وكل ما لم يعهد في السنة والمعهود ليس لزيارتها والدعاء عندها قائما ويقول يا سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسئل الله لي ولكم العافية واختلف في اجلاس القارئ عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار امرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على رأيهم انه حتى يشق بطنها اما لو ابتلع لؤلؤة او مالا لانسان فقيل لا يشق وقيل يشق قال ابن الهمام وهذا اولي ولا يكسر عظام اليهود اذا وجد في قبورهم قاله قاضيان ويستحب زيارة القبور للرجال وتكره للنساء ونذروا قائما مستقبل القبلة وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وكذا الكلام في زيادته عليه السلام وفي القنية قال ابوالنيث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا نرى به بأسا وقال شرف الائمة بدعة وفي الاحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة ولا سنة فيه عنه عليه السلام ولا عن احد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ويجوز الجلود للمصيبة ثلاثة ايام وهو خلاف الاول ويكره في المسجد ويستحب التعزية بان يقول عظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لمتك ان كان الميت مكلفا والا فلا يقول وغفر لمتك ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت على ما قالوا وتيسر لغير اهل الميت والا قريبا الا بعد تهية طعام لهم

نك بطنه لان حرمة الميت كحرمة الحي والحى لو ابتلع لا يشق فهكذا الميت نك لان حقا لا آدمي يقدم على حقه الله تعالى وعلى الظالم المتعدى هذا واما لومات حامل وقد اتى على حملها تسعة اشهر ويترك في بطنها ودفن بلا شق واهيل التراب عليها فقالك الحامل لم يرها في المنام انه ولدت في قبري فلا ينشر قبرها

نك كما لا تكسر عظام المسلمين لان الاذى لا يجوز لهم وللسائر الكافرين في الحياة ولا في الممات فاليهود فيه اتفاق

نك للرجال والنساء اللاتي لا يفتن لقول عليه السلام من غري خاه بمصيبة كساه الله تعالى من حلال الكرامة يوم القيمة رواه ابن ماجه وقوله عليه السلام من غري مصابا قل مثل اجره رواه الترمذي وابن ماجه كذا في الكبير وروي ان الحضر غري اهل بيت النبي عليه السلام قال ان في الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل مالك ودركا في كل فائت فبالله فتقوا واياه فاروا فان المصائب من جرم الثواب رواه

الشافعي في الامم وذكره غيره ايضا وفيه دليل على ان الهداية وقوله فتقوا بكسر التاء المثناة امر من وثق يشق اصل او تقوا فخذوا الواو والمهزة فيق تقوا من الباب الحضر حى وهو قول اكثر العلماء وكذا في الكبير نقلنا عن السروجي في السادس

وان يكمل عليهم في الاكل وذكر البرازي انه يكره اتخاذ
 الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل
 الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن
 وجمع الصلحاء والقراء للختم او لقراءة سورة الانعام
 او الاخلاص قال والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة
 القرآن لاجل الاكل يكره وان اتخذ طعاما للفقراء كان
 حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر جعل ارضه مقبرة فبني
 فيها رجل بيتا لوضع النعش واللبن ونحوها ان كان
 في الارض سعة لا بأس به والا يهدم ويحفر فيه لان
 صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبرا فاراد آخر دفن فيه
 فيه ان كانت المقبرة واسعة كره وان كانت ضيقة جاز
 ويضمن ما انفق الاول وهذا كمن بسط بساطا او مصلى
 في مسجد او مجلس ان كانا لكان واسعا كره لغيره ان يزله
 والا فلا ومن حفر لنفسه قبرا فلا بأس به ويوجر عليه
 وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكره تهئية نحو الكفن لان
 الحاجة اليه محقة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرك
 نفس باى ارض تموت وذكر البرازي عن الصفار لو كتب
 على جبهة الميت او عمامته او كفته عهد فانه يرجح ان يغفر الله
 تعالى للميت وعن بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في جبهة
 ومهدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم رأى في المنام و
 سئل عن حاله فقال لما وضعت في القبر جئتني ملائكة القدر
 فلما راوا مكتوبا على جبهتي ومهدري بسم الله الرحمن الرحيم
 قالوا امنت من العذاب والله سبحانه اعلم

مد ذكر آتفا في اجابة النبي عليه السلام
 دعوة امرأة مات زوجها الى آخره

مد اي حفره لنفسه وقد عمل به
 الفضلاء كعمر بن عبد العزيز والربيع
 بن هبتم وغيرهما كذا في الكبير وفي
 القنية يكره ان يتخذ لنفسه تابوتا
 قبل موته

مد قال رجل لمن اراد ان يحفر قبرا
 لنفسه اعد نفسك امر حاضر من اعد
 بعد من باب الافعال اي حاضر ما ينفع
 نفسك في القبر للقبر ولا يند القبر
 لنفسك من الاعداد وهو الهية

مد اي الى جنس الكفن لا الى ماء
 هذا الرجل فعمل الاول ان لا يعرض
 الرجل لمثل هذا الحفر فان المقدس ليس
 بمعلوم له

مد نقل عن الدر والدرية واستحسن
 العامة المتأخرون للعلماء والاشراف

مد وهو ما روى عن ابن مسعود رضى
 الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال لا مصابيح ايعجز احدكم ان يتخذ كل
 صباح ومساء عهدا بقوله اللهم
 يا فاطم السجود والارض عالم الغيب
 والشهادة انما عهد اليك يا فاطمة
 ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك
 وان محمدا عبدك ورسولك وانك انت
 تكلمي في نفسي تقريني من شر وبتاعدي
 من الخير وان لا اتق الا برحمتك فاجعل
 عندك عهدا توفيقي يوم القيمة انك
 لا تخلف الميعاد فاذا قال ذلك
 طبع عليه بطابع ووضع تحت العرش
 وبما كان يوم القيمة يادى مناد اي
 الذي كان لهم عهد عند الرحمن فيدخلون الجنة كذا في الامه وي ونقل ايضا عن المداك

مد قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر الآية العادة تتناول البناء فقد قال عليه السلام
 من بنى مسجدا لله تعالى بنى الله تعالى مثله له في الجنة متفق عليه ويتناول تعميرها وتكثيفها وتنظيفها وتنويرها
 بالصالحات وتخليتها واعتيادها للعبادة والذكر ومساكنها من كلام الدنيا وغيرها كلها من قبيل التعمير بالمساجد

مد اي الكريمة من جهة الشريعة واماديج في المساجد فهو طيب في الشرع من كل طيب كما ورد في الاحاديث الشريفة

فصل في احكام المسجد

يجب صيانة المسجد عن ادخال الرايحة الكريهة لقوله صلى
 الله تعالى عليه وسلم من اكل الثوم والبصل والكرات
 فلا يقربن مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه
 بنو آدم وعن حديث الدنيا وعن البيع والشراء وانتاد
 الاشعار واقامة الحدود ونشيدان الضالة والمروء فيها
 لغير ضرورة ورفع الصوت والخصومة وادخال المجانين
 والصبيان لغير الصلوة ونحوها بجميع ذلك ورد النهي
 عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ويباح البيع والشراء بقدر
 الحاجة للمعتكف لا للتجارة والكسب والمراد من انتاد
 الشعر ما ليس فيه نوع ذكر وعبادة ويكره التوضي فيه
 الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك وكذا الخياطة فيه كره
 الا اذا كان لضرورة حفظه من الصبيان ونحوهم واما
 الكاتب ومعلم الصبيان فان كان باجرا يكره وان كان حشبة
 فقليل لا يكره والوجه في كراهة التعليم ان لم يكن ضرورة
 يجرم السؤال فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يتخط
 الرقاب ولم يميز بين يدي مصلى لا يكره الاعطاء ولا
 يحوط ولا يبرز على حيطان المسجد ولا على ارضه ولا على
 البوارى وكذا الحائط لكن يأخذ بطرف ثوبه ويدلك
 بعضه ببعض وان اضطر اليه يدفنه تحت الحصى وفوق
 البوارى اخف لانها ليست من اجزائه وكذا يكره مسح الرجل
 ونحوها من العلىن بجائط المسجد او اسطوانته وان مسح
 بتراب مجموع فيه او حشبة موضوعة فيه فلا بأس به

وكذا يجب الصيانة عن ادخال الرايحة
 الكريهة فيها كاكل ما له رائحة كريهة
 مثل الثوم والبصل وكاخراج ربيع
 الدبر ولو كان معتكفا

مد يضم الكاف وتشديد الراء المدورة
 بالتركية برامه او تو وجد في مائدة
 عيسى عليه السلام النازل من السماء
 كل بقول الا الكرات واما الثوم والمير
 فليس من البقول

مد اريد بهم الحاضرون موضع القبلة
 هذه العلة عامة لسائر المساجد فيمن
 احكم كذا في شرح المشكاة لعلى الفارسي
 وايضا ان هذه تقتضي ان لا يؤكل
 ما له رائحة كريهة اصلا فان الملائكة
 لا يفترقون عن بنى آدم لحظة نعيم
 يجوز بعد الطبخ مطلقا كذا في الكافي

مد بكسر النون وسكون الشين المعجمة
 معبد نشد نشدة ونشادا بالتركية
 تلك ومنايع اولان شئ يطلب ايدوب
 ارامق مثلا دوه فيون فرس نجي بكاري
 طلب ايتك

مد ورد النهي عنه عليه السلام
 لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن
 قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم عن الشراء والبيع في المسجد وانه
 تشد فيه الاشعار وان تشد فيه
 الضالة وعن اخلق يوم الجمعة قبل
 الصلوة دواء الخمسة غيران النساء
 لم يذكر تشدان الضالة كذا في الكبير

مد اي اعطاء السائل مسددا اذا
 سأل في المسجد سوار كان الاعطاء
 في المسجد او في خارجه اذا كان السائل
 فيه لان هذا الاعطاء تعاون على الاثم
 وقد قال الله تعالى ولا تعاونوا على الاثم

مد اي الحائط بطرف ثوبه كذيل وكه ان لم يكن مع خرقة غير متقومة
 للحائط ونحوه واما استعمال الخرقة المتقومة فكرهه قاله عليه السلام البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها
 متفق عليه اي الدفن بتراب المسجد او رمل وقيل المراد بالدفن اخراجه من المسجد
 مد اي الى بزاقه او امتحاطه يدفنه لاخره قالوا لو ابتلعه كان له دواء لبدنه
 مد اي لقدم بجائط المسجد خارجه وداخله سواء والاسطوانة بالتركية ديرك ديد كلوى عاج

مد سيما اذا كان الكافر غير الباني فانه لم يبر ولم يقف الا للصلوة وغيرها من العبادات ولا انه لا يؤمن عن دخول النساء والصبيان للحاجة الى الماء فتذهب حرمه المساجد
مد اما اتخذ المسجد طريقا ودخله بلا داع ثم ندم اي قبل بلوغ الموضع الذي اراده فان بلغ اليه فالاعدام يكون بالتوبة
مد سواء كان خارجا او داخل وان ظهر بالخفاف وذهايا لاثرو وكذا التخصيص للمسجد للنفس

مد اي يوقد المصباح في المسجد ويسرج فيه فهو من باب لا ففكاح مجهول

مد اي في المسجد مكروه فقد ورد انه يأكل كل حسنة كما يأكل البهيمة الحشيش ذكره حديثا صاحب الكشف كذا في الكبير

مد بل قالوا بركه المعبود فوق المسجد لاجل الصلوة في وقت شدة الحر كما في الحاشية

مد اي من حيث الصلوة في كون ثوابها اكثر قوله المسجد احرام اه فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجد هذا متفق عليه وقال عليه السلام صلوة في مسجد هذا افضل من ألف صلوة سواه الا المسجد الحرام وداه البضاد

مد بضم القاف وتخفيف الباء الموحدة قرية قريبة من المدينة نزل فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين هاجر ومكث فيه اربعة ايام واسس مسجده بطلب اهل قبا ثم دخل المدينة يوم الجمعة وكان بائنا كل سبت هذا المسجد ملتصقا وراكبا ويميل في ركعتين وهو المراد بقوله تعالى المسجد اسرار على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه رجال يصون ان يظهر واوالله بحيا الطهرين على ما قيل

وان مسح بقطعة حصير ملقاة فيه لا يصلي عليها فلا بأس ايضا والاولى ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به ولا يحفر في المسجد بتر ماء وان كان قد يترك ويكره غرس الشجرة فيه الا ان كانت ارضه نزه لا تستقر فيها الاساطين ولا بأس ان يتخذ فيه بيت لوضع الحصى ومتاعه وان تطرق المسجد بلا عذر ثم ندم فليرجع اعدا ما لما جئني ويكره ان يطئن بطين نجس او يتسبح فيه بدهن نجس والكلام المباح فيه مكروه وكذا النوم فيه لغير المعتكف وقيل لا بأس للغريب ان ينام فيه والاولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ويحترز فيه من خروج شيء من ريح ونحوه ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للصبية فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره فوجه ايضا وافضل المساجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقدم فالأفضل ثم الاعظم فالاعظم وذكر قاضيان وغيره ان الاقدم افضل فان استويا في القدم فالأقرب فان استويا وقوم احدها اكثر فان كان فقيهها يقتدي به يذهب الى الذي جماعته اقل وغير الفقيه يتخير والافضل اختيار الذي اياه اصلح وافقه ومسجد حية وان قل جمعة افضل من الجامع وان كثرت جمعة وان فاتته الجماعة في مسجد حية فان اتى مسجدا آخر يدر بها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة في مسجدا آخر فمسجد حية اولى

مد فان الصلوة مع الافضل افضل اخرج الطبراني عن مرقد بن ابي مرقد قال قال عليه السلام ان سرتم ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم كذا في الكبير

مد اي مسجد محلته وان قل جماعته افضل من الجامع الذي ليس في محلته

مد اما ادراك الجماعة في غيره مسجد محلته آذانه صار محرزا فضيلة الجماعة في مسجده فلا يترك حق مسجده
مد اي ان يتحول الى مسجد آخر اذا وجد في امانه حصل تركه بسببها امانته لان التحول عنها كراهة اولى من الاثبات بالفصل
مد مجهول اما ان المؤذن لاجل تلك الصلوة كما ان الظاهر لصلاته مثلا لقوله عليه السلام لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا اتفاق الا احد اخرجته حاجة وهو يريد الرجوع دواه ابوداود في المراسيل عن سعيد بن المسيب

الاولى قضاء لحقه ولهذا لو لم يحضر جماعة يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم وكذا لو فات احدهم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكن ادراكها في غيره لا يذهب اليه وان كان امانه يصلي العشاء قبل غيا بالياض فالأفضل ان يصليها وحده بعد البياض وفي الظلم ومسجد استاده لدرسه او لسماع الاخبار افضل بالاتفاق وذكر قاضيان اذا كان امام احدى زانبا او اكل ربوا له ان يتحول الى مسجد آخر وكذا ينبغي اذا كان فيه خصل تركه بها امانته ودخل رجل مسجدا واقم في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي فيه ويكره الخروج من مسجد اذن فيه ما لم يصلي الصلوة التي اذن لها الا اذا كان ينظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر وكذا الا يكره ان يخرج بعد ما صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء للثلاثين ثم بالرفض مع ان الاقامة تنفلا مباح في هذين الوقتين ومصلحة العيلة والجماعة له حكم المسجد عند الفقيه ابى الليث والاصح عدمه عند السرخسي ووفق قاضيان بان له حكمه عند اداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم يكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة دخول الجنب والحائض وفناء المسجد له حكمه حتى لو اقتد منه مع وان لم تتصل الصفوف ولا امتلاء المسجد وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة دخول الجنب ونحوه وفناؤه

مد اي في المسجد مكروه فقد ورد انه يأكل كل حسنة كما يأكل البهيمة الحشيش ذكره حديثا صاحب الكشف كذا في الكبير

مد بل قالوا بركه المعبود فوق المسجد لاجل الصلوة في وقت شدة الحر كما في الحاشية

مد اي من حيث الصلوة في كون ثوابها اكثر قوله المسجد احرام اه فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجد هذا متفق عليه وقال عليه السلام صلوة في مسجد هذا افضل من ألف صلوة سواه الا المسجد الحرام وداه البضاد

مد بضم القاف وتخفيف الباء الموحدة قرية قريبة من المدينة نزل فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين هاجر ومكث فيه اربعة ايام واسس مسجده بطلب اهل قبا ثم دخل المدينة يوم الجمعة وكان بائنا كل سبت هذا المسجد ملتصقا وراكبا ويميل في ركعتين وهو المراد بقوله تعالى المسجد اسرار على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه رجال يصون ان يظهر واوالله بحيا الطهرين على ما قيل

مد فان الصلوة مع الافضل افضل اخرج الطبراني عن مرقد بن ابي مرقد قال قال عليه السلام ان سرتم ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم كذا في الكبير

مد اي مسجد محلته وان قل جماعته افضل من الجامع الذي ليس في محلته

من حرمة البيع والشراء ودخول الحبس والكاف وغيرها ولو اغلقت بابا نذرا

لا يصح قاصرة وقارة
التي لا تملكها ولا تملكها
التي لا تملكها ولا تملكها
التي لا تملكها ولا تملكها

من اي باب الدار مجهول لم يكن لها بابه من داخلها

هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها دار فيها مسجد ان كانت لو اغلقت كان للمسجد جماعة من فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة ثبت فيه جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون من الصلوة فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعا للصلوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا بائس بترك سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرطه الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدس الكتاب بضمه قبل الصلوة وبعد ما دام الناس يصلون فيه واذ لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعند ابى خنيفة رحمه الله تعالى لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعزاي يوسف رحمه الله تعالى اذ لم تكن على هيئة الاولى لا يكره والا تكرر وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب يختلف الهيئة رجل بنى مسجدا في ارض غصب لا بائس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكره في الواقعات رجل بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق العامة فلم يخلص لله تعالى كالمبنى في ارض

كالمسجد التي على قوارع الطريق

من اي يكره بها معا وباحدها كذا قال الامام وي قال عمل في هذه المسئلة شيئا يعني العالم بمحمد كوز الحصارى رسالة وحسنه

منه بالاضافة او الوصف وغصب معصوم بمعنى المفعول او ما من مجهول

من اي ما نطه المحيط بالمدينة بالكرية فلم يتركه معروفا لان سور المدينة حق الجميع من في المدينة

منه فان كان قوله لا ينبغي بمعنى الاصله فيه ترك الاولى فلا يخالف المسئلة المتقدمة وهو ظاهر لانه لا بائس عند عدم القرينة يدل على خلافه الاولى ويمكن حمل لا ينبغي عليه والله اعلم وان كان بمعنى لا يجوز فيما لها وفي الواقعات ما يدل على الثاني فانه قال بعد هذا فان بنى على السور باذن الامام ينبغي ان يجوز فيما لا يخرق فيه لان الامام نائب القوم كذا في الكبير

من اي كرها قال صاحب المحيط وقدم عن عمر والجماعة رضي الله تعالى عنهم اخذوا ارضين بكرة اصحابها وزادوها في المسجد الحرام حين مباح على اهل مكة في التكبير لكن قيل هكذا في الارض الحالية واما المنزلة فلا

الامام في الامانة من اي كرها قال صاحب المحيط وقدم عن عمر والجماعة رضي الله تعالى عنهم اخذوا ارضين بكرة اصحابها وزادوها في المسجد الحرام حين مباح على اهل مكة في التكبير لكن قيل هكذا في الارض الحالية واما المنزلة فلا

منه ولعل هذا اذا لم ينصب من جانب السلطان احد يليق للامانة والا فانصبه الباني اولى كذا في الحاشية

منه اعماراد اشترى الدهن اعازت للسراج او الحصير للنفسين قال ابوالقاسم الصفارهما سواء في الثواب

منه لانه قد كثر فيه الفساد فلا بد من بقلعه في غير وقت الصلوة لحفظ مناع المسجد كذا قاله قاضيات عن شايخه في زمانهم فضلا عن زمان الشاذل فضلا عن زماننا الذي نشاهد فيه من مبيعات بعض المتاع منه كذا في الكبير

منه قال قاضيان في جامعه ومن الناس من استحسن النقش ومنهم من كرهه وجميع استحسنه ان فيه تعظيما للمسجد واجلالا لمعالم العبادة وفيه اجلال للدين وتوجيه الكراهة قوله عليه السلام ان من اشراط الساعة ان تزين المساجد ونقل عن النصاب وتجره للرياء ولا يكره لتعظيم المسجد فان عثمان رضي الله تعالى عنه فعل ذلك بمسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والعبادة متوافرة فلم يكره احد منهم كذا في الحاشية

منه مبتدأ خبره جائزة وقوله داخل الكعبة ظرف مستقر مفعلة للعبادة وهي الكعبة بينا لله الحرام وقبله

منه في الحاشية

منه قوله جائزة فرضا ونقله في قول عامة اصلا العلم قاله على القاري فذهب الجمهور الى جوازها يعني جواز الفرض في داخل الكعبة بعد اتفاق العامة على جواز النفل كذا نقله عن الطيبي

في ارض مقبوبة ضيق المسجد على الناس ويجنبه ارض رجل تؤخذ ارضه بالقيمة جبراً ذكره في المحيط رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو احق بمزنته وعمارة وبسط الحصير ونحوها والعتاديل والاذان والاقامة والامانة فيه ان كان اهلا وان لم يكن فالراي في ذلك اليه وكذا ولد الباني ومشيروته من بعده اولى من غيرهم وان تنازع الباني في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من اختياره اولى من الذي اختاره الباني فاخياره هو اولى وان استويا فاخيار الباني اولى سئل ابوالقاسم عن اشترى الدهن او الحصير للمسجد ايها افضل قال هما سواء قال ابو الليث ان كانا مسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا سواء في الثواب ويكره غلق بابا المسجد والامح عدم الكراهة في زماننا سيما لمتاعه عن السراق ولا بائس بنقل المسجد بالحصن والساج وماء الذهب ونحوه كما لا بائس بتجلية المصحف لكن تركه اولى لان منهم من كرهه ومحل الكراهة التكلف بدقايق النقوش ونحوه خصوصها في جدار القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للنقاء ضمن كذا في الغاية فصل في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي الخاتمة الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضا ونفلا خلافا لما ذكره في الفرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره

المساجد العظام وافضلها وقيل هي افضل من عرش الله تعالى كذا في شرح المشكاة لعلي القاري

لا ينافي من ذلك الظاهر
والله اعلم بالصواب

الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز الا انه يكره المواجهة
بلا حائل وان كان ظهره الى وجه الامام لا تجوز وكذا
لو كان متوجها الى جهة توجه الامام وهو اقرب الى الجدار
منه واذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام ونحوه
المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون اقرب اليها
منه لامن كان في جهته والصلوة فوقها تجوز عندنا مع
الكراهة وقال مالك رحمه الله لا تجوز اصلا وعند الشافعي
واحمد رحمه الله لا تجوز ما لم يكن بين يديه سترة ذكره
الزاهدي في شرح القدوري السجدة خمس مصلية وهي
فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وهما واجبتان وسجدة
نذر وهي واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد
بالتلاوة لا تجب عندنا بحقيقة رحمه الله تعالى خلا فلا ي
يوسف رحمه الله وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة
رحمه الله انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الرازي معناه
ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد
رحمه الله انه كرهها قال وتكفنا استحبابها اذا اتاه ما يستر
من حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي رحمه الله
فيكبر مستقبل القبلة فيسجد فيحمد الله تعالى ويشكوه
ويبجسه ثم يكبر فيرفع رأسه اما بغير سبب فليس
بقربة ولا مكروه وما يفعل عقبيا للصلوة فمكروه لان
الجهل يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه
فمكروه انتهى والفتوى على ان سجدة الشكر جائزة
بل مستحبة لا واجبة ولا مكروهة واما ما ذكر في المختار ان

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور
في هذه المسألة

اي دفعه بيده او كرهه والذباب
بالضم بالتركية سنك والبعوض
سوري سنك

وقد وردت روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع
والتعبد وعليه الفتوى كذا نقل في الكبير

مد قال في الكبير ولا يجوز العمل به ولا يجوز نقله الا لبيان بطلانه كما هو شأن الاحاديث الموضوعية وفيه مخالفة
غير موافقة للشرع والعقل وانما قصده بعض المخدئين افساد الدين واضلال الخلق واغراءهم بالفسق والتبسط
عن كنف العباد والله تعالى ولي العصمة والتوفيق عظمنا الله تعالى عن موجب سقطه وعذابه ووفقنا جميع
المؤمنين الى لقاء وجهه الكريم باستخدامه فيها بحبه وبرضاه بحرمة شيعتنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله

ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها
ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدة الى آخر ما ذكر
في حديث موضوع باطل لا اصل له على ما حققناه في الشرح
وذكر قاضيان لا بأس ان يصلي على البسط والفرش واللبود
والصلوة على الارض او ما تبنته الارض افضل ايراد ان يصلي
في بيت غيره فلا فضل ان يستأذنه وان لم يستأذن فلا
بأس ولو صلى في بيت رجل يؤمر باذن من له السكنى رفع
رأسه من الركوع او السجود قبل الامام عاد للزول المخالفة
بالموافقة معه ثوب ديباج طاهر وثوب كوابس فيه
من الجاسة قد رماض وليس له ما يزيلها به صلى في الديباج
شرع منفردا في صلوة جهرية فقرأ الفاتحة مخافة ثم
اقتدى به آخر يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا فلا
يلزم الجهر جهرا المنفرد في موضع المخافة يكون مسيئا
ولا يلزم السهول وسهوا ويكره له الجهر في نوافل النهار
ايضا وفي كفاية الشعبي يخاف الامن مذكروا وان يكون
هناك من يتحدث او يغلبة النوم ويكره ذب الذباب و
البعوض الا عند الحاجة بعمل قليل وفي الفحجة الصلوة
في النعلين تفضل على صلاة الحاف اضعا فاحا لفة لله
سها الامام فخافت بالفاتحة ثم تذكري جهر بالسورة
ولا يعيد ولو خافت بآية او اكثر يتمها جهر ولا يعيد
خاف ان ضم سورة ان يخرج الوقت جاز ان يقتصر على
ادنى الفرض وخص فخر الاسلام هذا بالفجر وقيل يرفع
السنة القراءة في غير الفجر وان خرج الوقت والا ظهر

افضل من ذلك لان الامام اذا اراد ان يصلي
في بيت غيره فلا فضل ان يستأذنه وان لم يستأذن فلا
بأس ولو صلى في بيت رجل يؤمر باذن من له السكنى رفع
رأسه من الركوع او السجود قبل الامام عاد للزول المخالفة

اي دفعه بيده او كرهه والذباب
بالضم بالتركية سنك والبعوض
سوري سنك

مد جمع بساط والفرش بالضمين
فيهما بالتركية د وشك وبه بازيان
كليم وحصير كمي شيلوكه زو يا هيلور
واللبود بالضمين جمع لبذ الجند
اللام وسكون الباء بالتركية كجيه
دير لركه صوفدن اولور

مد مبتدأ خبره قوله افضل لما فيه
من الخروج من خلاف مالك على ما سبق
في بحث السجود

مد لان الصلوة بالديباج والتحريم
مكروه وذلك مفسد لان الزائد على
قدرا درهم يفسد ومزاجه بين
بليتين احدا هو نهما

مد بصيغة المجهول اي اقتدى بذلك
المنفرد رجل آخر بعد قراءة الفاتحة
اخفاء يقرأ السورة جهرا اذا اراد
الامامة وان لم يرد الامامة فلا يلزم
الجهر اذ لا يلزمه ما لم يلتزمه قال
في الحاشية والاقتداء صحيح انتهى

مد اي دفعه بيده او كرهه والذباب
بالضم بالتركية سنك والبعوض
سوري سنك

مد فانهم لا يصلون في نعالهم وقد
ورد في الحديث خالفوا اليهود
قوله الامعاء جمع الضعيف والضعف
التي مثل وهو مشهود واقل الجمع
ثلاثة فالركعات في النعلين كائني غشيت
ركعة بدونها قال بعض الفقهاء
كذا في الحاشية

مد اي يتم الفاتحة ما وصل اليه ولا
بعد ما جهر من اولها

مد يعني لو خاف ان الوقت يخرج لولم يقتصر على ادنى الفرض بل لقرأ الكلام فذكر السورة اتفاقا كذا في الحاشية
مد لان الفجر تفسد اصلا اي كلا يخرج الوقت بخلاف غيره فتكون اداه فيه باذي الفرض فيتخلص من الفساد
مد لعدم الفساد فيقتصر على الفجر على ادنى الفرض

مد اي يعود الى الترتيب الاول ان كان ما قرأه في موضع آخر آية او أكثر وكان قراءته من فوق الترتيب الاول
 مد اي وان لم يكن القراءة من فوق بل ما بعد الترتيب الاول فلا يعود
 مد قال في الحاشية كيف وقد ذهب الى عدم فرضية القراءة في الصلوة بعقبات المجتهدين كما سبق

ان يراعى قدر الواجب في غيرها امام قرا فانقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو ان قرا مكان لعلمك تشكرون قليلا ما تشكرون يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او أكثر ان انقل الى ما فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية آية به وجع سن لا يطبقه الا بامساك شيء في فيه وضيق الوقت يقتدي بغيره فان لم يجد صلي بغير قراءة ويعذر شئ ان قرا الفاتحة ام لا ان كان قبل السورة يقرأها ثم السورة وان بعد السورة لا يقرأها لان الظاهر انه قراها وان كان رأى عليه تلاوة سجدة وسجد فظن المؤمن انه ركع فركعوا وسجدوا لم تفسد صلاتهم وان سجدوا اخرى فسدت الاشتغال بالجماعة لثلاث نفوت ركعة افضل من ابلع الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اولى من ادراك التكبيرة الاولى شرع في فائته ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امام لا يأتي بالطلانية لا يعذر في الاقتداء به ويقتدي بمن يأتي بها نسي القنوت فركع فلم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع وتابعوه فسدت صلاتهم ادرك الامام رايها ان قام في الصف لآخر يدرك الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشي وان كان بحيث لو مشى الى الصف فائته الركعة وان قام وحده لا نفوت بمشي ولا يقوم وحده وفي القنية امام ترك الامامة لزيادة اقاربه في الرستاق اسبوعا ونحوه او لمصيبة او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك

بما لا يفسد صلاته ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة

ان يراعى قدر الواجب في غيرها امام قرا فانقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو ان قرا مكان لعلمك تشكرون قليلا ما تشكرون يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او أكثر ان انقل الى ما فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية آية به وجع سن لا يطبقه الا بامساك شيء في فيه وضيق الوقت يقتدي بغيره فان لم يجد صلي بغير قراءة ويعذر شئ ان قرا الفاتحة ام لا ان كان قبل السورة يقرأها ثم السورة وان بعد السورة لا يقرأها لان الظاهر انه قراها وان كان رأى عليه تلاوة سجدة وسجد فظن المؤمن انه ركع فركعوا وسجدوا لم تفسد صلاتهم وان سجدوا اخرى فسدت الاشتغال بالجماعة لثلاث نفوت ركعة افضل من ابلع الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اولى من ادراك التكبيرة الاولى شرع في فائته ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امام لا يأتي بالطلانية لا يعذر في الاقتداء به ويقتدي بمن يأتي بها نسي القنوت فركع فلم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع وتابعوه فسدت صلاتهم ادرك الامام رايها ان قام في الصف لآخر يدرك الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشي وان كان بحيث لو مشى الى الصف فائته الركعة وان قام وحده لا نفوت بمشي ولا يقوم وحده وفي القنية امام ترك الامامة لزيادة اقاربه في الرستاق اسبوعا ونحوه او لمصيبة او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك

مد اي لو كان في الصلاة ركعة واحدة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة
 مد اي لو كان في الصلاة ركعة واحدة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة
 مد اي لو كان في الصلاة ركعة واحدة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة

مد اي انما من الشارة من القنية وهذا اصح اخذ بقول الشافعي فان صلوة المقتدي لا تقصد بفساد صلوة الامام عدد الشافعي اذا لم يفسد صلوة الامام واليه اشار ابو يوسف رحمه الله تعالى حين اخبر بان الحكم الذي اغتسل فيه كان قد وقع في بئر فارة فقال نأخذ بقول اخواننا من أهل المدينة ففعل بهذا كذا في الخبر
 مد اي مثل سنة الفجر سنة الظهر القبلية بعد الشروع فيها فانه يقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة فيذكر الجماعة

ذلك في السنة مرة تبين للامام انه صلي بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب خاف ان صلي سنة الفجر على وجهها تفوت الجماعة وان اقتصر على الفاتحة وطئ تسبيحة في الركوع والسجود يتركها فدان يقتصر وكذا ترك الشاء والنعوذ ومثلها سنة الظهر اقام المؤذن ولم يصل الامام سنة الفجر يصليها ولا يعاد الاقامة شرع في النقل على من سعة في الوقت ثم ظهر انه ان اتم شفعها يفوت الفرض لا يقطع كما لو شرع في النقل ثم خرج الخطيب افتتح الطلوع قائما ثم قعد ثم افسد فقفها قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود لم يجز قام المتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كانت سنة الظهر وعن اليزدي وعنه انه لا يعود قيل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله والاول قول محمد رحمه الله ويسجد للسهو على كل حال وان لم يكن نوى اربعاء يعود اتفاقا وان لم يعد تفسد كذا في القنية اذ لم يتم الركوع والسجود يومه بالقضاء في الوقت لا بعده وقيل مطلقا وهو الاصح صلي خلف امام يمكن ينبغي ان يعيد لم يجد الا جلد ميتة غير مدبوغ لا يستتر به للنجاسة الاصلية بخلاف الثوب النجس يجوز حمل عليه في الصلوة ان خاف ضاعه ما لم يكن فيه نجاسة والا ففضل ان يضعه قدامه لتلا شغل قلبه به شرع في الصلوة بالاحلاص ثم خالطه الرياء فالعبرة للسابق امكنه النظر في العلم بها والصلوة في الليل فعل والا فان كان له دهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل الصلوة لارضاء المصوم لا يقيد

ان يراعى قدر الواجب في غيرها امام قرا فانقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو ان قرا مكان لعلمك تشكرون قليلا ما تشكرون يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او أكثر ان انقل الى ما فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية آية به وجع سن لا يطبقه الا بامساك شيء في فيه وضيق الوقت يقتدي بغيره فان لم يجد صلي بغير قراءة ويعذر شئ ان قرا الفاتحة ام لا ان كان قبل السورة يقرأها ثم السورة وان بعد السورة لا يقرأها لان الظاهر انه قراها وان كان رأى عليه تلاوة سجدة وسجد فظن المؤمن انه ركع فركعوا وسجدوا لم تفسد صلاتهم وان سجدوا اخرى فسدت الاشتغال بالجماعة لثلاث نفوت ركعة افضل من ابلع الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اولى من ادراك التكبيرة الاولى شرع في فائته ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امام لا يأتي بالطلانية لا يعذر في الاقتداء به ويقتدي بمن يأتي بها نسي القنوت فركع فلم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع وتابعوه فسدت صلاتهم ادرك الامام رايها ان قام في الصف لآخر يدرك الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشي وان كان بحيث لو مشى الى الصف فائته الركعة وان قام وحده لا نفوت بمشي ولا يقوم وحده وفي القنية امام ترك الامامة لزيادة اقاربه في الرستاق اسبوعا ونحوه او لمصيبة او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك

مد اي لو اقام آه والحال ان الامام لم يصل آه
 مد اي يصل الامام سنة ثم يوم
 ان لم يوجد من يصلح للامامة
 مد فوله ولا يعاد الاقامة من الاعادة مجهول لان تكرار الاقامة انما يشرع اذا غلبها كلام كثير او عمل كثير ما يقطع به المجلس كذا في سجدة التلاوة ولم يوجد هنا
 مد اي ما شرع فيه لان قطع الماء لا يجوز لقوله تعالى ولا تطعلوا اعمالكم الا اذا اراد اكلها حينئذ يجوز قطع العبادة لها
 مد لان القدر في ذمة حصل بصفة القعود فيلزم القضاء على وفاء الاداء
 مد اي القضاء الاقامات لان القدر كان بصفة القيام وما وجب كاملا لا يؤدي ناقضا بخلاف ما وجب ناقضا فان يؤدي ناقضا كما في العبادة الاولى
 مد اي لو كان في الصلاة ركعة واحدة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة
 مد اي لو كان في الصلاة ركعة واحدة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة

مد اي لو كان في الصلاة ركعة واحدة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة
 مد اي لو كان في الصلاة ركعة واحدة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة
 مد اي لو كان في الصلاة ركعة واحدة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة ولا يفسد صلاة الجماعة

شركت صحافي عثمانیه مدیری الحاج احمد خلوصی
 شركت ترك بدایت تشكيلند نبرو كتب و رسائل عربیه
 و تركیه غایت صحیح و اهون فیثا تله نشر اولندی قی
 له الحمد والمنة اشبوكتاك دخی تعجیبه اهتما ملطبعه
 موفق اولتوب بیوك دیوزیتوسی حكا كلر آرقه زقاغنده
 (۱۶) نومرلی مغازه اولوب شعبه لرندن برنجی
 شعبه سی حكا كلرده (۳) وایکنجی شعبه سی ازمیرده
 کاخ دجیلرایچنده بکلرلی زاده حافظ احمد طلعت
 افندیك (۱۶) نمرولی دكانته و اوچنجی شعبه سی
 قونییه ده صوفی زاده الحاج محمد رضا افندیك
 دكانته و دردیجی شعبه سی طریزوند سپاهی
 بازارنده کاش صحاف موسی افندیك دكانته
 و بارطینده اجسانیه جاده سنده قو قاش زاده
 ابراهیم رحیمی افندیك دكانته كرك و مصارفات
 نقلیه سی ضم ایله استانبول فیثا تله صا تلمقه در
 و سلا نیکه دخی استانبول چارشوسنده مصطفی
 صدق افندیك دكانته
 صا تلمقه در

سلطان بایزید جامع شریفی کتبخانی تحتند
 عارف افندی مطبعه سنده طبع اولمشد

تمت
 ۲۲

| SÖLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ | |
|----------------------------|----|
| İd Mehmed | |
| | 63 |
| Tesni 12 | |